مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب

تأليف

الإمام جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد

ابن هشام الأنصاريّ

المتوفّى سنة ٧٦١ هـ

قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه
حسن حمد

أشرف عليه وراجعه
د. إميل بديع يعقوب

الجزء الثاني

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: Muġni al-labīb
ᶜan Kutub al- ᵓaᶜārīb
(A book in Arabic syntax)

Author: Jamal-Al-Dīn Ibn Hišām Al-ᵓAnṣāri

Editor: Ḥasan Ḥamad

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 1560 (3 volumes)

Year: 2005

Printed in: Lebanon

Edition: 2nd

الكتاب: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

المؤلف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري

المحقق: حسن حمد

الناشر: دار الكتب العلميـــة ــ بيروت

عدد الصفحات: 1560 (3 أجزاء)

سنة الطباعة: 2005 م

بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعة: الثانية

ISBN 2-7451-0061-0
9 782745 100610 90000

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الثانية
٢٠٠٥ م. ١٤٢٦ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف:١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس:٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

الباب الثاني من الكتاب
في تفسير الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخَصُّ منها، لا مُرَادِف لها.

الكلام: هو القَوْلُ المفيدُ بالقَصْدِ

والمراد بـ «المفيد»: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه.

والجملة عبارةٌ عن الفعل وفاعله، كـ «قامَ زيْد»، والمبتدأ وخبره كـ «زيْد قائِمٌ»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: «ضُرِبَ اللِّصُ»، و «أقائِم الزَّيْدَانِ»، و «كان زَيْدٌ قائماً»، و «ظننتهُ قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهَّمه كثير من الناس، وهو ظاهرُ قولِ صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى جُملة، **والصواب أنها أعَمُّ منه، إذ شرطهُ الإفادة، بخلافها**، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحةُ قولِ ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آباءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ، وَلَوْ أَنَّ أَهَلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَلَكِنْ كَذبوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ، أفأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يأتيهُمْ بأسُنَا بَياتاً وهُمْ نَائمونَ﴾[1]. إنَّ الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿أفأمن﴾ معطوف على ﴿فأخذناهم﴾، ورَدَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعترض بأربعِ جمل، وزعم أن مِنْ عند ﴿ولو أنَّ أهل القرى﴾ إلى ﴿والأرض﴾ جملة، لأن الفائدة إنَّما تتمُّ بمجموعه.

---

(١) الأعراف: ٩٥ ـ ٩٧.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثمان جمل، إحداها ﴿وهم لا يشعرون﴾، وأربعة في حيِّزِ «لو» - وهي: «آمنوا، واتّقوا، وفتحنا»، والمركَّبةُ من «أنَّ» وصلتها مع «ثَبَتَ» مُقدَّراً أو مع «ثابِت» مقدَّراً، على الخلاف في أنها فعليَّة أو اسميَّة، والسادسة ﴿ولكن كذبوا﴾، والسابعة ﴿فأخذناهم﴾، والثامنة ﴿بما كانُوا يَكْسبون﴾.

فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما ٱختارَهُ ونقلَهُ عن سيبويه من كونِ «أنَّ» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنّما مُرَادُهُ أن يُبيِّن ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أنَّ «أنَّ» وصلتها هنا فاعل يثبت.

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثلاثَ جمل، وذلك لأنه لا يعدُّ ﴿وهم لا يشعرون﴾ جملة؛ لأنها حالٌ مرتبطة بعامِلها، وليست مستقلَّة برأسها، ويعدُّ «لو» وما في حيِّزها جملةً واحدة: إما فعليَّة إن قَدّر: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتّقوا، أو اسميَّة إن قدَّر: ولو أنّ إيمانهم وتَقْوَاهم ثابتان، ويعدُّ ﴿ولكن كذبوا﴾ جملة، و ﴿فأَخذنَاهم بما كَانُوا يكسبون﴾ كلّه جملة، وهذا هو التَّحقيق، ولا يُنافي ذلك ما قدَّمناه في تفسير الجملة، لأن الكلامَ هنا ليس في مُطلق الجملة، بل في الجملة بقيدِ كونِها جملةَ اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفية

فالاسميّة هي: التي صَدْرُها اسم، كـ«زيد قائم»، و«هيهات العَقِيقُ»، و«قائم الزيدان»، عند من جَوَّزه، وهو الأخفش والكوفيُّون.

والفعليّة هي: التي صَدْرُها فِعْل، كـ«قام زيد»، و«ضُرِب اللصُّ»، و«كان زيد قائماً»، و«ظننته قائماً»، و«يقوم زيدٌ»، و«قُمْ».

والظرفيّة هي: المُصَدَّرة بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: «أعِنْدَكَ زَيد»، و«أفي الدار زيد»، إذا قدرتَ «زيداً» فاعلاً بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرارِ المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما؛ ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بـ«في الدار» من قولك: «زيد في الدار» وهو مبنيّ على أن الاستقرار المقدّر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حُذِفَ وحده وانتقلَ الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشريّ وغيرهُ الجملة الشرطية، والصوابُ أنها من قبيلِ الفعليَّة لما سيأتي.

تنبيه ـ مُرادنا بصَدْرِ الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه، فلا عِبْرَةَ بما تقدَّم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان»، و«أزيد أخوك»، و«لعلَّ أباك منطلقٌ»، و«ما زيدٌ قائماً» اسميّة، ومن نحو: «أَقامَ زيد»، و«إن قَامَ زيد»، و«قَدْ قام زيد»، و«هَلاَّ قُمْتَ» فعليّة.

والمعتَبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملةُ من نحو: «كَيْفَ جاءَ زيد» ومن نحو: ﴿فأيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾(١)، ومن نحو: ﴿ففرِيقاًكَذَّبْتُمْ وَفريقاً تَقْتُلُونَ﴾(٢)، و﴿خُشَّعاً

(١) غافر: ٨١.

(٢) البقرة: ٨٧.

أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[١] فعليّة، لأن هذه الأسماء في نيّة التأخير؛ وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله»، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٢]، ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[٣]، ﴿واللّيلِ إذا يَغْشَى﴾[٤] فعليَّة لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أَدعو زيداً[٥]، وإن استجارك أَحد، وخلق الأَنْعام، وأَقسم والليل.

---

(١) القمر: ٧.

(٢) التوبة: ٦.

(٣) النحل: ٥.

(٤) الليل: ١.

(٥) كذا في الأصل، والصواب: أدعو عبد الله.

باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفَصِّل فيه

لاحتماله الاسميَّة والفعليَّة، لاختلاف التقدير، أو لاختلافِ النحويّين.

ولذلك أمثلة:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إذَا قَامَ زَيْدٌ فأنا أُكْرِمُهُ»، وهذا مبنيّ على الخلاف السابق في عامل «إذا»، فإن قلنا جوابُها فَصَدْرُ الكلام جملة اسميّة، و «إذا» مُقَدَّمة من تأخير، وما بعد «إذا» مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولكَ «يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مُسَافِرٌ»، وعكسه قوله [من الوافر]:

٦١١ ـ فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

---

٦١١ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في ديوانه ص ١٠٤؛ ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/٧٩٨؛ والكتاب ١/١٧١ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٣٤٢؛ والجنى الداني ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/٧٤؛ والدرر ٣/١١٨؛ ورصف المباني ص ١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٣، ٢/٧١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٥؛ وشرح المفصل ٤/٩٧، ٦/١١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/٦٥ (بين)؛ والمحتسب ٢/٧٨؛ وهمع الهوامع ١/٢١١.

اللغة: نرقبه: نترقّبه وننتظره. الوفضة: حقيبة يحمل فيها الصياد أو الراعي ما سيأكله عندما يجوع. الزناد: جمع زند وزندة وهما العودان الأعلى والأسفل اللذين تُقتدح النار بهما.

المعنى: أقبل إلينا بينما كنّا في انتظاره، يعلّق على كتفه زوّادته وعودين لإشعال النار عند الحاجة.

الإعراب: **فبينا**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «بين»: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل (أتانا)، و «الألف»: كافّة لها. **نحن**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **نرقبه**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (نحن)، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **أتانا**: فعل =

إذا قَدَّرْتَ ألف «بَيْنا» زائدة «وبين» مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعليّة والظّرف مضاف إلى جملة اسمية؛ وإن قلنا العاملُ في «إذا» فعلُ الشرط، وإذا غير مضافة؛ فصَدْرُ الكلام جملة فعليّة قُدِّم ظرفُها كما في قولك: «مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ».

الثاني: نحو: «أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ»، وَ «أَعِنْدَكَ عَمْرٌو» فإنّا إن قدّرنا المرفوعَ مبتدأً أو مَرْفُوعاً بمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: «كائن» أو «مُسْتَقِرّ»، فالجملة اسميَّة ذاتُ خبرٍ في الأولى، وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية؛ وإن قدّرناه فاعِلاً بـ «استقرّ» ففعليّة، أو بالظّرف فظرفيّة.

الثالث: نحو «يَوْمان» في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُنذُ يَوْمَانِ»، فإن تقديرَهُ عند الأخفش والزَّجّاج: بيني وبين لقائهِ يومان، وعند أبي بكرٍ وأبي علي: أَمَدُ انتفاءِ الرؤية يومان، وعليهما فالجملةُ اسميّة لا محلَّ لها، و «منذُ» خبر على الأوّل ومبتدأ على الثّاني؛ وقال الكسائي وجماعة: المعنى: مُنْذُ كان يَوْمانِ، فـ «منذ» ظرف لما قبلها، وما بعدها جملةٌ فعلية فعلُها ماضٍ حذف فعلها، وهي في محلّ خفض؛ وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومانِ، و «مُنْذُ» مركَّبة من حرفِ الابتداءِ و «ذو» الطائيّة واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محلَّ لها لأنَّها صِلة.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإنَّهُ يحْتملُ معنيين؛ أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسميَّة قُدِّمَ خبرُها عند الأخفش ومبتدؤُها عند سيبويه؛ والثاني: أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ، فهي فعليَّة قُدِّمَ مفعولُهَا؛ فإن قلت: «مَاذَا صَنَعْتَهُ» فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالِها، وعلى الثاني تحتمل الاسميّة بأن تقدر «ماذا مبتدأ، و «صنعته» الخبر، والفعليَّةَ بأن تقدر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسيرِ، ويكون تقديرُهُ بعدَ «ماذا»، لأن الاستفهام له الصَّدْر.

ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو)، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **معلّق**: حال منصوبة بالفتحة. **وفضة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وزناد**: «الواو»: حرف عطف، «زناد»: معطوف على محلّ (وفضة) منصوب مثله والتقدير (يعلّق وفضةً وزناداً). **راع**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة.

وجملة: «نحن نرقبه»: ابتدائية لا محلّ لها، وتكون في محلّ جرٍّ بالإضافة عند من يعتبر الألف في (بينا) غير كافّة. وجملة «نرقبه»: في محل رفع خبر (نحن). وجملة «أتانا»: استئنافية لا محلّ لها، أو بحسب الفاء في (فبينا).

والشاهد فيه قوله: «بينا» حيث لحقت الألف بـ «بين» فكفّتها عن إضافتها إلى الجملة بعدها؛ وقوله: «زناد» بالنصب عطفاً على موضع (وفضة) لا عطفاً بالجرّ على لفظها.

الخامس: نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[(١)]، فالأرْجحُ تقديرُ «بشر» فاعلاً لِـ «يهدي» محذوفاً، والجملة فعليَّة، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمية في ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾[(٢)] أرْجَحُ منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[(٣)] لمعادلتها للاسميَّة، وهي: ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[(٤)] وتقديرُ الفعليّة في قوله [من البسيط]:

[فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فأرَّقَنِي] فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ؟[(٥)]

أكْثَرُ رُجْحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[(٦)] لمعادلتها الفعليّة.

السادس: نحو: «قَامَا أخوَاك» فإنّ الألف، إن قدرت حرفَ تثنيةٍ كما أن التاء حرف تأنيث في «قَامَتْ هِنْدٌ»، أو اسماً و «أخواك» بدل منها فالجملة فعليّة، وإن قدّرت اسماً وما بعدَها مبتدأ فالجملةُ اسميّة قُدِّم خبرها.

السابع: نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْد» فإن قدر «نعم الرجل» خبراً عن «زيد» فاسميّة، كما في «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل»، وإن قدر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوفٍ فجملتان فعليَّة واسميَّة.

الثامن: جملة البَسْملة، فإن قدّر: ابتدائي باسم الله، فاسميّة، وهو قول البصريّين، أو: أبدأ باسم الله، ففعليّة، وهو قول الكوفيِّين، وهو المشهورُ في التفاسير والأعاريب؛ ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخّراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرْتَحِلُ، ويؤيّده الحديثُ «بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي».

التاسع: قولهم: «مَا جَاءَت حَاجَتُكَ»، فإنه يروى برفع «حاجتك» فالجملة فعليَّة، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار»؛ فعلى الأوَّل «ما» خبرها، و «حاجتك» اسمها، وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير «ما»، وأُنِّثَ حَمْلاً على معنى «ما»، و «حاجتك» خبرها.

ونظيرُ ما هذه ما في قولك: «مَا أَنْتَ وَمُوسَى»، فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنَّصب، إلا أن الرَّفع على الابتدائيَّة أو الخبريَّة، على خلافٍ بين سيبويه والأخْفَش، وذلك إذا قدرت

---

(١) التغابن: ٦.
(٢) الواقعة: ٥٩.
(٣) التغابن: ٦.
(٤) الواقعة: ٥٩.
(٥) تقدم بالرقم ٥٣.
(٦) التغابن: ٦.

«موسى» عطفاً على «أنت»، والنصب على الخبرية أو المفعوليّة، وذلك إذا قدّرته مفعولاً معه؛ إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ، أي: ما تكون، أو ما تصنع.

ونظيرُ ما هذه في هذين الوجهين على اختلافِ التقديرين «كيف» في نحو: «كَيْفَ أَنْتَ ومُوسَى»، إلا أَنها لا تكونُ مبتدأ ولا مفعولاً به؛ فليس للرفع إلاَّ توجيه واحد، وأَما النصب فيجوز كونه على الخبريّة أو الحالية.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرٌو وزيدٌ قام»، فالأَرْجَحُ الفعليّة للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتينِ المتعاطفتين.

وممّا يترجَّح فيه الفعليةُ نحو: «مُوسَى أَكْرِمْهُ»، ونحو: «زَيدٌ لِيَقُمْ»، و «عَمْرٌو لاَ يَذْهَبْ» بالجزم؛ لأن وقوعَ الجملة الطلبيَّة خبراً قليل، وأَما نحو: «زَيْدٌ قام» فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلبُ الفعل. هذا قول الجمهور، وجوّز المبرد وابنُ العريف وابنُ مالك فعليَّتها على الإِضمار والتفسير، والكوفيُّون على التقديمِ والتأخير، فإن قلت: «زَيْدٌ قَامَ وعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ» فالأولى اسميّة عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عندَ الجميع.

انقسام الجملة إلى صُغْرَى وكُبْرَى

الكُبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، و «زَيْدٌ أبوه قائم»، **والصغرى هي: المبنية على المبتدأ**، كالجملة المُخْبَر بها في المثَالَيْن.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارَيْن، نحو: «زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ» فمجموع هذا الكلام جملةٌ كُبرى لا غير، و «غُلامُهُ مُنْطَلِق» صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و «أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ» كُبْرى باعتبار «غلامُهُ منطلق» وصُغرى باعتبار جملة الكلام، ومثلهُ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ ربي﴾[1] إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضاً ثلاثُ مُبْتدآت، إذا لم يُقَدَّر ﴿هو﴾ ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدّر ضمير الشأن وهو الظَّاهر، ثم حُذفت همزة «أَنا» حَذْفاً اعتباطِيًّا، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نُقِلت حركتها ثم حُذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان ـ الأول: مَا فَسَّرْتُ به الجملةَ **الكُبرى** هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مُصَدَّرة بالمبتدأ تكون مصدَّرة بالفعل، نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الثاني: إنّما قلت: «صُغْرى» و «كُبْرى» موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال «فُعْلَى أَفْعَلَ» بـ «أَلْ» أو بالإضافة؛ ولذلك لُحِّنَ مَنْ قال [من البسيط]:

٦١٢ ـ كَـأَنَّ صُغْـرَى وَكُبْـرى مِـنْ فَقَـاقِعِهَـا حَصْبَـاءُ دُرٍّ عَلَـى أَرْض مِـنَ الـذَّهَـبِ

---

(١) الكهف: ٣٨.

٦١٢ ـ التخريج: البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨؛ وشرح المفصل ٦/١٠٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٨٦.

وقول بعضهم إن «مِن» زائدة وإنهما مُضَافان على حَدِّ قوله [من المنسرح]:

٦١٣ ـ [يَا مَنْ رَأى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

= اللغة: شرح المفردات: فقاقعها: ما يعلو الماء أو غيره من النفاخات، ويروى: «فواقعها». الحصباء: الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إنّ الفقاقيع التي علت الكأس شبيهة بالحجارة الصغيرة من الدرّ منثورة على أرض ذهبيّة اللون.

الإعراب: كأنّ: حرف مشبّه بالفعل. صغرى: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. وكبرى: الواو: حرف عطف، «كبرى»: معطوف على «صغرى» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. من: حرف جرّ. فقاقعها: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. حصباء: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. درّ: مضاف إليه مجرور بالكسرة. على: حرف جرّ. أرض: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من خبر «كأن». من: حرف جرّ. الذهب: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «أرض».

التمثيل به في قوله: «صغرى وكبرى» حيث جاء أفعل التفضيل مجرداً من «أل»، والإضافة ومؤنّثاً، وكان حقّه أن يأتي مذكّراً مفرداً مهما كان أمر الموصوف به، لذلك لحّن النحاة أبا نواس في هذا القول، وقيل: إنّ الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنّما أراد معنى الصفة المشبّهة.

٦١٣ ـ التخريج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٢١؛ والكتاب ١/ ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)، ١٥/ ٤٩٢ (يا).

اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق. ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهة الأسد: كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشرّني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرح، وتفرحون لأن هذا يعني المطر والخصب.

الإعراب: يا من: «يا»: حرف نداء، «من»: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب على النداء. رأى: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. عارضاً: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. أسر به: «أُسرُّ»: فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أسر. بين: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل رأى وهو مضاف. ذراعي: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. وجبهة الأسد: «الواو»: عاطفة، «جبهة»: اسم معطوف على ذراعي مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف، «الأسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «يا من رأى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «أسرّ =

يردُّه أنَّ الصَّحيح أن «مِنْ» لا تُقْحَم في الإيجاب، ولا مع تعريفِ المجرور، ولكن ربما استُعْمِل أفْعَلُ التَّفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً، قال [من الطويل]:

٦١٤ ـ إذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ كِرَاماً، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

أي: لِئَام، فعلى هذا يتخرَّج البيت، وقول النحويّين: جملة صُغْرى وكُبْرى وكذلك قول العروضيين: فاصلة صُغْرى، وفاصِلَة كُبْرى.

وقد يحتمل الكلام الكُبرى، وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو ﴿أنا آتِيكَ بِهِ﴾(١) إذ يحتمل ﴿آتيك﴾ أن يكونَ فعلاً مُضارعاً ومَفْعولاً،

= به»: في محل نصب صفة لـ «عارضا».

والشاهد فيه قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد» حيثُ فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس ظرفاً والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهته.

٦١٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في شرح التصريح ٢/ ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ١٧١، ٢/ ٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٥٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧؛ وسمط اللآلي ص ٤٣٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨١ (عتم)؛ ومعجم البلدان ١/ ١٩٣ (أسود العين).

اللغة: أسود العين، اسم جبل. ألائم: ج ألأم بمعنى لئيم، وهو الدنيء الأصل الشحيح.

المعنى: لا يمكن أن تكونوا بين الكرام حتى يزول هذا الجبل من مكانه، فأنتم والبخل صنوان على مر الزمان.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب. **غاب**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **عنكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل غاب. **أسود**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **العين**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **كنتم**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها، والميم علامة جمع الذكور. **كراماً**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **وأنتم**: «الواو»: استئنافية، «أنتم»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **ما أقام**: «ما»: مصدرية زمانية، «أقام»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **ألائم**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «غاب»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كنتم كراماً»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «أنتم ألائم»: استئنافية لا محل لها، وجملة «أقام»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والمصدر المؤول من «ما أقام» في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ (ألائم).

والشاهد فيه قوله أن: «ألائم» لم يقصد به المفاضلة، بل الصفة المشبهة.

(١) النمل: ٤٠.

وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومُضافاً إليه مثل ﴿وإنَّهُمْ آتيهِمْ عَذَابٌ﴾(١)، ﴿وكلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً﴾(٢)، ويُؤَيِّده أن أصلَ الخبر الإفراد، وأن حمزة يُميلُ الألف من ﴿آتيك﴾، وذلك ممتنع على تقدير انقلابِهَا من الهمزة.

الثاني: نحو: «زيد في الدّار» إذ يحتمل تقدير «استقرّ» وتقديرُ «مُسْتقِرّ».

الثالث: نحو: «إنما أنت سَيْراً» إذ يحتملُ تقديرَ «تسير» وتقدير «سائر»، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتملُ أن يُقدَّر «أبوه» مبتدأ، وأن يقدَّر فاعلاً بـ «قائم».

تنبيه ـ يتعيّن في قوله [من الطويل]:

أَلاَ عُمْـرَ وَلّـى مُسْتَطـاعٌ رُجُـوعُـهُ [فَيَـرْأَبَ مَـا أَثْـأَتْ يَـدُ الْغَفَـلاَتِ](٣)

تقدير «رجوعه» مبتدأ «ومستطاع» خبره، والجملة في محل نصب على أنّها صفة، لا في محل رفع على أنّها خبر، لأن «ألا» التي للتمنّي لا خبرَ لها عند سيبويه، لا لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل: «ألا ماء»، كان ذلك كلاماً مؤلّفاً من حرف واسم، وإنما تَمَّ الكلام بذلك حملاً على مَعْناه وهو: أتمنَّى ماء؛ وكذلك يمتنعُ تقدير «مُستطاع» خبراً و «رجوعه» فاعلاً لما ذكرنا؛ ويمتنع أيضاً تقديرُ «مُستطاع» صفةً على المحلّ، أو تقديرُ «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنّها صفة على المحل إجراء لـ «ألاَ» مُجْرَى «ليت» في امتناع مُراعاة محلّ اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوَجْهَيْن، وخالفه في المسألتين المازني والمبرّد.

انقسام الجملة الكبرى
إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسميّة الصَّدْر وفعليّة العَجُز، نحو: «زَيْدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يُراد عكس ذلك في نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم» بناء على ما قدَّمنا.

وذات الوجه نحو: «زَيْدٌ أبوه قائم»، ومثله على ما قدّمنا نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً يقومُ أَبُوهُ».

---

(١) هود: ٧٦.
(٢) مريم: ٩٦.
(٣) تقدم بالرقم ١٠٢.

الجمل التي لا محلَّ لها مِن الإِعراب

وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصلُ في الجمل.

فالأولى: الابتدائية، وتُسمَّى أيضاً **المستأنفة**، وهو أوضح، لأن الجملةَ الابتدائيَّة تُطْلَقُ أيضاً على الجملةِ المصَدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلّ، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المُفْتَتَحُ بها النُّطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل المفتتح بها السُّور.

والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، نحو: «مات فلان، رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً، إنّا مَكّنّا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾[١]، ومنه جملة العامل الملغى لتأخُّره، نحو: «زَيْدٌ قائم أظنّ»، فأما العامل المُلْغى لتوسُّطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محلَّ لها، إلاّ أنها من باب جُمَل الاعتراض.

ويخصّ البيانيُّون الاستئنافَ بما كان جواباً لسؤال مقدَّر نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَال سلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[٢]، فإنَّ جملةَ القولِ الثَّانية جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى فلم تُعْطَف عليها؛ وفي قوله تعالى: ﴿سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[٣] جملتان حُذِف خبرُ الأولى ومُبْتَدأُ الثانية، إذ التقديرُ: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثَّانية

(١) الكهف: ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥.

(٣) الذاريات: ٢٥.

﴿ونَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إبْرَاهِيمَ إذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ إنّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾[1]، وقد استُؤْنفت جُمْلتا القولِ في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرى قَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ﴾[2]؛ ومن الاستئنافِ البياني أيضاً قولُه [من الكامل]:

٦١٥ ـ زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلٰكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

فإن قوله «صدقوا» جوابٌ لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كَذَبُوا؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[3]، فيمن فتح باء ﴿يسبح﴾.

تنبيهات ـ الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة.

أحدها: ﴿لا يسمعون﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إلَى الْمَلإِ الأَعْلَىٰ﴾[4] فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً. وقيل: يحتمل أن الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام

(١) الحجر: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) هود: ٦٩.

٦١٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨١.

اللغة: زعم: ادعى كذباً. العواذل: اللائمون. الغمرة: ذروة الشدّة في الشيء. تنجلي: تتضح وتظهر.

المعنى: يتشدّق اللائمون بأني سفيه، جاهل، ولست مكذّباً لهم، فليس بالإمكان أفضل مما كان.

الإعراب: **زعم**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **العواذل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **أنني**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **في غمرة**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها سَدَّ مسدَّ مفعولي (زعم). **صدقوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف فارقة. **ولكن**: «الواو»: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. **غمرتي**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لا تنجلي**: «لا»: نافية، «تنجلي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «زعم العواذل»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «صدقوا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «غمرتي لا تنجلي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «صدقوا» فالجملة من الاستئناف البياني، لأنها جواب لسؤال مقدر.

(٣) النور: ٣٦ ـ ٣٧. (٤) الصافات: ٧ ـ ٨.

كما في «جئتك أن تكرمني» ثم حذفت «أن» فارتفع الفعل كما في قوله [من الطويل]:

٦١٦ ـ أَلاَ أَيُّهَـذَا الـزَّاجِـري أَحْضُـرَ الْـوَغَـى [وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي]

فيمن رفع «أَحضُر»، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدّرة، أي: وحفظاً من كلِّ شيطان مارد مُقدَّراً عدمُ سماعه، أي: بعدَ الحفظ.

قلت: الذي يُقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبُها، كالمرور به في قولك: «مررْتُ برجُلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً»، أي مقدراً حال المُرورِ به أن يصيدَ به غداً، والشياطين لا

---

٦١٦ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩؛ والدرر ١/ ٧٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠؛ والكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٢ (أنن)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٢؛ والمقتضب ٢/ ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥؛ والدرر ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢؛ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧.

اللغة والمعنى: الزاجري: المانعي. الوغى: الحرب. مخلدي: ضامن بقائي خالداً.

يقول: أيها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب، هل تضمن لي بقائي خالداً إذا امتنعت عنها؟

الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **أيهذا**: **أي**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء، **وها**: للتنبيه، ذا: اسم إشارة مبنيّ في محلّ نعت «أي». **الزاجري**: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، الياء: في محلّ جر بالإضافة، أو في محلّ نصب مفعول به لاسم الفاعل «الزاجر». **أحضر**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المصدريّة المحذوفة، والفاعل: أنا. وتروى بالرفع. **الوغى**: مفعول به منصوب. **وأن**: **الواو**: حرف عطف، **أن**: حرف مصدري ناصب. **أشهد**: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنا. **اللذات**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. **هل**: حرف استفهام. **أنت**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **مخلدي**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (ألا أيهذا...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، تقديرها: «أنادي». وجملة (أحضر) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤوّل من «أنْ» وما بعدها معطوف على المصدر الأوّل تقديره: «ألا أيهذا الزاجري حضور الوغى وشهود اللذات». وجملة (هل أنت مخلدي) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «أحضر» حيث يروى بالضمّ، كما يروى بالنصب على إضمار «أنْ». وفي البيت شاهد آخر هو قوله: «أيهذا الزاجري» حيث نعت «أيّ» باسم الإشارة «هذا».

يقدّرون عدم السماع ولا يُرِيدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّون وَمَا يُعْلِنُونَ﴾(١) بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾(٢) فإنه ربما يتبادر إلى الذِّهن أنه محكيّ بالقول، وليس كذلك، لأن ذلك ليس مَقُولاً لهم.

الثالث: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾(٣)، بعدَ قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾(٤)، وهي كالتي قبلَها، وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقفَ على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمّ يُعِيدُهُ﴾(٥) بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدأُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾(٦)، لأنَّ إعادةَ الخلق لم تقع بعدُ فيقرّروا برؤيتها، ويؤيّد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقبِ ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا في الأَرْضِ فانْظُروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِيءُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ﴾(٧).

الخامس: زعم أبو حاتم أنَّ مِنْ ذلك ﴿تُثِيرُ الأَرْضَ﴾(٨)، فقال: الوقف على ﴿ذلول﴾ جيد، ثم يبتدىء ﴿تُثِيرُ الأرض﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأن ﴿ولا﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارتِ الأرض كانت ذَلُولاً. ويردُّ اعتراضَه الأولَ صحّةُ «مررْتُ برجلٍ يُصلّي ولا يلتفت»، والثاني أنَّ أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائبِ هذه البقرة، وإنما وَجْهُ الردِّ أن الخبرَ لم يأتِ بأنَّ ذلك من عجائبها، وبأنهم إنّما كلّفوا بأمر موجود، لا بأمرٍ خارقٍ للعادة، وبأنه كان يجبُ تكرار «لا» في «ذَلول» إذ لا يقال: «مَرَرت برجلٍ لا شاعرٍ» حتى تقول «ولا كاتب» لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿ولا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾(٩)، لأنَّ ذلك واقعٌ بعد الاستئناف على زعمه.

التنبيه الثاني: قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه، وهو نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاسْتِئْنَافِ احتيجَ إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً، نحو: «زيد» من قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد».

والثاني: ما لا يحتاجُ فيه إلى ذلك، لِكَوْنِهِ جملةً تامّة، وذلك كثير جدًّا، نحو الجملة

(١) يس: ٧٦.
(٢) يس: ٧٦.
(٣) يونس: ٦٥.
(٤) يونس: ٦٥.
(٥) العنكبوت: ١٩.
(٦) العنكبوت: ١٩.
(٧) العنكبوت: ٢٠.
(٨) البقرة: ٧١.
(٩) البقرة: ٧١.

المنفيَّة وما بعدَها في قوله تعالى: ﴿يَا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً، وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[١]. قال الزمخشريّ: الأحسنُ والأبلغُ أن تكونَ مستَأْنَفات على وجهِ التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانةً من دون المسلمين، ويجوز أن يكون «لا يَأْلونكم» و «قَد بدت» صفتَيْن، أي: بطانةً غيرَ ما نعتكم فساداً بادية بغضاؤُهم. ومنع الواحِديُّ هذا الوَجْه، لعدم حرفِ العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يُقالِ: «لا تَتَّخِذْ صاحباً يُؤْذِيك أحبّ مفارقتك». والذي يظهر أن الصفة تتعدَّد بغيرِ عاطفٍ وإن كانت جملةً كما في الخبر، نحو: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[٢]، وحصَلَ للإمام فخر الدين في تفسيرِ هذه الآية سَهْوٌ[٣]، فإنه سأل: ما الحكمة في تقديم «من دونكم» على «بطانة»، وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو «من دونكم» لا «بطانة»، فلذلك قدّم الأهمّ، وليست التِّلاوة كما ذكر؛ ونظير هذا أن أبا حيان فسَّر في سورة الأنبياء[٤] كلمة ﴿زُبُراً﴾ بعد قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بينهم زُبُراً﴾[٥]، وإنما هي في سورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السَّهْو رجلانِ لخَّصا من تفسيره إعراباً.

التَّنبيه الثالث: من الجُمَل ما جرَى فيه خِلاَف، هل هو مُستَأْنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إنْ قامَ زَيْدٌ أَقُومُ»، وذلك لأن المبرد يرى أنَّه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخّر من تقديم، وأن الأصلَ: أقوم إن قامَ زيدٌ، وأنَّ جواب الشرط محذوفٌ، ويؤيّده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً.

ويَنْبني على هذا **مسألتان**:

إحداهما: أنَّه هل يجوز «زَيْداً إنْ أَتَانِي أُكْرِمُهُ» بنصب «زيداً»؟ فسيبويه يُجيزه كما تُجِيزُ «زَيْداً أُكْرِمُهُ إنْ أَتَانِي»، والقياس أن المبرّد يمنعه، لأنه في سياقِ أداة الشَّرط، فلا يعمل فيما تقدَّم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعلِ المرفوع بفعلٍ معطوفٍ، هل يُجزمُ أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوزُ الْجَزْم، وعلى قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظِ

(١) آل عمران: ١١٨.
(٢) الرحمن: ١ ـ ٤.
(٣) أي آية آل عمران السابقة.
(٤) كذا في الأصل، والصواب: «سورة المؤمنين».
(٥) المؤمنون: ٥٣.

الفعل، والجزمُ بالعطف على محلِّ الفاء المقدَّرة وما بعدها.

الثاني: «مُذْ» و «مُنْذُ» وما بَعْدَهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ»، فقال السيرافي: في موضعِ نصبٍ على الحال، وليس بشيءٍ، لعدمِ الرابط؛ وقال الجمهور: مُسْتَأْنَفه جواباً لسؤالٍ تقديره عند مَنْ قدّر «مُذْ» مبتدأ: ما أَمد ذلك؟ وعند من قدَّرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟

الثالث: جملة أفعال الاستِثْناء «ليس» و «لا يكون» و «خَلاَ» و «عَدَا» و «حاشَا»، فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القومُ خالِينَ عن زيد، وجوّز الاستئناف، وأوجبَهُ ابنُ عصفور، فإن قلت: «جَاءَنِي رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْداً» فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يُقال «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال.

الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائيّة كقوله [من الطويل]:

[فَمَا زَالَتِ القَتْلَىٰ تَمُجُّ دِمَاءَهَا] بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(١)

فقال الجمهور: مُسْتَأْنَفة، وعن الزجّاج وابنِ دُرُسْتُوَيْه أنَّها في موضع جرٍّ بـ «حتى»، وقد تقدَّم.

* * *

الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادةِ الكلام تقوِية وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع.

أحدها: بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

٦١٧ ـ شَجَاكَ ـ أَظُنُّ ـ رَبْعُ الظَاعِنِينَا [وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا]

---

(١) تقدم برقم ١٩٥.

٦١٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٦١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٣.

اللغة: الشجا، الحزن والغصة. الربع: الطلل (اسم الديار). الظاعن: المسافر. لم يعبأ: لم يبال ولم يعر انتباهاً.

المعنى: إن سبب حزنك، منظر ديار الحبيبة وهو خاوٍ من أهله، وقد أخذ عليك قلبك وعقلك، فأظهرت أساك غير عابىء بلوم أو تقريع.

الإعراب: **شجاك**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر و «الكاف»: ضمير متصل =

ويروى بنصب «ربع» على أنه مفعولٌ أول، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستترٍ راجع إليه، وقوله [من الطويل]:

٦١٨ ـ وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي ـ وَالْحَوادِثُ جَمَّةٌ ـ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ

وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ ـ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ـ بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[1]

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ «يأتي» و «تنمي» تنازعا «ما»، فأُعمل

في محل نصب مفعول به. **أظن**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **ربع**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **الظاعنينا**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف للإطلاق. **ولم**: «الواو»: عاطفة، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. **تعبأ**: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون الظاهرة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بعذل**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعبأ، وهو مضاف. **العاذلينا**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف للإطلاق.

وجملة «شجاك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أظن»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لم تعبأ»: معطوفة على ابتدائية فهي مثلها لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (أظن) وقد وقعت اعتراضية بين الفعل وفاعله.

٦١٨ ـ **التخريج**: البيت لجويرية بن زيد في الدرر ٤/ ٢٥؛ ولرجل من بني دارم في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٢٦ (هيم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨.

اللغة: الحوادث: المصائب. جمة: كثيرة. الأسنة: ج سنان: أعلى الرمح من الحديد مسنون.

المعنى: إن مصائب الدهر كثيرة وقد أصابتني واحدة، فلقد أسرت بعد جرحي برمحٍ شجاع، قومه مدججون بالسلاح.

الإعراب: **وقد**: «الواو»: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. **أدركتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **والحوادث**: «الواو»: حرف اعتراض، «الحوادث»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **جمة**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **أسنة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **قوم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **لا ضعاف**: «لا»: نافية، «ضعاف»: صفة مجرورة بالكسرة. **ولا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **عزل**: اسم معطوف على ضعاف، مجرور مثله بالكسرة الظاهرة.

وجملة «أدركتني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الحوادث جمة»: اعتراضية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الحوادث جمة» هو اعتراض جملة اسمية بين الفعل أدركتني وفاعله أسنة.

(١) تقدم برقم ١٥٤.

الثاني وأُضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكنَّ المعنى على الأول أوْجَهُ، إذ الأنباء من شأنها أن تَنْمي بهذا وبغيره.

الثاني: **بينه وبين مفعوله**، كقوله [من الرجز]:

٦١٩ - وَبُدِّلَتْ - وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ - هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ

والثالث: **بينَ المبتدأ وخبره** كقوله [من الطويل]:

٦٢٠ - وَفِيهِنَّ - وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى نَوَادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ

---

٦١٩ - التخريج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٢/ ٣٩١؛ والخصائص ١/ ٣٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠، ٢/ ٨٠٨؛ والطرائف الأدبية ص ٥٨؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٢٦؛ ولسان العرب ١١/ ٤٩ (بدل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨.

اللغة: هيفاً: ريح جنوبية عاصفة. دبور: ريح سموم تهلك الزرع والضرع. الصبا: ريح لطيفة تهب من الشرق. والشمأل: ريح تهب من القطب الشمالي.

المعنى: إن الدهر لذو تغير لا يثبت على حال، وقد ابتلاني فعصفت بي مصائبه بعد أن كان مواتياً.

الإعراب: **وبدلت**: «الواو»: حسب ما قبلها، «بدلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **والدهر**: «الواو»: اعتراضية، «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **ذو تبدل**: «ذو»: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، «تبدل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **هيفاً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة للفعل بدلت. **دبوراً**: صفة لـ «هيفاً» منصوبة مثلها بالفتحة الظاهرة. **بالصبا**: «الباء»: حرف جر، «الصبا»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر والجار والمجرور متعلقان بالفعل بدلت. **والشمأل**: «الواو»: عاطفة، «الشمأل»: اسم معطوف على الصبا مجرور مثله بالكسرة الظاهرة.

وجملة «بدلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الدهر ذو تبدل»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «والدهر ذو تبدل» فقد اعترضت الجملة الاسمية بين الفعل ومفعوله.

٦٢٠ - التخريج: البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٦١؛ والخصائص ١/ ٣٣٩؛ والدرر ٤/ ١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٠٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

اللغة: الأيام: الحوادث والمصائب. يعثرن: يصبن. نوائح: نوادب، هن الباكيات على الميت.

المعنى: لقد كرهت العرب ولادة البنات، غير أن فيهن البنات الصالحات، اللائي يخففن عنا مصائبنا، ومنهن من يبكيننا إذا ما اعترانا طارىء أوقع القضاء.

الإعراب: **وفيهن**: «الواو»: حسب ما قبلها، «فيهن»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **والأيام**: «الواو»: اعتراضية، «الأيام»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **يعثرن**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بالفتى**: «الباء»: حرف جر، «الفتى»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل يعثرن. **نوادب**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **لا يمللنه**: «لا»: نافية، «يمللنه»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون =

ومنه الاعتراض بجملة الفِعْلِ المُلْغَى في نحو: «زَيْدٌ أَظُنُّ قائم»، وبجملةِ الاختِصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنبِيَاءِ لاَ نُورَثُ»، وقول الشاعر [من الرجز]:

٦٢١ ـ نَحْنُ ـ بَنَاتِ طَارِقْ ـ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

وأمّا الاعتراض بـ «كان» الزائدة في نحو قوله: «أو نَبِيّ كان مُوسَى» فالصحيحُ أنها لا فاعل لها، فلا جُمْلة.

والرابع: **بين ما أصْلُه المُبتدأ والخبر**، كقوله [من الطويل]:

٦٢٢ ـ وَإِنّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الّتِي لَعَلِّي ـ وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

= النسوة و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ونوائح**: «الواو»: عاطفة، «نوائح»: اسم معطوف على «نوادب» مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «فيهن نوادب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يعثرن»: في محل رفع خبر للمبتدأ «الأيام». وجملة «الأيام يعثرن»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «والأيام يعثرن بالفتى» اعترضت الجملة الاسمية بين الخبر المقدم المحذوف قبل الجار والمجرور وبين المبتدأ (نوادب).

٦٢١ ـ **التخريج**: الرجز لهند بنت عتبة في أدب الكاتب ص ٩٠؛ والأغاني ١٢/٣٤٣، ١٥/١٤٧؛ ولها أو لهند بنت بياضة بن رياح (أو رباح) بن طارق الإيادي في شرح شواهد المغني ٢/٨٠٩؛ ولسان العرب ١٠/٢١٧ (طرق)؛ ولهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإياديّ في معجم ما استعجم ص ٧٠؛ ولهند بنت الفند الزماني (سهل بن شيبان) في الأغاني ٢٣/ ٢٥٤؛ ولهند دون تحديد في لسان العرب ١٠/٣٦١ (نمرق)؛ وللقرشية في جمهرة اللغة ص ٧٥٦؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٢/ ٣٤٢؛ وهمع الهوامع ١/١٧١.

اللغة: طارق، هو والد هند الإيادية. النمارق: الوسائد والنجوم لعلوها.

المعنى: نحن بنات رجال عظماء، ومجد أرفع من النجوم وعز كبير، نفرش الغالي من الوسائد ونسير عليها، حتى لا تطأ أقدامنا الأرض.

الإعراب: **نحن**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **بنات**: مفعول به منصوب على الاختصاص، وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. **طارق**: مضاف إليه مجرور وسكّن لضرورة الشعر. **نمشي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. **على النمارق**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نمشي وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «نحن نمشي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بنات طارق»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «نمشي»: في محل رفع خبر للمبتدأ نحن.

والشاهد فيه قوله: «بنات طارق» وهو اعتراض جملة الاختصاص بين المبتدأ وخبره نحن (نمشي).

٦٢٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٠٦؛ وخزانة الأدب ٥/٤٦٤؛ والدرر ١/٢٧٧؛ =

وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعلَّ»، وتقدير الصِّلة محذوفة، أي: التي أقول: لعلّي.

وكقوله [من الطويل]:

٦٢٣ ـ لَعَلَّكَ ـ والْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ـ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ

= وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: شطت: بعدت. النوى: البعد والفراق.

المعنى: سأرسل نظرة الوداع إلى الحبيبة رغم التباعد راجياً لقاءها رغم التفرق بيننا.

الإعراب: «**الواو**»: بحسب ما قبلها، إني: «إن»: حرف مشبه بالفعل، «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. لرام: «اللام»: مزحلقة، «رام»: خبرها مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة في الاسم المنقوص المنون بالكسر. **نظرة**: مفعول به لاسم الفاعل «رام» منصوب بالفتحة الظاهرة. **قبل**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلّق باسم الفاعل «رام» وهو مضاف. **التي**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **لعلّي**: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **وإن**: «الواو»: اعتراضية، «إن»: حرف شرط جازم. **شطت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء للتأنيث. **نواها**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف، «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أزورها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا.

وجملة «إني لرام نظرة»: بحسب الواو. وجملة «**إن شطت**»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أزورها»: في محل رفع خبر لعلي. وجملة «لعلي أزورها»: صلة موصول لا محل لها. وجملة جواب الشرط دل عليها سياق الكلام. وجملة «**شطت** نواها» جملة الشرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إن شطت» حيث اعترضت الجملة بين اسم (لعلَّ) وخبره وهو جملة أزورها.

٦٢٣ ـ التخريج: البيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ١٦/ ٧٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، ٢١٥؛ والدرر ٤/ ٢٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٠؛ وللشمّاخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٦ (بدا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠؛ وسمط اللآلي ص ٧٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

اللغة والمعنى: القلوص: الناقة الشابّة. بدا لك بداء: أي تغيّر رأيك عما سبق.

يقول لمن وعده بالقلوص: لعلّ رأيك قد تغيّر في شأن الناقة التي وعدتني بها، غير أنّه يجب أن تفي بما وعدت به.

الإعراب: **لعلّك**: حرف مشبّه بالفعل، **والكاف**: ضمير في محلّ نصب اسم «لعلّ». **والموعود**: **الواو**: حالية، **الموعود**: مبتدأ مرفوع. **حقّ**: خبر المبتدأ. **لقاؤه**: فاعل مرفوع. وهو مضاف. **والهاء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. بدا: فعل ماضٍ. **لك**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بدا». **في تلك**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بدا». **القلوص**: بدل من اسم الإشارة «تلك» مجرور، أو عطف بيان. **بداء**: فاعل «بدا» مرفوع. =

وقوله [من الرجز]:

٦٢٤ ـ يَا لَيْتَ شِعْرِي ـ وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ ـ هَلْ اغْدُوَنْ يَوْماً وأمْرِي مُجْمَعُ

إذا قيل بأن جملةَ الاستفهام خبرٌ على تأويلِ «شِعْرِي» بـ «مشعوري»، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابطٍ؛ وأما إذا قيل بأن الخبرَ محذوفٌ أي: موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها ههنا إذ المعنى: لَيْتَني أشعر، فالاعتراضُ بين الشّعر ومعموله الذي عُلق

= وجملة (لعلك والموعود. . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (والموعود حق لقاؤه) الاسميّة في محل نصب حال. وجملة (بدا لك. . .) الفعليّة في محلّ رفع خبر «لعلّ».

والشاهد فيه قوله: «لعلّك والموعودُ حَقٌّ. . .» حيث اعترض بين ما أصله المبتدأ (وهنا الكاف في «لعلّك») والخبر (وهو قوله: «بدا لك»)، والجملة «والموعود حقّ لقاؤه» اعتراضيّة.

٦٢٤ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٦٣؛ وأمالي المرتضى ١/٥٥٩؛ والخصائص ٢/١٣٦؛ والدرر ٤/٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨١١؛ ولسان العرب ٨/٥٧ (جمع)، ١٤/٣٥٧ (رمى)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٣؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٧.

اللغة: المنى: الأمنية. الغدو: الرواح صباحاً. مجمع أمره: حازم عازم في أمره.

المعنى: أرغب في أن تكون أموري بخير، وعزمي صحيح، وحزمي أكيد، ولكن هيهات، فالبيوت لا تعمرها الأماني.

الإعراب: **يا**: حرف نداء وتنبيه، والمنادى محذوف عند بعضهم، والتقدير (يا قومُ). **ليت**: حرف مشبه بالفعل. **شعري**: اسمها منصوب بالفتحة على ما قبل الياء، لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **والمنى**: «الواو»: اعتراضية، «المنى»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **لا تنفع**: «لا»: نافية، «تنفع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **هل أغدون**: «هل»: حرف استفهام «أغْدون»: فعل مضارع مبني على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **يوماً**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل أغدون. **وأمري**: «الواو»: حالية، «أمري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **مجمع**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «ليت شعري هل أغدْون»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أغدون»: في محل رفع خبر ليت. وجملة «أمري مجمع»: في محل نصب حال. وجملة «المنى لا تنفع»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لا تنفع»: خبر للمبتدأ (المنى) محلها الرفع. وجملة «يا قوم»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «المنى لا تنفع» اعترضت الجملة الاسمية بين اسم ليت (شعري) وخبره جملة «أغدون» على اعتبارها بموقع المفرد.

عنه بالاستفهام، وقول الحماسي [من السريع]:

٦٢٥ ـ إنَّ الثَّمَانِينَ ـ وَبُلِّغْتَهَا ـ قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان

وقول ابن هَرْمَة [من المنسرح]:

٦٢٦ ـ إن سُلَيْمَى ـ واللَّهُ يَكْلَؤُهَا ـ ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

---

٦٢٥ ـ **التخريج**: البيت لعوف بن محلم في الدرر ٤/ ٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١؛ وطبقات الشعراء ص ١٨٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٣٦٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٤٨.

اللغة والمعنى: الترجمان: الذي يفسّر الكلام من لغة إلى أخرى.

يقول الشاعر لممدوحه: إنّي قد بلغت الثمانين من العمر ـ أطال الله عمرك وبلّغك إيّاه ـ فضعف سمعي ممّا أحوجني إلى ترجمان ينقل إليّ ما يخاطبني به الناس.

الإعراب: **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **الثمانين**: اسم «إن» منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذّكر السالم. **وبلّغتها**: الواو: اعتراضية، بلغتها: فعل ماضٍ للمجهول مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل، و «ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. **قد**: حرف تحقيق. **أحوجت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: هي، والتاء: للتأنيث. **سمعي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **إلى**: حرف جرّ. **ترجمان**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «أحوج».

وجملة (إنّ الثمانين...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (بلّغتها) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة (أحوجت) الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه: أن مِمّا تتميَّز به جملة الاعتراض عن الحاليَّة كونها للطلب، فقوله: «وبلّغتها» جملة طلبيَّة وقعت معترضة بين اسم «إنَّ»، وهو الثمانين، وخبرها، وهو «قد أحوجت».

٦٢٦ ـ **التخريج**: البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ٥٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ١٤٦ (كلأ).

اللغة: يكلؤها: يحفظها. ضنَّت: بخلت. يرزؤها: يضرها.

المعنى: مع أن الوصال لا ينقص من سليمى الحبيبة شيئاً ولا يضرها، فقد بخلت به.

الإعراب: **إن سليمى**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، «سليمى»: اسمها منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **والله**: «الواو»: اعتراضية، «الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة. **يكلؤها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **ضنَّت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **بشيء**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ضَنت. **ما**: نافية. **كان**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة و «اسمها»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **يرزؤها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. =

وقول رؤبة [من الرجز]:

٦٢٧ - إنــي - وَأَسْطَـارٍ سُطِــرْنَ سَطْــرَا - لَقَــائِــلٌ يَــا نَصْــرُ نَصْــرٌ نَصْــرَا

وقول كُثَير [من الطويل]:

٦٢٨ - وإنِّــي - وَتَهْيَــامِــي بِعَــزَّةَ بَعْــدَمــا تَخَلَّيْـــتُ مِمَّـــا بَيْنَنَـــا وَتَخَلَّـــتِ -

= جملة «إن سليمى ضنَّت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الله يكلؤها»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «يكلؤها»: في محل رفع خبر. وجملة «ضنَّت»: في محل رفع خبر. وجملة «يرزؤها»: في محل نصب خبر (كان). وجملة «ما كان يرزؤها»: في محل جر صفة لـ «شيء».

والشاهد فيه قوله: «والله يكلؤها» فقد اعترضت الجملة الاسمية بين اسم إن (سليمى) وخبرها وهو جملة (ضنت).

٦٢٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ والدرر ٤/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦؛ والدرر ٦/ ٢٦؛ ولسان العرب ٤/ ٣٦٣ (سطر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٢١.

اللغة والمعنى: الأسطار: ج السطر. نصر: هو نصر بن سيّار.

يقول: أقسم بأسطار سُطِرْن سطراً بأنّه سينادي نصراً ليعطيه ويساعده.

الإعراب: **إنّي**: حرف مشبّه بالفعل، **والياء**: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **وأسطار**: **الواو**: للقسم حرف جرّ، **أسطار**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». **سُطرن**: فعل ماضٍ للمجهول، **والنون**: نائب فاعل. سطراً: مفعول مطلق منصوب. **لقائل**: **اللام**: المزحلقة، **قائل**: خبر «إنّ» مرفوع. **يا**: حرف نداء. **نصر**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء. **نصر**: عطف بيان على «نصر» مرفوع باعتبار لفظه. **نصراً**: عطف بيان على «نصر» باعتبار المحلّ.

وجملة (إنّي وأسطار...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (... أسطار) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة (سطرن سطراً) الفعليّة في محلّ جرّ نعت لـ «أسطار». وجملة (يا نصر...) الفعليّة في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «وأسطار سطرن سطرا» حيث اعترضت جملة القسم بين «إني» وخبرها «لقائل».

٦٢٨ ـ **التخريج**: البيتان لكثيّر عزّة في ديوانه ص ١٠٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١٤؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٢٦ (هيم)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٩.

اللغة: التهيام: شدة العشق.

لَكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اُضْمَحَلَّتِ

قال أبو علي: «تَهْيامي بعزَّة» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: «إنِّي وَحُبِّكَ لَضَنِينٌ بِكَ» فتكون الباء متعلّقة بالتَّهْيَام لا بخبر محذوف.

المعنى: إني بحال لا تسر، بعد أن زال الذي بيني وبين المحبوب من الوصل.

الإعراب: **إني**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، «والياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **وتهيامي**: «الواو»: اعتراضية، «تهيامي» مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بعزة**: «الباء»: حرف جر، «عزة»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **بعدما**: «بعد»: ظرف زمان مبني على الفتحة متعلق بالمصدر «تهيام» و«ما»: مصدرية. **تخليت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **مما**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تخليت. **بيننا**: «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بصلة المجرور ما وهو مضاف و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وتخلّت**: «الواو»: عاطفة، «تخلَّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و«التاء»: للتأنيث، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

لكالمرتجي: «اللام» لام المزحلقة، و«الكاف»: اسم مبني على الفتح في محل رفع اسم (إنَّ)، و«المرتجي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. **ظلَّ**: مفعول به لاسم الفاعل (المرتجي) منصوب بالفتحة. **الغمامة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **كُلَّما**: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل (أضمحلَّت). **تَبَوَّأ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو. **منها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تبوَّأ).

للمقيل: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تَبوَّأ). **اضمحلَّت**: ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث الساكنة لا محل لها، وحركت بالكسر لضرورة القافية، والفاعل مستتر تقديره (هي).

وجملة «إني لكالمرتجي» مع خبرها: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وتهيامي بعزّة»: اعتراضية لا محلّ لها. والمصدر المؤول من «ما تخلّيت» في محلّ جرّ بحرف بالإضافة. وجملة «وتخلّت»: معطوفة على جملة «تخلّيت».

وجملة «كلما تبوأ... اضمحلّتِ»: حال من (الغمامة) محلها النصب. وجملة «تبوَّأ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «اضمحلّت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والمصدر المؤول من (ما تخليت) في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: (تهيامي بعزة بعدما) اعتراض الجملة الاسمية بين اسم «إنّ» وخبرها ويمكن أن تكون الواو للقسم على تقدير ابن جني.

الخامس: **بين الشرط وجوابه**، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إنّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾[١]، ونحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[٢]، ونحو: ﴿إنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾[٣]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظَّاهر أن الجواب ﴿فالله أولى بهما﴾[٤]، ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهَّموا لأن «أو» هنا للتَّنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المُطابقة، نصّ عليه الأبدي، وهو الحقّ؛ أمَّا قول ابن عصفور: إن تَثْنية الضّمير في الآية شاذّة فباطلٌ كبطلانِ قوله مثل ذلك في إفرادِ الضمير في ﴿واللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه﴾[٥] وفي ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ﴿أحق﴾ خبر عَنْهما؛ وسَهَّلَ إفرادَ الضّمير أمران: معنويٌّ وهو أن إرضاءَ الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصَّلاة والسلام، وبالعكس ﴿إنَّ الذينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ الله﴾[٦]، ولفظيٌّ هو تقديمُ إفراد «أحق»، ووَجْهُ ذلك أن اسمَ التَّفضيل المجرَّد من «أل» والإضافة واجبُ الإفراد نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخوهُ أَحَبُّ﴾[٧]، ﴿قلْ إنْ كان آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُم وَإِخَوَانُكُمْ وَعَشِيرتُكُمْ﴾[٨] إلى قوله ﴿أَحَبَّ إليكم﴾[٩].

والثاني: أن ﴿أحق﴾ خبرٌ عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثلُهُ خبراً عن اسمه عليه الصَّلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أن ﴿أنْ يُرْضُوه﴾ ليس في موضع جرٍّ أو نصبٍ بتقدير: بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً من أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحَقُّ من إرضاء غيرهما.

---

(١) النحل: ١٠١.
(٢) البقرة: ٢٤.
(٣) النساء: ١٣٥.
(٤) النساء: ١٣٥، وفي شرح الأمير على المغني: «في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي: فلا تكتموا الشهادة رأفةً به لأن الله أولى...».
(٥) التوبة: ٦٢.
(٦) الفتح: ١٠.
(٧) يوسف: ٨.
(٨) التوبة: ٢٤.
(٩) التوبة: ٢٤.

والسادس: **بين القسم وجوابه**، كقوله [من الطويل]:

٦٢٩ - لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ - لَقَدْ نَطَقَتْ بُطلاً عَلَيَّ الأقارِعُ

وقوله تعالى: ﴿قال فَالْحَقَّ والحقّ أقُولُ لأَمْلأنَّ﴾[1] الأصْلُ: أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب «الحق» الأول - بعد إسْقاطِ الخافض - بـ «أُقسم» محذوفاً، و «الحق» الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقُرىء برفعهما بتقدير: فالحقُّ قسمي والحقُّ أقوله، وبجرِّهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً، كقولك: «والله والله لأفعلَنَّ»، وقال الزمخشريّ: جرّ الثاني على أن المعنى وأقولُ والحق، أي: هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورِها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجهٌ حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، اهـ.

وقُرىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحقّ

---

٦٢٩ - التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٢/٤٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨١٦؛ والكتاب ٢/ ٧٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٨.

اللغة: الأقارع: هم بنو قريع.

المعنى: أقسم بحياتي، وهي غالية عندي، إن بني قريع يدّعون علي زوراً وظلماً.

الإعراب: **لعمري**: «اللام»: لام الابتداء، «عمري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، «والخبر» محذوف تقديره قسمي. **وما**: «الواو»: اعتراضية، و «ما»: حجازية تعمل عمل ليس. **عمري**: اسم «ما» مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **علي**: جار ومجرور متعلقان بالخبر «هين». **بهين**: «الباء»: حرف جر زائد، «هين»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر لـ «ما» الحجازية. **لقد**: «اللام»: واقعة في جواب القسم «قد»: حرف تحقيق. **نطقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح والتاء للتأنيث. **بطلاً**: صفة منصوبة بالفتحة لمفعول مطلق محذوف. **علي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نطقت. **الأقارع**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وجملة «لعمري قسمي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وما عمري بهين» اعتراضية لا محل لها. وجملة «لقد نطقت» جواب قسم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «- وما عمري علي بهين -» اعترضت الجملة الاسمية بين القسم **لعمري** وجوابه جملة (لقد نطقت).

(١) ص: ٨٤ - ٨٥.

أنا، والأول أوْلىٰ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِم بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[١] الآية.

والسابع: **بين الموصوف وصفته** كالآية[٢]، فإن فيها اعتراضَيْن: اعتراضاً بين الموصوف وهو ﴿قَسَم﴾[٣] وصفته وهو ﴿عظيم﴾[٤] بجملة ﴿لو تعلمون﴾[٥]، واعتراضاً بين ﴿أقسم بمواقع النجوم﴾[٦] وجوابه وهو ﴿إنه لقرآن كريم﴾[٧] بالكلام الذي بَيْنهما؛ وأمَّا قولُ ابن عطيّة ليس فيها إلا اعتراضٌ واحد وهو ﴿لو تعلمون﴾ لأن ﴿وإنه لقَسَم عظيم﴾ توكيدٌ لا اعتراض فمردود؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدِّ جملة الاعتراض.

والثامن: **بين الموصول وصلته**، كقوله [من الكامل]:

٦٣٠ ـ ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكاً [والْحَقُّ يَدْمَغُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ]

(١) ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنّه لقرآن كريم﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧].
(٢) أي الآية السابقة من سورة الواقعة.
(٣) الواقعة: ٧٦.
(٤) الواقعة: ٧٦.
(٥) الواقعة: ٧٦.
(٦) الواقعة: ٧٥.
(٧) الواقعة: ٧٧.

٦٣٠ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٨٠؛ والدرر ١/ ٢٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٨٠ (تره)؛ والمقرب ١/ ٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ٢٤٧.

اللغة: الترهات: الأباطيل.

المعنى: إن الذي حمىٰ النساء من السبي، والمال من السلب هو الذي **تعرفه** قبيلة مالك بشجاعته وصفاته العربية الكريمة، من نجدة الملهوف، وإغاثة الضعيف، والحق يدحض الباطل.

الإعراب: **ذاك**: «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و «الكاف»: للخطاب. **الذي**: اسم موصول في محل رفع خبر. **وأبيك**: «الواو»: حرف قسم وجر، «أبيك»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف بعد الواو وتقديره أقسم. **يعرف**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **مالكاً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **والحق**: «الواو»: استئنافية، «الحق»: مبتدأ مرفوع. **يدمغ**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **ترهات**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة عوض عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم وهو مضاف. **الباطل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ذاك الذي» ابتدائية لا محل لها. وجملة «وأبيك»: مع الفعل المحذوف اعتراضية لا محلّ لها. =

ويحتمله قوله [من الطويل]:

وَإِنِّـــي لَـــرَامٍ نَظْــرَةً قِبَــلَ الَّتِــي لَعَلِّي، وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاها، أَزُورُها[(١)]

وذلك على أن تقدّر الصلة «أزورها» وتقدر خبر «لعلّ» محذوفاً، أي: لعلّي أفعل ذلك.

والتاسع: **بين أجزاء الصّلة**، نحو: ﴿والّذينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[(٢)] الآيات؛ فإن جملة ﴿وترهقهم ذلة﴾ معطوفة على ﴿كسبوا السيئات﴾ فهي من الصّلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم، وجملة ﴿ما لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾[(٣)] خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿ترهقهم﴾ لم يؤت به لتعريفِ «الذين» فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كَسْبهم السيّئات؛ ثم إنه ليس بمتعيّن، لجواز أن يكونَ الخبر ﴿جزاء سيّئة بمثلها﴾[(٤)] فلا يكون في الآية اعتراض؛ ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترِضَتان، وأن يكون الخبر ﴿كأنّما أغشيت﴾[(٥)] فالاعتراضُ بثلاثِ جمل، أو ﴿أولئك أصحاب النار﴾[(٦)] فالاعتراض بأربع جُمل، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ أن ﴿الذين﴾ ليس مبتدأ، بل معطوف على ﴿الذين﴾ الأولى، أي: للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيِّئات جزاء سيِّئة بمثلها؛ فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى الّذين عَمِلُوا السيِّئاتِ إلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[(٧)]، وفي اللفظ قولهم «في الدَّارِ زَيْدٌ والْحُجْرَةِ عَمْرٌو»، وذلك من العطف على معمولي عَامِلَيْنِ مختلفَيْنِ عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحقّقِين؛ وممّا يُرجِّح هذا الوجه

= وجملة «الحق يدمغ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يدمغ ترهات الباطل»: في محل رفع خبر. وجملة «يعرف»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ـ وأبيك ـ» فقد اعترضت جملة القسم بين الموصول وصلته.

(١) تقدم برقم ٦٢٢.

(٢) ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ولا يرهق وجوههم قَتَر ولا ذِلَّة أولئك أصحاب الجنَّة هم فيها خالدون * والذين كسبوا السيِّئات جزاءُ سيِّئة بمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من الله من عاصم كأنّما غُشِيت وجوهُهم قِطَعاً من الليل مُظْلماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ [يونس: ٢٦ ـ ٢٧].

(٣) يونس: ٢٧.

(٤) يونس: ٢٧.

(٥) يونس: ٢٧.

(٦) يونس: ٢٧.

(٧) القصص: ٨٤.

أن الظاهر أن الباء في ﴿بِمِثْلِهَا﴾ متعلّقة بالجزاء، فإذا كان «جزاء سيّئة» مبتدأ احتيج إلى تقديرِ الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو لَهُمْ، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائهِ عن تقدير رابطٍ بين هذه الجملة ومبتدئها وهو ﴿الذين﴾؛ وعلى ما اختَرْناه يكون «جزاء» عطفاً على «الحسنى»، فلا يحتاج إلى تقديرٍ آخر؛ وأمّا قول أبي الحسن وابن كيسان إن ﴿بمثلها﴾ هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بِحَسْبِكَ دِرْهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثلها﴾[1].

والعاشر: **بين المتضايفين**، كقولهم: «هَذَا غُلَامُ وَاللَّهِ زَيْدٍ»، و «لاَ أخَا فَاعْلَمْ لِزَيْدٍ»، وقيل: «الأخ» هو الاسم والظَّرف الخبر، وإن «الأخ» حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله «مُكْرَهٌ أخَاكَ لاَ بَطل»[2]، فهو كقولهم: «لا عَصَا لَكَ».

الحادي عشر: بين الجار والمجرور، كقوله: «اشْتَرَيْتُهُ بأَرَى أَلْفِ دِرْهَمٍ».

الثاني عشر: **بين الحرف الناسخ وما دخل عليه**، كقوله [من الوافر]:

٦٣١ ـ كَأَنَّ، وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ، أثافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

---

(١) الشورى: ٤٠.

(٢) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في أمثال العرب ص ١١٢؛ وجمهرة الأمثال ٢/٢١٣، ٢٤٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٣٠؛ والفاخر ص ٦٣؛ وكتاب الأمثال ص ٢٧١؛ ولسان العرب ١١/١٠٨ (جرل)؛ والمستقصى ٢/٣٤٧؛ ومجمع الأمثال ٢/٣١٨؛ والوسيط في الأمثال ص ١٥٦ والرواية في جميع هذه المصادر «مكره أخوك لا بطل».
يضرب في حَمْل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه بالإكراه.

٦٣١ ـ التخريج: البيت لأبي الغول الطهوي في الدرر ٤/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨١٨؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٣ (ثفا)؛ والمنصف ٢/ ١٨٥، ٣/ ٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨.

اللغة: أتى: مَرّ وانقضى. الحول: العام أو السنة. أثافي: وهي أركان الموقد الثلاثة توضع فوقها القدر. مثول: واقفات أو منتصبات.

المعنى: لم تذهب أو تتكسر حجارة موقد الحبيبة رغم مرور ردح من الدهر، سنة كاملة.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **وقد**: «الواو»: اعتراضية، «قد»: حرف تحقيق. **أتى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **حول**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **كميل**: صفة حول مرفوعة مثله. **أثافيها**: «أثافي»: اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **حمامات**: خبرها مرفوع بالفتحة الظاهرة على آخره. **مثول**: صفة للحمامات مرفوعة بالفتحة الظاهرة.

كذا قال قوم، ويمكن أن تكونَ هذه الجملةُ حاليّة تقدَّمت على صاحبها، وهو اسم «كأن»، على حد الحال في قوله [من الطويل]:

كَأنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحشْفُ الْبَالِي[1]

الثالث عشر: **بين الحرف وتوكيده**، كقوله [من الرجز]:

٦٣٢ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيَئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

الرابع عشر: **بين حرف التنفيس والفعل**، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[2]

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراضٍ آخر، فإن «سوف» وما بعدها اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: **بين «قد» والفعل**، كقوله [من الطويل]:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[3]

= وجملة «كأن أثافيها حمامات»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقد أتى حول كميل»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وقد أتى حول كميل»: إذ اعترضت الجملة بين كأن واسمها وخبرها.

(١) تقدم بالرقم ٣٦٥.

٦٣٢ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١؛ والدرر ٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨١٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٩٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٦٥.

الإعراب: «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «**وهل**»: الواو حرف استئناف، «هل»: حرف استفهام. «**ينفع**»: فعل مضارع مرفوع. «**شيئاً**»: مفعول به منصوب. «**ليت**»: فاعل «ينفع». «**ليت**»: حرف مشبّه بالفعل مؤكّد للأوّل. «**شباباً**»: اسم «ليت» منصوب. «**بوع**»: فعل ماضٍ للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**فاشتريت**»: الفاء حرف عطف، «اشتريت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل.

وجملة «ليت...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «هل ينفع...» اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «بوع» في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة: «اشتريت» معطوفة على «بوع».

الشاهد: هو فصله بين «ليت» الأولى و«ليت» الثالثة بجملة معترضة؛ فقد فصل بين الحرف توكيده.

(٢) تقدم بالرقم ٥١. (٣) تقدم بالرقم ٢٨٤.

السادس عشر: **بين حرف النفي ومنفيّه**، كقوله [من المنسرح]:

٦٣٣ ـ وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا

وقوله [من الطويل]:

٦٣٤ ـ فَلاَ، وَأَبِي دَهْمَاءَ، زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّنْدِ قَادِحُ

---

٦٣٣ ـ **التخريج**: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧؛ والدرر ٢/ ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠، ٨٢٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١١، ٢٤٨.

اللغة: النكبة: المصيبة. نكأ: أي قشر الجرح أو فتحه ثانية.

المعنى: تصد ثم ترجع، وعودها كالمصيبة، إذ ما تلبث جراح نفسي أن تبرأ حتى تعود، فتنزف من جديد.

الإعراب: **ولا**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. **أراها**: «أرى»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **تزال**: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **ظالمة**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **تحدث**: فعل مضارع مرفوع بالفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **لي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تحدث. **نكبة**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **وتنكؤها**: «الواو»: عاطفة، «تنكؤها»: فعل مضارع مرفوع بالفتحة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «ولا تزال ظالمة»: بحسب الواو. وجملة «أراها»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «تحدث نكبة»: في محل نصب خبر ثانٍ للفعل (تزال). وجملة «تنكؤها»: معطوفة في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «ـ أراها ـ» إذ وقعت الجملة الفعلية معترضة بين لا ومنفيها.

٦٣٤ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٥٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ١٠/ ١٠٠، ١٠١؛ والدرر ٦/ ٢١٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠؛ والمقرب ١/ ٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

اللغة: أبي دهماء: والد فتاة تدعى دهماء. الزند: الخشبة العليا التي تحك لقدح النار.

المعنى: أقسم بوالد الدهماء إن ابنته ما زالت عزيزة على مر الزمان.

الإعراب: **فلا**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. **وأبي**: «الواو»: حرف للقسم «أبي»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الخمسة، والجار والمجرور متعلقان بـ «أقسم» المحذوف. **دهماء**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **زالت**: ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وتاء التأنيث لا محل لها، واسم (زال) ضمير مستتر تقديره هي. **عزيزة**: خبر (زال) منصوب بالفتحة. **على قومها**: جار ومجرور متعلقان بـ «عزيزة». **ما**: حرف مصدري زماني. **دام**: ماضٍ ناقص. **للزند**: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **قادح**: اسم (ما دام) مرفوع.

وجملة «لا زالت عزيزة»: بحسب الفاء. وجملة «أقسم وأبي دهماء»: اعتراضية اعترضت بين (لا) =

السابع عشر: **بين جملتين مستقلَّتين**، نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التوابين ويُحِب الْمُتَطَهِّرِين، نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[١]، فإن ﴿نساؤكم حرثٌ لكم﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿من حيثُ أمركم الله﴾، أي: إنّ المأتيَّ الذي أمركم الله به هو مكان الْحَرْثِ، ودلالة على أنَّ الغَرض الأصليّ في الإتيان طلبُ النَّسْلِ لا مَحْض الشَّهْوة، وقد تضمَّنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة؛ ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْن وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[٣] فيمن قرأ بسُكونِ تاء ﴿وَضَعَتْ﴾، إذ الجملتان المُصَدَّرتان بـ «إني» من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طَلَبَتْه كالأنثى التي وُهِبَتْ لها، وقال الزمخشريّ: هنا جملتان مُعترِضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيم﴾[٤] انتهى، وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة: لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يُعْتَرض بأكثر من جملتينِ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتابِ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أعْلَم بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً مِنَ الّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾[٥] إنْ قُدِّرَ ﴿من الذين هادُوا﴾ بياناً لِـ «الذين أُوتُوا»، وتَخْصيصاً لهم، إذا كان اللفظ عاماً في اليهود والنَّصارى، والمراد اليهود أو بياناً لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتانِ، وعلى التقدير الأول ثلاثُ جُمَل، وهي والله أعلم: وكفى بالله مرتين، وأمّا «يشترون» و «يريدون» فجملتا تفسيرٍ لمقدّر، إذ المعنى: ألمْ تَرَ إلى قصّة الذي أوتوا، وإن علقت «مِنْ» بـ «نصيراً» مثل: ﴿وَنَصَرْنَاه مِنَ الْقَوْمِ﴾[٦]، أو بخبر محذوفٍ على أن ﴿يحرفون﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي: قوم يحرفون، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ» أي: منا فريقٌ، فلا اعتراض ألبتة، وقد مرَّ

= ومنفيها (زالت). وجملة «دام للزند قادح»: صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من (ما) والفعل (دام) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ «عزيزة».

والشاهد فيه قوله: «وأبي دهماء» فقد اعترضت جملة القسم بين (لا) ومنفيها (زالت).

(١) البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٢) لقمان: ١٤.
(٣) آل عمران: ٣٦.
(٤) الواقعة: ٧٦.
(٥) النساء: ٤٤ ـ ٤٦.
(٦) الأنبياء: ٧٧.

أن الزمخشريَّ أجاز في سورة الأعراف الاعتراضَ بسبعِ جمل على ما ذكر ابن مالك.

وزعم أبو علي أنّه لا يُعترضَ بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من الطويل]:

٦٣٥ - أَرَانِـي ولاَ كُفْـرَانَ للَّـهِ أيَّـةً لِنَفْسِـيَ قَـدْ طَـالَبْـتُ غَيْـرَ مُنِيـلِ

إن «أيّة» وهي مصدر «أَوَيْتُ له» إذا رَحِمْتَه وَرَفَقْتَ به لا ينتصب بـ «أَوَيْتُ» محذوفة، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابُهُ باسم «لا»، أي: ولا أكفر الله رحمةً مني لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوينِ الاسم المطول، وهو قول البغداديّين، أجازوا «لا طالِعَ جَبَلًا»، أَجروه في ذلك مُجْرَى المضاف، كما أجري مُجراه في الإعراب؛ وعلى قولهم يتخرج الحديث «لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ» وأما على قول البصريّين فيجب تنوينهُ، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي علي بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رِجَالاً

---

٦٣٥ - **التخريج**: البيت لابن الدمينة في ديوانه ص ٨٦؛ ولكثيِّر عزة في الدرر ٢/ ٢٢٧، (وفيه «مثيل» ولعلّه خطأ طباعيّ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٣ (أوا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

اللغة: كفران: مصدر كفر وهو الجحود. أيّةً: مصدر أويت، وأويت له: رفقت به.

المعنى: أرى أنني طلبت من غير أهل الطلب، ولست بجاحد للمعروف رفقاً بنفسي، فمن شكر الله فلنفسه.

الإعراب: **أراني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **ولا**: «الواو»: اعتراضية، «لا»: نافية للجنس. **كفران**: اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة. **لله**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف أو بالمصدر (كفران). **أية**: مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف تقديره أويت له. **لنفسي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أويت)، وعلامة الجر مقدرة على ما قبل ياء المتكلم و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **قد**: حرف تحقيق. **طالبت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **غير**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **منيل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «أراني»: ابتدائية. وجملة «ولا كفران»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أية»: مع الفعل المحذوف اعتراضية. وجملة «قد طالبت»: في محل نصب مفعول به ثانٍ.

والشاهد فيه قوله: (لا كفران لله أية لنفسي) إذ اعترضت جملتان بين مفعولي الفعل «أراني».

نُوحِي إِلَيْهِمْ فاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ﴾[1]، وبقول زهير [من الوافر]:

٦٣٦ ـ لَعَمْــرُكَ، والخُطُــوبُ مُغَيِّــرَاتٌ، وَفِــي طُــولِ المُعَــاشَــرَةِ التَّقَــالِــي
لَقَــدْ بَــالَيْــتُ مَظْعَــنَ أُمِّ أَوْفَــى وَلَكِــنْ أُمُّ أَوْفَــىٰ لا تُبَــالِــي[1]

وقد يُجاب عن الآية بأنَّ جملةَ الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرينَ، ونفسه عند قوم: فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدَّر للباء متعلَّق محذوف، أي: أرسلناهم بالبيّنات، لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يَعْمل ما قبل «إلاّ» فيما بعدها إلا إذا كان مستثْنًى، نحو: «ما قام إلاّ زَيْدٌ»، أو مُستثنى منه، نحو: «ما قام إلا زيداً أحدٌ»، أو تابعاً له، نحو: «ما قام أحَدٌ إلا زَيْداً فاضل».

* * *

---

(١) النحل: ٤٣ ـ ٤٤.

٦٣٦ ـ **التخريج**: البيتان لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢١؛ واللامات ص ٨٤.

اللغة: الخطوب: ج خطب، الأمر الصعب. التقالي: التباغض.

المعنى: إن الشدائد من أسباب تغير الناس، كما أنَّ طول المعاشرة بينهم يورث البغض والنفور، ومع ذلك فقد اهتممت لرحيل أم أوفى، أما هي فلم تبال بذلك.

الإعراب: **لعمري**: «اللام»: لام الابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة والخبر محذوف تقديره قسمي. **والخطوب**: «الواو»: اعتراضية، «الخطوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **مغيرات**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **وفي طول**: «الواو»: حرف عطف، «في طول»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، و «طول»: مضاف. **المعاشرة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **التقالي**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة للثقل مؤخر.

وجملة «لعمرك»: مع الخبر المحذوف ابتدائية لا محل لها. وجملة «والخطوب مغيرات»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «وفي طول المعاشرة التقالي»: مع الخبر المحذوف معطوفة على جملة اعتراضية لا محلّ لها.

«لقد»: اللام حرف مُوطِّن للقَسَم. و«قَدْ»: حرف تحقيق. «باليت»: فعل وفاعل. «مظعن»: مفعول به منصوب، وهو مُضاف «أمّ»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «أوفى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «ولكن»: الواو حرف استئناف، و«لكن»: حرف استدراك. «أمّ»: متدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «أوفى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «لا» حرف تبالي. «تبالي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. =

مسألة ـ كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليَّة، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبريّة كالأمْرِيَّة في ﴿وَلاَ تُؤْمِنُوا إلاّ لِمَنْ تَبعَ دِينكُمْ، قُلْ إنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ، أنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ﴾[1]، كذا مَثَّلَ ابن مالك وغيره، بناء على أنَّ ﴿أن يُؤتى أحد﴾ متعلّق بـ «تؤمنوا»، وأن المعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجُّونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يُغيّر اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المُشْركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيدِ الله، فإذا قدَّره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلامُ قد تمّ عند الاستثناء، والمراد: ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وَجْهَ النهار وتَنْقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله ابن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامَهُم كان أغْيَظَ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ ﴿أنْ يؤتى﴾ من كلام الله تعالى، وهو متعلّق بمحذوف مؤخَّر، أي: لكراهية أن يؤتى أحد دَبَّرتْم هذا الكيد.

وهذا الوجه أرجح لوجهين:

أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير ﴿أأن يؤتى﴾ بهمزتين، أي: لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك.

والثاني: أنَّ في الوجه الأول عَمِلَ ما قبل «إلا» فيما بعدها، مع أنه ليس في المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُّعائية في قوله [من السريع]:

إنَّ الثَّمَانِينَ ـ وَبُلِّغْتَهَا ـ قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان[2]

= وجملة «لقد باليت» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولكن أم أوفى لا تبالي» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لا تبالي» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي» حيث وقعت الجملتان معترضتين بين القَسَم وجوابه، قاله ابن مالك رادّاً على الفارسيّ زعمه أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة.

(١) آل عمران: ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) تقدم برقم ٦٢٥.

وقوله [من المنسرح]:

إنَّ سُلَيْمَى - واللّهُ يَكْلَؤُهَا - ضَنّتْ بِشَيْءٍ مَا كان يَرْزَؤُها[(١)]

وكالْقَسَمِيَّة في قوله [من الرجز]:

إنِّي وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرا[(٢)]

وكالتنزيهيَّة في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ البَنَاتِ، سُبْحَانَهُ، وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾[(٣)]، كذا مثَّل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ، وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا اللَّهُ؟ وَلَمْ يُصِرُّوا﴾[(٤)] كذا مثّل ابن مالك.

فأما الأولى فلا دليلَ فيها إذا قدر لهم خبراً، و «ما» مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: «لك عندي ما تختار»، تريد بذلك إيعاده أو التهكُّم به، بل إذا قدر ﴿لهم﴾ معطوفاً على ﴿لله﴾ و ﴿ما﴾ معطوفة على ﴿البنات﴾؛ وذلك ممتنع في الظاهر، إذ لا يتعدّى فعلُ الضمير المتّصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنّ وفقدوعدم، نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾[(٥)] فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[(٦)]، ولا يجوز مثل «زَيْدٌ ضَرَبَهُ» تريد ضرب نفسه، وإنما يصحّ في الآية العطف المذكور إذا قُدِّر أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك تكلّف. ومن العجَب أن الفرّاء والزمخشريّ والحوفيّ قدّروا العطف المذكور، ولم يُقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحّ العطف إلا به.

وأما الثانية فنصَّ هو وغيرهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فُهِمَ مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبيّة وأن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع، وأما قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

٦٣٧ - اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطالِبِ أنْ يَضْجَرَا]

(١) تقدم برقم ٦٢٦.
(٢) تقدم برقم ٦٢٧.
(٣) النحل: ٥٧.
(٤) آل عمران: ١٣٥.
(٥) آل عمران: ١٨٨.
(٦) العلق: ٧.

٦٣٧ - التخريج: البيت لبعض المولّدين في الدرر ٤/١٢؛ وشرح التصريح ١/٣٨٩؛ والمقاصد النحويّة ٣/٢١٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٥٦؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٦.

=

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية، فخَطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يُسْبَك من «أنْ» والفعل على مصدرٍ متوهَّم من الأمر السابق، أي: ليكنْ منك طلب وعدمُ ضجر، أو جملةً على جملة، وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرَ» إعرابٌ، و «لا»: نافية، والعطف مثله في قولك: «ائْتِنِي ولا أجْفُوَكَ» بالنصب، وقوله [من الوافر]:

٦٣٨ ـ فَقُلْتُ ٱدْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أنْدَى ... لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

= **الإعراب**: «اطلب»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «ولا»: الواو حالية، «لا»: حرف نفي. «**تضجر**»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً ففتحة، في محل جزم بـ «لا»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت». «**من مطلب**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تضجر». «**فآفة**»: الفاء حرف استئناف، «آفة»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الطالب**»: مضاف إليه مجرور. «أن»: حرف نصب. «**يضجرا**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر للمبتدأ «آفة».

وجملة: «اطلب» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا تضجر» في محلّ نصب حال. وجملة «آفة الطالب...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يضجر» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

التمثيل به: في قوله: «ولا تضجر» حيث جاز أن تقع جملة النهي حاليّة، وقيل: الواو عاطفة.

٦٣٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩؛ وسمط اللآلي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٦ (ندى)؛ وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٧/ ٣٥؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ والإنصاف ٢/ ٥٣١؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢؛ وجواهر الأدب ص ١٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

اللغة والمعنى: أندى: أفعل تفضيل من الندى. ويقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت.

يقول: تعالي لندعو معاً فيبعد صوتنا أكثر، أو: تعالي لندعو معاً، لأنّ الصوتين قد يكونان أبعدَ مدى.

الإعراب: **فقلت**: **الفاء**: بحسب ما قبلها، **قلت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل. **ادعي**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، **والياء**: فاعل. **وأدعوَ**: **الواو**: للمعيّة، **أدعو**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل: أنا. والمصدر المؤوّل من «أن أدعو» معطوف على مصدر منتزع ممّا قبله. **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **أندى**: اسم «**إنّ**» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. ويمكن اعتبارها: خبر مقدّم

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل: ولا تضجرَنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و «لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾(١).

الثاني: أنه يجوز تصديرُها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله [من الوافر]:

وَمَــا أدْرِي وَسَــوْفَ إخَــالُ أدْرِي ... [أَقَــوْمٌ آلُ حِصْــنٍ أمْ نِسَــاءُ](٢)

وأما قول الحوفي في ﴿إنِّي ذَاهِبٌ إلَى رَبِّي سَيَهْدِين﴾(٣): إن الجملة حاليّة فمردود، وكـ «لَنْ» في ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾(٤)، وكالشَّرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا في الأَرْضِ﴾(٥)، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ عَلَيْكُم الْقِتَالُ أَنْ لاَ تُقَاتِلُوا﴾(٦)، ﴿وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إنْ كَانَ بِكُمْ أَذى مِنْ مَطَرٍ أو كُنْتُمْ مَرْضَى أنْ تَضعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾(٧)، ﴿إنِّي أخافُ إن عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيم﴾(٨)، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إن كَفَرْتُم يَوْماً﴾(٩)، ﴿فَلَوْلاَ إنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾(١٠)، وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كلِّ حال، إذ لا يصحّ أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانُها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

٦٣٩ ـ وَاْعْلَــمْ فَعِلْــمُ الْمَــرْءِ يَنْفَعُــهُ ... أنْ سَــوْفَ يَــأتِي كُــلُّ مَــا قُــدِرَا

= لـ «إنّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة، واسم «إنّ» المصدر المؤوّل من (أن ينادي). **لصوت**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أندى». **أن**: حرف نصب ومصدري. **ينادي**: فعل مضارع منصوب. **داعيان**: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى.

وجملة (قلت...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (ادعي) الفعليّة في محل نصب مفعول به لـ «قلت». وجملة (إنّ أندى لصوت) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (أن ينادي داعيان) المؤوّلة بمصدر في محلّ رفع خبر «إنّ» تقديره: «أندى لصوت مناداة داعيين».

والشاهد فيه قوله: «وأدعوَ» حيث يثبت ابن هشام أنّ الواو في «ولا تضجر» في البيت السابق / ٦٣٧/ أنّها واو المعيّة وليست حالية كما في قوله «وأدعوَ» إذ نصب الفعل بـ «أن» مضمرة بعد واو المعية.

(١) النساء: ٣٦.
(٢) تقدم برقم ٥١.
(٣) الصافات: ٩٩.
(٤) البقرة: ٢٤.
(٥) محمد: ٢٢.
(٦) البقرة: ٢٤٦.
(٧) النساء: ١٠٢.
(٨) الأنعام: ١٥.
(٩) المزمل: ١٧.
(١٠) الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧.

٦٣٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٤/٣٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨؛ ومعاهد =

وكجملة ﴿فالله أوْلى بِهِمَا﴾[1] في قولٍ وقد مضى، وكجملة ﴿فبأيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[2] الفاصلةِ بين ﴿فإذا انشقَّت السَّماءُ فَكَانت وردة﴾[3] وبين الجواب وهو ﴿فيومئذٍ لا يُسْأل عن ذَنْبِه إنس﴾[4]، والفاصلة بين ﴿ومن دونهما جنتان﴾[5] وبين ﴿فيهنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾[6] وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾[14] في الأولى ﴿حور مقصورات﴾[8] في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ، فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع: أنه لا يجوز اقترانها بالواو مع تصديرِها بالمضارع المُثْبَت، كقول المتنبي [من المنسرح]:

٦٤٠ ـ يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا، وَأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا
قِفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ، فَلاَ أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدها

قوله «أفقدها» على إضمار «أنْ»، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

= التنصيص ١/٣٧٧؛ والمقاصد النحوية ٢/٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٨.

الإعراب: «**واعلم**»: الواو بحسب ما قبلها، «اعلم»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**فعلم**»: الفاء حرف تعليل، «علم»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**المرء**»: مضاف إليه مجرور. «**ينفعه**»: فعل مضارع مرفوع، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**أن**»: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف وجوباً. «**سوف**»: حرف تنفيس. «**يأتي**»: فعل مضارع مرفوع. «**كلّ**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**ما**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**قدرا**»: فعل ماضٍ للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّت مسدّ مفعولي «اعلم».

وجملة: «اعلم» بحسب ما قبلها. وجملة: «علم المرء ينفعه» تعليليّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «**ينفعه**» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «يأتي...» في محلّ رفع خبر «أن». وجملة: «قدرا» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «فعلم المرء ينفعه» حيث اعترضت هذه الجملة بين «اعلم» وبين مفعوليها مع اقترانها بالفاء.

(١) النساء: ١٣٥.
(٢) الرحمن: ٣٨.
(٣) الرحمن: ٣٧.
(٤) الرحمن: ٣٩.
(٥) الرحمن: ٦٢.
(٦) الرحمن: ٧٠.
(٧) الرحمن: ٦٤.
(٨) الرحمن: ٧٢.

٦٤٠ ـ **التخريج**: البيتان للمتنبي في ديوانه ٢/١٨.

الشاهد: قوله: «فعلم المرء ينفعه» حيث اعترضت هذه الجملة بين «اعلم» وبين مفعوليها، مع اقترانها بالفاء.

المعنى: يا سائقي ركبها، بالله لا ترحلا، فقد ترياني جثة هامدة قبل أن تغيب عني واسمحا لي بنظرة إليها. =

تنبيه ـ للبيانيّين في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشريُّ يستعمل بعضها، كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾(١): يجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿نعبد﴾(٢) أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكونَ معطوفة على ﴿نعبد﴾، وأن تكون اعتراضيّة مؤكّدة، أي: مِنْ حالنا أنا مُخْلِصُون له التوحيدَ، ويردُّ عليه مثل ذلك مَنْ لا يعرف هذا العلم كأبي حيَّان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلاّ ما يقوله النحويّ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

* * *

الجملة الثالثة: **التفسيرية**، وهي الفضْلَة الكاشِفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا: هَلْ هٰذَا إلا بَشَرٌ مِثْلكمْ﴾(٣) فجملةُ الاستفهام مفسّرة للنجوى، و «هل» هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يدخلون عَلَيْهِمْ مِنْ كل بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ﴾(٤).

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُون﴾(٥)، فـ «خلقه» وما بعده تفسيرٌ لـ «مثل آدم»، لا باعتبار ما يُعْطِيه ظاهرُ لفظِ الجملة من كونه قدِّرَ

= **الإعراب**: **يا حادي**: «يا»: حرف نداء، «حادي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. **عيرها**: «عير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وأحسبني**: «الواو»: اعتراضية، و «أحسبني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. **أوجد**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **ميتاً**: حال منصوب للفاعل. **قبيل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (أوجدُ). **أفقدها**: «أفقد»: فعل مضارع مرفوع على تقدير (أن) مضمرة مهملة، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

وجملة «يا حادي عيرها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أحسبني»: اعتراضية. وجملة «أوجد»: في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل أحسب. وجملة «أفقدها»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. والمصدر المؤول من (أن) المضمرة والفعل (أفقد) مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: (وأحسبني) فقد جاءت الواو اعتراضية وليست حالية.

(١) البقرة: ١٣٣.
(٢) البقرة: ١٣٣.
(٣) الأنبياء: ٣.
(٤) الرعد: ٢٣، ٢٤.
(٥) آل عمران: ٥٩.

جَسَداً من طين ثم كونَ، بل باعتبار المعنى، أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عَنْ مستمر العادة وهو التولُّد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَليمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[(١)]، فجملة «تؤمنون» تفسير لِـ «التجارة»، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل ﴿يغفر﴾[(٢)] بالجزم، كقولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه» أي: ليتق الله وليفعل يُثَبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبلِكمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا﴾[(٣)] وجَوَّز أبو البقاء كونَهَا حاليّة على إضمار «قَدْ»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الذِينَ كَفَرُوا﴾[(٤)] إن قُدِّرت «إذا» غير شرطيّة، فجملة القول تفسير لـ «يجادلونك»، وإلا فهي جواب، «إذا»، وعليهما فـ «يجادلونك» حال.

* * *

تنبيه ـ المفسِّرة ثلاثة أقسام: مجرَّدة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ «أيْ»، كقوله [من الطويل]:

وَتَـرْمِينَنِـي بِـالطَّـرْفِ أَيْ أَنْـتَ مُـذْنِـبٌ ... [وَتَقْلِينَنِـي لَكِـنَّ إِيَّـاكِ لاَ أَقْلِـي][(٥)]

ومقرونة بـ «أَنْ» نحو: ﴿فأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[(٦)]، وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ» إن لم تقدّر الباء قبل «أنْ».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[(٧)] فجملة «ليسجننه» قيل: هي مفسِّرة للضمير في «بدا» الراجع إلى البَدَاءِ المفهومِ منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقَسَم مقدَّر، وأنّ المفسّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء؛ لأنّ المفسّر هنا هو المعنى المتحصِّل من الجواب، وهو خبريّ لا إنشائيّ، وذلك المعنى هو سَجنُهُ عليه

(١) الصف: ١٠ ـ ١١.
(٢) الصف: ١٢.
(٣) البقرة: ٢١٤.
(٤) الأنعام: ٢٥.
(٥) تقدم برقم ١١٤.
(٦) المؤمنون: ٢٧.
(٧) يوسف: ٣٥.

الصلاة والسلام؛ فهذا هو البَدَاء الذي بَدَا لَهُمْ.

ثم اُعلم أنه لا يمتنع كونُ الجملة الإنشائية مُفَسّرَةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو: «أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ أعطِهِ أَلْفَ دِينَارٍ».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدّياً معنى جملة، نحو: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إنّ الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاهُ المعنى وأوجَبَتْهُ الصِّناعة لأجل الاستثناء المفرّغ، لا أن التفسير أوْجَبَ ذَلِكَ. ونظيره: «بَلَغَنِي عَنْ زَيْدٍ كلامٌ وَاللَّهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا».

ويجوز أن يكون ﴿ليسجننّه﴾[2] جواباً لـ «بدا»، لأنَّ أفعالَ القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يُجاب به القَسَم، قال [من الكامل]:

٦٤١ ـ وَلَقَــدْ عَلِمْــتُ لتــأْتِيَــنَّ مَنِيَّتِــي [إِنَّ الْمَنَــايَــا لاَ تَطِيــشُ سِهَــامُهَــا]

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) يوسف: ٣٥.

٦٤١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/١٥٩ ـ ١٦١؛ والدرر ٢/٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨؛ والكتاب ٣/ ١١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦١؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

اللغة والمعنى: المنيّة: الموت. تطيش: تخطىء.

يقول: لقد عرفت أنّ الموت لا مفرّ منه، وأنّ سهامه لا تخطىء أحداً من الناس عاجلاً أم آجلاً.

الإعراب: **ولقد**: **الواو**: بحسب ما قبلها، **لقد**: **اللام**: موطئة للقسم، **قد**: حرف تحقيق. **علمت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل. **لتأتينّ**: **اللام**: واقعة في جواب القسم، **تأتين**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، **والنون**: للتوكيد. **منيّتي**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف. **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **إنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **المنايا**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. **لا**: حرف نفي. **تطيش**: فعل مضارع مرفوع. **سهامها**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «**ها**» في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (قد علمت. . .) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (تأتينّ منيّتي) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة (إنّ المنايا. . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (لا تطيش سهامها) الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ».

=

وقال الكوفيُّون: الجملة فاعل، ثم قالَ هِشام وثَعْلب وجماعة: يجوز ذلك في كلّ جملة نحو: «يُعْجِبُنِي تقوم». وقال الفراء وجماعة: جوازُه مشروط بكونِ المسنَد إليها قلبيًّا، وباقترانها بأداة مُعَلِّقة، نحو: «ظَهَرَ لِي أقامَ زَيْدٌ»، و «عُلِمَ هَلْ قَعَدَ عَمْرٌو» وفيه نظر؛ لأن أداة التّعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوِّزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعدُ فعندي أن المسألة صحيحةٌ، ولكن مع الاستفهام خاصَّة دون سائر المعلّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى؛ ألا ترى أنّ المعنى ظهر لي جوابُ «أقام زيد»، أي جوابُ قول القائل ذلك؟ وكذلك في «عُلم أقعد عمرو» وذلك لا بُدَّ من تقديره دَفْعَاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعِلْم به مُنَافِيان للاستفهام المقتضى للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصحُّ فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التي يُرَاد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السّابع: ﴿وإذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا في الأرْضِ﴾[1] زعم ابنُ عصفور أن البصريّين يقدّرون نائب الفاعل في «قيل» ضميرَ المصدرِ، وجملة النهي مفسِّرة لذلك الضمير، وقيل: الظَّرف نائب عن الفاعل؛ فالجملة في محل نصب، ويُرَدّ بأنه لا تتم الفائدة بالظَّرف، وبعدمه في ﴿وإذَا قِيلَ إنّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[2] والصواب أن النائبَ الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول؛ فكيف انقلَبتْ مفسرة؟ والمفعول به متعيّن للنيابة، وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عن جوابه أنّ التي يُراد بها لفظُها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجنَّة»، وفي المثل «زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ»[3] ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبرُ المفردُ الجامدُ.

الثامن: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَة وَأَجْر عظيم﴾[4] لأنّ

= والشاهد فيه قوله: «علمتُ لتأتينَّ منيّتي» حيث جاءت جملة (لتأتين منيّتي) جواباً للفعل «علم» وهو من أفعال القلوب وهي ـ كما يرى ابن هشام ـ تفيد التحقيق تجاب بما يجاب به القسم.

(١) البقرة: ١١.

(٢) الجاثية: ٣٢.

(٣) ورد المثل في زهر الأكم ٣/ ١٣٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٦٧ (زعم).

(٤) المائدة: ٩.

«وعَدَ» يتعدَّى لاثنَيْنِ، وليس الثاني هنا: ﴿لهم مغفرة﴾[(١)] لأن ثاني مفعولَيْ «كَسَا» لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسِّرة له، وتقديره: خيراً عظيماً أو الجنة؛ وعلى الثَّاني فوجه التَّفسير إقامة السَّبب مقام المسبّب، إذ الجنَّة مسببَّة عن استقرارِ الغفرانِ والأجر.

وقَوْلي في الضابط «الفضلة» احترزتُ به عن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال في نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، فقد قيل: إنها تكونُ ذاتَ محلٍّ كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بدَّ منه.

* * *

مسألة ـ قولنا إنَّ الجملة المفسِّرة لا محلَّ لها خالف فيه الشَّلوبين، فزعم أنها بحسب ما تُفسِّره؛ فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محلَّ لها، وفي نحو: ﴿إنا كلّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾[(٢)]، ونحو: «زيد الْخُبْزَ يأكلهُ» بنصب «الخبز» ـ في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكِلُهُ، وقال [من الطويل]:

٦٤٢ ـ فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ [وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا]

---

(١) المائدة: ٩.

(٢) القمر: ٤٩.

٦٤٢ ـ التخريج: البيت لهشام المريّ في خزانة الأدب ٩/٣٨، ٤٠؛ والدرر ٥/٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٩؛ والكتاب ٣/١١٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦١٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٩؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

المعنى: إن من نعطه عهداً بالأمان ينم قرير العين هادىء البال، أما من منعنا عنه عهدنا، فلا يأمن على دمه ولا على ماله.

الإعراب: **فمن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. **نحن**: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف. **نؤمنه**: فعل مضارع مجزوم، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره نحن. **يبت**: فعل مضارع مجزوم و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره هو. **وهو**: «الواو»: حالية، «هو»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **آمن**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **ومن**: «الواو»: عاطفة، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. **لا**: نافية لا عمل لها. **نجره**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره نحن. **يمس**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **منا**: جار ومجرور متعلقان بالحال (مفزعاً). **مفزعاً**: حال منصوبة بالفتحة، ونائب فاعلها مستتر تقديره هو.

=

فظهر الجزمُ، وكأن الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بَدل، ولم يُثْبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بيّنت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمَّى في الاصطلاح جملة مفسِّرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يَثْبُت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عَطْف البيان، واختلف في المبدل منه. وفي البغداديات لأبي علي أن الجَزْم في ذلك بأداة شرطٍ مقدَّرة، فإنه قال ما ملخَّصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

لاَ تَجْـزَعِـي إنْ مُنْفِسـاً أَهْلَكْتُـهُ ... [فإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاْجْزَعَي][1]

مجزومان في التقدير، وإنَّ انجزام الثاني ليس على البدليّة، إذ لم يثبت حذفُ المبدَل منه، بل على تَكريرِ «إنْ»، أي: إنْ أهلكت مُنْفِساً إن أهلكته؛ وساغ إضمار «إنْ»، وإنْ لم يجز إضمارُ لامِ الأمر إلا ضرورة لاتّساعهم فيها، بدليل إيلائهم إيّاها الاسمَ، ولأن تقدُّمها مُقوٍّ للدّلالة عليها، ولهذا أجَازَ سيبويه «بمن تَمْرُر أمْرُرْ»، ومنع «مَنْ تَضْرِبْ أَنْزِلْ» لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو عليه، حتى تقول «عليه»، وقال فيمن قال: «مَرَرْتُ برجلٍ صالح إنْ لا صالح فطالِح» بالخفض: إنه أسْهَلُ من إضمار «رُبَّ» بعد الواو؛ وربَّ شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضَرَبَ غلامه زيداً»، فإنه ضعيف جدًّا، وحسن في نحو: «ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، واستُغْني بجواب الأول عن جواب الثانية كما استُغْنِي في نحو: «أَزَيْداً ظَنَنْتَهُ قائماً» بثاني مفعولَيْ «ظننت» المذكورة عن ثاني مفعولَيْ «ظننت» المقدَّرة.

* * *

الجملة الرابعة: المجاب بها القسم، نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[2]، ونحو: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[3]، ومنه ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[4]،

= وجملة «نؤمنه نحن»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «نؤمنه»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «يبت» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «لا نجره»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يمس»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل له.

والشاهد فيه قوله: «نحن» فقد رفعه بفعل محذوف من نوع الفعل الظاهر. وهذا الفعل مجزوم بـ(من) أما الفعل الظاهر (نؤمنه) فمجزوم بجازم مقدر عند أبي علي الفارسي وبـ(من) المذكورة عند الشلوبين.

(١) تقدم برقم ٢٧٣.
(٢) يس: ٢ ـ ٣.
(٣) الأنبياء: ٥٧.
(٤) الهمزة: ٤.

﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾(١)، يُقدَّر لذلك ولما أشبَهُ القَسَمُ.

وممَّا يحتمل جواب القسم ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إلاَّ وَارِدُها﴾(٢) وذلك بأن تقدرَ الواو عاطفةً على ﴿ثم لنحن أعلم﴾(٣)، فإنَّه وما قَبْله أجوبة لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾(٤)، وهذا مراد ابن عطيَّة من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصِّلة لذلك لأنها عاطفة؛ وتوهّم أبو حيان عليه ما لا يتوهّم على صغار الطَّلبة، وهو أن الواو حرف قسمٍ، فَرُدَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًّا بـ «إنْ».

تنبيه ـ من أمثلةِ جوابِ القسم ما يخفى، نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بالغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إنَّ لكم لما تحكمون﴾(٥)، ﴿وإذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إلاَّ اللَّهَ﴾(٦)، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾(٧)، وذلك لأن أخذَ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجّاج، ويوضحه ﴿وإذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾(٨). وقال الكسائي والفرّاء ومَنْ وافقهما: التقديرُ: بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجارّ، ثم «أن» فارتفعَ الفعل؛ وجوّزَ الفرّاء أن يكونَ الأصل النَّهي، ثم أُخرجَ مخرج الخبر، ويؤيّده أن بعده ﴿وقولوا﴾(٩) ﴿وأقيموا﴾(١٠)﴿وآتوا﴾(١١).

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق [من الطويل]:

٦٤٣ ـ تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

---

(١) الأحزاب: ١٥.
(٢) مريم: ٧١.
(٣) مريم: ٧٠.
(٤) مريم: ٦٨.
(٥) القلم: ٣٩.
(٦) البقرة: ٨٣.
(٧) البقرة: ٨٤.
(٨) آل عمران: ١٨٧.
(٩) البقرة: ٨٣.
(١٠) البقرة: ٨٣.
(١١) البقرة: ٨٤.

٦٤٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٣٢٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٢؛ والدرر ١/٢٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٣٦؛ والكتاب ٢/٤١٦؛ والمقاصد النحوية ١/٤٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٢؛ وشرح الأشموني ١/٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٩؛ وشرح المفصل ٢/١٣٢، ٤/١٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٣؛ ولسان العرب ١٣/٤١٩ (منن)؛ والمحتسب ١/٢١٩؛ والمقتضب ٢/٢٩٥، ٣/٢٥٣.

المعنى: اقبل إلي أيها الذئب، فإن واثقتني على عدم الغدر، إذا نكن صديقين لا يغدر أحدنا بصاحبه.

فجملة النفي إمَّا جواب لِعَاهدتني كما قال [من الطويل]:

٦٤٤ ـ أرَى مُحْرِزاً عَاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ فكَانَ كمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِ

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلُّها النصب، والمعنى

= **الإعراب**: **تعش**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **فإن**: «الفاء»: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. **عاهدتني**: فعل ماضٍ مبني على السكون و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **لا تخونني**: «لا»: نافية، «تخون»: فعل مضارع مرفوع، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره أنت. **نكن**: فعل مضارع ناقص، مجزوم، و «اسمها»: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. **مثل**: خبرها منصوب بالفتحة وهو مضاف. **من**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **يا ذئب**: «يا»: حرف نداء، «ذئب»: منادىٰ نكرة مقصودة مبني على الضمة في محل نصب. **يصطحبان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون عوض عن التنوين.

وجملة «فإن عاهدتني نكن مثل...»: استئنافية. وجملة «لا تخونني»: في محل نصب حال. وجملة «نكن»: جواب شرط لا محل لها لعدم الاقتران بالفاء أو إذا، وجملة «عاهدتني» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يصطحبان»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لا تخونني»**فهي** جواب للقسم للفعل (عاهد)، كما يجوز أن تكون حالاً.

٦٤٤ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: لقد اتفقت ومحرزاً على الوفاق فكان على خلاف ما اتفقنا عليه، فكأني عاهدته على الخلاف.

الإعراب: **أرى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). **محرزاً**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. **عاهدته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ليوافقن**: اللام رابطة لجواب القسم، «يوافقن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو، و «النون»: نون التوكيد الخفيفة. **فكان**: «الفاء»: استئنافية، «كان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **كمن**: «الكاف»: حرف جر، «من»: اسم موصول بمعنىٰ الذي في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل كان. **أغريته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **بخلاف**: «الباء»: حرف جر، «خلاف»: اسم مجرور وحذفت الياء للضرورة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل أغريته.

وجملة «أرى محرزاً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عاهدته»: في محل نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «ليوافقن»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «فكان»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أغريته»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه: جملة ليوافقن: مجيء الجملة بعد لفظ (عاهدت) جواب قسم.

شاهد للجوابيَّة، وقد يحتجّ للحاليّة بقوله أيضاً [من الطويل]:

٦٤٥ ـ أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي، وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ

وذلك أنه عطفَ «خارجاً» على محلّ جملة «لا أشتم»، فكأنَّه قال: «حلفْتُ غيرَ شاتم

---

٦٤٥ ـ التخريج: البيتان للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٢؛ وأمالي المرتضى ١/ ٦٣، ٦٤؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٦٣، ٤٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٩، ٦/ ٥٠؛ والكتاب ١/ ٣٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ٢٥٠ (خرج) (البيت الثاني)؛ والمحتسب ١/ ٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٣١٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٧٩ (رتج) (البيت الأول)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٩.

اللغة: عاهدت: حالفته وعقدت معه ميثاقاً. الرتاج: الباب العظيم الكبر، أو الباب المغلق.

المعنى: أعطيت ربي ميثاقاً لا أخونه، لا أسب مسلماً ما دمت حياً، وقد أعطيت ميثاقي هذا وأنا في مكان عظيم بين المقامين الساميين، الكعبة المشرفة، وحرم إبراهيم النبي عليه السلام.

الإعراب: **ألم ترني**: «الألف»: حرف استفهام، و «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ترني»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة «الألف المقصورة» من آخره، و «النون» للوقاية و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **عاهدت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك التاء و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ربي**: «رب» مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وإنني**: «الواو» حالية، «إنني»: حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لبين**: «اللام»: لام المزحلقة، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف، وهو مضاف. **رتاج**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **قائماً**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **ومقام**: «الواو»: عاطفة، «مقام»: اسم معطوف على رتاج مجرور مثله.

وجملة «ألم ترني»: ابتدائية. وجملة «عاهدت ربي»: في محل نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «إنني»: مع الخبر المحذوف في محل نصب حال.

على حلفة: جار ومجرور متعلقان بالفعل عاهدت. **لا أشتم**: «لا»: نافية، «أشتم»: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **الدهر**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل أشتم. **مسلماً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **ولا خارجاً**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: نافية، «خارجاً»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **من فيّ**: «من»: حرف جر، «فيّ»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ياء المتكلم في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل خارجاً. **زور**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **كلام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «لا أشتم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «لا أشتم» فهي حالية بدليل عطف (خارجاً) على محلها بالنصب على الحالية.

أو يمكن أن يكون الشاهد «لا أشتم» جواب قسم لا محل لها.

ولا خارجاً»، والذي عليه المحقّقون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً﴾(١) لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلّم بزور، لا أنه حلف في حال اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسألة ـ قال ثعلب: لا تقع جملة القَسَم خبراً، فقيل في تعليلِهِ: لأن نحو «لأفعلَنَّ» لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ فقيل: «زَيْدٌ ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء، لأنه إنَّما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قَسَمِيَّة، لا جملة هي جواب القسم، ومُرَاده أن القَسَم وجوابه لا يكونانِ خبراً، إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى؛ وجملتَا القَسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ من الإعراب، كقولك: «قال زيدٌ أقسمُ لأفعلَنَّ»، وإنما المانعُ عنده إمّا كونُ جملة القسمَ لا ضمير فيها فلا تكون خبراً، لأنّ الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعَها صِلة؛ وإمّا كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بدَّ من احتمالها للصّدق والكذب، ولهذا منع قومٌ من الكوفيين ـ منهم ابن الأنباري ـ أن يُقال: «زَيْدٌ اضْرِبْهُ وَزَيْدٌ هَلْ جاءك!».

وبعد فعندي أن كلاًّ من التعليلَيْن مُلغى.

أما الأول فلأنَّ الجملتينِ مرتبطَتَان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل. وزعم ابن عصفور أن السَّماع قد جاء بوَصْل الموصول بالجملة القَسَمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وإن كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٢)، قال: فـ «ما» موصولة لا زائدة، وإلاّ لزم دخولُ اللاّم على اللام، انتهى. وليس بشيء، لأن امتناعَ دخول اللام على اللام إنَّما هو لأمرٍ لفظيّ، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلةً بين النونات في «اْذْهَبْنَانِّ» وبين الهمزتين في ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾(٣) وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وإن منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾(٤)، فإن قيل: تحتمل «مَن» الموصوفيّة، أي: لفريقاً ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي: لقوم ليوفينهم؛ ثم إنه لا يقع صفة إلا ما

(١) الملك: ٣٠.
(٢) هود: ١١١.
(٣) البقرة: ٦.
(٤) النساء: ٧٢.

يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدّرت صفة؛ فإن قيل: فما وَجْهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غيرَ مَقْصودة، وإنَّما المقصودُ جملة الجواب، وهي خبريّة، ولم يُؤْتَ بجملة القسم إلا لمجرّدِ التوكيد، لا للتأسيس.

وأما الثاني فلأن الخبر الذي شَرْطُه احتمالُ الصِّدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفاتِ الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السَّماع ورد بما مَنَعَه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالذينَ آمنوا وَعَمِلوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنّهُمْ فِي الصَّالِحينَ﴾[1]، ﴿وَالذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنّهُمْ﴾[2]، ﴿وَالذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنّهُمْ﴾[3]، وقوله [من الكامل]:

٦٤٦ - جَشَأَتْ فقلتُ: اللّذْ خَشِيتِ لَيَأتِيَنْ [وَإِذَا أَتَاكِ فَلاَتَ حِينَ مَنَاصِ]

(١) العنكبوت: ٩.
(٢) العنكبوت: ٥٨.
(٣) العنكبوت: ٦٩.

٦٤٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

اللغة: اللذ: أصله الذي كقول الشاعر [من الرجز]

فظللت في شك من اللذ كيدا
كاللذ تزبّى زُبيةً فاصطيدا

مناص: مهرب، أو مفر. جشأت: ثارت للقيء.

المعنى: لقد اعتمل الحزن وغلى في نفسي، فخاطبتها قائلاً: مِمَّ تخافين، فإذا قضى الله فلا راد ولا مفر من قضائه.

الإعراب: **جشأت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة والتاء للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **فقلت**: «الفاء»: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **اللذ**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **خشيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ليأتين**: «اللام»: واقعة في جواب القسم، «يأتين»: فعل مضارع مبني على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو. **وإذا**: «الواو»: استئنافية، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لشرطه متعلق بجوابه، مبني على السكون في محل نصب. **أتاك**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **فلات**: «الفاء»: واقعة في جواب الشرط، «لات»: حجازية نافية تعمل عمل ليس و «اسمها»: محذوف. **حين**: خبرها منصوب وهو مضاف. مناص: مضاف إليه مجرور.

=

وعندي لما استُدِلَّ به تأويلٌ لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كلّه ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب؛ فإذا قُدّر قبله قَسَم كان الجواب له؛ وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً، للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله؛ ونظيرُه في الاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبل الشرط المجرَّد من لام التوطئة نحوُ: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[1] التقدير: والله ليمسّ لئن لم ينتهوا يمسَّنَّ.

تنبيه ـ وقع لمكي وأبي البقاءِ وَهم في جملة الجواب فأعربَاهَا إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[2] إنّ «ليجمعنكم» بدل من «الرحمة»، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنَّه زعم أن اللام بمعنى «أن» المصدريّة، وأنّ من ذلك: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[3] أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللاّم مصدريّة؛ وخلط مكي فأجازَ البدليّة مع قوله: إنّ اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنَّها لامُ الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قُدِّر قسم، أو متَّصِلة به اتصال الجواب بالقسم إنْ أُجْرِيَ «بَدَا» مُجرى «أقسم» كما أُجري «عَلِمْ» في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا[4]

وأمّا أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[5] الآية، مَنْ فتح اللام ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿من كتاب﴾ أي: للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لتؤمننّ به﴾[6]، واللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قَسَمٌ، و ﴿جاءكم﴾

= وجملة «جشأت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اللذ خشيت ليأتيَنْ»: في محل نصب مفعول به. وجملة «خشيت»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «ليأتين»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «أتاك»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «فلات حين مناص»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، وجملة «إذا أتاك فلاتَ حين مناص»: معطوفة على (اللذ خشيت).

والشاهد فيه قوله: «ليأتين» فقد جاءت جواباً للقسم وهي وقسمها المحذوف في محل رفع خبر للمبتدأ اللذ.

(١) المائدة: ٧٣.
(٢) الأنعام: ١٢.
(٣) يوسف: ٣٥.
(٤) تقدم برقم ٦٤١.
(٥) آل عمران: ٨١.
(٦) آل عمران: ٨١.

عطف على ﴿آتيتكم﴾، والأصل ثم جاءكم به، فحُذِف عائد «ما»، أو الأصل مصدِّق له، ثم ناب الظَّاهِرُ عن المضمر، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلّقت به «مع».

والثاني: أنّها شرطيّة، واللام موطِّئة، وموضع «ما» نصب بـ «آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و ﴿من كتاب﴾ مثل: ﴿مِنْ آية﴾ في ﴿ما ننسخ من آية﴾[1] اهـ. ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿من كتاب﴾ خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته، لأن ﴿ثم جاءكم﴾ عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون ﴿لتؤمنن﴾ خبراً مع تقديره إيّاه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقّه أن يُقدِّره جواباً لقسمٍ محذوف، ويقدر الجملتين خبراً؛ وقد يقال: إنما أراد بقوله: «اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دالّ على جملة قسَم مقدّرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمِّي ﴿لتؤمنن﴾ خبراً لأنه الدالّ على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبرُ بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيّين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أنَّ وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكّدة دليلٌ قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كَوْن العائد ضمير «استقر» يقتضي عود ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين معاً؛ فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جَوَّز حذف العائد المجرور مع أنَّ الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون كقوله [من الكامل]:

٦٤٧ ـ وَلَوَ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤادِها ... فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلاَنَ الْجَنْدَلُ

---

(١) البقرة: ١٠٦.

٦٤٧ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٩؛ والزهرة ١/ ١٨٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠.

اللغة: عالج: مارس وزاول، الجندل: الصخر أو الحجارة.

المعنى: لقد حاولت جاهداً تلطيف مشاعرها نحوي ولكن عبثاً فقد كان قلبها يزداد قسوة، ولو كنت لاطفتُ كل هذه المدة صخراً لرق لي ولان.

الإعراب: **ولو**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف امتناع لامتناع. **أن**: حرف مشبه بالفعل. ما: اسم موصول في محل نصب اسم إن. **عالجت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع التاء، =

قلنا: قد جوّز على هذا الوجه عَوْد «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سُمِّي ضمير ﴿آتيتكم﴾[1] مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

* * *

مسألة ـ زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

إذَا قَالَ: قَدْنِي، قَالَ: بِاللَّهِ حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[2]

أَنَّ «لِتُغني» جواب القسم، وكذا قال في: ﴿وَلِتُصغي إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ﴾[3] لأن قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾[4] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿ولتصغي﴾ معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام «كَيْ» وما بعدها في تأويل المفرد، وأمّا ما استدلّ به فمتعلَّق اللام فيه محذوف، أي: لتشربَنَّ لِتُغْني عني، وفعلنا ذلك لتصغي.

* * *

الجملة الخامسة[5]: **الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ «إذا» الفجائية**، فالأوّل جواب «لو» و «لولا» و «لَمَّا» و «كيف»؛ والثاني، نحو: «إنْ تقُمْ أقُمْ، وإنْ قُمْتَ قُمْتُ». أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم

و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **لين**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. **فؤادها**: مضاف إليه مجرور، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **فقسا**: «الفاء»: عاطفة، «قسا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة للتعذر والفاعل ضمير مستتر «هو». **استلين**: فعل ماضٍ مبني للمجهول. به: جار ومجرور متعلقان بالفعل «استلين». **للان**: اللام واقعة في جواب لو، «لان»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **الجندل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، أو نائب فاعل للفعل (اسْتُلِيْن) على ما يُعْرف بالتنازع.

وجملة «لو أن ما عالجت لان الجندل»: ابتدائية لا محلّ لها. والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها فاعل لفعل محذوف. وجملة «عالجت»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «فقسا»: معطوفة على جملة عالجت لا محل لها. وجملة «لان الجندل»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «ثبتت معالجتي إياه» المقدّرة: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (عالجت) فحذف عائد الموصول لدلالة ما بعده عليه.

(١) آل عمران: ٨١.
(٢) تقدم برقم ٣٤٤.
(٣) الأنعام: ١١٣.
(٤) الأنعام: ١١٢.
(٥) من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

* * *

الجملة السادسة: الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ؛ فالأول نحو: «جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوه» فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها؛ وبلَغني عن بعضِهم أنه كان يُلَقِّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًّا بأنهما ككلمة واحدة؛ والحق ما قدَّمْتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «لِيَقُمْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، وَلأَلْزَمَنَّ أَيَّهُمْ عِنْدَكَ، وٱمْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَ أفضلُ» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[1]، وقرىء ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾[2] بالنصب، وروي [من المتقارب]:

[إِذَا مَـــا لَقِيـــتَ بَنِـــي مَـــالِـــكٍ] فَسَلِّـــمْ عَلَـــى أيِّهِـــمْ أَفْضَـــلُ[3]

بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:

٦٤٨ - [فـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَقِيتُهُـمْ] فَحَسْبِـي مِـنْ ذِي عِنْـدَهُـمْ مَـا كَفَـانِيَـا

---

(١) فصلت: ٢٩.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) تقدم برقم ١١٧.

٦٤٨ - **التخريج**: البيت لمنظور بن سحيم في الدرر ١/٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/٦٣، ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٠؛ وشرح المفصل ٣/١٤٨؛ والمقرب ١/٥٩؛ والمقاصد النحويَّة ١/١٢٧؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٤، ١٤٤؛ وشرح الأشموني ١/٧٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠، ٨٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٢؛ وهمع الهوامع ١/٨٤.

شرح المفردات: الموسرون: الأغنياء. حسبي: كفاني. ذي: أي الذي.

المعنى: يقول: إنّ الناس إمّا أن يكونوا أغنياء وعندهم ما يقدّمونه للضيفان، وحسبي ما لقيته عندهم من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

الإعراب: «**فإمّا**»: الفاء بحسب ما قبلها، و«إمّا»: حرف شرط وتفصيل. «**كرام**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده تقديره: «إما قابلني...». «**موسرون**»: نعت «كرام» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. «**لقيتهم**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، و«هم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**فحسبي**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «حسبي»: خبر مقدّم، أو مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**من ذي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«حسبي». «**عندهم**»: ظرف مكان منصوب متعلّق بفعل محذوف تقديره «استقر» صلة الموصول، أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، وهو مضاف، و«**هم**»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**ما**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ أو خبر المبتدأ «حسب». =

وقال العقيلي [من الرجز]:

٦٤٩ ـ نَحْـنُ الَّـذونَ صَبَّحُـوا الصَّبَـاحَـا [يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غـارَةً مِلْحَـاحَـا]

وقال الهذلي [من الوافر]:

٦٥٠ ـ هُـمُ الـلاَّؤُونَ فَكُّـوا الغُـلَّ عَنِّـي

= «كفانيا»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو»، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، والألف للإطلاق.

وجملة «إمّا كرام...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لقيتهم» الفعليّة مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فحسبي...» الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

والجملة المحذوفة المؤلفة من المبتدأ والخبر، أو من الفعل «استقر» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفانيا» الفعلية صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «من ذي» حيث جاءت «ذو» اسماً موصولاً بمعنى «الذي»، وأعربت بالحروف، فجُرَّت، وكانت علامة جرّها الياء، إجراءً لها مجرى الأسماء الخمسة.

٦٤٩ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ ولليلى الأخيليّة في ديوانها ص ٦١؛ ولرؤبة أو لليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر ١/ ٢٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٦؛ ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب ٦/ ٢٣؛ والدرر ١/ ١٨٧؛ ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ص٤٧؛ وبلا نسبة في الأزهيَّة ص ٢٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ١٣٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٠، ٨٣.

شرح المفردات: الذون: أي الذين في لغة عامّة العرب. صبّحوا: أتوا صباحاً. يوم النخيل: موقعة جرت في هذا الموضع. الملحاح: الشديدة.

المعنى: يقول: نحن الذين فاجأنا العدو بغارة عند الصباح في النخيل.

الإعراب: «**نحن**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**الذون**»: اسم موصول مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، خبر المبتدأ. «**صبّحوا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو في محلّ رفع فاعل. «**الصباحا**»: مفعول به منصوب. «**يوم**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«صبّح»، وهو مضاف. «**النخيل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**غارة**»: حال بتأويل المشتق «مغيرين» أو مفعول لأجله، أو اسم منصوب بنزع الخافض تقديره «بغارة». «**ملحاحا**»: نعت «غارة».

وجملة: «نحن الذون» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «صبّحوا الصباحا» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «الذون» حيث جاء بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم.

٦٥٠ ـ التخريج: الشطر بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣.

اللغة: اللاّؤن: الذين. الغُلّ: القيد. =

والثاني[1] نحو: «أَعْجَبَنِي أنْ مَا قُمْتَ» إذا قلنا بحرفيَّة «ما» المصدريّة، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاًّ، وأما قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[2]: إنّ «ما» مصدرية وصلتها ﴿يكذبون﴾ وحكمه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبراً لـ «كان»، فظاهِرُهُ متناقضٌ، ولعل مرادَه أن المصدَرَ إنما ينسبك من «ما» و «يكذبون»، لا منها ومن «كان»، بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إن «كان» الناقصة لا مصدر لها.

* * *

الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

= **المعنى**: هؤلاء الناس هم من فك القيود عني.

الإعراب: **هم**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **اللاّؤن**: اسم موصول خبر مرفوع بالواو ملحق بجمع المذكر السالم. **فكوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. **الغلّ**: مفعول به منصوب بالفتحة. **عني**: عن: حرف جر، والنون للوقاية، والياء: في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (فَكَّ).

وجملة «هم اللاؤن»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فكوا»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه: «هم اللاؤن» حيث رفع الاسم الموصول بالواو والنون، بدلاً من البناء.

(١) أي الجملة الواقعة صلةً لحرف.
(٢) البقرة: ١٠.

الجمل التي لها محل من الإعراب

الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رَفْعٌ في بابَي المبتدأ و «إنّ»، ونصبٌ في بابي «كان» و «كاد»؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ ٱضْرِبْهُ»، و «عَمْرٌو هَلْ جَاءَكَ» فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبريّة، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائيَّة لا تكون خبراً، وقد مرَّ إبطاله.

* * *

الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضِعُها نَصْبٌ، ونحو: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾[1]، ونحو: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[2]، ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[3]، ومنها: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[4]، فجملة «استمعوه» **حال** من مفعول «يأتيهم»، أو من فاعله، وقُرِىء ﴿محدثاً﴾ لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سُبِق بالنفي؛ فالحالانِ على الأول ـ وهو أن يكون «استمعوه» **حالاً** من مفعول «يأتيهم» ـ مثلُها في قولك: «ما لَقِي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو مُصْعِداً إلاّ مُنْحَدِرَيْنِ» وعلى الثاني ـ وهو أن يكون جملة «استمعوه» **حالاً** من فاعل «يأتيهم» ـ مثلُهما في قولك: «ما لقي الزَّيْدَيْنِ عَمْرٌو رَاكِباً إلاَّ ضَاحِكاً»، وأما ﴿وهم يلعبون﴾ فحالٌ من فاعل ﴿استمعوه﴾،

(١) المدثر: ٦.
(٢) النساء: ٤٣.
(٣) الشعراء: ١١١.
(٤) الأنبياء: ٢.

فالحالان متداخِلَتَانِ، و «لاهية»: حال من فاعل ﴿يلعبون﴾، وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿استمعوه﴾، فيكُون من التعدُّدِ لا من التداخل.

ومن مُثُل الحاليّة أيضاً قولُه عليه الصَّلاة والسلام: «أقْرَبُ مَا يَكُون الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»، وهو من أقوى الأدِلَّةِ على أن انتصاب «قائماً» في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لِـ «كان» محذوفة، إذ لا يقترن الخبر بالواو؛ وقولك: «ما تَكَلّمَ فُلاَنٌ إلاَّ قَالَ خَيْراً»، كما تقول: «ما تكلَّم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرَّغ من أحوال عامَّة محذوفة، وقولُ الفرزدق [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلّتِ[1]

لأن تقديرَ العطف مفسد للمعنى، وقولُ كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

٦٥١ ـ [شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ] صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ

و «أضحى» تامة.

* * *

(١) تقدم برقم ٥٨٢.

٦٥١ ـ التخريج: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦١؛ ولسان العرب ١١/٣٦٧ (شمل)، ١٢/٣١٧ (شبم)، ١٤/٢٠٦ (حنا).

اللغة: شجت: مزجت. الشبم: البرود في الماء، محنية: المنعطف من مجرى الماء. الأبطح: مسيل واسع، فيه رمل ودقاق الحصى. مشمول: مرت به ريح الشمال.

المعنى: لقد مزجت مدامي بماء شديد البرودة من منعطف النهر ذي الحصى الكثير الميل وقد لعبت به ريح الشمال فزادته نقاء وقت الضحىٰ.

الإعراب: **شجت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول و «التاء»: للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **بذي**: «الباء»: حرف جر، و «ذي»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة والجار والمجرور متعلقان بالفعل شجت وذي مضاف. **شبم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. **من ماء**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة «لذي شبم» و «ماء» مضاف. **محنية**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **صاف**: صفة مجرورة «لذي شبم»: بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. **بأبطح**: «الباء»: حرف جر، «أبطح»: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، لأنه على وزن أفعل والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل **صاف**. **أضحى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو. **وهو**: «الواو»: حالية، «هو»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **مشمول**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «شجت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وهو مشمول»: في محل نصب حال. وجملة =

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلُّها النَّصب إن لم تَنُبْ عن فاعل، وهذه النيابة مختصَّة بباب القول، نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هٰذا الذي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[١] لما قدّمناه من أن الجملة التي يُرَاد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق، نحو: «عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ»، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٢]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا﴾[٣]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[٤] والصَّواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاءِ فيزداد في الجمل التي لها محلّ الجملَةُ الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتُها على ما قدّمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المعلّق بالاستفهام فقط، نحو: «ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ».

قلت: إنما أَجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضافٌ محذوف، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها: بَاب الحكاية بالقول أو مرادفه:

فالأول نحو: ﴿قَالَ إني عَبْدُ اللَّهِ﴾[٥]، وهل هي مفعول به أو مفعولٌ مطلق نَوْعِيٌّ كـ «القُرْفُصَاء» في «قَعَدَ الْقُرْفُصاء»، إذ هي دالَّة على نوعٍ خاصٍّ من القول؟ فيه مذهبان، ثانيهما اختيارُ ابنِ الحاجب، قال: والذي غَرَّ الأَكْثَرين أنهم ظَنُّوا أن تعلّق الجملة بـ «القول» كتعلّقها بـ «علم» في «علمت لزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول، والعِلْم غير المعلوم فٱفْترقَا، اهـ.

والصواب قولُ الجمهور، إذ يصحّ أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضَرَبْتُ زَيْداً» بأنه مضروب، بخلاف «القُرْفصاء» في المثال، فلا يصحّ أن يخبرَ عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويّين الكلامَ قولاً فكتسميتهم إيّاه لفظاً،

«أضحى»: صفة لـ (ماء) محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: (أضحى وهو مشمول) جاءت جملة (وهو مشمول) في محل نصب حال لفاعل أضحى إذ جاء تاماً غير ناقص.

(١) المطففين: ١٧.
(٢) إبراهيم: ٤٥.
(٣) السجدة: ٢٦.
(٤) يوسف: ٣٥.
(٥) مريم: ٣٠.

وإنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ.

والثاني: نوعان: ما معهُ حرفُ التفسيرِ، كقوله [من الطويل]:

وَتَـرْمِينَنَـي بـالطَّـرْفِ أيْ أَنْـتَ مُـذْنِـبٌ وَتَقْلِيَنَنـي، لٰكِنَّ إِيَّـاكِ لاَ أَقْلِـي[1]

وقولك: «كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ» إذا لم تقدّر باء الجرّ، والجملة في هذا النوع مفسِّرة للفعل فلا موضع لها؛ وما ليس معه حرفُ التفسير، نحو: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ الله اصْطَفَى لَكُمُ الدينَ﴾[2]، ونحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِل يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[3]، وقراءة بعضِهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾[4] بكسرِ الهمزة، وقوله [من الرجز]:

٦٥٢ ـ رَجُـلاَنِ مِـنْ مَكَّـةَ أَخْبَـرَانَـا إِنَّـا رَأَيْنَـا رَجُـلاً عُـرْيَـانَـا

رُوِي بكسر «إنَّ» فهذه الجمل في محلّ نصب اتّفاقاً، ثم قال البصريّون: النصب بقول مقدَّر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور؛ ويشهد للبصريّين التصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَى نُوحُ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إنّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[5]، ونحو: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾[6]؛ وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَولاَدِكُمْ لِلذَّكرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾[7] إن الجملة الثانية في موضع نصب بـ«يوصي»، قال: لأن

(١) تقدم برقم ١١٤.
(٢) البقرة: ١٣٢.
(٣) هود: ٤٢.
(٤) القمر: ١٠.

٦٥٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/١٨٣؛ والخصائص ٢/٣٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٣؛ والمحتسب ١/١٠٩، ٢٥٠.

الإعراب: **رجلان**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى. **من مكة**: «من»: حرف جر، «مكة»: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لأنه اسم علم مؤنث والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة. **أخبرانا**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة و«الألف» ضمير متصل في محل رفع فاعل و«نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **إنا**: «إن»: حرف مشبه بالفعل «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **رأينا**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الفاعلين و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **رجلاً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **عرياناً**: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة.

وجملة «رجلان أخبرانا»: ابتدائية. وجملة «أخبرانا»: مع مفعولها الثاني في محل رفع خبر رجلان. وجملة «**إنا** رأينا رجلاً» في محل نصب مفعول به ثان. وجملة «رأينا»: في محل رفع خبر إن.

والشاهد فيه قوله: «إنا رأينا رجلاً عرياناً» كسرت الهمزة في إن، وجاءت الجملة مفعول به ثان للفعل (أخبر) لأنه تضمنَ معنى القول.

(٥) هود: ٤٥.
(٦) مريم: ٣ ـ ٤.
(٧) النساء: ١١.

المعنى: يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصحّ هذا على قول الكوفيّين؛ وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمالٌ، والثانية تفصيلٌ لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسِّرة ولا محلَّ لها، وهو الظاهر.

* * *

تنبيهات ـ الأول: من الجمل المحكيَّة ما قد يخفى؛ فمن ذلك في المحكيّة بعد القول: ﴿فحق عَلَيْنَا قَوْلُ رَبنا إنّا لَذَائِقُونَ﴾[1]، والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلُّم، لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

٦٥٣ ـ أَلَـمْ تَـرَ أَنِّـي، يَـوْمَ جَـوِّ سُـوَيْقَـةٍ، بَكَيْـتُ فَنَـادَتْنِـي هُنَيْـدَةُ مَـا لِيَـا

والأصل ما لك؛ ومنه في المحكيّة بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فيهِ تَدْرُسُونَ، إنَّ لَكُمْ فيهِ لما تَخَيَّرُون﴾[2]، أي: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خُوطِبُوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل:

(١) الصافات: ٣١.

٦٥٣ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣؛ والمنصف ٣/ ١١٧؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٣.

اللغة: الجو: الوادي المتسع. جو سويقة: اسم مكان.

المعنى: ألا تعلم أني بكيت يوم الفراق في جو سويقة، فزجرتني هند قائلة، لم تبك؟

الإعراب: **ألم**: «الألف»: حرف استفهام، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. **تر**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **أني**: «أن»: حرف مشبه بالفعل و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **يوم**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل بكيت وهو مضاف. **جو سويقة**: «جو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «سويقة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. بكيت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فنادتني**: «الفاء»: عاطفة، «نادت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين و «التاء»: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **هنيدة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **ماليا**: «ما»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، «ليا»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها سد مسد مفعول (تر).

وجملة «ألم تر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بكيت»: في محل رفع خبر أن. وجملة «فنادتني»: معطوفة في محل رفع. وجملة «ماليا»: مع الخبر المحذوف في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «ماليا»: اعتمد الشاعر أسلوب المتكلم لأنه يحدث نفسه.

(٢) القلم: ٣٧ ـ ٣٨.

إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾(١) إن «يدعو» في معنى يقول، مثلها في قول عنترة [من الكامل]:

٦٥٤ ـ يَـدْعُـونَ عَنْتَـرُ وَالـرِّمَـاحُ كَـأَنَّهَـا أَشْطَـانُ بِئْـرٍ فـي لَبَـانِ الأدْهَـمِ

فيمن رواه «عَنْتَرُ» بالضمّ على النّداء، وإن ﴿مَنْ﴾ مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ المولى﴾ خبره، وما بينهما جملة اسميّة صلة، وجملة ﴿مَنْ﴾ وخبرها محكيَّة بـ «يدعو»، أي: أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة؛ وقيل: «مَنْ» مبتدأ حُذِفَ خبره: أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدُّنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثنُ إلٰههُ، ثم عبَّر عن الوثن بمَنْ ضرُّه أقربُ من نَفْعِهِ تشنيعاً على الكافر.

الثاني: قد يقعُ بعد القول ما يحتملُ الحكاية وغيرها، نحو: «أَتَقُولُ مُوسَىٰ فِي الدَّارِ»، فلك أن تقدِّر «موسى» مفعولاً أول و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مُجْرَى الظن، ولك أن تُقَدِّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ

(٣) الحج: ١٣.

٦٥٤ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٦؛ والأغاني ٩/ ٢١٢؛ والدرر ٣/ ٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١، ٢/ ٨٣٤؛ والكتاب ٢/ ٢٤٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٣٧ (شطن)، ١٤/ ٢٥٨ (دعا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٠ (عنتر)؛ والمحتسب ١/ ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٤.

اللغة: شطن: الحبل الذي يدلى في البئر لنزح الماء. لَبان: باطن العنق. الأدهم: الحصان الأسود.

المعنى: ينادونني في حومة الميدان والرماح تنهال علي في صعود وهبوط كحبل في بئر ينزح الماء منها.

الإعراب: **يدعون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل. **عنتر**: منادى مرخم بياء محذوفة مبني على الضم. **والرماح**: «الواو»: حالية، «الرماح»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **كأنها**: «كأن»: حرف مشبه بالفعل و «ها»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **أشطان**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. بئر: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **في لبان**: جار ومجرور متعلقان بحال من «أشطان بئر» و«لبان» مضاف. **الأدهم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «يدعون»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الرماح كأنها...»: في محل نصب حال. وجملة «كأنها أقطان بئر»: في محل رفع خبر الرماح. وجملة «عَنْتَرُ»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «يدعون» بمعنى يقولون، ثم ابتدأ القول بالنداء «عنترُ».

وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾[١] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائِهِ مُجرى الظنّ ومع هذا جيء بالجملة بعدَه محكيَّة.

الثالث: قد يقع بعد القول جملةٌ محكيّة ولا عملَ للقول فيها، وذلك نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ» إذا كسرت «إِنَّ»؛ لأن المعنى: أوّل قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي، زعَمَ أنَّها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقدّر «موجودٌ» أو «ثابت»، وهذا المقدَّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأنّ «أول قَوْلي إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأوَّل ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقيَّة الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدّر «أول» زائداً، والبصريّون لا يجيزونه؛ وتبع الزمخشريّ أبا علي في التقدير المذكور، والصَّوابُ خلافُ قولهما، فإن فتحت[٢] فالمعنى حمدُ الله، يعني بأي عبارة كانت.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكيَّة به، وهي نوعان:

(١) محكيّة بقولٍ آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿فماذا تَأْمرون﴾[٣] بعد ﴿قَالَ المَلأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيم﴾[٤]، لأنّ قولهم تمّ عند قوله: ﴿مِنْ أَرْضِكُمْ﴾[٥]، ثم التقدير: «فقال فرعون»، بدليل ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[٦]، وقول الشاعر [من الرجز]:

٦٥٥ ـ قَالَتْ لَهُ، وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ، لاَ تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ

(١) البقرة: ١٤٠.

(٢) أي: فإن فتحت همزة «إنّ».

(٣) ﴿قال الملأ من قوم فرعون: إنّ هذا لساحر عليم * يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون * قالوا أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين﴾ [الأعراف: ١٠٩ ـ ١١١].

(٤) الأعراف: ١٠٩.

(٥) الأعراف: ١١٠.

(٦) الأعراف: ١١١.

٦٥٥ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤.

اللغة: الضنك: الضيق والعسر. اللوم: التوبيخ والتعنيف.

المعنى: قالت له وهو يعيش الآن بحالة ضيقة، أتذكر قولك لي عندما كنت ألومك في حالة الرخاء على إسرافك فكنت تقول لي: لا تكثري اللوم، واتركي عنك ذلك.

الإعراب: **قالت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **له**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (قالت). **وهو**: الواو حالية، «هو»: ضمير رفع منفصل في =

التقدير: قالت له: أتذكرُ قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق، لا تكثري لومي، فحذف المحكيّة بالمذكور، وأثبت المحكيّة بالمحذوف.

(٢) وغير محكيّةٍ، وهي نوعان: دالَّة على المحكيّة، كقولك: «قال زَيْدٌ لِعَمْرٍو فِي حَاتِمٍ أَتَظنُّ حَاتِماً بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه؛ وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلحَقِّ لما جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هٰذَا﴾[1] وإن كان الأصل، والله أعلم: أتقولون للحقّ لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكيَّة بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالّة عليه نحو: ﴿وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ للَّهِ جَمِيعاً﴾[2]، وقد مرّ البحث فيها.

الخامس: قد يوصل بالمحكيَّة غير محكيّ، وهو الذي يُسمِّيه المُحَدِّثُون مُدْرَجاً، ومنه ﴿وكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[3] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدَّر لها قول.

الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب «ظنَّ» و «أعْلَم»؛ فإنها تقع مفعولاً ثانياً لـ «ظنّ» وثالثاً لـ «أعلم»، وذلك لأن أَصْلَهما الخبر، ووقوعه جملة سائغٌ كما مرَّ، وقد اجتمع وقوعُ خَبَرَيْ «كان» و «إنّ» والثاني من مفعولي باب «ظنّ» جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٦٥٦ ـ فَإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

= محل رفع مبتدأ. **بعيش**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره كائن. **ضنك**: صفة عيش مجرورة. **لا تكثري**: لا ناهية، «تكثري»: فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **لومي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وخلي**: «الواو»: حرف عطف، «خلي»: فعل أمر مبني على حذف النون، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **عنك**: جار ومجرور متعلقان بالفعل خلي.

وجملة «قالت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هو بعيش ضنك»: في محل نصب حال. وجملة «لا تكثري»: في محل نصب مقول القول. وجملة «خلي»: معطوفة على جملة مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «لا تكثري لومي» كونها واقعة مقولة لقول محذوف.

(١) يونس: ٧٧. (٣) النمل: ٣٤.
(٢) يونس: ٦٥.

٦٥٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٠؛ والأضداد ص ١٠٧، =

الباب الثالث: باب التَّعليق، وذلك غير مختص بباب «ظنّ»، بل هو جائز في كلّ فعل قلبيّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون **في موضع مفعولٍ مقيّد بالجار**، نحو: ﴿أَوَلَمْ يتفكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾(١)، ﴿فَلْيَنْظُرْ أيُّها أَزْكَى طَعَاماً﴾(٢)، ﴿يَسْأَلُون أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾(٣)، لأن يقال: فكرتُ فيه، وسألتُ عنه، ونظرتُ فيه، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له، على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّقُ فعلٌ غير «عَلِم» و «ظَنَّ» حتى يُضمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادَّةً مسدَّ المفعولين.

واختُلِف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾(٤) فقيل: التَّقدير:

= ١٨٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٢٨؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٩؛ والدرر ٢/ ٢٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٦، ٣٥١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧١، ٨٣٤؛ والكتاب ١/ ١٢١؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٦٤ (زعم)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: الحلم: العقل والرزانة.

المعنى: يقول: لئن كنت في عرفك جاهلاً طائشاً أيّام كنت بينكم، فإنّي الآن قد تغيرت، وأبدلت الجهل بالحلم والخلق الكريم.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم. «**تزعميني**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والياء الأولى في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء الثانية في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «كان». «**أجهل**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**فيكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أجهل». «**فإني**»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير متّصل في محلّ نصب اسم «إنّ». «**شريت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**الحلم**»: مفعول به. «**بعدك**»: ظرف زمان متعلّق بـ «شريت»، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**بالجهل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «شريت».

وجملة: «إن تزعميني. . .» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة: «كنت أجهل» في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تزعميني». وجملة: «أجهل» في محلّ نصب خبر «كان». وجملة: «فإنّي شريت» في محل جزم جواب الشرط. وجملة: «شريت الحلم» في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد: هو اجتماع وقوع خبري «كان» و«إنّ» والثاني من مفعولي باب «ظنّ» جملةً.

(١) الأعراف: ١٨٤.
(٢) الكهف: ١٩.
(٣) الذاريات: ١٢.
(٤) آل عمران: ٤٤.

ينظرون أيّهم يكفل مريم، وقيل: يتعرّفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي: غير المقيَّد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق ألبتّة.

والثاني: أن تكون **في موضع المفعول المسرح**، نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ»، وذلك لأنك تقول: «عرفت زيداً»، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف»، ومنه قول بعضهم: «أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هٰهُنَا»، لأنّ «رأى» البصرية وسائرَ أفعال الحواسِّ إنما تتعدَّى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع» المعلَّقة باسم عين، نحو: «سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأ» فقيل: «سمع» متعدّية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علّقت بمسموع فمتعدِّية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾(١).

وليس من الباب ﴿ثمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٢) خلافاً ليونس، لأن «ننزع» ليس بفعل قلبيّ، بل «أيّ» موصولة لا استفهاميَّة، وهي المفعول، وَضمَّتُها بناء لا إعراب، و «أشد»: خبر لِـ «هو» محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث: أن تكون **في موضع المفعولين**، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً﴾(٣)، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أحْصَى﴾(٤)، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ الّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾(٥) لأن «أيّا» مفعول مطلق لِـ «ينقلبون»، لا مفعول به لِـ «يعلم»، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموعة الجملة الفعليَّة في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه [من الطويل]:

٦٥٧ ـ سَتَعْلَمُ لَيْلَى أيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ ... وَأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

(١) ق: ٤٢.
(٢) مريم: ٦٩.
(٣) طه: ٧١.
(٤) الكهف: ١٢.
(٥) الشعراء: ٢٢٧.

٦٥٧ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٤، ٨٨٢.

اللغة: الغريم: يطلق على الدائن وعلى المدين.

المعنى: إن ليلى لا تعلم أي دين عليها لي، ولا تعلم من هو خصمها ومدينها الذي ستترافع معه للتقاضي عند الحاكم، وفي البيت تهديد ووعيد ليلى.

الإعراب: **ستعلم**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **ليلى**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. **أي**: اسم استفهام مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. **دين**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **تداينت**: فعل ماضٍ =

والصوابُ فيه نصبُ «أيّ» الأولى على حد انتصابها في ﴿أيَّ مُنْقَلَبٍ﴾ إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورَفْعُ «أيّ» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلّقٌ عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً مَنْ هُوَ» فقيل جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً؛ وقيل: مفعول ثان على تضمين «عَرَف» معنى «علمَ»، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيبُ مَقيس؛ وقيل: بدلٌ من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلّ، والأصل: عرفت شأن زيد؛ وعلى القول بأن «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا؟

قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمتُ زَيْداً لأَبُوهُ قائم» أو «ما أَبُوهُ قائم»، فالعامِل معلّقٌ عن الجملة، وهو عامل في محلّها النصبَ على أنها مفعول ثانٍ، وخالفَ في ذلك بعضهم، لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكونَ في موضع نصب، وأن لا يؤثِّر العامل في لفظها وإن لم يوجد مُعلّق، وذلك نحو: «علمتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم»؛ واضطربَ في ذلك كلامُ الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾(١) في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم، لأنه طريقٌ إليه، فهو مُلابِس له، كما تقول: «اُنْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهاً، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتاً»، لأنّ النظر والاستماع من طريق العلم، اهـ.

ولم أقف على تعليق النظر البَصَري والاستماع إلاّ من جهته؛ وقال في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمَّى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل مَا يسدُّ مَسَدَّ منصوبَيْهِ جميعاً كـ «علمت أيّهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق الحال ـ بعد تقدُّم أحد المنصوبين ـ بين

= مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **وأي**: «الواو»: حرف عطف، «أي»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. **غريم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **للتقاضي**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (غريم). **غريمها**: «غريم»: خبر مرفوع بالضمّة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «ستعلم ليلى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تداينت»: في محل نصب سدت مسد مفعولي تعلم. وجملة «أيّ. . غريمها»: معطوفة في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: تعليق الفعل (ستعلم) عن العمل بالجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية بوجود الاستفهام فيهما. والتعليق رفع العمل لفظاً لا معنى.

(١) هود: ٧.

مجيء مَا لَهُ الصَّدْر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقَا كما افترقَا في «علمت زيداً منطلقاً»، و «علمت أزيد منطلق».

* * *

تنبيه ـ فائدة الحكم على محلّ الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع، فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ». واستدلّ ابن عصفور بقول كُثَير [من الطويل]:

٦٥٨ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتّى تَوَلّتِ

بنصب «موجعات» ولك أن تَدَّعي أن «البكَىٰ» مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل «ولا أدري موجعات»، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال و «موجعات» اسم «لا»، أي: وما كنت أدرِي قبل عزّة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء؛ ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحّاس رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياسُ جوازُ العطف على محل الجملة المعلّقِ عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً، اهـ.

وممن نصَّ عليه ابنُ مالك، ولا وجهَ للتوقُّف فيه مع قولهم: إن المُعلّق عامِل في المحل.

* * *

٦٥٨ ـ **التخريج**: البيت لكثيِّر عزّة في ديوانه ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٣، ٨٢٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٢.

اللغة والمعنى: أدري: أعرف. عزّة: اسم حبيبة الشاعر. تولّت: ابتعدت.

يقول: لم أكن أعرف البكاء والحسرة إلاّ بعد أن ابتعدت عزّة، وتخلّت عني.

الإعراب: وما: **الواو**: بحسب ما قبلها، ما: حرف نفي. **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». **أدري**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل: أنا. **قبل**: ظرف متعلّق بـ «أدري»، وهو مضاف. **عزّة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، **البكى**: خبر المبتدأ مرفوع. أو «ما» في محل رفع خبر مقدّم للمبتدأ، و «البكى»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **ولا**: **الواو**: حرف عطف، **لا**: حرف لتأكيد النفي. **موجعات**: معطوف على محلّ جملة «ما البكى» منصوب بالكسرة بدلاً من الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. **القلب**: مضاف إليه مجرور. **حتى**: حرف جرّ وغاية. **تولّت**: فعل ماضٍ، والفاعل: هي، **والتاء**: للتأنيث.

وجملة (ما كنت أدري) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة أو استئنافيّة، أو معطوفة على =

الجملة الرابعة: المُضاف إليها، ومحلّها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدهـا: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماءً، نحو: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾(١)، ونحو: ﴿وأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِم الْعَذَابُ﴾(٢)، ونحو: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَهُمْ بَارِزُونَ﴾(٣)، ونحو: ﴿هٰذا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ﴾(٤) ألا ترى أن «اليومَ» ظرفٌ في الأولى، ومفعول ثانٍ في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً لـ «يخفى» من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾(٥).

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: «إذْ» باتّفاق، و «إذا» عند الجمهور، و «لَمَّا» عند من قال باسميَّتِها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كانَ مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذْ» في الإضافة إلى الجملتين، فتقول «آتيك زَمَنَ يقدم الحاج»، ولا يجوز «زمن الحاجُّ قادم»؛ وتقول «أتيتك زَمَنَ قَدِمَ الحاجُّ، وزَمَنَ الحاجُّ قادم»، ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعليّة بقوله تعالى: ﴿يَوْمَهُمْ بَارِزُونَ﴾، وبقول الشاعر [من الطويل]:

٦٥٩ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

= جملة سابقة. وجملة (ما البكى) الاسمية في محل نصب مفعول به لـ «أدري». وجملة (تولّت) الفعليّة في محلّ جرّ بحرف الجرّ.

والشاهد فيه قوله: «ولا موجعات» حيث عطف بالنصب على محلّ مفعول «أدري»، الذي بمعنى «أعلم»، فهو يقتضي مفعولين، و «ما» الاستفهاميَّة في قوله: «ما البكَا» علّق «أدري» عن العمل لفظاً لا محلاً، لأنّ اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله، لأنَّ رتبته التصدير.

(١) مريم: ٣٣.
(٢) إبراهيم: ٤٤.
(٣) غافر: ١٥ - ١٦.
(٤) المرسلات: ٣٥.
(٥) غافر: ١٦.

٦٥٩ - التخريج: البيت لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤؛ والدرر ٢/١٢٦، ٣/١٤٨؛ وشرح التصريح ١/٢٠١، ٢/٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٥؛ والمقاصد النحوية ٢/١١٤، ٣/٤١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٥؛ وشرح الأشموني ١/١٢٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٦؛ وهمع الهوامع ١/١٢٧، ٢١٨.

شرح المفردات: الشفيع: المساعد. الفتيل: الشيء القليل، وأغنى فتيلاً: أي شيئاً.

المعنى: يطلب الشاعر من مخاطبه أن يكون له شفيعاً يوم عزّ عليه الشفيع.

الإعراب: «**وكن**»: الواو بحسب ما قبلها، «كن»: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**شفيعاً**». «**شفيعاً**»: خبر «كن» منصوب. «**يوم**»: ظرف =

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنَّما يُشترط حَمْلُ الزَّمان المستقبل على «إذا»، إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يأتي هذا الجواب في البيت، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقّق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على «إذ»، لا على «إذا»، على حد ﴿ونُفِخَ فِي الصُّورِ﴾(١).

الثاني: «حيث»، وتختصّ بذلك عن سائر أسماءِ المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونُهَا ظرفاً، وزعم المهدويُّ شارحُ الدُّرَيْدِيَّة ـ وليس بالمهدوي المفسِّر المُقْرِىء ـ أن حيث في قوله [من الرجز]:

٦٦٠ ـ ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبِّينَ إلَى حَيْثُ تَحَجَّى المأزِمَانِ وَمِنَى

لما خرجَتْ عن الظرفيّة بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلّف تقديرَ رابطٍ لها، وهو فيه، وليس بشيء؛ لما قدّمنا في أسماء الزمان.

= زمان منصوب متعلّق بـ«شفيعاً»، وهو مضاف. «لا»: نافية تعمل عمل «ليس». «ذو»: اسم «لا» مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «شفاعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بمغن»: الباء حرف جرّ زائد، «مغن»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «لا». «فتيلاً»: مفعول به لاسم الفاعل «مغن» منصوب. «عن سواد»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مغن»، وهو مضاف. «بن»: نعت «سواد» مجرور، وهو مضاف. «قارب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «كن لي شفيعاً» بحسب ما قبلها. وجملة: «لا ذو شفاعة» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد: قوله: «لا ذو شفاعة بمغن» حيث أفادت الجملة الاسمية استقبال الزمن، وبها يردّ على دعوى اختصاص المستقبل بالجملة الفعلية.

(١) الكهف: ١٠٠ وغيرها.

٦٦٠ ـ **التخريج**: ديوان ابن دريد ص ١٢٠.

اللغة: الملبّون: هم الذين يقولون في الحج: لبيك اللهم لبيك. جمع ملبٍ. المأزمان: تثنية مأزم، وهو اسم محل ضيق بين المزدلفة وعرفة. مِنى: اسم مكان معروف في الحج تقيم الحجاج به ثلاثة أيام بعد يوم النحر. تحجى: أقام.

المعنى: ثم راح الرجل مع الملبين إلى أرض فيها هذان المكانان وهما المأزمان بين المزدلفة وعرفة، وأقام فيهما وفي منى.

الإعراب: **ثمت**: حرف عطف و«التاء»: للتأنيث، وهي هنا بحسب ما قبلها. **راح**: فعل ماضٍ. فاعله: هو **في الملبين**: الفاء حرف جر، «الملبين»: اسم مجرور وعلامة جره الياء، و«النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بالفعل راح. **إلى حيث**: «إلى»: حرف جر، «حيث»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل راح. =

الثالث: «آية» بمعنى «علامة»، فإنها تُضاف جوازاً إلى الجملة الفعليّة المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما، كقوله [من الوافر]:

٦٦١ ـ بـآيَـةِ يُقْـدِمُـونَ الْخَيْـلَ شُعْثـاً [كـأَنَّ عَلَـى سَنَـابِكِهـا مُـدَامَـا]

وقوله [من الطويل]:

٦٦٢ ـ [أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً] بـآيَـةِ مَـا كَـانُـوا ضِعَـافاً وَلاَ عُـزْلاَ

تحجّى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر. **المأزمان**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **ومِنى**: «الواو»: حرف عطف، «منى»: اسم معطوف على مرفوع مرفوع مثله وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

وجملة «راح المأزمان»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «تحجى المأزمان»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى جملة، وقد خرجت عن النصب على الظرفية.

٦٦١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ (سلم)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ والدرر ٥/ ٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٢ (أيا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

اللغة: آية: علامة. أشعث: مبعثر الشعر ملبده. السنبك: مقدمة الحافر. المدام: الخمر.

المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء العدو شعثاً متغيرة من السفر والجهد.

الإعراب: **بآية**: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف. **يقدمون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الخيل**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **شعثاً**: حال منصوبة بالفتحة. **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **على سنابكها**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «**سنابك**» مضاف. **مداما**: اسمها مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «يقدمون الخيل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كأن على سنابكها مداما»: حال ثانية لـ (الخيل) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: (بآية يقدمون) حيث أضيفت آية إلى جملة (يقدمون).

٦٦٢ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن شأس في الدرر ٥/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٥؛ والكتاب ١/ ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٩٣ (ألك)؛ وبلا نسبة في المنصف ٢/ ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٧٠؛ والخصائص ٣/ ٢٧٤.

اللغة: ألكني: بلّغ عني وهي من فعل ألاك يليك بمعنى بلّغ يبلّغ. عزلاً: جمع أعزل وهو الخالي من السلاح.

المعنى: بلّغ عني قومي السلام، بعلامة كونهم ليسوا ضعافاً ولا خالين من السلاح.

الإعراب: **ألكني**: فعل أمر مبني على السكون، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في =

وهذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح إنما تُضاف إلى المفرد نحو: ﴿آيَة مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾(١)، وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم، كما قال [من الوافر]:

٦٦٣ ـ [أَلاَ مَـــنْ مُبْلِــغٌ عَنِّـــي تَمِيمـــاً] بـــآيَـــةِ مـــا تُحِبُّـــونَ الطَّعَـــامَـــا

وفيه حذفُ موصولٍ حرفيّ غير «أنْ» وبقاء صلته، ثم هو غير متأتٍّ في قوله:

بـآيــةِ مَـا كَـانُـوا ضِعَـافـاً ولا عُـزْلاَ(٢)

الرابع: «ذو» في قولهم «اذْهَبْ بِذِي تَسْلم» والباء في ذلك ظرفية، و «ذي» صفة لزمن

= محل نصب مفعول به أول، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **إلى**: حرف جر. **قومي**: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل ألكني. **السلام**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **رسالةً**: بدل من (السلام). بآية: جار ومجرور متعلقان بالفعل ألكني. **ما**: نافية. **كانوا**: فعل ماض ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع اسم كان. **ضعافاً**: خبر كان منصوب. **ولا عزلاً**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: زائدة، «**عزلاً**»: معطوف على **ضعافاً** منصوب مثلها.

وجملة «ألكني . . . اللام»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما كانوا ضعافاً»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: (بآية ما كانوا) حيث أضيف آية إلى جملة (ما كانوا) ذات الفعل المتصرِّف المنفي.

(١) البقرة: ٢٤٨.

٦٦٣ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦؛ والدرر ١/ ٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

المعنى: من يبلغ بني تميم عني ما أقول فيهم، وعلامتهم حب الطعام.

الإعراب: **ألا**: استفتاحية. من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. **مبلغ**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، والمفعول به محذوف. **عني**: جار ومجرور متعلقان بالخبر مبلغ. **تميماً**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. **بآية**: جار ومجرور متعلقان بالخبر مبلغ. **ما**: مصدرية. **يحبون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الطعاما**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول من «ما» والفعل (يحبون) مجرور **بالإضافة**.

وجملة «من مبلغ تميما»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يحبون الطعاما»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: إضافة آية إلى المصدر المؤول أو إضافتها إلى جملة يحبون على القول بزيادة (ما).

(٢) تقدم برقم ٦٦٢.

محذوف؛ ثمَّ قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: اُذهب في وقتٍ صاحب سلامة، أي: في وقتٍ هو مَظِنَّةُ السّلامة؛ وقيل: بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجملةُ صلةٌ فلا محلّ لها، والأصل: اذهبْ في الوقتِ الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال «ذي» موصولة مختصٌّ بطيِّىء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالبَ عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذفَ العائِد المجرور هو والموصول بحرف متَّحد المعنى مشروطٌ باتحادِ المتعلّق، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1]، والمتعلق هنا مُخْتَلِف، وأن هذا العائد لم يُذكر في وقت؛ وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش في ﴿يا أيّها الناس﴾[2] إن «أيا» موصولة و «الناسُ» خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي: يا مَنْ هُمُ الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ[3]

فيمن رفع، أي: لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر؛ فلا يحسنُ الحمل عليه.

والخامس، والسادس: «لَدُنْ»، وَ «رَيْثَ»، فإنهما يُضافان جوازاً إلى الجملة الفعليّة التي فعلُها متصرِّفُ، ويشترط كونُه مثبتاً، بخلافه مع «آية».

فأما «لَدُن» فهي اسم لِمَبْدَأ الغاية، زمانيّة كانت أو مكانيّة، ومن شواهدها قولُه [من الطويل]:

٦٦٤ ـ لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ لِلخِلافِ جُنُوحُ

(١) المؤمنون: ٣٣.
(٢) تكرر هذا النداء كثيراً في القرآن الكريم.
(٣) تقدم بالرقم ٢١٩.

٦٦٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ص ٤٢١.

اللغة: سألتمونا وفاقكم: طلبتم الصلح معكم. الخلاف: الشقاق والفرقة. جنوح: نزوع وميل.

المعنى: التزمنا بعهدنا منذ أن طلبتم الصلح معنا، فلا تميلوا نحو الشقاق والفرقة والخصام.

الإعراب: **لزمنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **لدن**: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل (لزمنا). **سألتمونا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الميم»: لجمع الذكور، و «الواو»: للإشباع، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **وفاقكم**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **فلا**: «الفاء»: استئنافية، «لا»: ناهية. **يك**: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون المقدّر على النون المحذوفة. **منكم**: جار ومجرور متعلقان بخبر (يكن) المحذوف. **للخلاف**: جار ومجرور متعلقان بـ «جنوح». **جنوح**: اسم (يكن) مرفوع بالضمة.

وأما «رَيْثَ» فهي مصدر «رَاثَ» إذا أَبطأ، وعُومِلَتْ معاملَة أسماءِ الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادرُ معاملة أسماء الزّمان في التوقيت، كقولك: «جِئْتُكَ صَلاَةَ الْعَصْرِ»، قال [من الطويل]:

٦٦٥ - خَلِيلَـيَّ رِفْقـاً رَيْـثَ أَقْضِـي لُبـانَـةً مِـنَ الْعَـرَصَـاتِ الْمُـذْكِـرَاتِ عُهُـودَا

وزعم ابنُ مالك في كافيته وشَرْحِها أن الفعل بعدهما على إضمار «أَنْ»، والأول قوله في التسهيل وشرحه، وقد يُعْذَر في «رَيْثَ»، لأنها ليست زماناً، بخلاف «لَدُنْ»، وقد يُجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت؛ وفي الغرة لابن الدهّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله [من الرجز]:

٦٦٦ - مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً [فـإِلَـى إِتْـلاَئِهَـا]

= وجملة «الزمنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سألتمونا»: في محلّ جرٌ بالإضافة. وجملة «فلا يك»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لدن سألتمونا» حيث أضيفت (لدن) إلى جملة (سألتمونا).

٦٦٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٣.

اللغة: ريث: تمهل. لبانة: حاجة. العرصة: باحة الدار. العهد هنا المراد بها المنزل المعتاد.

المعنى: صديقيَّ، تمهلا لأقضي رغبتي بتأمل ديار المحبوبة التي ألفتها.

الإعراب: **خليليّ**: منادى مضاف بأداة النداء «يا» المحذوفة منصوب بالياء لأنه مثنى منادى مضاف وحذفت النون للإضافة و «الياء»: ياء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **رفقاً**: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة. **ريث**: مفعول فيه، منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل العامل في (رفقاً). **أقضي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **لبانة**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. **من العرصات**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أقضي. **المذكرات**: صفة العرصات مجرورة بالكسرة الظاهرة. **عهودا**: مفعول به لـ «مذكرات» منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق.

وجملة «خليلي رفقاً... الخ»: ابتدائية. وجملة «أقضي لبانة»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: (ريث أقضي) حيث أضيفت (ريث) إلى جملة (أقضي).

٦٦٦ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦١، ٨/ ٢٤٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨؛ والدرر ٢/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥؛ والكتاب ١/ ٢٦٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤ (لدن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢.

=

إن تقديره: من لَدُ أن كانت شَولاً، ولم يقدّر: من لدن كانت.

والسابع والثامن: «**قول**» و «**قائل**»، كقوله [من الخفيف]:

٦٦٧ ـ قَــوْلُ يَــا لَلــرِّجَــالِ يُنْهِــضُ مِنَّــا   مُسْــرِعِيْــنَ الْكُهُــولَ والشُّبَّــانَــا

وقوله [من الكامل]:

٦٦٨ ـ وَأَجَبْتُ قَائِلَ، كَيْفَ أَنْتَ، بِصَالحٍ   حَتَّــى مَلِلْــتُ وَمَلَّنِــي عُــوَّادِي

* * *

= **شرح المفردات**: لد: أي لدن بمعنى «عند». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلائها: مصدر «أتلى»، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.

الإعراب: «**من لد**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف تقديره «ربّيتها من لد» مثلاً. «**شولاً**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، تقديره: «من لد أن كانت الناقة شولاً». «**فإلى**»: الفاء حرف عطف، «**إلى إتلائها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف معطوف بالفاء على متعلّق الجار والمجرور الأول، والتقدير: فاستمرّ إلى إتلائها وهو مضاف، و «ها» ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة كانت... شولاً» في محل جر بالإضافة. وجملة «فاستمر إلى إتلائها» معطوفة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله «من لد شولاً» حيث يرى سيبويه أنّ المضاف إلى «لَدْ» مفرد، فقدّر ما بعدها بـ «أنْ كانت شولاً» (مصدر مؤوّل) ولم يقدّر جملة «كانت...» لأنّ ذلك برأيه لا يجوز.

٦٦٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

اللغة: الكهل من تجاوز الثلاثين بنحو عقد.

المعنى: إنا معشر ذو خصال عربية حميدة، نهرع لنداء الملهوف والمستغيث شيباً وشباناً.

الإعراب: **قول**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **يا للرجال**: «يا»: حرف استغاثة ونداء، «للرجال»: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أنادي أو أدعو. **ينهض**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **منا**: جار ومجرور متعلقان بالحال من (الكهول). **مسرعين**: حال منصوبة وعلامة نصبها الياء لأنه جمع مذكر سالم، و «النون»: عوض عن التنوين في المفرد. **الكهول**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **والشبانا**: «الواو»: عاطفة، «الشبانا»: اسم معطوف منصوب.

وجملة «قول.. ينهض منا»: ابتدائية. وجملة «ينهض»: في محل رفع خبر. وجملة «يا للرجال»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: (قول ياللرجال) فقد أضيف المبتدأ (قول) إلى جملة النداء على الحكاية.

٦٦٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٢/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٧؛ والمقاصد =

والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تُصَدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إن تَقُمْ أقُمْ» أو محلاً كما في قولك «إنْ جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ»، مثالُ المقرونةِ بالفاء ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾(١)، ولهذا قُرىء بجزم «يذر» عطفاً على المحل؛ ومثال المقرونة بـ «إذا» ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُون﴾(٢)، والفاء المقدّرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الْحَسَنَـاتِ اللَّـهُ يَشْكُـرُهَـا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْـدَ اللَّـهِ مِثْـلَانِ](٣)

ومنه عند المبرد، نحو: «إن قمتَ أقوم» وقول زهير [من البسيط]:

٦٦٩ - وَإِنْ أَتَـاهُ خَلِيـلٌ يَـوْمَ مَسْغَبَـةٍ يَقُـولُ لا غَـائِـبٌ مَـالِـي وَلاَ حَـرِمُ

= النحوية ٤/٥٠٣؛ وهمع الهوامع ١/١٥٧.

المفردات: عوّادي: ج عائد، وهو الزائر.

المعنى: لقد طال المرض، وما زالت الحال كما هي، زوار وسؤال عن الصحة، وجواب، أنا بخير وعافية، إنه لشيء ممل.

الإعراب: **وأجبت**: «الواو»: حسب ما قبلها، «أجبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **قائل**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **كيف**: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. **أنت**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. **بصالح**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أجبت. **حتى**: حرف غاية وابتداء. **مللت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **وملني**: «الواو»: عاطفة، «ملني»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **عوادي**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «أجبت»: بحسب الواو. وجملة «كيف أنت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «مللت»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة (ملّني).

والشاهد فيه قوله: «قائل كيف أنت» حيث أضيف (قائل) إلى الجملة الاسمية (كيف أنت) على الحكاية.

(١) الأعراف: ١٨٦.
(٢) الروم: ٣٦.
(٣) تقدم بالرقم ٨١.

٦٦٩ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣؛ والإنصاف ٢/٦٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/٤٨، ٧٠؛ والدرر ٥/٨٢؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٨؛ والكتاب ٣/٦٦؛ ولسان العرب ١١/٢١٥ (خلل)، ١٢/١٢٨ (حرم)؛ والمحتسب ٢/٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢٩؛ والمقتضب ٢/٧٠؛ =

وهذا أحد الوجهينِ عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليلَ الجوابِ لا عينه، وحينئذٍ فلا يجزم ما عُطِفَ عليه؛ ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيْداً إنْ أتَانِي أكْرِمْهُ»، ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجًّا بأنَّ الشيءَ إذا حلَّ في موضعه لا يُنْوى به غيره، وإلا لَجاز «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً»، وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء، وإذا نحو: «إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو» فمحلُّ الجزم محكوم به للفعل لا للجملة؛ وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: «إنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ» على إعمال الأول، ولو كان محلّ الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

* * *

تنبيه ـ قرأ غير أبي عمرو ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾(١) بالجزم؛ فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم ﴿أصدق﴾ ويسمَّى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهُّم؛ وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو ﴿أَصَّدَّق﴾ ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ «إنْ» مقدَّرة، وإنه

= وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٠.

اللغة والمعنى: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع.

يقول: إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنّه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه. أي: إنّه رجل كريم، لا يردّ سائلاً مهما كانت الظروف.

الإعراب: وإن: **الواو**: بحسب ما قبلها، **إن**: حرف شرط. **أتاه**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وهو في محل جزم فعل الشرط، **والهاء**: في محل نصب مفعول به. **خليل**: فاعل مرفوع. **يوم**: ظرف متعلّق بـ «أتى»، وهو مضاف. **مسغبة**: مضاف إليه مجرور. **يقول**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. **لا**: نافية تعمل عمل «ليس». **غائب**: اسم «لا» مرفوع. ومنهم من أهمل عمل «لا» فاعتبرها نافية. **وغائب**: مبتدأ مرفوع. **مالي**: فاعل لاسم الفاعل «**غائب**» مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محل جرّ بالإضافة. **ولا**: **الواو**: حرف عطف، **لا**: حرف لتأكيد النفي. حرم: معطوف على «غائب» مرفوع.

وجملة (إن أتاه **خليل**...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (يقول...) في محل جزم جواب الشرط بتقدير «فاء» قبل الفعل. وجملة (لا غائب مالي) الاسميّة في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه مجيء جواب الشرط مرفوعاً في محل جزم بتقدير «الفاء» الرابطة للجواب.

(١) المنافقون: ١٠.

كالعطف على ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ له وَيَذَرْهُمْ﴾[1] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب؛ ولا تُقَيَّد هذه المسألة بالفاء، لأنَّهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

٦٧٠ ـ فَأَبلونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلّي أُصَالِحكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

وقال أبو علي: عطف «استدرج» على محلّ الفاء الداخلة في التقدير على «لعلّي» وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ][2]

في باب الشرط، وبعدُ فالتَّحقيق أنَّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن

---

(١) الأعراف: ١٨٦.

٦٧٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٠؛ والخصائص ١/١٧٦، ٢/٣٤١، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل).

اللغة: البلية: الناقة المعقولة إلى قبر صاحبها حتى تموت. النوى: البعد. الاستدراج: التقريب، ونويَّ: أصله، نواي كعصاي، قلبت الألف ياءً وأدغمت في الياء على لغة هذيل، والنوى: جهة السفر.

المعنى: أطلب منكم هذه الناقة المعقولة علها تكون سبباً في صلحي معكم، وفي إنالتي مرادي.

الإعراب: **فأبلوني**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «أبلوني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بليتكم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و «الميم»: للجماعة. **لعلي**: حرف مشبه بالفعل و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **أصالحكم**: فعل مضارع مرفوع بالضمة وسكن للضرورة، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الميم»: للجماعة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **واستدرج**: «الواو»: عاطفة «استدرج»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **نويا**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«نويا»: مضاف إلى ياء المتكلم المدغم في الياء المنقلبة عن الألف، والأصل (نوى)، و«الألف»: للإطلاق.

وجملة «أبلوني»: بحسب الفاء، وجملة «لعلي أصالحكم»: جواب طلب لا محل لها. وجملة «أصالحكم»: خبر (لعلَّ) محلها الرفع. وجملة «أستدرج»: معطوفة على جملة (لعلي أصالحكم).

والشاهد في قوله: (واستدرجْ) فقد عطف هذا الفعل على محل (لعلي) على قول الفارسي والسيرافي، لأنَّها محلها الجزم في جواب الطلب، أو عطف بالواو على توهم الشرط واقتران الفاء بـ (لعلي) على قول سيبويه والخليل، والتقدير: إن تبلوني بليتكم فَلَعلي.

(٢) تقدم بالرقم ٨١.

المَنْصوب بعدَ الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟ وسأوضح ذلك في بابِ أقسام العطف.

* * *

الجملة السادسة: التَّابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: **المنعوت بها**؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ﴾[(١)]، ونَصْبٍ في نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[(٢)]، وجرٍّ في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[(٣)]. ومن مُثُل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عيداً﴾[(٤)]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تطَهِّرُهُمْ﴾[(٥)] الآية؛ فجملة ﴿تكون لنا عيداً﴾[(٦)] صفة لِـ «مائدة»؛ وجملة ﴿تطهّرهم وتزكيهم﴾[(٧)] صفة لـ «صدقة»؛ ويحتمل أن الأولى حال من ضمير «مائدة» المُسْتتر في ﴿من السماء﴾ على تقديره صفة لها لا متعلّقاً بأنزل؛ أو من ﴿مائدة﴾ على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير ﴿خذ﴾؛ ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[(٨)]، أي: وليًّا وارثاً، وذلك فيمن رفع ﴿يرث﴾، وأما مَنْ جزمه فهو جوابٌ للدعاء، ومثل ذلك ﴿أَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِقني﴾[(٩)] قُرِىء برفع يصدق وجزمه.

والثاني: **المعطوفة بالحرف**، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب»، إن قدّرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضعَ لها، أو قدّرت الواو واوَ الحال فلا تَبَعيّة والمحل نَصْب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[(١٠)]، والأصلُ: فهي تُصبح، والضمير للقصَّة، و ﴿تصبح﴾ خبره، أو ﴿تصبح﴾ بمعنى أصبحت، وهو معطوف على ﴿أنزل﴾ فلا محل له إذاً، اهـ.

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا مُحْوِجَ في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعلَ المعطوف على الفعل المخبر به لا محلَّ له.

وجواب الأول أنه قد يكون قَدَّرَ الكلام مسْتأنفاً، والنحويُّون يقدرون في مثل ذلك

---

(١) البقرة: ٢٥٤.
(٢) البقرة: ٢٨١.
(٣) آل عمران: ٩.
(٤) المائدة: ١١٤.
(٥) التوبة: ١٠٣.
(٦) المائدة: ١١٤.
(٧) التوبة: ١٠٣.
(٨) مريم: ٥ ـ ٦.
(٩) القصص: ٣٤.
(١٠) الحج: ٦٣.

مبتدأ، كما قالوا في «وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ»[١] فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إمّا لِقَصْدِهِم إيضاحَ الاستئناف، أو لأنه لا يُسْتَأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني أن الفاء نَزَّلت الجملتين منزلةَ الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضميرٍ واحد، وحينئذ فالخبر مجموعُهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر؛ فلا محلَّ له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يُدَّعىٰ أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: «زَيْدٌ يَطِيرُ الذُّبَابَ فَيَغْضَبُ» قد أُخْلِصت لمعنى السَّببيّة، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو: «أحْسَنَ إِلَيْكَ فُلَان فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ»، ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوُّزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قالَ زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو مُقِيمٌ» فليستِ الجملةُ الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتانِ معاً في موضع نصب، ولا محلَّ لواحدة منهما، لأن القول مجموعهما، وكل منهما جزء للمَقُولِ، كما أَنَّ جُزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله.

الثالث: **المبدلة**، كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيم﴾[٢]، فـ «إنّ» وما عملت فيه بدلٌ من «ما» وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإذا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَة لاَ رَيْبَ فِيهَا﴾[٣]، هذا كلّه إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول كل كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُونَ لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[٤] ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هٰذَا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾[٥]، قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من «النجوى»، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله [من الطويل]:

إِلَـى اللَّـهِ أشْكُـو بِـالْمَـدِينَـةِ حَـاجَـةً   وَبِـالشَّـامِ أُخْـرَى كَيْـفَ يَلْتَقِيـانِ؟[٦]

---

(١) من قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».
(٢) فصلت: ٤٣.
(٣) الجاثية: ٣٢.
(٤) الأنبياء: ٣.
(٥) الأنبياء: ٣.
(٦) تقدم بالرقم ٣٣٩.

جملة الاستفهام بدل من «حاجة» و«أخرى»، أي: إلى الله أشكو حاجتي تعذُّرَ التقائهما.

* * *

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النَّسَق والبدل خاصة.

فالأول نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوه» إذا لم تُقدّر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شَرطُه كونُ الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُون﴾[1] فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

٦٧١ ـ أَقُولُ لَـهُ ٱرْحَـلْ لاَ تُقِيمَـنَّ عِنْـدَنَـا   [وَإِلاّ فَكُنْ في السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِمَا]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

---

(١) الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤.

٦٧١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، ٨/ ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩؛ ومجالس ثعلب ص ٩٦؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٠.

المعنى: اذهب وانتقل عنا، أو ابق صالحاً بإسلامك بيننا قلباً وقالباً، باطناً وظاهراً.

الإعراب: **أقول**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **له**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أقول. **ارحل**: فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **لا تقيمن**: «لا»: ناهية جازمة «تقيمن»: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **عندنا**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (تقيمَنَّ) وهو مضاف و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وإلا**: «الواو»: حرف استئناف، «إلا»: حرف شرط جازم و«لا»: نافية. **فكن**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «كن»: فعل أمر ناقص مبني على السكون واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **في** السر: جار ومجرور متعلقان بالخبر مسلماً. **والجهر**: «الواو»: عاطفة، «الجهر»: اسم معطوف مجرور. **مسلماً**: خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «أقول له»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ارحل»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «لا تقيمن»: بدل من جملة (ارحل). وجملة «فكن مسلماً»: جواب شرط لا محل له. وجملة «إلا فكن»: استئنافية لا محل لها وجملة الشرط المحذوفة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (لا تقيمن **عندنا**) أبدلت بمقول القول وهذا أكثر جلاء وإيضاحاً للمعنى المراد.

قيل: ومن ذلك قولُه [من الطويل]:

٦٧٢ ـ ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطّيّ يخطر بيننا» بدل اشتمال، اهـ. وليس متعيّناً، لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل «ذكرتك» على المذهب الصحيح في جواز تَرادُف الأحوال، وإما من فاعل «يخطر» فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المُثقفة السُّمْرَ» هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولك: «قلت لهم قوموا أَوَّلُكم وآخِرُكم»، زعم ابن مالك أن التقدير: ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[1]، و ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ

---

٦٧٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي العطاء السِّنديّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٦٧.

اللغة: الخطي: الرمح مجلوب من الهند عن طريق هجر باليمامة. يخطر: يهتز. نهلت: شربت. المثقفة السمر: الرماح المعتدلة.

المعنى: إني أحبك وما نسيتك، فكنت معي في أحلك الظروف، تظهر لي صورتك بين الرماح المتلونة من دمائنا لكثرة ما شربت منها.

الإعراب: **ذكرتك**: فعل ماضٍ مبني على السكون و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **والخطي**: «الواو»: حالية، «الخطي»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **يخطر**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **بيننا**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل يخطر وهو مضاف و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وقد**: «الواو»: حالية، أو عاطفة، «قد»: حرف تحقيق. **نهلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **منا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نهلت. **المثقفة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب الفاعل لاسم المفعول ضمير مستتر تقديره هي. **السمر**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «ذكرتك»: ابتدائية. وجملة «الخطي يخطر بيننا»: في محل نصب حال. وجملة «يخطر بيننا»: في محل رفع خبر. وجملة «وقد نهلت.. الخ»: حالية محلها النصب، أو معطوفة على جملة (الخطيّ يخطر).

والشاهد فيه قوله: (قد نهلت) فيجوز أن تكون الواو حالية، ويجوز أن تكون عاطفة على نحو ما تقدم.

(١) البقرة: ٣٥.

مَكَاناً سُوًى﴾[١]، و ﴿لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾[٢].

تنبيه ـ هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قَرَّرُوا، والحقّ أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى فنحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾[٣] قال ابن خروف: «من» مبتدأ، و «يعذبه الله» الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[٤]: إن ﴿قليلٌ﴾ مبتدأ حُذِف خبره أي: لم يشربوا؛ وقال جماعة في ﴿إِلاّ أمرأَتُك﴾[٥] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه»، لأن الجملة هنا حال من «أحد» باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى ذكره؛ وكذلك الْجملة في ﴿إلا إنّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[٦] فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير» فإنها مفعولٌ، وكلُّ ذلك قد ذُكِر.

وأما الثانية فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[٧] الآية، إذا أعرب «سواء» خبراً، و «أنذرتهم» مبتدأ، ونحو: «تَسْمَعُ بالمعيديِّ خَيْرٌ من أن تراه»[٨] إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر «تسمع» قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الجبال﴾[٩]، وفي نحو: ﴿أأنذرتهم﴾[١٠] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرفٌ سابك.

---

(١) طه: ٥٨.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤.

(٤) البقرة: ٢٤٩.

(٥) ﴿فأسْر بأهْلِك بِقِطع من الليل ولا يلتفتْ منكم أحد إلاّ امرأتك إنّه مصيبُها..﴾ [هود: ٨١].

(٦) ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلاّ أنّهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق...﴾ [الفرقان: ٢٠].

(٧) ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [البقرة: ٦].

(٨) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥؛ وتمثال الأمثال ١/٣٩٥؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/٢٦٦؛ وخزانة الأدب ١/٣١٢، ٢/١٤، ٥/٣٦٤، ٨/٥٥٦، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨١، ٩/١٧٢، ٢٤٤، ١١/٢٤٦؛ وزهر الأكم ٣/١٧٦؛ والعقد الفريد ٢/٢٨٨، ٣/٩٣؛ والفاخر ص ٦٥؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦؛ وكتاب الأمثال ص ٩٧؛ ولسان العرب ٣/٤٠٦ (معد)، ١٣/٦٣ (بين)، ١٤/٢٧٢ (دنا)؛ ومجمع الأمثال ١/١٢٩؛ والوسيط في الأمثال ص ٨٣.

يضرب لمَنْ خَبَرُه خيرٌ من مِرْآته.

(٩) الكهف: ٤٧.

(١٠) البقرة: ٦.

واختُلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملةً أم لا؛ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: «يُعْجِبني قام زيد»، وفَصَّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعلُ قلبيًّا ووجد مُعَلِّق عن الفعل نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحَّ، وإلاَّ فلا؛ وحملوا عليه ﴿ثم بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رأوا الآياتِ ليسجننه حتى حين﴾(١)، ومنعوا «يعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجَّا بقوله [من الطويل]:

٦٧٣ ـ وَمَـا رَاعَنِـي إلاَّ يَسِيـرُ بِشُـرْطَـةٍ [وَعَهْـدي بِـهِ قَيْنـاً يَسِيـرُ بِكِيـرِ]

ومنع الأكثرون ذلك كلّه، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في «بدا» ضمير البَداء، و «تسمع» و «يسير» على إضمار «أنْ».

وأما قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حوْلَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، وقول العرب «زَعَمُوا مطية الكذب»، فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضع.

---

(١) يوسف: ٣٥.

٦٧٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣٤؛ وشرح المفصل ٤/٢٧.

اللغة: راعني: أفزعني. الشرطة: مفردها شرطي (رجل شرطة). القين: الحداد. الكير: الأداة التي ينفخ فيها على النار.

المعنى: عجبي لما أرى، فإنه يخيف حقاً، فأمس كان هذا الرجل حداداً، واليوم يسير مرافقاً تتبعه الشرطة.

الإعراب: **وما راعني**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية، «راعني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «النون»: للوقاية و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل مستتر تقديره: (هو). **إلا يسير**: «إلا»: حرف حصر، «يسير»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **بشرطة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يسير. **وعهدي**: «الواو»: حالية، «عهدي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. به: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. قيناً: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **يسير**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره هو. **بكير**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يسير.

وجملة «راعني»: بحسب الواو. وجملة «يسير بشرطة»: حالية محلها النصب. وجملة «يسير بكير»: في محل نصب صفة لـ (قين). وجملة (عهدي به قيناً) حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: (يسير بشرطة) فقد أولت الجملة إلى مصدر في محل رفع فاعل عند بعضهم، والصواب أنها حالية، وفاعل (راعني) ضمير على من سبق ذكره.

(٢) البقرة: ١١.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المُعْرِبون على سبيلِ التقريب: **الجُمَل بعد النكِرات صفات، وبعد المعارفِ أَحْوَال.**

وشرحُ المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يَسْتَلْزِمْها ما قبلَها: إن كانت مرتبطة بنكرةٍ محضة فهي صفة لها، أو بمعرفةٍ محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود الْمُقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول ـ وهو الواقع صفةً لا غيرُ لوقوعهِ بعدَ النكرات المحضة ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقرؤهُ﴾[1]، ﴿لم تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهم أوْ مُعَذِّبهم﴾[2]، ﴿من قَبْلِ أنْ يَأتي يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيه﴾[3]، ومنه ﴿حتى إذا أتَيَا أهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أهلها﴾[4]، وإنما أعيد ذكر «الأهل» لأنه لو قيل: «استطعماهم» مع أن المراد وصف القرية لزم خلوّ الصفةِ من ضميرِ الموصوف؛ ولو قيل: «استطعماها» كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدّر بالجملة جواباً لِـ «إذا»، لأن تكرارَ الظّاهر يَعْرَى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنَّ الجواب في قصة الغُلاَم ﴿قال أقَتَلْتَ﴾[5] لا قوله: ﴿فقتله﴾[6] لأن الماضي المقرون

---

(١) الإسراء: ٩٣.

(٢) الأعراف: ١٦٤.

(٣) البقرة: ٢٥٤.

(٤) الكهف: ٧٧.

(٥) ﴿فانطلقا حتى إذا لقيا غلاماً فقتله، قال: أقتلت نفساً زكية بغير نفس لقد جئت شيئاً نكراً﴾ [الكهف: ٧٤].

(٦) الكهف: ٧٤.

بـ «قدْ» لا يكون جواباً؛ فليكن ﴿قال﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني ـ وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ ﴿وَلاَ تمنُنْ تَسْتَكْثِر﴾[(١)]، ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سكارى﴾[(٢)].

ومثال النوع الثالث ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ـ ﴿وهٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أنزلْنَاهُ﴾[(٣)]، فلك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها لأنها قد تخصَّصت بالوصف، وذلك بقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجازَ وصفَها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عليهم الأَوْلَيَانِ﴾[(٤)] إن «الأَوْلَيَانِ» صفة لِـ «آخران» لوصفه بـ «يقومان»، ولك أن تقدّرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مبارك﴾، إلاّ أنه قد يضعف من حيث المعنى وَجْهُا الحال؛ أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالةِ الإنزال كما وقعت الإشارة إلى «البَعْل» في حالة الشيخوخة في ﴿وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[(٥)]، وأما الثاني فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال، وتقول «ما فيها أحَدٌ يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوالِ الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع ـ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾[(٦)]: فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة؛ فيصح تقدير ﴿يحمل﴾ حالاً أو وصفاً، ومثله ﴿وآية لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهار﴾[(٧)] وقوله [من الكامل]:

وَلَقَــدْ أمــرُّ عَلَــى اللئيــمِ يَسُبُّنِــي [فَمَضَيْــتُ ثُمَّــةَ قُلْــتُ: لاَ يَعْنِينِــي][(٨)]

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود.

أحدها: كون الجملة خبريّة، احترزت بذلك من نحو: «هٰذا عَبْدٌ بِعْتُكَهُ» تريد بالجملة الإنشاء، و «هذا عَبْدِي بِعْتُكَهُ» كذلك؛ فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكونُ نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرينِ آخرين إلا عند مَنْ منع تعدُّد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدُّده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوعَ الإنشاءِ خبراً، وهم طائفة من الكوفيِّين.

---

(١) المدثر: ٦.
(٢) النساء: ٤٣.
(٣) الأنبياء: ٥٠.
(٤) المائدة: ١٠٧.
(٥) هود: ٧٢.
(٦) الجمعة: ٥.
(٧) يس: ٣٧.
(٨) تقدم بالرقم ١٤٢.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائيَّة والخبريّة، فيختلف الحُكْمُ باختلافِ التقدير، وله أمثلة:

منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِن الّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[1]، فإن جملة ﴿أنعم الله عليهما﴾ تحتمل الدُّعَاءَ فتكون معترِضَةً، والإِخْبَارَ فتكون صفةً ثانية. ويضعف من حيثُ المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2] فذهبَ الجمهورُ إلى أن ﴿حصِرَتْ صُدُورهم﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعةٌ منهم الأخفش: هي حالٌ من فاعلِ «جاء» على إضمار «قد»، ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصِرَةً صُدُورُهم﴾. وقال آخرون: هي صفة؛ لئلاَّ يحتاج إلى إضمار «قد»؛ ثم اختلفوا فقيل: الموصوفُ منصوبٌ محذوف، أي: قوماً حصِرَت صُدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى؛ وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدِّم ذكرهم؛ فلا إضمار ألبتة، وما بينهما اعتراض؛ ويؤيّده أنه قرىء بإسقاط ﴿أو﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿جاؤوكم﴾ صفة لِـ «قوم»، ويكون ﴿حصرت﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جاؤوكم﴾ لأن المجيء مشتمل على الْحَصَرِ، وفيه بُعْد، لأن الحصَر من صفة الجائين؛ وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائيَّة معناها الدُّعاء، مثل: ﴿غُلّتْ أيْدِيهِمْ﴾[3] فهي مستأنفة، ورُدَّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتَّجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[4] فإنه يجوز أن تقدَّر «لا» ناهِية ونَافية، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوفٍ هو الصّفة، أي: فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجّحه أنَّ توكيد الفعل بالنون بعد «لا» الناهية قياسٌ، نحو: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾[5]، وعلى الثاني فهي صفةٌ لِـ «فتنة»، ويرجِّحه سلامتُهُ من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيَّتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملةُ الصِّلة، وجملةُ الخبرَ، والجملةُ المحكيّة بالقول، فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أن معقوليَّة القول متوقِّفة عليها وأشباه ذلك.

---

(١) المائدة: ٢٣.
(٢) النساء: ٩٠.
(٣) المائدة: ٦٤.
(٣) الأنفال: ٢٥.
(٤) إبراهيم: ٤٢.

القيد الثالث: وجود المقتضى، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿فعلوه﴾ من قوله تعالى: ﴿وكلّ شيءٍ فعلوه في الزُّبُرِ﴾(١)، فإنه صفة لِـ «كلّ» أو لِـ «شيء»، ولا يصحُّ أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكْرِمْ كلَّ رجلٍ جاءَك» لعدم ما يعمل في الحال؛ ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾(٢)، يتعيَّن كون ﴿سَبق﴾ صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضَّمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر بعد «لولا» كما لا يُذكر الخبر؛ ولا يكون خبراً، لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: «لَوْلاَ رَأْسُكَ مَدْهُوناً»، ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه [من الطويل]:

٦٧٤ - وَلَـوْلاَ بَنُـوهَـا حَـوْلَهَـا لَخَبَطْتُهَـا [كخَبْطَـةِ عُصْفُـورٍ وَلَـمْ أَتَلَعْثَـمِ]

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٣): إن «عليكم» خبر، فمردود، بل هو مُتَعلِّق بالمبتدأ، والخبرُ محذوف.

---

(١) القمر: ٥٢.
(٢) الأنفال: ٦٨.

٦٧٤ - **التخريج**: البيت للزبير بن العوام في تخليص الشواهد ص٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١.

اللغة: الخبط: الضرب على الأرض. التلعثم: التلكؤ والتمهل.

المعنى: ولولا أن منعها أولادها عن يميني لضربتها في الأرض ولم أرفق بها ولم يمهلني عن ذلك شيء قط.

الإعراب: **ولولا**: «الواو»: حسبَ ما قبلها، «لولا»: حرف امتناع لوجود. **بنوها**: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون للإضافة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **حولها**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالخبر المحذوف وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لخبطتها**: «اللام»: رابطة لجواب الشرط، «خبطت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كخبطة**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف و «خبطة» مضاف. **عصفور**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **ولم**: «الواو»: عاطفة، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. **أتلعثم**: فعل مضارع مجزوم وحرك بالكسر لضرورة القافية.

وجملة «ولولا بنوها لخبطتها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بنوها حولها»: جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «لخبطتها»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «لم أتلعثم»: معطوفة على جملة (خبطتها).

والشاهد فيه قوله: (بنوها حولها) فذكر الخبر بعد «لولا» لأنه كون خاص.

(٣) النور: ١٠.

القيد الرابع: انتفاءُ المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حاليَّة كانت متعيّنة لولا وجوده، ويتعيّن حينئذٍ الاستئنافُ، نحو: «زارني زيد سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعدَ المعرفةِ المحضة حالٌ، ولكن السين و «لَنْ» مانعان، لأن الحاليّة لا تُصَدّر بدليل استقبال؛ وأما قول بعضهم في ﴿وقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إلى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[(١)]: إن ﴿سيهدين﴾ حال كما تقول «سأذهب مَهْدِيًّا» فسَهْو.

والثاني: ما يمنع وصفيّة كانت متعيّنة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تَقْييد المتقدّم؛ فتتعيّنُ الحاليّة بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾[(٢)]، ﴿أَوْ كالذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾[(٣)]، وقوله [من الطويل]:

٦٧٥ ـ مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي   [فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ]

والمعارض فيهنّ الواو، فإنها لا تعترضُ بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشريّ ومَنْ وافقه.

---

(١) الصافات: ٩٩.

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) البقرة: ٢٥٩.

٦٧٥ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٥١؛ والدرر ٤/٧؛ وسمط اللآلي ص ١٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٠.

المعنى: من عهد بعيد الناس يستعينون بي لنيل ما يبتغون من غيري، فهل لي من أستعين به لنيل ما أريده من ليلى؟

الإعراب: **مضى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على السكون للتعذر. زمن: فاعل مرفوع بالضمة. **والناس**: «الواو»: حالية، «الناس»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **يستشفعون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يستشفعون. **فهل لي**: «الفاء»: استئنافية، «هل»: حرف استفهام، «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر متقدم محذوف. **إلى ليلى**: «إلى»: حرف جر، «ليلى»: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف، للتعذر، لأنه ممنوع من الصرف لانتهائه بألف التأنيث المقصورة. والجار والمجرور متعلقان بـ «شفيع». **الغداة**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالخبر المحذوف. **شفيع**: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «مضى زمن»: ابتدائية. وجملة «والناس يستشفعون بي»: في محل نصب حال. وجملة «يستشفعون بي»: في محل رفع خبر. وجملة «فهل لي شفيع»: مع الخبر المحذوف استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (والناس يستشفعون بي) إذ وقعت حالاً لنكرة وحقها الصفة ولكن الواو منعتها.

والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظاً مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لاَ يَسَّمَّعُونَ﴾[(١)]، وقد مضى البحثُ فيها.

والرابع: ما يمتنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزَيْن، وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلاَّ قال خَيراً»، فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلاّ» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت «إلاّ» امتنعت الوصفية. ومثله ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[(٢)]، وأما ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[(٣)] فللوصفيّة مانعان الواو و «إلاّ»؛ ولم يرَ الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك؛ وقال الأخفش: لا تفصل «إلاّ» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير: إلاّ رجل راكب، يعني أن «راكباً» صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إيّاها العامل؛ وقال الفارسيّ: لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت: «إلا قائماً» جاز، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

٦٧٦ ـ وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ   سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُه

فإن جملة «تخشى عليَّ» حال من الضمير في «قائلة»، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يُوصَفُ قبل العمل، والله أعلم.

---

(١) الصافات: ٧ ـ ٨.   (٢) الشعراء: ٢٠٨.   (٣) الحجر: ٤.

٦٧٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢.

اللغة: سيودي: سيهلك. الجعائل: جمع جعيلة وهي ما يدفعه من فرض عليه الغزو إلى غيره ليغزو عنه.

المعنى: ورب امرأة تقول خوفاً عليّ: أعتقد أنه سيهلك بسبب تنقلاته، وبسبب غزواته المأجورة.

الإعراب: **وقائلة**: «الواو»: واو رب، «قائلة»: اسم مجرور لفظاً بحرف الجر رب الشبيه بالزائد، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **تخشى**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل: مستتر جوازاً (هي). **عليّ**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تخشى. **أظنه**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **سيودي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل سيودي. **ترحاله**: فاعل مرفوع بالضمة و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وجعائله**: «الواو»: حرف عطف، «**جعائله**»: اسم معطوف على مرفوع، مرفوع مثله و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «قائلة... موجودة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تخشى عليّ»: في محل نصب حال من الضمير المستتر في (قائلة). وجملة «أظنه سيودي»: مقول القول محلها النصب. وجملة «سيودي»: في محل نصب مفعول به ثان لأظنه.

والشاهد فيه قوله: «وقائلة تخشى عليّ» حيث وقعت جملة (تخشى علي) حالاً من الضمير المستتر بقائلة.

الباب الثالث من الكتاب
في ذكر أحكام ما يُشْبه الجملة،
وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق

لا بُد من تعلقهما بالفعل، أو ما يُشْبهه، أو ما أُوِّلَ بما يُشْبهه، أو ما يُشِير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقديرَ في نحو: «زيد عندَك وعمرو في الدار»، ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصبُ المبتدأ، وزعمَا أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنَه، نحو: «زيدٌ أخوك»، وينصبه إذا كان غيرهُ، وأن ذلك مذهبُ سيبويه، وقال الكوفيّون: الناصب أمرٌ معنويّ، وهو كونهُما مخالفين للمبتدأ.

ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين.

مثالُ التعلُّق بالفعل وما يشبهه قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(١)، وقول ابن دريد [من الرجز]:

٦٧٧ ـ وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا

---

(١) الفاتحة ٧.

٦٧٧ ـ **التخريج**: الرجز لابن دريد في ديوانه ص ١١٥.

اللغة: اشتعل: انتشر. الجزل: ما غلظ من الحطب. الغضى: شجر شديد الاحتراق.

المعنى: انتشر الشعر الأبيض في الرأس يلتهم الشعر الأسود بسرعة مذهلة كما يحترق الحطب اليابس السريع الاحتراق.

الإعراب: واشتعل: الواو حسب ما قبلها، «اشتعل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **المبيض**: فاعل مرفوع بالضمة. **في مسوّده**: جار ومجرور، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، والجار =

وقد تُقَدَّرُ «في» الأولى متعلقةً بـ «المبيضّ»؛ فيكون تعلّق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلّق الأول بفعله، لأنه أتمّ لمعنى التشبيه؛ وقد يجوز تعلّق «في» الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من «النار»، ويُبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلُّق بما أُوِّل بمُشْبِهِ الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَٰه﴾(١)، أي: وهو الذي هو إِلٰهٌ في السماء؛ فـ «في» متعلّقة بـ «إله»، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: «إِلٰه واحد»، ولا يُوصَف به، لا يقال: «شيءٌ إِلٰهٌ»، وإنما صَحَّ التعلُّق به لتأوُّله بـ «معبود»، و «إِلٰه» خبر لِـ «هو» محذوفاً؛ ولا يجوز تقدير «إِلٰه» مبتدأ مخبراً عنه بالظَّرف أو فاعلاً بالظرف، لأن الصلة حينئذٍ خاليةً من العائد، ولا يحسن تقدير الظَّرف صلة و «إِلٰه» بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وفي الأرض إِلٰه﴾ معطوفاً كذلك، لتضمّنه الإبدالَ من ضمير العائد مرّتين، وفيه بُعْد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحملَ على الوَجْهِ البعيد يَنْبَغي أن يكونَ سببهُ التخلُّص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يحتاج إلى تأويلين فَلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وفي الأرض إِلٰه﴾ مبتدأ وخبراً، لئلاَّ يلزم فسادُ المعنى إن استُؤنف، وخلُّو الصلة من عائد إن عُطِف.

ومن ذلك أيضاً قولُه [من الطويل]:

٦٧٨ ـ وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا، وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمْ

= والمجرور متعلقان بالفعل (اشتعل). **مثل**: نائب مفعول مطلق منصوب. **اشتعال**: مضاف إليه مجرور. **النار**: مضاف إليه مجرور. **في جزل**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (اشتعال). **الغضى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة «اشتعل المبيض»: حسب ما قبلها ـ أو استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: تعلق الجار والمجرور (في مسوّده) بالفعل (اشتعل) وتعلق الجار والمجرور (في جزل) بشبه الفعل وهو المصدر اشتعال.

(١) الزخرف: ٨٤.

٦٧٨ ـ **التخريج**: البيت لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨؛ والمقاصد النحوية ١/٤٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٦٥؛ والجنى الداني ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/٢٦٦؛ والدرر ١/١٩٣، ٦/٢٣٩؛ وشرح الأشموني ١/٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٢؛ وشرح المفصل ٣/٩٦؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٨ (ها)؛ وهمع الهوامع ١/٦١، ٢/١٥٧.

شرح المفردات: الشهدة: العسل في شمعه. العلقم: الشديد المرارة.

المعنى: يقول: إنّ لسانه كالشهد حين يمدح، وكالعلقم إذا غضب الله على امرىء وسلّطه عليه. =

أصله «علقم عليه»، فـ«على» المحذوفة متعلِّقة بـ«صبه»، والمذكورة متعلّقة بـ«علقم»، لتأوُّله بـ«صعب»، أو «شاقّ»، أو «شديد». ومن هنا كان الحذف شاذًّا، لاختلاف متعلقَيْ جارِّ الموصول وجارِّ العائد.

ومثال التعلّق بما فيه رائحته قوله [من الرجز]:

٦٧٩ ـ أَنَـا أبُـو الْمُنْهَـالِ بَعْـضَ الأَحْيَـانْ

وقوله [من الرجز]:

٦٨٠ ـ أَنَـا ٱبْـنُ مَـاوِيَّـةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ [وَجَـاءتِ الْخَيْـلُ أَثَـافِـيَّ زُمَـرْ]

= الإعراب: «وإنّ»: الواو بحسب ما قبلها، و«إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «لساني»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء مضاف إليه. «شهدة»: خبر «إنّ» مرفوع. «يشتفى»: فعل مضارع للمجهول. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يشتفى» على أنّهما نائب فاعل. «وهوّ»: الواو حرف عطف، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «على من»: جار ومجرور متعلّقان بـ«علقم»، أو بمحذوف نعت «علقم». «صبّه»: فعل ماضٍ، والهاء ضمير متّصل في محل نصب مفعول به. «الله»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «علقم»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: «إنّ لساني شهدة» بحسب ما قبلها. وجملة: «يشتفى بها» في محلّ رفع نعت «شهدة». وجملة: «هو علقم» معطوفة على جملة «إنّ لساني...». وجملة: «صبّه الله» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: في تعليق الجار والمجرور «على مَنْ» بالاسم الجامد «علقم» لأنّه يؤوّل بـ«صعب»، أو «شديد» أو «شاق» وهي مشتقّات.

٦٧٩ ـ التخريج: الرجز لأبي المنهال في لسان العرب ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٧٠؛ والدرر ٥/ ٣١٠؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧.

اللغة: أبو المنهال: لَقَبٌ لعوف بن محلم الخزاعي.

الإعراب: أنا: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. أبو: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف. المنهال: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. بعض: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(أبو المنهال) وهو مضاف. الأحيان: مضاف إليه مجرور وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «أنا أبو المنهال»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (بعض الأحيان) فقد تعلق الظرف بما فيه رائحة الحدث، فقد تعلق بـ(أبو منهال) لأنه بمعنى (الشجاع).

٦٨٠ ـ التخريج: الرجز لعبيد الله بن ماويّة في لسان العرب ٥/ ٢٣١؛ وله أو لبعض السعديّين أو =

فتعلق «بعض» و «إذ» بالاسمينِ العلَمَيْن، لا لتأوّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: «الشجاع» أو «الجواد». وتقول: «فلانٌ حاتم في قومِهِ» فتعلّق الظرف بما في «حاتم» مِن معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في اسْتِدْلاله على إعمال اسم الفاعل المصغّر بقول بعضهم: أظنُّني مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً»، وعلى سيبويه في ٱسْتِدْلاله على إعمال «فَعِيل» بقوله [من البسيط]:

٦٨١ ـ حَتَّـى شَـآهَـا كَلِيـلٌ مَـوْهِنـاً عَمِـلٌ [بَاتَتْ طِرَاباً، وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ]

= لفدكي بن عبد الله في الدرر ٦/ ٣٠٠؛ وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السَّعديِّين في المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩؛ ولبعض السَّعديّين في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ والكتاب ٤/ ١٧٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٤١٤؛ والإنصاف ٢/ ٧٣٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤١؛ ولسان العرب ١٠/ ١٣ (حلق)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧، ٢٠٨.

شرح المفردات: النقر: صوت يسكّن به الفرس عند اضطرابه. الأثافي: هنا بمعنى: الجماعات. زمر: جماعات.

المعنى: يقول: أنا ابن ماويّة الشجاع البطل إذا حمي وطيس الحرب، وجاءت الخيل جماعات.

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**ماويّة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «**إذ**»: ظرف زمان مبنيّ، متعلّق بمحذوف حال من «ابن ماويّة». «**جدّ**»: فعل ماضٍ. «**النقر**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وسكّن للضرورة الشعريّة. «**وجاءت**»: الواو حرف عطف، «جاءت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «**الخيل**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**أثافي**»: حال منصوب. «**زمر**»: حال ثانية لـ «الخيل».

وجملة: «أنا ابن ماويّة» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «**جدّ النقر**» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «جاءت» معطوفة على جملة «جدّ النقر».

الشاهد: «إذ جدّ» حيث علق الظرف «إذ» بـ «ابن ماويّة» على تقدير «شجاع».

٦٨١ ـ **التخريج:** البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٢، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١١٤؛ **ولسان العرب** ١١/ ٤٧٥، ٤٧٧ (عمل)، ١٤/ ٤١٨ (شأي)؛ والمنصف ٣/ ٧٦؛ وللهذلي في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨.

اللغة: شآها، دفعها وساقها. الكليل: الضعيف المتعب. المَوْهِن: منتصف الليل.

المعنى: إن السحاب يمشي تعباً يدفعه الريح طوراً ويزجره البرق طوراً، ونزول المطر الذي لم يقف طيلة الليل.

الإعراب: **حتى**: حرف ابتداء. **شآها**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كليل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **موهناً**: مفعول فيه =

وذلك أن «فرسخاً» ظرف مكان و «مَوْهناً» ظرف زمان، والظرفُ يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المَفْعُول به، ويوضح كون «المَوْهِنِ» ليس مفعولاً به أنّ «كليلاً» من «كَلَّ»، وفعلُه لا يُعَدَّى؛ واعْتُذر عن سيبويه بأنّ «كليلاً» بمعنى: مُكِلّ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقْتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتْعَبْتَ يَوْمَكَ»، أو بأنّه إنما استشهد به على أن «فاعلاً» يُعْدَل إلى «فعيل» للمبالغة، ولم يستدلّ به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حَمْل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

[وَنِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلَانِ[١]

يجوز كون «مَنْ» موصولة فاعلة بـ «نِعْمَ»، و «هو»: مبتدأ خبرُهُ «هو» أخرى مقدَّرة، و «في»: متعلّقة بالمقدّرة، لأن فيها معنى الفعل، أي: الذي هو مشهور، انتهى.

والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلَازم لحالةٍ واحدةٍ في سرٍّ وإعلان؛ وقَدَّرَ أبو علي «مَنْ» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر، وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمٰوٰتِ وَفِي الأَرْضِ﴾[٢] تَعلُّقُهُ باسم الله تعالى وإن كان عَلَماً، على معنى وهو المَعْبود، وهو المسمَّى بهذا الاسم؛ وأُجيز تعلُّقه بـ «يعلم»، وبـ «سرّكم» و «جهركم»، وبخبر محذوف قَدَّره الزمخشري بـ «عالم»، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدَّراً بحرف مصدريٍّ وصلته، ولأنه قد جاء نحو: ﴿بالْمُؤْمِنينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٣]، والظرف متعلّق بأحد الوصفين قطعاً، فكذا هُنا؛ ورَدَّ أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدلّ على عالَم ونحوهِ من الأَكوان الخاصة؛ وكذا رَدَّ على تقديرهم ﴿فطلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٤]: مستقبلات لعدّتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام

= ظرف زمان متعلق باسم الفاعل كليل. **عمل**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **باتت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **طرابا**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **وبات**: «الواو»: عاطفة، «بات»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتحة الظاهرة. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. **الليل**: مفعول فيه منصوب. **لم ينم**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ينم»: فعل مضارع مجزوم وحرك بالكسرة لضرورة الشعر والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «شأَها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «باتت طراباً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «بات الليل لم ينم»: معطوفة على استئنافية لا محل لها. وجملة «لم ينم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: موهناً، فعلقه بكليل فهو على وزن فعيل، بمعنى مُكِلّ، وليس لأنه مفعول.

(١) تقدم بالرقم ٥٣٥.
(٢) الأنعام: ٣.
(٣) التوبة: ١٢٨.
(٤) الطلاق: ١.

من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يعلم سركم وجهركم﴾[(١)]، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدَّليل المعنوي مع عدم ما يسدُّ مسدّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوبِ الحذف، لا لجوازه.

ومثال التعلُّق بالمحذوف ﴿وَإِلَى ثمودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾[(٢)]، بتقدير: وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبيّ والمرسَلِ إليهم يدلّ على ذلك، ومثله: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾[(٣)]، فـ «في» و «إلى» متعلِّقان بـ «اذهبْ» محذوفاً ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانا﴾[(٤)] أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[(٥)]، أو: وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً﴾[(٦)]، ومنه باء البسملة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

مَنْ زعم أنه لا يدلُّ على الحَدَثِ مَنَع من ذلك، وهم المبرّد فالفارسي فابن جني فالجرجانيّ فابن برهان ثم الشّلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس».

واستدلّ لمثبتي ذلك التعلّق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَباً أَنْ أوحَيْنَا﴾[(٧)] فإن اللام لا تتعلّق بـ «عجباً»، لأنه مصدر مؤخّر، ولا بـ «أوحَيْنا» لفسادِ المعنى، ولأنه صلة لـ «أنْ»، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه؛ ويجوز أيضاً أن تكونَ متعلّقة بمحذوف هو حال من «عجباً» على حد قوله [من مجزوء الوافر]:

لَميَّـةَ مُـوحِشـاً طَلَـلُ ... [يَلُـوحُ كـأنَّـهُ خِلَـلُ][(٨)]

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسيّ في قوله [من البسيط]:

وَنِعْـمَ مَـزْكـأ مَـنْ ضَـاقَـتْ مَـذَاهِبُـهُ ... وَنِعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرٍّ وَإِعْـلانِ[(٩)]

---

(١) الأنعام: ٣.

(٢) الأعراف: ٧٣، وهود: ٦١.

(٣) النمل: ١٢.

(٤) البقرة: ٨٣ وغيرها.

(٥) يوسف: ١٠٠.

(٦) العنكبوت: ٨.

(٧) يونس: ٢.

(٨) تقدم بالرقم ١٢٥.

(٩) تقدم بالرقم ٥٣٥.

أن «مَنْ» نكرة تامة تمييز لفاعل «نِعْم» مستتراً، كما قال هو وطائفة في «ما» من نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(١) إن الظرف متعلِّق بـ «نِعم»؛ وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبرهُ «هو» أخرى مقدّرة على حد:

«شِعْري شِعْرِي»(٢).

وإن الظرف متعلّق بـ «هو» المحذوفة لتضمّنها معنى الفعل، أي: ونعمَ الذي هو باقٍ على ودِّه في سرِّهِ وإعلانه، وإن المخصوص محذوف، أي: بشر بن مروان، وعندي أن يقدّر المخصوص «هو»، لتقدّم ذكر «بشر» في البيت قبله، وهو [من البسيط]:

٦٨٢ ـ وَكَيْـفَ أَرْهَـبُ أَمْـراً أو أُرَاعُ بِـهِ ... وَقَـدْ زكَـأْتُ إِلَـى بِشْـرِ بْـنِ مَـرْوَانِ؟

فيبقى التَّقدير حينئذٍ: هو هو هو.

هل يتعلّقان بأحْرُفِ المعاني؟

المشهور مَنْعُ ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفَصَّل بعضُهم فقال: إن كان نائباً عن

(١) البقرة: ٢٧١.
(٢) تقدم بالرقم ٥٣٦.

٦٨٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٩١ (زكأ)؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٨، ١٠٣٨؛ وتاج العروس ١/ ٢٥٨ (زكأ).

اللغة: أرهب: أخاف. أُراع: أُخوَّفُ. زكأ: التجأ واستند إلى...

المعنى: يقول الشاعر: كيف يمكن لأي أمر عظيم أن يخوفني وكيف لي أن أخاف وأهاب شيئاً وأنا في ظل وحماية بشر بن مروان.

الإعراب: **وكيف**: «الواو»: حسب ما قبلها، «كيف»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. **أرهب**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنا». **أمراً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أو**: حرف عطف. **أراع**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضم، ونائب الفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أراع. **وقد**: «الواو»: حالية، «قد»: حرف تحقيق. **زكأت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إلى**: حرف جر. **بشر**: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بالفعل زكأت. **بن**: صفة لبشر مجرور مثله. **مروان**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أرهب أمراً»: بحسب الواو. وجملة «أراع به»: معطوفة على ما قبلها لا محل لها. وجملة «زكأت»: حالية محلها النصب.

البيت ليس فيه شاهد: لأن المؤلف أورده لأنه سابق للبيت الذي قبله ومتعلق به.

فعل حُذِفَ، جاز ذلك على طريق النِّيابة لا الأصالة، وإلاّ فلا، وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعَمَا في نحو: «يا لزيد» أن اللام متعلِّقة بـ«يا»، بل قالا في «يا عبد الله»: إن النَّصب بـ«يا» وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

أبَــا خُــرَاشَــةَ أَمَّــا أنْــتَ ذَا نَفَــرٍ   [فَــإِنَّ قَــوْمِـيَ لَــمْ تَــأْكُلْهُــمُ الضَّبُــعُ][١]

إنَّ «ما» الزائدة هي الرّافعة الناصبة، لا «كان» المحذوفة.

وأمّا الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقالَ بعضُهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه [من البسيط]:

٦٨٣ ـ وَمَــا سُعَــادُ غَــدَاةَ الْبَيْــنِ إِذْ رَحَلُــوا   إِلاَّ أَغَــنُّ غَضِيــضُ الطَّــرْفِ مَكْحُــولُ

«غداة البين»: ظرف للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغَنَّ.

وقال ابن الحاجب في: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[٢] «إذ» بدل من «اليوم» و «اليوم» إما ظرف للنَّفع المنفيّ، وإمّا لما في «لن» من معنى النفي، أي: انتفَى في هذا اليومِ النفعُ، فالمنفيّ نفعٌ مطلق، وعلى الأوّل نفعٌ مقيَّد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت «ما

---

(١) تقدم بالرقم ٤٤.

٦٨٣ ـ التخريج: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٠؛ والدرر ٥/ ٣١١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١٦٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١٥ (غنن)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٨؛ وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٨٥.

اللغة: الغداة: الصباح. البين: الفراق. الغنة: الصوت الجميل يخرج من الأنف. غضيض الطرف: في طرفه كسل.

المعنى: إن سعاد يوم رحلت عن حيها كأنها ظبي نافر كسول النظرة، مكحل العين ولادة.

الإعراب: وما: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية. **سعاد**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **غداة**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«ما» وهو مضاف. **البين**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **إذ**: بدل من (غداة). **رحلوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف فارقة. **إلا**: حرف حصر. أغن: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **غضيض**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة، وهي مضاف. **الطرف**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. **مكحول**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة، ونائب الفاعل من اسم المفعول مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «وما سعاد.. إلا أغن»: بحسب الواو. وجملة «رحلوا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: غداة البين: إذ علق الظرف بـ«ما» على اعتبار التأويل بفعل انتفىٰ.

(٢) الزخرف: ٣٩.

ضَرَبْتُهُ للتأديبِ» فإن قصدت نفيَ ضرب مُعَلَّل بالتأديب فاللامُ متعلّقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضَّرب المنفي؛ وإن قصدتَ نفي الضّرب على كل حال، فاللام متعلّقة بالنفي والتَّعليلُ له، أي: أنّ انتفاء الضَّرب كانَ لأجل التأديب؛ لأنه قد يؤدَّبُ بعضُ الناس بترك الضرب، ومثله في التعلّق بحرف النفي «ما أكْرَمْتُ المُسيء لتأديبه، وما أهنتُ المحسنَ لمكافأته»، إذ لو علّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد؛ ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[1] الباء متعلّقة بالنفي، إذ لو علقت بـ «مجنون» لأفاد نفي جنون خاصّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنونٌ هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، اهـ ملخَّصاً.

وهو كلام بديع، إلا أن جمهورَ النحويين لا يُوافقون على صحّة التعلّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدَّر أن التعلّق بفعل دلَّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمَةِ ربك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رَضي الله تعالى عنه، أن المختار تعلّق الظرف بمعنى التَّشبيه الذي تضمَّنه البيت، وذلك على أن الأصل: «ومَا كَسُعَاد إلا ظبيٌ أغَنُّ»، على التشبيهِ المعكوسِ للمُبالغة، لئلاَّ يكون الظّرف متقدّماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التَّشبيه، وهذا الوجه هو اختيارُ ابن عَمْرُون، وإذا جازَ لحرف التشبيه أن يعمل في الحالِ في نحو قوله [من الطويل]:

كَـأَنَّ قُلُـوبَ الطَّيْـرِ رَطْبـاً وَيَـابِسـاً لَدَى وَكْرِهَا، الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي[2]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعملهُ في الظرف أجْدَرُ.

فإن قلت: لا يلزم من صحّة إعمال المذكور صحة إعمال المقدّر، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا: «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَحَاتِمٌ جُوداً»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تَمْييز، وهو الظَّاهِر، وأيًّا كان فالحجَّة قائمة به، وقد جاءَ أبلغ من ذلك، وهو إعمالُه في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

٦٨٤ ـ تُعَيِّـــرُنَـــا أَنَّنَـــا عَـــالَـــةٌ وَنَحْـــنُ صَعَـــالِيـــكَ أَنْتُـــمْ مُلُـــوكَـــا

---

(١) القلم: ٢.

(٢) تقدم بالرقم ٣٦٥.

٦٨٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٧؛ وتذكر النحاة ص ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٧.

=

إذ المعنى: تُعيِّرنا أنّنا فقراء، ونحن في حال صَعْلكتِنَا في حال مُلْكِكم.

فإن قلت: قد أوجَبْتَ في بيتِ كعب بن زهير، رضي الله عنه، أن يكونَ من عكس التَّشبيه لئلا يتقدَّم الحالُ على عامِلِها المعنويّ، فما الذي سَوَّغ تقدُّمَ «صعاليك» هنا عليه؟

قلت: سَوَّغه الذي سوَّغ تقدُّم «بُسْراً» في «هٰذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطباً»، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدَّم عليه في نحو: «لَهُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِراً»، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أنَّ هذا مُطّرد ثمَّ لقوَّةِ التَّفضيل؛ ونادرٌ هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرتهُ في البيت أجودُ ما قيل فيه؛ وفيه قولانِ آخران:

أحدهما: ذكره السَّخاوي في كتابه «سِفْر السعادة»، وهو أن «عَالَةً» من «عَالَنِي الشيء» إذا أَثْقلني، و «ملوكاً» مفعول: أي أننا نُثْقِلُ الملوكَ بطَرْحِ كَلِّنا عليهم، و «نحن أنتم» أي: مثلكم في هذا الأمر؛ فالإخبار هنا مثله في ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[1].

والثاني قاله الحريريّ وقد سُئِل عن البيت، وهو أن التقدير: إنّا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِّىء في ذلك؛ وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو متّجه على بُعْدٍ فيه، وهو أن يكونَ «صعاليك» مفعول «عالة»؛ أي إنا نَعُول صعاليكَ، ويكون «نحن» توكيداً لضمير «عالة»، و «أنتم» توكيد لضمير مُسْتتر في «صعاليك»؛ وحصَل في البيت تقديمٌ وتأخير للضَّرورة؛ ولم يتعرّض لقوله «ملوكاً» وكأنه عنده حال من ضمير «عالة»، والأولى

= **اللغة**: تعيرنا، تعيب علينا. عالة: فقراء. صعاليك، فقراء، أو لصوص.

المعنى: تعيب علينا فقرنا، ونحن في تصعلكنا هذا أفضل منكم في حين كنتم ملوكاً.

الإعراب: **تعيرنا**: «تعير»: فعل مضارع مرفوع بالضمة و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **أننا**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **عالة**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **ونحن**: «الواو»: حالية، «نحن»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **صعاليك**: حال منصوبة. **أنتم**: ضمير منفصل في محل رفع خبر. **ملوكاً**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة.

وجملة «تعيرنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نحن صعاليك..»: حالية محلها النصب. والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل جر بحرف جرٍّ مقدّر والجار والمجرور متعلقان بالفعل تعير.

والشاهد فيه قوله: (ونحن صعاليك أنتم ملوكا) قدم الحال على الخبر لتضمن الضمير على التشبيه والتقدير نحن في صعلكتنا نشبهكم في ملككم.

(١) الأحزاب: ٦.

على قوله أن يكون «صعاليك» حالاً من محذوف، أي: نَعُولكم صعاليكَ ويكون الحالان بمنزلتهما في «ليته مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، فإنهم نصّوا على أنه يكون الأول للثّاني، والثّاني للأول؛ لأن فَصْلاً أسهلُ من فصلين، ويكون «أنتم» توكيداً للمحذوف، لا لضمير «صعاليك» لأنه ضمير غيبة؛ وإنما جوّزناه أولاً لأن «الصعاليك» هم المخاطبون، فيحتمل كونه رَاعَى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يُستثنى من قولنا: «لا بد لحرف الجرّ من متعلق» ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء و «مِن» في ﴿كَفَى باللَّهِ شَهِيداً﴾[١]، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غير الله﴾[٢]، وذلك لأن معنى التعلّق الارتباط المعنويّ، والأصل أن أفعالاً قصُرَت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعِينَتْ على ذلك بحروفِ الجرّ، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للرَّبط.

وقولُ الحوفي إن الباء في ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[٣] متعلقة وَهَمٌ. نعم يصح في اللام المقوّية أن يقال إنها متعلّقة بالعامل المقوَّى نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾[٤]، وَ ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٥]، و ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٦]، لأنّ التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيّل في العامل من الضعف الذي نزّله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة لاطّراد صحة إسقاطها؛ فلها منزلةٌ بين المنزلتين.

الثاني: «لعَلَّ» في لغة عُقَيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليلِ ارتفاع ما بعدَهُ على الخبريّة، قال [من الطويل]:

[فَقُلْتُ ٱدْعُ أُخْرَى وَٱرْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً] لَعَـلَّ أَبِـي الْمِغْـوَارِ مِنْـكَ قَـرِيـبُ[٧]

ولأنها لم تدخل لتَوْصِيلِ عامل، بل لإفادةِ التوقُّعِ، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمنّي، ثم إنهم جرُّوا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصَّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

---

(١) الرعد: ٤٣؛ ومثلها الإسراء: ٩٦.
(٢) فاطر: ٣.
(٣) التين: ٨.
(٤) البقرة: ٩١.
(٥) هود: ١٠٧.
(٦) يوسف: ٤٣.
(٧) تقدم بالرقم ٤٧٠.

الثالث: «**لولا**» فيمن قال: «لَوْلاَي»، و «لَولاكَ»، و «لولاَهُ» على قول سيبويه: إن «لولا» جارَّة للضمير؛ فإنها أيضاً بمنزلة «لعلّ» في أنّ ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء؛ فإن «لولا» الامتناعيَّة تَسْتدعي جملتينِ كسائر أدواتِ التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارّة، وأن الضمير بعدها مرفوعٌ، ولكنّهم استعاروا ضميرَ الجرِّ مكانَ ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم «ما أنا كأنْتَ»، وهذا كقوله في «عَسَايَ»، ويردُّهما أنَّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما تثبتُ في الكلام في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المَنُوبِ عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله [من البسيط]:

٦٨٥ ـ [وَمَا علينا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا] أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

---

٦٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/٢٧٨، ٣٢٥؛ والخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥؛ والدرر ١/١٧٦؛ وشرح الأشموني ١/٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢؛ وشرح المفصّل ٣/١٠١؛ والمقاصد النحويَّة ١/٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/٥٧.

شرح المفردات: ما علينا: أي لا يهمّنا، لا نكترث. ديّار: أحد.

المعنى: يقول: لا يهمّنا ألاّ يجاورنا أحد سواك، لأنّ جوارك يغنينا عن جميع الناس.

الإعراب: «**وما**»: الواو بحسب ما قبلها، و «ما»: حرف نفي. «**علينا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم لمبتدأ محذوف تقديره «ما علينا ضرر» أو نحوه. ويجوز أن يتعلّق الجار والمجرور بمحذوف خبر مقدّم والمصدر المؤوّل في «ألا يجاورنا» مبتدأ مؤخر. «**إذا**»: اسم شرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان». «**جارتنا**»: خبر «كان» منصوب وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. «**أن**»: حرف نصب. «**لا**»: حرف نفي. «**يجاورنا**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متّصل في محل نصب مفعول به. «**إلاّك**»: إلاّ :حرف استثناء،والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب على الاستثناء. «**ديار**»: فاعل مرفوع بالضمّة. ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من «**أن**» وما بعدها منصوباً على نزع الخافض تقديره: «ما علينا في عدم مجاورة غيرك إيّانا ضرر».

وجملة «**ما علينا**..» الاسمية بحسب ما قبلها. وجملة: «**ما كنت جارتنا**» في محلّ جر بالإضافة. وجملة «يجاورنا إلاك» صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلاّ» للضرورة الشعريّة، والقياس: «إلاّ إيّاك».

وعليه خَرَّجَ أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

٦٨٦ ـ نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

فادعى أن «نا» مرفوع مؤكِّدٌ للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»؛ ليتخلَّصَ بذلك من الجمع بين إضافة «أفْعَلَ» وكونه بـ«من»، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ، أو لقيت»؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حدّ «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، ويقدّر النَّاصب بعد المجرور لا قبلَ الجارّ؛ لأن «رُبَّ» لها الصَّدْر من بين حروف الجرِّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادةِ التَّكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرمّاني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي حرف جرّ مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عَدَّت العاملَ المذكور فخطأ، لأنه يتعدّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول؛ وإن قالوا: عَدَّت محذوفاً تقديره «حَصَل» أو نحوه كما صرَّح به جماعة، ففيه تقديرٌ لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلْفَظْ به في وقت.

الخامس: **كاف التشبيه**، قاله الأخفش وابن عُصفور، مستدلَّيْنِ بأنه إذا قيل: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» فإنْ كان المتعلّق «استقرّ»، فالكاف لا تدلُّ عليه، بخلاف نحو «في» من «زيد في الدار»؛ وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارَّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

---

٦٨٦ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٦؛ ولسعد القرقرة في فصل المقال ص ٢١٠، ٢١١؛ ولسان العرب ٩/ ١٤٧ (سدف)؛ ولسعد أو لقيس بن الخطيم في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥؛ وللأنصاري في لسان العرب ١٥/ ٣٨٦ (ودي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢١٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٦.

اللغة: الودية: النخلة لم تعط ثمراً لصغرها. السدفة: الظلمة.

المعنى: نحن نعرف الغرس والحرث أكثر مما نعرف في الخيل وعدوها.

الإعراب: **نحن**: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ. **بغرس**: جار ومجرور متعلقان بالخبر «أعلمنا» وغرس مضاف. **الودي**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أعلمنا**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **منا**: جار ومجرور متعلقان بالخبر «أعلم». **بركض**: جار ومجرور متعلقان بالخبر أعلم و «ركض» مضاف. **الجياد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **في السدف**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر ركض.

والشاهد فيه قوله: أعلمنا، والتقدير أعلم منا فجمع بين التفضيل والإضافة.

السادس: حرف الاستثناء، وهو «خلا» و «عدا» و «حاشا»، إذا خَفَضْنَ؛ فإنهنّ لتنحية الفعل عما دخَلْنَ عليه، كما أن «إلاّ» كذلك؛ وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم. ولو صحَّ أن يقال: إنها متعلّقة لصحّ ذلك في «إلاَّ»، وإنما خُفض بهنّ المستثنى ولم يُنْصب كالمستثنى بـ «إلاّ» لئلاّ يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حُكْمُ الجمَل؛ فهما صفتان في نحو: «رَأَيْتُ طائراً فَوْقَ غُصْن، أو عَلَى غُصْن»؛ لأنهما بعد نكرةٍ محضة، وحالان في نحو: «رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ، أو في الأُفقِ»، لأنهما بعد معرفةٍ محضة؛ ومحتملان لهما في نحو: «يُعْجِبُني الزّهْرُ في أكْمَامِهِ، والثمرُ عَلَى أَغْصَانِهِ»، لأن المعرَّف الجنسيَّ كالنكرة، وفي نحو: «هٰذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه»، لأن النكرة الموصوفةَ كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع؛ فإن تَقَدَّمهما نفيٌ أو استفهام، أو موصوفٌ، أو موصولٌ، أو صاحِبُ خبر، أَو حَال، نحو: «ما في الدارِ أحدٌ»، و «أفي الدارِ زيدٌ»، و «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ»، و «جاء الذي في الدارِ أبوهُ»، و «زيدٌ عندَك أخوه»، و «مررتُ بزيدٍ عليه جبّة»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرْجَحَ كونُهُ مبتدأً مُخبراً عنه بالظَّرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أنَّ الأرجحَ كونُهُ فاعلاً، واختارَهُ ابن مالك، وتوجيههُ أن الأصل عدم التَّقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجبُ كونُهُ فاعلاً، نقلهُ ابنُ هشام عن الأكثرين.

وحيث أُعرب فاعلاً فهل عاملُهُ الفعلُ المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهمَا عن «استقرّ»، وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني، لدليلَيْن: أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو: «زَيْدٌ في الدارِ جَالِساً»، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع، ولقوله [من الطويل]:

٦٨٧ ـ [فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ] فَـإِنَّ فُـؤَادِي عِنْـدَكِ الـدَّهْـرَ أَجْمَـعُ

٦٨٧ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٩٥؛ والدرر ٢/ ١٩؛ =

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنّ» على مَحَله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابنُ مالك المذهبَ الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكِنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرورُ نحو: «في الدار»، أو «عندك زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيّون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و «زيد» فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

* * *

تنبيهات ـ الأول: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب [من المنسرح]:

٦٨٨ ـ ظَلْــت بِهَــا تَنْطَــوِي عَلَــى كَبِــدٍ نضيجَــةٍ فَــوْقَ خَلْبِهَــا يَــدُهَــا

= وسمط اللآلي ص ٥٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٦؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥٢٥؛ ولكثير عزّة في ديوانه ص ٤٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٩٣.

المعنى: يقول مخاطباً بثينة: إذا كان الجسم بعيداً عنكم فإن الفؤاد أبداً بقربكم، أي أنّه مقيم على حبّها.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**يك**»: فعل مضارع ناقص. «**جثماني**»: اسم «يك» مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**بأرض**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «**يك**»، وهو مضاف. «**سواكم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. «**فإنّ**»: الفاء رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**فؤادي**»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. «**عندك**»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر «**إنّ**»، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**الدهر**»: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر «**إن**». «**أجمع**»: توكيد للضمير المرفوع على الفاعلية المستكنّ بالظرف.

وجملة: «فإن **يك**...» فحسب ما قبلها. وجملة «إنّ فؤادي...» في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد: قوله: «أجمع» حيث جاء توكيداً للضمير المستكنّ في الظرف الواقع متعلّقه خبراً.

٦٨٨ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٧.

اللغة: ظَلْت: ظللتَ حذفت اللام الأولى تخفيفاً. نضيجة: صفة مشبهة من نضج اللحم إذا تكامل طبخه. الخلب: زيادة الكبد أو حجاب القلب أو ما بين الكبد والقلب. =

أن تكون «اليدُ» فيه فاعلة بـ «نضيجة»، أو بالظَّرف، أو بالابتداء، والأوَّل أبلغ، لأنه أشدُّ للحرارة، و «الخلب»: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بينَ الكبدِ والقلب، وأضافَ «اليدَ» إلى «الكَبِدِ» للملابسة بينهما؛ فإنهما في الشخص.

ولا خلاف[1] في تعيّن الابتداء في نحو: «في داره زَيْدٌ» لئلاَّ يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت «في دارِه قيامُ زيدٍ» لم يجزها الكوفيّون ألبتة، أما على الفاعلية فَلِما قدّمنا، وأما على الابتدائية فلأنَّ الضمير لم يَعُدْ على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحقّ للتقديم إنما هو المبتدأ؛ وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً، كقولهم: «في أكْفَانِهِ درج الميت»، وقوله [من الطويل]:

٦٨٩ ـ بِمَسْعَـاتِـهِ هُلْـكُ الْفَتَـى أوْ نَجَـاتُـهُ

= **المعنى**: يقول: وقفت بتلك الدار واضعاً يدي على كبدي التي أنضجتها حرارة الوجد. والمحزون يفعل ذلك كثيراً لما يجده في كبده من حرارة الوجد.

الإعراب: **ظلت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **بها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ظلت. **تنطوي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **على الكبد**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تنطوي. **نضيجة**: صفة مجرورة لكبد. **فوق**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بنضيجة. **خلبها**: مضاف إليه مجرور و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. يدها: فاعل لاسم الفاعل نضيجة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

جملة «ظللت بها تنطوي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تنطوي»: في محل نصب خبر ظلت.

الغرض من التمثيل بالبيت قوله: «نضيجة فوق خلبها يدها» حيث يحتمل «يدها» أن تكون فاعلاً لاسم الفاعل نضيجة، أو بالظرف «فوق» أو مرفوعاً بالابتداء، والأول أبلغ لأنه أشدّ للحرارة.

(١) هذا هو الدليل الثاني.

٦٨٩ ـ التخريج: الشطر بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧.

اللغة: بمسعاته: بسعيه. هلك: هلاك.

المعنى: ينجو الإنسان أو يهلك بسبب عمله وسعيه وهذا للدنيا وللآخرة.

الإعراب: **بمسعاته**: «الباء»: حرف جر، **مسعاته**: اسم مجرور و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. **هلك**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **الفتى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. **أو**: حرف عطف. **نجاته**: اسم معطوف على هلك مرفوع مثلها، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «بمسعاته هلك»: ابتدائية لا محل لها. =

وإذا كان الاسم في نيَّة التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرْجَحُ تعيين الابتدائيَّة في نحو: «هل أفْضَلُ منك زيدٌ» لأن اسم التفضيل لا يرفعُ الفاعل الظَّاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعليَّة في لغةٍ قليلة.

ومن المشكل قوله [من الوافر]:

فَخَيْـرٌ نَحْـنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِنْكُـمْ [إذَا الـدَّاعِـي الْمُثَـوِّبُ قَـالَ يَـا لاَ][١]

لأن قوله: «نحن» إن قُدِّر فاعلاً لزم إعمالُ الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل «أفعل» في الظاهرِ في غير مسألة الكحل[٢] وهو ضعيف؛ وإن قدِّر مبتدأ لزمَ الفصلُ به وهو أجنبي بين «أفعل» و «مِنْ»؛ وخَرَّجه أبو علي ـ وتبعه ابن خروف ـ على أن الوصفَ خبر لِـ «نحن» محذوفة، وقدّر «نحن» المذكورة توكيداً للضميرِ في أفعل.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: **أن يقعا صفةً**، نحو: ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[٣].

الثاني: **أن يقعا حالاً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾[٤]؛ وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[٥] فزعم ابن عطية أن ﴿مستقرًّا﴾ هو المتعلّق الذي يقدر

= **والشاهد فيه**: رجوع الضمير المتصل في «بمسعاته» إلى ما أضيف إليه المبتدأ.

(١) تقدم بالرقم ٣٦٦.

(٢) هي المسألة المتعلّقة برفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، ومن المعروف أنَّ اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر، ولا يرفع الاسم الظاهر غالباً إلاّ إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ كحسْنه في عين زيد». فـ «أحسن» اسم تفضيل فاعله «الكحل»، والذي سوَّغ رفعه الفاعل سبقُه بنفي، ومرفوعه أجنبيّ عنه (الأجنبيّ لفظ يُقْحم بين ملازمين، هنا بين المضاف والمضاف إليه) ومفضَّل على حاله باعتبارين: أحدهما كونه في عين زيد، والآخر كونه في عين غيره. وقد سمِّيت هذه المسألة بمسألة الكحل لأنَّ النحاة قد مثّلوا لها بمثال يتضمَّن الحديث عن الكحل نفسه. (عن المعجم المفصل في اللغة والأدب ٢/١١٤٧ ـ ١١٤٨).

(٣) البقرة: ١٩.

(٤) القصص: ٧٩.

(٥) النمل: ٤٠.

في أمثاله قد ظَهَر؛ والصَّواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرُّك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كَوْنٌ خاصٌّ.

الثالث: **أن يقعَا صلةً**، نحو: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾[1].

الرابع: **أن يقعَا خبراً**، نحو: «زيدٌ عندَك، أو في الدَّارِ»، وربّما ظهر في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

٦٩٠ ـ لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ، وَإن يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

وفي شرح ابن يعيش: متعلّق الظّرف الواقع خبراً؛ صرَّح ابن جنّي بجواز إظهاره؛ وعندي أنه إذا حُذِف ونُقِل ضميره إلى الظَّرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أوّلاً فقلت: «زيدٌ استقرَّ عندك»، فلا يمنع مانع منه، اهـ. وهو غريب.

الخامس: **أن يَرْفَعا الاسمَ الظّاهر**، نحو: ﴿أفي اللَّهِ شَكٌّ﴾[2]، ونحو: ﴿أوْ كَصَيِّبٍ

---

(١) الأنبياء: ١٩.

٦٩٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٢/١٨، ٥/٣١٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧؛ ومغني اللبيب ٢/٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ١/٥٤٤؛ وهمع الهوامع ١/٩٨، ٢/١٠٨.

اللغة: المولى: السيّد أو العبد. الهون: الذلّ.

الإعراب: «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم للمبتدأ. «**العزّ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**مولاك**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**عزّ**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**وإن**»: الواو حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «**يهن**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**فأنت**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**لدى**»: ظرف مكان متعلّق بـ«كائن»، وهو مضاف. «**بحبوحة**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**الهون**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كائن**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة «لك العزّ» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. والجملة الشرطية مع جوابها المحذوف: «إن مولاك عزّ فلك العز» استئنافية. وجملة: «عزّ» تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «**فلك العز**» المحذوفة في محل جزم جواب الشرط. وجملة: «فأنت كائن» في محلّ جزم جواب الشرط.

الشاهد: قوله: «أنت. . . كائن» حيث صرّح بالخبر «كائن»، وهو شاذ.

(٢) إبراهيم: ١٠

مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾(١) ونحو: «أعندكَ زيد».

والسادس: **أن يستعمل المتعلّق محذوفاً في مَثَل أو شبهه**، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حِينئذٍ الآنَ»، أصله: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن، وقولهم لِلْمُعْرِسِ «بالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ»(٢) بإضمار: أعْرَسْتَ.

والسابع: أن يكون **المتعلّق محذوفاً على شريطةِ التفسير**، نحو: «أيَوْمَ الجمعة صُمْتَ فيهِ»، ونحو: «بزَيْدٍ مَرَرْتُ به» عند من أجازَهُ مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿وَلِلظَّالمينَ أعدَّ لَهُمْ﴾(٣)، والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاطَ الجار، وأن يُرْفَع الاسمُ بالابتداء أو يُنصب بإضمار «جاوزت» أو نحوه، وبالوجهين قُرِىء في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعليّة؛ وهل الأولى أن يقدّر المحذوف مضارعاً، أي: ويعذب، لمناسبة «يدخل»، أو ماضياً، أي: وعذب لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر. والرَّفع بالابتداء؛ وأمّا القراءة بالجرّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّدُ، مثل: «إنّ زَيْداً إنَّهُ فَاضِلٌ»؛ ولا يكونُ الجارّ والمجرور توكيداً للجارّ والمجرور، لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر، لأن الظاهر أقوى؛ ولا يكونُ المجرورُ بدلاً من المجرور بإعادةِ الجار، لأن العرب لم تُبْدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو»، وإنما جوّز ذلك بعض النحويّين بالقياس.

والثامن: **القَسَمُ بغير الباء**، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾(٤)، ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾(٥)، وقولهم: «لله لا يؤخّر الأجل»، ولو صُرِّح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء.

هل المتعلّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ؟

لا خلاف في تعيينِ الفعل في باب القسمِ والصِّلة، لأن القسمَ والصِّلة لا يكونان إلا جملتين.

---

(١) البقرة: ١٩.

(٢) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في تمثال الأمثال ١/٢٠٦، ٣٦٩؛ وزهر الأكم ١/١٨١؛ والعقد الفريد ٣/٨٧؛ وفصل المقال ص ٨٢؛ وكتاب الأمثال ص ٦٩؛ ولسان العرب ١/٨٧ (رفأ)، ١٤/ ٣٣٠ (رفأ)؛ والمستقصى ٢/٦؛ ومجمع الأمثال ١/١٠٠، ٢/٧٣.
يضرب في الدُّعاء للمتزوِّج.

(٣) الإنسان: ٣١.

(٤) الليل: ١.

(٥) الأنبياء: ٥٧.

قال ابن يعيش: وإنما لم يَجُز في الصلة أن يُقال إن نحو «جَاءَ الذي في الدار» بتقدير «مستقرّ» على أنه خبر لمحذوف على حدّ قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾(١) بالرفع، لقلّة ذاك واطّراد هذا، اهـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رَجُلٌ في الدار فله درهمٌ»، لأن الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فلهُ درهمٌ»، وتمتنع في نحو: «رجُل صالحٌ فله درهم»، فأما قولُه [من الخفيف]:

٦٩١ ـ كُلُّ أمْرٍ مُبَاعَدٍ أو مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي

فنادر.

واختلف في الخبر والصِّفة والحال؛ فمن قَدَّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنَّه الأصْلُ في العمل، ومن قدَّر الوصفَ فلأنَّ الأصلَ في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بدَّ من تقديره بالوصف؛ قالوا: ولأن تقليل المقدَّر أولى، وليس بشيء؛ لأن الحقَّ أنَّا لم نحذف الضمير، بل نَقَلْناه إلى الظرف؛ فالمحذوف فعلٌ أو وصفٌ وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر؛ فيقدر الفعل في نحو: «أيَوْمَ الجمعةِ نعتكف فيه»، والوصف في نحو: «أيَوْمَ الجمعة أنْتَ مُعْتَكِف فيه».

والحق عندي أنه لا يترجَّح تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سَأُبيِّنه.

---

(١) الأنعام: ١٥٤.

٦٩١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٢/٣٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧؛ وهمع الهوامع ١/١١٠.

اللغة: المدان: المتقارب. الحكمة: العدل. المتعالي: الله تعالى. منوط: معلق.

المعنى: كل ما في الكون متعلق بمشيئته تعالى، فلا يعطي ولا يمنع إلا لحكمة منه وعدل.

الإعراب: **كل**: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. **أمرٍ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **مباعد**: صفة «أمر» مجرور بالكسرة. **أو مدان**: «أو»: حرف عطف، «مدان»: اسم معطوف على مباعد مجرور مثله بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **فمنوط**: «الفاء»: داخلة على الخبر «منوط»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **بحكمة**: جار ومجرور متعلقان بالخبر منوط و«حكمة»: مضاف. **المتعالي**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء للثقل.

والشاهد فيه قوله: (فمنوط) اقترن الخبر بالفاء لاقتران المبتدأ بالوصف فشبه بذلك بجواب الشرط.

كيفيّةُ تقديرِه باعتبارِ المعنى؟

أما في القَسَم فتقديرهُ: أُقسم، وأمّا في الاشتغال فتقديرهُ كالمنطوقِ به، نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلمْ أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنَّه يجبُ أن لا يُقدَّر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعيّ كما في «زَيْداً مررتُ به»، أو معنويّ كما في «زَيْداً ضَرَبْتُ أخاه» إذ تقديرُ المذكور يقتضي في الأول تعدّي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع؛ إذ «الضرب» لم يقع بـ «زيد»؛ فوجب أن يقدر «جاوزتُ» في الأول، و «أهنتُ» في الثاني، وليس المانعان مع كل متعدٍّ بالحرف، ولا مع كل سببيّ؛ ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زَيْداً شَكَرْتُ له» لأن «شَكَر» يتعدّى بالجارّ وبنفسه؛ وكذلك الظرف، نحو: «يَوْمَ الجمعة صمتُ فيه»، لأن العامل لا يتعدَّى إلى ضمير الظروف بنفسه، مع أنّه يتعدّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زَيْداً أهَنْتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدَّر بحسب المعنى، وأما في البواقي، نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» فيقدر كوناً مطلقاً وهو «كائِن» أو «مستقرّ»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو: «الصومُ اليوم»، أو «في اليوم»، و «الجزاءُ غَداً» أو «في الغد»، ويقدّر «كان» أو «استقرَّ» أو وصفهما إن أريد المضِيُّ، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضَرْبِي زيداً قائماً»: إن التقدير: إذ كان إن أريد المضيُّ أو: إذا كان، إن أريد المستقبل، ولا فرق، وإذا جهلت المعنى فقدِّر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلّها، وإن كانت حقيقته الحال. وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أفأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾[1] إنهم جُعِلوا في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره، لأنه لا يمتنع تقديرُ المستقبل، ولكن ما ذُكِر أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكَوْنِ الخاصّ كـ «قائم» و «جالس» إلاّ لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوفِ إلى الظرف والمجرور، وتوهَّم جماعةٌ امتناعَ حذفِ الكَوْنِ الخاص، ويُبْطِلُهُ أنّا متّفقون على جواز حذفِ الخبر عند وجودِ الدليل، وعدم وجودِ معمول، فكيف يكونُ وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إمّا أن يكون هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟ واشتراطُ النحويّين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرَّج على ذلك قولُهم: «مَنْ لِي بِكذَا»، أي: من يتكفَّلُ لي به؟ وقوله تعالى:

---

(١) الزمر: ١٩.

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾(١)، أي: مستقبلاتٍ لعدّتهن؛ وكذا فَسَّره جماعةٌ من السَّلَف، وعليه عَوَّلَ الزمخشري، وردَّه أبو حيّان توهُّماً منه أن الخاصَّ لا يحذف، وقال: الصَّواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصلَ لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، اهـ.

وقد بيّنا فسادَ تلك الشبهة. وممّا يتخرَّج على التعلُّق بالكونِ الخاص قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى﴾(٢)، التَّقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهمّ إلا أن تقدّر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلّف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاًّ من المصدرين لا بدَّ له من فاعل؛ وممّا يُبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المُضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلاّ بعد تمام الكلام، وإنما حُسْنُ الحذف أن يُعلم عندَ موضعِ تقديره نحو: ﴿وَاسأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(٣). ونظير هذه الآية قولُه تعالى: ﴿أن النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾(٤) الآية، أي: أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسنّ مقلوعة بالسنّ، هذا هو الأحسن؛ وكذلك الأرجَحُ في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾(٥) أن يُقدَّر: بجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جَرَيَانُ الشمس والقمر كائن بحسبان. وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰواتِ والأرْضِ الغيب إلاَّ اللهُ﴾(٦). إن الظرف ليس متعلّقاً بالاستقرار، لاستلزامه إمّا الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفيّة المستفادة من في حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى؛ وإما حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري؛ فإنه زعم أن الاستثناء مُنْقَطِع، والمخلِّصُ من هذين المحذورين أن يقدّر: قل لا يعلم مَنْ يذكر في السموات والأرض؛ ومن جوّز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتجّ بقولهم: «القَلَمُ أحَدُ اللسَانَيْنِ»(٧)، ونحوه لم يَحْتَجْ إلى ذلك. وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدّر «مَنْ» مفعولاً به، و «الغيب» بدل اشتمال، و «الله» فاعل، والاستثناء مفرغ.

(١) الطلاق: ١.
(٢) البقرة: ١٧٨.
(٣) يوسف: ٨٢.
(٤) المائدة: ٤٥.
(٥) الرحمن: ٥.
(٦) النمل: ٦٥.
(٧) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في الدرّة الفاخرة ٢/ ٥١٢؛ وزهر الأكم ٢/ ١١٣.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدّر مُقَدَّماً عليهما كسائر العوامل مع مَعْمولاتِها، وقد يَعْرِض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول نحو: «في الدار زيد» لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو: «إن في الدار زيداً» لأن «إنَّ» لا يليها مرفوعُها.

ويلزم من قدَّر المتعلّق فعلاً أن يقدّره متأخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ.

تنبيه ـ ردّ جماعة منهم ابن مالك على مَنْ قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾[1]، وقولك: «أمّا في الدَّارِ فَزَيْدٌ» لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعلُ، و «أمّا» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط، نحو: ﴿فأمّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾[2]، وهذا على ما بيّناه غيرُ واردٍ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً.

---

(١) يونس: ٢١.

(٢) الواقعة: ٨٨.

الباب الرابع من الكتاب
في ذكر أحكام يكثر دَوْرُهَا، ويَقْبُح بالمعرِب جهلُها، وعدم معرفتها على وجهها

[ما يعرف به المبتدأ من الخبر]

فمن ذلك **ما يعرف به المبتدأ من الخبر**.

يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: **أن يكونا معرفتين**، تساوَتْ رتبتهما، نحو: «الله ربنا»، أو اختلفت، نحو: «زَيْدٌ الفاضِلُ»، و «الفاضِلُ زيد» هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٌّ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدّم، نحو: «القائمُ زيْدٌ».

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كـ «زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَن القائم؟ فتقول: «زَيْدٌ الْقَائِمُ» فإن علمها وجهل النسبة فالمقدَّمُ المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتَيْن صالحتَيْن للابتداء بهما، نحو: «أفضلُ منك أفضلُ مني».

الثالثة: **أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً**، والأول هو المعرفة كـ «زَيْدٌ قائم»، وأمّا إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتّفاقاً، نحو: «خَزٌّ ثَوْبُكَ»، و «ذَهَبٌ خَاتمُكَ»، وإن كان له مسوّغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو: «كَمْ مَالُكَ»، و «خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدٌ»، و «حَسْبُنَا الله»، ووجهه أن الأصل عدمُ التَّقديمِ والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّرَ الأخصُّ منهما، نحو: «الفاضل أنت»، ويتَّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين. ويَشْهد لابتدائيَّةِ النكرة قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ الله﴾[1]، ﴿إن أوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾[2]، وقولهم: «إنّ قريباً مِنْكَ زَيْد»،

---

(١) الأنفال: ٦٢.

(٢) آل عمران: ٩٦.

وقولهم: «بحسبك زيد» والباء لا تدخلُ الخبر في الإيجاب، ولخبريّتها قولُهم: «ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ» بالرفع، والأصل: «ما حاجتك، فدخل النّاسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ وأما مَنْ نصب فالأصل: ما هي حاجتك، بمعنى: أيُّ حاجةٍ هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه؛ ونظيره أن تقول: «زَيْدٌ هو الفاضلُ»، وتقدّر «هو» مبتدأ ثانياً لا فَصْلاً ولا تابعاً؛ فيجوز لك حينئذٍ أن تُدْخِلَ عليه «كان»، فتقول: «زَيْدٌ كَانَ الْفَاضِلَ».

ويجب الحكم بابتدائيّة المؤخَّر في نحو: «أبو حنيفة أبو يُوسُفَ». وقال [من الطويل]:

٦٩٢ ـ بَنُـونَـا بنـو أبنـائنـا وَبَنَـاتُنَـا ... بَنُـوهُـنَّ أَبْنَـاءُ الـرِّجَـالِ الأَبَـاعِـدِ

رَعْياً للمعنى، ويضعف أن تقدّر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهمّ إلا أن يقتضي المقامُ المبالغة، والله أعلم.

---

٦٩٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٨؛ والحيوان ١/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٢.

الإعراب: «بنونا»: خبر مقدّم للمبتدأ مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بنو**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**أبنائنا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**وبناتنا**»: الواو حرف عطف، «بناتنا» مبتدأ أوّل مرفوع، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بنوهنّ**»: مبتدأ ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، و «**هنّ**»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**أبناء**»: خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف. «**الرجال**»: مضاف إليه. «**الأباعد**»: نعت «الرجال» مجرور بالكسرة.

وجملة: «بنونا...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بناتنا بنوهن...» معطوفة على الجملة السابقة. وجملة: «بنوهن...» في محلّ رفع خبر المبتدأ بناتنا.

الشاهد: قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنويّة، لأنّ الخبر هو محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: «بنونا» إذ المعنى أنّ بني أبنائنا مثل بنينا لا أنّ بنينا مثل بني بناتنا.

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

إحداها: **أن يكونا معرفتَيْن**، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الاسمُ والمجهول الخبر؛ فيقال: «كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن علم «زيداً» وجهل أُخُوَّته لِـ «عمرو»، و «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخا لِـ «عمرو» ويجهل أن اسمه «زيد»، وإن كان يعلمهما ويجهل انتسابَ أحدِهما إلى الآخر: فإن كان أحدُهما أعرفَ، فالمختار جعله الاسمَ، فتقول: «كان زيدٌ القائمَ» لمن كان قد سمع بـ «زيد» وسمع برجلٍ قائم، فعرف كلاًّ منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوزُ قليلاً «كانَ القائمُ زيْداً».

وإن لم يكن أحدُهما أعرفَ، فأنت مُخيَّر، نحو: «كان زَيْد أخا عمرو» و «كان أخُو عمرو زيداً». ويُسْتَثْنى من مختلفي الرتبة، نحو: «هذا» فإنه يتعيّن للاسمية لمكان التنبيه المتَّصل به، فيقال: «كان هٰذَا أخاك، وكان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتُدْخِل التنبيه عليه؛ فتقول «هٰأنَذَا» ولا يتأتى ذلك في باب النَّاسخ؛ لأن الضمير مُتَّصل بالعامل؛ فلا يتأتّى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمِع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لِـ «أنْ» و «أنَّ» المقدَّرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك؛ فلهذا قرأت السبعة ﴿ما كَانَ حُجَّتَهُم إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[1]، ﴿فما

(١) الجاثية: ٢٥.

كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[1] والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

الحالة الثانية: أن **يكونَا نكرَتَيْنِ**؛ فإن كان لكلٍّ منهما مُسَوِّغ للإخبار عنها فأنت مُخيَّر فيما تجعلُه منهما الاسم وما تجعلُه الخبر؛ فتقول: «كان خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو» أو تعكس؛ وإن كان المسوِّغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو: «كَانَ خَيْرٌ مِنْ زَيد امْرأة».

الحالة الثالثة: **أن يكونَا مُخْتَلِفين**، فتجعل المعرفةَ الاسمَ، والنكرةَ الخبر، نحو: «كان زَيْدٌ قائماً» ولا يعكس إلاَّ في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٦٩٣ - قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا ... وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

وقوله [من الوافر]:

٦٩٤ - كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

---

(١) النمل: ٥٦.

٦٩٣ - التخريج: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٣/ ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٩؛ والكتاب ٢/ ٢٤٣؛ ولسان العرب ٨/ ٢١٨ (ضبع)، ٨/ ٣٨٥ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٥؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٩١.

اللغة: ضباعا: اسم علم لفتاة.

المعنى: تمهلي يا ضباعاً لأملأ نظري منك ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.

الإعراب: **قفي**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **قبل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل قفي وهو مضاف. **التفرق**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. يا **ضباعا**: «يا»: للنداء، «ضباعا»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر. **ولا يك**: «الواو»: عاطفة «لا»: ناهية جازمة، «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. **موقف**: اسم «يك» مرفوع بالضمة الظاهرة. **منك**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. **الوداعا**: خبر «يك» منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «قفي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يك موقف منك الوداعا»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (ولا يك موقف منك الوداعا) إذ جاء اسم الفعل الناقص نكرة وهذا عادة غير جائز ومستقبح في لغتنا.

٦٩٤ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة =

وأما قراءة ابن عامر: ﴿أو لم تكُنْ لَهُمْ آيةٌ أَنْ يَعْلَمَه﴾[1] بتأنيثِ «تكن» ورفع «آية»، فإن قدّرت «تكن» تامّة فاللّام متعلّقة بها وآية فاعلها، و ﴿أن يعلمه﴾ بدل من «آية»، أو خبر لمحذوف، أي: هي أن يعلمه؛ وإن قدرتها ناقصة، فاسمها ضمير القصة، و ﴿أن يعلمه﴾ مبتدأ و «آية» خبره، والجملة خبر «كان» أو «آية» اسمها، و «لهم» خبرها، و ﴿أن يعلمه﴾ بدل أو خبر لمحذوف، وأما تجويزُ الزّجّاجِ كَوْنَ «آية» اسمها و ﴿أن يعلمه﴾ خبرها فردُّوه لِمَا ذكَرْنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصّصت بـ «لهم».

= الأدب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٣؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ١/ ٩٣ (سبأ)، ٦/ ٩٤ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جني)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٩.

اللغة: السبيئة: الخمر المعتقة، المزاج والممازجة: الخلط.

المعنى: كأن على أنيابها خمراً مختلطة بالماء والعسل شربت خصيصاً لذلك.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **سبيئة**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. **من بيت رأس**: «من»: حرف جر، «بيت»: اسم مجرور وهو مضاف والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة. «رأس» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **يكون**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **مزاجها**: خبر مقدم منصوب بالفتحة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **عسل**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **وماء**: «الواو»: عاطفة، «ماء»: اسم معطوف على **عسل** مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «**يكون مزاجها عسل**»: في محل رفع خبر «كأن». وجملة «**كأن سبيئة**»: في محل نصب حال لاسم «شيئاً» في البيت السابق.

والشاهد فيه قوله: (يكون مزاجها عسل) إذ أغنى الرفع المنون عن التعريف مكان المبتدأ نكرة.

(١) الشعراء: ١٩٧.

ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشتبه ذلك إن كان أحدُهما اسماً ناقصاً والآخرُ اسماً تاماً.

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التامّ إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلِّم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميرَه المنصوب، وتُبْدِل من النَّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبلَهُ، وإلاّ فهي فاسدة، فلا يجوز: «أعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل، فإنه لا يجوز: «أعْجَبْتُ الثَّوْبَ»، ويجوز النصبُ، لأنه يجوز «أعْجَبَنِي الثوبُ» فإن أوقعت «ما» على أنواع مَنْ يعقل جاز، لأنه يجوز: «أعْجَبْتُ النِّسَاء»، وإن كان الاسم الناقص «مَنْ» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

فروع ـ تقول «أمْكَنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ» بنصبِ «المسافر»، لأنك تقول: «أمكنني السفر»، ولا تقول: «أمكنت السَّفَرَ»؛ وتقول «ما دَعَا زَيْداً إلَى الْخُرُوجِ»، و «ما كره زيدٌ من الخروج» بنصب «زيد» في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستتراً، وبرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنك تقول: «ما دَعَانِي إلَى الْخُرُوجِ»، و «ما كَرِهْتُ منه»، ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز: «دَعَوْتَ الثوْبَ إلى الخروج»، و «كره من الخروج»؛ وتقول: «زِيدَ فِي رِزْقِ عَمْرٍو عِشْرُونَ دِيناراً» برفع «العشرينَ» لا غير، فإن قدمت «عمراً»، فقلت: «عَمْرٌو زِيدَ في رِزْقِهِ عِشْرُونَ»، جاز رفعُ «العشرين» ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجارّ والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعلُ متحملٌ للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجارّ والمجرور.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: **أن العطفَ لا يكونُ مضمراً ولا تابعاً لمضمر**، لأنه في الجوامد نظير النَّعت في المشتق؛ وأمَّا إجازة الزَّمخشري في ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[1] أن يكونَ بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾[2] فقد مضى رَدُّه. نعم أجازَ الكسائي أن يُنْعت الضميرُ بنعتِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم، فالأول نحو: ﴿لاَ إِلَه إِلاَّ هُوَ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيمُ﴾[3]، ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾[4]، وقولهم: «اللّهُمَّ صَلِّ عَلَيْه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ»؛ والثاني نحو: «مَرَرْتُ بِهِ الْخَبِيثِ»؛ والثالث نحو قوله [من الرجز]:

٦٩٥ ـ [قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كَوَانِسَا] فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا

---

(١) المائدة: ١١٧.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) البقرة: ١٦٣.

(٤) سبأ: ٤٨.

٦٩٥ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢١، ٦/ ١٢، ٦٢؛ ورصف المباني ص ٦٨٩؛ والكتاب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١١٧، ١٢٧.

اللغة: القرقرى: اسم مكان في اليمامة. الكانسة: الظبي تدخل بيتها. البائس: المسكين.

المعنى: لقد نامت الإبل بعد شبعها وكأنها الظباء في أوكارها ونام راعيها، فلا لوم عليه.

الإعراب: **قد أصبحت**: «قد»: حرف تحقيق، «أصبحت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و«التاء»: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **بقرقرى**: «الباء»: حرف جر، «قرقرى»: اسم مجرور بالفتح المقدر على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بـ«الكوانس» (جمع اسم فاعل، وهو خبر

وقال الزَّمخشري في ﴿جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾[١]: إن ﴿البيت الحرام﴾ عطفُ بيانٍ على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح؛ فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البدل فيكونُ تابعاً للمضمر بالاتّفاق، نحو: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾[٢]، ﴿مَا أَنْسَانِيهِ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[٣]، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللَّهَ﴾[٤] بدلاً من الهاء في «به» توهُّماً منه أن ذلك يخلّ بعائد الموصول، وقد مضى رَدُّه.

وأجاز النحويّون أن يكونَ البدلُ مضمراً تابعاً لمضمر، كـ «رَأَيْتُهُ إياه»، أو لظاهر، كـ «رَأَيْتُ زَيْداً إيَّاه»، وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يُسْمَع، وإن الصواب في الأول قولُ الكوفيّين إنه توكيدٌ كما في «قمت أنت».

الثاني: **أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره،** وأما قول الزمخشري: إن ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[٥] عطفٌ على ﴿آيات بَيِّنَات﴾[٦] فَسَهْوٌ؛ وكذا قال في ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقوموا﴾[٧]: إن ﴿أن تقوموا﴾ عطف على ﴿واحدة﴾، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[٨]، ونحو: ﴿بِالنَاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٩].

الثالث: **أنه لا يكون جملة، بخلافِ البدل** نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إلاَ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسل

= أيضاً). **كوانسا**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق. **فلا**: «الفاء»: استئنافية، «لا»: ناهية جازمة. **تلمه**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **أن ينام**: «أن»: حرف مصدري ونصب، «ينام»: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (ينام) منصوب بنزع الخافض. **البائسا**: صفة للمفعول به من (تلمه) منصوبة والألف للإطلاق.

وجملة «أصبحت بقرقرى»: ابتدائية. وجملة «فلا تلمه» استئنافية. والمصدر المؤول من (أن ينام) في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: (لا تلمه أن ينام البائسا) فنصب البائس على أنه صفة الضمير أو نصبه على أنه مخصوص بالمدح أو الذم المحذوف، أو على البدل.

(١) المائدة: ٩٧.
(٢) مريم: ٨٠.
(٣) الكهف: ٦٣.
(٤) المائدة: ١١٧.
(٥) آل عمران: ٩٧.
(٦) آل عمران: ٩٧.
(٧) سبأ: ٤٦.
(٨) الشورى: ٥٢ ـ ٥٣.
(٩) العلق: ١٥ ـ ١٦.

مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبكَ لذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أليم﴾(١)، ونحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا هَلْ هٰذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾(٢)، وهو أصحُّ الأقوال في «عرفت زيداً أبُو مَنْ هُوَ»، وقال [من الطويل]:

٦٩٦ ـ لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أمْ لَسْتَ تَصْبِرُ؟

الرابع: **أنه لا يكونُ تابعاً لجملة، بخلاف البدل**، نحو: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً﴾(٣)، ونحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تعلمون أمدَّكم بأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾(٤) وقوله [من الطويل]:

أقُولُ لَهُ ٱرْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَإِلاَّ فكُنْ فِي السِّرِّ والْجَهْرِ مُسْلِمَا](٥)

الخامس: **أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾(٦).

---

(١) فصلت: ٤٣.
(٢) الأنبياء: ٣.

٦٩٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغاني ٢/ ٨٥٣.

اللغة: ذهل: غاب عن رشده. البين: الفراق.

المعنى: لقد أدهشتني أم عمرو وأذهبت عقلي عندما قالت لي: أعندك صبر وجلد على فراقنا أم لا؟

الإعراب: **لقد**: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، «قد»: حرف تحقيق. **أذهلتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **أم**: فاعل مرفوع بالضمة. **عمرو**: مضاف إليه مجرور. **بكلمة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أذهل. **أتصبر**: «الهمزة»: للاستفهام، «تصبر»: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **يوم**: ظرف زمان متعلق بالفعل تصبر. **البين**: مضاف إليه مجرور. **أم**: حرف عطف. **لست**: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **تصبر**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره أنت.

وجملة «لقد أذهلتني أم عمرو»: جواب قسم مقدر لا محل لها. وجملة «أتصبر»: في محل جر بدل من كلمة. وجملة «تصبر»: في محل نصب خبر ليس. وجملة «لست تصبر»: معطوفة على جملة البدل في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «بكلمة أتصبر..» حيث أبدلت الجملة الفعلية وهو قوله «أتصبر» من لفظ «كلمة» بخلاف عطف البيان فإنه لا يكون جملة.

(٣) يس: ٢٠ ـ ٢١.
(٤) الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣.
(٥) تقدم بالرقم ٦٧١.
(٦) الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.

السادس: **أنه يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل** بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلى كِتَابِهَا﴾[1] بنصب «كل» الثانية؛ فإنها قد اتّصل بها ذكْرُ سبب الجثوّ، وكقول الحماسي [من الطويل]:

٦٩٧ ـ رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ... تُلاَقُوا غَداً خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ
تُلاَقُوا جِيَاداً لاَ تَحِيدُ عَنِ الْوَغَى ... إذَا ما غَدَتْ فِي المأزِقِ الْمُتَدَانِي
تُلاَقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ ... عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ

وهذا الفرق إنّما هو على ما ذهبَ إليه ابنُ الطّراوة من أن عطفَ البيان لا يكون من

---

(١) الجاثية: ٢٨.

٦٩٧ ـ **التخريج**: الأبيات لوداك بن ثميل المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧ ـ ١٢٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢١؛ وله أو لابن سنان بن ثميل المازني في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٣؛ والبيت الأول مع نسبته في شرح المفصل ٤/ ٤١؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٩٠ (رود)؛ والمحتسب ١/ ١٥٠.

اللغة: تلاقوهم فتعرفوا: تلاقوا في بلائهم ما يستدل به على حسن صبرهم. الحدثان: نوائب الدهر. وليس للحدثان يد، وإنما استعير ذلك لأن أكثر الجناية تكون باليد.

المعنى: عندما تلاقون هؤلاء الرجال تعرفون من بلائهم ما يستدل على حسن صبرهم على ما يصيبهم من مصاعب الدهر.

الإعراب: **تلاقوهم**: بدل من تلاقوا مجزوم مثله وعلامة جزمه حذف النون، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الميم»: للجمع. **فتعرفوا**: «الفاء»: حرف عطف، «تعرفوا»: فعل مضارع معطوف على تلاقوا مجزوم مثله، وعلامة جزمه حذف النون، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **كيف**: اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم. **صبرهم**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجمع. **على**: حرف جر. **ما**: اسم موصول في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالمصدر صبرهم. **جنت**: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، و «التاء»: للتأنيث. **فيهم**: «في»: حرف جر، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، و «الميم»: للجمع، والجار والمجرور متعلقان بالفعل جنت. **يد**: فاعل مرفوع. **الحدثان**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «تلاقوهم»: بدل من (تلاقوا) في البيت الأول. وجملة: «فتعرفوا»: لا محل لها لأنها معطوفة. وجملة «كيف صبرهم»: في محل نصب مفعول به للفعل تعرفوا. وجملة «جنت يد»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تلاقوهم»: في البيت الثالث بدل من الأول وصح مجيء الفعل بدلاً بلفظ الأول لأن مع الثاني زيادة بيان، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

لفظ الأول؛ وتبعَهُ على ذلك ابن مالك وابنُهُ، وحُجَّتُهم أن الشيء لا يُبَيِّن نفسه؛ وفيه نظر من أوجه:

أحدها: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيّناً للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مَرَرْتُ بي المسكين، وبك المسكين» دون «به المسكين»، وإنما يفارق البدلُ عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤْنِفت للتَّبيين، والعطفُ تَبْيينٌ بالمفرد المحض.

والثاني: أن اللفظ المكرَّر إذا اتّصل به ما لم يتّصل بالأول كما قدّمنا اتَّجه كونُ الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة؛ وعلى ذلك أجازوا في نحو قوله [من الرجز]:

٦٩٨ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ الليلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ]

و [من البسيط]:

٦٩٩ - يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ، لاَ أَبَا لَكُمُ، لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

---

٦٩٨ - **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، ٣٠٤؛ والدرر ٦/ ٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥؛ ولبعض بني جرير في شرح المفصل ٢/ ١٠؛ والكتاب ٢/ ٢٠٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ واللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: اليعملات: الإبل القويّة على العمل. الذبّل: الضامرة.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**زيد**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، أو منادى منصوب لأنّه مضاف إلى متلو الثاني كما قال سيبويه. «**زيد**»: منادى منصوب، وهو مضاف. «**اليعملات**»: مضاف إليه. «**الذبّل**»: نعت «اليعملات» مجرور. «**تطاول**»: فعل ماضٍ. «**الليل**»: فاعل مرفوع. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تطاول». «**فانزل**»: الفاء استئنافيّة، «انزل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة النداء: «**يا زيد**» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطاول...» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث يجوز عطف البيان والبدل في «زيدَ» الثانية بنصبه وبناء الأول على الضم للنداء لما في الثاني من الفائدة.

٦٩٩ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٢؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأغاني ٢١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٤/ ٩٩، ١٠٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٥؛ والدرر ٦/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠؛ والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥؛ واللامات ص ١٠١؛ ولسان العرب ١٤/ ١١ (أبي)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١؛ ورصف المباني ص ٢٤٥؛ وشرح الأشموني =

إذا ضممتَ المنادى فيهما.

والثالث: أن البيان يتصوّر مع كون المكرَّر مجرَّداً، وذلك في مثل قولك: «يا زَيْد زيد» إذا قلْته وبحضرتك اثنان اسم كلّ منهما «زيد»، فإنك لما تذكر الأوَّل يتوهّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كرَّرته تكرَّر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرَّج قول النحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

إِنِّـــي وَأَسْطَـــارٍ سُطِـــرْنَ سَطْـــرَا   لَقَـــائِـــلٌ: يَـــا نَصْـــرُ نَصْـــرٌ نَصْـــرَا[1]

إنَّ الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، وخَرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأوَّل فقط، فالثاني إمّا مصدر دُعَائيّ مثل: «سَقْياً لك»، أو مفعول به بتقدير: عليك، على أن المراد إغْرَاء نَصْر بن سَيَّار بحاجب له اسمه نصر على ما نَقَلَ أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّر أحدهما توكيداً لضُمَّا بغير تنوينٍ كالمؤكد.

السابع: **أنه ليس في نيّةِ إحلالهِ محلَّ الأول، بخلاف البدل**، ولهذا امتنع البدل وتعيَّن البيان في نحو: «يا زَيْدُ الحارثُ»، وفي نحو: «يا سعيدُ كُرْزٌ» بالرفع، أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم فإنّه بالعكس، وفي نحو: «أنا الضاربُ الرَّجُلِ زيدٍ»، وفي نحو: «زَيْدٌ أفضلُ النَّاس الرجالِ والنساءِ، أو النساء والرجالِ»، وفي نحو: «يا أيها الرجلُ

= ٢/ ٤٥٤؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: السوءة: الشرّ والتهلكة. عمر: هو عمر بن لجأ.

المعنى: يخاطبهم الشاعر محذّراً من أن يوقعهم عمر في الشرّ والتهلكة.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**تيم**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، ويجوز نصبه على الإضافة إلى متلوّ الثاني كما قال سيبويه. «**تيم**»: منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا تيم» منصوب، وهو مضاف. «**عدي**»: مضاف إليه مجرور. «**لا**»: النافية للجنس. «**أبا**»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، «**لكم**»: اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، و«كم»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر «لا» محذوف تقديره: «موجود». «**لا**»: حرف نفي. «**يلقينّكم**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و«**كم**»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**في سوءة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يوقع». «**عمر**»: فاعل مرفوع.

وجملة: «يا تيم» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا أبالكم» اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا يلقينّكم...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «يا تيم تيم عديّ» حيث يجوز عطف البيان والبدل في «تيمَ» الثانية. وهو كالشاهد السابق.

(١) تقدم بالرقم ٦٢٧.

غلام زيد»، وفي نحو: «أيُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك»، وفي نحو: «جاءني كِلَا أخويك زيدٍ وعمرٍو».

الثامن: **أنه ليس في التَّقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل**، ولهذا امتنعَ أيضاً البدلُ وتعيَّن البيان في نحو قولك: «هندٌ قام عمرو أخوها»، ونحو: «مررتُ برجلٍ قام عمرٌو أخوه»، ونحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً أخاه».

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: **أنه يُصاغ من المتَعَدِّي والقاصر**[1]، كـ «ضارب» و «قائم» و «مسْتَخْرج» و «مسْتَكْبِر»، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كـ «حَسَن» و «جَمِيل».

الثاني: **أنه يكونُ للأزمنة الثلاثة**، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي: الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: **أنه لا يكون إلا مُجَارياً للمضارع في حركاته وسكناته** كـ «ضَارب» و «يَضْرِب» و «مُنْطَلِق» و «يَنْطَلق»، ومنه «يَقُوم» و «قائم»، لأن الأصل «يَقْوُم»، بسكون القاف وضم الواو، ثم نَقَلُوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل «ذَاهِب» و «يَذْهَب» و «قاتل» و «يَقْتُل»، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عَرُوضي لا تصريفي، وهي تكون مُجَارية له كـ «مُنْطَلق اللسان»، و «مُطْمَئِنُّ النفسِ»، و «طاهر العِرْضِ»، وغيرَ مجارية وهو الغالب، نحو: «ظَرِيف»، و «جَمِيل»، وقولُ جماعة: «إنَها لا تكون إلا مجارية» مردودٌ باتّفاقهم على أن منها قوله [من المديد]:

٧٠٠ ـ مِـــنْ صَـــدِيـــقٍ أَوْ أَخِـــي ثِقَـــةٍ   أَوْ عَـــــدُوٍّ شَـــــاحِــــطٍ دَارَا

---

(١) القاصر: اللازم.

٧٠٠ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣١، ٢١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٨؛ والكتاب ١/ ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢١؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٨٢.

الرابع: **أن منصوبه يجوز أنّ يتقدم عليه**، نحو: «زَيْدٌ عَمْراً ضَاربٌ»، ولا يجوز: «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَن».

الخامس: **أن معموله يكون سببيًّا وأجنبيًّا**، نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ وعَمْراً»، ولا يكون معمولها إلا سببيًّا تقول: «زَيْدٌ حَسَن وَجْهه» أو «الوجه» ويمتنع «زَيْد حَسَن عَمْراً».

السادس: **أنه لا يخالفُ فِعْلَه في العمل**، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زَيْد حَسَن وَجْهه» ويمتنع «زَيْد حَسُنَ وَجْهَه» بالنصب، خلافاً لبعضهم؛ فأما الحديث «أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماء» فـ«الدماء» تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل: تُهَرِيق، ثم قُلِبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، كقولهم: «جَارَاةٌ» و «نَاصَاة» و «بَقا»، وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحرُّك الياء كـ «جارية»، و «ناصية» و «بَقِيَ».

السابع: **أنه يجوز حَذْفُهُ وبقاء معموله**، ولهذا أجازوا «أنا زَيْد ضَارِبه»، و «هذا ضارب زيدٍ وعمراً»، بخفض «زيد» ونصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منوّن، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند مَنْ شَرَطَ وجودَ المحرزِ كما سيأتي، ولا يجوز «مررْتُ برجلٍ حَسَن الوجهِ والفِعْلَ» بخفض «الوجه» ونصب الفعلِ، ولا «مررْتُ برجلٍ وَجْهَهَ حَسَنِهِ» بنصب «الوجه» وخفض الصفة، لأنّها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولَها لا يتقدّمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: **أنه لا يقبح حذفُ موصوفِ اسم الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى ضميره**، نحو: «مررْتُ بقاتل أبيه»، ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع: **أنه يُفْصَل مرفوعه ومنصوبه**، كـ«زَيْد ضَارِب فِي الدَّارِ أَبُوهُ عمراً»، ويمتنع

= **اللغة**: شاحط: بعيد.

المعنى: يمر بالمرء في سني حياته ناس كثيرون، من موال ومعاد، كما يصادف فقراً، وغنى، واستقراراً وغربة.

الإعراب: من صديق: جار ومجرور متعلقان بالفعل في البيت السابق تلاقي. **أو أخي**: «أو»: حرف عطف، «أخي»: اسم معطوف مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. **ثقة**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **أو عدو**: «أو»: عاطفة، «عدو»: اسم معطوف على صديق مجرور مثله بالكسرة الظاهرة. **شاحط**: صفة عدو مجرورة بالكسرة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **داراً**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

والشاهد فيه قوله: (شاحط داراً) فـ«**شاحط**» صفة مشبهة مجارية للفعل المضارع في حركاته وسكناته.

عند الجمهور «زَيْد حَسَنٌ في الحرب وَجْهه» رفعتَ أو نصبتَ.

العاشر: **أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع**، ولا يتبع معمولها بصفة، قاله الزجّاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال «أعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى».

الحادي عشر: **أنه يجوز إتباعُ مجروره على المحل** عند مَنْ لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ﴾[1]، ولا يجوز «هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالْبَدَنَ» بجرّ «الوجه» ونصب «البدن»، خلافاً للفرّاء، أجاز، «هو قويُّ الرِّجْلِ وَالْيَدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديُّون إتباعَ المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

٧٠١ ـ فَظَلَّ طُهَاةُ اللّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

التقديرُ: المطبوخُ في القدر، وهو عندهم عطف على «صَفِيف»، وخُرِّج على أن الأصل «أو طابخ قدير»، ثم حذف المضاف، وأُبقي جر المضاف إليه كقراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[2] بالخفض، أو أنه عطف على «صفيف» ولكن خفض على الجوار، أو على توهّم أن «الصفيف» مجرور بالإضافة، كما قال [من الطويل]:

[بَدَا لِيَ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى] وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[3]

---

(١) الأنعام: ٩٦.

٧٠١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢؛ وجمهرة اللغة ص ٩٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٢١١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٧، ٢٤٠؛ والدرر ٦/ ١٦١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٥ (صفف)، ١٥/ ١٦ (طها)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١.

اللغة: الصفيف: المصفوف لشيه. القدير: ما طبخ بقدر.

المعنى: كان الخصب كثيراً، والصيد وافراً، فكثر الطهي وانقسم الطباخون بين شاوٍ، وطاه في القدر.

الإعراب: **فظل**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «ظل»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **طهاة**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **اللحم**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **ما بين**: «ما»: زائدة، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف وهو مضاف. **منضج**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **صفيف**: مفعول به لاسم الفاعل منضج منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **شواء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أو قدير**: «أو»: عاطفة، «قدير»: اسم معطوف على (صفيف) المنصوب على توهم جره على الإضافة. **معجل**: صفة قدير مجرورة مثله بالكسرة الظاهرة.

والشاهد فيه قوله: (صفيف شواء أو قدير) عطف المجرور على المنصوب للشك في الإضافة بظرف محذوف أو أنه عطفه على نحو كلام البغداديين على الصفة المشبهة على توهم جرها على الإضافة.

(٢) الأنفال: ٦٧. (١) تقدم بالرقم ١٣٥.

ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة، وافترقا في سبعة.

فأَوْجُهُ الاتفاق أنهما **اسمان**، **نكرتان**، **فَضْلَتَانِ**، **منصوبتان**، **رافعتان للإبهام**.

وأما أَوْجُهُ الافتراق فأحدها: أن **الحال يكون جملةً**، كـ «جاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ»، **وظرفاً**، نحو: «رَأَيْتُ الهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ»، **وجارًّا ومجروراً**، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾(١) والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: أن **الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها**، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾(٢)، ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارى﴾(٣)، وقال [من الخفيف]:

٧٠٢ ـ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

---

(١) القصص: ٧٩.
(٢) الإسراء: ٣٧.
(٣) النساء: ٤٣.

٧٠٢ ـ التخريج: البيت لعدي بن الرعلاء في تاج العروس ٥/ ١٠١ (موت)؛ ولسان العرب ٢/ ٩١ (موت)؛ والأصمعيّات ص ١٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣؛ وسمط اللآلى ص ٨، ٦٠٣؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٤٣؛ وتاج العروس (حيي)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ١٧٣.

اللغة: **شرح المفردات**: الميْت: الذي فارق الحياة. الميّت: الذي يحتضر. وذهب بعضهم إلى أنّ اللفظتين بمعنى واحد. الكئيب: الحزين. الكاسف البال: المتغيّر الحال. الرجاء: الأمل.

المعنى: يقول ليس الميت من فارق الحياة واستراح من شقائها، بل الميت هو الذي يعيش في هذه الحياة فاقد الأمل، ملحّفاً باليأس والشقاء.

=

بخلاف التمييز.

والثالث: أن **الحال** مُبَيِّنة للهيئات، **والتمييز** مبيّن للذواتِ.

والرابع: أن **الحال** يتعدّد، كقوله [من الطويل]:

٧٠٣ ـ عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في [من الطويل]:

٧٠٤ ـ تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلا

= **الإعراب**: **إنّما**: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لاتّصاله بـ«ما» الزائدة. **الميت**: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. من: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع خبر المبتدأ. **يعيش**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». **كئيباً**: حال من الضمير المستتر الذي هو فاعل «يعيش» منصوب بالفتحة. **كاسفاً**: حال ثانية من الضمير ذاته. **باله**: فاعل «كاسفاً»: مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **قليل**: حال ثالثة منصوبة، وهو مضاف. **الرجاء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «إنما الميت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعيش» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء» فإنَّ هذه الأحوال (كئيباً، كاسفاً باله، قليل الرجاء) لا يستغني الكلام عنها، لأنها إذا أُسْقِطَتْ صار الكلام: «إنما **الميت من يعيش**»، وفي هذا تناقض. ويروى البيت باستبدال كلمة «الرخَاء» أو «الغناء» بكلمة «الرجاء».

٧٠٣ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٨ (رجل).

شرح المفردات: الخفية: الاستتار. رجلان: ماشياً على رجليه.

المعنى: يقول: لئن زرت ليلى متخفّياً، فعليّ أن أزور بيت الله ماشياً حافياً.

الإعراب: «**عليّ**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**إذا**»: ظرف زمان متعلّق بالخبر المقدم المحذوف. «ما»: زائدة. «**زرت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**ليلى**»: مفعول به منصوب. «**بخفية**»: جار ومجرور متعلقان بـ«زرت». «**زيارة**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. «**بيت**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «**رجلان**»: حال منصوب. «**حافياً**»: حال منصوب.

وجملة: «علي زيارة...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «زرت» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد: قوله: «رجلان حافياً» حيث تعدّد الحال لواحد، وهو الضمير في «عليّ».

٧٠٤ ـ **التخريج**: تقدم بالرقم ٧٤.

إنهما تمييزان، والصواب أن «رحماناً» [مفعول به] بإضمار أخصُّ أو أمْدَح، و «رحيماً» حال منه، لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم وابن مالك: إن «الرحمن» ليس بصفة بل عَلَم، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشري: إذا قلت: «الله رحمن» أتصرفه أم لا، وقول ابن الحاجب: إنه اختُلِف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين، لأنه لم يستعمل صفة ولا مجردّاً من «أل»، وإنما حذفت في البيت للضرورة، وينبني على عَلَميّته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت، وأن «الرحيم» بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدَّم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سأله الزمخشريّ وغيرُه لِمَ قُدِّم «الرحمن» مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: «عالم نِحْرير»، و «جواد فَيَّاض»، غير متَّجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئُه كثيراً غير تابع، نحو: ﴿الرَّحْمٰنُ عَلَّمَ القُرْآنَ﴾[1]، ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ﴾[2]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمٰنُ﴾[3].

والخامس: أن **الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهُهُ**، نحو: ﴿خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[4]، وقوله [من الطويل]:

٧٠٥ ـ [عَدسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ] نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي: وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأمّا استدلالُ

---

(١) الرحمن: ١ ـ ٢.
(٢) الإسراء: ١١٠.
(٣) الفرقان: ٦٠.
(٤) القمر: ٧.

٧٠٥ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ١٧٠؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ والإنصاف ٢/٧١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/٤١، ٤٢، ٤٨؛ والدرر ١/٢٦٩؛ وشرح التصريح ١/١٣٩، ٣٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٩؛ وشرح المفصل ٤/٧٩؛ والشعر والشعراء ١/٣٧١؛ ولسان العرب ٦/٤٧ (حدس)، ٦/١٣٣ (عدس)؛ والمقاصد النحويّة ١/٤٤٢، ٣/٢١٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ١/١٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/٣٣٣، ٦/٣٨٨؛ وشرح الأشموني ١/٧٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٦؛ وشرح المفصل ٢/١٦، ٤/٢٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ والمحتسب ٢/ ٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

اللغة والمعنى: عدس: اسم صوت لزجر البغل. عباد: هو عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية. =

ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

٧٠٦ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

= يقول مخاطباً بغلته: إنّ عبّادًا لم يعد له سلطة عليك وأنت تحملين رجلاً طليقاً بعد أن أفرج عنه.

الإعراب: عدس: اسم صوت مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، أو منادى إذا كان المقصود «البغلة». **ما**: حرف نفي. **لعباد**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **عليك**: جار ومجرور متعلّقان بـ «إمارة». **إمارة**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **نجوت**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، **والتاء**: فاعل. **وهذا**: **الواو**: حاليّة. **هذا**: الهاء: للتنبيه، وذا: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. **تحملين**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، **والياء**: فاعل. **طليق**: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة (ما لعباد...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (نجوت) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (هذا تحملين...) الاسميّة في محلّ نصب حال. وجملة (تحملين...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «وهذا تحملين طليق»، إذ جاءت جملة «تحملين» الفعلية حالاً من الضمير المستتر في «طليق» وهي متقدّمة عليه.

٧٠٦ - **التخريج**: البيت لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني ص ٨٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

اللغة: السيد: الذئب. نهد: ضخم. مقلص: طويل القوائم. كميش: سريع. تحلبا: سالا. عطفاه: جانباه.

المعنى: رددت الغارة وأنا على فرس ضخم كذئب، طويل القوائم سريع يتصبب عرقاً من جانبيه لشدة السرعة في عدوه.

الإعراب: رددت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بمثل**: جار ومجرور متعلقان بالفعل رددت. **السيد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **نهد**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **مقلص**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **كميش**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **إذا**: ظرف متعلق بالصفة المشبهة كميش مبني على السكون في محل نصب. **عطفاه**: فاعل لفعل محذوف من نوع الفعل الظاهر مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ماءً: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. **تحلبا**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والألف في محل رفع فاعل.

وجملة «رددت»: خبر للمبتدأ المجرور برب لفظاً في البيت الذي قبله. وجملة «عطفاه»: مع الفعل المحذوف في محل جر بالإضافة. وجملة «تحلبا»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (ماءٍ تحلبا) قدم التمييز على فعله وهذا غير جائز.

وقوله [من الطويل]:

٧٠٧ - إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

فسهو؛ لأن «عطفاه» و «المرء» مرفوعانِ بمحذوف يُفسِّره المذكور، والناصبُ للتمييز هو المحذوف، وأما قوله [من البسيط]:

٧٠٨ - [ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا] وَمَا ارْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا

---

٧٠٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٦٦.

اللغة: قرّت عينه: بردتْ سروراً، وجف دمعها. مثرياً: غنياً من الثراء. مذمماً: مذموماً.

المعنى: إن الإنسان إن وهبه الله الغنى والثراء، فتنعم وترفه في حياته من غير أن يشعر بغيره من الناس الفقراء والمساكين كان عمله مذموماً لا يحبه أحد.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. **المرء**: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره المذكور، مرفوع بالضمة. **عيناً**: تمييز منصوب. **قرّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **بالعيش**: جار ومجرور متعلقان بالفعل قرّ. **مثرياً**: حال منصوب. **ولم**: «الواو»: حرف عطف، «لم»: حرف جازم. **يعن**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **بالإحسان**: جار ومجرور متعلقان بالفعل **يعن**. كان: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر تقديره هو. **مذمماً**: خبر كان منصوب.

وجملة «. . . المرء»: مع الفعل المحذوف في محل جر بالإضافة. وجملة «**قرّ بالعيش**»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «**لم يعن**»: معطوفة على (مثريا) محلها النصب على الحالية. وجملة «**كان مذمماً**»: لا محل لها لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «إذا قر المرء. . كان»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «**عيناً قرّ بالعيش**» حيث جاء التمييز «**عيناً**» متقدماً على عامله، وهذا سهو.

٧٠٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٨؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٤.

اللغة: الحزم: ضبط الأمور. ارعوى: رجع إلى ما ينبغي الرجوع إليه. **اشتعل رأسه شيباً**: أي كبر، أو كثرت عليه الهموم.

الإعراب: «**ضيّعت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**حزمي**»: مفعول به، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**في إبعادي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضيّعت»، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**الأملا**»: مفعول به لـ «إبعادي»، والألف للإطلاق. «**وما**»: الواو حرف عطف، «ما»: حرف نفي. «**ارعويت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**وشيباً**»: الواو حاليّة، «شيباً»: تمييز منصوب. «**رأسي**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**اشتعلا**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو»، والألف للإطلاق.

وجملة: «ضيّعت» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ما ارعويت» معطوفة على سابقتها. =

وقوله [من المتقارب]:

٧٠٩ ـ أَنَفْســاً تَطِيــبُ بِنَيْــلِ الْمُنَــى ... وَدَاعِــي الْمَنُــونِ يُنَــادِي جِهَــارَا

فضرورتان.

السادس: أن حقّ **الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود**، وقد يتَعاكسان فتقع الحال جامدة، نحو: «هٰذا مَالُكَ ذَهَبا»، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً﴾[1] ويقع **التمييز** مشتقًّا، نحو: «للَّهِ دَرُّهُ فَارِساً»، وقولك: «كَرُمَ زَيْد ضَيْفاً» إذا أردت الثَّناء على ضيف «زيد» بالكرم، فإن كان «زيد» هو الضيف احتمل الحالَ والتمييزَ، والأحسن عند قصد **التمييز** إدخال «مِنْ» عليه؛ واختُلف في المنصوب بعد «حبَّذا»، فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العَلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتقّ حال، وقيل: الجامد تمييز

= وجملة: «وشيباً رأسي اشتعلا» في محلّ نصب حال. وجملة: «اشتعلا» في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: «شيباً» حيث وقع تمييزاً متقدماً على عامله «اشتعل»؛ والأصل: «اشتعل رأسي شيباً»، وقد عدّه ابن هشام ضرورة.

٧٠٩ ـ **التخريج**: البيت لرجل من طيِّء في شرح التصريح ١/٤٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٤١.

شرح المفردات: تطيب: تطمئنّ. المنى: ج المنية، وهي المراد. المنون: الموت. الجهار: العلانية.

المعنى: يقول: إنّ النفوس لتغتبط بما تحقّقه من أمانٍ، وتغفل عن الموت الذي يدعوها علانية إلى الزوال.

الإعراب: «**أنفساً**»: الهمزة للاستفهام، «نفساً»: تمييز منصوب. «**تطيب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله... وجوباً «أنت». «**بنيل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تطيب» وهو مضاف. «**المنى**»: مضاف إليه مجرور. «**وداعي**»: الواو حالية، «داعي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**المنون**»: مضاف إليه مجرور. «**ينادي**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**جهارا**»: نائب مفعول مطلق منصوب.

وجملة: «تطيب» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «داعي المنون ينادي...» في محلّ نصب حال. وجملة «ينادي...» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: «أنفساً تطيب» حيث قدّم التمييز على عامله، وهذا نادر عند سيبويه، وقياسي عند الكسائي والمبرد.

(١) الأعراف: ٧٤.

والمشتق إن أريد تقييد المدح به، كقوله [من البسيط]:

٧١٠ ـ يَا حَبَّذَا الْمَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ [فـي أوجـه البـرِّ إسـراراً وإعـلانـا]

فحال، وإلا فتمييز، نحو: «حَبَّذَا راكباً زيد».

السابع: أن **الحال تكون مؤكدة لعاملها**، نحو: ﴿وَلّى مُدْبِراً﴾[1]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾[2]، ﴿وَلاَ تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدينَ﴾[3]، ولا يقع التمييز كذلك، فأمّا ﴿إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾[4]، فـ «شهراً»: مؤكد لما فُهم من ﴿إن عدّة الشهور﴾، وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبيِّن، وأما ما اختاره المبرّد ومَنْ وافقه من «نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زيد» فمردود، وأما قوله [من الوافر]:

٧١١ ـ تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِيـكَ فِينَـا فَنِعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادَا

---

٧١٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢ (صدره فقط)؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦.

اللغة: حبذا: فعل لإنشاء المدح. مبذولاً: من البذل، وهو الإنفاق في وجوه الخير. السرف: مجاوزة الحد في الإنفاق في المباحات وإن كان في المحرمات فهو التبذير.

المعنى: نعم المال الذي ينفق منه الإنسان، ويبذل فيه بلا تجاوز لحدود الله.

الإعراب: **يا**: حرف تنبيه. **حبذا**: «حبّ»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، «ذا»: اسم إشارة في محل رفع فاعل حبّ. **المال**: مبتدأ مرفوع. **مبذولاً**: حال منصوب. **بلا**: «الباء»: حرف جر، «لا»: **نافية**. **سرف**: اسم مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بمبذولاً.

وجملة «**حبذا**»: في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المال. وجملة «**حبذا المال**»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «مبذولاً» حيث وقع حالاً من المال عندما قصد تعيين مدح المال بكونه مبذولاً من غير سرف.

(١) النمل: ١٠.
(٢) النمل: ١٩.
(٣) البقرة: ٦٠ وغيرها.
(٤) التوبة: ٣٦.

٧١١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩؛ والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦؛ والدرر ٥/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ والمقتضب ٢/ ١٥٠.

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما.

الإعراب: «تزوّد»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**مثل**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**زاد**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**أبيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء =

فالصحيح أن «زاداً» معمول لِـ «تزود»: إما مفعول مطلق إنْ أُريد به التزوُّد، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذي يتزوَّده من أفعال البرّ، وعليهما فـ «مِثْل» نعت له تقدم فصار حالاً، وأما قوله [من البسيط]:

٧١٢ ـ نِعْـمَ الْفَتَـاةُ فَتَـاةً هِنْـدُ لَـوْ بَـذَلَـتْ رَدَّ التَّحِيَّـــةِ نُطْقَـــاً أَوْ بِـــإِيمَـــاءِ

فـ «فتاة»: حال مؤكّدة.

= الستّة، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فينا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تزوّد». «**فنعم**»: الفاء استئنافية، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «**الزاد**»: فاعل مرفوع. «**زاد**»: مبتدأ مؤخّر، وهو مضاف. «**أبيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**زادا**»: تمييز منصوب.

وجملة: «تزوّد» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «نعم الزاد...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر للمبتدأ «زاد»، وتكون بذلك جملة: «زاد أبيك نعم» استئنافية.

الشاهد: في «زاداً» إذ اعتبرها ابن هشام معمولاً للفعل «تزوّد» فهي عنده إمّا مفعولٌ مطلق أو مفعول به.

٧١٢ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٣٩٨؛ والدرر ٥/٢٠٩؛ وشرح الأشموني ١/٢٦٧؛ وشرح التصريح ٢/٩٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/٨٦.

شرح المفردات: بذلت: أعطت. الإيماء: الإشارة.

الإعراب: «**نعم**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «**الفتاة**»: فاعل مرفوع. «**فتاة**»: تمييز منصوب. «**هند**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي هند». «**لو**»: حرف تمنٍّ. «**بذلت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «ردّ»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**التحيّة**»: مضاف إليه مجرور. «**نطقاً**»: تمييز منصوب. «**أو**»: حرف عطف. «**بإيماء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ردّ».

وجملة: «نعم الفتاة» في محلّ رفع خبر مقدّم للمبتدأ. وجملة: «**هند نعم الفتاة**» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بذلت» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: في «فتاةً» إذ يرى ابن هشام أنّها حالٌ مؤكّدة.

أقسام الحال

تَنقسم باعتبارات:

الأول: انقسامها باعتبارِ انتقالِ معناها ولزومهِ إلى قسمين: **متنقِّلة** وهو الغالب، **ومُلازِمة**، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: **الجامِدَة غير المؤوَّلة بالمشتق**، نحو: «هٰذَا مَالُك ذَهَباً»، و «هٰذِهِ جُبَّتكَ خَزًّا» بخلاف نحو: «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ» فإنه بمعنى: متقابضَيْنِ، وهو وصف مُنْتَقِل، وإنما لم يؤوّل في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهَّم أن الحال الجامدة لا تكون إلاّ مُؤَوَّلَةً بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية: **المؤكِّدة**، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[1]، قالوا: ومنه ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[2] لأن «الحق» لا يكون إلاّ مصدّقاً، والصواب أنه يكون مصدّقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هُوَ الْحَقُّ صَادِقاً»، فهي مؤكّدة.

الثالثة: **التي دلَّ عاملُهَا على تجدُّد صاحبها**، نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾[3]، ونحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» الحالُ «أطول»، و «يديها»: **بدل بعض**، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾[4] وهذا سهوٌ منه، لأن «الكتاب» قديم.

---

(١) النمل: ١٠.
(٢) فاطر: ٣١.
(٣) النساء: ٢٨.
(٤) الأنعام: ١١٤.

وتقع الملازِمَةُ في غير ذلك بالسماع، ومنه ﴿قائِماً بِالْقِسْطِ﴾[1] إذا أُعرب حالاً، وقولُ جماعةٍ إنها مؤكِّدة وَهْمٌ، لأن معناها غير مُسْتَفاد ممَّا قبلها.

الثاني: انقسامها ـ بحَسَب قَصْدِهَا لذاتها وللتَّوْطئة بها ـ إلى قسمين: **مَقْصُودة** وهو الغالب، **ومُوَطِّئة** وهي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا﴾[2]، فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويًّا»، وتقول: «جاءني زيد رَجُلاً مُحْسِناً».

الثالث: انقسامها ـ بحسب الزمان ـ إلى ثلاثة: **مُقَارِنة**، وهو الغالب، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[3]، **ومُقَدَّرةٍ**، وهي المستقبلة كـ «مررتُ برجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً»، أي: مُقَدِّراً ذلك، ومنه ﴿ادْخُلُوها خَالِدين﴾[4]، ﴿لَتدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[5]، **ومَحْكيَّة**، وهي الماضية نحو: «جاء زَيْدٌ أمْس رَاكباً».

الرابع: انقسامها ـ بحسب التَّبيين والتوكيد ـ إلى قسمين: **مُبيِّنة**، وهو الغالب، وتُسمَّى **مُؤسِّسة** أيضاً، **ومؤكّدة**، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكِّدة لعاملها، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[6]، ومؤكّدة لصاحبها، نحو: «جَاءَ القومُ طُرًّا»، ونحو: ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾[7]، ومؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوك عَطُوفاً». وأهمل النحويون المؤكّدة لصاحبها، ومَثَّل ابن مالك، وولدُه بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها، وهو سَهْو.

ومما يُشْكِل قولُهم في نحو: «جاء زَيْدٌ والشمسُ طالعة» أنّ الجملة الاسميَّة حال، مع أنها لا تنحلُّ إلى مفرد، ولا تُبيِّن هيئةَ فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكّدة؛ فقال ابن جنيّ: تأويلُها: جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعت السببيَّيْنِ، كـ «مرَرْتُ بالدار قائماً سُكَّانُها، وبرجل قائمٍ غِلْمَانُهُ»، وقال ابن عمرون: هي مؤوّلة بقولك: مُبَكِّراً، ونحوه؛ وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه؛ وأثبتَ مجيءَ المفعول معه جملة؛ وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمدُّهُ

---

(١) آل عمران: ١٨.
(٢) مريم: ١٧.
(٣) هود: ٧٢.
(٤) الزمر: ٧٣.
(٥) الفتح: ٢٧.
(٦) النمل: ١٠ وغيرها.
(٧) يونس: ٩٩.

مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾(١) في قراءة من رفع «البحر»: وهو كقوله [من الطويل]:

٧١٣ ـ وَقَدْ أَغْتَدِي، والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِها، بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

و «جئتُ والْجَيْشُ مُصْطَفٌ»، ونحوهما من الأحوال التي حُكْمُها حكمُ الظرف، فلذلك عَرِيَتْ عن ضمير ذي المحال؛ ويجوز أن يقدر «وبحرها»: أي وبحر الأرض.

---

(١) لقمان: ٢٧.

٧١٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، ٢٤٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٦، ٦٨، ٣/ ٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ١١/ ٧٠٠ (هكل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠؛ ورصف المباني ص ٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧؛ والمحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٤٣.

اللغة: الغدوة: الرواح صباحاً. الوكنة: عش الطير. منجرد: قصير الشعر. قيد الأوابد: ممسك بالوحوش السائمة. هيكل: ضخم الجثة.

المعنى: غالباً ما أنهض قبل الطيور صباحاً، على فرسي الضخم للصيد، فيلحق بالطريدة ولا يترك منها حتى الوحوش الشاردة.

الإعراب: **وقد**: «الواو»: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تكثير. **أغتدي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **والطير**: «الواو»: حالية، «الطير»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **في وكناتها**: «في»: حرف جر، «وكناتها»: اسم مجرور وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **بمنجرد**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أغتدي. **قيد**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **الأوابد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **هيكل**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «وقد أغتدي»: بحسب الواو. وجملة «والطير في وكناتها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: وقوله (الطير فيَ وكناتها) إذ جاءت الجملة حالاً لفاعل مستتر دون رابط، وهذا مستهجن.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

أعلم أنها إن دَخَل عليها جارٌ أو مُضَاف فمحلُّها الجرُّ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[1]، ونحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ»، و «غُلَامُ مَنْ جاءَك»، وإلاّ فإن وقعت على زمان، نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[2] أو مكان، نحو: ﴿فأيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[3] أو حَدَثٍ، نحو: ﴿أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلبونَ﴾[4]، فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مُطلقاً؛ وإلاّ فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة، نحو: «مَنْ أَبٌ لك»، فهي مبتدأ، أو اسم معرفة، نحو: «مَنْ زَيْدٌ»، فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط؛ وإلاَّ فإن وقعَ بعدَها فعلٌ قاصر فهي مبتدأة، نحو: «مَنْ قام»، ونحو: «مَنْ يَقُمْ أقُمْ مَعَهُ»، والأصَحُّ أنَّ الخبر فعلُ الشرط لا فعلُ الجواب؛ وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعولٌ به، نحو: ﴿فأيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾[5]، ونحو: ﴿أيًّا ما تَدْعُوا﴾[6]، ونحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾[7]، وإن كان واقعاً على ضميرها، نحو: «مَنْ رأيته»، أو متعلّقها، نحو: «مَنْ رَأَيْتَ أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوفٍ مُقَدَّرٍ بعدها يُفَسِّر المذكور.

تنبيه ـ إذا وقع اسمُ الشَّرطِ مبتدأ، فهل خبرُه فعلُ الشرط وحده لأنه اسمٌ تام، وفعل

---

(١) النبأ: ١.
(٢) النحل: ٢١.
(٣) التكوير: ٢٦.
(٤) الشعراء: ٢٢٧.
(٥) غافر: ٨١.
(٦) الإسراء: ١١٠.
(٧) الأعراف: ١٨٦.

الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كلٌّ مِنَ النَّاسِ يَقُومُ»، أو فعلُ الجواب لأن الفائدة به تمّت، ولالتزامهم عَوْدَ ضميرٍ منه إليه على الأصحّ، ولأن نظيره وهو الخَبَر في قولك: «الذِي يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ»، أو مجموعُهما لأنَّ قولك: «مَنْ يَقُمْ أقُمْ معه» بمنزلة قولك: «كل من الناس إنْ يَقُمْ أقم معه»؟ والصَّحيح الأول، وإنما توقَّفت الفائدة على الجواب من حيثُ التعلُّق فقط، لا من حيث الخبرية.

مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة

لم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلاَّ على حصُول الفائدة، ورأى المتأخِّرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فَتَتَبَّعُوها، فمِن مُقِلّ مُخِلّ، ومِن مُكْثِر مُورِدٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: **أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنًى**؛ فالأول نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمّى عِنْدَه﴾[1]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِك﴾[2]، وقولك: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءني». ومن ذلك قولُهم: «ضَعيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَة»[3] إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خَلَفاً من موصوف والصواب ما بيّنت. وليست كل صفة تُحَصِّل الفائدة؛ فلو قلت: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجز؛ والثاني نحو قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ[4] بِدِرْهَمٍ»، أي منوان منه، وقولهم:

---

(١) الأنعام: ٢.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ٣/ ١٣. ويروى «ذليل عاذ (أو: عائذ) بقرملة». انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٤٦٦؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٢٠٦؛ وزهر الأكم ٣/ ١٢؛ ولسان العرب ١١/ ٥٥٥ (قرمل)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٩؛ والمستقصى ٢/ ٨٦.
والقرملة: شجرة ضعيفة لا شوك لها. يُضرب في الضعيف يلتجىء إلى مثله أو إلى أضعف منه، والذليل يأوي إلى أذلّ منه.

(٤) المنوان: مثنى المنا، وهو مكيال للسمن ونحوه، أو وحدة وزن تساوي رطلين.

«شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ»[(١)] . و [من الكامل]:

٧١٤ ـ قَـدَرٌ أَحَلّـكَ ذا المَجَـازِ وَقَـدْ أَرَى وَأَبِـيَّ مَـا لَـكَ ذُو المَجَـازِ بِـدَارِ

إذ المعنى: شرٌّ أيُّ شرّ، وقَدَرٌ لا يغالَبُ، والثالث نحو: «رُجَيْلٌ جاءني»، لأنه في معنى: رجل صغير، وقولهم: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» لأنه في معنى: شيء عظيم حَسَّن زيداً؛ وليس في هٰذين النوعينِ صفةٌ مقدّرة فيكونانِ من القسم الثاني.

والثاني: **أن تكون عاملة**: إما رفعاً، نحو: «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» عند من أجازه، أو نصباً،

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩، ٩/ ٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦١ (هرر)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠؛ والمستقصى ٢/ ١٣٠.
وذو الناب: الكلب. وأهرّ الكلب: جعله يهرّ، أي: يصوِّت دون نباح.
يضرب عند ظهور امارات الشرّ.

٧١٤ ـ **التخريج**: البيت للمؤرج السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٠٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٣ (نخل)؛ ومجالس ثعلب ص ٥٤٤.

اللغة: ذو المجاز: اسم موضع ـ أو النخيل.

المعنى: إنه قدرك الذي أوصلك إلى ذي المجاز وقد حصل رغم كرهك له ومحاولتك الابتعاد عنه.

الإعراب: **قدر**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **أحلك**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **ذا المجاز**: «ذا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف، «المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **وقد أرى**: «الواو»: حالية، «قد»: للتحقيق، «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **وأبي**: «الواو»: واو القسم، «أبي»: اسم مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أقسم. **ما**: حجازية. **لك**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **ذو**: اسم ما مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف. **المجاز**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **بدار**: «الباء»: زائدة، «دار»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ما.

وجملة «قدر أحلك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أحلك»: في محل رفع خبر. وجملة «وقد أرى»: في محل نصب حال. وجملة «وأبي»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «ما ذو المجازْ بدار»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: (**قدر أحلك**) وقد رفع قدر على أنه موصوف فهو نكرة موصوفة تقديراً، والتقدير: قدر لا يغالب أحلَّك ذا المجاز.

نحو: «أمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»، و «أَفْضَلُ مِنْكَ جاءني»، إذ الظرف منصوبُ المحل بالمصدر والوصف؛ أو جرًّا، نحو: «غلامُ امرأةٍ جاءني»، و «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ»؛ وشَرْط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرةً كما مثَّلْنَا، أو معرفةً والمضاف مما لا يتعرَّف بالإضافة، نحو: «مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ»، و «غَيْرُكَ لاَ يَجُودُ». وأما ما عدا ذلك فإن المضافَ إليه فيه معرفة لا نكرة.

والثالث: **العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يَسُوغُ الابتداء به**، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[1]، أي: أمْثَلُ من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوف وَمَغْفِرَة خَيْر مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾[2]؛ وكثيرٌ منهم أطلقَ العطف وأهملَ الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من الطويل]:

٧١٥ ـ عِنْدِي ٱصْطِبارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَـلْ بِـأَعْجَـبَ مِـنْ هَـذَا ٱمْـرُؤٌ سَمِعـا

---

(١) محمد: ٢١.
(٢) البقرة: ٢٦٣.

٧١٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣.

اللغة: اصطبار: صبر وجَلَد.

المعنى: لديّ صبر على هجر محبوبتي وظلمها لي، ومع ذلك فهي تشكو مني، فهل سمع أحد أعجب من حالي وحالها؟

الإعراب: **عندي**: «عند»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف متقدم في محل رفع خبر، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **اصطبار**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **وشكوى**: «الواو»: حالية، «شكوى»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف. **عند**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة. **قاتلتي**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **فهل**: «الفاء»: استئنافية، «هل»: حرف استفهام إنكاري. **بأعجب**: «الباء»: حرف جر، «أعجب»: اسم مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (سمعا). **من هذا**: «من»: حرف جر، «هذا»: اسم إشارة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بأعجب. **امرؤ**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **سمعا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف للإطلاق، و «الفاعل»: مستتر تقديره (هو).

وجملة «عندي اصطبار»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «شكوى عند...»: حالية محلها النصب. وجملة «هل امرؤ سمعا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «سمعا»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (امرؤ).

والشاهد فيه قوله: «وشكوى عند قاتلتي» حيث جاز الابتداء بـ«شكوى» لعطفه على «اصطبار» المسوّغ للابتداء به، تقدم الخبر عليه.

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوِّغ؛ وإن سُلّم العطف فَثَمَّ صفة مقدَّرة يقتضيها المقام، أي: وشكوى عظيمة، على أنَّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله؛ فإن الخبر هنا ظرفٌ مختص، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما قدَّمنا، وكأنه توهَّم أن التسويغ مشروط بتقدُّمه على النكرة؛ وقد أسلفنا أن التَّقديم إنما كان لدفعِ توهُّم الصفة، وإنما لم يَجِبْ هنا لحصولِ الاختصاصِ بدونه، وهو ما قَدَّمْناه من الصفة المقدَّرة، أو الوقوع بعد واو الحال؛ فلذلك جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَه﴾[١].

فإن قلت: لعلّ الواو للعطف، ولا صفة مقدّرة؛ فيكون العطف هو المسوِّغ.

قلت: لا يَسُوغُ ذلك، لأن المسوّغ عطفُ النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

فإن قيل: يحتمل أنَّ الواو عطفَ اسماً وظرفاً على مِثْلَيْهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطفُ على مَعْمولَيْ عامِلَيْن مختلفينِ، إذ «الاصطبارُ» معمولٌ للابتداء، والظرف معمولٌ للاستقرار.

فإن قيل: قَدِّرْ لكلٍّ من الظَّرفينِ استقراراً، واجعلِ التَّعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الاستقرارُ الأوَّل خَبر، وهو معمولٌ للمبتدأ نفسِهِ عند سيبويه، واختاره ابن مالك؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولَيْ عاملين.

والرابع: **أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً**، قال ابن مالك: أو جُمْلة، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيد﴾[٢]، وَ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَاب﴾[٣]، و «قَصَدَكَ غُلَامُهُ رُجُل». وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاصُ، فلو قيل: «في دارِ رَجُلٍ رجلٌ» لم يَجُزْ، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دار رجلٍ؛ فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديمُ، فلا يجوز «رَجُلٌ في الدار»، وأقول: إنما وجب التقديمُ هنا لدفعِ توهُّم الصفة، واشتراطُهُ هنا يوهم أن له مَدْخَلاً

---

(١) الأنعام: ٢.

(٢) ق: ٣٥.

(٣) الرعد: ٣٨.

في التَّخْصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس: **أن تكون عامّة**: إما بذاتها كأسماءِ الشَّرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: «ما رَجُل فِي الدار»، و «هل رَجُل في الدار؟» و ﴿أَإِلَه مَعَ اللَّهِ﴾[1]. وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوِّغ للابتداء هو الهمزة المُعَادَلة بـ «أمْ»، نحو: «أرَجلٌ في الدَّارِ أم امرَأة؟» كما مثّل به في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: **أن تكون مُراداً بها صاحبُ الحقيقة من حيث هي**، نحو: «رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امْرَأةٍ»، و «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادة».

والسابع: **أن تكون في معنى الفعل**، وهذا شامل لنحو: «عَجَب لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجُّب، ولنحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يٰسِ﴾[2]، و ﴿وَيْل لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[3]، وضبطوه بأن يُراد بها الدعاء؛ ولنحو: «قائمٌ الزَيْدَانِ» عند من جوَّزها؛ وعلى هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدان» مسَوِّغانِ كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَاب حَفِيظ﴾[4] مسوِّغان؛ وأمّا منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوِّغ فيه للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفواتِ شرط الاكتفاءِ بالفاعل عن الخبر وهو تقدُّم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهرُ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكفي مُطْلَق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زَيْد قائم أبوه» كونُ «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدُهما أنه يصحّ «زَيْد قائم أبوهُ أَمْسِ»، والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحَّةِ نحو: «أقَائم الزَّيْدَان» كونَ الوصفِ بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: **أن يكون ثبوتُ ذلك الْخبر للنَّكرة من خوارق العادة**؛ نحو: «شَجَرَةٌ سَجَدَتْ»، و «بَقَرَةٌ تَكلّمتْ»، إذ وقوعُ ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد؛ ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف نحو: «رَجُلٌ مات» ونحوه.

والتاسع: **أن تقع بعد «إذا» الفُجَائية**، نحو: «خَرَجْتُ فإذا أسدٌ»، أو «رَجُلٌ بالبابِ»،

---

(١) النمل: ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣.
(٢) الصافات: ١٣٠.
(٣) المطففين: ١.
(٤) ق: ٤.

إذ لا توجِبُ العادة أن لا يخلُو الحالُ من أن يُفاجِئك عند خروجك أسدٌ أو رجل.

والعاشر: **أن تقعَ في أول جملة حالية**، كقوله [من الطويل]:

٧١٦ ـ سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وعلّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

٧١٧ ـ الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْر وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

---

٧١٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٣؛ والدرر ٢/ ٢٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠١.

اللغة: سرينا: مشينا ليلاً. أضاء: أنار. المحيّا: الوجه. الشارق: الكوكب المشرق.

المعنى: يقول إنّ ممدوحه يشبه البدر، وإنّ نور وجهه أشد إشراقاً من نور البدر.

الإعراب: «**سرينا**»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**ونجم**»: الواو حاليّة، «نجم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**أضاء**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**فمذ**»: الفاء: استئنافيّة، «مذ»: ظرف زمان، وقيل اسم زمان في محلّ رفع مبتدأ. «**بدا**»: فعل ماضٍ. «**محيّاك**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أخفى**»: فعل ماضٍ. «**ضوؤه**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**كلّ**»: مفعول به، وهو مضاف. «**شارق**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «سرينا» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ونجم **أضاء**» في محلّ نصب حال. وجملة: «**أضاء**» في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة: «**بدا**» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «**أخفى**» في محلّ رفع خبر المبتدأ «مذ».

الشاهد: قوله: «ونجم قد أضاء» حيث جيء باسْم نكرة بعد الواو الحاليّة.

٧١٧ ـ **التخريج**: البيت للحماسي في تخليص الشواهد ص ١٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٤.

اللغة: الطارق: القادم ليلاً. يطرقها: يأتيها ليلاً. المدية: السكين.

المعنى: إني من بيت كريم، فحلالي تتمنى رؤية الذئب على رؤيتي، لكثرة ما أذبح منها للأضياف.

الإعراب: **الذئب**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **يطرقها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره(هو). **في الدهر**: جار ومجرور متعلقان بـ «يطرقها». **واحدة**: نائب مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **وكل يوم**: «الواو»: عاطفة، و «كل»: ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، متعلق بالفعل (تراني)، و «يوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **تراني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في =

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور في شرح الجمل: تُكسر «إنَّ» إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملةٍ حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيأكُلُونَ الطَّعام﴾(١). ومن روى «مُدْيةً» بالنّصب فمفعول لحال محذوفة، أي: حامِلاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومَثَّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَة قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾(٢)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٧١٨ ـ عَـرَضْنَـا فَسَلَّمْنَـا فَسَلَّـمَ كَـارِهَـاً عليْنَـا، وَتَبْـرِيـحٌ مِـنَ الْـوَجْـدِ خَـانِقُـهْ

= محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). **مدية**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **بيدي**: جار ومجرور، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف.

وجملة «الذئب يطرقها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يطرقها»: في محل رفع خبر. وجملة «تراني»: معطوفة على جملة «الذئب يطرقها» لا محلّ لها. وجملة «مدية بيدي»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: (مدية بيدي) حيث رفع لوقوعه في صدر جملة حاليّة، ووقعت الجملة حالاً دون الرابط الواو.

(١) الفرقان: ٢٠.

(٢) آل عمران: ١٥٤.

٧١٨ ـ **التخريج**: البيت لابن الدمينة في ديوانه ص ٥٣؛ وأمالي القالي ١/١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٥؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٥.

اللغة: عرضنا: ظهرنا. التبريح: الشدة. الوجد: الحب الشديد والغيظ الشديد.

المعنى: ظهرت لوالدها فألقيت السلام، فرده كارهاً وهو يكاد يختنق من الحنق والغيظ لغيرته على بناته.

الإعراب: **عرضنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الفاعلين و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فسلمنا**: «الفاء»: عاطفة، «سلّمنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فسلّم**: «الفاء»: عاطفة، «سلّم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). **كارهاً**: حال منصوبة بالفتحة. **علينا**: جار ومجرور متعلقان بـ (سلّم). **وتبريح**: «الواو»: حالية، «تبريح»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **من الوجد**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة. **خانقه**: خبر مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «عرضنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فسلمنا»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها. وجملة «وتبريح خانقه»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «تبريح خانقه» حيث ابتدىء بالنكرة الموصوفة (تبريح).

ولا دليل فيهما؛ لأن النَّكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدَّرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْشَى طَائِفَة مِنْكُمْ﴾(١).

ومما ذكروا من المسوِّغات: أن تكون النكرة محصورةً، نحو: «إنما فِي الدار رجل»، أو للتَّفصيل، نحو: «الناسُ رَجُلاَنِ رَجُلٌ أكرمته ورجلٌ أهنته»، وقوله [من المتقارب]:

٧١٩ ـ فَـأَقْبَلْـتُ زَحْفـاً عَلَـى الـرُّكْبَتَيْـنِ فَثَـوْبٌ لَـبِسْتُ وَثَـوْبٌ أَجُـرْ

وقولهم: «شَهْر ثَرًى وَشَهْر ترى وشهر مَرْعًى»(٢)، أو بعد فاء الجزاء، نحو: «إنْ مَضَى عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ»(٣).

وفيهنّ نظر؛ أما الأول فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيحٌ قبل مجيء «إنما»، وأما الثانية

---

(١) آل عمران: ١٥٤.

٧١٩ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦؛ والكتاب ١/ ٨٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٢٤.

الإعراب: «**فأقبلت**»: الفاء بحسب ما قبلها، «أقبلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**زحفاً**»: حال أو مفعول مطلق منصوب. «**على الركبتين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «زحفاً». «**فثوب**»: الفاء استئنافية، «ثوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**لبست**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**وثوب**»: عاطفة للجمل، «ثوب»: معطوف على «ثوب». «**أجرّ**»: فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا».

وجملة: «أقبلت» بحسب ما قبلها. وجملة: «ثوب لبست» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لبست» في محل رفع خبر «ثوب». وجملة: «ثوب أجر» معطوفة على جملة: «ثوب لبست» فهي مثلها. وجملة: «لبست» في محل رفع خبر «ثوب».

الشاهد: قوله: «ثوب لبست، وثوب أجرّ» حيث ابتدأ بالنكرة مسوّغاً التنويع.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في فصل المقال ص ١١٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٢ (ثرا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠. ومنهم من يكمل المثل فيقول: «وشهر استوى»، أي: شهر يستوي فيه النبات.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الحيوان ٢/ ٢٥٧؛ وزهر الأكم ١/ ٩٦؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٩؛ وكتاب الأمثال ص ٣٢٥؛ ولسان العرب ٤/ ٦٢٠ (عير)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٥؛ والمستقصى ١/ ٣٧٢.

والعير: الحمار الوحشي. والرباط: حبالة الصائد. والمعنى: إن ذهب عير فلم يعلقْ في الحبالة فاقتصِرْ على ما علق.

يضرب في الرِّضا بالحاضر وترك الغائب، أو يُضرب للشيء يُقدر على العوض منه، فيُستخفّ بفقده.

فلاحتمال «رجل» الأول للبدليَّة والثاني عطف عليه، كقوله [من الطويل]:

٧٢٠ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

ويُسمى بَدَلَ التفصيل، ولاحتمال «شهر» الأول الخبرية، والتقدير: أشْهُرُ الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب نَدٍ، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى؛ ولاحتمالِ «نسيت» و «أجُرُّ» للوصْفِيَّة والخبر محذوف، أي: فمنها ثوب نسيتُهُ وثوب أجرُّه؛ ويحتمل أنهما خبران وثمَّ صفتان مقدَّرتان، أي: فثوب لي نسيته وثوب لي أجرُّه، وإنما نسِيَ ثوبَهُ لشغل قلبه كما قال [من الطويل]:

٧٢١ - [وَمِثْلِكَ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طفْلَةٍ] لَعُوبٍ تُنَسِّينِي، إذَا قُمْتُ، سِرْبَالِي

---

٧٢٠ - **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٩٩؛ وأمالي المرتضى ١/٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/٢١١، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٢؛ والكتاب ١/٤٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٣٨؛ وشرح المفصل ٣/٦٨؛ والمقتضب ٤/٢٩٠.

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنيت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازماً لها.

الإعراب: **وكنت**: «الواو»: حسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **كذي**: «الكاف»: حرف جر، «ذي»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **رجلين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **رجل**: بدل مجرور بالكسرة. **صحيحة**: صفة مجرورة بالكسرة. **ورجل**: «الواو»: عاطفة، «رجل»: اسم معطوف على «رجل» مجرور بالكسرة. **رمى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف. **فيها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رمى). **الزمان**: فاعل مرفوع بالضمة. **فشلت**: «الفاء»: عاطفة، «شلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء» للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «كنت...»: بحسب الواو. وجملة «رمى الزمان»: في محلّ جر صفة (رجل). وجملة «فشلت»: معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «رجل صحيحة» و «رجل رمىٰ» حيث أبدل المفرد من المثنى (بدل بعض من كل)، على إبدال التفصيل.

٧٢١ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٠؛ والأزهية ص ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١/٦٦؛ ولسان العرب ٥/٣٢٤ (نسا)؛ والمنصف ١/٩٣.

اللغة: العوارض: صفحاتُ الخدود. طفلة: طرية وبضة ورخصة. السربال: الدرع، أو كل ما يلبس على الكتفين.

المعنى: ورب فتاة بيضاء الوجه، غضة، لدنة القوام ممراح لعوب، تنسيني عندها درعي لتعلق قلبي بها إذا ما قمت من جوارها لبعض شغلي. =

وإنما جر الآخَرَ ليعفي الأثَرَ عن القَافَةِ، ولهذا زحف على ركبتيه؛ وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخَرُ، ثم حذفت الصفة؛ ورأيت في كلام محمد بن حَبِيبَ ـ وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه ـ قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثَرَى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان.

= **الإعراب: ومثلك**: «الواو»: واو رب، «مثل»: اسم مجرور لفظاً بربّ المحذوفة بعد الواو، مرفوع محلاًّ على أنه مبتدأ، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بيضاء**: صفة مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً وهي مضاف. **العوارض**: مضاف إليه مجرور. **طفلة، لعوب**: كلتاهما في محل رفع صفة. **تنسيني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ياء المتكلم في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **إذا**: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل تنسيني. **قمت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتصل «التاء»، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **سربالي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «تنسيني»: في محل رفع خبر. وجملة «قمت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «**مثلك** تنسيني»: ابتدائية لا محل لها.

وقد أورد هذا البيت استدلالاً على قضية معنوية كما هو واضح من كلامه.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: «لَيْسَ زيد بقائمٍ ولا قاعِدٍ» بالخفض، وشرطُهُ إمكان تَوَجُّهِ العاملِ إلى المعطوفِ، فلا يجوز في نحو: «ما جَاءَني من أمرأةٍ ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن «مِن» الزائدة لا تعمل في المعارف.

وقد يمتنع العطفُ على اللفظ وعلى المحلّ جميعاً، نحو: «مَا زَيْد قائماً لكن ـ أو بل ـ قاعِدٌ»، لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجَبِ، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

والثاني: العطفُ على المحل، نحو: «لَيْسَ زَيْد بقائمٍ ولا قاعِداً»، بالنصب، وله عند المحقّقين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيدٌ بقائمٍ»، و «ما جاءني من أمرأة» أن تسقط الباء فتنصب؛ و «مِنْ» فترفع، فعلى هذا فلا يجوز «مرَرتُ بزَيْدٍ وَعَمْراً» خلافاً لابن جنّي، لأنه لا يجوز «مَرَرْتُ زَيْداً»؛ وأما قوله [من الوافر]:

تمــرُّونَ الـــدِّيَــارَ وَلَــمْ تَعُــوجُــوا ... [كَــلاَمُكُــمُ عَلَــيَّ إِذَنْ حَــرَامُ][1]

فضرورة.

(١) تقدم بالرقم ١٤٣.

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكونَ العاملُ في اللفظ زائداً كما مثَّلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

٧٢٢ ـ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

وأجاز الفارسيُّ في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَة وَيَوْمَ الْقِيامَةِ﴾[1] أن يكون ﴿يوم القيامة﴾ عطفاً على محل ﴿هذه﴾ لأن محلّه النصب.

الثاني: أن يكونَ الموضع بحقِّ الأصالة؛ فلا يجوز «هذا ضاربٌ زَيْداً وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروطِ العمل الأصلُ إعمالُهُ لا إضافتُهُ لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديّون تمسكاً بقوله [من الطويل]:

[فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ] مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[2]

---

٧٢٢ ـ التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٧١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٩/ ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١؛ والكتاب ١/ ٦٨؛ والمعاني الكبير ص ١٢١١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨؛ والمقتضب ٤/ ١٥٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٨٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦؛ والمحتسب ٢/ ٤٣.

اللغة: العواذل: حوادث الدهر وزواجره. تزعك: تردعك.

المعنى: لا يفخرن أحداً بجدوده، حتى الأنبياء قضوا، وهو إلى ذات المصير.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **لم**: حرف جزم وقلب ونفي. **تجد**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **من دون عدنان**: «من»: حرف جر، «دون»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تجد)، «عدنان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **والداً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **ودون**: معطوف على «دون» الأولى محلاً، منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **معد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **فلتزعك**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «اللام»: لام الأمر، «تزع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهر، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **العواذل**: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «إن لم تجد... فلتزعك»: بحسب الفاء. وجملة «تجد»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «فلتزعك»: في محل جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه قوله: (ودون معد) إذ نصب (دون) وعطفها على «من دون»، على التأويل (فإن لم تجد دون عدنان ودون معد)، وهذا من قبيل العطف على المحل مع أن العامل في المعطوف عليه غير زائد.

(١) هود: ٦٠.

(٢) تقدم بالرقم ٧٠١.

وقد مرَّ جوابه.

والثالث: وجود المُحْرِزِ، أي الطَّالب لذلك المحل، وابتُني على هذا ٱمتناعُ مسائل:

إحداها: «إن زَيْداً وعمرو قائمان» وذلك لأنَّ الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء والابتداء هو التجردُ، والتجرُّد قد زال بدخول «إنّ».

والثانية: «إنَّ زَيْداً قَائم وعمرو» إذا قدرت «عمراً» معطوفاً على المحل، لا مبتدأ؛ وأجاز هذه بعضُ البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرِز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عامِلَيْن «إن» والابتداء على معمولٍ واحد وهو الخبر؛ وأجازهما الكوفيّون، لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن «أنَّ» لم تعمل عندهم في الْخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ ولكن شَرَط الفراءُ لصحّة الرفع قبل مجيء الْخبر خفاءَ إعراب الاسم، لئلا يتنافَر اللفظ؛ ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرطٍ بالاتّفاق في سائر مواضِع العطف على اللفظ؛ وحجَّتهما قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[1] الآية، وقولهم: «إنَّكَ وَزَيْد ذَاهِبَانِ». وأجيب عن الآية بأمرين:

أحدهما: أن خبر «إن» محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الْخبر ويشهد له قوله [من الطويل]:

٧٢٣ ـ خَلِيلَـيَّ هَـلْ طِـبٌّ، فَـإِنِّـي وَأَنْتُمَـا وَإِنْ لَـمْ تَبُـوحَـا بِـالهَـوى دَنِفَـانِ؟

(١) المائدة: ٦٩.

٧٢٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٧٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٢٧٤.

شرح المفردات: الطبّ: العلاج. الدنف: الذي ثقل عليه المرض. الهوى: العشق.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقيه بقوله: هل من دواء نعالج فيه ما نكابد من لواعج الهوى، فإنّي وإيّاكم ـ وإن لم تبوحا به ـ كاد يضنينا هذا الهوى.

الإعراب: «**خليلي**»: منادى منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «هل»: حرف استفهام. «طبّ»: مبتدأ مرفوع وخبره محذوف تقديره: «طبّ موجود»، أو «هل لنا طبّ». «**فإنّي**»: الفاء حرف استئناف، «إنّ» حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ» وخبره محذوف تقديره: «إني دنف». «**وأنتما**»: الواو حرف عطف، «أنتما»: ضمير منفصل مبنيّ في محل رفع مبتدأ. «**وإن**»: الواو حالية. «**إن**»: وصلية زائدة. «**لم**»: حرف جزم. «**تبوحا**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه حذف النون، والألف ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**بالهوى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تبوحا». «**دنفان**»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. =

ويضعفه أنه حَذْف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنّما الكثيرُ العكسُ.

والثاني: أن الْخبر المذكور لـ «إنَّ»، وخبر ﴿الصَّابئون﴾ محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله [من الطويل]:

٧٢٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدَّم، نحو: «لَقَائم زيد» ويضعفه تقديمُ الجملة

= وجملة: «يا خليليّ» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هل طبّ...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «إنّي...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنتما...» معطوفة على الجملة السابقة. وجملة: «وإن لم تبوحا» في محلّ نصب حال.

الشاهد: قوله: «فإنّي وأنتما دنفان» حيث يتعيّن أن تكون «أنتما» مبتدأ والخبر «دنفان»، ويكون خبر «إنّ» محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه. وأصل الكلام: «فإنّي دنف، وأنتما دنفان».

٧٢٤ - **التخريج**: البيت لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ص ١٨٤؛ والإنصاف ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/ ١٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٦؛ والشعر والشعراء ص ٣٥٨؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ٥٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

شرح المفردات: الرحل: الإقامة. القيّار: هو صاحب القير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.

المعنى: يقول: إنّ من كانت إقامته في المدينة كان غريباً فيها هو وراحلته.

الإعراب: «**فمن**»: الفاء بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنّه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**أمسى**»: فعل ماض ناقص. «**بالمدينة**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أمسى» المحذوف. «**رحله**»: اسم «أمسى» مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**فإني**»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**وقيار**»: الواو حرف عطف، «قيّار»: مبتدأ مرفوع بالضمّة خبره محذوف دلّ عليه خبر «إن». «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «غريب». «**لغريب**»: اللام المزحلقة، أو الابتدائية، «غريب» خبر إنّ مرفوع بالضمّة وخبر «قيار» محذوف.

وجملة: «من يك...» بحسب ما قبلها. وجملة: «يك...» في محلّ رفع خبر المبتدأ «من». وجملة: «أمسى بالمدينة رحله» في محل نصب خبر «يك». وجملة: «إني لغريب» في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «قيار..» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «وقيار» حيث حذف خبره لدلالة اسم «إنّ» عليه. والخبر المذكور «لغريبٌ» هو خبر «إنّي».

المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وعن المثال[١] بأمرين: أحدهما أنه عطف على توهّم عدم ذكر «إنّ»، والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي: إنك أنْتَ وزيد ذاهبان، وعليهما خرج قولهم: «إنَّهُمْ أَجْمَعُون ذاهبون».

المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وعمرو» بالرفع أو «وَعَمْراً» بالنصَّب، منعهما الْحُذَّاق، لأن الاسمَ المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكونَ بـ «أَلْ» أو منوَّناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسُّكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً﴾[٢]، وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٢٥ ـ [هَـوِيـتَ ثَنَـاءً مُسْتَطَـابـاً مُجَـدَّدا] فَـلاَ تَخْـلُ مِـنْ تَمْهِيـدِ مَجْدٍ وَسُـؤْدُدَا

وأجيب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلُّ عليه المذكور، أي: وجَعَلَ الشمسَ، ومهَدْتَ سؤددا، أو يكون سؤدداً مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أو الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرّد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضح لك مُضِيَّهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَمِن رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾[٣] الآية، وجوّز الزّمخشريُّ كونَ ﴿الشمس﴾ معطوفاً على محلّ ﴿الليل﴾، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمرّ في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيّته مع نصه في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٤] على أنه إذا حُمِل على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حُمِلَ على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله [من الرجز]:

٧٢٦ ـ قَـدْ كُنْـتُ دَايَنْـتُ بِهَـا حَسَّـانَـا مَخَـافَـةَ الإِفْـلاَسِ وَاللَّيَّـانَـا

[يحسن بيع الأصل والقيانا]

---

(١) أي وأجيب عن المثال: «إنك وزيد ذاهبان» بأمرين.

(٢) الأنعام: ٩٦.

٧٢٥ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

(٣) القصص: ٧٣.

(٤) الفاتحة: ٤.

٧٢٦ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢؛ ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح المفصّل ٦/ ٦٥؛ وله أو لرؤبة في الدرر ٦/ ١٩٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٨؛ وشرح المفصّل ٦/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥. =

فيجوز أن يكون «اللّيّانا» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذفِ مضاف، أي: ومخافة اللّيان؛ ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن «الليان» فعل لغير المتكلّم، إذ المراد أنه دَاينَ حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومَطْله، ولا بدَّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قولُ أبي حيان: إن من شرط العَطْف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظٌ وموضع؛ فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرط الأوّل الذي ذكرناه، ولا بدَّ منه.

والثالث: العطف على التوهُّم، نحو: «لَيْسَ زَيْد قَائِماً وَلاَ قَاعِدٍ» بالْخفض على توهُّم دخول الباء في الخبر، وشَرْط جوازه صحّةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حَسُنَ قولُ زهير [من الطويل]:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى ... وَلاَ سَـابِـقٍ شَيْئـاً إِذَا كَـانَ جَـائِيَـا[1]

= **شرح المفردات**: داينت بها: أخذتها بدلاً من دين لي عنده. اللّيان: المطل. القيان: ج القينة، وهي الجارية.

المعنى: يقول: إنّه قد أخذ قينة بدلاً من دين له عند حسّان خوفاً من إفلاسه ومماطلته.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «**داينت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«داينت». «**حسّاناً**»: مفعول به. «**مخافة**»: مفعول لأجله، وهو مضاف. «**الإفلاس**»: مضاف إليه مجرور. «**واللّيانا**»: الواو حرف عطف، «الليانا»: معطوف على «الإفلاس» تبعه في المحلّ على أنه مفعول به لـ«مخافة» منصوب، والألف للإطلاق. «**يحسن**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**بيع**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**الأصل**»: مضاف إليه مجرور. «**والقيانا**»: الواو حرف عطف، «القيانا»: معطوف على «بيع» منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة: «قد كنت داينت» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «داينت» في محلّ نصب خبر «كان». وجملة: «يحسن. . .» في محلّ نصب نعت «حسّانا».

الشاهد: قوله: «والليانا» حيث عطف «الليان» على «الإفلاس» فتبعه في المحلّ دون اللفظ، ونصبه على أنّه مفعول به للمصدر «مخافة». وقيل: «الليان» مفعول به لفعل محذوف تقديره: «خفت»، وقيل: يجوز أن يكون معطوفاً على «مخافة»، والتقدير: مخافة الإفلاس ومخافة الليان، ثمّ حذف المضاف، وهو قوله: «مخافة» وأقام المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه.

(١) تقدم بالرقم ١٣٥.

وقولُ الآخر [من البسيط]:

٧٢٧ ـ مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ إنْ لَمْ يَكُنْ لِلهَوى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا

ولم يحسن قولُ الآخر [من المتقارب]:

٧٢٨ ـ وَمَا كُنْتَ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ

لقلّة دخول الباء على خبر «كان»، بخلاف خبرَيْ «ليس» و «مَا»، والنَّيْرَب: النميمة،

٧٢٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١.

اللغة: الحازم: الذي يحزم أمره ولا يتردد. الشهم: ذو المروءة والحمية.

المعنى: لا يكون البطل بطلاً بمعنى الكلمة، حتى يلجم ميول نفسه بضوابط العقل والحكمة.

الإعراب: **ما الحازم**: «ما»: نافية تعمل عمل ليس، «الحازم»: اسمها مرفوع بالضمة. **الشهم**: صفة مرفوعة بالضمة. **مقداماً**: خبرها منصوب بالفتحة. **ولا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: توكيد للنفي، زائدة. **بطل**: اسم معطوف على مقداماً، مجرور لفظاً، منصوب محلاً. **إن لم يكن**: «إن»: حرف شرط جازم، «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يكن»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون الظاهرة واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **للهوى**: جار ومجرور متعلقان بالخبر غلابا. **بالحق**: جار ومجرور متعلقان بالخبر غلابا. **غلابا**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.

وجملة «ما الحازم مقداماً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن لم يكن غلاباً»: استئنافية لا محلَ لها. وجواب الشرط محذوف دل عليه كلام ما بعده، وجملة «يكن غلاباً»: جملة الشرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بطل» حيث جرّه بتوهم وجود الباء في خبر «ما»، وهو أمر شائع.

٧٢٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٢.

اللغة: النيرب: النميمة. النمش: ذو الوقيعة. المنمل: النمَّام.

المعنى: أنت لست نمّاماً وصاحب فتنة، وليس من طبعك هذه الصفات.

الإعراب: **وما كنت**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **ذا نيرب**: «ذا»: خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، «نيرب»: مضاف إليه مجرور. **فيهم**: جار ومجرور متعلقان بخبر (كان). **ولا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **منمش**: معطوف (وهماً) على الخبر. **فيهم**: جار ومجرور متعلقان بمنمش والميم للجماعة والواو للإشباع. **منمل**: صفة منمش مجرورة مثله.

وجملة «ما كنت ذا نيرب»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: (ولا منمش) حيث جرّها بتوهم باء زائدة في خبر (كان).

والمنمل: الكثير النميمة، والمُنْمش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقعَ في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً، وفي المركَّبات.

فأما المجزوم فقال به الخليلُ وسيبويه في قراءة غيرِ أبي عمرو ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيب فأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[1]، فإن معنى: «لولا أخّرتني فأصدق»، ومعنى «إنْ أخّرتني أَصَّدَّقْ» واحدٌ؛ وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محلّ «فأصَّدق»، كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿مَنْ يُضلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[2] بالجزم؛ ويردُّه أنهما يُسَلِّمان أن الجزم في نحو: ائتِنِي أُكْرِمْكَ» بإضمار الشَّرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعدَ الفاء منصوب بـ «أَنْ» مُضْمَرة، و «أنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم مما تقدّم، فكيف تكون الفاءُ مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطِفَيْن شرطٌ مقدّر؛ ويأتي القَوْلاَنِ في قول الهُذَلي [من الوافر]:

فَـأَبْلُـونِـي بَلِيَّتَكُـمْ لَعَلِّـي ... أُصَـالِحُكُـمْ وَأَسْتَـدْرِجْ نَـوَيَّـا[3]

أي: نَوايَ. وكذلك اختُلِفَ في نحو: «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنصب، والصواب أنه على التوهُّم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله لأن «غير زيد» في موضع «إلاّ زيداً» ومعناه، فشبَّهوهُ بقولهم [من الوافر]:

٧٢٩ - [مُعَـاوِيَ إِنَّنَـا بَشَـر فـأَسْجِـحْ]، ... فَلَسْنَـا بِـالجِبَـالِ وَلاَ الحَـدِيـدَا

(١) المنافقون: ١٠.
(٢) الأعراف: ١٨٦.
(٣) تقدم بالرقم ٦٧٠.

٧٢٩ - التخريج: البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي في الإنصاف ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ص ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠؛ والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١.

اللغة: اسجح: ارفق وتلطف، أو اعطف.

المعنى: يا خليفة المسلمين معاوية، اعطف على رعيتك فإنهم بشر مثلك يتألمون من الظلم فليسوا جماداً لا دماء فيهم.

=

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فهمهُ من إنشادِ هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ولو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبَّهوه به.

رجع القول إلى المجزوم ـ وقال به الفارسيّ في قراءة قُنْبُل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فإِنَّ اللهَ﴾(١) بإثبات الياء في ﴿يتّقي﴾ وجزم ﴿يصبر﴾، فزعم أن «من» موصُولة، فلهذا ثبتت ياء «يتّقي»، وأنها ضُمِّنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر؛ وإنما جُزِم ﴿يصبر﴾ على توهُّم معنى «مَنْ»؛ وقيل: بل وَصَل ﴿يصبر﴾ بنيَّة الوقف كقراءة نافع ﴿ومَحْيَايْ ومماتِي﴾(٢) بسكون ياء ﴿مَحْيَايْ﴾ وصلاً؛ وقيل: بل سُكِّن لتوالي الحركات في كلمتينِ كما في ﴿يأمركم﴾(٣) و ﴿يشعركم﴾(٤)، وقيل: «مَنْ» شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدَّرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعونَ ذاهبون، وإنكَ وزيدٌ ذاهبان»، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال هم، كما قال [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى، وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا(٣)

ومراده بالغَلَط ما عبر عنه غيره بالتوهُّم، وذلك ظاهر من كلامه؛ ويوضحه إنشادُه

= **الإعراب**: **معاوي**: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. **إننا**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **بشر**: خبرها مرفوع بالضمة. **فاسجح**: «الفاء»: استئنافية، «أسجح»: فعل أمر مبني على السكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **فلسنا**: «الفاء»: للتعليل والاستئناف، «لسنا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **بالجبال**: «الباء»: زائدة، «الجبال»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر ليس. **ولا الحديدا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: نافية زائدة للتأكيد، «الحديدا»: اسم معطوف على (الجبال) منصوب بالفتحة و«الألف» للإطلاق.

وجملة «معاويَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إننا بشر»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فاسجح»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لسنا بالجبال»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد في قوله: «ولا الحديدا» حيث عطفه على (الجبال) من باب توهم النصب لخبر «ليس» المتقدّم، وهو القياس.

(١) يوسف: ٩٠.
(٢) الأنعام: ١٦٢.
(٣) البقرة: ١٦٩.
(٤) الأنعام: ١٠٩.
(٥) تقدم بالرقم ١٣٥.

البيت؛ وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾(١) فيمن فتح الباء؛ كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله [من الطويل]:

٧٣٠ ـ مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

اهـ. وقيل: على إضمار «وَهَبْنَا»، أي: ومن وراء إسحاق وَهَبْنَا يعقوبَ، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾(٢)، لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفاً على «بإسحاق»، أو منصوب عطفاً على محلِّه. ويردُّ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطفِ والمعطوف على المجرورِ كـ«مررت بزيدٍ واليوم عمرو». وقال بعضهم في قوله تعالى:

---

(١) هود: ٧١.

٧٣٠ ـ **التخريج**: البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحيّ في الإنصاف ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤، ٢/ ١٠٥؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣؛ والخزانة ٨/ ٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢/ ٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٨، ٧/ ٥٧؛ والممتع في التصريف ص ٥٠.

اللغة: المشائيم: جمع مشؤوم، وهو من يجلب السوء خلفه.

المعنى: إنهم قوم شؤم، لا يصح عندهم صحيح، ولا يجتمع شملهم.

الإعراب: **مشائيم**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم، مرفوع بالضمة. **ليسوا**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **مصلحين**: خبر مرفوع بالياء لأنه جمع مذكر سالم، و«النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **عشيرة**: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «مصلحين». **ولا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **ناعب**: اسم معطوف على (مصلحين) مجرور بالكسرة. **إلا**: حرف حصر. **ببين**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل (ناعب). **غرابها**: فاعل مرفوع بالضمة، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة «مشائيم»: مع المبتدأ المحذوف ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ليسوا مصلحين»: في محل رفع صفة مشائيم.

والشاهد فيه قوله: «ناعب» حيث عطفه على (مصلحين) بالجر على التوهم.

(٢) هود: ٧١.

﴿وَحِفْظاً مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾[(١)] إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيا﴾[(٢)]، وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدُّنْيا زينةً للسماء، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً﴾[(٣)]؛ ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف: أي: وحفظاً من كل شيطانٍ زيّناها بالكواكب، أو وَحَفِظْنَاها حِفْظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقِراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنُوا﴾[(٤)] حملاً على معنى: ودوا أن تدهن؛ وقيل في قراءة حَفْص ﴿لَعَلّي أَبْلُغُ الأسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[(٥)] بالنصب: إنه عطف على معنى «لعلّي أبلغ»، وهو: لعلّي أن أبلغ، فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ «أَنْ» كثيراً، نحو الحديث: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»؛ ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد [من الوافر]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبسِ الشُّفُوفِ][(٦)]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءةَ حجّةٌ على جواز النصبِ في جواب الترجّي حملاً له على التمنّي.

وأما في المركَّبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ﴾[(٧)]، إنه على تقدير: ليبشّركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا أَرْسَلَها. وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾[(٨)] إنه على معنى: أرأيت كالذي حاجَّ أو كالذي مرَّ؛ ويجوز أن يكون على إضمار فعلٍ: أي: أو أرأيت مثل الذي، فحُذِف لِدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِي حَاجَّ﴾[(٩)] عليه؛ لأن كليهما تعجُّب؛ وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدَّم أولى، لأنَّ إضمار الفعل لدَلالة المعنى عليه أسْهَلُ من العطفِ على المعنى؛ وقيل: الكافُ زائدةٌ، أي: ألم ترَ إلى الذي حاجّ أو الذي مرّ؛ وقيل: الكاف اسم بمعنى «مِثْل» معطوف على «الذي»، أي: ألم تنظر إلى الذي حاجَّ أو إلى مثلِ الذي مرَّ.

تنبيه ـ من العطفِ على المعنى عَلى قول البصريّين نحو: «لألْزَمَنّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقّي»

---

(١) الصافات: ٧.
(٢) الصافات: ٦.
(٣) الملك: ٥.
(٤) القلم: ٩.
(٥) غافر: ٣٦ ـ ٣٧.
(٦) تقدم بالرقم ٤٢٤.
(٧) الروم: ٤٦.
(٨) البقرة: ٢٥٩.
(٩) البقرة: ٢٥٨.

إذ النصب عندهم بإضمار «أنْ»، و «أنْ» والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدر مُتَوهَّم، أن ليكونَنَّ لزوم مني أو قضاء منك لحقي؛ ومنه: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَو يُسْلِمُوا﴾[١] في قراءة أبيّ بحذف النون؛ وأما قراءة الجمهور بالنُّون فبالعطف على لفظِ «تُقاتلونهم»، أو على القطع بتقدير: أو هم يُسْلمون؛ ومثله «ما تَأْتِينَا فتُحدِّثَنَا» بالنّصب، أي ما يكُون منك إتيانٌ فحديث؛ ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي: ما تأتينَا فكيف تحدّثنا؛ أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدّثاً، أي: بل غير محدِّث؛ وعلى المعنى الأوَّل جاء قولُه سبحانه وتعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٢] أي: فكيف يموتون؛ ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون؛ ويجوز رَفْعُهُ فيكون إمَّا عطفاً على «تأتينا»؛ فيكون كلٌّ منهما داخلاً عليه حرفُ النفي، أو على القطع فيكون موجَباً، وذلك واضح في نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عُطِفَ لَجُزِمَ «تنسى»، وفي قوله [من الخفيف]:

٧٣١ - غَيْــرَ أَنَّــا لَــمْ يَــأتنــا بيقيــنٍ فَنُــرَجِّــي وَنُكْثِــرُ التَّــأْمِيــلاَ

(١) الفتح: ١٦.
(٢) فاطر: ٣٦.

٧٣١ - التخريج: البيت لبعض الحارثين في خزانة الأدب ٨/٥٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ والكتاب ٣/ ٣١، ٣٣؛ وللعنبري في شرح المفصل ٧/٣٦؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمقرب ١/ ٢٦٥.

اللغة: الترجي: الأمل.

المعنى: إذا لم يأتنا بما يدفع الشك من نفوسنا، فنحن نأمل خلاف ذلك.

الإعراب: **غير**: اسم منصوب على الاستثناء. **أنّا**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها مضاف إليه مجرور. **لم يأتنا**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «يأت»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **بيقينٍ**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يأت). **فنرجي**: «الفاء»: استئنافية، «نرجي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **ونكثر**: «الواو»: عاطفة، «نكثر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **التأميلا**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «لم يأتنا»: في محلّ رفع خبر (أن). وجملة «نرجي»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (نحن). وجملة «نحن نرجي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نكثر التأميلا»: معطوفة على (نرجي) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «نرجي» حيث رفعه على أنه فعل جديد بعد الفاء المستأنفة.

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلافَ ما أتى به لانتفاء اليقين عمّا أتى به؛ ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصيرُ منفيًّا على حِدَتِهِ كالأول إذا جُزم، ومنفيًّا على الجمع إذا نُصِب، وإنما المراد إثباته؛ وأمّا إجازتُهم ذلك في المثال السّابق فمشكلة، لأن الحديثَ لا يمكن مع عدمِ الإتيان، وقد يوجَّه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدّثنا الآن، عوضاً عن ذلك؛ وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببيَّة وانتفاء الثاني لانتفاء الأوَّل، وهو أحد وجهَي النصب، وهو قليل، وعليه قولُه [من الكامل]:

٧٣٢ ـ فَلَقَدْ تَـرَكْـتِ صَبِيَّـةً مَـرْحُـومَـةً ... لَـمْ تَـدْرِ مَـا جَـزَعٌ عَلَيْـكِ فَتَجْـزَعُ

أي: لو عرفَتِ الجزَع لجزعتْ، ولكنَّها لم تَعْرِفْه فلم تَجْزَعْ. وقرأ عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾[1] عطفاً على ﴿يُقْضَى﴾[2]، وأجاز ابن خَروف فيه الاستئنافَ على معنى السببيّة كما قدّمنا في البيت، وقرأ السبعة: ﴿وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[3]، وقد كان النَّصبُ ممكناً

---

٧٣٢ ـ التخريج: البيت لمويلك المزموم في خزانة الأدب ٨/ ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٠٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٣.

اللغة: الصبية: الفتاة الصغيرة. مرحومة: موضع عطف. الجزع: عدم الصبر، والخوف.

المعنى: والله لقد خلفت بعدك بنتاً صغيرة تستحق العطف، ولو كانت تعرف الخوف والجزع لجزعت عليك.

الإعراب: **فلقد**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق، و«اللام»: واقعة في جواب قسم محذوف. **تركت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **صبية**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مرحومة**: صفة منصوبة بالفتحة. **لم تدر**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «تدر»: فعل مضارع مجزوم بحذف الياء، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **ما جزع**: «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، «جزع»: خبر مرفوع بالضمة. **عليك**: جار ومجرور متعلقان بالخبر (جزع). **فتجزع**: «الفاء»: استئنافية، «تجزع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي).

وجملة «تركت»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «لم تدر»: في محل نصب صفة. وجملة «ما جزع»: في محل نصب مفعول به. وجملة «تجزع»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «فتجزع» حيث رفع الفعل على الاستئناف والأحقيّة للفاء أن تكون سببية.

(١) فاطر: ٣٦.
(٢) فاطر: ٣٦.
(٣) المرسلات: ٣٦.

مثله في ﴿فيموتوا﴾، ولكن عُدِلَ عنه لتناسُبِ الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببيَّة، بل إلى مجرَّد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المرادَ: بلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى: ﴿لاَ تَعْتَذِرُوا الْيَومَ﴾[1] فلا يتأتَّى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدرُ الدّين أنهُ مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة، لاقتضائه ثبوتَ الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك «ما تؤذينا فنحبُّك» بالرفع، ولصحَّة الاستئناف يُحْمَل ثبوتُ الاعتذارِ مع مجيء ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنبه إِنْس وَلاَ جَان﴾[2]، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسؤولون﴾[3]، وإليه ذهب ابن الحاجب؛ فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»، ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببيّة، ولا يتسبّب الاعتذار في وقتٍ عن نفيِ الإذن فيه في وقتٍ آخر؛ وقد صحّ الاستئناف بوجهٍ آخر يكون الاعتذارُ معه منفيّاً، وهو ما قدَّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنَفَ قد يكون على معنى السببيَّة؛ وقد صرَّح به هنا الأعْلَمُ، وأنه في المعنى مثل ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[4]، وردّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يَحْصُل ولا يحصُلُ اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبّب عنه الموت جَزْماً، ورَدَّ عليه ابنُ الضائع بأن النصب على معنى السببيّة في «ما تأتينا فتحدّثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التَّحديثُ، والذي أقول: إن مجيءَ الرفع بهذا المعنى قليلٌ جدًّا، فلا يحسنُ حَمْلُ التنزيل عليه.

تنبيه ـ «لا تأكُلْ سَمَكاً وَتَشْرَب لَبَناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كلٍّ منهما؛ وإن نصبتَ فالعطفُ عند البصريّين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكلُ سمكٍ مع شُرْبِ لبنٍ؛ وإن رفعتَ فالمشهور أنه نَهْيٌ عن الأول وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شُرْبُ اللبن، وتوجيهه أنه مستأنَفٌ، فلم يتوجّه إليه حرف النهي؛ وقال بدرُ الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجهِ النَّصب، ولكنه على تقدير لا تَأْكُل السَّمك وأنتَ تشربُ اللبن، اهـ. وكأنه قَدَّرَ الواو للحال، وفيه بُعْد، لدخولها في اللفظِ على المضارع المثْبَت، ثم هو مخالف لقولهم؛ إذ جعلوا لكلٍّ من أَوْجهِ الإعراب معنًى.

---

(١) التحريم: ٧.
(٢) الرحمن: ٣٩.
(٣) الصافات: ٢٤.
(٤) فاطر: ٣٦.

عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

منعه البيانيّون، وابن مالك في شرح باب المَفْعول معه من كتاب التَّسهيل، وابن عُصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[1] في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] في سورة الصف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءَني زيدٍ ومَنْ عَمْرو العاقلان» على أن يكون «العاقلان» خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله [من الطويل]:

وَإِنَّ شِفَـــائِـــي عَبْــرَةٌ مُهَـــرَاقَـــةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟[3]

وقوله [من الطويل]:

٧٣٣ - تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحِّــلْ أمــاقِيــكَ الْحِسَــانَ بِــإِثْمِــدِ

---

(١) ﴿وإن كنتم في ريب ممّا نزَّلنا على عبْدنا فأتوا بسورةٍ من مثله وادعوا شُهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين * فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أُعِدَّت للكافرين * وبشِّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كُلما رُزِقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذي رُزقنا من قبل وأُتوا به متشابهاً ولهم فيها أزواج مطهّرة وهم فيها خالدون﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٥].

(٢) ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويُدخلكم جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار ومساكِن طيِّبةً في جنات عدْنٍ ذلك الفوزُ العظيم * وأخرى تحبّونها نصرٌ من الله وفتح قريب وبشِّر المؤمنين﴾ [الصف: ١٠ - ١٣].

(٣) تقدم بالرقم ٥٧٠.

٧٣٣ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢، ٨٧٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٤. =

واستدل الصفار بهذا البيت، وقوله [من الطويل]:

وَقَـائِلَـةٍ خَـوْلاَنُ فـانْكِـحْ فَتـاتَهُـمْ [وَأُكْرُومَـةُ الْحَيَّيْـنِ خِلْوٌ كَمَـا هِيَـا][١]

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أمَّا آية البقرة[٢] فقال الزَّمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطْلَب له مُشَاكِل، بل المرادُ عطف جملة ثَوَاب المؤمنين على جُمْلةِ عذاب الكافرين، كقولك: «زَيْد يُعَاقَبُ بِالْقَيْدِ وَبَشِّرْ فلاناً بالإطلاق»، وجوّز عطفه على ﴿اتّقوا﴾، وأتمُّ من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المُعْتَمد بالعطف جملةُ الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام مَنْظور فيه إلى المعنى الحاصِل منه، وكأنه قيل: والذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصالحات لهم جَنَّاتٌ، فبشّرهم بذلك؛ وأما الجواب الثّاني فِفيه نظر، لأنه لا يصحّ أن يكون جواباً للشرط؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين على الإتيان بمثل القرآن، ويُجاب بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشِّر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا فبشِّر هؤلاء المُعَانِدين بأنه لا حَظَّ لهم في الجنة.

= **اللغة**: ناغى: كلم الآخر بما يحب. غزال: صبي جميل. مآقي: ج موق وجاء «مقلة» طرف العين الأنسي. إثمد: حجر الكحل.

المعنى: كانت المرأة تدلل صبياً حسن المنظر أمام منزل بن عامر وتطلب منه أن يستعمل حجر الإثمد لتكحيل عينيه.

الإعراب: **تناغي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **غزالاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **عند**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل تناغي وهو مضاف. باب: مضاف إليه مجرور بالكسرة. ابن: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **عامرٍ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وكحل**: «الواو»: عاطفة، «كحل»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). **أماقيك**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الياء للضرورة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **الحسان**: صفة منصوبة بالفتحة. **بإثمدِ**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كحل».

وجملة «تناغي غزالاً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كحل أماقيك»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «تناغي غزالاً... وكحل أماقيك»: حيث عطف الجملة الإنشائية (كحل) على الجملة الخبرية (تناغي)، ولم يسلم بذلك ابن هشام فلة توجيه آخر انظر ما سيعلّق به على هذا الشاهد.

(١) تقدم بالرقم ٢٧١.
(٢) هي الآية المتقدمة منذ قليل.

وقال في آية الصفّ[١]: إن العطف على ﴿تؤمنون﴾ لأنه بمعنى «آمِنوا»، ولا يقدح في ذلك أن المُخَاطَب بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بشِّر» النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أن يُقال في ﴿تؤمنون﴾: إنه تفسير لِـ «التجارة» لا طَلَب، وإن ﴿يغفر لكم﴾ جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب كما مرَّ في بحث الجمل المفسّرة؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا واْقعُدُ يا زيد»، ولأن ﴿تؤمنون﴾ لا يتعيَّن للتفسير، سَلَّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتَّجِرُوا تجارةً تُنْجِيكم من عذابٍ أليم كما كان ﴿فهل أنتم منتهون﴾[٢] في معنى: انْتَهُوا، أو بأنْ يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يُسَاق لإفادةِ المعنى الذي يَتَحَصَّل من المفسّرة، يقول: هل أدلّك على سبب نجاتك؟ آمِنْ بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السّكاكي: الأمران معطوفان على «قُلْ» مقدَّرة قبل ﴿ياأيّها﴾، وحَذْفُ القول كثيرٌ؛ وقيل: معطوفان على أمرٍ محذوف تقديرهُ في الأولى: فأنذرْ، وفي الثانية: فأبشرْ، كما قال الزمخشري في ﴿واهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[٣]: إن التقدير: فاحْذَرْنِي واهجرنِي، لدلالة ﴿لأرجمنك﴾[٤] على التهديد.

وأما:

«وَهَـلْ عِنْـدَ رَسْـمٍ دَارِسٍ مِـنْ مُعَـوَّلِ»[٥]

فـ «هَلْ» فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾[٦].

وأما:

«هٰـــذِهِ خَـــوْلاَن»[٧]

فمعناه تنبّه لِـ «خولان» أو الفاء لمجرّد السببية مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلاًّ

---

(١) هي الآية المتقدمة منذ قليل.

(٢) المائدة: ٩١.

(٣) قال: ﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم، لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني ملياً﴾ [مريم: ٤٦].

(٤) مريم: ٤٦.

(٥) تقدم بالرقم ٥٧٠.

(٦) الأحقاف: ٣٥.

(٧) تقدم بالرقم ٢٧١.

بذلك فهلاَّ استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾[١] ونحوه في التنزيل كثير.

وأما:

«وَكَحِّــلْ أمــاقيــك»[٢]

فيتوقّف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدّرٍ يدلُّ عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحّل، كما قيل في ﴿واهجرني مليًّا﴾[٣].

وأما ما نَقلَهُ أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: وأعلم أنه لا يجوز «مَنْ عَبْدُ الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا على مَنْ أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط منْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النَّعت يُصحِّحها؛ فتصرَّف أبو حيان في كلام الصفار وفهم فيه، ولا حجّة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما، لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم.

(١) الكوثر: ١ ـ ٢.
(٢) تقدم بالرقم ٧٣٣.
(٣) مريم: ٤٦.

عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: **الجَواز مطلقاً**، وهو المفهوم من قول النحويّين في بابِ الاشتغال في مثل «قام زيدٌ وعَمْراً أكرمتُهُ» إن نصب «عمراً» أرجح، لأن تناسُب الجُمْلتين المتعاطفتينِ أوْلَى من تخالفهما.

والثاني: **المَنْع مطلقاً**، حُكي عن ابن جني أنه قال في قوله [من الرمل]:

٧٣٤ ـ عَاضَهَا اللَّهُ غُلَاماً بَعْدَ مَا ... شَابَتِ الأَصْدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ

---

٧٣٤ ـ **التخريج**: البيت للهذلي في لسان العرب ٣/٤٢٦ (نقد)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٩؛ والخصائص ٢/ ٧١؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٣؛ ولسان العرب ٨/ ٤٣٩ (صدغ).

اللغة: عاضها: عوضها. الصدغ جانب الرأس بين العين والأذن، نقد: تكسر.

المعنى: لقد رزقها الله ابناً بعد أن كبرت وتقدمت في السن ولم تعد قادرة على الأكل حتى. . ، فقد تكسرت أسنانها.

الإعراب: **عاضها**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **الله**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **غلاماً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **بعدما**: ««بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل **عاض**، و «ما»: مصدرية. **شابت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، وحركت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. **الأصداغ**: فاعل مرفوع بالضمة. **والضرس**: «الواو»: **عاطفة**، «**الضرس**»: فاعل لفعل محذوف مرفوع بالضمة. **نقد**: فعل ماضٍ مبني على الفتح وسكّن لضرورة الشعر، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «**عاضها**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «شابت»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها. وجملة «الضرس نقد»: معطوفة لا محلّ لها. وجملة «**نقد**»: تفسيرية لا محلّ لها.

=

إن «الضّرس» فاعل بمحذوف يُفسِّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمُهُ إيجابُ النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أُقدّر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي علي، **أنه يجوز في الواو فقط**، نقله عنه أبو الفتح في سِر الصِّناعة، وبنى عليه مَنْعَ كونِ الفاء في «خرجت فإذا الأسَدُ حاضر» عاطفة.

وأضعفُ الثلاثة القول الثاني، وقد لَهِجَ به الرازي في تفسيره، وذكرَ في كتابه في مناقب الشافعي، رضي الله عنه، مجلساً جمعهُ وجماعةً من الحنفيَّة، وأنهم زَعَموا أنَّ قول الشافعي «يحلُّ أكْلُ متروكِ التَّسمية» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنهُ لَفِسْقٌ﴾[1]، فقال: فقلت لهم: لا دَليلَ فيها، بل هي حجّة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف؛ لتخالفِ الجُمْلَتَيْنِ بالاسميّة والفعليّة، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال؛ فتكون جملة الحال مقيّدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً ومفهومُه جوازُ الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسَّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لغيرِ اللَّهِ به﴾[2]، فالمعنى: لا تأكُلوا منه إذا سُمِّي عليه غيرُ الله، ومفهومه: كلوا منه إذا لم يُسَمَّ عليه غيرُ الله، اهـ. ملّخصاً موضحاً. ولو أُبطِلَ العطف لتخالفِ الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

= والمصدر المؤول من (ما) المصدرية والفعل (شابت) في محل جرّ بالإضافة، والتقدير (بعد الشيب).

والشاهد فيه قوله: «الضرس نقد» إذ لم يجعل (ضرس) مبتدأ، على رأي ابن جني. وفيه رأي آخر يكون فيه الضرس مبتدأ، وبذلك يكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

(١) الأنعام: ١٢١.
(٢) الأنعام: ١٤٥.

العطف على معمولَيْ عاملين

وقولهم: «على عامِلَيْن» فيه تجوُّز، أجمعوا على جواز العطف على مَعْمولَيْ عامل واحد، نحو: «إن زَيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ»، وعلى مَعْمُولاتِ عامل، نحو: «أعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً، وأبُو بكرٍ خالداً سعيداً منطَلِقاً»، وعلى مَنْعِ العطف على معمولي أكْثر مِنْ عامِلَيْن، نحو: «إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لِعَمْرٍو وأخاك غلامُهُ بكْرٍ»؛ وأمَّا معمولاَ عامِلَيْن، فإن لم يكُن أحدهما جارًّا، فقال ابن مالك: هو مُمتنِع إجماعاً نحو: «كان آكلاً طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكْر» وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مُطْلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخْفَشَ، وإن كان أحدهما جارًّا فإن كان الجارُّ مؤخَّراً، نحو: «زَيّدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو، أو وعمرٌو الحجرةِ»، فنقل المهدويُّ أنه مُمْتنِع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عندٌ مَنْ ذَكَرْنَا؛ وإن كان الجارُّ مقدَّماً نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو» فالمشهور عن سيبويه المَنْع، وبه قال المبرّد وابن السرَّاج وهشام؛ وعن الأخفش الإِجازة، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجّاج؛ وفَصَّل قومٌ ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إنْ ولِيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثالِ جاز، لأنه كذا سُمِع، ولأنَّ فيه تعادُلَ المتعاطِفَات، وإلا امتنع، نحو: «في الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ».

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرُها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِين، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1]، آيات الأولى منصوبة إجماعاً؛ لأنها اسم «انَّ»،

(١) الجاثية: ٣ ـ ٥.

والثانية والثالثة قرأهما الأخَوَانِ بالنصب، والباقون بالرَّفع، وقد استدلّ بالقراءتين في ﴿آيات﴾ الثالثة على المسألة، أما الرفْعُ فعلى نيابة الواو منابَ الابتداء و «في»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إنَّ» و «في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «في» مقدّرة؛ فالعمل لها، ويؤيده أن في حرفِ عبد الله التصريح بـ «في»، وعلى هذا الواوُ نائبةٌ مَنَابَ عامِلٍ واحد، وهو الابتداء أو «إنَّ».

والثاني: أن انتصابَ ﴿آيات﴾ على التوكيد للأُولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدّرة.

والثالث: يَخُصُّ قراءةَ النصب، وهو أنه على إضمار «إنَّ» و «في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنَّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

هَـــوِّنْ عَلَيْـــكَ، فَـــإِنَّ الأُمُـــورَ بِكَـــفِّ الإِلٰـــهِ مَقَـــادِيـــرُهَـــا[1]
فَلَيْـــسَ بِـــآتِيـــكَ مَنْهِيُّهَـــا وَلاَ قَـــاصِـــرٍ عَنْـــكَ مَـــأْمُـــورُهَـــا

لأن «قاصر» عطف على مجرورِ الباء، فإن كان مأمورُها عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولَيْ عاملين، وإن كان فاعلاً بـ «قاصر» لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ: فليس مَنْهِيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضميرُ في «مَأْمورها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيَّاتِ، لدخولها في الأمور.

واعلم أنّ الزمخشريَّ ممن منع العطفَ المذكور، ولهذا اتَّجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا﴾[2] الآيات، فقال: فإن قلت: نصب «إذا» مُعْضِل؛ لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقَعْتَ في العطف على عاملين، يعني أنَّ «إذا» عَطْفٌ على «إذا» المنصوبة بـ «أقسم»، والمخفوضات عطف على «الشمس» المخفوضة بواو القسم؛ قال: وإن جعلتهنَّ للقسم وقعت فيما اتَّفق الخليلُ وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكْرَهَا ذلك لئلاَّ يحتاج كل قَسَم إلى جوابٍ يخصُّه، ثم أجاب بأن فعل القَسَم لما

(١) تقدم بالرقم ٢٣٢.
(٢) الشمس: ١ ـ ٢.

كان لا يُذْكر مع واو القسم بخلاف الباء صَارَتْ كأنها هي الناصِبة الخافِضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه، واستنباطٌ لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِي الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾[1] فإن الجارّ هنا الباء، وقد صرّح معه بفعل القسم؛ فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، اهـ.

وبَعْد، فالحقّ جواز العطف على معمولَيْ عاملين في نحو: «في الدَّار زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو» ولا إشكال حينئذٍ في الآية.

وأخذ ابن الخبَّاز جوابَ الزمخشريِّ، فجعله قولاً مستقلاً، فقال في كتاب النهاية: وقيل إذا كان أحَدُ العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إذا يَغْشَى والنَّهَار إذا تَجَلى﴾[2] وما أظنه وَقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يُقيِّد الحذفَ بالوجوب.

---

(١) التكوير: ١٥ ـ ١٨.

(٢) الليل: ١ ـ ٢.

المواضع التي يعودُ الضميرُ فيها على متأخِّرٍ لفظاً ورتبة

وهي سبعة:

أحدها: أن يكونَ الضَّمير مرفوعاً بـ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ»، ولا يفسر إلا بالتّمييز، نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو»، ويلتحق بهما «فَعُل» الذي يُرَاد به المدح والذمّ، نحو: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ﴾(١)، و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾(٢)، و «ظَرُفَ رَجُلاً زَيْدٌ»؛ وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضميرَ في الفعل؛ ويردّه «نِعْمَ رَجُلاً كانَ زَيْدٌ»، ولا يدخل النَّاسِخ على الفاعل، وأنه قد يحذف، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾(٣).

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأوّلِ المتنازِعَيْنِ المُعْمَلِ ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

٧٣٥ ـ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ، إنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

---

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) الكهف: ٥.

(٣) الكهف: ٥٠.

٧٣٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٩؛ والدرر ١/ ٢١٩، ٥/ ٣١٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٩، ٢٠٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١٠٩.

اللغة: شرح المفردات: جفوني: ابتعدوا عنّي. الأخلاّء: ج الخليل، وهو الصديق.

المعنى: يقول: إنّ أصدقائي قد ابتعدوا عنّي في حين أنّني لم أبتعد عنهم، ولا أذكر إلاّ جميلهم وأتناسى كلّ قبيح صدر عنهم. =

والكوفيُّون يمنعونَ من ذلك، فقال الكسائي: بحذفِ الفاعل، وقال الفرّاء: يُضْمر ويؤخر عن المفسِّرِ، فإن استوى العاملانِ في طلب الرَّفع وكان العطف بالواو، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ»، فهو عنده فاعلٌ بهما.

الثالث: أن يكون مُخْبَراً عنه فيُفَسِّرهُ خبره، نحو: ﴿إنْ هِيَ إلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾(١). قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يُعْنَى به إلا بما يَتْلوه، وأصله: إن الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضِعَ الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها ويُبَيِّنُهَا، قال: ومنه [من المتقارب]:

٧٣٦ - هِـيَ النَّفْـسُ تَحْمِـلُ مَـا حُمِّلَـتْ

= **الإعراب: جَفَوْني**: فعل ماضٍ مبني على الضمّة المقدّرة على الألف المحذوفة للتعذّر، والواو ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **ولم**: الواو حرف عطف، «لم»: حرف جزم. **أجف**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». **الأخلاّء**: مفعول به منصوب بالفتحة. **إنّني**: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب اسم «إنّ». **لغير**: اللاّم حرف جرّ، «غير»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «مهمل»، وهو مضاف. **جميل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. من: حرف جرّ. **خليلي**: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «جميل»، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **مهمل**: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة.

الشاهد فيه قوله: «جفوني ولم أجف الأخلاّء» حيث تنازع العاملان «جفوني» و «لم أجف» معمولاً واحداً هو «الأخلاّء»، فأعمل العامل الثاني لقربه منه، وأضمر في العامل الأوّل. هذا هو مذهب البصريّين، أمّا الكوفيّون فيُعملون العامل الأوّل لأسبقيّته في الورود، ولكن أكثر النحاة رجّحوا مذهب البصريّين.

وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: «جفوني» حيث قدّم الضمير على مفسّره لأنّه معمول لأوّل المتنازعين.

(١) الأنعام: ٢٩.

٧٣٦ - **التخريج**: ذكر البغدادي في شرح أبيات المغني ٦٨/٧ أن الشاهد لعلي بن الجهم البغدادي.

الإعراب: هي: ضمير رفع منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **النفس**: خبر مرفوع بالضمة. تحمل: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به. **حملت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «هي النفس»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تحمل ما»: في محلّ نصب حال. وجملة «حملت»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «هي النفس» حيث عاد الضمير «هي» على متأخر لفظاً ورتبة.

و «هي العربُ تقولُ ما شاءت». قال ابن مالك: وهذا من جيِّدِ كلامه، ولكن في تمثيله بـ «هي النفس» و «هي العرب» ضَعْف، لإمكانِ جَعْل «النفسِ» و «العربِ» بَدَلَيْن و «تحمل» و «تقول» خبرين؛ وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كونُ «هي» ضمير القصّة، فإن أراد الزمخشريّ أن المثالين يمكن حملُهما على ذلك لا أنه متعيّن فيهما، فالضّعف في كلام ابن مالك وحده.

الرابع: ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(١)، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢)، والكوفي يُسمّيه **ضمير المَجْهول**.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسةِ أوجه:

أحدها: **عَوْدُهُ على مَا بَعْدَه لزوماً**؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدّم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسفُ بن السيرافي إذ قال في قوله [من الطويل]:

٧٣٧ ـ أَسَكْـرَانُ كَـانَ ابْـنُ المَـرَاغَـةِ إِذْ هَجَـا تَمِيمـاً بِجَـوِّ الشَّـامِ أَمْ مُتَسَـاكِـرُ

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) الأنبياء: ٩٧.

٧٣٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٩/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١؛ والكتاب ١/٤٩؛ ولسان العرب ٤/٣٧٣ (سكر)؛ والمقتضب ٤/٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٤.

اللغة: المراغة: الممرغة بالوحل. بجوّ الشام: أرض الشام.

المعنى: هل كان ثملاً عندما هجا تميماً في ديار الشام، أم كان يدعي السكر، فلينظر لأمه الممرغة بالوحل الحطيطة القدر إذاً.

الإعراب: **أسكران**: «الألف»: حرف استفهام، «سكران»: خبر مقدم. **كان**: زائدة. **ابن المراغة**: «ابن»: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، «المراغة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالخبر سكران. **هجا**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **تميما**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **بجوّ الشام**: «بجوّ»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل هجا، و«جوّ»: مضاف، «الشام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أم**: حرف عطف. **متساكر**: اسم معطوف على سكران مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «أسكران ابن المراغة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هجا»: في محل جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «سكران ابن المراغة» حيث جاء مبتدأ وخبراً كما ذكرنا على زيادة (كان).

فيمن رَفَعَ «سكران»، و «ابن المراغة»: إن «كان» شأنية، و «ابنُ المراغة سكرانُ»: مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»؛ والصَّواب أن «كان» زائدة، والأشهر في إنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراغة»؛ فارتفاع «مُتساكر» على أنه خبر لِـ «هو» محذوفاً، ويروى بالعكس؛ فاسمُ «كان» مستتر فيها.

والثاني: **أنّ مفسّرهُ لا يكونُ إلا جملة**، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيُّون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ، نحو: «كَانَ قَائِماً زَيْدٌ»، و «ظننتُهُ قائماً عمرٌو»، وهذا إن سُمِعَ خرج على أن المرفوع مبتدأ، واسمُ «كان» وضمير «ظننته» راجعان إليه، لأنه في نية التّقديم؛ ويجوز كونُ المرفوعِ بعد «كانَ» اسماً لها؛ وأجاز الكوفيون: «إنه قام» و «إنه ضُرِبَ» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيًّا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادانِ: التفسيرُ بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: **أنه لا يُتْبَع بتابع**؛ فلا يؤكّد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: **أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه**.

والخامس: **أنه مُلاَزم للإفراد**، فلا يُثَنَّى ولا يُجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرّر هذا عُلم أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبيلُه﴾(١) إنَّ اسم «إنّ» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير «الشَّيطان»، ويؤيّده أنه قُرِىء ﴿وقبِيلَهُ﴾ بالنصب؛ وضمير الشأن لا يُعطف عليه، وقول كثير من النحويين: إن اسم «أنَّ» المفتوحة المخفّفة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويُؤيّده قول سيبويه في ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾(٢): إن تقديره أنك، وفي «كتبْتُ إليه أن لا يفعل» انه يُجْزَم على النهي، وينصب على معنى «لئلاَّ»، ويرفع على «أنك».

الخامس: أن يجر بـ «رُبّ» مُفَسَّراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نِعْم» و «بِئْسَ» في وجوب كون مفسّره تمييزاً وكونه هو مفرداً، وقال [من الخفيف]:

٧٣٨ ـ رُبَّــهُ فِتْيَــةً دَعَــوْتُ إِلَــىٰ مَــا يُــورِثُ الْحَمْــدَ دَائِمــاً فَــأَجَــابُــوا

---

(١) الأعراف: ٢٧.

(٢) الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥.

٧٣٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩/٣؛ والدرر ١٢٨/٤؛ وشرح الأشموني =

ولكنه يلزم أيضاً التَّذكير، فيقال: «رُبَّهُ امرأة» لا «رُبَّهَا»، ويقال: «نعمت امرأةً هند»، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التَّأنيثِ والتَّثنيةِ والجمع، وليس بمَسْموع.

وعندي أن الزمخشري يفسّر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم» و «رُبَّ»، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ﴾(١) الضميرُ في ﴿فسواهُنَّ﴾ ضمير مبهم، و «سَبْعَ سموات» تفسيره، كقولهم: «رُبَّه رجلاً»؛ وقيل: راجع إلى «السماء»، و «السماء» في معنى الجنس؛ وقيل: جمع «سماءة»؛ والوجه العربي هو الأول، اهـ. وتؤول على أن مراده أن «سبع سموات» بدل، وظاهر تشبيهه بـ «ربّه رجلاً» يأْباه.

السادس: **أن يكون مُبْدَلاً منه الظّاهرُ المفسّرُ له**، كـ «ضربته زيداً». قال ابن عصفور: أجازهُ الأخفشُ ومَنَعَهُ سيبويه؛ وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك؛ ومما خرَّجوا على ذلك قولهم: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ». وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبونَ نعت الضمير، وقوله [من الرجز]:

قَـدْ أَصْبَحَـتْ بِقَـرْقَـرَى كَـوَانِسَـا فَـلاَ تَلُمْـهُ أَنْ يَنَـامَ الْبَـائِسَـا(٢)

= ١/ ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧.

اللغة والمعنى: الفتية: ج الفتى، وهو الشاب، أو الكريم.

يقول: رب فتية كرماء دعوتهم إلى ما يورثهم دائماً الشكر والثناء، فلبّوا دعوتي.

الإعراب: **رُبَّهُ**: ربّ: حرف جرّ شبيه بالزائد، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، وهو أيضاً في محلّ رفع مبتدأ شذوذاً لأنه ضمير نصب وجرّ. **فتية**: تمييز منصوب بالفتحة. **دعوت**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **إلى**: حرف جرّ. ما: اسم موصول في محلّ جرّ بحرف الجرّ، متعلقان بـ «دعوت». **يورث**: فعل مضارع مرفوع. والفاعل: هو. **الحمد**: مفعول به منصوب. **دائماً**: ظرف متعلّق بـ «يورث». **فأجابوا**: **الفاء**: حرف عطف، **أجابوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم، **والواو**: فاعل، **والألف**: للتفريق.

وجملة (ربهُ فتية دعوت. . .) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (دعوت) الفعليّة في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة (يورث) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة (أجابوا) الفعليّة معطوفة على جملة «دعوت».

والشاهد فيه قوله: «ربّه فتية» حيث جرَّت «ربّ» ضميراً مفرداً مذكَّراً مع أنّ مفسِّره جمع، فدلّ ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسِّره.

(١) البقرة: ٢٩.

(١) تقدم بالرقم ٦٩٥.

وقال سيبويه: هو بإضمار «أذمُّ»، وقولهم: «قَامَا أَخَوَاكَ»، و «قَامُوا إخْوَتُكَ»، و «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»؛ وقيل: على التَّقديم والتأخير؛ وقيل: الألف والواو والنون أحْرُفٌ كالتاء في «قَامَتْ هِنْد» وهو المختار.

والسابع: أن يكون متَّصِلاً بفاعلٍ مقدّم، ومفسّرهُ مفعولٌ مؤخّر، كـ «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً» أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطَّوَال من الكوفيّين، ومن شواهِدهِ قولُ حسان [من الطويل]:

٧٣٩ ـ وَلَـوْ أَنَّ مَجْـداً أَخْلَـدَ الـدَّهْـرَ وَاحِـداً ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله [من الطويل]:

٧٤٠ ـ كَسَـا حِلْمُـهُ ذَا الْحِلْـمِ أَثْـوَابَ سُـؤْدَدٍ ... وَرَقّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

---

٧٣٩ ـ التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤٣؛ والاشتقاق ص ٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨٩؛ وتذكرة النحاة ص ٣٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٧؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٨، ٧٩٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨.

اللغة: أخلد: كتب له الخلود أي دوام البقاء. مطعم: اسم رجل.

المعنى: يقول أن لا بقاء لأحد من الناس في الحياة مهما كان نافعاً لعامة الناس.

الإعراب: «**ولو**»: الواو بحسب ما قبلها، «لو»: شرطيّة غير جازمة. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**مجداً**»: اسم «أنّ» منصوب. «**أخلد**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**الدهر**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «أخلد». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «**واحداً**»: مفعول به منصوب. «**من الناس**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «واحداً». «**أبقى**»: فعل ماضٍ. «**مجده**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**الدهر**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «أبقى». «**مطعما**»: مفعول به منصوب.

وجملة: «لو أن مجداً. . .» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة: «أخلد» في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة: «أبقى. . .» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

الشاهد: قوله: «أبقى مجده الدهر مطعما» حيث أخّر المفعول «مطعما» عن الفاعل «مجده»، مع أنّ الفاعل يشمل ضميراً يعود على المفعول المتأخّر لفظاً ورتبة.

٧٤٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٩٠؛ وتذكرة النحاة ص ٣٦٤؛ والدرر ١/ ٢١٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

اللغة: كسا: ألبس. الحلم: العقل والأناة. السؤدد: المجد والسيادة. رقّى: صعّد. الندى: الجود. الذرى: ج الذروة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: «**كسا**»: فعل ماضٍ. «**حلمه**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ =

والجمهور يُوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(١)، ويمتنع بالإجماع نحو: «صَاحِبُها في الدار» لاتِّصال الضميرِ بغيرِ الفاعل، ونحو: «ضَرَبَ غُلاَمُهَا عَبْدَ هند» لتفسيره بغير المفعول؛ والواجب فيهما تقديمُ الخبر والمفعول؛ ولا خلاف في جوازِ نحو: «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ». وقال الزمخشري في: ﴿لاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾(٢) الآية، في قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ﴾(٣) بالغيبة وضمّ آخر الفعل: إن الفعل مُسْنَد لِـ «الذين يفرحون» واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل: لا يحسبُنّهم الذين يفرحون بمَفَازة، أي: لا يحسبُنَّ أنْفُسَهم الذين يفرحون فائزين، و ﴿فلا يحسبنهم﴾ توكيد؛ وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً﴾(٤) بالغيبة: إن التَّقدير: ولا يحسبنّهم، و «الذين» فاعل؛ وردّه أبو حيان باستلزامه عَوْدَ الضّمير على المؤخّر، وهذا غريب جدًّا، فإن هذا المؤخّر مقدّم في الرتبة؛ ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررتُ برجلٍ ذاهبة فرسُه مكسوراً سَرْجُها»، فقال: تقديم الحال هُنا على عامِلها وهو «ذاهبة» ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسّره، ولا شك أنه لو قدّم لكان كقولك: «غُلاَمَهُ ضَرَبَ زيد».

ووقع لابن مالك سهوٌ في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التَّقديم لكون العامل صفة، ولا خلافَ في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف؛ ومن

= بالإضافة. «ذا»: مفعول به أوّل منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الحلم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أثواب**»: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف. «**سؤدد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ورقى**»: الواو حرف عطف، «رقى»: فعل ماضٍ. «**نداه**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ذا**»: مفعول به منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الندى**»: مضاف إليه مجرور. «**في ذرى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رقى»، وهو مضاف. «**المجد**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «كسا...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «رقى...» معطوفة على سابقتها.

الشاهد: قوله: «كسا حلمه ذا الحلم ورقّى نداه ذا الندى» حيث تأخّر المفعول عن الفاعل مع أنّ الفاعل يشمل ضميراً يعود على المفعول المتأخّر لفظاً ورتبة.

(١) البقرة: ١٢٤.
(٢) ﴿لا تحسبنّ الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنَّهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم﴾ [آل عمران: ١٨٨].
(٣) آل عمران: ١٨٨.
(٤) آل عمران: ١٦٩.

الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَوْدَ الضمير إلى ما تقدَّم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخَّر لفظاً ورتبة؛ أمَّا الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾[١] كونَ «ما» شرطيّة، لأن ﴿تودّ﴾ حينئذٍ يكون دليل الجُواب، لا جواباً لكونه مرفوعاً، فيكون في نيَّة التقديم، فيكون حينئذٍ الضمير في ﴿بينه﴾ عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب، لأن الضمير الآن عائد على متقدِّم لفظاً، ولو قدّم ﴿تود﴾ لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضَرَبَ زَيْداً غُلاَمُهُ»، لأن «زيداً» في نيّة التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرَّق بينهما بما لا مُعَوَّل عليه؛ وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾[٢] إن فاعل «بدا» عائد على «السَّجْن» المفهوم من «ليسجننه».

(١) آل عمران: ٣٠.

(٢) يوسف: ٣٥.

شَرْح حال الضمير المسمَّى فَصْلاً وعِمَاداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى: **في شروطه**، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونُه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾[2] الآية، ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[3]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً﴾[4]، ﴿إِنْ تَـرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً﴾[5]، وأجاز الأخفش وقوعَه بين الحال وصاحِبها، كـ «جاء زيدٌ هو ضاحكاً»، وجعل منه: ﴿هؤلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[6]، فيمن نصب ﴿أطهر﴾، ولحَّن أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك، وقد خُرِّجَتْ على أن ﴿هؤلاء بناتي﴾ جملة، و ﴿هن﴾ إما توكيد لضمير مُستتِرٍ في الخبر، أو مبتدأ و ﴿لكم﴾ الخبر، وعليهما فـ «أطهر» حال، وفيهما نظر؛ أما الأول فلأن «بناتي» جامِد غير مؤوَّل بالمُشتقّ، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريّين؛ وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدَّم على عاملها الظرفي عندَ أكثرهم.

والثاني: كونه معرفةً كما مَثَّلنا، وأجاز الفرّاء وهشام ومَنْ تابَعهما من الكوفيّين كونه نكرة، نحو: «ما ظننتُ أحداً هو القائم»، و «كان رجل هو القائم»، وحملوا عليه: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمة﴾[7] فقدروا ﴿أربى﴾ منصوباً.

(١) الأعراف: ١٥٧.
(٢) الصافات: ١٦٥.
(٣) المائدة: ١١٧.
(٤) المزمل: ٢٠.
(٥) الكهف: ٣٩.
(٦) هود: ٧٨.
(٧) النحل: ٩٢.

ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» كما تقدَّم في «خيراً» و «أقلّ»؛ وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثّلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحقَ المضارع بالاسم لِتَشَابُهِهما، وجعل منه ﴿إنَّهُ هُوَ يُبْدِىءُ وَيُعِيدُ﴾(١)، وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ؛ وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكْرُ أُولئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾(٢) وابن الخباز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرقَ بين كونِ ٱمتناع «أل» لعارض كـ «أفْعل مِنْ» والمضاف كمثلك و «غلام زيد»، أو لذاته كالفعل المضارع، اهـ. وهو قول السهيلي. قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيىٰ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾(٣): وإنما أتى بضميرِ الفصل في الأوّلين دون الثالث، لأن بعض الجهّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ: أنا أُحيي وأميت، وأما الثالث فلم يَدَّعِهِ أحد من الناس، اهـ.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الْحَقّ وَيَهْدِي﴾(٤)، فعطف ﴿يَهْدِي﴾ على ﴿الحق﴾ الواقع خبراً بعد الفصل، اهـ.

ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغةِ المرفوع، فيمتنع «زيد إيَّاه الفاضل، وأنت إيَّاك العالم»، وأما «إنَّك إيّاك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريِّين، وعلى التوكيد عند الكوفيِّين.

والثاني: أن يُطابِق ما قبله، فلا يجوز «كنت هو الفاضل»، فأما قولُ جرير بن الْخَطَفَى [من الوافر]:

٧٤١ ـ وَكَـائِـنْ بِـالأبَـاطِـحِ مِـنْ صَـدِيـقٍ   يَـرَانِـي لَـوْ أُصِبْـتُ هُـوَ المُصَـابَـا

(١) البروج: ١٣.
(٢) فاطر: ١٠.
(٣) النجم: ٤٣ ـ ٤٥.
(٤) سبأ: ٦.

٧٤١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ٥/٣٩٧، ٤٠١؛ والدرر ١/٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥؛ ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/٥٣، ٥/١٣٩؛ ورصف المباني ص ١٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/٦٣٩؛ وشرح المفصل ٣/١١٠، ٤/١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/٦٨، ٢٥٦، ٢/٧٦.

اللغة: الأباطح: ج أبطح، هو السيل كثير الرمل والحصا مائله. =

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ منك﴾[(١)]، فقيل: ليس هو فَصْلاً وإنما هو توكيد للفاعل؛ وقيل: بل هو فَصْلٌ، فقيل لمَّا كانَ صديقهُ بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير «الصديق» بمنزلة ضميره، لأنه نفسه في المعنى؛ وقيل: هو على تقدير مضافٍ إلى الياء، أي: يرى مصابي، والمُصَابُ حينئذٍ مصدرٌ، كقولهم: «جَبَرَ اللَّهُ مُصَابَك» أي: مصيبتك، أي: يرى مصابي هو المصاب العظيم؛ ومثله في حذف الصفة: ﴿الآنَ جِئْتَ بالْحَقِّ﴾[(٢)] أي: الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف ﴿فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾[(٣)] أي: نافعاً، لأن أعمالهم تُوزن، بدليل: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾[(٤)] الآية؛ وأجازوا «سِيرَ بزيد سَيْرٌ» بتقدير الصفة، أي واحد، وإلاّ لم يُفِد؛ وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لَوْ أُصِيبَ» بإسناد الفعل إلى ضميرِ «الصديق»، وإنَّ «هو» توكيد له، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقولُ عاقلٌ: يراني مُصَاباً إذا أصابتني مصيبة، اهـ. وعلى ما قدَّمناه من تقدير الصفة لا يتَّجه الاعتراض؛ ويروى «يراه» أي يرى نفسه، و «تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر. ولم يطَّلع على هاتين الروايتينِ بعضهم فقال: ولو أنه قال: «يراه» لكان حسناً، أي: يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصيب.

= **المعنى**: أي رجل على هذه الأرض يرى في مصابي مصاباً له، فالذين يعرفوني كثر.

الإعراب: **وكائن**: «الواو»: حسب ما قبلها، «كائن»: اسم تكثير بمعنى «كم» مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **بالأباطح**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **من صديق**: «من»: حرف جر زائد، «صديق»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز لـ «كائن». **يراني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **لو**: حرف امتناع لامتناع. **أصبت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **هو**: ضمير منفصل لا محل له من الإعراب. **المصابا**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «وكائن بالأباطح.. يراني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يراني»: في محل رفع خبر. وجملة «لو أصبت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أصبت»: فعل شرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أصبت هو المصابا» حيث وقع الضمير (هو) للفصل بين ضمير الغائب، وضمير المتكلم.

(١) الكهف: ٣٩.
(٢) البقرة: ٧١.
(٣) الكهف: ١٠٥.
(٤) الأعراف: ٩، والمؤمنون: ١٠٣.

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظيّ، وهو **الإعلام من أول الأمر بأن ما بعدَهُ خبرٌ لا تابع**، ولهذا سُمّي فَصْلاً، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يَعْتَمد عليه معنى الكلام. وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذِكْرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنْتَ أنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[١]، والضمائر لا توصف.

والثاني معنويّ، وهو **التَّوكيد**، ذكره جماعة، وبَنَوْا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، وعلى ذلك سمّاه بعض الكوفيّين **دِعَامةً**، لأنه يُدْعَمُ به الكلام، أي: يُقَوّى ويُؤَكّد.

والثالث معنوي أيضاً، وهو **الاختصاص**، وكثير من البيانيّين يقتصر عليه؛ وذكر الزمخشريّ الثلاثة في تفسير ﴿وأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾[٢]، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارِدَ بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محلّ له، ثم قال أكثرهم: إنه حَرْفٌ، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء أفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و «أل» الموصولة. وقال الكوفيون: له محل؛ ثم قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده. وقال الفراء: بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولَي «ظنّ» نصب وبين معمولي «كان» رفعٌ عند الفرّاء، ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولي «إنَّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوْجه.

يحتمل في نحو: ﴿كُنْتَ أنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[٣]، ونحو: ﴿إنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبينَ﴾[٤] الفَصْليَّة والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾[٥]، ونحو: «زَيْدٌ هُوَ العالم»، و «إنَّ عمراً هو الفاضلُ» الفَصْلية والابتداء، دون التَّوكيد لدخول اللام في الأولى ولِكَوْنِ ما قبله ظاهراً في الثانية، والثالثة، ولا يؤكّدُ الظاهر بالمضمر لأنه

---

(١) المائدة: ١١٧.
(٢) البقرة: ٥ وغيرها.
(٣) المائدة: ١١٧.
(٤) الأعراف: ١١٣.
(٥) الصافات: ١٦٥.

ضعيفٌ والظاهر قويٌّ؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[(١)] التوكيدَ، وقد يريد أنه توكيدٌ لضميرٍ مستتر في ﴿شانئك﴾ لا لنفس شانئك. ويحتمل الثلاثة في نحو: «أَنْتَ الْفَاضِلُ»، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾[(٢)]، ومَنْ أجاز إبدال الضَّمير من الظاهر أجاز في نحو: «إنَّ زيداً هو الفاضل» البَدَليَّة؛ ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً﴾[(٣)] كونَه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ» الضميرانِ مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قَدَّرْتَ الأول فَصْلاً أو توكيداً لقلت: «أنت إياك».

والضَّمير في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾[(٤)] مبتدأ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفَصْل.

وفي الحديث: «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إن قُدِّر في «يكون» ضمير لِـ «كلّ» فـ «أبواه» مبتدأ، وقوله: «هما» إما مبتدأ ثان وخبره «اللذان» والجملة خبر «أبواه»، وإما فَصْل، وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال الضَّمير من الظاهر، و «اللذان» خبر «أبواه»؛ وإن قُدِّر «يكون» خالياً من الضَّمير فـ «أبواه» اسمُ «يكون»، و «هما» مبتدأ أو فَصْل أو بدل، وعلى الأول فـ «اللذان» بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

---

(١) الكوثر: ٣.

(٢) المائدة: ١٠٩، ١١٦.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) النحل: ٩٢.

رَوَابط الجملة بما هي خَبَرٌ عنه

وهي عشرة:

أحدها الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُرْبَطُ به مذكوراً كـ«زيد ضربتُه»، ومحذوفاً مرفوعاً، نحو: ﴿إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]، إن قدّر: «لهما ساحرانِ»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلاًّ وعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[2]، ولم يَقْرَأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب ﴿كل﴾ كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فَضَّلَ اللَّهُ المُجَاهِدينَ﴾[3] فساوى بين الجملَتَيْن في الفعليّة، بل بَيْنَ الجُمَل، لأن بعده ﴿وفَضَّلَ اللَّهُ المُجَاهِدِينَ﴾[4] وهذا مما أغفلُوه، أعني التَّرجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحانَ النَّصب على الرَّفع في باب الاشتغال في نحو: «قامَ زيد وعمراً أكرمته» للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زَيْدٌ ضربتُهُ وأكرمتُ عمراً» ولا فرقَ بينهما، وقول أبي النجم [من الرجز]:

[قَـدْ أصْبَحَـتْ أمُّ الْخِيَـارِ تَـدَّعِـي   عَلَـيّ ذَنْبـاً] كُلّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ[5]

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصحّ؛ لأن «ذنباً» نكرة، أو على المفعوليّة كان فاسداً معنًى، لما بيّناه في فصل «كل»، وضعيفاً صناعَةً، لأن حقّ «كل» متّصلة بالضمير أن لا تُسْتعمل إلا توكيداً أو مبتدأ، نحو: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للَّهِ﴾[6] قُرِىء بالنصب والرفع؛ وقراءة

(١) طه: ٦٣.
(٢) الحديد: ١٠.
(٣) النساء: ٩٥.
(٤) النساء: ٩٥.
(٥) تقدم بالرقم ٣٣٢.
(٦) آل عمران: ١٥٤.

جماعة ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[١] بالرفع، ومجروراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ» أي: منه؛ وقول امرأة: «زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ»[٢] إذا لم نقل إن «أل» نائبة عن الضمير؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[٣] أي: إن ذلك منه، ولا بُدَّ من هذا التقدير، سواء أقَدَّرْنا اللام للابتداء و «مَنْ» موصولة أو شرطيّة، أم قدّرنا اللام مُوطِّئة و «مَنْ» شرطية. أما على الأول فلأن الجملة خبرَ؛ وأما على الثاني فلأنه لا بدَّ في جواب اسم الشرط المرتفعِ بالابتداء من أن يشتملَ على ضمير، سواء قلنا: إنَّه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصَّحيح؛ وأما الثالث فلأنها جوابُ القسم في اللفظ، وجواب الشَّرط في المعنى. وقولُ أبي البقاء والحوفي: «إن الجملة جواب الشرط» مردودٌ، لأنّها اسمية، وقولهما: «إنها على إضمار الفاء» مردودٌ، لاختصاصِ ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه ـ قد يوجد الضميرُ في اللفظ ولا يحصل الرَّبْطُ، وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو: «زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يُعَادَ العامل، نحو: «زَيْدٌ قام عمرٌو وقام هو».

والثالثة: أن يكون بدلاً، نحو: «حُسْنُ الجاريةِ الْجَارِيَةُ أعْجبتني هو» فـ «هو»: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائدِ على «الجارية»، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى. وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبدل منه أن تصحَّ المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال؛ فيجوز النصب والرَّفع في نحو: «زيد ضربت عمراً وأباه»، ويمتنعُ الرفع والنصب مع الفاء و «ثمّ» ومع التصريح بالعامل؛ وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يجوزا، على ما مرَّ من الاختلاف في عامل البدل، فإن قدرته بياناً جاز باتّفاق أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتِّفاق «زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبّه» رفعت «زيداً» أو نصبته، لأن الصفةَ والموصوف كالشيء الواحد.

الثاني: الإشارة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ

---

(١) المائدة: ٥٠.

(٢) الزرنب: الطيب أو الزعفران أو شجر طيب الرائحة.

(٣) الشورى: ٤٣.

النَّارِ﴾(١)، ﴿وَالَّذِين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾(٢)، ﴿إنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾(٣)، ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾(٤). وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصوفاً والإشارة إشارة البعيد؛ فيمتنع نحو: «زَيْد قامَ هذا» لمانِعَيْنِ، و «زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون ﴿ذلك﴾ فيها بدلاً أو بياناً. وجوّز الفارسي كونَه صفةً، وتبعَهُ جماعةٌ منهم أبو البقاء، وردَّه الحوفي بأن الصفة لا تكونُ أعرفَ من الموصوف.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكْثَرُ وقوعِ ذلك في مقام التَّهويل والتَّفخيم، نحو: ﴿الْحَاقّةُ مَا الْحَاقّةُ﴾(٥)، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾(٦) وقال [من الخفيف]:

٧٤٢ ـ لاَ أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ ... نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الْغِنَى والْفَقِيرَا

(١) الأعراف: ٣٦.
(٢) الأعراف: ٤٢.
(٣) الإسراء: ٣٦.
(٤) الأعراف: ٢٦.
(٥) الحاقة: ١ ـ ٢.
(٦) الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨.

٧٤٢ ـ التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨، ٣٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦، ١١٨؛ ولسوادة بن عدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦؛ والكتاب ١/ ٦٢؛ ولسوادة أو لعدي في لسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٣، ٢٨٦، ٢/ ٨٢٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩٠، ١١/ ٣٦٦؛ والخصائص ٣/ ٥٣.

المعنى: لا شيء يسبق الموت، ولا شيء يرده فهو يقض مضجع الفقير والغني على حد سواء.

الإعراب: لا: نافية. **أرى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **الموت**: مفعول به منصوب بالفتحة. **يسبق**: فعل مضارع مرفوع بالضمة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **الموت**: مفعول به. **شيء**: فاعل مرفوع بالضمة. **نغّص**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. **الموت**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **ذا الغنى**: «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، و «الغنى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف. **والفقيرا**: «الواو»: عاطفة، «الفقيرا»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «لا أرى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يسبق الموت شيء»: في محل نصب مفعول به. وجملة «نغّص الموت»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لا أرى الموت يسبق الموت» حيث أعاد لفظاً ظاهراً يسْتغنى عنه بضميره وهو (الموت) وهذا قليل.

والرابع: **إعادته بمعناه**، نحو: «زَيْدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كانَ أبو عبد الله كُنْيَةً له، أجازَهُ أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[1]، وأجيب بمنع كون «الَّذين» مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على ﴿الذين يتّقون﴾، ولئن سُلِّمَ فالرابط العموم، لأن المصلحين أعمّ من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي: منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف أي: مأجُورُونَ؛ والجملة دليله.

والخامس: **عموم يشمل المبتدأ**، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، وقوله [من الطويل]:

٧٤٣ - [أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرَ سَبِيلٌ]، فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

---

(١) الأعراف: ١٧٠.

٧٤٣ - التخريج: البيت لابن ميّادة في ديوانه ص ١٣٤؛ والأغاني ٢/ ٢٣٧، ٢٥١؛ والحماسة البصريَّة ٢/ ١١١؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٩، ٢٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥٢٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٨؛ والكتاب ١/ ٣٨٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٨.

شرح المفردات: ليت شعري: أي ليتني أعلم، أو ليت علمي حاصل. أم جحدر: كنية امرأة. سبيل: طريق.

المعنى: يتساءل الشاعر عمّا إذا كان بالإمكان وصوله إلى معرفة السبيل للوصول إلى أم جحدر، لأنّ شوقه إليها قد أضناه، ولم يعد صابراً على بعدها.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**ليت**»: حرف مشبّه بالفعل. «**شعري**»: اسم «**ليت**» وهو مضاف، والياء في محلّ جر بالإضافة. وخبر «ليت» محذوف وجوباً تقديره «كائن». «**هل**»: حرف استفهام. «**إلى أمّ**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، وهو مضاف. «**جحدر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سبيل**»: مبتدأ مؤخّر. «**فأما**»: الفاء حرف استئناف، «أما» حرف تفصيل وشرط. «**الصبر**»: مبتدأ مرفوع. «**عنها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«الصبر». «**فلا**»: الفاء رابطة جواب «الشرط»، «**لا**»: نافية للجنس. «**صبرا**»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح، والألف للإطلاق.

وجملة: «ألا ليت شعري...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «هل إلى أم جحدر **سبيل**» سدت مسد مفعولي «شعر». وجملة: «أمّا الصبر...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «فلا صبر» في محل خبر المبتدأ «الصبر».

وفي البيت شاهدان: أوّلهما اقتران الخبر بالفاء إذا وقع المبتدأ بعد أمّا، وهذا هو القياس. وثانيهما، وهو المقصود هنا، أنَّ الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره. فجملة «لا صبر لي» في محل رفع خبر عن «الصبر»، والرابط بينهما هو العموم في اسم «لا»، لأنَّ =

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زَيْدٌ مات الناسُ»، و «عَمْروٌ كُلّ الناس يموتون»، و «خالد لا رَجُلَ في الدار»، أما المثالُ فقيل: الربط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلَيْ «نِعْمَ» و «بِئْس» للعهدِ لا للجنس؛ وأما البيت فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صَبْرَ له عنها، لأنّهُ لا صبرَ له عن شيء.

والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذَاتُ ضميرٍ على جُمْلَةٍ خاليةٍ منه أو بالعكس، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1]، وقوله [من الطويل]:

٧٤٤ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

= النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم، فقد نفى بجملة «لا» الصبر بجميع أنواعه. ويروى: «فأمّا الصَّبْرَ»، والشاهد في هذه الرواية، نصب «الصبر» على المفعول له، والتقدير: مهما ذكرتَ شيئاً للصبر ومن أجله، فلا صبر لي.

(١) الحج: ٦٣.

٧٤٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ٤٦٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ والدرر ٢/ ١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٨، ٤/ ٤٤٩؛ ولكثير في المحتسب ١/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٢؛ ومجالس ثعلب ص ٦١٢؛ والمقرب ١/ ٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٨.

شرح المفردات: إنسان العين: سوادها. حسر: غار. يبدو: يظهر. يجم: يكثر.

المعنى: يقول: إنّ بؤبؤ عيني يظهر حين تغور دموعي، ولكنّه يغرق فيها -حين تغزر.

الإعراب: «**وإنسان**»: الواو بحسب ما قبلها، «إنسان» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**عيني**»: مضاف إليه، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «**يحسر**»: فعل مضارع مرفوع. «**الماء**»: فاعل مرفوع. «**تارة**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «يحسر». وقيل مفعول مطلق، ومثله «مرّة». «**فيبدو**»: الفاء حرف عطف، «يبدو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**وتارات**»: الواو حرف عطف، «تارات» معطوف على «تارة» منصوب بالكسرة، متعلق بـ «يجم». «**يجمّ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**فيغرق**»: الفاء: حرف عطف، «**يغرق**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة: «إنسان عيني...» بحسب ما قبلها. وجملة «يحسر» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يبدو» معطوفة على جملة «يحسر الماء» فهي مثلها في محلّ رفع. وجملة «يجم» معطوفة على جملة «يحسر الماء». وجملة «يغرق» معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو» حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن =

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصلُه: يحسر الماء عنه، أي: ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيقٌ تقدَّم في موضعه.

والسابع: العطف بالواو، أجازه هشام وَحْدَه، نحو: «زَيْدٌ قَامَتْ هند وأَكْرَمَهَا»، ونحو: «زَيْد قامَ وَقَعَدَتْ هند»، بناءً على أن الواو للجمع؛ فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل؛ بدليل جواز: «هٰذَانِ قائم وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

والثامن: شرط يشتملُ على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخَبر، نحو: «زَيْد يَقُومُ عَمْرو إنْ قَامَ».

التاسع: «أل» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيِّين وطائفة من البصريِّين، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[1] الأصلُ: مأواه، وقال المانعون، التقدير: هي المأوى له.

والعاشرُ: كونُ الجملة نَفْسَ المبتدأ في المعنى، نحو: «هِجِّيرَى أبِي بَكْر لاَ إِلٰهَ إلاَّ اللَّهُ» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقِصَّة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أحَدٌ﴾[2]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الّذِينَ كَفَرُوا﴾[3].

تنبيه ـ الرابطُ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ﴾[4] إمّا النون على أن الأصل: وأزواجُ الذين، وإمّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التَّدريج، وتقديرُهما إما قبل «يتربّصْنَ»، أي: أزواجُهُمْ يتربّصن، وهو قول الأخفش؛ وإما بعده، أي: يتربصن بَعْدَهم، وهو قول الفرّاء؛ وقال الكسائي ـ وتبعه ابن مالك ـ الأصلُ: يتربَّصُ أزواجُهم، ثم جيء بالضمير مكان «الأزواج» لتقدّم ذكرهنّ فامتنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تُضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للمضير.

= المبتدأ وهي «فتبدو»، لاشتمالها على ضمير يعود إلى المبتدأ «إنسان»، عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً لخلوّها من ذلك الضمير، وهي «يحسر الماء».

(١) النازعات: ٤٠ ـ ٤١.

(٢) الإخلاص: ١.

(٣) الأنبياء: ٩٧.

(٤) البقرة: ٢٣٤.

الأشياء التي تحتاج إلى الربط

وهي أَحَدَ عَشَر:

أحدها: الْجُمْلة المُخْبَرُ بها، وقد مضت، ومن ثَمَّ كانَ مردوداً قولُ ابن الطراوة في «لَوْلاَ زيدٌ لأكرمتكَ»: إن «لأكرمتك» هو الخبر؛ وقولُ ابن عطيّة في ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقّ أَقُول لأَمْلأَنَّ﴾[1] إن ﴿لأملأن﴾ خبر «الحقّ» الأول فيمن قرأه بالرفع، وقولُه إنّ التقدير: أن أَمْلأ مردود، لأن «أن» تُصَيِّر الجملة مُفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً. بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولاَ زيدٌ موجود، والحق قَسَمِي، كما في «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ».

والثاني: الجملةُ الموصوفُ بها، ولا يربطُها إلا الضَّمير: إما مذكوراً نحو: ﴿حَتّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ﴾[2]، أو مقدَّراً إما مرفوعاً، كقوله [من الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[3]

أي: هو عار، أو منصوباً، كقوله [من الوافر]:

٧٤٥ ـ حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

---

(١) ص: ٨٥.

(٢) الإسراء: ٩٣.

(٣) تقدم بالرقم ٣١.

٧٤٥ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ١/٨٩؛ والكتاب ١/٨٧، ١٣٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٧٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١/٤٠٢؛ وشرح التصريح ٢/١١٢.

اللغة: الحمى: الديار أو الموطن.

المعنى: لقد حميت الديار من العراق إلى الحجاز، فكل ما تحميه يجتنبه الناس، وما تبيحه يبيحه =

أي: حَمَيْتهُ، أو مجروراً، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيئاً، وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَة، وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ، وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ﴾(١) فإنه على تقدير فيه أربعَ مرات؛ وقراءة الأعمش ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِيناً تُمْسُونَ وَحِيناً تُصْبِحُونَ﴾(٢) على تقدير فيه مرتين؛ وهل حُذِف الجارُّ والمجرور معاً أو حُذف الجارُّ وحدَهُ فانتصب الضمير واتَّصل بالفعل كما قال [من الطويل]:

٧٤٦ - وَيَـوْمـاً شَهِـدْنَـاهُ سُلَيْمـاً وَعَـامِـراً [قَلِيـلاً سِوَى الطَّعْـنِ النِّهَـالِ نَـوَافِلُـهْ]

أي: شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن؛ وفي أمالي ابن الشَّجَرِي قال الكسائي: لا يجوز أن يكونَ المحذوفُ إلا الهاء، أي

= الناس، فأنت صاحب الفصل والوصل.

الإعراب: **حميت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **حمى**: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف. **تهامة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **بعد**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (حميت). **نجد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وما**: «الواو»: حالية، «ما»: حجازية، نافية تعمل عمل ليس. **شيء**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. **حميت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بمستباح**: «الباء»: حرف جر زائد، «مستباح»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ما.

وجملة «حميت حمى تهامة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وما شيء بمستباح»: في محلّ نصب حال. وجملة «حميت»: في محلّ رفع صفة شيء.

والشاهد فيه قوله: «حميت» حيث جاءت في محلّ رفع صفة بغير رابط ظاهر، فقدر بضمير متصل في محل نصب، والتقدير (حميته).

(١) البقرة: ٤٨.
(٢) الروم: ١٧.

٧٤٦ ـ التخريج: البيت لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٨؛ والمقتضب ٣/ ١٠٥؛ والمقرب ١/ ١٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

اللغة: النهال: الشاربات. النافلة: الغنيمة.

المعنى: ومعركة حضرناها بين سليم وعامر، لم تكن الغنيمة فيها سوى النجاة، لما تقاطر من دماء على الرماح.

الإعراب: **ويوم**: «الواو»: حسب ما قبلها، و «يوماً»: اسم منصوب على الاشتغال. **شهدناه**: فعل =

أن الجارّ حُذف أولاً، ثم حُذف الضمير؛ وقال آخر: لا يكون المحذوف إلاّ فيه؛ وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، والأقيسُ عندي الأول. اهـ. وهو مخالف لما نقل غيره؛ وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدر في الآية الأولى ضمير، بل يقدر أن الأصل: يوماً يومَ لا تجزي، بإبدال «يوم» الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادّعى أن الجملة باقية على محلّها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملةُ الموصولُ بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿الذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[١]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[٢]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ﴾[٣]، ونحو: ﴿يَأْكُلُ مِمّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾[٤]، وإما مقدَّراً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدّ﴾[٥]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٦]، ﴿وَفِيهَا مَاتَشْتَهِيه الأَنْفُسُ﴾[٧]، ونحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمّا تَشْرَبُونَ﴾[٨]، والحذفُ من الصِّلةِ أقوى منه من الصِّفة، ومن الصِّفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلُفُ الضميرَ، كقوله [من الطويل]:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وَأَنْتَ الّذِي فِي رَحْمَةِ اللّهِ أَطْمَعُ[٩]

وهو قليل، قالوا: وتقديره: وأنتَ الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدِّروا: في

= ماضٍ مبني على السكون و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **سليماً**: مفعول به منصوب. **وعامراً**: «الواو»: حرف عطف، «عامراً»: اسم معطوف على «سليماً» صفة لـ (يوم). **قليلاً**: صفة لـ «يوم» منصوبة بالفتحة الظاهرة. **سوى**: اسم منصوب على الاستثناء بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. **الطعن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **النهال**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **نوافله**: فاعل لـ «قليلاً» مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «شهدنا يوماً» بحسب الواو. وجملة «شهدناه»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يوماً شهدناه» حيث نصب الضمير «الهاء» جوازاً، والتقدير «شهدنا فيه».

(١) البقرة: ٣.
(٢) يس: ٣٥.
(٣) الزخرف: ٧١.
(٤) المؤمنون: ٣٣.
(٥) مريم: ٦٩.
(٦) يس: ٣٥.
(٧) الزخرف: ٧١.
(٨) المؤمنون: ٣٣.
(٩) تقدم بالرقم ٣٤٣.

رحمتك، كقوله [من الطويل]:

٧٤٧ - وَأَنْتَ الّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي [وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ]

وكأنهم كرهوا بناءَ قليلٍ على قليل؛ إذ الغالبُ «أنتَ الَّذِي فَعَلَ» وقولُهمْ: «فَعَلْتَ» قليلٌ، ولكنه مع هذا مَقِيسٌ؛ وأما «أنتَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ» فقليلٌ غيرُ مقيسٍ، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والأرْضِ وَجَعلَ الظلُمَاتِ وَالنُّورَ ثمّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾(١) إنه يجوز كون العطف بـ «ثم» على الجملة الفعليّة ضعيف؛ لأنه يلزمُهُ أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصِّلة صلة، فلا بدّ من رابط، وأما إذا قدّر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعةُ حالاً، ورابطها إمّا الواو والضّمير، نحو: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ

٧٤٧ - **التخريج**: البيت لمعشوقة ابن الدمينة في ديوانه ص ٤٢؛ ولأميمة امرأته في الأغاني ١٧/ ٥٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨١؛ وبلا نسبة في البيان والتبيين ٣/ ٣٧٠؛ والحيوان ٣/ ٥٥.

اللغة: خلف وعده: لم ينجزه. شمت: فرح بمصاب غيره. يلوم: يعيب.

المعنى: لم تصلني على الوعد المضروب بيننا، فأسعدت بنا العواذل واللائمين.

الإعراب: **وأنت**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **الذي**: اسم موصول في محل رفع خبر. **أخلفتني**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ما **وعدتني**: «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به ثانٍ، «**وعدتني**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **وأشمت**: «الواو»: عاطفة «أشمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أشمت. من: اسم موصول في محل نصب مفعول به. **كان**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، و «اسمها»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **فيك**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يلوم. **يلوم**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «أنت الذي أخلفتني»: بحسب الواو. وجملة «أخلفتني»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «وعدتني»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «أشمت»: معطوفة (أخلفتني) لا محل لها على. وجملة «كان يلوم»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «يلوم»: في محل نصب خبر كان.

والشاهد فيه قوله: «أنت الذي أخلفتني» والأصل أن يقول «أنت الذي أخلف».

(١) الأنعام: ١.

سُكَارَى﴾[(١)]، أو الواو فقط، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[(٢)]، ونحو: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ»، أو الضمير فقط، نحو: ﴿تَرَى الّذينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[(٣)]. وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بدَّ من تقدير الضمير، أي: طالعة وقت مجيئه؛ وزعمَ الزمخشري في الثالثة أنها شاذَّة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو: ﴿ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[(٤)]، ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[(٥)]، ﴿وَاللَّهُ يَحْكم لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[(٦)]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ المرْسَلِينَ إلاّ أنّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطّعَامَ﴾[(٧)]، ﴿وَيَوْمَ الْقِيامَةِ تَرَى الّذينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[(٨)]، وقد يخلو منهما لفظاً فيقدّر الضمير، نحو: «مررت بالبُرِّ قَفيزٌ بدرهم»، أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

٧٤٨ ـ نَصَفَ النّهَارَ المَاءُ غَامِرُهُ ... وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لاَ يَدْرِي

الخامس: المفسِّرةُ لعاملِ الاسمِ المُشْتَغَلِ عنه، نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه،

---

(١) النساء: ٤٣.
(٢) يوسف: ١٤.
(٣) الزمر: ٦٠.
(٤) البقرة: ٣٦.
(٥) من البقرة: ١٠١، وآل عمران: ١٨٧ فالاستشهاد من آيتين.
(٦) الرعد: ٤١.
(٧) الفرقان: ٢٠.
(٨) الزمر: ٦٠.

٧٤٨ ـ **التخريج**: البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص ٣٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤١، ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٨؛ ولسان العرب ٩/٣٣١ (نصف)؛ وللأعشى في جمهرة اللغة ص ١٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٣/٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦؛ والدرر ٤/١٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٩٣؛ ورصف المباني ص ٤١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦٤٢؛ وشرح الأشموني ١/٢٦٠؛ وشرح المفصل ٢/٦٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٦.

المعنى: انتصف النهار وصاحبه لا يعلم ما حل به تحت الماء.

الإعراب: **نصف**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **النهار**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **الماء**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **غامره**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ورفيقه**: «الواو»: حالية، «رفيقه»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بالغيب**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل يدري. **لا**: نافية. **يدري**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «نصف النهار»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الماء غامره»: في محل نصب حال. وجملة «ورفيقه لا يدري»: حالية محلها النصب. وجملة «لا يدري»: في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: (الماء غامره) جاءت الجملة حالاً بعد رابط [«و» حالية] محذوف.

أو عمراً وأَخَاه، أو عمراً أخَاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قَدَّرْتَهُ بَدَلاً لم يصحَّ نصبُ الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾[(١)]، «الذين»: مبتدأ، و «تعساً»: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره «تعساً» كما تقول: «زيداً ضَرْباً إيَّاه»، وكذا لا يجوز «زَيْداً جَدْعاً له»، ولا «عَمْراً سَقْياً له»، خلافاً لجماعةٍ منهم أبو حيان، لأن اللام متعلّقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدّى بالحرف، وليست لام التَّقوية لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾[(٢)] إن قدَّرت ﴿من﴾ زائدة فـ «كَمْ» مبتدأ أو مفعول لِـ «آتينا» مقدّراً بعده، وإن قدَّرتها بياناً لِـ «كَمْ» كما هي بيان لما في ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَة﴾[(٣)] لم يَجُزْ واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذٍ إلى «كَمْ»، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدَّم، مثل: «أَعِشْرِينَ دِرْهماً أَعْطَيْتُكَ». وجَوَّز الزمخشري في «كم» الخبريةَ والاستفهاميّة، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تُعَلّق العامل عن العمل؛ وجَوَّز بعضُهم زيادة «من» كما قدّمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بـ «هَلْ» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لا يشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجَبٍ مطلقاً، أو على قول مَنْ يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في «رطل من زيت»، و «خاتم من حديد» زائدة، لا مبيّنة للجنس.

السادس والسابع: **بدلا البعض والاشتمال**، ولا يربطهما إلاَّ الضمير: ملفوظاً، نحو: ﴿ثم عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[(٤)]، ﴿يَسألونك عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فيهِ﴾[(٥)]، أو مقدَّراً نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾[(٦)] أي منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾[(٧)]، أي: فيه؛ وقيل: إن «أل» خَلف عن الضمير، أي: نارَه، وقال الأعشى [من الطويل]:

٧٤٩ ـ لَقَدْ كانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ   تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ

(١) محمد: ٨.
(٢) البقرة: ٢١١.
(٣) البقرة: ١٠٦.
(٤) المائدة: ٧١.
(٥) البقرة: ٢١٧.
(٦) آل عمران: ٩٧.
(٧) البروج: ٤ ـ ٥.

٧٤٩ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٧؛ والأغاني ٢/٢٠٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٩؛ والكتاب ٣/٣٨؛ والمقتضب ١/٢٧، ٢/٢٦، ٤/٢٩٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٩؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٩٠؛ وشرح المفصل ٣/٦٥.

اللغة: الحول، العام. قضى طلبه: ناله. لبانات: حاجات. ثواء: مقام.

أي: ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثَّوَاء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدَّر رابط للبدل ـ وهو ثواء ـ بالمبدل منه وهو «حَوْل»، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء في «ثويته» للحَوْل على الاتِّساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلوّ الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: «مَرَرتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرٌو» القطع بتقدير منهم، لأنّه لو أُتبع لكان بدلَ بعضٍ من غير ضمير.

تنبيه ـ إنما لم يحتج بدلُ الكل إلى رابط لأنه نفس المُبْدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمولُ الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» أو «وجهاً منه»، أو مقدّراً، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً» أي: منه؛ واختُلف في نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ» بالرفع؛ فقيل: التَّقدير منه. وقيل: «أل» خَلَف عن الضمير. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ لِلْمتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدنٍ مُفَتَّحةً لهمُ الأَبْوَابُ﴾[1] «جناتِ» بدلٌ أو بيان؛ والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطفُ البيان في النكرات؛ وقول الزمخشري إنه معرفة لأنَّ «عَدْناً» عَلَم على الإقامة بدليل ﴿جَنَّات عَدْنٍ التِي وَعَدَ الرَّحْمٰنُ عِبَادَهُ﴾[2] لو صحَّ تعيّنت البدليَّة بالاتفاق، إذ لا تُبيِّن المعرفة النكرة، ولكن قوله

= **المعنى**: لقد مر عام أقمت بينهم فيه، حصلت فيه حاجات وأمور كثيرة.

الإعراب: **لقد**: «اللام»: واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره هو. **في حول**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **ثواء**: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة. **ثويته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **تقضى**: اسم (كان) مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. **لباناتٍ**: مضاف إليه مجرور. **ويسأم**: «الواو»: عاطفة، «يسأم»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمر بعد واو المعية. **سائم**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والمصدر المؤول معطوف على اسم (كان).

وجملة «**لقد كان**»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «ثويته»: في محل جر صفة. وجملة «ويسأم سائم»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «في حول ثواءٍ ثويته» حيث حذف رابط البدل، إذ التقدير ثويته فيه، لأن الهاء من (ثويته) مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبدل، وهو ثواء، بالمبدل منه، وهو حول.

(١) ص: ٤٩ ـ ٥٠.
(٢) مريم: ٦١.

ممنوع، وإنما «عَدْن» مصدرُ «عَدَن»، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و ﴿مُفَتَّحة﴾ حال من «جنات» لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لـ«حسن»؛ لأنه مُذَكر، ولأن البدل لا يتقدَّم على النعت، و ﴿الأبواب﴾ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل «مَرَرْتُ بامرأةٍ حسنة الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل: الأبواب منها أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما مذكوراً، نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾(١)، أو مقدّراً أو مَنُوباً عنه، نحو: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾(٢) أي: منه، أو الأصلُ: في حجّه؛ وأما قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾(٣)، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَه والذين آمنوا فإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾(٤) وقول الشاعر [من الوافر]:

٧٥٠ ـ فَمَــنْ تَكُــنِ الْحَضَــارَةُ أَعْجَبَتْــهُ   فــأَيَّ رِجَــالِ بَــادِيَــة تَــرَانَــا؟

(١) المائدة: ١١٥.
(٢) البقرة: ١٩٧.
(٣) آل عمران: ٧٦.
(٤) المائدة: ٥٦.

٧٥٠ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٧٦؛ ولسان العرب ٤/١٩٧ (حضر)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١١١؛ ولسان العرب ١٤/٦٨ (بدا).

المعنى: إذا كان البعض يميل إلى التنعم في الحواضر، والميل إلى الرخاء والكسل، فنحن لسنا منهم، إننا نحمل صفات رجال العروبة الأقحاح، ما زالت البداوة والفروسية تجري في عروقنا.

الإعراب: **فمن**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **تكن**: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسرة منعاً لالتقاء الساكنين. **الحضارة**: اسم تكن مرفوع بالضمة الظاهرة. **أعجبته**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **فأي**: «الفاء»: استئنافية، «أي»: اسم استفهام في محل نصب مفعول به مقدم وهو مضاف. **رجال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف. **بادية**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **ترانا**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

وجملة «ومن تكن الحضارة + الجواب المحذوف»: بحسب الفاء. وجملة «تكن + الحضارة أعجبته» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أعجبته» خبر (كان) محلها النصب، مجموع جملتي الشرط والجواب المحذوف خبر للمبتدأ (من) وجملة «ترانا»: جملة استئنافية لا محل لها.

والشاهد: في البيت حذف جملة جواب الشرط كما لاحظنا في الإعراب والرابط بين المبتدأ وهو =

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتّقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن «المتّقين» مساوون لمن تقدَّم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت مَحْذُوف وتقديره في الآية الأولى: يحبه، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما إمَّا بعاطفٍ كما في «قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» أو عَمَلِ أَوَّلهما في ثانيهما، نحو: ﴿وأنَّه كانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾[1]، ﴿وأَنَّهُمْ ظَنُّوا كمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً﴾[2] أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابيّة الشرط نحو: ﴿تَعَالوا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾[3]، ونحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[4]، أو جوابيّة السؤال، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكلالَةِ﴾[5] أو نحو ذلك من أوْجِهِ الارتباط؛ ولا يجوز «قام قعد زيد»، ولذلك بطل قولُ الكوفيّين: إن من التنازع قولَ امرىء القيس.

كفـانِـي ـ ولَـمْ أَطْلُـبْ ـ قَليـلٌ مِـنَ المَـالِ[6]

وإنه حجّةٌ على رُجْحان اختيار إعمالِ الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتَرك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصوابُ أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبَي العاملين، فإن «كفاني» طالب لِـ «القليل»، و «أطلب» طالبٌ لِـ «الملك» محذوفاً للدليل، وليس طالباً لِـ «القليل»، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: ولم أطلب معطوفاً على «كفاني»، وحينئذٍ يلزم كونُه مثبتاً، لأنه حينئذ داخلٌ في حيّز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نَفاه بقوله:

ولَـوْ أن مـا أسعـى لأدنـى معيشـة[7]

وإنما لم يَجُز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباطَ حينئذٍ بينه وبين «كفاني»؛ فلا تنازع بينهما.

= (من) وبين الخبر الذي هو جملة جواب الشرط على أحد الأقوال، أو هو مجموع جملتي الشرط والجواب وإنما هو الضمير العائد على اسم الشرط من جواب الشرط المحذوف.

(١) الجن: ٤.
(٢) الجن: ٧.
(٣) المنافقون: ٥.
(٤) الكهف: ٩٦.
(٥) النساء: ١٧٦.
(٦) تقدم بالرقم ٤١٤.
(٧) تقدم بالرقم ٤١٤.

فإن قلتَ: لم لا يجوز التنازعُ على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعَوْتهُ لأجابني غيرَ مُتَوانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

قلتُ: أجاز ذلك قومٌ منهم ابنُ الحاجب في شرح المفصل، ووجَّه به قولَ الفارسي والكوفيّين إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي غير طالب له؛ فيكون انتفاء كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له؛ فيتوقَّف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قولُ بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَم أنّ اللَّهَ عَلَى كلِّ شَيْءٍ قَدِير﴾[١] إن فاعل «تبيَّن» ضميرٌ راجع إلى المصدرِ المفهومِ من «أن» وصلتها بناءً على أن «تبيّن» و «أعلم» قد تنازعاه كما في «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً»؛ إذ لا ارتباط بين «تبيّن» و «أعلم»، على أنه لو صحّ لم يحسن حملُ التَّنزيل عليه، لضعف الإضمارِ قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيّين لا يجيزونه ألبتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ «ضَرَبَنِي وضربت زيد» حتى إن البصريِّين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصوابُ أن مفعول «أطلب»: «الملك» محذوفاً كما قدّمنا، وأن فاعل «تبيَّن» ضمير مستتر: إما للمصدر، أي: فلما تبيّن له تبينٌ كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾[٢] أو لشيء دل عليه الكلام، أي: فلما تبيّن له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره «إذا كانَ غَداً فَأْتِنِي» أي: إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأُوَلُ، وإنما يربطُها الضميرُ الملفوظ به، نحو: «جاء زَيْدٌ نَفْسُه، والزيدانِ كلاَهُمَا، والقومُ كلّهم» ومن ثَمَّ كان مردوداً قولُ الهروي في «الذخائر»، تقول: «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و «جميعٌ» على التوكيد، وقول بعض مَنْ عاصرناه في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا في الأرضِ جَمِيعاً﴾[٣]: إنّ «جميعاً» توكيد لِـ «ما»، ولو كان كذا لقيل: «جميعَه»، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصوابُ أنه حال؛ وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿إنّا كلاًّ فِيهَا﴾[٤]: إن «كلا» توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ جائز إذا كان

---

(١) البقرة: ٢٥٩.
(٢) يوسف: ٣٥.
(٣) البقرة: ٢٩.
(٤) غافر: ٤٨.

مفيداً للإحاطة، نحو: «قُمْتُم ثَلاَثَتُكُمْ»، وبدل الكل لا يحتاجُ إلى ضميرٍ، ويجوز لِـ «كلّ» أن تلي العوامل إذا لم تتَّصل بالضمير، نحو: «جَاءَني كلُّ الْقَومِ» فيجوز مجيئُها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلاَّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة؛ وخَرَّجها ابنُ مالك على أن «كلاًّ» حال، وفيه ضَعْفَان: تنكير «كلّ» بقطعها عن الإِضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مَرَرتُ بِهِمْ كلاًّ» أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر «الأول» عن «أجمع» وأخواته، فإنها إنما تؤكّد بعد «كل»، نحو: ﴿فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1].

(١) الحجر: ٣٠.

الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإِضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو: «غلام زَيْدٍ».

الثاني: التخصيص، نحو: «غُلَام امْرأةٍ» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف؛ فإن «غلام رَجُلٍ» أخصُّ من «غلام»، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زَيْدٍ».

الثالث: التخفيف، كـ «ضارب زَيْدٍ»، و «ضاربا عَمْرٍو»، و «ضاربُو بكر» إذا أردت الحالَ أو الاستقبالَ؛ فإن الأصل فيهنّ أن يعملْنَ النصبَ، ولكن الخفض أَخَفُّ منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدلُّ على أن هذه الإِضافة لا تفيدُ التعريفَ قولُك: «الضاربا زَيْدٍ»، و «الضاربو زَيْد»، ولا يجتمع على الاسم تعريفان، وقولُه تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾(1)، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقولُه تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾(2)، وقولُ أبي كَبير [من الكامل]:

٧٥١ ـ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً [سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ]

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) الحج: ٩.

٧٥١ ـ التخريج: البيت لأبي الكبير الهذلي في جمهرة اللغة ص ٣٦٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٩٤، ٢٠٣؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٤ (سهد)، ٦/ ٢٩٠ (حوش)، ١١/ ٦٩٠ (هجل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١٤ (جيا).

=

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقولُ جرير [من البسيط]:

٧٥٢ ـ يَـا رُبَّ غَـابِطِنَـا لَـوْ كَـانَ يَطْلُبُكُـمْ   [لاَقَـىٰ مُبَـاعَـدَةً مِنْكُـمْ وَحِـرْمَـانَـا]

= **شرح المفردات**: أتت به: ولدته، والتاء تعود إلى أمّ تأبّط شرّاً، والهاء في «به» تعود إلى تأبط شرّاً. حوش الفؤاد: أي الجريء. المبطّن: الضامر البطن. السهد: قلّة النوم. الهوجل: الأرض الواسعة، أو الأحمق.

المعنى: يقول: إنّ تأبّط شرّاً قد ولدته أمّه جريئاً، قويّ الفؤاد، ضامر البطن، لا ينام إلاّ قليلاً في الصحراء الواسعة، أو كما ينام الأحمق.

الإعراب: «**فأتت**»: الفاء بحسب ما قبلها، «أتت»: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أتت». «**حوش**»: حال منصوبة، وهو مضاف. «**الفؤاد**»: مضاف إليه مجرور. «**مبطناً**»: حال ثانية منصوبة. «**سهداً**»: حال ثالثة منصوبة. «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «**نام**»: فعل ماضٍ. «**ليل**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**الهوجل**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «أتت...» بحسب ما قبلها. وجملة «نام...» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد: قوله: «حوش الفؤاد» حيث أضاف الصفة المشبّهة إلى فاعلها، فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفاً بدليل مجيئها حالاً من الضمير في «به».

٧٥٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٣؛ والدرر ٥/ ٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٢، ٨٨٠؛ والكتاب ١/ ٤٢٧؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٤ (عرض)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٦٤؛ والمقتضب ٤/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٣/ ٤٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٨٩.

شرح المفردات: الغابط: هو من يتمنّى مثل ما عند غيره لنفسه، وقيل: المسرور.

المعنى: يقول: إنّ من يغبطنا لا يعلم ما في محبّتنا لكم وتعلّقنا بكم من العذاب واللوعة، ولو طلبكم للاقى ما لقيناه من عذاب وحرمان.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**رب**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**غابطنا**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «**يطلبكم**»: فعل مضارع مرفوع، و«كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**لاقى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**مباعدة**»: مفعول به منصوب. «**منكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مباعدة». «**وحرمانا**»: الواو حرف عطف، «حرمانا»: معطوف على «مباعدة» منصوب.

وجملة: «يا رب...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لو كان يعرفكم...» الشرطية في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «يطلبكم» في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «**لاقى**» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. =

ولا تدخل «رُبَّ» على المعارف؛ وفي التحفة أن ابن مالك رَدَّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً»، فقال: بل تفيد أيضاً التَّخصيص، فإن «ضَاربَ زَيْدٍ» أخصُّ من «ضارب»، وهذا سَهْو؛ فإن «ضاربَ زَيْدٍ» أصله «ضاربٌ زيْداً» بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصفُ بمعنى الحال والاستقبال، فإضافته محضة تُفيد التعريفَ والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال.

وعلى هذا صَحَّ وَصْفُ اسم الله تعالى بـ «مالك يوم الدين». قال الزمخشري: أريدَ باسم الفاعل هنا: إما الماضي، كقولك: «هو مالكُ عبيدِهِ أمس»، أي: مالك الأمور يوم الدين، على حد ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾(١)، ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿مَلَكَ يوم الدين﴾(٢)، وإما الزمان المستمرّ كقولك: «هو مالكُ العبيدِ»، فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد، اهـ. ملخَّصاً.

وهو حسن، إلا أنه نَقَضَ هذا المعنى الثاني عند ما تكلّم على قوله تعالى: ﴿وَجَاعِل اللّيْل سكناً وَالشَّمْس وَالْقَمَرَ﴾(٣)، فقال: قرىء بجرّ الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهمَا بإضمار جَعَل، أو عطفاً على محل الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضيّ فتكون إضافته حقيقية، بل هو دال على جَعْل مستمرّ في الأزمنة المختلفة؛ ومثله ﴿فَالق الحب والنَّوَى﴾(٤) و ﴿فَالِق الاصباح﴾(٥) كما تقول «زيد قادر عالم» ولا تقصد زماناً دون زمان، اهـ.

وحاصله أن إضافة الوصف إنّما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حَدَثٍ مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيّة، وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك.

الرّابع: إزالة القُبْح أو التجوُّز، كـ «مَرَرْت بالرَّجل الحسَنِ الوَجْهِ» فإن الوجه إن رُفِعَ

= **الشاهد** قوله: «يا ربّ غابطنا» حيث جرّ اسم الفاعل «غابطنا» المضاف إلى ضمير المتكلّم بـ «ربّ» التي لا تدخل إلاّ على النكرة. فدلّ على أنّ اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «ربّ».

(١) الأعراف: ٤٤.
(٢) الفاتحة: ٤.
(٣) الأنعام: ٩٦.
(٤) الأنعام: ٩٥.
(٥) الأنعام: ٩٦.

قُبْح الكلامُ، لخلو الصِّفة لفظاً عن ضمير الموصوف وإن نُصب حصل التجوُّز بإجرائك الوصفَ القاصرَ مُجْرَى المتعدِّي.

الخامس: **تذكير المؤنث** كقوله [من البسيط]:

٧٥٣ ـ إِنَـارَةُ الْعَقْـلِ مَكْسُـوفٌ بِطَـوْعِ هَـوًى ... وَعَقْـلُ عَـاصِـي الْهَـوَى يَـزْدَادُ تَنْـوِيـرَا

ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(١)، ويبعده ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾(٢)، فذُكِّرَ الوصفُ حيث لا إضافة، ولكن ذكرَ الفرّاء أنهم التزموا التَّذكير في «قريب» إذا لم يرد قرب النسب قَصْداً للفرق؛ وأما قول الجوهري: «إن التَّذكير لكون التأنيث مجازيًّا» فَوَهْم، لوجوب التأنيث في نحو: «الشَّمْسُ طالعة، والموعظة نافعة»، وإنما يفترقُ حكم المجازيّ والحقيقيّ الظاهِرَيْن، لا ٱلمُضْمَرَين.

السادس: **تأنيثُ المذكّر**، كقولهم: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصابِعِهِ»، وقُرِىءَ ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ

---

٧٥٣ ـ **التخريج**: البيت لبعض المولّدين في المقاصد النحويَّة ٣/٣٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/٢٦٣؛ وخزانة الأدب ٤/٢٢٧، ٥/١٠٦؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٠؛ وشرح التصريح ٢/٣٢.

شرح المفردات: كسفت الشمس: احتجبت في النهار كلّيّاً أو جزئيّاً لحلول القمر بينها وبين الأرض. طوع الهوى: أي بالانقياد للهوى. عاصي الهوى: عدم الانقياد للهوى.

المعنى: يقول: بانجرار الإنسان وراء شهواته ينحجب نور العقل، ويتعثّر في بلوغ هدفه، أمّا إذا كبح جماح نفسه، وأخضع شهواتها لعقله، ازداد عقله نوراً، وسار على هدى.

الإعراب: «**إنارة**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**العقل**»: مضاف إليه مجرور. «**مكسوف**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**بطوع**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مكسوف»، وهو مضاف. «**هوى**»: مضاف إليه مجرور. «**وعقل**»: الواو حرف عطف، «**عقل**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**عاصي**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**الهوى**»: مضاف إليه مجرور. «**يزداد**»: فعل مضارع مرفوع. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**تنويراً**»: تمييز منصوب.

وجملة: «إنارة العقل...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «عاصي الهوى...» معطوفة على جملة: «إنارة العقل» لا محل لها من الإعراب. وجملة: «يزداد» في محل رفع خبر المبتدأ.

التمثيل به: في قوله: «إنارة العقل مكسوف» حيث أعاد الضمير مذكّراً من «مكسوف» على «إنارة»، وهو مؤنث، والذي سوّغ ذلك ـ مع وجوب مطابقة الضمير لمرجعه ـ كون المرجع مضافاً إلى مذكر هو «العقل»، فاكتسب التذكير منه.

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) الشورى: ١٧.

السَّيَّارَةِ﴾[١]، ويحتمل أن يكون منه ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٢]، ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾[٣]، أي: من الشَّفَا، ويحتمل أن الضَّمير لِـ «النار»، وفيه بُعْد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذُوا منها، وأن الأصل: فله عشر حسنات أمثالها؛ فالمعدود في الحقيقة الموصوف، وهو مؤنَّث، وقال [من الرجز]:

٧٥٤ ـ طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ... نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

وقال [من الوافر]:

٧٥٥ ـ ومَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... [وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا]

---

(١) يوسف: ١٠.
(٢) الأنعام: ١٦٠.
(٣) آل عمران: ١٠٣.

٧٥٤ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجليّ في الأغاني ٢١/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٥؛ وله أو للعجّاج في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨١؛ وللعجّاج في الكتاب ١/ ٥٣؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٦؛ والخصائص ٢/ ٤١٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢؛ والمقتضب ٤/ ١٩٩، ٢٠٠.

شرح المفردات: نقضي: تحطيمي.

الإعراب: «طول»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الليالي**»: مضاف إليه مجرور. «**أسرعت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «هي». «**في نقضي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أسرعت»، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**نقضن**»: فعل ماضٍ، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كلّي**»: مفعول به منصوب وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ونقضن بعضي**»: معطوفة على «نقضن كلّي» وتعرب إعرابها.

وجملة: «طول الليالي...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أسرعت» في محلّ رفع خبر المبتدأ «طول». وجملة: «نقضن» الأولى استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نقضن» الثانية معطوفة على الأولى.

الشاهد: قوله: «طول الليالي أسرعت» حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله: «أسرعت» على مذكر «طول»؛ والذي سوّغ ذلك إضافة طول إلى المؤنّث «الليالي» فاكتسب التأنيث منه.

٧٥٥ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٧، ٣٨١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩.

اللغة: الشغف في الأدب ذروة الحب، وفي العلم هو قشرة شفافة تغلف القلب. =

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٧٥٦ - وَتَشْـرَقُ بِـالْقَـوْلِ الّـذِي قَـدْ أَذَعْتَـهُ كمَـا شَـرِقَـتْ صَـدْرُ الْقَنَـاةِ مِـنَ الـدَّمِ

= **المعنى**: أنا لا أحب الديار من بيوت وطرق وغيرها، بل أحب من يعيش فيها.

الإعراب: وما: «الواو»: حسب ما قبلها، و «ما»: نافية. **حب**: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف. **الديار**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **شغفن**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **قلبي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ولكن**: «الواو»: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. **حب**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **من**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **سكن**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **الديارا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وجملة «وما حب الديار **شغَفْنَ**»: بحسب الواو. وجملة «**شغفن قلبي**»: في محل رفع خبر. وجملة «حب من سكن الديار» مع الخبر المحذوف استئنافية لا محل لها. وجملة «**سكن الديارا**»: صلة موصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «**شغفن قلبي**» فقد أعاد الضمير على حب وهو مذكر، ولكن حب اكتسب صفة التأنيث من الإضافة للديار.

٧٥٦ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٠٦؛ والدرر ٥/ ١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١٠/ ١٧٨ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩.

اللغة: شرق: غصَّ. القناة: الرمح. أذاع: فضح وأفشى.

المعنى: إنك غير مستودع للسر، كالرمح لا يستطيع حفظ الدماء التي عليه.

الإعراب: **وتشرق**: «الواو»: حسب ما قبلها، «تشرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بالقول**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تشرق. **الذي**: اسم موصول في محل جر صفة. **قد**: حرف تحقيق. **أذعته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كما**: الكاف حرف جر، «ما»: مصدرية. **شرقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث. **صدر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **القناة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **من الدم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل شرقت.

والمصدر المؤول من (ما شرقت) في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لمصدر محذوف.

وجملة «وتشرق»: بحسب الواو. وجملة «أذعته»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «شرقت»: صلة موصول حرفي لا محل لها.

=

وإلى هذا البيت يُشير ابن حَزْم الظاهريُّ في قوله [من الطويل]:

٧٥٧ ـ تَجَنَّبْ صَدِيقاً مِثْلَ مَا، وَاحْذَرِ الَّذِي ... يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي، وَشَاهِدِي ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبـ «عمرو» الكناية عن الرجل المريد أخْذَ ما ليس له كأخذ «عمرو» الواو في الخط.

وشَرْطَ هذه المسألة والتي قبلها صلاحيَّةُ المضاف للاستغناء عنه؛ فلا يجوز «أمَةُ زَيْدٍ جَاءَ»، ولا «غُلَامُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ»، ومن ثَمَّ ردَّ ابنُ مالك في التوضيح قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءةَ أبي العالية: ﴿لاَ تَنْفَعُ نَفْساً إيمانها﴾[1] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه»، لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل: «نفساً لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعليّة، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل المتّصل إلى ظاهره نحو قولك: «زَيْدَ ظَلَم»، تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع: الظرفيّة، نحو: ﴿تُؤتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[2]، وقوله [من الرجز]:

أَنَـا أَبُـو الْمُنْهَـالِ بَعْـضَ الأَحْيَـانْ[3]

وقال المتنبّي [من الخفيف]:

أَيَّ يَـوْمٍ سَـرَرْتَنِـي بِـوِصَـالٍ ... لَـمْ تَسُـؤْنِـي ثَـلاَثَـةً بِصُـدُودِ[4]

و «أيّ» في البيت استفهاميَّة يراد بها النفي، لا شرطيّة؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: «إنْ سررتني» انعكس المعنى، لا يقال: يدلُّ على أنها شرطيّة أنّ الجملة المنفيّة إن اسْتُؤنفت ولم تُربط بالأولى فسد المعنى؛ لأنا نقول: الرَّبْطُ حاصل بتقديرها صفة لِـ «وصال»، والرابط محذوف، أي: لم ترعني بعدهُ، ثم حُذفَا دفعةً أو على التدريج؛ أو حالاً من تاء المخاطب،

= **والشاهد فيه قوله**: (صدر القناة) فقد أنث المضاف المذكر من إضافته إلى المؤنث وكان الحق أن يقول شرق صدر.

٧٥٧ ـ أوردها فقط لما تضمّنته من إشارة إلى البيت السابق.

(١) الأنعام: ١٥٨.
(٢) إبراهيم: ٢٥.
(٣) تقدم بالرقم ٦٧٩.
(٤) تقدم بالرقم ١١٨.

والرابط فاعلها، وهي حال مقدّرة، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها، أي: ما سررتني غيرَ مقدّر أنك تَرُوعُنِي، ومن روى ثلاثة بالرّفع فالحالية ممتنعة، لعدم الرابط.

الثامن: المصدريّة، نحو: ﴿وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾(١)، فـ «أي»: مفعول مطلق ناصبه «ينقلبون»؛ و «يعلم»: معلقة عن العمل بالاستفهام؛ وقال [من الطويل]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ ... وَأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا(٢)

«أيّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها هنا مفعولٌ به، كقولك: «تداينت مالاً» لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تُضَفْ لمصدر؛ والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها في ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الْحِزَبَيْنِ أحْصَى﴾(٣)، ﴿ولتعلمن أيُّنَا أشَدُّ عَذَاباً﴾(٤).

التاسع: وجوب التصدير، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ»، والخبر في نحو: «صَبِيحَةَ أيِّ يوم سَفَرُكَ»، والمفعول في نحو: «غُلَامَ أيِّهِمْ أكْرَمْتَ»، ومن ومجرورها في نحو: «مِنْ غُلَامِ أيِّهِمْ أنت أفْضَلُ»؛ ووجب الرفع في نحو: «عَلِمْتُ أبُو مَنْ زَيْدٌ»، وإلى هذا يشير قول بعض الفُضَلاء [من الطويل]:

٧٥٨ ـ عَلَيْكَ بِأرْبَابِ الصُّدُورِ، فَمَنْ غَدَا ... مُضَافاً لأرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَإيَّاكَ أنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ ... فَتَنْحَطَّ قَدْراً مِنْ عُلاكَ وَتُحْقَرَا
فَرَفْعُ أبُو مَنْ ثم خَفْضُ مُزَمّلٍ ... يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِياً وَمُحَذِّرَا

والإشارة بقوله «ثم خفض مُزَمّل» إلى قول امرىء القيس [من الطويل]:

٧٥٩ ـ كَأنّ أبَاناً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أناسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

---

(١) الشعراء: ٢٢٧. (٤) طه: ٧١.
(٢) تقدم بالرقم ٦٥٧.
(٣) الكهف: ١٢.

٧٥٨ ـ أورد الأبيات فقط للإشارة إلى البيت التالي.

٧٥٩ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦؛ وخزانة الأدب ٩٨/٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٣٧/٩؛ وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢؛ ولسان العرب ٢٥٥/١٠ (عقق)، ٣١١/١١ (زمل)، ١٧٧/١٢ (خزم)، ٦/١٣ (ابن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠/٢؛ والمحتسب ١٣٥/٢.

وذلك أن «مُزَمَّلِ» صفة لِـ «كبير»، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض.

والعاشر: الإِعراب، نحو: «هٰذِهِ خَمْسَةُ عَشْرِ زَيْدٍ» فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير» و «مثل» و «دُون»، وقد استُدلَّ على ذلك بأمور: منها قولُه تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾(١)، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذٰلِكَ﴾(٢) قاله الأخفش، وخُولف، وأُجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضميرُ المصدر، أي: وَحِيل هو، أي: الحولُ، كما في قوله [من الطويل]:

٧٦٠ ـ وَقَالَتْ: مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ ... يَسُؤْكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

اللغة: أبان: اسم جبل بمكة. عرانين: أنوف (مقدمات الوجوه). وبله: وابله، مطره. البجاد: كساء من صوف الإبل. المزمل: الملفوف.

المعنى: كأن الجبل وقد لامسته أنوف السحاب يشبه شيخاً ملتفاً بكسائه الصوفي.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **أباناً**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. **في عرانين**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من أبان وعرانين مضاف. **وبله**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **كبير**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **أناس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **في بجاد**: جار ومجرور متعلقان بالصفة مزمل. **مزمل**: صفة مرفوعة لكبير مجرورة على سياق الجوار قبلها.

وجملة «كأن...» ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «مزمل» إذ جر صفة مرفوعة للجوار.

(١) سبأ: ٥٤.
(٢) الجن: ١١.

٧٦٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢، ٨٨٣؛ ولعلقمة في ديوانه ص ٨٣؛ ولأحدهما في المقاصد النحوية ٢/ ٥٠٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٢.

المعنى: يقول: إن هجرناك واعتللنا عليك يسؤك هذ الأمر، وإن وصلناك فكشفت غرامك كان ذلك عادة لك ودربة.

الإعراب: **«وقالت»**: الواو بحسب ما قبلها، والتاء للتأنيث، وفاعله... هي. **«متى»**: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ «يبخل». **«يبخل»**: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه فعل =

أي: ويعتلل هو، أي: الاعتلال، ولا بُدَّ عندي من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، وتكون حالاً من المُضْمر، ليتقيّد بها فتقيد ما لم يُفده الفعل؛ وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي: ومنا قومٌ دون ذلك، كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ وَمِنّا أقَامَ»، أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، ومنها قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(١) فيمن فتح «بينَ»، قاله الأخفش، ويؤيّده قراءة الرّفع؛ وقيل: «بين» ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد وقع التقطع، أو إلى الْوَصْلِ؛ لأن ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ﴾(٢) يدلّ على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿ما كنتم تزعمون﴾(٣) على أن الفِعْلين تنازعاه، ويؤيّد التأويلَ قولُه [من الطويل]:

٧٦١ ـ أَهُمّ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ ... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ

= الشرط. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبخل». «ويعتلل»: الواو حرف عطف، «يعتلل»: معطوف على «يبخل» ويعرب إعرابه، ونائب الفاعل مستتر تقديره «هو» يعود إلى مصدر الفعل «يعتلل». «يسؤك»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، ونائب الفاعل. . . «هو»، والكاف في محلّ نصب مفعول به. «وإن»: الواو حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «يكشف»: فعل مضارع للمجهول، وهو فعل الشرط. «غرامك»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «تدرب»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامته السكون، وحرّك بالكسر للضرورة الشعرية. وفاعله: ضمير مستتر «أنت».

وجملة: «قالت» بحسب ما قبلها. وجملة «متى يبخل. . .» في محل نصب مفعول به. وجملة: «يبخل عليك» في محل جر بالإضافة. وجملة «يعتلل» معطوفة على جملة «يبخل». وجملة: «يسؤك» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». وجملة «إن يكشف» معطوفة على الجملة الشرطية السابقة. وجملة «تدرب» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا» لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد قوله: «ويعتلل»، فإنَّ النائب عن الفاعل هو ضمير المصدر، أي: يعتلل هو الاعتلال المعهود، والتقدير: يُعتلل اعتلال عليك، فيقَدَّر «عليك» هٰهنا أيضاً لدلالة «عليك» في قوله: «متى يبخل عليك».

(١) ﴿لقد جئتمونا فُرادى كما خلقناكم أول مرَّة وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاءَ لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون﴾ [الأنعام: ٩٤].
(٢) الأنعام: ٩٤.
(٣) الأنعام: ٩٤.

٧٦١ ـ **التخريج**: البيت لصخر بن عمرو السلمي (أخي الخنساء) في الأصمعيات ص ١٤٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٩ (نزا)؛ وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٦٠.

المعنى: الحزم: إحكام الأمر. النزوان: وثوب الذكر على الأنثى. العَير: الحمار والعِير قافلة النوق.

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب، ومنها قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنكُمْ تَنْطِقُونَ﴾(١) فيمن فتح «مِثْلاً»؛ وقراءة بعض السلف ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾(٢) بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

[فـأصْبَحُـوا قَـدْ أَعَـادَ اللَّـهُ نِعْمَتَهُـمْ] إِذْ هُـمْ قُـرَيْـشٌ وَإِذْ مَـا مِثْلَهُـمْ بَشَـرُ(٣)

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات؛ فإنها تُثنّى وتجمع كقوله تعالى: ﴿إلاّ أمَمٌ أمْثَالُكُمْ﴾(٤)، وقول الشاعر [من البسيط]:

[مَـنْ يَفْعَـلِ الحسنَـاتِ اللَّـهُ يَشْكُـرُهَـا] وَالشَّـرُّ بِـالشـر عِنْـدَ اللَّـهِ مِثْـلاَنِ(٥)

وزعم أنّ «حقاً» اسمُ فاعلٍ من «حَقَّ يحق»، وأصله: «حاقٌّ» فقُصِر، كما قيل: «بَرٌّ» و «سَرٌّ»؛ ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل «يصيبكم» ضميره تعالى لتقدّمه في ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إلاّ باللَّهِ﴾(٦) ومثل: مصدر.

وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة، ومنها قوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَـامَـةٌ فـي غُصُـون ذَاتِ أَوْقَـالِ(٧)

= **المعنى**: أريد ضبط أموري وإحكامها، ولكني لا أستطيع إلى ذلك سبيلا.

الإعراب: **أهم**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **بأمر**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أهم و «أمر» مضاف. **الحزم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **لو**: حرف تمنٍّ. **أستطيعه**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **وقد**: «الواو»: حالية، «قد»: حرف تحقيق. **حيل**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة الظاهرة. **بين**: مفعول فيه ظرف مكان مبني على الفتحة في محل رفع نائب فاعل، وهو مضاف. **العير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **والنزوان**: «الواو»: عاطفة، «النزوان»: اسم معطوف على العير مجرور مثله.

وجملة «أهم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «استطيعه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «**وقد حيل**»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «بين العير» فقد بني (بينَ) مع إضافته إلى معرب.

(١) الذاريات: ٢٣.
(٢) هود: ٨٩.
(٣) تقدم بالرقم ١٢٠.
(٤) الأنعام: ٣٨.
(٥) تقدم بالرقم ٨١.
(٦) هود: ٨٨.
(٧) تقدم بالرقم ٢٦٠.

فغير: فاعل لِـ «يمنع» وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم: «غَيْرَانِ وأغْيَارٌ» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه إن «غُلاَمِي» ونحوه مبنيّ فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك»، و «غلامَه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذْ»، نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾(١)، و ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾(٢) يُقرآن بجرّ «يوم» وفتحه.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصليًّا كان البناء، كقوله [من الطويل]:

٧٦٢ - عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ: أَلَمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ؟

---

(١) هود: ٦٦. (٢) المعارج: ١١.

٧٦٢ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ والأضداد ص ١٥١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣؛ والدرر ٣/ ١٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣؛ والكتاب ٢/ ٣٣٠، ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ (وزع)، ٩/ ٧٠ (خشف)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧؛ والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦؛ والمنصف ١/ ٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

اللغة والمعنى: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصّبا: الميل إلى الهوى. أصحو: أفيق. الوازع: الرادع.

يقول: لمّا حلّ المشيب وارتحل الصِّبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

الإعراب: **على حين**: جار ومجرور متعلقان بـ «كفكفت» في بيت سابق. **عاتبت**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **المشيب**: مفعول به منصوب. **على الصبا**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاتبت». **وقلت**: الواو: حرف عطف، قلت: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: فاعل. **ألمّا**: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، لمّا: حرف جزم ونفي وقلب. **أصح**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: «أنا». **والشيب**: الواو: حالية، الشيب: مبتدأ مرفوع. **وازع**: خبر مرفوع.

وجملة (عاتبت...) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (قلت...) معطوفة على الجملة السابقة. وجملة (ألمّا أصح) الفعليّة في محل نصب مفعول به. وجملة (الشيب وازع) الاسميّة في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «على حين»، حيث يجوز في «حين» الإعراب وهو الأصل، والبناء لأنه أُضيف إلى مبنيّ، وهو الفعل الماضي «عاتب».

أو بناءً عارضاً، كقوله [من الطويل]:

٧٦٣ ـ لأجْتَـذِبَـنْ مِنْهُـنَّ قَلْبِـي تَحَلُّمـاً عَلَـى حِيـنَ يَسْتَصْبِيـنَ كُـلَّ حَلِيـمِ

رُوِيا بالفتح، وهو أرْجَحُ من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوحٌ عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريّون: يجب الإعراب، والصَّحيحُ جوازُ البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾(١) بفتح «يوم»، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾(٢) بالفتح، وقال [من الطويل]:

٧٦٤ ـ إِذَا قُلْـتُ هٰـذَا حِيـنَ أَسْلُـو يَهِيجُنِـي نَسِيـمُ الصَّبَـا مِـنْ حَيْـثُ يَطَّلِـعُ الْفَجْـرُ

---

٧٦٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٣٠٧؛ والدرر ٣/١٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٥؛ وشرح التصريح ٢/٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٣؛ والمقاصد النحويَّة ٣/٤١٠؛ وهمع الهوامع ١/٢١٨.

شرح المفردات: التحلّم: تكلّف الحلم، أي الرزانة والابتعاد عن الطيش. يستصبين: يقعن في الصبوة، وهي الميل إلى اللهو والطيش. الحليم: العاقل.

المعنى: يقول: إنّه سيجتذب قلبه من هؤلاء الحسان، ويبتعد عن اللهو والطيش تكلّفاً، في حين أن لهنّ قوّة تغلب كلّ عقل، وتستميل كلّ عاقل.

الإعراب: «**لأجتذبن**»: اللام واقعة في جواب قسم مقدّر، «أجتذبن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». «**منهنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أجتذب». «**قلبي**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «**تحلّماً**»: مفعول لأجله منصوب. «**على حين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أجتذب». «**يستصبين**»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كلّ**»: مفعول به، وهو مضاف. «**حليم**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة القسم المحذوفة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لأجتذبن»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يستصبين» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد: قوله: «على حين يستصبين» حيث بنى «حين» على الفتح لإضافته إلى الفعل المضارع المبنيّ لاتّصاله بنون النسوة.

(١) المائدة: ١١٩.
(٢) الانفطار: ١٩.

٧٦٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي صخر الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٩؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٨٨٥؛ ولسان العرب ٨/٢٣٥ (طلع).

اللغة: السلو: النسيان. يهيجني: يثيرني، ويحركني.

المعنى: كلما حاولت النسيان أهاجت ذكرياتي هذه النسائم.

وقال آخر [من الطويل]:

٧٦٥ - أَلَمْ تَعْلَمِي - يا عَمْرَكِ اللَّهُ - أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرامُ قَلِيلُ
وَإِنِّيَ لاَ أُخْزَى إِذَا قِيلَ: مُمْلِقٌ سَخِيٌّ، وَأُخْزَى أَنْ يُقَالَ: بَخِيلُ

رُوِيا بالفتح.

= **الإعراب**: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب يتضمَّن معنى الشرط. **قلت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **هذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. **حين**: اسم مبني على الفتحة في محل رفع على أنه خبر. **أسلو**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **يهيجني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **نسيم**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **الصبا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **من حيث**: «من»: حرف جر، «حيث»: اسم مجرور مبني على الضم، والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة. **يطلع**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. **الفجر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «إذا قلت يهيِّجني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قلت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أسلو»: في محل جر بالإضافة. وجملة «يهيجني»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «يطلع»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هذا حين أسلو»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «حين أسلو» فقد بنى حين رغم إضافتها إلى فعل معرب.

٧٦٥ - **التخريج**: البيتان لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩؛ ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٤؛ ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية ٣/ ٤١٢؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

المعنى: ألم تعلمي: أطال الله عمرك أني سخي من أسخياء العرب في الزمن الذي قل فيه السخاة.

الإعراب: **ألم**: «الهمزة»: حرف استفهام، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. **تعلمي**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **يا عمرك**: «يا»: حرف تنبيه، «عمرك»: مفعول مطلق منصوب وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **الله**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة للمصدر (عمرك) أو لعامله. **أنني**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها، و «النون»: للوقاية. **كريم**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **على حين**: «على»: حرف جر، «حين»: ظرف زمان مبني على الفتحة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالخبر كريم. **الكرام**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **قليل**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «ألم تعلمي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا عمرك الله»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «الكرام قليل»: في محل جر بالإضافة. والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل تعلمي. =

ويحكى أن ابن الأخضر سُئِل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب في قول النابغة [من الطويل]:

٧٦٦ ـ أَتَـانِـي ـ أَبَيْـتَ اللّعْـنَ ـ أَنَّـكَ لُمْتَنِـي وَتِلْـكَ الّتِـي تَسْتَـكُّ مِنْهَـا المَسَـامِـعُ
مَقَـالَـةَ أَنْ قَـدْ قُلْـتَ: سَـوْفَ أَنَـالُـهُ، وَذٰلِـكَ مِـنْ تِلْقَـاءِ مِثْلِـكَ رَائِـعُ

والشاهد فيه قوله: (على حين) إذ بناها رغم إضافتها إلى جملة معربة ورغم جرها بحرف الجر الأصلي «على».

٧٦٦ ـ **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨١٦، ٨٥٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٠ (سكك).

اللغة: أبيت اللعن، دعاء بالعز والشرف. تستك: تصم. رائع: مخيف. التلقاء: جلوس المواجهة.

المعنى: «١» جاءني ـ زادك الله عزة ومجداً ـ أنك وبختني فإن سمعي لا يصدق هذا، ويصم عنه.
«٢» فقد سمعت بأنك توعدتني، وهذا ما يخيفني، ولا أستطيع الهرب منك.

الإعراب: **أتاني**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **أبيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **اللعن**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **أنك**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لمتني**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «النون»: للوقاية و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **وتلك**: «الواو»: استئنافية، «تلك»: «التاء»: اسم اشارة في محل رفع مبتدأ، و «اللام»: للبعد، و «الكاف»: للخطاب. **التي**: اسم موصول في محل رفع خبر. **تستك**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. **منها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تستك. **المسامع**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «أتاني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**أبيت اللعن**»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «**أنك** لمتني»: مصدر مؤول في محل رفع فاعل الفعل (لمت). وجملة «وتلك التي»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لمتني»: في محل رفع خبر أن. وجملة «**تستك**»: صلة الموصول لا محل لها.

مقالة: بدل من الفاعل المؤول مبني على الفتح في محل رفع. **أن**: حرف مشبه بالفعل مخفف واسمها محذوف. **قد**: حرف تحقيق. **قلت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **سوف**: حرف تسويف واستقبال. **أناله**: فعل مضارع مرفوع بالضمة و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره أنا. **وذلك**: «الواو»: استئنافية، «**ذا**»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و «اللام»: للبعد و «الكاف»: للخطاب. **من تلقاء**: جاء ومجرور متعلقان باسم الفاعل رائع وهو مضاف. **مثلك**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **رائع**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، والمصدر المؤول من (**أن**) ومعموليها مضاف إليه.
=

فقال [من الطويل]:

٧٦٧ ـ [إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ] وَلاَ تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي

فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبنيّ اكتسب منْهُ البناء؛ فهو مفتوح لا مَنْصوب، ومحلّه الرفع بدلاً من «أنك لمتني»، وقد رُوي بالرفع. وهذا الجواب عندي غير جيّد، لعدم إبهامِ المضاف، ولو صحَّ لصحَّ البناء في نحو: «غُلاَمك، وفَرَسه» ونحو هذا مما لا قائل به؛ وقد مضى أن ابن مالك مَنَع البناء في «مثل» مع إبهامها لكونها تُثَنّى وتُجمع، فما ظنُّك بهذا؟ وإنما هو منصوبٌ على إسقاط الباء، أو بإضمارِ «أعني» أو على المصدريّة. وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة

= وجملة «قلت»: في محل رفع خبر. وجملة «سوف أناله»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «ذلك رائع»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «مقالة» فقد بناها على الفتح وهي بدل من مرفوع، وذلك لإضافتها للمبني.

٧٦٧ ـ التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠٧.

اللغة: خيار الناس: أفاضلهم. الأردى: الأكثر رداءة وسوءاً. تردى: تهوي، تسقط. الردي: السيّء.

المعنى: صاحب أفاضل الناس، ولا تصاحب أسوأهم، فتسقط مكانتك معه، وتكون مثله.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط. **«كنت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **في قوم**: جار ومجرور متعلقان بخبر (كان) المحذوف، بتقدير (كنت موجوداً في قوم). **فصاحب**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «صاحب»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **خيارهم**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **ولا**: «الواو»: للعطف، «لا»: ناهية جازمة. **تصحب**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت). **الأردى**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف. **فتردى**: «الفاء»: السببية، «تردى»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، والفتحة مقدّرة على الألف، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (أنت)، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تردى) معطوف على مصدر متوهم منتزع مما سبق والتقدير: لا يكن منك مصاحبة فردىً. **مع الردي**: جار ومجرور متعلقان بـ (فتردى).

وجملة «إذا كنت..»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كنت في قوم»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «فصاحب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «ولا تصحب»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «فتردى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

ولا شاهد في البيت: من حيث الموضوع المطروح.

«مَقَالَة» إلى «أنْ قَدْ قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه؛ وجوابه أن الأصل: «مقالَةٌ» فحُذف التنوين للضرورة لا للإضافة، و «أنْ» وصلتها بَدَل من مقالة، أو من «أنك لمتني»، أو خبرٌ لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مَقَالَةً أن» بإثبات التنوين ونَقْلِ حركة الهمزة، فأنشده الناسُ بتحقيقها، فاضطُرُّوا إلى حذف التنوين؛ ويروى «ملامة» وهو مصدر لِـ «لُمْتَني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة.

الأمورُ التي لا يكونُ الفعلُ معها إلاّ قاصراً

وهي عشرون:

أحدها: كونُهُ على «فعُل» بالضَّم كـ «ظَرُفَ» و «شَرُف»، لأنه وَقْفٌ على أفعالِ السَّجايا وما أشبهها مما يقومُ بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحوَّلُ المتعدِّي قاصراً إذا حُوّل وزنُهُ إلى «فَعُل» لغرضِ المبالغة والتعجّب، نحو «ضَرُبَ» الرجلُ و «فَهُمَ» بمعنى: ما أَضْرَبَه وأفهَمَه! وسُمع «رَحُبَتْكم الطَّاعة»، و «أن بشراً طَلُعَ اليَمَن»، ولا ثالثَ لهما، ووجههما أنهما ضُمِّنا معنى: «وَسِع» و «بَلَغَ».

والثاني والثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر وَوَصْفُهما على «فَعِيل»، نحو: «ذَلَّ» و «قَوِيَ».

والرابع: كونه على «أَفْعَلَ» بمعنى: صار ذا كذا، ونحو: «أغَدَّ البعيرُ»، و «أَحْصَدَ الزرع» إذا صارا ذَوَيْ غُدَّة وحَصَاد.

والخامس: كونه على «افْعَلَلَّ» كـ «اقْشَعَرَّ» و «اشْمَأَزَّ».

السادس: كونه على «افوَعَلَّ» كـ «اكْوَهَدَّ» الفرخُ إذا ارتعد.

السابع: كونهُ على «افْعَنْلَلَ» بأصالة اللامين كـ «احْرَنْجَمَ» بمعنى: اجتمع.

الثامن: كونه على «افعَنْلَل» بزيادة أحد اللامين كـ «اقْعَنْسَسَ الجملُ» إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على «افْعَنْلَىٰ» كـ «احْرَنْبَى الديك» إذا انتفش، وشذّ قوله [من الرجز]:

٧٦٨ ـ قَـدْ جَعَـلَ النُّعَـاسُ يَغْـرَنْـدِينـي أَطْـرُدُهُ عَنِّـي وَيَسْـرَنْـدِينِـي

٧٦٨ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢١٥؛ والخصائص ٢/٢٥٨؛ وسر صناعة =

ولا ثالث لهما، و «يغرنديني» - بالغين المعجمة - يَعْلُوني ويغلبني، وبمعناه «يَسْرَنْدِيني».

العاشر: كونه على «اسْتَفْعَلَ»، وهو دالّ على التحوُّل كـ «اَسْتَحْجَرَ الطينُ»، وقولهم: «إن البُغَاثَ بِأرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ».

الحادي عشر: كونه على وزن «انْفَعَل»، نحو: «انطلَقَ» و «انْكَسَرَ».

الثاني عشر: كونه مُطَاوعا لمتَعَدٍّ إلى واحد، نحو: «كَسْرتُهُ فانْكَسَرَ»، و «أزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ».

فإن قلت: قد مضى عَدُّ «انْفَعَل».

قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظيَّة وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوعُ لا يلزم وَزْنُ «انْفَعَل»، تقول: «ضاعفتُ الحسنات فتضاعَفَتْ»، و «علّمته فتعلَّم»، و «ثَلَمته فتثلَّم»، وأصله أن المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجةً كـ «ألْبَسْتُهُ الثوبَ فَلبسَه»، و «أقمته فَقَامَ»؛

= الإعراب ٢/ ٦٩٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣١١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٥؛ ولسان العرب ٣/ ٢١٢ (سرد)؛ ٣/ ٣٢٥ (غرند)؛ والممتع في التصريف ١/ ١٨٥؛ والمنصف ١/ ٨٦، ٣/ ١١.

اللغة: يغرنديني: يعلوني. يسرنديني: مثله يتسلط عَليَّ.

المعنى: أصارع النعاس وأدفعه، ولكنه يعود فيغلبني.

الإعراب: **إني**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **أرى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **النعاس**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **يغرنديني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **أطرده**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **عني**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أطرده. **ويسرنديني**: «الواو»: عاطفة، «يسرنديني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل و «النون» للوقاية و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «إني أرى»: ابتدائي لا محل لها. وجملة «أرى»: في محل رفع خبر. وجملة «يغرنديني»: في محل نصب حال للنعاس. وجملة «أطرده»: في محل نصب حال. وجملة «يسرنديني»: معطوفة في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: (يغرنديني، ويسرنديني) فجعلهما متعديين شذوذاً، فباب (افعنلىٰ) لازم.

وزعمَ ابن برّي أن الفعل ومطاوعه قد يَتَّفِقان في التعدِّي لاثنين، نحو: «استَخْبَرْتُهُ الخَبَرَ فأخْبَرَنِي الخَبَرَ»، و «استفهمته الحديثَ فأفهَمَني الحديثَ»، و «استَعْطَيْتُهُ دِرْهَماً فأعطاني درهماً»؛ وفي التعدّي لواحدٍ، نحو: «استَفْتَيْتُهُ فأفْتَاني»، و «استَنْصَحْتُهُ فَنصحنِي»؛ والصَّواب ما قدّمته لك، وهو قولُ النحويّين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإِجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحَدُ الفعلينِ على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكونَ رباعيًّا مَزِيداً فيه، نحو: «تَدَحْرَجَ»، و «احْرَنْجَمَ» و «اقْشَعَرَّ» و «اطمَأنَّ».

الرابع عشر: أن يُضَمَّن معنى فِعْلٍ قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾(١)، ﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾(٢)، ﴿أذاعُوا بِهِ﴾(٣)، ﴿وَأَصْلِحْ لِي في ذُرِّيتِي﴾(٤)، ﴿لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلى الْمَلأ الأعْلَى﴾(٥)، وقولهم: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمده»، وقوله [من الطويل]:

٧٦٩ ـ [وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا ... إِلَى الضَّيْف] يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

---

(١) الكهف: ٢٨.
(٢) النور: ٦٣.
(٣) النساء: ٨٣.
(٤) الأحقاف: ١٥.
(٥) الصافات: ٨.

٧٦٩ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٥٦؛ وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)؛ وخزانة الأدب ٢/١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/٣٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٢٥١؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٣٣.

اللغة: تعتذر: تلتمس الحجج. المحل: القحط. الضرع: ثدي الشاة. العرقوب: العصب بين الكاحل والعقب، ويكون غليظاً.

المعنى: إذا التمست الإبل عندي الحجة لقلة اللبن للضيف فإني جاعلها طعاماً له.

الإعراب: **وإن**: «الواو»: حسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **تعتذر**: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهر و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **بالمحل**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعتذر. **من**: حرف جر. **ذي**: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بالفعل تعتذر. **ضروعها**: مضاف إليه مجرور بالكسر الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إلى الضيف**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعتذر. **يجرح**: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهرة. **في عراقيبها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يجرح وعراقيب مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **نصلي**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة =

فإنها ضُمِّنت معنى و «لا تَنْبُ»، و «يَخْرُجُون»، و «تحدثوا»، و «بارِكْ»، و «لا يُصْغُون»، و «استجاب»، و «يَعِثْ» أو «يُفْسِد».

والستة الباقية أن يدل **على سَجِية** كـ «لؤُمَ»، و «جَبُن»، و «شَجُعَ»، **أو على عَرَض** كـ «فَرِح» و «بَطِرَ»، و «أشِرَ»، و «حَزِنَ»، و «كَسِلَ»، **أو على نظافة** كَـ «طَهُرَ» وَ «وَضُؤَ»، **أو دنسٍ** كـ «نَجِسَ»، و «رَجس» و «أجْنَبَ»، **أو على لون** كـ «أحْمَرَّ»، و «أخْضَرَّ»، و «أَدِمَ»، و «أحْمَارَّ»، و «أسْوَادَّ»، **أو حِلْية** كـ «دَعِجَ»، و «كَحِلَ»، و «شَنِبَ»، و «سَمِنَ»، و «هَزِلَ».

تنبيه ـ في فصيح ثعلب في باب المشدّد: «فُلانٌ يَتَعَهّدُ ضَيْعَته»، قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ولا يجوز عنده «يتعاهد»؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون مُتَعَدِّياً، ويردّه قولُه [من الطويل]:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً ... [عَلَيّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي][1]

وأجاز الخليلُ يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قُنْبُر أبا زيد عنها فمنَعها؛ وسأل يونسَ فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئِلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: يا أبا زيد كم مِنْ علم استفدناه كنت أنْتَ سببهُ. ونقل ابن عصفور عن ابن السيِّد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاة وَرَوْغِهِ ... يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سلْفَعُ[2]

إن من رواه بجر «التعانق» مُخْطىء؛ لأن «تَفاعَلَ» لا يتعدّى ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدّياً إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «عاطَيْته الدراهم» و «تَعَاطَيْنَا الدَّراهم»؛ وإن كان متعدّياً إلى واحد، فإنه يصير قاصراً، نحو: «تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»، إلاّ قليلاً، نحو: «جَاوَزْتُ زَيداً وتجاوزته»، و «عانقْته وتعانقته»، اهـ. وإنما ذكر ابن السيد أن «تعانَق» لا يتعدّى، ولم يذكر أن «تَفاعَلَ» لا يكون متعدّياً؛ وأيضاً فلم يخصَّ الردّ برواية الجرّ، ولا معنى لذلك.

= المناسبة، وهو مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «إن تعتذر يجرح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تعتذر»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «يجرح»: جواب شرط جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (يجرح) إذ حذف مفعوله وجعله لازماً، وقد حمل على تضمين (يجرح) معنى (يفسد).

(١) تقدم بالرقم ٤٢٣.

(٢) تقدم بالرقم ٦٠٢.

الأمور التي يتعدَّى بها الفعلُ القاصِرُ

وهي سبعة:

أحدُها: همزة «أفعَلَ»، نحو: ﴿اذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكم﴾[1]، ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾[2]، ﴿واللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً، ثم يُعيدُكُمْ فيها وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً﴾[3]، وقد ينقل المتعدِّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو: «أَلْبَسْتُ زيداً ثَوْباً، وأَعْطَيْتُهُ ديناراً»، ولم يُنْقَلْ متعدٍّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثةٍ إلا في «رَأى»، و «عَلِم»، وقاسَهُ الأخفشُ في أخواتهما الثلاثة القلبيّة، نحو: «ظنّ»، و «حسِب»، و «زعَم»؛ وقيل: النقل بالهمزة كلُّه سماعيّ؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدِّي إلى واحد؛ والحقُّ أنه قياسيٌّ في القاصر، سماعيٌّ في غيره، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويه.

الثاني: **ألف المفَاعلة**، تقول في «جَلَسَ زيد ومشى وسار»: «جَالَسْتُ زَيْداً، وماشَيْتُهُ، وسَايَرْتُهُ».

الثَّالث: **صَوْغه على فعَلْتُ بالفتح «افْعُل» بالضم لإِفادة الغَلَبة**، تقول: «كَرَمْت زَيْداً» بالفتح ـ أي: غلبته في الكرم.

الرابع: **صَوْغُهُ على «اسْتَفْعَلَ» للطَّلب أو النسبة إلى الشيء**، كـ «اسْتَخْرَجْتُ المالَ»، و «استحسنْتُ زيداً»، و «استقبحْتُ الظلم»، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو:

---

(١) الأحقاف: ٢٠.

(٢) غافر: ١١.

(٣) نوح: ١٧ ـ ١٨.

«اسْتَكْتَبْتُهُ الكِتَابَ»، و «اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذنْبَ»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمُّنه معنى «استَتَبْتُ»؛ ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك؛ وهذا قولُ ابن الطراوة وابنُ عصفور، وأما قول أكثرهم: إن «استغفر» من باب «اختار» فمردود.

الخامس: **تضعيفُ العين**، تقول في «فَرِحَ زيد»: «فَرّحْتُهُ» ومنه ﴿قد أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾(١)، ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكمْ﴾(٢)، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتَّعْدية، لقوله: «سِرْتُ زَيْداً»، وقوله [من الطويل]:

٧٧٠ ـ [فَلَا تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أنتَ سِرْتَهَا] فَأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

وفيه نظر؛ لأن «سِرْتُهُ» قليل، و «سيَّرته» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سرته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسُّعاً، وقد اجتمعتِ التّعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاس وَأَنْزَلَ

---

(١) الشمس: ٩.
(٢) يونس: ٢٢.

٧٧٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ٢/٣٩٩ ـ وليس في ديوانه ـ ولخالد بن زهير الهذليّ في جمهرة اللغة ص ٧٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٥، ٩/ ٥٩؛ والخصائص ٢/ ٢١٢؛ ولسان العرب ٤/ ٣٩٠ (سير)؛ ولخالد بن عتبة الهذليّ في لسان العرب ١٣/ ٢٢٥ (سنن).

اللغة: السيرة: المذهب أو الطريقة.

المعنى: لا تغضب ولا تثر لما أتيت، فقد أتيت به من قبلي وعلى ذلك، عليك الرضى والصمت.

الإعراب: **فلا**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «لا»: ناهية. **تجزعن**: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **من سيرة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تغضبن. **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **سرتها**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **فأول**: «الفاء»: استئنافية معللة للنهي، أول: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **راضٍ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة للثقل، وحذفت الياء من المنقوص للتنوين بالكسر. **سنة**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. من: اسم موصول في محل رفع خبر. **يسيرها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «فلا تجزعن»: بحسب الفاء. وجملة «أنت سرتها»: في محل جر صفة. وجملة «سرتها»: في محل رفع خبر. وجملة «فأول راضٍ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يسيرها»: صلة موصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (سرتها، وتسيرها) تعديا إلى مفعول به وهما متعديان بالباء.

الْفُرْقَانَ﴾(١)؛ وزعم الزمخشري أن بين التَّعديتين فرقاً؛ فقال: لما نُزِّلَ القرآنُ منجّماً والكتابان جملة واحدة جيء بـ «نَزّل» في الأول و «أَنْزل» في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف «الحمد لله الذي أنزَلَ القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزّله بحسب المصالح منجّماً» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدُّنيا وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾(١). وأما قول القفال: إن المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلُّف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيلُهُ من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاثٍ وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ الذينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ القرآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾(٤)، فقرن نزل بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آياتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾(٥)، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذا رَأَيْتَ الذينَ يَخُوضُونَ فِي آياتِنَا﴾(٦) الآيَةَ، وهي آية واحدة.

والنقل بالتَّضعيف سماعيّ في القاصر كما مثَّلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو: «عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ»، و «فَهَّمْتُهُ الْمسألة»، ولم يُسْمع في المتعدّي لاثنين. وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدّية لاثنين أن يُنْقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يُشهد له سماعٌ ولا قياس، وظاهِرُ قول سيبويه أنه سماعيّ مطلقاً؛ وقيل: قياسي في القاصِر والمتعدّي إلى واحد.

السادس: التضمين؛ فلذلك عُدّي «رَحُبَ» و «طَلُعَ» إلى مفعول لَمَّا تضمّنا معنى «وَسِعَ» وَ «بَلَغَ»، وقالوا: «فَرِقْتُ زيداً»، و ﴿سَفِهَ نَفْسَه﴾(٧) لتضمُّنهما معنى «خاف» و «امتهن» أو «أهْلَكَ».

ويختص التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنه قد يَنْقُلُ الفِعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدّي «أَلَوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى «قَصرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلوكَ نُصْحاً»، ولا آلُوكَ جَهْداً» لما ضَمِّن معنى: لا أمنعُكَ؛ ومنه قوله

---

(١) آل عمران: ٣.
(٢) القدر: ١.
(٣) البقرة: ١٨٥.
(٤) الفرقان: ٣٢.
(٥) النساء: ١٤٠.
(٦) الأنعام: ٦٨.
(٧) البقرة: ١٣٠.

تعالى: ﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾[(١)]. وعُدّي «أخْبَرَ»، و «خَبَّرَ»، و «حَدَّث»، وَ «نَبَّأَ» إلى ثلاثة لما ضُمِّنت معنى «أعْلَمَ» و «أرى» بعد ما كانت متعدّية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجارّ، نحو: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾[(٢)]، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾[(٣)].

السابع: **إسقاطُ الجارّ توسّعاً**، نحو: ﴿وَلَكِنْ لاَ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[(٤)]، أي: على سرٍّ، أي: نكاح، ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[(٥)]، أي: عن أمره، ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[(٦)]، أي: عليه؛ وقَوْل الزجّاج: «إنه ظرف»، ردّه الفارسيُّ بأنه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه؛ فليس مبهماً، وقوله [من الكامل]:

[لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكَـفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُـهُ ... فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[(٧)]

أي: في الطريق، وقولِ ابن الطراوة: «إنه ظرفٌ» مردودٌ أيضاً بأنه غيرُ مبهم؛ وقوله: إنه اسم لكل ما يَقْبل الاستطراق فهو مُبهمٌ لصلاحيَّته لكل موضع مُنَازَعٌ فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أَنَّ» و «أَنْ»؛ وأهمل النحويون هنا ذكر «كَيْ» مع تجويزهم في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكون «كي» مصدرية، واللام مقدَّرة والمعْنَى: لكي تُكرمني. وأجازوا أيضاً كونَها تعليلّة و «أن» مُضْمرة بعدها. ولا يُحذف مع «كي» إلاّ لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أختيها. قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾[(٨)]، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إله إلاَّ هُوَ﴾[(٩)]، أي: بأنّ لهم، وبأنه ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنّ﴾[(١٠)]، أي: في أن، أو: عن، على خلاف في ذلك بين المفسِّرين، ومما يحتملهما قوله [من الطويل]:

٧٧١ ـ ويَـرْغَـبُ أَنْ يَبْنِـي الْمَعَـالِـيَ خَـالِـدٌ ... وَيَـرغَـبُ أَنْ يـرضَـى صَنِيـع الألائِـمِ

---

(١) آل عمران: ١١٨.
(٢) البقرة: ٣٣.
(٣) الأنعام: ١٤٣.
(٤) البقرة: ٢٣٥.
(٥) الأعراف: ١٥٠.
(٦) التوبة: ٥.
(٧) تقدم بالرقم ٣.
(٨) البقرة: ٢٥.
(٩) آل عمران: ١٨.
(١٠) النساء: ١٢٧.

٧٧١ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: يرغب: يريد ويحب. صنيع: فعل. الألائم: جمع الأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أي دنيء الأصل شحيح النفس.

=

أنشدهُ ابن السيِّد، فإن قدّر «في» أولاً و «عن» ثانياً فَمَدْحٌ، وإن عكس فذمّ، ولا يجوز أن يقدَّرَ فيهما معاً «في» أو «عنِ»، للتناقض.

ومحلّ «أنّ» و «أنْ» وصلتهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليلِ وأكثر النحويين، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه؛ وجَوَّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جرًّا، فقال بعدما حكى قولَ الخليل: ولو قال إنسانٌ إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم: «لاَهِ أَبُوكَ»، وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرّ وأن سيبويه يرى أنه نصب فسَهْو.

ومما يشهدُ لمدَّعي الجر قولُه تعالى: ﴿وأَنَّ المَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً﴾(١)، ﴿وَأَنَّ هٰذِهِ أُمّتكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾(٢)، أصلهما: لا تدعو مع الله أحداً لأن المساجد لله، وفاعبدون لأن هذه.

ولا يجوز تقديمُ منصوبِ الفِعل عليه إذا كانَ «أنَّ» وصلتها، لا تقول «أنك فاضل وعرفت» وقوله [من الطويل]:

٧٧٢ ـ وَمَـا زُرْتَ لَيْلَـى أَنْ تَكُـونَ حَبِيبَـةً إِلَـيّ، وَلاَ دَيْـنٍ بِهَـا أَنَـا طَـالِبُـهْ

= **المعنى**: يحب خالد أن يبني أبنية الشرف والمجد، ويأبى ككل الكرام فعل القبيح الذي يفعله اللئام.

الإعراب: **ويرغب**: «الواو»: حسب ما قبلها، «يرغب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **أن**: حرف مصدري ونصب. **يبني**: فعل مضارع منصوب بأن، وسكّن لضرورة الشعر، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يبني) مجرور بحرف محذوف والجار والمجرور متعلقان بالفعل (يرغب). **المعالي**: مفعول به منصوب بالفتحة. **خالد**: فاعل مرفوع للفعل يبني وعلامة رفعه الضمة. **ويرغب**: «الواو»: حرف عطف، «يرغب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. **أن**: حرف مصدري ونصب. **يرضى**: فعل مضارع منصوب بأن بالفتحة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يرضىٰ) مجرور بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (يرغب). **صنيع**: مفعول به منصوب. **الألائم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ويرغب»: بحسب الواو. وجملة «يبني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «ويرغب»: معطوفة على (يرغب) الأولى. وجملة «يرضى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: أنه يقدر الجار المحذوف مرة (عن) ومرة (في) مع الفعل (يرغب) في الحالتين بحسب مراد الشاعر، فإن كان مراده المدح قدّر أولاً (في) وثانياً (عن)، وإن كان مراده الذم عكس.

(١) الجن: ١٨.

(٢) الأنبياء: ٩٢.

٧٧٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤؛ والإنصاف ص ٣٩٥؛ وتخليص الشواهد =

رَوَوْهُ بخفضِ «دين» عطفاً على محل «أن تكون»؛ إذ أصله: لأن تكون؛ وقد يُجاب بأنه عطفٌ على توهُّمِ دخولِ اللام؛ وقد يُعْتَرَض بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهرُ من الحمل على العطف على التوهُّم، ويُجاب بأن القواعدَ لا تثبتُ بالمُحْتَمَلات.

وهنا مُعَدٍّ ثامِن ذكره الكوفيُّون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كَسِيَ زيد»، بوزن «فَرِحَ»، فيكون قاصراً، قال [من الوافر]:

٧٧٣ ـ وَأَنْ يَعْــرَيْــنَ إِنْ كَسِــيَ الْجَــوَارِي فَتَنْبُــو الْعَيْــنُ عَــنْ كَــرَمٍ عِجَــافِ

= ص ٥١١؛ والدرر ٥/ ١٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ والكتاب ٣/ ٢٩؛ ولسان العرب ١/ ٣٣٦ (حنطب)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨١.

المعنى: لم أزر سلمى لحبي لها، ولا لدين أطالبها به.

الإعراب: **وما**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية. زرت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **سلمى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **أن تكون**: «أن»: مصدرية ناصبة و «تكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تكون) منصوب بنزع الخافض. **حبيبة**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **إلي**: جار ومجرور متعلقان بالخبر حبيبة. **ولا**: «الواو»: عاطفة و «لا»: نافية. **دين**: اسم معطوف على محل المنصوب بنزع الخافض بعد أن. **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ «طالبه». **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **طالبه**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة وسكن لضرورة الشعر.

وجملة «وما زرت سلمى»: بحسب الواو. وجملة «تكون حبيبة»: صلة موصول حرفي لا محلّ لها. وجملة «أنا طالبه»: في محل جر صفة دين.

والشاهد فيه قوله: «ولا دين» فقد عطف دين على توهم لام محذوفة بعد أن.

٧٧٣ ـ **التخريج**: البيت لعمران بن حطان.أو لعيسى بن الحبطي في الأغاني ١٨/ ٤٩؛ ولأبي خالد القناني في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥١١ (كرم)؛ ولسعيد بن مسحوج الشيباني في لسان العرب ١٥/ ٢٢٤ (كسا)؛ ولمرداس بن أذنة في لسان العرب ٩/ ٢٣٤ (عجف)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٠؛ وإصلاح المنطق ص ٦٠؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٦؛ والمنصف ٢/ ١١٥.

اللغة: يعرين: يخلعن. نبا بصره: تباعد. عجاف: ضعاف.

المعنى: لولا خوفي على بناتي من الجوع والعري، وظلم الأزواج بعدي، لركبت إلى الحرب غير هياب.

الإعراب: **وأن يعرين**: «الواو»: حسب ما قبلها، «أن»: ناصبة، «يعرين»: فعل مضارع منصوب، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب، و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. =

فإذا فتحت السّين صار بمعنى «سَتَرَ» و «غَطَّى»، وتعدَّى إلى واحد كقوله [من المتقارب]:

٧٧٤ - وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

أو بمعنى: أعطى كُسْوَةً وهو الغالب، فيتعدّى إلى اثنتين، نحو: «كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً»؛ قالوا: وكذلك «شَتِرَتْ عَيْنُهُ»، بكسر التاءِ، قاصِر بمعنى: انقلب جَفنها، و «شَتَر الله عَيْنَه» بفتحها مُتَعَدٍّ بمعنى: قَلَبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: «شَتَرَه فَشَتِرَ»، كما يقال: «ثَرَمَهُ وثَلَمه فَثَلِمَ»، ومنه: «كَسَوْته الثوب فكَسِيَه»، ومنه البيت، ولكن حُذِف فيه المفعول.

= والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يعرين) بحسب الواو. **إن**: حرف شرط. **كسي**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **الجواري**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. **فتنبو**: «الفاء»: سببية، «تنبو»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء بالفتحة المقدرة على الواو للثقل. **العين**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **عن كرم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تنبو. **عجاف**: صفة كرم مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «يعرين»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به للفعل أحاذر من البيت السابق. وجملة «كسي الجواري»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «تنبو»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «إن كسي» اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (كسي الجواري) فقد جاء الفعل لازماً. ويقال حذف المفعول به والتقدير (كسي الجواري أثواباً).

٧٧٤ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٣٦؛ ولسان العرب ٩/١٠٢ (خيف)، ٩/١٥١، ١٥٢ (سعف).

اللغة: الروع: الحرب. خيفانة: الجرادة ذات الألوان. سعف: شعر الفرس على ناصيتها.

المعنى: إذا شددت إلى الحرب الضروس فإني راكب فرساً ملوناً كالجرادة، يكسو جبهتها شعر مبعثر غير كثيف.

الإعراب: **وأركب**: «الواو»: حسب ما قبلها، «أركب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **في الروع**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أركب. **خيفانة**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **كسا**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **وجهها**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **سعف**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **منتشر**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «وأركب»: بحسب الواو. وجملة «كسا»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: (كسا وجهها سعف) جاء الفعل بفتح السين متعدياً إلى مفعول واحد.

الباب الخامس من الكتاب
في ذكر الجهاتِ التي يدخل الاعتراضُ على المعرِبِ من جهتها

[الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها]

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يُرَاعي ما يقتضيه ظاهِرُ الصناعة ولا يُراعي المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركَّباً، ولهذا لا يجوزُ إعراب فواتِحِ السّور على القول بأنه من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بِعِلْمه.

ولقد حُكي لي أنَّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذٍ له بيتَ المُفَصَّل [من السريع]:

٧٧٥ ـ لا يُبْعِدِ اللَّهُ التلبُّبَ والـ غاراتِ إذ قال الخميسُ: نَعَمْ

---

٧٧٥ ـ **التخريج**: البيت للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص ٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٩؛ وشرح المفصل ١/ ٩٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٢٧ (عمم)، ١٥/ ٣١٦ (ندي).

اللغة: لا يبعد الله: ليحفظ الله. التلبب: لبس الدرع والسلاح. الخميس: الجيش. نعم: مفرد أنعام.

المعنى: فليبقني الله لابساً درعي، وحاملاً سلاحي، متأهباً للحرب، منتظراً إشارة الجيش للإغارة والحصول على الأنعام.

الإعراب: **لا يبعد**: «لا»: ناهية تفيد الدعاء، «يبعد»: فعل مضارع مجزوم وحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. **الله**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **التلبب**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **والغارات**: «الواو»: عاطفة، و«الغارات»: اسم معطوف على التلبب، منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **إذ**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل يبعد. **قال**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **الخميس**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **نعم**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وسكّن لضرورة الشعر. =

فقال: «نَعَمْ» حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حسنُ لغة كنانة في «نَعَم» الجوابية وهي «نَعِمْ» بكسر العين، وإنما «نَعَم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي: هذه نَعَم، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حَيّان ـ وقد عَرَضَ اجتماعُنا ـ عَلاَمَ عُطف «بحقلّدِ» من قول زهير [من الطويل]:

٧٧٦ ـ تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّر غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبىٰ وَلاَ بِحَقَلَّدِ

فقلت: حتى أعرف ما «الحَقَلّدِ»، فنظرناه فإذا هي سَيِّىء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهّم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين: حُكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الْجُزُولي سُئل عن إعراب ﴿كَلاَلَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كانَ رَجُل يُورَثُ كَلاَلَةً أو ٱمْرَأَةٌ﴾ (١) فقال: أخبروني ما «الكَلاَلة»،

= وجملة «لا يبعد الله»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قال»: في محل جر بالإضافة. وجملة «نعم»: مع الخبر المحذوف مقول القول في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: (نعم) فهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذه نعم) وليس حرف جواب.

٧٧٦ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٢/ ٦٤٢، ٨٩٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٥٤ (حفلد)، ٣/ ١٥٥ (مقلد).

اللغة: النقي: الطاهر الورع. نهكة: ظلامة. الحقلّد: السيء الخلق والبخيل.

المعنى: إنه طاهر، فاعل للخير بعيد عن الظلم في جمع المال يبذله في سبيل الخير وفك المظالم والمآسي، ووقف الحروب.

الإعراب: **تقي**: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هو. **نقي**: خبر ثانٍ لمبتدأ محذوف تقديره هو. **لم يكثر**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم و «يكثر»: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **غنيمة**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **بنهكة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يكثر ونهكة مضاف. **قربى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **ولا**: «الواو»: عاطفة، و «لا»: نافية. **بحقلد**: الباء: حرف جر زائد، و «حقلد»: مجرور لفظاً منصوب محلاً بالعطف على توهم أنه قيل: ليس بمكثر ولا بحقلد.

وجملة «نقي لم يكثر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لم يكثر»: في محل رفع خبر ثالث.

والشاهد فيه قوله: (بحقلد)، فقد عطفه على اسم متوهم، أي أنه عطفه على خبر مجرور بحرف جر زائد على التقدير (ليس بمكثر).

(١) النساء: ١٢.

فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما عَلا ولا ابنٌ فما سفل؛ فقال: فهي إذاً تمييز؛ وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضَّمير واستتر، ثم جيء بـ «كلالة» تمييزاً، ولقد أصاب هذا النحويُّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حَذْفِهِ نَقْضٌ للغَرَضِ الذي حُذِفَ لأجله، وتراجُعٌ عمّا بُنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: «ضُرِبَ أخوك رجلاً»، وأما قراءة مَنْ قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَالٌ﴾[1] بفتح الباء ـ فالذي سَوَّغ فيها أن يُذْكَر الفاعل بعدما حُذِف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

وكإعراب هذا المعرِبِ «كلالة» تمييزاً قولُ بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

٧٧٧ ـ يَبْسُـطُ لـلأَضْيَـافِ وَجْهـاً رَحْبَـا بَسْـطَ ذِرَاعَيْـهِ لِعَظْـمٍ كَلْبَـا

إنّ الأصل: كما بَسَطَ كَلْبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ للمفعول فرُفع، ثم أضيف إليه، ثم جيءَ بالفاعل تمييزاً.

والصَّواب في الآية أنَّ ﴿كَلالة﴾ بتقدير مُضاف، أي: ذا كَلالة، وهو إمَّا حالٌ من ضمير ﴿يُورَثُ﴾ فـ «كان» ناقصة، و «يُورَثُ» خَبر، أو تامّة فـ «يورث» صفة؛ وإما خبر

---

(١) النور: ٣٦ ـ ٣٧.

٧٧٧ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٠.

اللغة: الرحب: الواسع. بسط وجهه: هلّل للأضياف.

المعنى: يبسط هذا الإنسان وجهه للأضياف بسطاً واسعاً، كما يبسط الكلب ذراعيه عند أكل العظم. والبيت فيه ذم واضح.

الإعراب: **يبسط**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **للأضياف**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يبسط. **وجهاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **رحباً**: صفة منصوب لوجه. **بسط**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **ذراعيه**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لعظم**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (بسط). **كلباً**: مفعول به منصوب للمصدر (بسط)، وذلك على ما يعرف بالقلب المعنوي والإعرابي.

وجملة «يبسط للأضياف»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (بسط ذراعيه بالعظم كلباً) أصله: كما بسط كلب ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأسند للمفعول فرفع ثم أضيف إليه، ونصب (كلباً) على المفعولية والقلب كما ذكرنا قبل قليل.

فـ «يورث» صفة؛ ومن فَسَّر «الكَلالة» بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حالٌ أو خَبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف؛ ومن فَسَّرها بالقَرَابة فهي مفعولٌ لأجله.

أما البيت فتخريجُهُ على القلب، وأصله: كَمَا بَسَطَ ذِرَاعاه كَلْباً، ثم جيءَ بالمصدر وأُضيف للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على المفعولِ المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُورِدٌ بعون الله أمثلةً متى بُني فيها على ظاهرِ اللَّفظ ولم يُنظر فِي مُوجَب المعنى حصَل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهَمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك معيَّناً.

فأحدها: قوله تعالى: ﴿أَصَلَواتُكَ تَأمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾[1] فإنه يتبادر إلى الذِّهن عطف ﴿أن نفعل﴾ على ﴿أن نترك﴾، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطفٌ على «ما»؛ فهو مَعْمُول لِـ «الترك» والمعنى: أن نتركَ أن نفعلَ، نعم مَنْ قرأ «تَفْعل» و «تشاء» ـ بالتاء لا بالنون ـ فالعطف على ﴿أن نترك﴾.

ومُوجِب الوهم المذكور أن المُعرب يرى «أنْ» والفعلَ مرّتين، وبينهما حرف العطف.

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم في قوله [من الكامل]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً   أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[2]

أن الفعلين متعاطفان، حين يَرَى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بَيَّنْتُ في فصل «لَمّا» أن ذلك خطأ، وأنَّ «أدع» منصوب بـ «لَنْ»، وأشهد معطوف على القتال.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ المَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾[3] فإن المتبادر تعلُّقُ «مِنْ» بـ «خفْتُ»، وهو فاسد في المعنى، والصوابُ تعلُّقه بالمَوَالي، لما فيه من معنى الولاية، أي: خفت ولايَتَهم من بعدي وسُوءَ خِلَافتهم، أو بمحذوف هو حال من «الموالي» أو مضاف إليهم، أي: كائِنِينَ من ورائي، أو فِعْلَ الموالي من ورائي؛ وأما مَنْ قرأ ﴿خَفَّتِ﴾ بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء ـ فـ «مِنْ» متعلّقة بالفعل المذكور.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ﴾[4] فإن

---

(١) هود: ٨٧.
(٢) تقدم بالرقم ٤٦١.
(٣) مريم: ٥.
(٤) البقرة: ٢٨٢.

المتبادر تعلُّقُ «إلى» بـ«تكتبوه»، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن، وإنما هو حالٌ، أي: مستقرًّا في الذمّة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾(١) فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ«أماته»، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعيّ، لأن الإماتة سَلْب الحياة وهي لا تمتدّ، والصوابُ أن يُضَمَّنَ «أماتهُ» معنى «ألبثه»، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذٍ يتعلّق به الظرفُ بما فيه من المعنى العارض بالتَّضمين، أي: معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد؛ فلو صحَّ ذلك لَعَلَّقناه بما فيه من معناه الوضعيّ، ويصير هذا التعلُّق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمَاً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾(٢).

وفائدة التَّضمين: أن يُدَلَّ بكلمةٍ واحدة على معنى كلمتَيْنِ، يدلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وينصِّرَانه» لا يجوز أن يعلق «حتى» بـ«يولد»، لأنَّ الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونُه على الفطرة؛ فالصواب تعليقُها بما تعلقت به «على»، وأن «على» متعلّقة بكائنٍ محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير في «يُولَد»، و«يُولَد» خبر «كلّ».

الرابع: قولُ الشاعر [من الطويل]:

٧٧٨ ـ تَرَكْتِ بِنَا لَوْحاً، وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا   بُعَيْـدَ الْكَـرَى ثَلْـجٌ بِكِـرْمَـانَ نَـاصِـحُ

---

(١) البقرة: ٢٥٩.
(٢) البقرة: ٢٥٩.

٧٧٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٦٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٦٦؛ والمقرب ص ١٥٧.

اللغة: لوحاً: عطشاً. جاد: تكرم. الكرى: النوم. كرمان: بلد بخراسان. ناصح، وناصع: شديد البياض.

المعنى: لقد تركت بنا عطشاً شديداً، فلو تكرمت علينا إذاً لأزلته بريق بارد كالثلج الناصع الآتي من كرمان.

الإعراب: **تركت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تركت. **لوحاً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. =

فإن المتبادر تَعَلُّق «بُعَيْدَ الْكَرَى» بـ «جاد»، والصوابُ تعلقهُ بما في «ثلج» من معنى «بارد»، إذ المراد وَصْفُها بأن ريقها يوجَدُ عقب الكرى بارِداً، فما الظنّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنَّى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عَدَاهُ من الأوقات، و «اللَّوْحُ» ـ بفتح اللام ـ العطش.

الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[1] فإن المتبادر تعلّق «معَ» بـ «بلغ»؛ قال الزمخشري: أي فلمّا بلغ أن يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلّق «مَعَ» بـ «بلغ» لاقتضائه أنهما بلغَا معاً حدّ السعي؛ ولا بـ «السعي»، لأن صلة المصدر لا تتقدَّم عليه، وإنما هي متعلّقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحدّ الذي يقدرُ فيه على السعي، فقيل: مَعَ مَنُ؟ فقيل: مع أعْطَفِ الناس عليه وهو أبوه، أي: أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مُشْفِق.

السادس: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[2] فإن المتبادر أن حيث ظرفُ مكانٍ، لأنه المعروف في استعمالها؛ ويردُّهُ أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقَّ للرسالة، لا أن عِلمه في المكان؛ فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذٍ لا ينتصب بـ «أعلم» على قول بعضهم بشرط تأويله بـ «عالم»، والصواب انتصابُهُ بـ «يعلم» محذوفاً دلَّ عليه «أعلم».

السابع: قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[3] فإن المتبادر تعلُّق

= **ولو شئت**: «الواو»: حالية، «لو»: حرف امتناع لامتناع، «شئت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **جادنا**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **بعيد**: ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بمحذوف صفة من «ثلج». **الكرى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **ثلج**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **بكرمان**: جار ومجرور متعلقان بالصفة ناصح. **ناصح**: صفة مرفوعة بالضمة.

وجملة «تركت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولو شئت جادنا»: في محل نصب حال. وجملة «جادنا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «شئت»: فعل شرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (بعيد) علق الظرف بالاسم الجامد «ثلج» لما فيه من معنى البرودة فلا حاجة له بالصفة.

(١) الصافات: ١٠٢.
(٢) الأنعام: ١٢٤.
(٣) البقرة: ٢٦٠.

«إلى» بـ «صرهنّ»، وهذا لا يصحّ إذا فُسِّرَ «صُرْهُنَّ» بـ «قطِّعْهُنَّ»، وإنما تعلّقه بـ «خُذْ»؛ وأما إن فُسِّر بأَمِلْهُنَّ فالتعلُّق به؛ وعلى الوجهين يجب تقديرُ مضاف، أي: إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدَّى فعل المضمر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل إلا في باب «ظنَّ»، نحو: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[١]. ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾[٢] فيمن ضمّ الباء، ويجبُ تقدير هذا المضاف في نحو: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[٣]، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهَبِ﴾[٤]، ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٥]، وقوله [من المتقارب]:

هَــوِّنْ عَلَيْــكَ فَــإِنَّ الأُمُــورَ ... بِكَــفِّ الإِلَــهِ مُقَــادِيــرُهَــا[٦]

وقوله [من الطويل]:

وَدَعْ عَنْـكَ نَهْبـاً صِيـحَ فـي حَجَـرَاتِـهِ ... [وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ القُوَاعِلِ][٧]

قوله: «حَجَراته» بفتحتين أي: نواحيه، وقول ابن عصفور إن «عنْ» و «على» في ذلك اسمان كما في قوله [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... [تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاء مَجْهَلِ][٨]

وقوله [من الكامل]:

فَلَقَــدْ أَرَانِــي لِلــرِّمَــاحِ دَرِيئَــةً ... مِــنْ عَــنْ يَمِينــي مَـرَّةً وَأَمَـامِـي[٩]

دفعاً للمحذور المذكور وَهم؛ لأن معنى «على» الاسمية: «فَوْقُ»، ومعنى «عن» الاسمية: «جانب»، ولا يَتَأتيّان هنا، ولأن ذلك لا يَتَأتّى مع «إلى»، لأنها لا تكون اسماً.

الثامن: قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمْ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾[١٠] فإن المتبادر تعلق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويُفسِده أنهم متى ظَنَّهُمْ ظانٌ قد استغنوا من تعفُّفهم علم أنهم فقراء من المال؛ فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ «يحسب»، وهي للتعليل.

---

(١) العلق: ٧.
(٢) آل عمران: ١٨٨.
(٣) مريم: ٢٥.
(٤) القصص: ٣٢.
(٥) الأحزاب: ٣٧.
(٦) تقدم بالرقم ٢٣٢.
(٧) تقدم بالرقم ٢٤٢.
(٨) تقدم بالرقم ٢٣١.
(٩) تقدم بالرقم ٢٤٠.
(١٠) البقرة: ٢٧٣.

التاسع: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلأ مِنْ بَنِي إِسْرَائيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إذْ قَالُوا﴾[١]، فإن المتبادِر تعلّق «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي: أَلَمْ تَرَ إلى قصَّتهم أو خَبَرِهم، إذ التعجُّب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى: ﴿فمنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمه فإنه مِنِّي إلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾[٢]، فإن المتبادر تعلُّقُ الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد، لاقتضائه أن مَنْ اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى؛ ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنًى من الثانية؛ وإنما سَهُلَ الفَصْلُ بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصولة، لأنه إذا ذكر أن الشَّارب ليس منه اقتضى مفهومُهُ أن مَنْ لم يطعمه منه، فكان الفصلُ به كلا فَصْلٍ.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى الْمَرَافِقِ﴾[٣]، فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بـ«اغسلوا»، وقد ردَّه بعضُهم بأن ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضَرَبْتُه إلى أن مات» ويمتنع «قَتَلْتُهُ إلى أن مات»، وغَسْلُ اليدِ لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن «اليد» شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما؛ قال: فالصواب تعلّقُ «إلى» بـ«أسقطوا» محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغسل، لأن الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى يكون غيرَ داخلٍ، بخلاف «حتّى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغَسْله.

وقال بعضهم: الأيدي في عُرْف الشرع اسمٌ للأكفِّ فقط، بدليل آية السَّرقة[٤]؛ وقد صحّ الخبر باقتصاره ﷺ في التيمّم على مَسْح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم[٥]. قال: وعلى هذا فـ«إلى» غايةٌ للغَسْل، لا للإسقاط؛ قلت: وهذا إن سُلِّم فلا

(١) البقرة: ٢٤٦.
(٢) البقرة: ٢٤٩.
(٣) المائدة: ٦.
(٤) ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾ [المائدة: ٣٨].
(٥) ﴿. . . فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم. . .﴾ [النساء: ٤٣].

بد من تقدير محذوفٍ أيضاً، أي: ومُدُّوا الغَسْل إلى المرافق، إذا لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف.

الثاني عشر: قول ابن دُرَيْدٍ [من الرجز]:

٧٧٩ ـ إنَّ ٱمْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إلَى مَدَى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ «جرى»، ولو كان كذلك لكان الجريُ قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله:

فاعتاقَهُ حِمامُهُ دونَ المدى

وإنما «إلى مدى» متعلّقٌ بكونٍ خاصٍّ منصوب على الحال، أي: طالباً إلى مدى، ونظيرُه قولُه أيضاً يصف الحاج [من الرجز]:

٧٨٠ ـ يَنْوِي الّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ الْعُلَى لمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى الْبِنَى

---

٧٧٩ ـ التخريج: الرجز لابن دريد في ديوانه ص ١١٧.

اللغة: اعتاقه: حبسه. حمامه: الوقت الذي يكون فيه موته وقد يطلق على الموت نفسه.

المعنى: إن الشاعر امرأ القيس سار ومشى إلى غاية هي طلب المساعدة للثأر لوالده ولكن أجله حبسه ومنعه من الوصول إلى مبتغاه.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **امرأ**: اسم إن منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **القيس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **جرى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **إلى مدى**: «إلى»: حرف جر، «مدى»: اسم مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب حال من فاعل (جرى) تقديره طالباً. **فاعتاقه**: «الفاء»: حرف عطف، «اعتاق»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **حمامه**: فاعل مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **دون**: ظرف مكان متعلق باعتاقه. **المدى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة «جرى»: في محل رفع خبر إن. وجملة «إن امرأ القيس جرى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اعتاقه حمامه»: معطوفة على جملة (جرى) في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: ذكره المصنف ليبين أن الجار والمجرور (إلى مدى) متعلقان بمحذوف في محل نصب حال من فاعل جرى المستتر تقديره طالباً.

٧٨٠ ـ التخريج: الرجز لابن دريد في ديوانه ص ١٢٠.

اللغة: ينوي: يريد. التي فضلها: أي مكة. دحا: بسط، مدّ. البنى: بضم الباء جمع بنية كغرفة وبكسرها جمع بنية كقربة.

فإن قوله: «على البِنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضَّل»، لا بأقربهما وهو «دَحَا» بمعنى: بَسَط، لفساد المعنى.

الثالث عشر: ما حكاه بعضُهم من أنه سمع شيخاً يُعْرِبُ لتلميذه ﴿قيماً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلم يَجْعَلْ له عِوَجاً قيماً﴾[1] صفة لِـ «عوجا»، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوَجُ قيما؟ وترحَّمْتُ على مَنْ وقف من القُرّاء على ألف التنوين في ﴿عِوَجا﴾ وَقْفَةً لطيفة دَفْعاً لهذا التوهم؛ وإنما ﴿قيما﴾ حالٌ: إما من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيماً؛ وإمَّا من «الكتاب»؛ وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها؛ وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى «الكتاب» لا إلى مجرور «على»؛ أو جملة النفي «وقيماً» حالان من «الكتاب»، على أن الحال يتعدَّدُ؛ وقياسُ قول الفارسي في الخبر إنه لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك. لا يقال: قد صحّ ذلك في النعت، نحو: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾[2]، بل قد ثبت في الحال في نحو: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[3]، ثم قال سبحانه ﴿وَلاَ جُنُباً﴾[4]، لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمَّ اختلف في تعددهما، واتفق على تعدُّد النعت؛ وأما ﴿جنباً﴾ فعطفٌ على الحال، لا حال؛ وقيل: المنفية حال، و ﴿قيماً﴾ بدل منها، عكسُ «عَرَفْتُ زَيْداً أبو مَنْ هُوَ».

= **المعنى**: يقول: يريد الحاج ويقصد مكة المكرمة التي فضلها الله على جميع الأبنية، وقد كان ذلك من أول خلق الدنيا وحين بسط الأرض.

الإعراب: **ينوي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **التي**: اسم موصول في محل نصب مفعول به. **فضلها**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ربٌّ**: فاعل مرفوع. **العلى**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة. **لما**: ظرفية حينية متعلقة بالفعل فضلها. **دحا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **تربتها**: مفعول به منصوب و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **على البنى**: «على»: حرف جر، «البنى»: اسم مجرور بكسرة مقدرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل **فضلها**.

وجملة «ينوي التي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فضلها رب»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «دحا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: ذكر المصنف البيت ليبين أن الجار والمجرور (على البنى) متعلقان بالفعل «فضّل» لا بالفعل «دحا» مع وجود فاصل بينهما والاعتبار هنا للمعنى.

(١) الكهف: ١ ـ ٢.
(٢) الأنبياء: ٥٠.
(٣) النساء: ٤٣.
(٤) النساء: ٤٣.

الرابع عشر: قولُ بعضهم في ﴿أَحْوَى﴾[(١)] إنه صفة لِـ «غثاء»، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسّر «الأحوى» بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدّة الخضرة لكثرة الريِّ كما فُسِّر ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾[(٢)] فجعله صفة لِـ «غثاء» كجعل «قيماً» صفة لِـ «عوجا»، وإنما الواجب أن تكون حالاً من «المَرْعَى» وأُخِّر لتناسب الفواصل.

الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فأَخْرَجْنَا به نَبَاتَ كلِّ شَيْءٍ فأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طلعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ من أعنَابٍ﴾[(٣)]، فيمن رفع ﴿جنّات﴾ إنه عطفٌ على «قِنْوَان»؛ وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جنَّات، أو ولهم جنَّات؛ ونظيره قراءة مَنْ قرأ ﴿وَحُورٌ عينٌ﴾[(٤)] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطافُ علَيْهِمْ بكَأسٍ مِنْ مَعينٍ﴾[(٥)] أي: ولهم حور؛ وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّاتٍ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿نبات كل شيء﴾ وهو من باب ﴿ومَلاَئِكَته ورسله وجِبْرِيل ومِيكَال﴾[(٦)].

السادس عشر: قول ابن السيِّد في قوله تعالى: ﴿مَنِ استَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[(٧)]، إن ﴿مَنْ﴾ فاعل بالمصدر، ويردُّه أن المعنى حينئذ: ولله على الناس أن يحجَّ المستطيعُ؛ فيلزم تأثيمُ جميعِ الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌ، حتَّى قيل: إنه ضرورة كقوله [من البسيط]:

٧٨١ ـ أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ   قَــرْعُ الْقَــواقِيــزِ أَفْــوَاهُ الأَبَــارِيــق

---

(١) ﴿والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥].
(٢) ﴿ومن دونهما جنتان، فبأي آلاء ربكما تكذبان، مدهامتان﴾ [الرحمن: ٦٢ ـ ٦٤].
(٣) الأنعام: ٩٩.
(٤) الواقعة: ٢٢.
(٥) الصافات: ٤٥.
(٦) البقرة: ٩٨.
(٧) آل عمران: ٩٧.

٧٨١ ـ **التخريج**: البيت للأقيشر الأسديّ في ديوانه ص ٦٠؛ والأغاني ١١/٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٤/٤٩١؛ والدرر ٥/٢٥٦؛ وشرح التصريح ٢/٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٩١؛ والشعر والشعراء ص ٥٦٥؛ ولسان العرب ٥/٣٩٦ (قفز)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٦؛ والمقاصد النحويّة ٣/٥٠٨؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٣٨؛ والإنصاف ١/٢٣٣؛ وأوضح المسالك ٣/٢١٢؛ وشرح الأشموني ٢/٣٣٧؛ واللمع ص ٢٧١؛ والمقتضب ١/٢١؛ والمقرب ١/١٣٠؛ وهمع الهوامع ٢/٩٤. =

فيمن رواه برفع «أفواه»، والحق جواز ذلك في النثر، إلاّ أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه رُوي بالرفع مع التمكّن من النصب وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و «الأفواه» مفعول؛ وصحّ الوجهان لأن كلاًّ منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديثُ: «وحَجِّ الْبَيْتِ من استَطَاعَ إليه سبيلا»، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس؛ والمشهورُ في ﴿مَنْ﴾ في الآية أنها بدل من «الناس» بدلَ بعضٍ؛ وجوّز الكسائي كونَهَا مبتدأ؛ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطيّة فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج؛ وعليهن فالعموم مُخَصَّص إما بالبدل أو بالجملة.

السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَا ويْلَتِي أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مثْل هٰذَا الغراب فأُوارِيَ سَوْأَةَ أخِي﴾(١) إن انتصاب ﴿أُواري﴾ في جواب الاستفهام، ووجْهُ فساده أن جواب الشيء مُسَبَّب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على ﴿أكون﴾، ومن هنا امتنع نصب ﴿تُصْبح﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلم تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِن السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(٢)، لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبّبُ عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب لأن ﴿ألم تَرَ﴾ في معنى: قَدْ رأيت،

= **اللغة والمعنى**: التلاد: الأصلي القديم من المال والمواشي ونحوها. النشب: الثابت من الأموال كالدور والأراضي. القواقيز: ج القاقوزة، وهي القدح.

يقول: إنّ إدماني على شرب الخمر من أفواه الأباريق أدّى إلى إتلاف ما جمّعت من أموال وعقارات.

الإعراب: **أفنى**: فعل ماضٍ. **تلادي**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **وما**: **الواو**: حرف عطف، **ما**: اسم موصول معطوف على «تلادي» في محلّ نصب مفعول به. **جمّعت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل. من **نشب**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جمّعت». **قرع**: فاعل مرفوع، للفعل «أفنى». **القواقيز**: مضاف إليه مجرور. **أفواه**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **الأباريق**: مضاف إليه مجرور.

وجملة (أفنى تلادي) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (جمعت...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الاسميّ.

والشاهد فيه قوله: «قرع القواقيز أفواه»، فقد أضاف المصدر، وهو قوله «قرع» إلى مفعوله، وهو قوله «القواقيز»، ثم أتى، بعد ذلك، بفاعله، وهو قوله: «أفواه»، ويروى بنصب «أفواه»، وعلى هذه الرواية تكون الإضافة إلى الفاعل، والمذكور، بعد ذلك، هو المفعول، على عكس الأوّل.

(١) المائدة: ٣١.

(٢) الحج: ٦٣.

أي: أنه استفهام تقريريّ مثل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[(١)]؛ وقيل: النصبُ جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلوبٌ﴾[(٢)]، ولكن قصد هنا إلى العطف على ﴿أنزل﴾ على تأويل «تصبح» بـ «أصبحت»، والصواب القولُ الأول، وليس ﴿ألم تَرَ﴾ مثل ﴿أفلم يَسِيروا﴾ لما بيَّنَّاه.

الثامن عشر: قولُ بعضهم في ﴿فَلَولاَ نَصَرَهُم الذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَاناً آلهة﴾[(٣)]، إن الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير و «قرباناً» مفعولان، و «آلهة» بدل من «قرباناً»؛ وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أنّ «آلهة» هو المفعول الثَّاني، وأن «قرباناً» حَال؛ ولم يبيِّن وجه فساد المعنى؛ ووجْهُه أنهم إذا ذُمُّوا على اتّخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومُه الحثَّ على أن يَتَّخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت «أتَتَّخِذُ فلاناً معلِّماً دوني؟» كنت آمراً له أن يتخذك معلِّماً له دونه، والله تعالى يُتقرَّب إليه بغيره، ولا يُتقرَّب به إلى غيره، سبحانه.

التاسع عشر: قول المبرّد في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[(٤)] إن جملة ﴿حَصِرت صُدُورهم﴾ جملة دعائية؛ وردّه الفارسيُّ بأنه لا يُدْعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدُّعاء عليهم بأن يُسْلَبُوا أهليّةَ القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً ألبتة.

المتمم العشرين: قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾[(٥)] فيمن نوَّن «مائة» إنه يجوز كون «سنين» منصوباً بدلاً من «ثلاث»، أو مجروراً بدلاً من «مائة»، والثاني مردود، فإنه إذا أقيم مقام «مائة» فسد المعنى.

الحادي والعشرون: قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلهةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا﴾[(٦)]: إن اسم الله تعالى بدلٌ من «آلهة»، ويردُّه أن البدَل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج، و «ما قام أحدٌ إلا زيد» مفيدٌ لإخراج «زيد»؛ وأمّا الثاني فلأنه كلَّما صدقَ «ما قام أحدٌ إلا زيد» صدقَ «قام زيدٌ»، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا مُوجَب له الحكمُ؛ أمّا الأول فلأن الجمعَ المُنكّر لا عموم له فيُستثنى منه، ولأن المعنى

---

(١) الانشراح: ١.
(٢) الحج: ٤٦.
(٣) الأحقاف: ٢٨.
(٤) النساء: ٩٠.
(٥) الكهف: ٢٥.
(٦) الأنبياء: ٢٢.

حينئذ لو كان فيهما آلهة مُسْتثنى منهم الله لفسدَتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يَفْسُدا، وإنما المراد أن الفساد يترتَّبُ على تقدير التعدُّد مطلقاً؛ وأمَّا أنه ليس بموجب له الحُكْمُ فلأنه لو قيلَ: لو كانَ فيهما الله لفسدَتا لم يَسْتقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لَوْ كان مَعَنَا رجلٌ إلا زيد لغلَبْنا» لأن «رجلاً» ليس بعامٍّ فَيُستثنى منه، ولأنه لو قيل: لو كان معنا جماعةٌ مستثنى منهم زيدٌ لغلبنا اقتضى أنه لو كانَ معهم جماعة فيهم زيد لَم يغلبوا، وهذا وإن كان معنى صحيحاً إلاَّ أن المرادَ إنما هو أن زيداً وحدُه كافٍ.

فإن قيل: لا نُسلِّم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامَّين، لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للامتناع، والامتناعُ انتفاء.

قلت: لو صحّ ذلك لصحّ أن يُقال: لو كانَ فيهما من أحدٍ، ولو جَاءني دَيَّارٌ، ولو جاءني فأُكْرِمه بالنَّصب لكان كذا وكذا، واللازم مُمْتَنِع.

الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كَلَّمْتُه فاه إلى فِيّ» إن انتصاب «فاه» على إسقاط الخافِض، أي: من فيه؛ وردَّه المبرد فقال: إنما يتكلَّم الإنسان مِنْ في نفسه لا مِنْ في غيره؛ وقد يكونُ أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلَّمني فاهُ إِلى فيَّ»، أو قاله في ذلك وحَمَله على القلب لفهم المعنى؛ فلا يرد عليه سؤال أبي العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العَرْجِيِّ [من الكامل]:

٧٨٢ - أَظَلُومُ إنّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً رَدّ السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

٧٨٢ - **التخريج**: البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١؛ والاشتقاق ص ٩٩، ١٥١؛ والأغاني ٩/ ٢٢٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٤؛ والدرر ٥/ ٢٥٨؛ ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤؛ وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣؛ ودرّة الغوّاص ص ٩٦؛ وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ١/ ٢٨٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥٠٢؛ ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٠؛ ومراتب النحويين ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٤.

اللغة والمعنى: ظلوم: اسم امرأة. مصابكم: أي إصابتكم.

يقول: يا ظلوم، إنّ مقابلة تحيّة إنسان بالجفاء والأذى تجنّ وظلم.

الإعراب: **أظلوم**: **الهمزة**: للاستفهام، ظلوم: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء.

إن الصواب «رَجُلٌ» بالرفع خبر لِـ «إنّ»، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى ألبتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب.

رَوَوْا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مائةَ دينارٍ على أن يُقْرئه كتاب سيبويه، فامتنعَ من ذلك مع ما كان بِهِ من شدَّة احتياج، فلاَمَهُ تلميذُه المبرد، فأجابه بأن الكتابَ مشتملٌ على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكينُ ذميٍّ من قراءتها؛ ثم قُدِّر أن غَنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيتِ، فاختلفَ الحاضرون في نصبِ «رجل» ورفعه، وأصَرَّتِ الجاريةُ على النصب، وزعَمَتْ أنها قرأَتْه على أبي عثمان كذلك. فأمرَ الواثق بإشخاصِهِ من البَصْرة، فلما حَضَرَ أوْجَبَ النصب، وشَرَحه بأن «مُصابكم» بمعنى: إصابتكم، و «رجلاً» مفعوله، و «ظُلْم» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ في معارضتي، فقلتُ له: هو كقولك: «إن ضَرْبَكَ زيداً ظلم» فاستحسنهُ الواثق، ثم أمر له بألفِ دينار، وردَّه مكرماً. فقال للمبرد: تركنا لله مائة دينار فَعوّضَنَا ألفاً.

الجهة الثانية: أن يراعى المعرِبُ معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحّته في الصناعة، وها أنا مُورِدٌ لك أمثلة من ذلك.

أحدها: قول بعضهم في ﴿وَثَمُوداً فَمَا أَبْقَى﴾[1] إن «ثموداً» مفعولٌ مقدَّم، وهذا ممتنع، لأن لِـ «ما» النافية الصَّدْرَ، فلا يعمل فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿عاداً﴾ أو هو بتقدير وأهلك ثموداً، وإنما جاء [من الرجز]:

وَنَحْــنُ عَــنْ فَضْلِــكَ مَــا اسْتَغْنَيْنَا[2]

= إنّ: حرف مشبّه بالفعل. مصابكم: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، و «كم»: في محل جرّ بالإضافة. **رجلاً**: مفعول به للمصدر الميمي «مصابكم» منصوب. ردّ: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. **السلام**: مفعول به منصوب. **تحية**: مفعول لأجله منصوب، أو مفعول مطلق. **ظلم**: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة (أظلوم) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (إنّ مصابكم رجلاً ظلم) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (ردّ السلام) الفعليّة في محلّ نصب نعت «رجلاً».

والشاهد فيه قوله: «مصابكم رجلاً» حيث أعمل الاسم الدالّ على المصدر عمل المصدر لكونه ميميًّا، فقد أضاف «مصاب» إلى فاعله، وهو كاف الخطاب، ثم نصب به مفعوله، وهو قوله: «رجلاً»، وكأنّه قد قال: إن إصابتكم رجلاً.

(١) النجم: ٥١.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٧.

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد ﴿مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ﴾(١) بتنوين «شرّ»، فـ «ما» بدلٌ من «شرّ»، بتقدير مضاف، أي: من شر شر ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَروا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَقْتِكم أَنْفُسَكُمْ إذْ تُدْعَوْنَ إلى الإيمانِ فَتَكْفُرُونَ﴾(٢) إنها ظرف للمَقْتِ الأول، أو للثاني، وكلاهما ممنوعٌ؛ أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة.

ونظيره قول مَنْ زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾(٣) إنه ظرف لِـ «يحذركم»، حكاه مكي، قال: وفيه نظر، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولاً به لِـ «يحذركم» كما في ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ﴾(٤) لأن «يحذر» قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره: اذكروا أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأوّل ـ وهو رأي جماعة منهم الزمخشري ـ فلاستلزامِهِ الفَصْل بين المصدر ومعموله بالأجنبيّ، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

٧٨٣ ـ وَهُـنَّ وُقُـوفٌ يَنْتَظِـرْنَ قَضَـاءَهُ ... بِضَـاحِـي غَـداة أمـره وَهْـوَ ضَـامِـزُ

(١) الفلق: ٢.
(٢) غافر: ١٠.
(٣) آل عمران: ٣٠.
(٤) غافر: ١٨.

٧٨٣ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في ديوانه ص ١٧٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٦٥ (ضمز)؛ والمقتضب ١/ ١٥؛ والمقرب ١/ ١٣٠.

اللغة: ضامز: ساكت. القضاء: الحكم. الضاحي: الظاهر. الغداة: بين الفجر والضحى (الصباح).

المعنى: لقد وقفت الأتن صافنات ساكنات ينتظرن أمر حمارهن بالورود إلى المنهل وهن عطشات.

الإعراب: وهن: «الواو»: حسب ما قبلها، «هن»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **وقوف**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **ينتظرن**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **قضاءه**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بضاحي**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر قضاء، و «ضاحي»: مضاف. **غداة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. أمره: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وهو**: «الواو»: حالية، و «هو»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **ضامز**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

إن الباء متعلقة بـ «قضائه»، لا بـ «وقوف» ولا بـ «ينتظرن»، لئلا يفصل بين «قضائه» و «أمره» بالأجنبي؛ ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولاً لـ «قضى» محذوفاً لوجود ما يعمل، ونظير ما لزم الزمخشريَّ هنا ما لزمَهُ إذ علق ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ﴾[1] بـ «الرجع» من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾[2]، وإذ علَّق «أياماً» بـ «الصيام» من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكم الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الّذِينَ مِنْ قَبْلِكم لَعَلَّكم تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُودات﴾[3]، فإنّ في الأولى الفَصلَ بخبر «إنَّ» وهو لِـ «قادر»، وفي الثاني الفصل بمعمول «كتب» وهو كما كتب.

فإن قيل: لعلَّه يقدر ﴿كما كتب﴾ صفة لِـ «الصيام»، فلا يكون متعلّقاً بـ «يكتب».

قلنا: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[4]: إن «المسجد» عطف على «سبيل الله»، وإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عطف ﴿كفر﴾ على المصدرِ قبلَ مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة مُتعلِّقة بمحذوف، أي: مَقْتكم إذْ تُدْعون، وصوموا أياماً، ويَرْجِعُه يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ «قادر»، لأن قدرته تعالى لا تتقيَّد بذلك اليوم ولا بغيره، ونظيرُه في التعلُّق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ المَلاَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمينَ﴾[5] ألا ترى أن «اليوم» لو عُلِّق بـ «بشرى» لم يصحَّ من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسْمٌ لِـ «لا»، وأما ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[6] فعلى الخلاف في جواز تقدُّم منصوب «ليس» عليها.

والصواب أن خفض ﴿المسجد﴾ بباء محذوفةٍ لدلالةِ ما قبلَها عليها، لا بالعطف، ومجموعُ الجارِّ والمجرور عطف على ﴿به﴾، ولا يكون خفض «المسجد» بالعطف على

= وجملة «وهن وقوف»: بحسب الواو. وجملة «ينتظرن»: في محل نصب حال. وجملة «وهو ضامن»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: (بضاحي) فقد علق الجار والمجرور بالمصدر قضاءه، لا بـ وقوف ولا بالفعل ينتظرن كي لا يفصل بين المصدر ومفعوله بأجنبي.

(١) الطارق: ٩.
(٢) الطارق: ٨.
(٣) البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٤) البقرة: ٢١٧.
(٥) الفرقان: ٢٢.
(٦) هود: ٨.

الهاء، لأنه لا يُعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي [من الطويل]:

٧٨٤ ـ وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ ... بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ

وقد سأل أبو الفتح المتنبيَ عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعلق الباء بـ «وفاؤكما»، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتمّ؟ فأنشده قول الشاعر [من البسيط]:

٧٨٥ ـ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ دَارَهَا ... تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

---

٧٨٤ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ٤٣.

اللغة: الربع: الديار. أشجاه: أحزنه. الطاسم: الدارس. الساجم: الهامل، المنهمر.

المعنى: يقول: إن وفاءكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند رجع الأحبة، إنما يسليني إذا كان بدمع منهمر غزير.

الإعراب: **وفاؤكما**: مبتدأ مرفوع، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم والألف»: حرفان دالان على التثنية. **كالربع**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر للمبتدأ. **أشجاه**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **طاسمه**: فاعل مرفوع، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بأن**: «الباء»: حرف جر، «أن»: حرف مصدري ونصب. **تُسْعِدا**: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، و «الألف»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **والدمع**: «الواو»: واو الحال. «الدمع»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **أشفاه**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ساجمه**: فاعل مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «وفاؤكما مع خبرها المحذوف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أشجاه طاسمه»: في محل نصب حال. وجملة «تسعدا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أشجاه ساجمه»: في محل رفع خبر. وجملة «الدمع أشجاه ساجمه»: في محل نصب حال.

الغرض من البيت: أن الباء، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تسعدا) متعلقان بفعل محذوف تقديره: وفيتما.

٧٨٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٣/ ٢٥٦؛ ولسان العرب ٢/ ٧٨ (كرت).

اللغة: إياد: حي من معد. تكريت: بلدة على اسم بنت وائل.

المعنى: لسنا بخلاء كقبيلة إياد التكريتية، لا تحصد زرعها خوف الأكل منه، فيضيع هباءً.

الإعراب: **لسنا**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع نا و «نا»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **كمن**: «الكاف»: حرف جر و «من»: اسم موصول في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **جعلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث

أي أن «إياد» بدل من «مَنْ» قبل مجيء معمول «جعَلَت» وهو «دارها»، والصواب تعليق «دارها» وبـ «أنْ تسعدا» بمحذوف، أي: جَعَلَتْ ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَلِّيني إذا كان بدمع ساجم، أي: هاملٍ، كما أن الربع إنما يكون أبْعثَ على الحزن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروفَ من قوله تعالى: ﴿لاَ عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾(١)، ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾(٢)، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ»، باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريّين، لأن اسم «لا» حينئذٍ مطول، فيجب نصبُه وتنوينُه، وإنما التعليقُ في ذلك بمحذوفٍ إلا عند البغداديّين، وقد مضى.

والرابع، وهو عكس ذلك: تعليقُ بعضهم الظَّرفَ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٣) بمحذوف: أي كائن عليكم، وذلك ممتنعٌ عند الجمهور، وإنما هو متعلّق بالمذكور وهو «الفَضْل»، لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجبُ الحذف، ولهذا لُحِّن المعرّي في قوله [من الوافر]:

يُـذيـب الـرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ ... فَلَـوْلاَ الْغِمْـدُ يُمْسِكُـهُ لَسَالاَ(٤)

الخامس: قول بعضهم في ﴿وَمِنْ ذُرِّيَتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾(٥): إن الظَّرف كان صفة

= و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. إياد: بدل من الاسم المجرور (مَنْ)، مجرور مثله بالكسرة الظاهرة. **دارها**: مفعول به منصوب لفعل محذوف وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **تكريت**: مفعول به ثانٍ للفعل المحذوف منصوب بالفتحة الظاهرة. **تمنع**: فعل مضارع مرفوع بالضمة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **حبها**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أن يحصدا**: «أن»: حرف ناصب، «يحصدا»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «لسنا كمن جعلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جعلت»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «جعلت»: المحذوفة بدل لا محل لها. وجملة «تمنع»: في محل نصب صفة لـ **تكريت**. والمصدر المؤول من (**أن تحصدا**) في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل تمنع. وجملة «تحصد»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (دارها) فهو منصوب بفعل محذوف.

(١) هود: ٤٣.
(٢) يوسف: ٩٢.
(٣) النساء: ٨٣ وغيرها.
(٤) تقدم بالرقم ٤٤٢.
(٥) البقرة: ١٢٨.

لِـ «أمة»، ثم قدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزمُ منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو عليّ لا يُجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به؟ ومثلُه قول أبي حيّان في ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾(١) إن ﴿أشد﴾ حال كانَ في الأصلِ صفةً لذكراً.

السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾(٢) متعلّقة بـ «ناظرة»، ويردُّه أن الاستفهام له الصّدْر؛ ومثلُه قولُ ابن عطيّة في ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾(٣): إنّ «أنّى» ظرفٌ لِـ «قاتلهم الله»، وأيضاً فيلزم كون «يؤفكون» لا موقع لها حينئذٍ، والصوابُ تعلّقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسّرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾(٤): إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلَّقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصحُّ في العربيّة.

وقول بعضهم في ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾(٥): إن «ملعونين» حالٌ من معمول «ثُقِفوا» أو «أخذوا»، ويردُّه أن الشَّرط له الصّدْر. والصواب أنه منصوبٌ على الذم، وأما قول أبي البقاء إنه حال من فاعل ﴿يجاورونك﴾ فمردودٌ، لأن الصَّحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان.

وقول آخر في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾(٦): إنّ «في» متعلقة بـ «زاهدين» المذكور، وهذا ممتنِع إذا قدرت «أل» موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ «أعني» محذوفة، أو بـ «زاهدين» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلّق به من «الزاهدين»؛ وأمّا إن قدرت «أل» للتعريف فواضح.

---

(١) البقرة: ٢٠٠.
(٢) النمل: ٣٥.
(٣) التوبة: ٣٠.
(٤) الروم: ٢٥.
(٥) الأحزاب: ٦١.
(٦) يوسف: ٢٠.

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

٧٨٦ ـ ابعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً لاَ بَيَاضَ لَهُ   لأنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

إن «مِن» متعلقة بـ «أسود»، وهذا يقتضي كونَه اسم تفضيل، وذلك ممتنِع في الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة لِـ «أسود»، أي: أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله [من الكامل]:

٧٨٧ ـ يَلْقَاكَ مُرْتَدِياً بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ   ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأكْبُدُ

---

٧٨٦ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ١٥١.

اللغة: ابعد: أي: أهلك، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت والهلاك.

المعنى: يخاطب الشاعر الشيب قائلاً: اهلك هلكت لكونك بياضاً لا سرور فيه، لأنك بياض في الظاهر فقط. لأن حلولك يوجب الهم وينذر بحلول الأجل وقطع الأمل.

الإعراب: **ابعد**: فعل أمر مبني عل السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بعدت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بياضاً**: تمييز منصوب. **لا بياض**: «لا»: نافية للجنس تعمل عمل إن، «بياض»: اسم لا منصوب. **له**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر لا. **لأنت**: «اللام»: لام الابتداء، «أنت»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **أسود**: خبر مرفوع. **في**: حرف جر. **عيني**: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بأسود. **من الظلم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «أسود».

وجملة «ابعد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بعدت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا بياض له»: في محل نصب صفة بياضاً. وجملة «أنت أسود»: ابتدائية لا محل لها.

وذكر البيت ليبين أن الجار والمجرور «من الظلم» متعلقان بمحذوف صفة (أسود) لا بأسود نفسه، لأنه يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع لكونه من الألوان.

٧٨٧ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٠.

اللغة: الأحمر: السيف. الطلى: ج طلية وهي الرقبة.

المعنى: يقابلك هذا البطل متقلداً سيفه، الذي ضاع لونه من كثرة ما سالت عليه دماء الأعناق والأكباد في المواقع.

الإعراب: **يلقاك**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **مرتدياً**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **بأحمر**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل مرتدياً، والاسم المجرور **بالفتحة** ممنوع من الصرف لأنه صفة على وزن أفعل. **من دم**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. **ذهبت**: **فعل ماضٍ** مبني على **الفتحة** الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **بخضرته**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ذهبت و «خضرته»: مضاف =

«من دم» إمّا تعليل، أي: أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في «سَقْياً لك» إن اللام متعلّقة بـ «سقياً»، ولو كان كذا لقيل: سقياً إيّاك، فإن «سقَي» يتعدّى بنفسه.

فإن قيل: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾[١].

فلامُ التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾[٢] كونُ «الذين» نصباً على الاشتغال، لأن «لهم» ليس متعلّقاً بالمصدر.

التاسع: قول الزَّمخشري في ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِن فَضْلِهِ﴾[٣]: إنه من اللّف والنشر[٤]، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون «النّهار» معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول «منامكم» وهو بالليل، وهذا لا يجوزُ في الشّعر، فكيف في أفصح الكلام؟

وزعم عصريٌّ في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلونَ أَصَابِعَهُمْ في آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾[٥] أن ﴿من﴾ متعلّقة بـ «حَذَر» أو بـ «الموت»، وفيهما تقديمُ معمول المصدر؛ وفي الثاني أيضاً تقديمُ معمولِ المضافِ إليه على المُضاف؛ وحامله على ذلك أنه لو عَلّقه بـ «يجعلون» وهو في موضع المفعول له لزم تعدّد المفعول له من غيرِ عطف، إذا كان حذر الموت مفعولاً له؛ وقد أجيب بأن الأول تعليل للجَعْل مطلقاً، والثاني تعليل له مقيداً بالأول، والمطلق والمقيد غَيْرَان، فالمعلّل

= و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **الطلى**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **والأكبد**: «الواو»: عاطفة، «أكبد»: اسم معطوف على الطلى مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

وجملة «يلقاك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ذهبت»: في محل جر صفة لـ (أحمر).

والشاهد فيه قوله: (من دم) متعلقان بصفة لأحمر فكأن التمثيل بأن السيف صار دماً من كثرة الدماء عليه.

(١) البقرة: ٩١.

(٢) محمد: ٨.

(٣) الروم: ٢٣.

(٤) اللفّ والنشر في علوم البلاغة هو «أن تذكر شيئين فصاعداً إمّا تفصيلاً فتنصّ على كلّ واحد منهما، وإمّا إجمالاً فتأتي بلفظ واحد يشتمل على متعدّد وتفوّض إلى العقل ردّ كل واحد إلى ما يليق به.

(٥) البقرة: ١٩.

متعدّد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانينِ والابتغاء فيهما.

العاشر: قول بعضهم في ﴿قَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ﴾(١): إن «ما» بمعنى «مَنْ»، ولو كان كذلك لرفع «قليل» على أنه خبر.

الحادي عشر: قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾(٢): إن «هو» ضمير الشأن، و «أن يعمر»: مبتدأ، و «بمزحزحه»: خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

ونظيره قول آخر في حديث بَدْء الوحي «ما أنا بقارىء»: إن «ما» استفهامية مفعولة لـ «قارىء»، ودخول الباء في الخبر يأبىٰ ذلك.

الثاني عشر: قول الزمخشري في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ﴾(٣) فيمن رفع «يدرك»: إنه يجوز كونُ الشّرط متَّصلاً بما قبله، أي: ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا؛ يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدى ﴿يدرككم المَوْتُ ولَوْ كنتم في بروج مشيَّدة﴾(٤)، وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنه لا يُحذف الجواب إلا وفِعْلُ الشَّرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن فَعَلْتَ» ولا تقول: «أنت ظالم إن لم تفعل» إلا في الشعر؛ وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول: إنه يقال: «آتيك إنْ تأْتِنِي» فنقَلَه من كتب الكوفيِّين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابِنَا، لأن الشَّرط له الصَّدْر.

الثالث عشر: قول بعضهم في ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾(٥): إن ﴿أعمالاً﴾ مفعول به، وردَّهُ ابن خروف بأن «خَسِرَ» لا يتعدَّى كنقيضه «ربح»، ووافقه الصفار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾(٦)، إذ لم يُرِد أنها خسرت شيئاً، وثلاثتُهم ساهونَ، لأن اسم التفضيل لا ينصبُ المفعولِ به، ولأن «خسر» متعدٍّ؛ ففي التنزيل: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾(٧)، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾(٨)؛ وأما «خاسرة» فكأنه على النسب: أي ذات خُسْر؛ و «رَبِح» أيضاً يتعدَّى

(١) البقرة: ٨٨.
(٢) البقرة: ٩٦.
(٣) النساء: ٧٨.
(٤) النساء: ٧٨.
(٥) الكهف: ١٠٣.
(٦) النازعات: ١٢.
(٧) الأنعام: ١٢ وغيرها.
(٨) الحج: ١١.

فيقال: «ربح ديناراً». وقال سيبويه: «أعمالا» مشبه بالمفعول به، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تَلْحقه علامات الفروع إلا بشرط، والصواب أنه تمييز.

الجهة الثالثة: أن يُخَرج على ما لم يَثْبُت في العربيّة، وذلك إنما يقع عن جهلٍ أو غفلةٍ، فلنذكر منه أمثلة.

أحدها: قول أبي عبيدة في ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾[1] إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وقد شَنَّع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القولَ وسكوتِهِ عنه، قال: ولو أن قائلاً قال «كالله لأفعلَنَّ» لاستحقَّ أن يُبْصق في وجهه.

ويُبْطِل هذه المقالَةَ أربعةُ أمور، أن الكاف لم تجىء بمعنى واو القسم، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى، ورَبْطُ الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرج»، وباب ذلك الشعر كقوله [من الطويل]:

[فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الّذِي في رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[2]

ووَصْله بأول السورة مع تَبَاعُدِ ما بينهما.

وقد يُجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[3] وعنه أنه قال: الجواب ﴿يجادلونك﴾ ويردُّه عدَمُ توكيده؛ وفي الآية أقوال أخر؛ ثانيها: أن الكاف مبتدأ، وخبره فاتَّقوا الله، ويفسده اقترانُه بالفاء، وخُلُوُّه من رابط، وتباعد ما بينهما؛ وثالثها أنها نعت مصدر محذوف، أي: يُجادلونك في الحقِّ الذي هو إخراجُك من بيتك جِدَالاً مثل جدالِ إخراجك، وهذا فيه تشبيهُ الشيء بنفسه. ورابعها ـ وهو أقرب مما قبله ـ أنها نعت مصدر أيضاً، ولكنّ التَقْدير: قل الأنفالُ ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إيَّاك من بيتك وهم كارهون؛ وخامِسُها ـ وهو أقرب من الرَّابع ـ: أنها نعتٌ لِـ «حقًّا»، أي: أولئك هم المؤمنون حقًّا كما أخرجك؛ والذي سَهَّلَ هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية؛ وسادسها ـ وهو أقرب من الخامس ـ أنها خبرٌ لمحذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، أي: أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغُزَاة مثلُ حالهم

---

(١) الأنفال: ٥.
(٢) تقدم بالرقم ٣٤٣.
(٣) الشمس: ٥.

في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوال أُخَرُ منتشرة.

المثال الثاني: قول ابن مهران في كتاب الشواذّ فيمن قرأ ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَّابَهَتْ﴾(١) بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد [من الكامل]:

٧٨٨ ـ تَتَقَطَّعــت بِـيَ دُونَـكَ الأَسْبَـابُ

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إن البقرة﴾ بتاء الوَحْدَة، ثم أُدْغِمت في تاء «تشابهت»، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث: قول بعضهم في ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾(٢): إنَّ الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل، أي: ما لنا وتَرْكَ القتالِ، كما تقول: «ما لك وزيداً» ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع: قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع ـ وهو كتابٌ خالف فيه أقوال النحويّين في أمور كثيرة ـ: إن «الذي» و «أن» المصدريَّةَ يتقارضان، فيقع «الذي» مصدرية، كقوله [من الطويل]:

٧٨٩ ـ أتقْـرحُ أكْبَـادُ المُحِبِّيـنَ كـالّـذِي ... أَرَى كَبِـدي مِـنْ حُـبِّ مَيَّـةَ يَقْـرَحُ؟

---

(١) البقرة: ٧٠.

٧٨٨ ـ **التخريج**: الشطر بلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: الأسباب: الذرائع.

الإعراب: **تَتَقَطَّعَتْ**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **بي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تقطعت. **دونك**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل (تقطعت)، وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **الأسباب**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «تتقطعت الأسباب»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (تتقطعت) حيث زيدت تاء قبل التاء الزائدة.

(٢) البقرة: ٢٤٦.

٧٨٩ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٤٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٨.

اللغة: تقرح: مرض وضعف بجرح.

المعنى: أتجرح أكباد المحبين كما جرحت كبدي من حب مية.

وتقع «أنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زَيْدٌ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ»، أي: من الذي يكذب، اهـ.

فأما وقوع الذي مصدريَّة فقال به يونُسُ والفرَّاء والفارسيُّ، وارتضاه ابنُ خروف وابنُ مالك، وجعلوا منه ﴿ذَلِكَ الّذي يُبَشِّرُ عِبَادَهُ﴾[١]، ﴿وَخُضتُمْ كالّذِي خَاضُوا﴾[٢].

وأما عكسُهُ فلم أعرفْ له قائلاً، والذي جَرَّأه عليه إشكالُ هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل «زيد» في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التَّركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتنبَّهُ لإِشكالها؛ وظَهر لي فيها توجيهان:

أحدهما: أن يكونَ في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيؤوَّل «أنْ» والفعل بالمصدر، ويؤوَّلُ المصدر بالوصف، فَيُؤوَّل إلى المعنى الذي أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء. ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى﴾[٣]، إن التقدير: ما كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرًى: وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾[٤]: إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المَقُول: أي: يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العُلماء: إنَّ العَوْد الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العَوْدُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر، وبعدُ فهذا الوجهُ عندي ضعيف؛

= **الإعراب: أتقرح**: «الألف»: حرف استفهام، «تقرح»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. **أكباد**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **المحبين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **كالذي**: «الكاف»: حرف تشبيه وجر، «الذي»: اسم موصول والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلقان بصفة لمفعول مطلق للفعل (أتقرح). **أرى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **كبدي**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم لانشغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **من حب**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يقرح، و «حب»: مضاف. **ميّة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **يقرح**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «أتقرح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أرى»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «يقرح» خبر للمبتدأ (كبدي) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: (كالذي) إذ جاء الاسم (الذي) مصدرياً بمعنى أن.

(١) الشورى: ٢٣.
(٢) التوبة: ٦٩.
(٣) يونس: ٣٧.
(٤) المجادلة: ٣.

لأن التفضيل على الناقص لا فَضْلَ فيه، وعليه قوله [من الطويل]:

٧٩٠ ـ إذَا أَنْـتَ فَضَّلْـتَ ٱمْـرَأً ذَا بَـرَاعَـةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَان المَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

التوجيه الثاني: أن «أعْقَلَ» ضمن معنى «أبعد»، فمعنى المثال: زيد أبعدُ الناس من الكذب لفضله من غيره، فـ «من» المذكورة ليسَتِ الجارّة للمفضول، بل متعلِّقة بـ «أَفْعل»، لما تضمّنه من معنى البُعْد، لا لما فيه من المعنى الوضعيّ، والمفضل عليه متروكٌ أبداً مع «أفضل» هذا لقصد التعميم.

ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلةً كثيرة من هذا الباب لتقفَ منها على العجب العجاب.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأُمور البعيدة والأوجهِ الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فإن كان لم يظهر له إلاَّ ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قَصَد بيان المحتمل أو تدريبَ الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظنّ إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعَسُّف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ، وسأضرب لك أمثلة مما خَرَّجُوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في ﴿وَقِيلِه﴾[(١)] إنه عطفٌ على لفظ ﴿الساعة﴾[(٢)] فيمن خَفَضَ، وعلى محلِّها فيمن نَصَبَ، مع ما بينهما من التّباعد؛ وأبْعَدُ منه قولُ أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾[(٣)] إن خبره ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[(٤)]؛ وأبْعَدُ

---

٧٩٠ ـ **التخريج**: لم أقع على قائله؛ وليس فيه شاهد نحوي وقد سيق لدعم وجهة النظر السابقة.

(١) ﴿أم يحسبون أنّا لا نسمع سرّهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون *.. وتبارك الذي له السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة وإليه ترجعون * ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلاّ من شهد بالحقّ وهم يعلمون * ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون * وقيلِهِ يا رب إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون﴾ [الزخرف: ٨٠، ثم ٨٥ ـ ٨٨].

(٢) الزخرف: ٨٥.

(٣) ﴿إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا فمن يُلقَى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير * إن الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم وإنّه لكتاب عزيز * لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد * ما يُقال لك إلاّ ما قد قيل للرسل من قبلك إنّ ربّك لذو مغفرة وذو عقاب أليم * ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لولا فُصِّلت آياته أعجميّ وعربيّ قلْ هو للذين آمنوا هدًى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقْر وهو عليهم عمًى أولئك يُنادون من مكان بعيد﴾ [فصلت: ٤٠ ـ ٤٤].

(٤) فصلت: ٤٤.

من هذا قولُ الكوفيّين والزجّاج في قوله تعالى: ﴿صۤ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[١]: إن جوابه ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾[٢]؛ وقول بعضهم في ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾[٣]: إنه عطف على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾[٤]؛ وقولُ الزمخشري في ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾[٥] فيمن جرّ ﴿مستقر﴾: إنّ «كلاّ» عطف على ﴿الساعة﴾، وأبْعَدُ منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَاهُ﴾[٦]: إنه عطف على ﴿وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ﴾[٧]، وأبْعَدُ من هذا قولُه في ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ﴾[٨] إنه عطف على ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً﴾[٩]. قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإنْ تباعَدَتْ بينهما المسافة، انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله.

فأما ﴿وَقِيلِهِ﴾[١٠] فيمن خفض، فقيل: الواو للقسَم وما بعدَهُ الجَواب، واختارَهُ الزمخشري؛ وأما من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرّهم﴾[١١] أو على مفعول محذوف معمول لِـ «يكتبون» أو لِـ «يعلمون»، أي: يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لِـ «قال» محذوفاً، أو نصب على إسقاطِ حرفِ القسم، واختاره الزمخشري.

وأما ﴿إِنّ الّذِينَ كَفَرُوا بالذّكْرِ﴾[١٢] فقيل: «الذين» بدل من «الذين» في ﴿إِنّ الّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾[١٣]، والخبر ﴿لاَ يَخْفَوْنَ﴾[١٤]، واختاره الزمخشريّ؛ وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حُذِفَ رابطه، ثم اختلف في تَعْيينه؛ فقيل: هو ﴿مَا يُقَالُ لَكَ﴾[١٥] أي في شأنهم؛ وقيل: هو ﴿لما جاءهم﴾[١٦] أي كفروا به؛ وقيل: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾[١٧] أي لا يأتيه منهم، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿لا يأتيه﴾ من جملة خبر إنه.

---

(١) ص: ١.
(٢) ص: ٦٤.
(٣) الأنعام: ١٥٤.
(٤) الأنعام: ٨٤، الأنبياء: ٧٢.
(٥) ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر * وإن يروا آية يُعرضوا ويقولوا سحر مستمرّ * وكذبوا واتّبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر﴾ [القمر: ١ ـ ٣].
(٦) الذاريات: ٣٨.
(٧) الذاريات: ٢٠.
(٨) الصافات: ١٤٩.
(٩) الصافات: ١١.
(١٠) الزخرف: ٨٨.
(١١) الزخرف: ٨٠.
(١٢) فصلت: ٤١.
(١٣) فصلت: ٤٠.
(١٤) فصلت: ٤٠.
(١٥) **فصلت**: ٤٣.
(١٦) **فصلت**: ٤١.
(١٧) **فصلت**: ٤٢.

وأما ﴿صۤ وَالْقُرْآنِ﴾[(١)] الآية؛ فقيل: الجواب محذوف، أي إنه لَمُعْجِز، بدليل الثَّناء عليه بقوله ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾[(٢)]، أو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[(٣)]، بدليل ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾[(٤)]، أو ما الأمْرُ كما زعموا، بدليل ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ هٰذَا سَاحِرٌ كذابٌ﴾[(٥)]، وقيل: مذكور؛ فقال الأخفش ﴿إِنْ كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾[(٦)]؛ وقال الفرَّاء وثعلب ﴿صۤ﴾ لأن معناها: صَدَقَ الله، ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريبٌ، وقيل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[(٧)] الآية، وحُذِفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ آتَيْنَا﴾[(٨)] فعطف على ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾[(٩)]، وثم لترتيب الأخبار، لا لترتيب الزمان، أي: ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾[(١٠)] فمبتدأ حُذِفَ خبره، أي: وكل أمر مستقر عند الله واقعٌ، أو ذكر، وهو ﴿حِكْمَةٌ بالِغةٌ﴾[(١١)]، وما بينهما اعتراض؛ وقولُ بعضهم الخبر ﴿مستقر﴾ وخفض على الْجِوَارِ حملٌ على ما لم يثبت في الخبر.

وأما ﴿وَفِي مُوسىٰ﴾[(١٢)] فعطفٌ على ﴿فيها﴾ من ﴿وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم﴾[(١٣)].

الثاني: قولُ بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[(١٤)]: إن الوقف على ﴿فلا جناح﴾، وإنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبيَّةَ التطوُّف بالصَّفَا والمَرْوة، ويردُّه أن إغراء الغائِب ضعيف، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يُهَدِّدَهُ: «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي»، أي: ليلزم غيري، والذي فَسَّرَتْ به عائشةُ، رضي الله عنها، خلافُ ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير، رضي الله تعالى عنهم، مسطورة في صحيح البخاري، ثم الإيجاب لا يتوقَّفُ على كون ﴿عليه﴾ إغراء، بل كلمة على تَقْتضي ذلك مطلقاً.

---

(١) ص: ١.
(٢) ص: ١.
(٣) يس: ٣.
(٤) ص: ٤.
(٥) ص: ٤.
(٦) ص: ١٤.
(٧) ص: ٣.
(٨) الأنعام: ١٥٤.
(٩) الأنعام: ١٥١.
(١٠) القمر: ٣.
(١١) القمر: ٥.
(١٢) الذاريات: ٣٨.
(١٣) الذاريات: ٣٧.
(١٤) البقرة: ١٥٨.

وأما قولُ بعضهم في ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾(١): إن الوقف قبل ﴿عليكم﴾ وإن ﴿عليكم﴾ إغراء فحسنٌ، وبه يتخلَّص من إشكال ظاهر في الآية مُحْوِج للتأويل.

الثالث: قولُ بعضهم في ﴿إنما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهلَ الْبَيْتِ﴾(٢) إن ﴿أهل﴾ منصوبٌ على الاختصاص؛ وهذا ضعيف، لوقوعه بعدَ ضميرِ الخطاب مثل «بك اللَّهَ نَرْجُو الْفَضَلَ»، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلُّم كالحديث «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبِيَاء لا نُورَثُ» والصواب أنه مُنَادَى.

الرابع: قولُ الزمخشريّ في ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾(٣) إنه يجوز كونُ ﴿تَجْعلوا﴾ منصوباً في جواب الترجي أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(٤) على حد النصب في قراءة حفص ﴿فأَطَّلِعَ﴾(٥)، وهذا لا يجيزه بَصْرِيّ؛ ويتأوَّلون قراءة حفص: إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ابْنِ لي صَرْحاً﴾(٦)، أو على العطف على الأسباب، على حد قوله [من الوافر]:

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ](٧)

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو: أن أَبْلُغَ، على حد قوله:

وَلاَ سَابِقٍ شَيئاً»(٨)

ثم إن ثبت قول الفرّاء إن جواب الترجِّي منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المُجْمَع عليها.

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ﴾(٩) على أن الاستثناء مُنْقطِع، وأنه جاء على البدَل الواقع في اللغة التميميَّة، وقد مضى البحث فيها.

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكرماني في ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إلاَّ مَنْ سَفِه

(١) الأنعام: ١٥١.
(٢) الأحزاب: ٣٣.
(٣) البقرة: ٢٢.
(٤) البقرة: ٢١، ١٨٣.
(٥) غافر: ٣٧.
(٦) غافر: ٣٦.
(٧) تقدم بالرقم ٤٢٤.
(٨) تقدم بالرقم ١٣٥
(٩) النمل: ٦٥.

نَفْسَهُ﴾(١) إن ﴿مَنْ﴾ نصب على الاستثناء و ﴿نفسه﴾ توكيد، فحمَلَ قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحدٌ إلا زيداً»، كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل «ما فيها أحَدٌ إلا حمارٌ»، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين. ألا ترى إلى إجماعهم على الرّفع في ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاّ أَنْفُسُهُمْ﴾(٢) وأن أكثرهم قرأ به في ﴿ما فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾(٣)، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿وما لأحدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلاّ ابتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأعْلَى﴾(٤) لأنه منقطع؟ وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾(٥) وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرماني «النفس»(٦) على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿والمُطلّقَاتُ يَتَربَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾(٧) إن الباء زائدة، و ﴿أنفسهنَّ﴾ توكيد للنون؛ وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتَّصل بالنفس أو العين أن يكون بعدَ التوكيدِ بالمُنْفصِل نحو: «قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ».

الخامس: قوله بعضهم في ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾(٨): إن اللام للأمْرِ، والفعلُ مجزوم، والصواب أنها لام العِلّة والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام كقوله [من الخفيف]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا(٩)

السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر﴿تَمَاماً عَلَى الّذِي أَحْسَنُ﴾(١٠) بالرفع: إن أصله: أَحْسَنُوا، فحُذِفت الواوُ اجتزاءً عنها بالضمة، كما قال [من الوافر]:

٧٩١ ـ إذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أرَادُوا وَلاَ يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرَارا

---

(١) البقرة: ١٣٠.
(٢) النور: ٦.
(٣) النساء: ٦٦.
(٤) الليل: ١٩ ـ ٢٠.
(٥) النساء: ١٥٧.
(٦) في قوله تعالى: ﴿إلا من سفه نفسه﴾ [البقرة: ١٣٠].
(٧) تتمتها: ﴿ثلاثة قروء﴾ [البقرة: ٢٢٨].
(٨) الزخرف: ١٣.
(٩) تقدم بالرقم ٣٧٦.
(١٠) الأنعام: ١٥٤.

٧٩١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٢٣١، ٢٣٢؛ والدرر ١/١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٧؛ وهمع الهوامع ١/٥٨.

اللغة: لا يألوهم: لا يمنعوهم.

المعنى: يضرّون الناس حينما يريدون، ولا يستطيع أحد أن يضرّهم. =

واجتماع حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة، كقوله [من الطويل]:

وَإِنَّ الَّـذِي حَـانَـتْ بِفَلْـجٍ دِمَـاؤُهُـمْ [هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يا أمَّ خَالِدِ](١)

ليس بالسَّهل، والأولىٰ قولُ الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي: هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إن أهلَ الكوفة يقيسونه، والاتفاقُ على أنه قياس مع «أيٍّ»، كقوله [من المتقارب]:

[إِذَا مَـا لَقِيـتَ بَنِـي مَـالِـكٍ] فَسَلِّـمْ عَلَـى أَيُّهُـمْ أَفْضَـلُ(٢)

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ﴾(٣): إن الأصل: أن يُتِمُّوا بالجمع فحسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» مثل ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾(٤) ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أن» الناصبة حملاً على أختها «ما» المصدرية.

السابع: قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لاَ يَضُرُّكُم كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾(٥)

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه (ضروا). «ما»: زائدة لا عمل لها. «**شاء**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و «الواو المحذوفة»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، «**ضرّوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف للإطلاق. «**من**»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. «**أرادوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، و«الواو»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف للإطلاق. «**ولا**»: «الواو»: للاستئناف. «**لا**»: حرف نفي. «**يألوهم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**أحد**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**ضراراً**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «إذا شاءُ ضروا» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**شاءُ**»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «ضروا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «أرادوا»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «لا يألوهم»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «شاءُ» حيث حذف واو الجماعة وعوّض عنها بالضمّة، وتقول العرب: «لا أدرِ» يريدون (لا أدري) فيكتفون بالكسرة عن الياء.

(١) تقدم بالرقم ٣١٥.
(٢) تقدم بالرقم ١١٧.
(٣) البقرة: ٢٣٣.
(٤) يونس: ٤٢.
(٥) آل عمران: ١٢٠.

فيمن قرأ بتشديد الراء وضمّها: إنه على حد قوله [من الرجز]:

٧٩٢ ـ [يـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِـسٍ يَـا أَقْـرَعُ] إِنَّـكَ إِنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمَّة إتباع كالضمّةِ في قولك: «لم يَشُدُّ» و «لم يَرُدّ»، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾[1] إذا قُدِّر ﴿لا يضرّكم﴾ جواباً لاسم الفعل، فإن قُدِّر استئنافاً فالضمَّة إعْراب، بل قد امتنع الزمخشريّ من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مُضيّ فعل الشّرط، فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾[2]: لا يجوز أن تكونَ «ما» شرطية لرفع «تودّ»، هذا مع تصريحه في المفصَّل بجواز الوجهين في نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ»، ولكنه لمّا رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريجَ القراءة المُتَّفق عليها عليه. يوضح لك هذا أنه جوّز ذلك في قراءةٍ شاذّة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قُرِىء ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ﴾[3] برفع «يدرك»؛ فقيل: هو على حذف الفاء؛ ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو: أينما كنتم، كما حمل

---

٧٩٢ ـ **التخريج**: الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/ ٦٢٣؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٢.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**أقرع**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «بن»: نعت «أقرع»، تبعه في المحلّ منصوب، وهو مضاف. «**حابس**»: مضاف إليه مجرور. «**يا أقرع**»: توكيد لفظي للنداء الأوّل. «**إنّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**إن**»: حرف شرط جازم. «**يصرع**»: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه فعل الشرط. «**أخوك**»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «**تصرع**»: فعل مضارع للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة النداء: «يا أقرع» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «**إنك إن يصرع...**» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «**إن يصرع أخوك تصرع**» في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة: «**تصرع**» جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «إن يُصرع... تُصرعُ» حيث ورد فعل الشرط «يصرع» مجزوماً، وجواب الشرط «تصرعُ» مرفوعاً وهذا نادر وضعيف.

(١) المائدة: ١٠٥.

(٢) آل عمران: ٣٠.

(٣) النساء: ٧٨.

«ولا ناعب» في قوله [من الطويل]:

[مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً] ولاَ نَاعِبٍ [إلاَّ بَبَيْنٍ غُرَابُهَا][(١)]

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو: ليسوا بمصلحين؛ وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضِع متناقضاً، والصوابُ ما بَيَّنْتُ لك، قال: ويجوز أن يتَّصل بقوله: ﴿ولا تظلمون﴾[(٢)] اهـ، وقد مضى ردُّه.

الثامن: قول ابن حبيب: إن ﴿بسم الله﴾[(٣)] خبر، و ﴿الحمدُ﴾[(٤)] مبتدأ، و «لله» حال، والصوابُ أن ﴿الحمد لله﴾ مبتدأ وخبر، و «بسم الله» على ما تقدَّم في إعرابها.

التاسع: قول بعضهم إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمّها على لغة من قال: «سِمٌ» أو «سُمٌ»، ثم سُكّنت السين؛ لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم؛ والأولى قولُ الجماعة: إن السُّكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسماً بهمز الوصل.

العاشر: قولُ بعضهم في الرحيم من البسملة: إنه وُصلٌ بنيَّة الوقف، فٱلتقَى ساكنان: الميم ولام الحمد، فكُسرت الميم لالتقائهما. وممن جوَّز ذلك ابن عطية؛ ونظيرُ هذا قولُ جماعةٍ منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وصل بنيّة الوقف؛ ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في ﴿ألم الله﴾[(٥)] وقيل: هي حركة الهمزة نقلت. وكلُّ هذا خروجٌ عن الظاهر لغير داعٍ، والصوابُ أن كسرة الميم إعرابيَّة، وأن حركة الراء ضمة إعرابيَّة، وليس لهمزة الوصل ثبوتٌ في الدَّرْج فتنقل حركتها إلا في ندور.

الحادي عشر: قولُ الجماعة في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾[(٦)]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى: علمت ضعفاء الجنّ أن لو كان رؤساؤهم، وهذا مَعْنى حسَن؛ إلا أنَّ فيه دعوى حذفِ مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما؛ والأولى أنَّ ﴿تبين﴾ بمعنى «وضح»؛ و «أنْ» وصلتها بدلُ اشتمال من «الجنّ»، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

---

(١) تقدم بالرقم ٧٣٠.
(٢) البقرة: ٢٧٩، النساء: ٧٧.
(٣) الفاتحة: ١.
(٤) الفاتحة: ٢.
(٥) آل عمران: ١ ـ ٢.
(٦) سبأ: ١٤.

الثاني عشر: قولُ بعضهم في ﴿عَيْنا فِيهَا تُسَمَّى﴾(١): إن الوقف على ﴿تسمى﴾ هنا، أي: عيناً مسماة معروفة، وإن ﴿سلسبيلا﴾ جملة أمرية أي: اسأل طريقاً مُوَصِّلة إليها؛ ودون هذا في البعد قول آخر: إنه عَلَم مركب كـ «تأبط شرّاً»؛ والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السَّلْسِ؛ ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصُرِف لأنه اسم لماء؛ وتقدُّم ذكر العين لا يوجبُ تأنيثه، كما تقول: «هٰذِهِ وَاسِطٌ» بالصَّرْف؛ ويبعد أن يقال: صُرِف للتناسب كـ ﴿قواريراً﴾(٢) لاتفاقهم على صرفه.

الثالث عشر: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٣): إن «زهرة» حال من الهاء في «به»، أو من «ما»، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله [من المتقارب]:

٧٩٣ ـ [فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ] وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلاً

وإن جرّ «الحياة» على أنه بدل من «ما»، والصّواب أن ﴿زهرة﴾ مفعول بتقدير: جعلنا لهم أو آتيناهم؛ ودليلُ ذلك ذكر التمتيع؛ أو بتقدير «أذمُّ»، لأن المقامَ يقتضيه؛ أو بتقدير

(١) ﴿عيناً فيها تسمى سلسبيلاً﴾ [الإنسان: ١٨].
(٢) ﴿ويطاف عليهم بآنيةٍ من فضة وأكواب كانت قواريراً * قوارير من فضة قدروها تقديرا﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦].
(٣) طه: ١٣١ وتتمتها ﴿لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى﴾.

٧٩٣ ـ التخريج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ١٢/٣١٥؛ والأشباه والنظائر ٦/٢٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٦/٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٣؛ والكتاب ١/١٦٩؛ ولسان العرب ١/٥٧٨ (عتب)، ١١/٤٤٧ (عسل)؛ والمقتضب ٢/٣١٣؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ ورصف المباني ص ٤٩، ٣٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٤٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

اللغة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبىٰ، وهي الرضا.

المعنى: ما لي أراه غير مكترث وطالب الرضا والصفح، ولا مستغفراً الله وذاكره إلا قليلاً.

الإعراب: «**فألفيته**»: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «ألفيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. «**غير**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «**مستعتب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**ولا**»: «الواو»: عاطفة، «لا»: نافية لا عمل لها. «**ذاكر**»: اسم معطوف على مستعتب مجرور مثله. «**الله**»: لفظ الجلالة مفعول به لاسم الفاعل ذاكر منصوب. «**إلا**»: حرف حصر. «**قليلاً**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «ألفيته»: بحسب ما قبلها لا محل لها من الإعراب.

=

«أَعْني» بياناً لِـ «ما» أو للضمير، أو بدل من «أزْواج»، إما بتقدير «ذوي زهرة»، أو على أنهم جُعِلوا نفس الزهرةِ مجازاً للمبالغة؛ وقال الفرّاء: هو تمييز لـ «ما» أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز؛ وقيل: بدل من «ما»، ورُدَّ بأن ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾(١) من صلة ﴿مَتَّعْنَا﴾ فيلزم الفصلُ بين أبعاض الصلَة بأجنبي، وبأن الموصول لا يُتْبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يُقال: «مررتُ بزيدٍ أخاك» على البدل، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجَّه إليه بنَفْسِهِ؛ وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدالِ من العائد، وبعضُهُم يمنعهُ بناءً على أن المبدل منه في نيّة الطَّرْح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير؛ وقد مرّ أَنّ الزمخشري مَنَعَ في ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا اللَّهَ﴾(٢) أن يكونَ بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي به﴾ ورَدَدْنَاه عليه؛ ولو لزم إعطاء منويِّ الطَّرْح حُكْمَ المطروحِ لزمَ إعطاءُ منويِّ التأخير حكمَ المؤخّر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْداً غَلاَمُهُ»، ويردّ ذلك قوله تعالى: ﴿وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(٣) والإجماع على جوازه.

* * *

تنبيه ـ وقد يكونُ الموضع لا يتخرَّجُ إلاّ على وجهٍ مرجوح، فلا حرجَ على مخرجه، كقراءة ابن عامِرٍ وعاصم ﴿وكَذَلكَ نُجِّي المُؤْمِنينَ﴾(٤) فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكَان آخر الماضي، وإنابة ضمير المَصْدر مع أنه مفهومٌ من الفعل، وإنابة غيرِ المفعول به مع وجودِه؛ وقيل: مضارعٌ أصلهُ: «نُنْجِي» بسكون ثانية، وفيه ضعف، لأن النونَ عند الجيم تخفى ولا تُدغم؛ وقد زعم قول أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه «أترجّ» و «إجّاصة» و «إجَّانة»؛ وقيل: مضارع وأصله: «نُنَجِّي» بفتح ثانيه وتشديد ثالثه، ثم حُذفت النون الثانية؛ ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع «نَبَّأتُ» و «نَقَّبتُ» و «نَزَّلْتُ» ونحوهنّ إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم: ﴿ونُزِّل المَلاَئِكَةُ تَنْزِيلاً﴾(٥).

الجهة الخامسة: أن يترك بعضَ ما يحتمله اللفظ من الأوْجُهِ الظاهرة. ولْنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مُرَتَّبة على الأبواب ليسهل كَشْفها.

= **والشاهد فيه قوله**: «ولا ذاكر الله» حيث أراد «ذاكراً الله» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة «الله» بذاكر.

(١) طه: ١٣١.

(٢) ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ربي وربكم...﴾ [المائدة: ١١٧].

(٣) البقرة: ١٢٤.

(٤) الأنبياء: ٨٨.

(٥) الفرقان: ٢٥.

باب المبتدأ

مسألة ـ يجوزُ في الضّمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[1] ثلاثةُ أوْجُهٍ: الفَصْلُ وهو أرْجَحُهَا: والابتداءُ وهو أضعفها، ويختصُّ بلغة تميم، والتوكيد.

* * *

مسألة ـ يجوز في الاسم المُفْتَتح به من نحو قولك: «هٰذا أكْرَمْتُهُ» الابتداءُ والمفعوليّة، ومثله «كَمْ رَجُلٍ لقيته»، و «مَنْ أكرمته»، لكن في هاتين يُقدَّر الفعل مؤخّراً، ومثلهما «رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لَقيته».

* * *

مسألة ـ يجوز في المرفوع من نحو: «أَفِي اللَّهِ شَكٌّ»، و «مَا فِي الدَّارِ زَيْد»، الابتدائيَّة والفاعليَّةُ، وهي أرْجَحُ لأن الأصلَ عدمُ التَّقديم والتأخير، ومثله كَلِمتا ﴿غرف﴾ في سورة الزمر[2]؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف؛ إذ «الغرف» الأولى موصوفة بما بعدها. وكذا «نار» في قول الخنساء [من البسيط]:

٧٩٤ ـ [وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ] كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

---

(١) البقرة: ١٢٧، وآل عمران: ٣٥.

(٢) ﴿لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار...﴾ [الزمر: ٢٠].

٧٩٤ ـ التخريج: البيت للخنساء في ديوانها ص ٣٨٦.

اللغة: صخر: اسم علم وهو أخو الخنساء الشاعرة. تأتم: تقتدي. الهداة: المرشدون. علم: جبل. =

ومثله الاسمُ التالي للوصف في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، و «أَقَائِمٌ زَيْدٌ» لما ذكرنا، ولأن «الأب» إذا قُدِّر فاعلاً كان خبر «زيد» مفرداً، وهو الأصل في الخبر؛ ومثله ﴿ظُلُمَاتٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾(١) لأنَّ الأصلَ في الصِّفة الإفراد؛ فإن قلت: «أقائمٌ أنت» فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيّون في ذلك، الابتدائيَّة، ووافقهم ابن الحاجب، ووهمَ إذ نقَل في أماليه الإجماع على ذلك؛ وحجَّتُهم أن المُضْمر المرتفع بالفعل لا يجاوزُه منفصلاً عنه؛ لا يقال: «قام أنا»؛ والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلّا يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ «قمتُ» أو «قمتَ»؛ ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك احتمل معه الفَصْلَ؛ ولأنَّ المرفوعَ بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجبِ الفصل وهو الخبر، بخلافِ فاعل الفعل. ومما يُقْطَع به على بُطْلَان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾(٢)، وقولُ الشاعر [من الطويل]:

٧٩٥ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... [إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ]

= **المعنى**: إن صخراً يقتدي المرشدون به لفعل الخير والإحسان، وهو كالجبل الموضوع في رأسه النار يهتدي به التائهون والحائرون.

الإعراب: **وإن**: «الواو»: حسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **صخراً**: اسم إن منصوب. **لتأتم**: «اللام»: المزحلقة، **تأتم**: فعل مضارع مرفوع. **الهداة**: فاعل مرفوع بالضمة. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تأتم. **كأنه**: حرف مشبه بالفعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. **علم**: خبر كأنّ مرفوع بالضمة. **في رأسه**: «في»: حرف جر، «رأسه»: اسم مجرور، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف مرفوع. **نار**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «تأْتَمُّ»: في محل رفع خبر إن. وجملة «إن صخراً لتأتم»: بحسب الواو. وجملة «كأنه علم»: خبر ثان لـ (إنَّ) محلها الرفع. وجملة «في رأسه نار»: في محل رفع صفة علم.

والشاهد في البيت قوله: «كأنه علم في رأسه نار» حيث يجوز في «نار» أن يكون مرفوعاً بالابتداء أو أن يكون فاعلاً بالجار والمجرور لاعتماده على الصفة وهو علم.

(١) البقرة: ١٩.

(٢) مريم: ٤٦.

٧٩٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٨١؛ والدرر ٢/ ٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٢١؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٤. =

فإن القول بأنَّ الضميرَ مبتدأ كما زعَم الزمخشريّ في الآية مُؤَدٍّ إلى فَصْلِ العامل من معموله بالأجنبيّ، والقول بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.

ويجوز في نحو: «ما في الدار زَيْدٌ» وجهٌ ثالث عند ابن عُصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكونَ المرفوعُ اسماً لِـ «ما» الحجازيّة، والظرف في موضع نصب على الخبريّة، والمشهورُ وجوبَ بطلانِ العمل عند تقدُّمِ الخبر ولو ظرفاً.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زَيْدٌ ضُرِبَ في الدارِ أَخُوهُ» أن يكونَ فاعلاً بالظرف، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير «زيد» المقدَّر في «ضُرِبَ»، وأن يكونَ نائباً عن فاعل «ضُرِبَ» على تقديرِهِ خالياً من الضميرِ، وأن يكون مبتدأ خبرُه الظرفُ والجملةُ حال. والفرّاء والزمخشريّ يَرَيانِ هذا الوجه شاذًّا رديئاً، لخلوّ الجملة الاسمية الحاليّة من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيدٌ عليه جُبَّة»، وليس كما زعما؛ والأوْجُهُ الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِير﴾[1] قيل: وإذا قُرِىء بتشديد «قتل» لزم

= **اللغة والمعنى**: خليليّ: صديقيّ.

يقول: يا خليليّ لن تكونا وفيّين بعهدكما إذا لم تنصراني على مَنْ أخاصم أو أعادي.

الإعراب: **خليليّ**: منادى منصوب بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **ما**: حرف نفي. **وافٍ**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة لأنّه اسم منقوص. **بعهدي**: جار ومجرور متعلّقان بـ «واف»، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. **أنتما**: فاعل «وافٍ» سدّ مسدّ الخبر. **إذا**: ظرف في محلّ نصب مفعول فيه. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **تكونا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والألف في محلّ رفع اسم «تكون». **لي**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «تكون» المحذوف. **على** من: جار ومجرور متعلّقان بخبر «تكون» المحذوف. **أقاطع**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا.

وجملة (خليليّ. . .) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ما وافٍ بعهدي أنتما) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (لم تكونا) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة جواب الشرط محذوف، تقديرها: «إذا لم تكونا لي على من أقاطع فما واف بعهدي أنتما». وجملة (أقاطع) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «ما وافٍ أنتما» حيث جاء الوصف مبتدأ، وهو «واف» معتمداً على نفي، وهو «ما»، **فاستغنى بالفاعل «أنتما»** عن الخبر، وسدّ الفاعل مسدّ الخبر. وفي البيت شاهد آخر هو مجيء الفاعل ضميراً بارزاً.

(١) آل عمران: ١٤٦.

ارتفاع «ربّيون» بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرفُ إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأن «النبي» هنا متعدِّد لا واحد، بدليل «كأين»، وإنما أُفرد الضمير بحسب لفظها.

* * *

مسألة ـ «زَيْدٌ نِعْم الرجُلُ» يتعيَّن في «زيد» الابتداءُ؛ و «نِعْمَ الرَّجُلُ زيد» قيل: كذلك؛ وعليهما فالرَّابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام أللجنسِ هي أم للعهد؛ وقيل: يجوزُ أن يكونَ خبراً لمحذوفٍ وجوباً، أي: الممدوحُ زيدٌ. وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجهٌ ثالث وهو أن يكون حُذِف خبَرُه وجوباً، أي: زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّه.

* * *

مسألة ـ «حبَّذا زيد» يحتمل ـ على القول بأن «حَبَّ» فعل و «ذا» فاعل ـ أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ «حبَّذا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف؛ ويجوز على قول ابن عُصفور السابق أن يكونَ مبتدأ حُذِف خبره، ولم يَقُلْ به هنا، لأنه يرى أن «حبّذا» اسم. وقيل: بدل من «ذا»، ويردُّه أنه لا يحلُّ محلّ الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه؛ وقيل: عطف، ويردُّه قوله [من البسيط]:

٧٩٦ ـ وحَبَّـــذَا نَفَحَـــاتٌ مِـــنْ يَمَـــانِيَـــةٍ [تَـأْتِيـكَ مِـنْ قِبَـلِ الـرَّيَّـانِ أَحْيَـانَـا]

---

٧٩٦ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٥؛ والدرر ٥/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣؛ ولسان العرب ١/ ٢٩١ (حبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٩٠، ٨٦٧؛ والمقرب ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٨٨؛ وأسرار العربية ص ١١١؛ والجنى الداني ص ٣٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧، ١٩٩؛ وشرح المفصل ٧/ ١٤٠؛ والدرر ٥/ ٢٢٢.

الإعراب: **وحبذا**: «الواو»: عاطفة، «حب»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة، «ذا»: اسم إشارة في محل رفع فاعل. **نفحات**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **من يمانية**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «نفحات». **تأتيك**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **من قبل**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تأتي، و «قبل»: مضاف. **الريان**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أحيانا**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل تأتي.

وجملة «وحبذا نفحات»: معطوفة على ابتدائية. وجملة «حبذا»: في محل رفع خبر مقدم. وجملة «تأتيك»: في محل رفع صفة لـ نفحات.

والشاهد في البيت: أن نفحات أعربت على وجوه أخرى كأن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير هي نفحات، وقيل إن (حبذا) اسم مبتدأ ونفحات خبره.

ولا تُبيِّن المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل «حبَّذا» اسم للمحبوب فهو مبتدأ و «زيدٌ» خبر، أو بالعكس عند مَنْ يُجيزُ في قولك: «زيد الفاضِلُ» وجْهَينِ؛ وإذا قيل بأن «حبذا» كلّه فعلٌ فـ «زيد» فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص، كقوله [من الطويل]:

٧٩٧ ـ ألا حَبَّـذَا ـ لَـوْلاَ الْحَيَـاءُ ـ ورُبَّمَـا مَنَحْـتُ الْهَـوَى مَـا لَيْـسَ بِـالْمُتَقَـارِبِ

والفاعل لا يُحذف.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] ابتدائيّة كل منهما وخبريّة الآخر، أي: شأني صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمْثَلُ من غيره.

---

٧٩٧ ـ **التخريج**: البيت لمرار (أو لمرداس) بن هماس في الدرر ٥/ ٢٢٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

المعنى: ليتني أستطيع ذكر الحبيبة، فحيائي يمنعني من ذلك، وقد أكون منحت حبي مَنْ لا يقربه مني.

الإعراب: **ألا**: استفتاحية. **حبذا**: «حب»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة، و «ذا»: اسم إشارة في محل رفع فاعل والمخصوص بالمدح محذوف. **لولا**: حرف امتناع لوجود. **الحياء**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف. **وربما**: «الواو»: حالية، «ربما»: كافة ومكفوفة لا عمل لها. **منحت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الهوى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثانٍ. **ليس**: فعل ماضٍ ناقص واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **بالمتقارب**: «الباء»: حرف جر زائد، «متقارب»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس.

وجملة «ألا حبذا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «حبذا»: في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المخصوص بالمدح المحذوف. وجملة «لولا الحياء مع الجواب المحذوف»: اعتراضية اعترضت بين صاحب الحال المخصوص بالمدح وجملة الحال «ربما منحت» وجملة «منحت»: في محل نصب حال. وجملة «ليس بالمتقارب»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «الحياء»: مع خبره المحذوف لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

والشاهد فيه: حذف المخصوص بالمدح بعد حبذا كما مر في الإعراب.

(١) يوسف: ١٨، ٨٣.

باب «كان» وما جرى مجراها

مسألة ـ يجوز في «كان» من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾(١)، ونحو: «زَيْدٌ كانَ لَهُ مَالٌ» نقصانُ «كان»، وتمامُها، وزيادتُها هو أضعفها. قال ابن عصفور: بابُ زيادتها الشِّعْرُ، والظرفُ متعلّق بها على التّمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النُّقصان، إلا أن قدَّرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوعٌ لأنه خبرُ المبتدأ.

* * *

مسألة ـ ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾(٢) يحتمل في «كان» الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، و «كيف»: حالٌ على التمام، وخبر لِـ «كان» على النُّقصان، وللمبتدأ على الزِّيادة.

* * *

مسألة ـ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾(٣) تحتمل «كان» الأوْجُهَ الثلاثة؛ فعلى الناقصة الخبرُ إما لِـ «بشر» و «وحياً» استثناء مفرَّغ من الأحوال؛ فمعناه: موحياً أو مُوحًى، أو من وراءِ حجابٍ، بتقدير: أو إرسالاً، أي: أو ذا إرسال، وإما وحياً والتفريغُ في الأخبار، أي: ما كان تكليمُهم إلا إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجُعل ذلك تكليماً على حذفِ مضافٍ، ولبشر على هذا

(١) ق: ٣٧.

(٢) النمل: ٥١.

(٣) الشورى: ٥١.

تبيين، وعلى التَّمام والزيادة فالتفريغُ في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتر في البشر.

* * *

مسألة ـ «أينَ كَانَ زَيْدٌ قائماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان، فالخبر إما قائماً و «أين» ظرفٌ له، أو «أين» فيتعلَّق بمحذوفٍ و «قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ «قائماً» حال، و «أين» ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لِـ «كان» إن قُدِّرت تامَّة.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصانُ «عسى» فاسمُها مُستتر، وتمامُها فـ «أنْ» والفِعلُ مرفوعُ المحل بها.

* * *

مسألة ـ يجوز الوجهانِ في «عَسَى أن يقوم زيدٌ»، فعلى النُّقصان «زيدٌ» اسمُها وفي «يقوم» ضميره؛ وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله؛ وبتعيَّن التمام في نحو: «عَسَى أن يقومَ زيدٌ في الدار»، و ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾[1] لئلاّ يلزم فصل صلة «أنْ» من معمولها بالأجنبي وهو اسم «عَسى».

* * *

مسألة ـ ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾[2] تحتمل «ما» الحجازيّة والتميمية؛ وأوْجَبَ الفارسيُّ والزمخشريّ الحجازيّة ظنّاً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه؛ لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في [من الطويل]:

٧٩٨ ـ [وَإنْ مُدتِ الأيْدِي إلى الزَّادِ] لَمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ [إذ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ]

وفي «ما إنْ زَيْد بقائم».

* * *

مسألة ـ «لاَ رَجُل ولا امرأة في الدَّارِ» إن رفعتَ الاسمين فهما مُبْتدآنِ على الأرجح، أو اسمانِ لِـ «لا» الحجازيّة؛ فإن قلت: «لا زَيْد وَلاَ عَمْرو في الدار» تعيَّن الأول؛ لأن «لا» إنما

(١) الإسراء: ٧٩.
(٢) الأنعام: ١٣٢.

٧٩٨ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨٥؛ وخزانة الأدب ٣/٣٤٠؛ والدرر ٢/١٢٤؛ وشرح التصريح ١/٢٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٩؛ والمقاصد النحويَّة ٢/١١٧، ٤/٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٤؛ وأوضح المسالك ١/٢٩٥؛ والجنى الداني =

تعمل في النكرات؛ فإن قلت «لا رجل في الدارِ» تعيّنَ الثاني، لأن «لا» إذا لم تتكرّر يجب أن تعمل؛ ونحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الحجّ﴾(١) إن فَتَحْتَ الثلاثة فالظرف للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره؛ ويقدّر للآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمولٍ واحد، فكيف عوامل؟ وإن رَفَعْتَ الأوّلَيْن فإن قدَّرت «لا» معهما حجازيّة تعيّن عند الجميع إضمار خبرينِ إن قدرت «لا» الثانية كالأولى، وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكّدة لها وقدرت الرفع بالعطف، وإنما وجبَ التقدير في الوجهين لاختلاف خَبَرِي الحجازية والتَّبرئة، بالنصب والرفع؛ فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما ـ على أنهما مهملتان ـ قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأوَّلَيْن أو للثالث كما تقدّر في «زَيْد وعمرو قائم» خبراً للأول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

ص ٥٤؛ وجواهر الأدب ص ٥٤؛ وشرح الأشموني ١/١٢٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/١٢٧.

اللغة: شرح المفردات: الزاد: طعام المسافر. أجشع: أطمع.

المعنى: يفخر الشاعر بقناعته وعدم طمعه في الأكل، لأنّ نفسه تأبى هذه الدناءة.

الإعراب: **وإنْ**: الواو بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **مدّت**: فعل ماضٍ للمجهول مبنيّ على الفتحة، وهو فعل الشرط، والتاء للتأنيث وحرّكت بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. **الأيدي**: نائب فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. **إلى**: حرف جرّ. **الزاد**: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «مدّ». **لم**: حرف جزم. **أكن**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». **بأعجلهم**: الباء حرف جرّ زائد، «أعجلهم» اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «أكن»، وهو مضاف، «هم»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **إذ**: حرف تعليل. **أجشع**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **القوم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أعجل**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

وجملة: «**إن مدّت**...» معطوفة على جملة سابقة. وجملة «لم أكن...» لا محل لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا»، وجملة «أجشع القوم أعجل» تعليلية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر «كان» المنفيّة بـ «لَمْ»، وكذلك مجيء أفعل التفضيل، وهو قوله: «بأعجلهم» نفسه لغير التفضيل، فالمعنى هنا: لم أكن بعجيلهم.

(١) البقرة: ١٩٧.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعوليّة ـ من ذلك نحو: ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾[1]، ﴿وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾[2]، أي: ظلماً ما أو خيراً ما، أي: لا تُنْقَصُونه مثل ﴿وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾[3]، ومن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكم شيئاً﴾[4]، أي: نقصاً أو خيراً؛ وأما ﴿وَلاَ تَضُرُّوه شَيْئاً﴾[5] فمصدر، لاستيفاء «ضَرَّ» مفعوله؛ وأما ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[6] فـ «شيء» قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به، لأن «عفا» لا يتعدَّى.

ما يحتمل المصدريَّة والظرفيَّة والحاليَّة ـ من ذلك «سِرْتُ طويلاً» أي: سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً؛ أو سِرْتُه طويلاً، ومنه ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيد﴾[7] أي: إزلافاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة ـ أي: الإِزلاف ـ في حالة كونِه غيرَ بعيدٍ، إلاّ أن هذه الحال مؤكّدة؛ وقد يجعل حالاً من «الجنة» فالأصل غير بعيدة؛ وهي أيضاً حالٌ مؤكِّدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لعلَّ السَّاعَةَ قَرِيب﴾[8].

ما يحتمل المصدريَّة والحاليّة ـ «جاء «زيد رَكْضاً»، أي: يَرْكُضُ رَكْضاً، أو عاملُه «جاء» على حدّ «قعدت جلوساً»، أو التقدير: جاء راكضاً، وقول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً، قَالَتا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[9] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

---

(١) النساء: ٧٧.
(٢) النساء: ١٢٤.
(٣) الكهف: ٣٣.
(٤) التوبة: ٤.
(٥) التوبة: ٣٩.
(٦) البقرة: ١٧٨.
(٧) ق: ٣١.
(٨) الشورى: ١٧.
(٩) فصلت: ١١.

ما يحتمل المصدريّة والحاليّة والمفعول لأجله ـ من ذلك ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾(١) أي: فتخافون خوفاً وتطمعونَ طمعاً؛ وابن مالك يمنعُ حذفَ عاملِ المصدر المؤكّد إلا فيما استثني، أو: خائِفِينَ وطامِعِينَ، أو لأجل الخوف والطمع؛ فإن قلنا: «لا يشترط اتّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل» وهو اختيار ابن خروف فواضح؛ وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ ﴿يريكم﴾ بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذفت الزوائد.

وتقول: «جاء زيد رَغبة» أي: يرغَبُ رغبة، أو: مجيء رغبةٍ، أو راغباً، أو للرغبة؛ وابنُ مالك يمنع الأوّل، لما مرَّ؛ وابن الحاجب يمنع الثاني، لأنه يؤدّي إلى إخراج الأبوابِ عن حَقائقها، إذ يصح في «ضَرَبْتُه يَوْمَ الجمعةِ» أنْ يقدر «ضرب» يوم الجمعة؛ قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدْعُ إليه ضرورة، وقال المتنبي [من البسيط]:

٧٩٩ ـ أبْلَى الْهَوَى أسَفاً يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي [وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ]

والتقدير: آسفُ أسَفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أَسَفٍ أو لأجل الأسف؛ فمن لم يشترط اتّحاد الفاعل فلا إشكال؛ وأما من اشترطه فهو على إسقاطِ

(١) الرعد: ١٢.

٧٩٩ ـ التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/٣١٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٤٨.

اللغة: أبلى: أمرض. الوسن: النعاس. الأسف: شدة الحزن.

المعنى: لقد عراني الحب، وتفرق الأحباب، فصارت حالي لا تسر أحداً، وما زال طيفكم معي في صحوتي ومنامي.

الإعراب: **أبلى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **الهوى**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **أسفا**: مفعول لأجله منصوب. **يوم النوى**: «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، متعلق بالفعل أبلى، «النوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **بدني**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وفرق**: «الواو»: **عاطفة**، «فرق»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة على آخره. **الهجر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **بين**: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل فرق، وهو مضاف. **الجفن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **والوسن**: «الواو»: عاطفة و «الوسن»: اسم معطوف على «الجفن» مجرور مثله بالكسرة الظاهرة.

وجملة «أبلى الهوى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وفرق الهجر»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أسفاً» فقد نصب فيجوز فيه الحال أو أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أو أنه مفعول لأجله.

لامِ العلّة توسُّعاً، كما في قوله تعالى: ﴿ويَبغُونَهَاعِوَجاً﴾(١)، أو الاتّحاد موجود تقديراً: إما على أنّ الفعل المعلّل مطاوع «أبلى» محذوفاً، أي: فَبَلِيتُ أسَفاً، ولا تقدر: فبَلِيَ بَدَني؛ لأن الاختلاف حاصل؛ إذ الأسَفُ فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لما حصل بتسبُّبه كان كأنه قال: «أبليت بالهوى بدني».

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه، نحو: «أكْرَمْتُكَ وَزَيْداً» يجوز كونُه عطفاً على المفعول وكونُه مفعولاً معه، ونحو: «أكْرَمْتكَ وهذا» يحتملهما وكونَه معطوفاً على الفاعل، لحصول الفَصل بالمفعول؛ وقد أجيز في «حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهم» كونُ «زيد» مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار «يَحْسب»، وهو الصحيح؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كانَ من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جرُّه؛ فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار «حسب» أخرى وهو الصّواب؛ ورفعُهُ بتقدير «حسب»، فحذفت وخَلَفَها المضافُ إليه، ورَوَوْا بالأوجه الثلاثة قوله [من الطويل]:

٨٠٠ ـ إذَا كَـانَـتِ الهَيْجَـاءُ وَانْشَقَّـتِ العَصَـا فَحَسْبُـكَ وَالضحَّـاكُ سَيْـفٌ مُهَنَّـدُ

---

(١) الأعراف: ٤٥، هود: ١٩.

٨٠٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٨١؛ وسمط اللآلي ص ٨٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٧، ٦٦٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٥١؛ ولسان العرب ١/ ٣١٢ (حسب)، ٢/ ٣٩٥ (هيج)، ١٥/ ٦٦ (عصا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٨٤.

اللغة: انشقت العصا: تفرق القوم. الهيجاء: الحرب الطاحنة الشرسة.

المعنى: إذا نشبت الحرب، وتفرقت الجماعات، فيكفيك أن تصحب السيف الضحاك بيمناك.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب متضمِّن معنى الشرط. **كانت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، وحركت بالسكون منعاً لالتقاء الساكنين. **الهيجاء**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **وانشقت**: «الواو»: عاطفة، «انشقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث، وحركت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. **العصا**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **فحسبك**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط و «حسبك»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **والضحاك**: «الواو»: عاطفة، «الضحاك»: مفعول به منصوب لفعل محذوف. **سيف**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **مهند**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «إذ كانت الهيجاء فحسبك...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كانت الهيجاء»: في محل جر بالإضافة. وجملة «وانشقت العصا»: معطوفة في محل جر بالإضافة. وجملة «فحسبك سيف»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «والضحاك» نصب على المفعولية، ويجوز على المعية كما يجوز فيه الجر على العطف والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

باب الاستثناء

يجوز في نحو: «مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْداً» كونُ «زيد» بدَلاً من المستثنى منه، وهو أرْجَحُها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكونُ «إلاّ» وما بعدَها نعتاً، وهو أضعفُها، ومثله «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إلا شَيئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ»، فإن جئت بـ «ما» مكان «ليس» بطل كونُه بدلاً، لأنها لا تعمل في الموجب.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «قَامَ القومُ حَاشَاكَ، وَحَاشَاه» كونُ الضمير منصوباً، وكونه مجروراً، فإن قلت: «حَاشَاي» تعيَّن الجر، أو «حَاشَاني» تعيّن النصب، وكذا القول في «خلاَ» و «عَدا».

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: «ما أَحَدٌ يَقُولُ ذٰلِكَ إلاَّ زَيْد» كوْن «زيد» بدلاً من «أحد» وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن يُنْصَب على الاستثناء؛ فارتفاعُه من وجهين، وانتصابه من وجه؛ فإن قلت: «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعاً قوله [من المنسرح]:

فِـي لَيلَــةٍ لا نَــرَى بِهَــا أَحَــداً   يَحْكِــي عَلَيْنَــا إلاّ كَــوَاكِبُهَــا[1]

و «على» هنا بمعنى «عَن»، أو ضُمِّن «يحكي» معنى «يتمُّ» أو «يشنع».

---

(١) تقدم بالرقم ٢٢٤.

ما يحتمل الحالية والتمييز، من ذلك «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً» إن قدرت أنّ «الضيفَ» غيرُ «زيدٍ»، فهو تمييز محوَّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «مِنْ»؛ وإن قُدِّر نفسَه احتمل الحال والتمييز؛ وعند قصد التمييز فالأحسن إدخالُ «مِنْ»؛ ومن ذلك: «هٰذَا خَاتمٌ حَديداً»، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي: عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفضُ بالإضافة.

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو: «ضَرَبْت زيداً ضَاحِكاً»، ونحو: ﴿وَقَاتِلُوا المُشْرِكينَ كافَّةً﴾[1]، وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿ٱدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كافّة﴾[2] وَهْم، لأن «كافّة» مختصّ بمن يعقل، ووهمهُ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا كافة لِلنَّاسِ﴾[3] إذ قدّر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف ـ أي: إرسالةً كافة ـ أشدُّ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجَهُ عما التُزِمَ فيه من الحاليّة، ووهمه من خطبة المفصل إذ قال «محيط بكافَّة الأبواب» أشدُّ وأشدُّ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة[4].

من الحال ما يحتملُ باعتبار عامله وجهَيْنِ، نحو: ﴿وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[5] يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «قَائِماً ذَا زَيْدٌ» قال [من البسيط]:

٨٠١ ـ ها بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَأَصْغَ لَهُ   [وَطَـعْ فطَـاعَـةُ مُهْـدٍ نُصْحَـهُ رَشَـدُ]

---

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) البقرة: ٢٠٨.

(٣) سبأ: ٢٨.

(٤) خرجت «كافة» عن النصب على الحاليّة في رسالة عمر بن الخطاب إلى بني كاكلة حيث قال فيها: «قد جعلتُ لآل بني كاكلة على كافة المسلمين لكل عام مئتي مثقال ذهباً إبريزاً». ولمّا آلتِ الخلافة إلى الإمام عليّ بن أبي طالب، عُرِض عليه كتاب عمر، فنفَّذ لهم ما فيه، وكتب بخطه: «لله الأمر من قبل ومن بعد، ويومئذ يفرح المؤمنون. أنا أول من اتَّبع أمر من أعَزَّ الإسلام، ونصر الدين والأحكام، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورسمتُ لآل بني كاكلة بمثل ما رسم. . .» وقد استخدم كلمة «كافة» مضافة ومحلاّةً بـ «أل» كثير من اللغويين، ويكفي أن يستعمل عمر بن الخطاب كلمة «كافّة» مضافة، ثم يُقرّه على هذا الاستعمال عليّ بن أبي طالب، وهو إمام الفصاحة والبيان، كي نجوِّز استعمال هذه الكلمة مضافة.

انظر كتاب الدكتور اميل يعقوب «معجم الخطأ والصواب في اللغة» ص ٢٣١ ـ ٢٣٣.

(٥) هود: ٧٢.

٨٠١ ـ **التخريج:** البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤.

اللغة: بيّناً: واضحاً، جلياً. صريح: خالص. مهدٍ: ناصح، هاد. =

وعلى الثاني يمتنع؛ وأما التّقديم عليهما معاً فيمتنعُ على كلٍّ تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتَّداخُل، نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، فالتعدُّد على أنْ يكون عامِلهما «جاء»، وصاحبهمَا «زيد»؛ والتداخل على أن الأوُلَى من «زيد» وعاملها «جاء»، والثَّانية من ضميرِ الأولى وهي العامل؛ وذلك واجبٌ عند من مَنَعَ تعدُّد الحال؛ وأما «لقيتُه مُصْعِداً مُنْحَدِراً» فمن التعدُّد، لكن مع اختلاف الصاحب؛ ويستحيلُ التداخل، ويجب كَون الأولى من المفعولِ والثَّانية من الفاعلِ تقليلاً للفَصْل، ولا يُحْمل على العكس إلا بدليل كقوله [من الطويل]:

٨٠٢ ـ خَـرجْـتُ بِهَـا أَمْشِـي تَجُـرُّ وَراءَنَـا عَلَـى أَثَـرَيْنَـا ذَيْـلَ مِـرطٍ مُـرَحَّـلِ

= **المعنى**: يقول: إن هذا خالص النصح وصريحه، فاستمع له وانتفع به، واعمل بالنصيحة، لأن العمل بها نجاح.

الإعراب: **ها**: حرف تنبيه. **بيناً**: حال منصوب، عامله (ها) التنبيه. **ذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. **صريح**: خبر مرفوع بالضمة. **النصح**: مضاف إليه مجرور. **فأصغ**: «الفاء»: استئنافية، «اصغ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **له**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أصغ. **وطع**: «الواو»: حرف عطف، «طع»: فعل أمر مبني على السكون، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **فطاعة**: الفاء استئنافية. **طاعة**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **مهد**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **نصحه**: مفعول به منصوب لاسم الفاعل مهد و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **رشد**: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «ذا صريح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اصغ له»: استئنافية لا محل لها. وجملة «طع»: معطوفة على جملة لا محل لها. وجملة «طاعة مهد رشد»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد في البيت قوله: (ها بيناً) حيث جاءت الحال وعاملها (ها) لما فيها من معنى التنبيه.

٨٠٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٢٧؛ والدرر ٤/ ١٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٨٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٢، ٩٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٢؛ ولسان العرب ٥/ ٤٦ (نير)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٣٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٤.

شرح المفردات: المرط: كساء من خزّ أو صوف. المرحل: المخطّط، الموشّى.

المعنى: يقول: خرج ليخلو بها في مكان أمين، وهي تجرّ وراءها ثوبها الموشّى ليخفي آثارأقدامهمافلا يُستدلّ عليهما.

الإعراب: «**خرجت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خرج». «**أمشي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». «**تجرّ**»: فعلمضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «**وراءنا**»: ظرف مكان منصوب =

ومن الأول قولُه [من الوافر]:

٨٠٣ ـ عَهِدْتُ سُعَادَ ذاتَ هَوًى مُعَنًّى ... فَزِدْتُ، وَعَادَ سُلْوَاناً هَوَاهَا

= متعلق بـ «تجرّ»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «على أثرينا»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تجرّ»، وهو مضاف، و «نا» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ذيل»: مفعول به وهو مضاف. «مرط»: مضاف إليه مجرور. «مرحّل»: نعت «مرط» مجرور.

وجملة: «خرجت» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أمشي» في محل نصب حال من فاعل «خرجت». وجملة: «تجرّ» في محل نصب حال من الضمير في «بها».

الشاهد: قوله: «أمشي تجرّ» حيث جاءت جملة «أمشي» حالاً من الضمير في «خرجت»، وجاءت جملة «تجرّ» حالاً من «ها» في «بها»، وذلك على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة؛ لأنّ قوله: «أمشي» مذكّر، وقوله: «تجرّ» مؤنث، والحال يجب أن يطابق صاحبه.

٨٠٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٩٠١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٨٠.

شرح المفردات: عهدت: علمت. المعنّى: المضنى من الحبّ.

المعنى: يقول: إنني مضنى من حبّ سعاد التي عهدتها تهواني، ولمّا تضاعف حبّي لها وجدت أنّ هواها قد انقلب إلى سلوان.

الإعراب: «عهدت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «سعاد»: مفعول به منصوب. «ذات»: حال منصوب، وهو مضاف. «هوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «معنّى»: حال منصوب. «فزدت»: الفاء حرف عطف، «زدت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «وعاد»: الواو حرف عطف، «عاد»: فعل ماضٍ ناقص بمعنى «صار». «سلواناً»: خبر «عاد» منصوب. «هواها»: اسم «عاد» مرفوع بالضمّة المقدّرة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، أو فاعل لـ «عاد» إذا اعتبرت تامة. «وسلواناً»: حال.

وجملة: «عهدت...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «زدت» معطوفة على «عهدت». وجملة «عاد...» معطوفة على جملة «عهدت».

الشاهد: قوله: «ذات هوى معنّى» حيث جاء بحالين: الأول لـ «سعاد» والثاني للضمير في «عهدت»، وقد جاء بهما على عكس ترتيب صاحبيهما.

باب إعراب الفعل

مسألة ـ «ما تأتينا فتُحدِّثنا» لك رَفعُ «تحدِّث» على العطف، فيكون شريكاً في النفي؛ أو الاستئناف فيكون مُثْبتاً، أي: فأنت تحدِّثنا الآن بدلاً عن ذلك؛ ونصبه بإضمار أنْ وله معنيان: نفي السَّبب فينتفي المسبّب، ونفي الثَّاني فقط؛ فإن جئت بـ «لَنْ» مكانَ «ما»، فللنصب وجهان: إضمار «أنْ» والعطف، وللرفعِ وجهٌ وهو القَطع؛ وإن جئت بـ «لمْ» فللنصبِ وجه وهو إضمار «أنْ»، وللرفع وجه وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف؛ فإن قلت: «ما أنتَ آتٍ فتحدّثنا» فلا جَزْم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدُّم الفعل، وإنما هو على القَطْع.

* * *

مسألة ـ «هَلْ تأتيني فأكرمك» الرَّفْعُ على وجهينِ، والنصبُ على الإضمار؛ و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف؛ و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرَّفْع على الاستِئْناف، والنصب إمّا على الجواب أو على العَطْف على التفات؛ وإضمارُ «أَنْ» واجبٌ على الأوّل وجائز على الثاني؛ وكالمثال سواء ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[1] إن سُلِّم كون «لو» للتمنّي.

* * *

مسألة ـ «ليتني أجدُ مالاً فأُنفق منه» الرّفعُ على وجهينِ، والنصبُ على إضمار «أنْ»؛ و «ليت لي مالاً فأنفق منه» يمتنعُ الرفع على العطف.

* * *

---

(١) تتمتها ﴿من المؤمنين﴾ [الشعراء: ١٠٢].

مسألة ـ «لِيَقُمْ زَيْدٌ فَنُكْرِمهُ» الرفعُ على القطع، والجزم بالعطف، والنصب على الإِضمار.

* * *

مسألة ـ نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾(١) يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على الإِضمار، مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾(٢)، ونحو: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾(٣) يحتمل (تتقوا) الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أنْ» على حد قوله [من الطويل]:

٨٠٤ ـ وَمَـنْ يَقْتَـرِبْ مِنَّـا وَيَخْضَـعَ نُـؤْوِهِ [وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْما

(١) يوسف: ١٠٩، غافر: ٨٢.
(٢) الحج: ٤٦.
(٣) محمد: ٣٦.

٨٠٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢١٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦١؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤٣٤.

اللغة والمعنى: يقترب: يدنو أو يجاور. يخضع: يأتمر بأوامرنا. نؤوه: نحميه، أو ننزله عندنا. يخشى: يخاف. هضماً: غصباً، أو ظلماً.

يقول: من ينزل في جوارنا، ويخضع لأوامرنا نحفظ حقوقه، ونحميه من كلّ عدوان.

الإعراب: ومن: **الواو**: بحسب ما قبلها، **من**: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **يقترب**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والفاعل: هو. **منا**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يقترب». **ويخضع**: **الواو**: واو المعيّة، **يخضع**: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والفاعل: هو، والمصدر المؤوّل من «أن يخضَع» معطوف على مصدر منتزع ممّا قبله. **نؤوه**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره، والفاعل: نحن، **والهاء**: في محلّ نصب مفعول به. **ولا**: **الواو**: حرف عطف، **لا**: حرف نفي. **يخْشَ**: فعل مضارع مجزوم معطوف على «نؤوه» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره، والفاعل: هو. **ظلماً**: مفعول به منصوب. ما: حرف مصدريّ. **أقام**: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. **ولا**: **الواو**: حرف عطف، **لا**: حرف لتأكيد النفي. **هضماً**: اسم معطوف على «ظلماً» منصوب.

وجملة (من يقترب...) الشرطية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (يقترب...) الفعليّة في محل رفع خبر المبتدأ «من». وجملة (نؤوه) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة (لا يَخْشَ...) الفعلية معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (أقام) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «ويخضعَ» حيث جاء منصوباً، وقد توسَّط بين الشرط «يقترب» وجوابه «نؤوه».

باب الموصول

مسألة ـ يجوز في نحو: «مَاذا صَنَعْتَ، وماذا صنعته» ما مضى شرحه وقولُه تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ المُرْسَلِينَ﴾[1]، «ماذا»: مفعول مطلق، لا مفعول به؛ لأن «أجاب» لا يتعدَّى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء؛ وإِسقاطُ الجارِّ ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذٍ: ما الذي أجبتم به، ثم حُذِف العائد المجرور من غيرِ شرط حذفه؛ والأكثرُ في نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» كونُ «ذا» للإشارة خبراً، و «لقيت»: جملة حالية. ويقلُّ كونُ «ذا» موصولة، و «لقيت» صلة، وبعضُهم لا يُجيزه، ومن الكثير ﴿مَنْ ذَا الّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾[2] إذ لا يدخل موصولٌ على موصولٍ إلا شاذًّا كقراءة زيد بن علي ﴿وَالّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾[3] بفتح الميم واللام.

* * *

مسألة ـ ﴿فاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[4] «ما» مصدريّة: أي: بالأمر، أو موصول اسمي: أي بالذي تُؤْمره، على حدّ قولهم: «أَمَرْتُكَ الخير»[5]؛ وأمَّا من قال «أمرتُك بكذا» وهو الأكْثَرُ فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرفِ أن يكون الموصولُ مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[6] أي: منه؛ وقد يقال: إن ﴿اصدع﴾ بمعنى: أؤمر؛ وأما ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾[7] في الأعراف فيحتمل أن يكونَ الأصل بما

---

(١) القصص: ٦٥.
(٢) البقرة: ٢٥٥.
(٣) البقرة: ٢١.
(٤) الحجر: ٩٤.
(٥) تقدم بالرقم ٥٢٤.
(٦) المؤمنون: ٣٣.
(٧) الأعراف: ١٠١.

كذبوه فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيّده التصريحُ به في سورة يونس(١)؛ وإنّما جازَ مع اختلاف المتعلّق، لأن ﴿ما كانوا ليؤمنوا﴾(٢) بمنزلة «كذبوا» في المعنى؛ وأما ﴿ذَلِكَ الّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَه﴾(٣) فقيل: «الذي» مصدريّة أي: ذلك تبشير الله؛ وقيل: الأصل يبشّر به، ثم حذف الجار توسُّعاً فانتصب الضمير ثم حُذف.

* * *

مسألة ـ يجوز في نحو: ﴿تَمَاماً عَلَى الّذِي أَحْسَنَ﴾(٤) كونُ الذي موصولاً اسميّاً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الذي أحسنه؛ وكونه موصولاً حرفيّاً فلا يحتاجُ لعائدٍ، أي: تماماً على إحسانه؛ وكونه نكرةً موصوفةً فلا يحتاجُ إلى صلة، ويكون أحسن حينئذ اسمَ تفضيلٍ، لا فِعْلاً ماضياً، وفتحتُه إعرابٌ لا بناء، وهي علامةُ الجرّ؛ وهذان الوجهان كوفيّان، وبعضُ البصريّين يوافق على الثّاني.

* * *

مسألة ـ نحو: «أَعْجَبَنِي ما صنعت» يجوز فيه كونُ «ما» بمعنى «الذي»، وكونُها نكرة موصوفة؛ وعليهما فالعائد محذوف؛ وكونُها مصدريّة فلا عائد؛ ونحو: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾(٥) يحتمل الموصولة والموصوفة، دون المصدريَّة، لأن المعاني لا يُنْفق منها؛ وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾(٦) فإن ذهبت إلى تأويل ﴿ما تحبون﴾ و ﴿ما رزقناهم﴾ بالحب والرزق، وتأويل هذين بالمحبوبِ والمرزوقِ، فقد تعسَّفْتَ من غير مُحْوِج إلى ذلك. وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة؛ ولا دليل في «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك» لاحتمالِ الزيادة؛ ولو ثبت نحو: «سَرَّنِي مَا مُعْجب لك» لثبت ذلك، انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببيّة، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾(٧)، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾(٨).

* * *

(١) ﴿ثم بعثنا من بعده رسلاً إلى قومهم فجاؤوهم بالبينات فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾ [يونس: ٧٤].

(٢) يونس: ٧٤.

(٣) الشورى: ٢٣.

(٤) الأنعام: ١٥٤.

(٥) آل عمران: ٩٢.

(٦) البقرة: ٣ وغيرها.

(٧) المائدة: ١٣.

(٨) آل عمران: ١٥٩.

مسألة ـ إذا قلت: «أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ» احتمل كون «مَنْ» موصولة أو موصوفة، وقد جوّزوا في ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾[1]، وضعّف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيبُ بأنها نزلت في عبد الله بن أُبَيٍّ وأصحابه.

(١) البقرة: ٨.

باب التوابع

مسألة ـ نحو: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهٰرُونَ﴾[1] يحتمل بدلَ الكل من الكلّ، وعطفَ البيان؛ ومثله ﴿نَعبُدُ إِلٰهَكَ وإِلٰهُ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَاق﴾[2]، ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾[3] فيمن فتحَ الهمزة؛ ويحتملُ هذا تقديرَ مبتدأ أيضاً، أي: هي أنَّا دمّرناهم.

* * *

مسألة ـ نحو ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلىٰ﴾[4] يجوزُ فيه كونُ ﴿الأعلى﴾ صفةً لِـ «الاسم» أو صفةً لِـ «الربّ»؛ وأمّا نحو: «جَاءنِي غُلَامُ زيدٍ الظَّريف» فالصفة للمضاف، ولا تكونُ للمضاف إليه إلا بدليلٍ، لأن المضافَ إليه إنَّما جيء به لغرضِ التَّخصيص، ولم يؤتَ به لذاته، وعَكْسُه [من المتقارب]:

٨٠٥ ـ وَكُـــلُّ فَتـــىً يَتَّقِـــي فَـــائِـــزٌ

(١) الأعراف: ١٢١ ـ ١٢٢؛ والشعراء: ٤٧ ـ ٤٨.
(٢) البقرة: ١٣٣.
(٣) النمل: ٥١
(٤) الأعلى: ١.

٨٠٥ ـ التخريج: هذا شطر ولم نقف له على تتمة ولا قائل.

اللغة: إن كل إنسان عليه أن يحمي نَفْسه، ويدفع عنها الأذى؛ وكل ما يشينها، وإن فعل فالفوز حليفه.

الإعراب: **وكلّ**: «الواو»: حسب ما قبلها، «كل»: مبتدأ مرفوع. **فتى**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. **يتقي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **فائز**: خبر مرفوع بالضمة. =

فالصّفة للمضافِ إليه، لأن المضاف إنما جيء به لقصدِ التّعميم، لا للحُكْمِ عليه، ولذلك ضعف قولُه [من الوافر]:

وَكُــــلُّ أَخٍ مُفَـــــارِقُـــــهُ أخُـــــوهُ لَعَمْـــــرُ أَبِيـــكَ إلاَّ الْفَـــرْقَـــدَانِ[(١)]

مسألة ـ نحو: ﴿هَدًى لِلْمُتَّقِينَ الّذين يُؤْمِنُونَ﴾[(٢)] و «مررتُ بالرجلِ الذي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكونَ تابعاً بإضمارِ أعني أو أمدح أو هو، وعلى التّبعيّة فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذَّر، نحو: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لمزة الّذِي جَمَعَ مَالا﴾[(٣)] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

= وجملة «كل فتى فائز»: بحسب الواو. وجملة «يتقي»: في محل جر صفة للفتى.

والشاهد: وقوع جملة «يتقي» في محل جر صفة للمضاف إليه لا للمضاف.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦.

(٢) البقرة: ٢ ـ ٣.

(٣) الهمزة: ١ ـ ٢.

باب حروف الجر

مسألة ـ نحو: «زَيْدٌ كَعَمْرٍو» تحتمل الكافُ فيه عند المُعْربين الحرفيّةَ فتتعلّق باستقرار؛ وقيل: لا تتعلّق، والاسميةَ فتكون مرفوعةَ المحلّ وما بعدَها جرٌّ بالإِضافةِ، ولا تقدير بالاتّفاق؛ ونحو: «جَاءَ الّذِي كَزَيْدٍ» يتعيَّن الحرفية، لأن الوَصْلَ بالمتضايفين ممتنع.

* * *

مسألة ـ «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» يحتمل «على» الوَجْهينِ[1]، وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف.

* * *

مسألة ـ قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَى وَاللّيْلِ﴾[2]: إن الواو تحتمل العاطفة والقَسَمية، والصوابُ الأول، وإلا لاحتاجَ كلٌّ إلى الجواب، ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل سورتَيِ المرسلات والنازعات.

---

(١) الوجهين هما:
ـ «على» حرف جر.
ـ «على» ظرف.

(٢) الضحى: ١ ـ ٢.

باب في مسائل مفردة

مسألة ـ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾[1] فيمن فتح الباء يحتمل كونُ النائبِ عن الفاعل الظرف الأوّل ـ وهو الأوْلَى ـ أو الثاني أو الثَّالث؛ ونحو: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أخْرَى﴾[2] النائب الظرف أو الوصف، وفي هذا ضعف، لضعف قولهم «سِيرَ عَلَيْهِ طويلٌ».

* * *

مسألة ـ «تَجَلّى الشَّمْسُ» يحتمل كون «تجلَّى» ماضياً تُركت التاء من آخره لمجازِيَّة التأنيث، وكونه مضارعاً أصله: «تَتَجَلَّى» ثم حُذِفت إحدى التاءين على حدّ قوله تعالى: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾[3]، ولا يجوز في هذا كونُه ماضياً، وإلا لقيل: «تَلَظَّتْ»، لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متَّصلاً. وبما ذَكَرْنا من الوجهينِ في المثال الأول تعلم فساد قول من استدلَّ على جواز نحو: «قامَ هِنْدٌ» في الشعرِ بقوله [من الطويل]:

٨٠٦ ـ تَمَنَّـى ٱبْنَتَـايَ أَنْ يَعِيـشَ أَبُـوهُمَـا   [وَهَـلْ أَنَـا إلا مِـنْ رَبِيعَـةَ أَوْ مُضَـرْ]

لجوازِ أن يكونَ أصله: تَتَمَنَّى.

* * *

(١) النور: ٣٦.

(٢) الزمر: ٦٨.

(٣) الليل: ١٤.

٨٠٦ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٣؛ والأزهيَّة ص ١١٧؛ والأغاني ١٥/ ٣٠٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٧١، ٢/ ٥٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٠، ١١/ ٦٨، ٦٩؛ والدرر ٦/ ٢٧٠؛ =

الجهة السادسة[1]: **أن لا يراعي الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب**؛ فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطونَ في آخَرَ نقيضَ ذلك الشيء، على ما اقتضَتْه حكمةُ لغتهم وصحيح أقيستهم؛ فإذا لم يتأمَّل المعرب اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ.

فلنورِد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأول: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاقَ للنعت.

ومن الوَهَمِ في الأول قولُ الزمخشري في ﴿مَلِكِ النَّـاسِ إِلَٰهِ النَّاسِ﴾[2] إنهما عَطْفَا بيانٍ، والصَّواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أُجْرِيَا مُجْرَى الجوامد؛ إذ يُستعملاَن غير جاريينِ على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو قولنا: «إِلٰهٌ وَاحِدٌ»، و «مَلِك عَظِيم».

ومن الخطأ في الثاني قول كثيرٍ من النحويّين في نحو: «مَرَرْتُ بِهٰذَا الرَّجُلِ»: إن «الرجل» نعت، قال ابن مالك: أكثرُ المتأخِّرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمُهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخَصَّ من متبوعِه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعتِ في المشتقّ، ولا يمتنع كونُ المنعوتِ أخَصَّ من النعت؛ وقد هُدِيَ ابن السيِّد

= وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا).

اللغة والمعنى: تمنّى: طلب ما كان بعيد الوقوع، أو المستحيل. ربيعة أو مضر: ابنا نزار بن معد بن عدنان، وهما أبوا العرب العدنانيين. والمراد هنا، أنّه من الناس ينزل به ما ينزل بهم من المصائب.

يقول: وما أنا إلاّ من الناس أموت كما يموتون.

الإعراب: **تمنّى**: فعل ماضٍ أو مضارع حذفت تاؤه. **ابنتاي**: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **أن**: حرف مصدري ونصب. **يعيش**: فعل مضارع منصوب. **أبوهما**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**هما**» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **وهل**: **الواو**: حرف استئناف، **هل**: حرف استفهام. **أنا**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **إلاّ**: أداة حصر. **من ربيعة**: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ. **أو**: حرف عطف. **مضر**: اسم معطوف على «ربيعة» مجرور، وسكّن من أجل الروي الساكن.

وجملة (تمنّى ابنتاي...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (أن يعيش أبوهما) المؤوّلة بمصدر في محلّ نصب مفعول به. وجملة (يعيش أبوهما) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الحرفي. وجملة (أنا من ربيعة...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «تمنَّى ابنتايْ»، والأصل: تمنَّت ابْنَتاي، لأنَّ فاعله مؤنَّث حقيقي، وقد حُذِفت التاء للضرورة شذوذاً، وقيل: الأصل: تتمنَّى، ولا شاهد فيه.

(١) من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

(٢) الناس: ٢ ـ ٣.

إلى الحق في المسأَلة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني، اهـ.

قلت: وكذا الزجّاج والسّهيلي، قال السهيلي: وأمّا تسمية سيبويه له نعتاً فتسامُح، كما سمّي التوكيد وعطف البيان صفة.

وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازُوا في ذلك الصفَةَ والبيان، ثم استَشْكَلَه بأن البيانَ أعْرَفُ من المبين وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تَأْويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنه إذا قُدّرِ نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤوّل بقولك: الحاضر أو المشار إليه؛ وإذا قُدّرِ بياناً فاللام لتعريفِ الحضور؛ فيُساوي الإشارة بذلك ويزيد بإفادته الجنسَ المعينَ فكان أخص؛ قال: وهذا معنى قول سيبويه اهـ.

وفيما قاله نظر؛ لأن الذي يؤوّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً، كـ «مررتُ بزيدٍ هَذَا»، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعلُ معنى ما قبله تفسيراً له؟

وقال الزمخشريّ في ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾(١): يجوز كونُ اسم الله تعالى صفةً للإشارة أو بياناً، و «ربّكم» الخبر، فجوّز في الشيء الواحد البيانَ والصِفةَ، وجوَّز كونَ العَلَم نعتاً، وإنما العلم يُنْعت ولا يُنْعت به، وجوّز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

النوع الثاني: اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكيرَ للحال، والتمييز؛ وأفْعَلَ «مِنْ»، ونعتِ النكرة.

ومن الوَهَمِ في الأوّلِ قولُ جماعةٍ في صديد من ﴿مَاءٍ صَدِيدٍ﴾(٢)، وفي ﴿طَعَام مساكِين﴾ من ﴿كفّارَة طَعَام مَسَاكِينَ﴾(٣) فيمن نوّن «كفارة»: إنهما عَطْفَا بيانٍ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريّين ومَنْ وافقهم؛ فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيُّون فيرَوْنَ أن عطفَ البيان في الجوامِدِ كالنعتِ في المشتَقّات، فيكون في المعارف

(١) الأنعام: ١٠٢ وغيرها.
(٢) إبراهيم: ١٦.
(٣) المائدة: ٩٥.

والنكرات، وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة [من الطويل]:

٨٠٧ ـ [فَبِتُّ كأني ساوَرَتْني ضَئِيلَةٌ] مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِهَا السَّمُّ نَاقِعُ

إنه نعتٌ لِـ «السمّ»، والصواب أنه خبر لِـ «السمّ»، والظرف متعلّق به، أو خبرٌ ثانٍ.

وليس من ذلك قولُ الزمخشريّ في ﴿شديد العقاب﴾[1]: إنه يجوز كونُه صفةً لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصّفةِ المشبهة، وإضافتُهَا لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شديد العقاب﴾ معناه: شديد عِقَابُه، ولهذا قالوا: كلّ شيء إضافته غيرُ مَحْضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبّهة، لأنه جَعَله على تقدير «أل»، وجَعَلَ سبب حذفِها إرادة الازدواج؛ وأجازَ وصْفِيَّتَهُ أيضاً أبو البقاء، لكن على أن «شديداً» بمعنى «مشدّد» كما أن «الأذِينَ» في معنى «المُؤَذِّن»، فأخرجه بالتأويل من بابِ الصفة المشبَّهةِ إلى باب اسم الفاعل؛ والذي قَدَّمه الزمخشريُّ أنه وجميعَ ما قَبْله أَبْدال؛

---

٨٠٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٧؛ والحيوان ٤/ ٢٤٨؛ والدرر ٦/ ٩؛ وسمط اللآلي ص ٤٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢؛ والكتاب ٢/ ٨٩؛ ولسان العرب ٤/ ٥٠٧ (طور)، ٥/ ٢٠٢ (نذر)، ٨/ ٣٦٠ (نقع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

اللغة: ساورتني: وثبت علي. رقشاء: أفعى. ضئيلة: حية صغيرة شديدة السم.

المعنى: فبت خائفاً لا أستطيع النوم، كمن خاف أفعى خفية شديدة السم، تثب عليه في أي لحظة.

الإعراب: **فبت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «بت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **كأني**: «كأن»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **ساورتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «التاء»: للتأنيث. **ضئيلة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **من الرقش**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للفاعل. **في أنيابها**: جار ومجرور متعلقان بناقع و «أنياب» مضاف، و «الهاء» ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **السم**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **ناقع**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «فبت»: بحسب الفاء. وجملة «كأني ساورتني»: في محل نصب حال. وجملة «ساورتني»: في محل رفع خبر. وجملة «السم ناقع»: في محل رفع صفة لـ «ضئيلة».

والشاهد فيه قوله: السم ناقع فقد رفع ناقع على أنه خبر السم، ويجوز فيه النصب على الحال، كما يجوز فيه الرفع على الصفة لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة.

(١) البقرة: ١٩٦، غافر: ٣.

أمَّا أنه بدل فلتنكيره؛ وكذا المضافانِ قبلَهُ وإن كانَا من بابِ اسم الفاعل؛ لأنَّ المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب؛ ورَدَّ على الزجَّاج في جَعْله ﴿شديد العقاب﴾[1] بدلاً وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر.

ومن ذلك قولُ الجاحظِ في بيت الأعشى [من السريع]:

٨٠٨ ـ وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلكَاثِرِ]

إنه يُبْطِلُ قول النحويين «لا تجتمع «أل» و «مِنْ» في اسم التفضيل»، فجعل كلاًّ من «ألْ» و «مِنْ» معتدًّا به جارياً على ظاهره؛ والصّواب أن تقدر «أل» زائدة، أو معرفة و «من» متعلّقة بـ «أكثر» منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنّها بمنزلتها في قولك: «أنْتَ مِنْهُمُ الْفَارِسُ الْبَطَلُ»، أي: أنت من بينهم؛ وقولُ بعضهم: «إنها متعلقة بليس» قد يُرَدُّ بأنها لا تدلُّ على الحدث عند من قال في أَخواتها إنها تدلّ عليه، ولأن فيه فَصْلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبيِّ، وقد يجاب بأن الظّرف يتعلّق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك:

---

(١) البقرة: ١٩٦، غافر: ٣.

٨٠٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣؛ والاشتقاق ص ٦٥؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٣/ ٤٠٠؛ والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠٤؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٠، ١٠٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨.

شرح المفردات: الحصى: هنا العدد والأنصار. العزّة: الغلبة. الكاثر: الكثير العدد.

المعنى: يقول هاجياً علقمة بن علاثة: فيم تزعم أنّك أعزّ من عامر، ولست بأكثر منهم عدداً، وإنّما العزّة لصاحب الكثرة. لأنّ الجاهليين كانوا يعتبرون أنّ الكثرة العدديّة هي مقياس للتفاخر لما تثير في نفوس الأعداء من خوف ورعب، وفي نفوس أصحابها الشعور بالقوّة والمنعة.

الإعراب: «ولست»: الواو بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». «**بالأكثر**»: الباء حرف جرّ زائدة، «الأكثر»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنّه خبر «ليس». «**منهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «الأكثر». «**حصى**»: تمييز منصوب. «**وإنما**»: الواو حرف عطف، «إنما»: أداة حصر. «**العزّة**»: مبتدأ مرفوع. «**للكاثر**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف.

وجملة: «لست بالأكثر...» بحسب ما قبلها. وجملة «إنّما العزّة للكاثر» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «بالأكثر منهم» حيث جمع بين «أل» الداخلة على أفعل التفضيل «**الأكثر**» و «من» الداخلة على المفضول عليه فغاير بذلك القاعدة التي تقضي بأن تأتي «من» مع أفعل تفضيل نكرة، لذلك قيل: إن «من» متعلّقة بأفعل تفضيل نكرة محذوف تقديره: «ولست بالأكثر أكثر منهم»، أو يجب اعتبار «أل» زائدة.

انتفى، وبأن فَصْلَ التمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

٨٠٩ ـ عَلَى أنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

و «أَفْعَل» أقْوَى في العمل من «ثلاثون».

ومن الوهم في الثاني قولُ مكي في قراءة ابن أبي عَبْلة ﴿فإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾[1] بالنصب: إن ﴿قلبه﴾ تمييز، والصوابُ أنَّه مشبه بالمفعول به كـ «حسن وَجْهَه»، أو بَدَل من اسم «إن». وقولُ الخليل والأخفش والمازني في «إياي»، و «إيَّاك»، و «إياهُ»: إن «إيّا» ضميرٌ أضِيفَ إلى ضمير؛ فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة؛ وقول بعضهم في «لا إله إلا الله» إن اسم الله تعالى خبر «لا» التبرئة، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفِيَّة، واسمُ الله تعالى معرفة مُوجبة؛ نعم يصحُّ أن يقال: إنه خبر لـ «لا» مع اسمها، فإنّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه؛ وزعمَ أن المركبَّة لا تعمل في الخبر، لضَعفِها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعَدَ منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك.

والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركَّبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رَجُلَ ظَرِيفاً» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زَيْدُ الْفَاضِلِ» بالرَّفع؛ وكذا

---

٨٠٩ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٦٦؛ وأساس البلاغة (كمل)؛ وكتاب العين ٥/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٥٩٨ (كمل)؛ وتاج العروس (كمل).

اللغة: الحَوْل: السنة أو العام. كميلاً: كاملاً.

المعنى: يقول: مع أنه قد مضى على هجرك لي ثلاثون عاماً كاملاً فما زلت أذكرك وأحِنُّ إليك.

الإعراب: **على**: حرف جر. **أنني**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم أن. **بعد**: بعد مفعول فيه ظرف زمان متعلق بمحذوف مرفوع خبر أن. **ما**: مصدرية. والمصدر المؤول من (ما) والفعل (مضى) مضاف إليه. **قد**: حرف تحقيق. **مضى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر. **ثلاثون**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **للهجر**: جار ومجرور متعلقان بالفعل مضى. **حولاً**: تمييز منصوب بالفتحة. **كميلاً**: صفة منصوبة بالفتحة. والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها مجرور بـ «على»، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف.

وجملة «مضى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ثلاثون للهجر حولاً» حيث فصل بين التمييز والعدد بالجار والمجرور للضرورة.

(١) البقرة: ٢٨٣.

البحثُ في «لا إِلَهَ إلا هو» للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي «لا إله إلا إِلَهٌ واحد» للإيجاب؛ وإذا قيل: «لا مستحقاً للعبادة إلا إِلَهٌ واحد، أو إلا الله» لم يتَّجِهِ الاعتذار المتقدّم، لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التَّركيب. وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محلّ اسم «لا»، كما في قولك: «ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلاّ زَيْد». ويُشْكل على ذلك أن البدَل لا يصلحُ هنا لحلوله محلَّ الأول، وقد يجاب بأنه بَدَل من الاسم مع «لا»، فإنهما كالشَّيء الواحد، ويصحّ أن يخلفهما، ولكن يذكر الْخبر، حينئذ، فيقال: «اللَّهُ مَوْجُود». وقيل: هو بدل من ضمير الْخبر المحذوف، ولم يتكلّم الزَّمخشريُّ في كشّافه على المسألة اكتفاء بتأليفٍ مفردٍ له فيها، وزعم فيه أن الأصل «اللَّهُ إله» المعرفَةُ مبتدأ، والنكرةُ خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أُدخِل النفيُ على الخبر والإيجاب على المبتدأ، ورُكِّبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو «لا طَالِعاً جَبَلاً إلا زَيْد» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع، لتقدُّم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريفِ أحد الجزأينِ؛ فأما قولُه: «يجب كون المعرفة المبتدأ» فقد مر أن الإخبار عن النكرة المُخَصَّصَة المقدَّمة بالمعرفة جائز، نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾[1].

ومن ذلك قولُ الفارسي في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفةٌ لِـ «رجل»، وتبعهُ على ذلك صاحبُ التَّرشيح، قال: ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[2] أي: في أي صُورة مشيئتُه أي يشاؤها؛ وقول أبي البقاء في ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لاَ نَعْبُدَ إلا اللَّهَ﴾[3] إنَّ «أنْ» وصلتَها بدل من «سواء»، وبدل الصّفة صفة، والحرف المصدريّ وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة. وقول بعضهم في ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ﴾[4] إن «الذي» صفة.

والصواب أن «ما» في المثال شرطيّة حُذِف جوابُها، أي: فهو كذلك، والصفة الجملتان معاً.

وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء: «ما» شرطيّة أو زائدة، وعليهما فالجملة صفَة لِـ «صورة»، والعائد محذوف، أي: عليها، و «في» متعلقة بركبك، اهـ. كلامه.

---

(١) آل عمران: ٩٦.
(٢) الانفطار: ٨.
(٣) آل عمران: ٦٤.
(٤) الهمزة: ١ ـ ٢.

وكان حقه إذْ عَلَّقَ «في» بـ «ركبك» وقال الجملة صفة أن يَقْطع بأن «ما» زائدة، إذ لا يتعلّق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصوابُ أن يقال: إنْ قدّرت «ما» زائدة، فالصفة جملة «شاء» وحدها، والتقدير شاءها، و«في» متعلّقة بـ «ركبك»، أو باستقرار محذوف هو حالٌ من مفعوله، أو بـ «عدّلك»، أي: وضَعَك في صورة أي صورة؛ وإن قدّرت «ما» شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلقة بـ «عدّلك»، أي: عَدَّلَكَ في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

والصوابُ في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ.

وفي الثالثة أن ﴿الذي﴾ بدلٌ، أو صفةٌ مقطوعة بتقدير «هو» أو «أذمّ» أو «أعني».

هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجازَ وصفَ النكرة بالمعرفة مطلقاً، ولمن أجازه بشرط وَصْفِ النكرة أو لا بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن ﴿الأوْلَيَان﴾ صفة لِـ ﴿آخران﴾ في ﴿فآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾[١] الآية، لوصفهما بيقومَان، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَنْ كانَ مُخْتَالاً فخوراً الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾[٢].

ومن ذلك قولُ الزمخشري في ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقومُوا لِلَّهِ﴾[٣]: إن ﴿أن تقوموا﴾ عطف بيان على «واحدة»؛ وفي ﴿مَقَام إِبْرَاهِيمَ﴾[٤]: إنه عطفُ بيان على ﴿آيات بَيِّنَاتٌ﴾[٥]، مع اتِّفاق النحويينَ على أن البيان والمبيّن لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً، وقد يكون عَبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما؛ ويؤيّده قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾[٦]: إن ﴿من وجدكم﴾ عطفُ بيانٍ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ وتفسيرٌ له؛ قال: و«مِنْ»: تبعيضيّة حُذِف مبعضها، أي: أسكنوهنّ مكاناً من مَسَاكنكم مما تُطِيقون، اهـ. وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يُعَاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسمِّي التوكيد صفة، وعطفَ البيان صفةً كما مرَّ.

---

(١) المائدة: ١٠٧.

(٢) النساء: ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) سبأ: ٤٦.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(٥) آل عمران: ٩٧ وتتمتها ﴿.. فيه آيات بينات مقام إبراهيم...﴾.

(٦) الطلاق: ٦.

النوع الثالث: اشتراطُهم في بعض ما التعريفُ شرطُه تعريفاً خاصّاً، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في «أجْمَع»، وكنَعْتِ الإشارة و «أيّ» في النداء، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فَاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس»، ولكنها تكون مباشرة له أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدّم فشرطُهَا المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قولُ الزمخشري في قراءة أبي ابن عَبْلة ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحقٌّ تَخَاصُمَ أَهْلِ النَّارِ﴾(١) بنصب «تخاصم»: إنه صفة للإشارة؛ وقد مضى أن جماعة من المحقّقين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوهُ في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصُم أيضاً عطفَ بيانٍ، لأن البيان يُشْبِه الصفةَ، فكما لا توصَفُ الإشارة إلاَّ بما فيه «أل» كذلك ما يُعْطَفُ عليها؛ ولهذا منع أبو الفتح في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾(٢) في قراءة ابن مسعود برفع ﴿شيخ﴾ كَوْنَ ﴿بَعْلِي﴾ عطفَ بيان، وأوجب كونه خبراً، و «شيخ»: إما خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ لمحذوف، أو بدلٌ من «بَعْلِي»، أو «بَعْلي» بدل و «شيخ» الخبر؛ ونظيرُ مَنْعِ أبي الفتح ما ذكرنا منعُ ابن السيِّد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التسهيل كونَ عطفِ البيان تابعاً للمضمر، لامتناع ذلك في النعت؛ ولكن أجاز سيبويه «يَا هٰذَانِ زَيْدٌ وعمرٌو» على عطف البيان، وتبعه الزيادي، فأجاز «مَرَرْتُ بِهٰذَيْنِ الطَّويلِ والقصيرِ» على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على النعت، لأن نعت الإشارة لا يكونُ إلا طِبْقَهَا في اللفظ، وممَّن نصَّ على مَنْعِ النعت في هذا سيبويه والمبردُ والزجّاج، وهو مقتضى القياس، ومَنْعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النداء.

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأوَّل قولُ الزمخشري في ﴿فاستَبِقُوا الصِّرَاطَ﴾(٣)، وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأولىٰ﴾(٤) وقول ابن الطراوة في قوله [من الكامل]:

[لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكـفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُـهُ   فِيـهِ] كمَـا عَسَـلَ الطَّـرِيـقَ الثَّعْلَـبُ(٥)

وقول جماعة في «دَخَلْتُ الدار، أو المسجد، أو السُّوق» إن هذه المنصوبات ظروفٌ،

---

(١) ص: ٦٤.
(٢) هود: ٧٢.
(٣) يس: ٦٦.
(٤) طه: ٢١.
(٥) تقدم بالرقم ٣.

وإنّما يكون ظرفاً مكانيّاً ما كَانَ مُبْهَماً، ويعرف بكونِهِ صالحاً لكل بقعة كـ «مكان» و «ناحية»، و «جهة»، و «جانب» و «أمام»، و «خَلْف».

والصوابُ أن هذه المواضعَ على إسقاط الجارّ توسعاً، والجار المقدر «إلى» في ﴿سنُعيدها سيرَتَهَا الأولىٰ﴾[١] و «في» في البيت، و «في» أو «إلى» في الباقي؛ ويحتمل أن ﴿استبقوا﴾ ضُمِّنَ معنى «تبادروا»، وقد أجيز الوجهان في ﴿فَاستَبِقُوا الخَيْرَاتِ﴾[٢] ويحتمل ﴿سيرتها﴾ أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمالٍ، أي: سنعيدها طَرِيقتها.

ومن ذلك قول الزجَّاج في ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[٣] إن «كلاًّ» ظرف، وردّهُ أبو علي في «الأغفال»[٤] بما ذكرنا؛ وأجاب أبو حيان بأن ﴿اقْعُدوا﴾ ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كلَّ مرصد، ويصح: أرصدوهم كل مرصد، فكذا يصحّ: قعدت كل مرصد، قال: ويجوز: قعدتُ مجلسَ زيد، كما يجوز: قعدتُ مقعدَه، اهـ.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادَّتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفَرْقُ أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع؛ وأما نحو: «قَعَدْتُ جُلُوساً» فلا دافع له من القياس؛ وقيل: التَّقدير: اقعدوا لهم على كل مرصد فحذفت «على»، كما قال [من الطويل]:

[تَحِـنُّ فَتُبْـدِي مـا بِهَـا مِـنْ صَبَـابـةٍ] وَأُخْفِي الّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي[٥]

أي: لَقَضَى عليَّ، وقياسُ الزجّاج أن يقول في ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المُسْتَقِيمَ﴾[٦] مثل قوله في ﴿واقعدوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[٧]، والصوابُ في الموضوعين أنهما على تقدير «على»، كقولهم: «ضُرِبَ زَيْدٌ الظهْرَ والبطن» فيمن نصبهما، أو أنَّ «لأقعدنَّ» و «اقعدوا» ضُمِّنا معنى «لألزَمَنَّ» و «الْزَمُوا».

---

(١) طه: ٢١.
(٢) البقرة: ١٤٨، المائدة: ٤٨.
(٣) التوبة: ٥.
(٤) هو كتاب لأبي علي الفارسي ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه.
(٥) تقدم بالرقم ٢٢٢.
(٦) الأعراف: ١٦.
(٧) التوبة: ٥.

ومن الوَهْم في الثاني قولُ الحوفي في ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[1]. إن ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مُخَبرٌ بها عن «ظلمات»، و «ظلمات» غير مختصّ؛ فالصواب قولُ الجماعة إنه خبرٌ لمحذوف، أي: تلك ظلمات؛ نعم إن قُدِّر أن المعنى: ظلمات أيُّ ظلمات بمعنى ظلمات عِظام أو مُتَكاثِفة، وتُركت الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال [من الطويل]:

٨١٠ ـ لَـهُ حَـاجِـبٌ فِـي كُـلِّ أَمْـرٍ يَشِينُـهُ [وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طالبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ]

صَحَّ، وقولُ الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[2]: إنه من باب «زيداً ضربته»، واعترضه ابن الشجري بأنّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصّاً ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمشهورُ أنه عطف على ما قبله، و «ابتدعوها»: صفة؛ ولا بدَّ من تقدير مضاف، أي: وحبَّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلُقُه الله عزَّ وجل؛ وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾[3] كونه كـ «زيداً ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصِفَة

---

(١) النور: ٤٠.

٨١٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي الطمحان القيني في ديوان المعاني ١/١٢٧؛ ولابن أبي السمط في معاهد التنصيص ١/١٢٧؛ ولمروان بن أبي حفصة في شرح شواهد المغني ص ٩٠٩ (نقلاً عن أمالي القالي)؛ وبلا نسبة في أمالي القالي ١/٢٣٨.

اللغة: يشين: يعيب. العرف: المعروف.

المعنى: له بواب يحجبه عن كل ما يعيبه، وفي ذات الحين ليس له من يمنع طالب الحاجة عن بابه.

الإعراب: **له**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **حاجب**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **عن كل**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «حاجب» و «كل»: مضاف. **أمر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **يشينه**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **وليس**: «الواو»: عاطفة، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. **له**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **عن طالب**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل حاجب و «طالب» مضاف. **العرف**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **حاجب**: اسم ليس مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «له حاجب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يشينه»: في محل جر صفة أمر. وجملة «وليس له حاجب»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «حاجب» في الشطر الأول رفعه ونكره للتعظيم ويقال ليس منكراً لأنه موصوف، وفي الشطر الثاني نكره للتحقير.

(٢) الحديد: ٢٧.

(٣) الصف: ١٣.

أخرَى»، ويجوز كون ﴿تحبونها﴾ صفة، والخبر إما «نَصْرٌ»، وإما محذوف، أي: ولكم نعمة أخرى، و «نصر»: بدل أو خبر لمحذوف، وقول ابن ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي [من الرمل]:

٨١١ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً   [غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ]

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نُصب على المدح لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة؛ ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من باب الاشتغال.

النوع الخامس: اشتراطُهم الإضمارَ في بعض المعمولات، والإظهارَ في بعضٍ؛ فمن الأول مجرُور «لولا» ومجرور «وَحْدَ»، ولا يختصّانِ بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لَوْلاَيَ»، و «لَوْلاَكَ»، وَ «لَوْلاَهُ»، وَ «وَحْدِي»، وَ «وَحْدَكَ»، وَ «وَحْدَهُ»، ومجرور «لَبَّيْ»، وَ «سَعْدَيْ»، وَ «حَنَانَيْ»، ويشترط لهنَّ ضميرُ الخطاب، وشذ نحو قوله [من الطويل]:

٨١٢ ـ [دَعَوْنِي] فَيَا لَبَّيَّ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ   [شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي]

---

٨١١ ـ **التخريج**: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٣؛ وله أو لامرأة من بني الحارث في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩؛ ولامرأة من بني الحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٧؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٠١.

اللغة: غادروه: تركوه في مكانه. المُلْحَم: الذي تغشاه الحرب من كلّ جانب فلا يجد لنفسه مخلصاً. الزمّيل: الجبان. النكس: الضعيف. وَكِل: عاجز.

المعنى: يقول: تركوا فارساً مغواراً في حومة الوغى، لا جباناً عاجزاً لكواسر الوحوش وجوارح الطير.

الإعراب: «**فارساً**»: مفعول به لفعل محذوف يفسّره ما بعده، تقديره: «غادروا فارساً». «ما»: زائدة للتفخيم. «**غادروه**»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**ملحماً**»: حال منصوب. «**غير**»: حال ثانٍ منصوب، وهو مضاف. «**زمّيل**»: مضاف إليه مجرور. «**ولا**»: الواو حرف عطف، «**لا**»: حرف لتأكيد النفي. «**نكس**»: معطوف على «زمّيل» مجرور. «**وكل**»: نعت «**نكس**».

الشاهد قوله: «فارساً ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق بفعل محذوف «أمدح».

٨١٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٩.

اللغة: دعوني: استعانوا بي وطلبوني. لبي: إجابة بعد إجابة. هدرت: من هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته. شقاشق: جمع شقشقة، وهي أن يكثر الخطيب الكلام بلا فائدة.

المعنى: لقد دعاني أصحابي واستغاثوا بي، فلبيت دعاءهم وأسكتُّ الأعداء بهدْري وبلاغتي وفصاحتي.

الإعراب: دعوني: فعل ماضٍ مبني على ضم مقدر على ألف محذوفة لالتقاء الساكنين، وبني على =

وقول آخر [من الرجز]:

٨١٣ ـ إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي [زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي]

= الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **فيا**: «الفاء»: حرف اعتراض، «يا»: حرف تنبيه. **لبي**: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالمثنى، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان متعلق بالفعل دعوني. **هدرت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث. **لهم**: «اللام»: حرف جر، «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، «الميم»: للجمع. والجار والمجرور متعلقان بالفعل هدرت. **شقاشق**: فاعل مرفوع بالضمة. **أقوام**: مضاف إليه مجرور. **فأسكتها**: «الفاء»: حرف عطف، «أسكتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **هدري**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «**دعوني**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هدرت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أسكتها هدري»: معطوفة على ما قبلها في محل جر. وجملة «لبيَّ وعامله» اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لبيّ» حيث أضاف المصدر «لبي» إلى ياء المتكلم، إذ الواجب إضافته إلى ضمير الخطاب وهذا الشاهد يحفظ ولا يقاس عليه.

٨١٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٣؛ والدرر ٣/ ٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ وشرح ابن عقيل ٣٨٣؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ١٣/ ٦٤ (بين)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

شرح المفردات: الزوراء: الأرض البعيدة. المترع: الممتدّ. البيون: البئر العميقة.

المعنى: يقول: إنّك إذا دعوتني وكان بيني وبينك فلوات شاسعة مترامية الأطراف، وبئر عميقة لتجاوزتها جميعاً، ولبّيت دعوتك.

الإعراب: «**إنّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**لو**»: حرف شرط. «**دعوتني**»: فعل ماضٍ والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**ودوني**»: الواو: حالية، «دوني»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «**زوراء**»: مبتدأ مؤخّر. «**ذات**»: نعت «زوراء»، وهو مضاف. «**مترع**»: مضاف إليه. «**بيون**»: نعت «مترع». «**لقلت**»: اللام واقعة في جواب «لو»، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**لبيه**»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**لمن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قلت». «**يدعوني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة: «إنك لو دعوتني. . .» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لو دعوتني» في محلّ رفع =

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

٨١٤ ـ [دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوراً] فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

ومن ذلك مرفوعُ خبرِ «كاد» وأخواتها إلاَّ «عسى»؛ فتقول: «كاد زَيْدٌ يَمُوتُ»، ولا تقول: يَمُوتُ أبوه؛ ويجوز «عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ، أَوْ يَقُومَ أَبُوه» فيرفع السببيَّ، ولا يجوز رَفْعُه الأجنبيَّ، نحو: «عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ عَمْرٌو عِنْدَهُ».

ومن ذلك مرفوعُ اسم التفضيل في غير مسألة الكُحْل(١)، وهذا شرطُه مع الإضمار

= خبر «إن». وجملة «ودوني زوراء» حاليّة. وجملة: «لقلت» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «. . . لبيك» في محل نصب مفعول به. وجملة «يدعوني» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «لبّيه» حيث أضاف «لبّى» إلى ضمير الغائب، وهذا شاذ؛ والقياس إضافته إلى ضمير المخاطب.

٨١٤ ـ التخريج: البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٩ (لبى)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٣٨١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ٤/ ٣٨٨ (سور)؛ والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

شرح المفردات: نابني: أصابني. مسور: اسم رجل. لبّي: أجاب. لبّى يدي مسور: أي دعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلّما دعا إجابة بعد إجابة.

المعنى: يقول: لمّا نكبني الدهر دعوت مسوراً، فلبّى دعائي، فدعا له بالتوفيق ودوام النعمة.

الإعراب: **«دعوت»**: فعل ماضٍ، والتاء فاعل. **«لمّا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعوت». **«نابني»**: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **«مسوراً»**: مفعول به. **«فلبى»**: الفاء: حرف عطف، «لبّى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». **«فلبّي»**: الفاء: استئنافيّة، «لبّي»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **«يدي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **«مسور»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «دعوت مسوراً»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نابني» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لبى» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «. . . لبّيْ» معطوفة استئنافية.

الشاهد: قوله: «فلبّي يدي» حيث أضاف «لبّي» إلى الاسم الظاهر «يدي»؛ وهذا شاذّ.

(١) هي المسألة المتعلّقة برفع اسم التفضيل للاسم الظاهر، ومن المعروف أنَّ اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر، ولا يرفع الاسم الظاهر غالباً إلاّ إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا مفضّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد»، فـ «أحسن» اسم تفضيل فاعله «الكحل»، والذي سوَّغ رفع الفاعل سبقه بنفي، ومرفوعه أجنبيّ عنه، ومفضَّل على حاله =

الاستتار، وكذا مرفوعٌ نحو: «قُمْ»، و «أَقُومُ»، و «نَقُومُ»، و «تَقُومُ».

ومن الثاني تأكيدُ الاسم المُظْهر، والنعت، والمنعوت، وعطف البيان، والمبين.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في «لَوْلاَيَ ومُوسَى»: إن «موسى» يحتمل الجرّ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجرّ الظاهِرَ؛ فلو أعيدت لم تعمل الجرّ، فكيف ولم تُعَدْ؟ هذه مسألة يُحَاجَىٰ بها فيقال: ضميرٌ مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسمٌ مجرور أعَدْتَ الجارَّ أم لم تُعِدْه، وقولي «مجرور» لأنه يصحُّ أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يَقْدَح في كون الاسم مجرَّداً من العوامل اللفظيّة؛ فكذا ما أشبه الزائد؛ وقول جماعة في قول هُدْبَةَ [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[1]

إن «فرجاً» اسم «كان»، والصوابُ أنه مبتدأ خبرُه الظرفُ؛ والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله [من البسيط]:

٨١٥ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

= باعتبارين: أحدهما كونه في عين زيد، والآخر كونه في عين غيره.
وقد سمِّيت هذه المسألة بـ «مسألة الكحل» لأن النحاة قد مَثَّلُوا لها بمثال يتضمَّن الحديث عن الكحل نفسه.

(١) تقدم بالرقم ٢٤٧.

٨١٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٨١ ـ ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٣٥٩/٩، ٣٦٢؛ ولأبي حيّة النمريّ في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ والحيوان ٤٨٣/٦؛ وشرح التصريح ٢٠٤/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤؛ والمقاصد النحويَّة ١٧٣/٢؛ ولابن أحمر أو لأبي حيّة النمري في الدرر ١٣٣/٢؛ ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد **المغني** ٩١١/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/١؛ وشرح الأشموني ١٣٠/١؛ وشرح التّصريح ٢٠٦/١؛ **والمقرب** ١٠١/١.

اللغة والمعنى: يثقلني: يجهدني ويتعبني. أنهض: أقوم. **الثمل**: **السكران**.

يقول: إنّه كبر، فإذا نهض أحسّ بالتعب، وراح يتمايل كالسكران.

الإعراب: **وقد**: **الواو**: حسب ما قبلها، **قد**: حرف تحقيق. **جعلت**: **من أفعال** الشروع، **والتاء**: ضمير في محل رفع اسم «جعل». **إذا**: ظرف يتضمّن معنى الشرط. **ما**: **زائدة**. **قمت**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. **يثقلني**: فعل مضارع مرفوع، **والنون**: للوقاية، **والياء**: في محلّ نصب مفعول به. **ثوبي**: فاعل مرفوع =

فـ «ثوبي»: بدل اشتمال من تاء «جَعَلْتُ»، لا فاعل «يثقلني».

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾(١) إنه يجوز كونُ «هو» توكيداً وقد مضى، وقولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾(٢) إذا قدّرت «أنْ» مصدرية، وأنها وصلَتَهَا عَطفُ بيانٍ على الهاء، وقولُ النحويين في نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾(٣) إن العَطْفَ على الضمير المستتر، وقد ردَّ ذلك ابنُ مالك وجعله من عطف الجمل، والأصْلُ: وليسكنْ زوجك، وكذا قال في ﴿لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ﴾(٤): إنّ التقدير: ولا تخلفه أنت؛ لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوعَ الفعلِ المضارع ذي النون لا يكون غيرَ ضميرِ المتكلم، وجَوَّزَ في قوله [من الوافر]:

٨١٦ ـ نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ... ذَوُو الأمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
إلَى حُفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ ... وَأَعْلاَهُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمُ

كونَ «ذوو» فاعلاً بفعلِ غيبةٍ محذوفٍ، أي: يَأْوي ذوو الأَموال، وكونَه وما بعده

= بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف. والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. **فأنهض**: **الفاء**: حرف عطف، **أنهض**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **نهض**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. **الشارب**: مضاف إليه مجرور. **الثمل**: نعت «الشارب» مجرور.

وجملة (جعلت...) الفعليّة معطوفة على ما قبلها، أو استئنافيّة. وجملة (قمت...) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (يثقلني) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة (أنهض...) الفعليّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه أنّ «ثوبي» بدل اشتمال من تاء «جعلت» لا فاعل «يثقلني».

(١) الكوثر: ٣.
(٢) المائدة: ١١٧.
(٣) البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩.
(٤) طه: ٥٨.

٨١٦ ـ التخريج: البيت للبرج بن مسهر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨١، ٢/ ٩١٢؛ والمؤتلف والمختلف ص ٦٢.

اللغة: التطواف: الترحال. نأوي: نقيم. الحضر: القبور. جوف: واسع. صفاح: حجار رقيقة وعريضة.

توكيداً على حد «ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ».

تنبيه ـ من العوامل ما يعملُ في الظَّاهر وفي المُضْمر بشرطِ استتارهِ وهو «نِعْم» و «بِئْس»، تقول: «نِعْمَ الرَّجُلاَنِ الزَّيْدَانِ»، وَ «نِعْمَ رَجلَيْنِ الزَّيْدَانِ»، ولا يقال «نعمَّا» إلا في لُغَيَّةٍ، أو بشرطِ إفراده وتذكيرهِ، وهو «رُبَّ» في الأصح.

النوع السادس: اشتراطُهم المفردَ في بعض المعمولات، والجملةَ في بعض.

فمن الأول الفاعلُ ونائبهُ وهو الصَّحيح، فأما ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[1]، ﴿وإذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾[2] فقد مرَّ البحثُ فيهما.

= **المعنى**: نكثر من الترحال بحثاً عن المال واللذات، وفي الختام مآل الجميع واحد، وهو لحد يضمه، ويتساوى فيه الغني والفقير.

الإعراب: **نطوف**: فعل مضارع مرفوع بالضمة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. **ما نطوف**: «ما»: مصدرية وظرفية، «نطوف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. والمصدر المؤول من (ما) والفعل (نطوف) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل (نطوف) الأول. **ثم نأوي**: «ثم»: حرف عطف، «نأوي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. **ذوو**: فاعل لفعل محذوف تقديره نأوي مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف. **الأموال**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **منا**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «ذوو». **والعديم**: «الواو»: عاطفة، «العديم»: اسم معطوف على «ذوو» مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «نطوف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نطوف»: صلة موصول حرفي لا محل لها. وجملة «ثم نأوي»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

إلى حفر: جار ومجرور متعلقان بالفعل نأوي. **أسافلهن**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **جوف**: خبر مرفوع. **وأعلاهن**: «الواو»: عاطفة، «أعلاهن»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر وهو مضاف، و «هن»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **صفاح**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **مقيم**: صفة مرفوعة لـ صفاع، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة.

وجملة «أسافلهن جوف»: في محل جر صفة حفر. وجملة «**أعلاهن صفاح**»: معطوفة في محل جر.

والشاهد في البيت الأول قوله: «ذوو الأموال» فقد رفعه بفعل محذوف تقديره يأوي، وهذا جائز. ويجوز له أن يكون مع ما بعده توكيداً.

(١) يوسف: ٣٥.
(٢) البقرة: ١١.

ومن الثاني خبر «أَنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، وخبرُ القول المحكي نحو: «قَوْلِي لا إله إلاَّ الله»، وخرج بذكر المحكيّ قولُكَ: «قَوْلي حَقٌّ»، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾(١) إذا قدّر ضمير «إنه» للشأن لزم كونُ «آثم» خبراً مقدَّماً و «قلبه» مبتدأ مؤخَّراً، وإذا قدّر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون «آثم» الخبر و «قلبُه» فاعل به، وخبرُ أفعالِ المقارَبةِ.

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ﴾(٢) إن ﴿مَسْحاً﴾ خبرُ ﴿طَفِقَ﴾، والصوابُ أنه مصدر لخبر محذوفٍ أي: يمسحُ مسحاً.

وجوابُ الشرط(٣)، وجوابُ القسمِ، ومن الوهم قولُ الكسائي وأبي حاتم في نحو: ﴿يَحْلِفُونَ باللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾(٤) إن اللام وما بعدَهَا جواب، وقد مرّ البحث في ذلك، وقولُ بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سَوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾(٥) إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديرَه: ذهبَتْ نفسُك عليهمْ حسرةً، بدليل: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾(٦)، أو كمن هَدَاه الله، بدليل ﴿فإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾(٧)، والتَّقدير الثاني باطل: ويجب عليه كونُ «مَنْ» موصولة، وقد يُتوهَّم أَنَّ مثلَ هذا قولُ صاحبِ اللَّوامحِ - وهو أبو الفضل الرَّازي - فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ﴾(٨) لا بُدَّ إضمار جملة معادلة، والتقدير: كمن لا يخلق اهـ.

وإنما هذا مبنيّ على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مُفَصَّلِهِ الظرفَ من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية؛ لكونه عندهم خَلفاً عن جملة مقدّرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك؛ فإنِ الظرف لا يكون جواباً، وإن قلنا إنه جملة.

---

(١) البقرة: ٢٨٣.

(٢) ص: ٣٣.

(٣) قوله: «وجواب الشرط» معطوف على قوله وخبر أفعال المقاربة.

(٤) التوبة: ٦٣.

(٥) ﴿أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون﴾ [فاطر: ٨].

(٦) فاطر: ٨.

(٧) فاطر: ٨.

(٨) النمل: ٦٠.

النوع السابع: اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

ومن الأول جملةُ الشرط غير «لَوْلا»، وجملة جواب «لو» و«لولا» و«لوما»، والجملتان بعد «لما»، والجملُ التاليةُ أحْرُفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر «أن» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري ومُتابعيه، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾(١).

ومن الثاني الجملة بعد «إذا» الفُجَائيَّة، و«ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوَهمِ في الأوَّل أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيِّين في نحو: ﴿وإنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾(٢)، ﴿وإن أحدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٣)، و﴿إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾(٤): إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلافُ قولِ من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً؛ وأما إذا قال ذلك الأخفشُ أو الكوفي فلا يُعَدُّ ذلك الإعرابُ خطأ؛ لأن هذا مذهَبٌ ذَهَبُوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة؛ وأجازوا أن يكونَ المرفوعُ محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور؛ وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعلِ المذكور على التقديمِ والتأخير، مستدلّين على جواز ذلك بنحو قول الزبّاء [من الرجز]:

٨١٧ ـ مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ... [أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا]

(١) البقرة: ١٠٣.
(٢) النساء: ١٢٨.
(٣) التوبة: ٦.
(٤) الانشقاق: ١.

٨١٧ ـ **التخريج**: الرجز للزبّاء في أدب الكاتب ص ٢٠٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤٢، ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٥؛ والدرر ٢/ ٢٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٩؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٣ (وأد)؛ وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية ٢/ ٤٤٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٥٩.

شرح المفردات: السيرُ الوئيد: السير على مهل. الجندل: الصخر.

الإعراب: «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «**للجمال**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «**مشيها**»: فاعل مقدّم لـ «وئيداً» على مذهب الكوفيين، ومبتدأ مرفوع على مذهب البصريين، وخبره محذوف، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وئيدا**»: حال منصوب. «**أجندلاً**»: الهمزة للاستفهام، «جندلاً»: مفعول به مقدّم. «**يحملن**»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون ضمير في محلّ رفع فاعل، «أم»: حرف عطف. «**حديدا**»: مفعول به منصوب.

وجملة «ما للجمال» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مشيها» حالية. وجملة «يحملن» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «مشيها وئيداً» حيث قدَّم الفاعل، وهو قوله: «مشيها» على عامله، وهو الصفة =

فيمن رفعَ «مشيها» وذلك عند الجماعة مبتدأ حُذف خبره وبقي معمولُ الخبر، أي: مشيُها يكون وئيداً أو يوجدُ وئيداً؛ ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضميرِ المستتر في الظرف كما كان فيمن جرَّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهاميَّة، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهامٍ وجب اقترانُ البدلِ بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم من بيت الكتاب [من الطويل]:

[صَـدَدْتِ فَـأَطْـوَلْـتِ الصُّـدُودَ وَقَلّمَـا] وِصَـالٌ عَلَـى طُـولِ الصُّـدُودِ يَـدُومُ[1]

إن «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسَّراً بالمذكور؛ وقول آخر في نحو: «آتيك يومَ زيداً تلقاه»: إنه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمَنَ المبهَمَ المستقبل يحمل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسميَّة؛ وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾[2] فقد مضى أنّ الزمن هنا محمولٌ على «إذْ»، لا على «إذا»، وأنه لتحقُّقِه نُزِّل منزلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف؛ واليوم هنا بدلٌ من المفعول به وهو: ﴿يوم التلاق﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[3] فمردود، وإنما ذلك في اسم الزَّمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتَّى في قوله [من الطويل]:

وَكُـنْ لِـي شَفِيعـاً يَـوْمَ لاَ ذُو شَفَـاعَـةٍ بِمُغْـنٍ فَتِيـلاً عَـنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ[4]

ومن الوهم أيضاً قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكم مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾[5] بعد ما جزم بأنَّ ﴿مَنْ﴾ شرطيّة: إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على

= المشبَّهة «وئيداً». وهذا ما قاله الكوفيّون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله، أمّا البصريّون فخرّجوا البيت على أنَّ «مشيها» مبتدأ، و «وئيداً» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيداً، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محلّ رفع خبر المبتدأ، أو على أنّ «مشيها» بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً، وهما قوله: «للجمال»، ويروى البيت بنصب «مشيها» وجرّها، وفي هاتين الروايتين ينتفي الشاهد.

(١) تقدم بالرقم ٥٠٩.

(٢) ﴿... يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده لينذر يوم التلاق * يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء...﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦].

(٣) غافر: ١٥.

(٤) تقدم بالرقم ٦٥٩.

(٥) البقرة: ١٩٦.

﴿كان﴾ وما بعدَها، ويردُّه أنَّ جملة الشرط لا تكون اسميَّة، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قَدَّر «مَنْ» موصولة لم يصحَّ قولُه أيضاً، لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسميّة؛ لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشَّرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

٨١٨ ـ فَإنْ لاَ مَالَ أُعْطِيهِ فَإنِّي ... صَدِيقٌ مِنْ غُدُوٍّ أوْ رَوَاحِ

وقول آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[1]

إن ما بعد «إنْ»: «لا»، و «هَلاَّ» جملةٌ اسميّة نابَتْ عن الجملة الفعلية، والصوابُ أن التقدير في الأولى: فإن أكُنْ، وفي الثانية فَهَلاَّ كان، أي: الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم الزمخشري في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْر﴾[2]: إن الجملة الاسمية جوابُ «لو»، والأولى أن تقدر الجواب محذوفاً، أي: لكان

٨١٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٢.

اللغة: الغدو: جمع غدوة، وهي ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس. الرواح: من الزوال إلى الليل.

المعنى: إن كنت لا أملك مالاً أجود به، واكتسب بفضله الأصدقاء، فعندي وسيلة أخرى وهي أن أصل الأصدقاء صباحاً ومساءً.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم يجزم فعلين، وفعل الشرط «أكن»: محذوف. **لا**: نافية للجنس. **مال**: اسم لا منصوب. **أعطيه**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، و «الهاء» ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **فإني**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «إني»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم إن. **صديق**: خبر إن مرفوع بالضمة. من **غدوٍ**: جار ومجرور متعلقان بخبر إن. **أو**: حرف عطف. **رواح**: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله.

وجملة «إن أكن لا مال... فإني..»: بحسب الفاء. وجملة «أعطيه»: صفة لـ (مال) محلها النصب. وجملة «لا مال أعطيه مع الخبر المحذوف»: في محل نصب خبر «أكن» المحذوف. وجملة «فإني صديق»: في محل جزم جواب شرط.

والشاهد فيه قوله: «فإن لا مال أعطيه» حيث حذف فعل الشرط وهو «أكن»، وذلك لأن الجملة الاسمية لا تنوب عن الجملة الفعلية فوجب تقدير فعل محذوف من (كان). وتكون الجملة الاسمية بعده خبراً لها.

(١) تقدم بالرقم ١٠٩.
(٢) البقرة: ١٠٣.

خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة «ليت» في إفادة التمنّي؛ فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قولُ جماعةٍ منهم ابنُ مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إلى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾(١): إن الجملة جوابُ لِـ «ما»؛ والظاهرُ أن الجواب جملة فعليّة محذوفة، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيّد هذا أن جواب «لمَّا» لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني تجويزُ كثيرٍ من النحويين الاشتغالَ في نحو: «خَرَجْتُ فَإذا زَيْدٌ يَضرِبُهُ عَمْرٌو». ومن العجب أن ابنَ الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحثِ الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها. وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زَيْداً أضربه» أن يكون انتصابُ «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنما زيداً أضربه»، والصوابُ أن انتصابه بـ «ليت»؛ لأنه لم يسمع نحو: «لَيْتَمَا قام زَيْدٌ» كما سُمع «إنما قام زيد».

تنبيه ـ اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَالّذِينَ كَفَرُوا بآياتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الخاسِرون﴾(٢): إن الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الّذِينَ اتَّقَوْا﴾(٣) بأن الاسمية لا تُعْطَف على الفعليّة؛ وقد مرَّ أن تخالُفَ الجملتين في الاسميَّة والفعليَّة لا يمنع التّعاطف؛ وقال بعض المتأخّرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾(٤) إنه يجوز كونُ الجملة الاسميَّة بدلاً من ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾(٥): هذا مردود، لأن الاسمية لا تُبْدَلُ من الفعلّية، اهـ. ولم يَقُمْ دليل على امتناع ذلك.

النوع الثامن: اشتراطُهم في بعضِ الجُمل الخبريَّةَ، وفي بعضها الإنشائيّة.

فالأول كثير كالصِّلة، والصِّفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لِـ «كان»، أو خبراً لِـ «إنّ» أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً للقَسَم غير الاستعطافي.

ومن الثاني جوابُ القسَم الاستعطافي كقوله [من الوافر]:

٨١٩ ـ بِـرَبِّـكَ هَـلْ ضَمَمْـتَ إلَيـك لَيْلَـى ... [قُبَيْـلَ الصُّبْـحِ أوْ قَبَّلْـتَ فَـاهـا؟]

---

(١) لقمان: ٣٢.
(٢) الزمر: ٦٣.
(٣) الزمر: ٦١.
(٤) ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات. . .﴾ [البقرة: ٢٥٣].
(٥) البقرة: ٢٥٣.

٨١٩ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢؛ والأغاني ٢/ ٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، =

وقوله [من الطويل]:

٨٢٠ ـ بِعَيْشِكِ يَا سَلْمىٰ أَرْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ   [أَبى غَيْرَ ما يُرْضِيكِ في السِّرِّ وَالْجَهْرِ]

= ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.

اللغة: فاها: فمها.

المعنى: استحلفك الله هل نلت من ليلى ما يتمناه العاشق من معشوقه؟!!

الإعراب: **بربك**: جار ومجرور متعلقان بقسم محذوف، و «رب»: مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. هل **ضممت**: «هل»: حرف استفهام، «ضممت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إليك**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ضممت. **ليلى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **قبيل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل (ضممت)، وهو مضاف. **الصبح**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أو قبلت**: «أو»: حرف عطف، «قبلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فاها**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «هل ضممت ليلى»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «أو قبلت فاها»: معطوفة لا محل لها. وجملة «أسألك بربك»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (هل ضممت ليلى) فقد جاءت جملة جواب القسم استفهامية، إجابة عن قسم استفهامي إجابة عن سؤال محذوف وهذا هو القسم الاستعطافي.

٨٢٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٤/ ٢٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

اللغة: العيش: الحياة. الصبابة: العشق والغرام. أبى: رفض.

المعنى: أسألك بحياتك يا سلمى أن ترحمي صاحب عشق امتنع عن غير ما يرضيك في كل الأحيان وفي السر وفي العلن.

الإعراب: **بعيشك**: «الباء»: حرف قسم وجر، «عيشك»: مقسم به مجرور و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره (أسألك). **يا سلمى**: «يا»: حرف نداء، «سلمى»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر في محل نصب على النداء. **ارحمي**: فعل أمر مبني على حذف النون من آخره لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ذا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة. **صبابة**: مضاف إليه مجرور. **أبى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **غير**: مفعول به منصوب بالفتحة. **ما**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **يرضيك**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **في السرِّ**: جار ومجرور متعلقان بـ (أبى). **والجهر**: «الواو»: حرف عطف، «الجهر»: معطوف على السرِّ.

وجملة الفعل المحذوف «أسألك بعيشك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ارحمي»: مفعول بها محلها =

وما ورد على خلاف ما ذكر مُؤَوَّل، فمن الأول قولُه [من الطويل]:

وَإِنِّــي لَـــرَامٍ نَظْــرَةً قِبَـــلَ الَّتِـــي   لَعَلّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا[١]

وتخريجه على إضمار القول، أي: قِبَلَ التي أقول لعلي، أو على أن الصلة «أزورها» وخبر «لعلّ» محذوف، والجملة معترضة، أي: لعلِّي أفعلُ ذلك، وقوله [من الرجز]:

[حَتَّــى إذا جَــنَّ الظــلامُ واخْتَلَــطْ]   جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ[٢]

وقوله [من الرجز]:

٨٢١ ـ فَــإِنَّمَــا أَنْــتَ أَخٌ لاَ نَعْــدَمُــهْ

وتخريجهما على إضمار القول، أي: أخ مقول فيه: لا جعلَنَا الله نعدمه، وبمَذق مقول عند رؤيته ذلك؛ وقولُ أبي الدرداء، رضي الله عنه، «وَجَدْتُ النَّاسَ ٱخْبُرْ تَقْلُه»، أي:

= النصب. وجملة «أبى»: في محل نصب صفة. وجملة «يرضيك»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يا سلمى»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد في البيت قوله: «بعيشك ارحمي» حيث وقعت الجملة الإنشائية جواباً للقسم الاستعطافي.

(١) تقدم بالرقم ٦٢٢.
(٢) تقدم بالرقم ٤٠٥.

٨٢١ ـ **التخريج**: الرجز لأبي محمد الحذلمي الفقعسي في مجالس ثعلب ١٩٤ ـ ١٩٥؛ وفي شرح أبيات المغني ٧/ ٢٢٦.

اللغة: لا نعدمه: لا نفقده.

المعنى: أنت هو الأخ الذي نتمسك به ويحمل كل الصفات الجيدة ونأمل أن تدوم لنا.

الإعراب: **فإنما**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إنما»: كافة ومكفوفة. **أنت**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **أخ**: خبر مرفوع بالضمة. **لا نعدمه**: «لا»: نافية، «نعدمه»: فعل مضارع مرفوع، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن.

وجملة «أنت أخ»: بحسب الفاء. وجملة «لا نعدمه»: في محل نصب مقول القول لقول محذوف واقع صفة لأخ.

والشاهد فيه قوله: «لا نعدمه» حيث وقعت جملة لا نعدمه صفة لأخ على ما هو ظاهر، وخرج الكلام على إضمار قول واقع صفة لقوله (أخ) والجملة مقولة له، والتقدير: إنما أنت أخ مقول فيه: **لا** جعلنا الله نعدمه.

صادفت الناس مَقُولاً فيهم ذلك، وقوله [من الوافر]:

٨٢٢ - وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ... وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تَذْكُرينني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]، أي: فيمدّ، وقوله [من البسيط]:

٨٢٣ - إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

---

٨٢٢ - **التخريج**: البيت لبعض بني نهشل في خزانة الأدب ٩/٢٦٦، ٢٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٠، ٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٢٤٦؛ والدرر ٢/٥٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٤؛ وهمع الهوامع ١/١١٣.

اللغة: دلي: تدللي من الدلال. صناع: الماهرة في الأعمال اليدوية.

المعنى: شجعيني على المكارم وعمل المعروف، ومن ثم تدللي ما شئت، دلال الشريفة الماجدة، الماهرة في العمل.

الإعراب: **وكوني**: «الواو»: بحسب ما قبلها، «كوني»: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و«الياء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **بالمكارم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ذكريني. **ذكريني**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و«الياء» الأولى في محل رفع فاعل. **ودلي**: «الواو»: عاطفة، «دلي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و«الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **دل**: مفعول مطلق منصوب وهو مضاف. **ماجدة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **صناع**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «وكوني»: بحسب الواو. وجملة «ذكريني»: في محل نصب خبرها. وجملة «ودلي»: معطوفة على جملة كوني لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (كوني بالمكارم ذكريني) إذ جاء خبر كوني جملة إنشائية.

(١) مريم: ٧٥.

٨٢٣ - **التخريج**: البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢/١٧٠؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٤؛ وهمع الهوامع ١/١٣٥.

المعنى: لا تحسبوا من قتلتم رأسهم غافلون عن الأخذ بثأرهم.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **الذين**: اسم موصول في محل نصب اسمها. **قتلتم**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«الميم»: علامة جمع الذكور. **أمس**: ظرف زمان مبني على الكسرة في محل نصب متعلق بالفعل قتلتم. **سيدهم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لا تحسبوا**: «لا»: =

وقوله [من الرجز]:

٨٢٤ ـ إنّـي إذَا مَـا ٱلْقَـوْمُ كَـانُـوا أَنْجِيَـهْ　　　واضْطَـرَبَ الْقَـوْمُ ٱضْطِـرَابَ الأَرْشِيَـهْ

هُنَـاكَ أَوْصينـي وَلاَ تُـوصِـي بِيَـهْ

ويَنْبَغي أن يستثنى من مَنْعِ ذلك في خبريْ «إنَّ» وضمير الشأن خَبَرُ «أن» المفتوحة إذا خُففت؛ فإنه يجوز أن يكونَ جملة دعائيَّةً، كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ

= ناهية، «تحسبوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: فارقة. **ليلهم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **عن ليلكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نام» و «ليل»: مضاف و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **ناما**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «الألف»: للإطلاق، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «إن الذي قتلتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قتلتم سيدهم»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «لا تحسبوا»: في محل رفع خبر إن. وجملة «ناما»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: (لا تحسبوا) وهي خبر، وقد جاءت لتأويل النهي بنفي فاعتبرت جملة خبرية أو هي في التقدير على قول محذوف «مقول في شأنهم.. لا تحسبوا».

٨٢٤ ـ **التخريج**: الرجز لسحيم بن وثيل اليربوعي في لسان العرب ١٥/٣٠٨ (نجا)؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة ٤٤٨ (نجو)؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٥، ٨٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٤٧؛ ولسان العرب ١٤/٣٤٨ (روى)، ١٥/٣٠٩ (نجا)؛ ونوادر أبي زيد ص ١١.

اللغة: النجي: هو الذي تكلمه همساً. الرشاء: هو حبل الدلو إلى البئر.

المعنى: لقد أصبحت وصياً على القوم، لسداد رأيي، ودقة رؤيتي، على غيرِ عادة القوم في اختلاف آرائهم وتذبذبها.

الإعراب: **إني**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لفعله متعلق بـ «أوصيني» مبني على السكون في محل نصب. **ما**: زائدة. **القوم**: فاعل لفعلٍ محذوف من نوع الفعل الظاهر، مرفوع بالضمة الظاهرة. **كانوا**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع اسمها و «الألف»: للتفريق. **أنجيه**: خبرها منصوب، وحرك بالسكون لضرورة الشعر. **واضطرب**: «الواو»: عاطفة، «اضطرب»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **القوم**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **اضطراب**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة وهو مضاف. **الأرشيه**: مضاف إليه مجرور وحرك بالسكون لضرورة الشعر. **هناك**: اسم إشارة في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل أوصيني. **أوصيني**: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ولا**: «الواو»: عاطفة و «لا»: ناهية. **توصي**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون =

عَلَيْهَا﴾[١] في قراءةِ مَن قرأَ «أنْ» بالتخفيف و «غَضِبَ» بالفعل و «الله» فاعل؛ وقوله: «أما أنْ جَزَاك الله خيراً» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قولَ الجمهورِ في وجوبِ كون اسم «أَنْ» هذه ضميرَ شَأْنٍ فلا ٱستثناءَ بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر: والخامسة أنها، وأمَا أنك، وأما ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾[٢] فيجوز كون «أنْ» تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾[٣]: إن جملة الاستفهام حالٌ من «العظام»، والصَّوابُ أن «كيف» وحدها حال من مفعول «ننشز»، وأن الجملة بدل من «العظام»، ولا يلزمُ مِن جوازِ كونِ الحال المفردةِ استفهاماً جوازُ ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتِّفاق، نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ»، واختلف في نحو: «زَيْدٌ كَيْفَ هُوَ»، وقول آخرين إن جملةَ الاستفهام حالٌ في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ» وقد مرَّ.

واعلم أن النظر البَصَرِيَّ يُعَلَّقُ فعلهُ كالنَّظَرِ القلبيّ، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾[٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[٥].

ومن ذلك قولُ الأمين المحلي فيما رأيتُ بخطّه: إن الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا][٦]

حالية، وإن «لا» ناهية؛ والصَّوابُ أنَّ الواو للعطف، ثم الأصحّ أن الفتحة إعراب

= لأنه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل توصي و «الهاء»: للسكت.

وجملة «إني أوصيني...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «القوم»: مع الفعل المحذوف في محل جر بالإضافة. وجملة «كانوا أنجية»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «اضطرب القوم»: معطوفة على جملة (كانوا). وجملة «أوصيني»: في محل رفع خبر إن. وجملة «لا توصي بيه»: معطوفة على جملة (أوصيني) محلها الرفع أيضاً.

والشاهد فيه قوله: هناك أوصيني فقد جاءت جملة أوصيني خبراً لأن على التقدير المضمر و (إني استحق أن توصيني).

(١) النور: ٩.
(٢) النمل: ٨.
(٣) البقرة: ٢٥٩.
(٤) الكهف: ١٩.
(٥) الإسراء: ٢١.
(٦) تقدم بالرقم ٦٣٧.

مثلُهَا في «لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبن» لا بناء لأجل نونِ توكيدٍ خفيفةٍ محذوفة.

النوع التاسع: اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصَفَ، ولبعضها أن لا يوصف، فمن الأول مجرور «رُبَّ» إذا كان ظاهراً، و «أيَّ» في النداء، و «الجمّاء» في قولهم «جاؤوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ» وما وُطِّىءَ به من خبرٍ أو صفةٍ أو حال، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ صالح»، وَ «مَرَرْتُ بزيدٍ الرجلِ الصَّالِحِ»، ومنه: ﴿بل أَنْتُمْ قَوْم تفتنون﴾(١)، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ في هٰذَا الْقُرْآنِ﴾(٢) إلى قوله تعالى: ﴿قرآناً عَرَبِيًّا﴾(٣)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٢٥ ـ أَأَكْــرَمُ مِــنْ لَيْلَــى عَلَــيَّ فَتَبْتَغِــي ... بِـهِ الْجَـاهَ، أمْ كُنْـتُ ٱمْـرَأً لاَ أُطيعُهَـا؟

---

(١) النمل: ٤٧.
(٢) الروم: ٥٨.
(٣) يوسف: ٢ وغيرها.

٨٢٥ ـ **التخريج**: البيت لابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٧؛ وللمجنون في ديوانه ص ١٥٤؛ ولابراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/ ٢١١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٦؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم بن الصولي في خزانة الأدب ٣/ ٦١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٦٣؛ والزهرة ص ١٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥.

المعنى: لقد استعانت على مرادها بغيري، فهل هذا لأنه أكرم مني، أو لظنها أني غير مستجيب لها؟

الإعراب: **أأكرم**: «أ»: حرف استفهام، «أكرم»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **من**: حرف جر. **ليلى**: اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان باسم التفضيل أكرم، والخبر محذوف تقديره موجود. **علي**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أكرم. **فتبتغي**: «الفاء»: سببية، و «تبتغي»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تبتغي. **الجاه**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **أم كنت**: «أم»: حرف عطف، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **أمرأً**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **لا أطيعها**: «لا»: نافية، و «أطيعها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

وجملة «أأكرم من ليلى موجودٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فتبتغي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. والمصدر المؤول من (أن تبتغي) في تأول مصدر معطوف على مصدر متصيد مما قبله. وجملة «كنت امرأً»: معطوفة لا محل لها. وجملة «لا أطيعها»: في محل نصب صفة امرءاً.

والشاهد فيه قوله: «لا أطيعها» فقد وصف به امرءًا للوجوب لأنه غير موصوف، وأعاد الهاء على الضمير في كنت.

ومن ثَمَّ أَبْطَلَ أبو علي كَوْنَ الظَّرف من قولِ الأعشى [من الخفيف]:

٨٢٦ - رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلكَ اليَوْ مَ وَأسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْيَالِ

متعلّقاً بـ «أسْرَى»؛ لئلا يخلُوَ ما عُطِف على مجرور «رُبَّ» من صفة؛ قال: وأما قوله [من الطويل]:

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ(١)

فعلى أن صفةَ الثاني محذوفةٌ مدلولٌ عليها بصفة الأول، ولا يتأتّى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا، لأن الإراقة إتلافٌ، فقد تجعل دليلاً عليه.

ومن الثاني فاعِلاَ «نِعْم» و «بِئْس» والأسماء المتوغِّلة في شبه الحرف إلاّ «مَنْ» و «ما» النّكرتين فإنهما يوصفان، نحو: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجبٍ لَكَ، وبِمَا مُعْجبٍ لَكَ»؛ وأَلْحَقَ بهما الأخفش «أيّا»، نحو: «مَرَرْتُ بأيٍّ مُعْجبٍ لك»، وهو قويّ في القياس، لأنّها معربة؛ ومن ذلك الضمير، وجوَّز الكسائي نَعْتَه إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي

---

٨٢٦ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦؛ والدرر ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٨؛ ولأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/ ٢٥١.

اللغة: رفد: دلو. القيل: الملك.

المعنى: لقد بذلت الكثير من الطعام في القدور الكبيرة في ذلك اليوم الذي حصلت فيه على قدر كبير لم يستطع صاحبه الدفاع عنه.

الإعراب: **رب**: حرف جر شبيه بالزائد. **رفد**: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره موجود. **هرقته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ذلك**: اسم إشارة في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل (هرقته)، و «اللام»: للبعد، و «الكاف»: للخطاب. **اليوم**: بدل منصوب بالفتحة الظاهرة. **وأسرى**: «الواو»: حرف عطف، «أسرى»: اسم معطوف على رفد مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، لفظاً مرفوع محلاً. **من معشر**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ أسرى. **أقيال**: صفة أسرى مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ورب رفد هرقته»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هرقته»: في محل رفع صفة رفد.

والشاهد فيه: أن أبا علي الفارسي أبطل أن يكون (من معشر) متعلقين بـ (أسرى) مع كونه جمع (أسير) وهو اسم مفعول يصح التعليق به لئلا يخلو ما عطف على مجرور (رب) من الصفة.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٦.

يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾(١)، ونحو: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيمُ﴾(٢) فقدّر ﴿علام﴾ نعتاً للضمير المُسْتَتِرِ في ﴿يقذف بالحقّ﴾ و ﴿الرحمن الرحيم﴾ نعتين لِـ «هو»، وأجاز غيرُ الفارسيّ وابن السَّراج نعت فاعِلَيْ «نِعْم» و «بِئْس» تمسكاً بقوله [من الكامل]:

٨٢٧ ـ نِعْـمَ الْفَتَـى الْمُـرِّيُّ أَنْـتَ إِذَا هُـمُ حَضَـرُوا لَـدَى الحجـرات نَـارَ الْمَـوْقِـدِ

وحَمَله الفارسي وابن السرّاج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التَّخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ مُنَافٍ لذلك القَصْد، فأما إذا تُؤوّل بالجامعِ لأكملِ الخصالِ فلا مانِعَ من نعته حينئذٍ، لإِمكانِ أن يُنْوَى في النَّعتِ ما نُوِي في المنعوت، وعلى هذا يُحْمل البيت، اهـ.

وقال الزمخشريّ وأبو البقاء في ﴿وكَمْ أهلَكْنَا قَبْلَهُم مِنْ قَرْن هُمْ أَحْسَنُ﴾(٣): إن

---

(١) سبأ: ٤٨.

(٢) البقرة: ١٦٣.

٨٢٧ ـ **التخريج**: البيت لزهير في ديوانه ص ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٣.

اللغة: المريّ: نسبة إلى بني مرة. الحجرات: الغرف أو الجهات.

المعنى: نعم الكريم أنت، يا مطعم الجياع المجدبين القادمين من أصقاع الأرض، فأنت خير مرة على كرمها.

الإعراب: **نعم**؛ فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة. **الفتى**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **المري**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **أنت**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (نِعْمَ). **هم**: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف من نوع الفعل الظاهر. **حضروا**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: فارقة. **لدى**: ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو مضاف متعلق بالفعل حضروا. **الحجرات**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. نار: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **الموقد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «نعم الفتى»: في محل رفع خبر مقدم. وجملة «هم»: مع الفعل المحذوف في محل جر بالإضافة. وجملة «حضروا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «أنت نعم الفتى»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (نعم الفتى المري) فقد وصف فاعل الفعل «نعم».

(٣) مريم: ٧٤.

الجملة بعد «كم» صفة لها، والصوابُ أنها صفة لِـ «قرن»، وجمع الضمير حملاً على معناه، كما جُمعَ وَصف «جميع» في نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لما جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[(١)].

النوع العاشر: تخصيصُهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصفٍ ومصدرٍ، فإنه لا يوصَفُ قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنه لا يوصف قبلَ تمامِ صلته ويوصَف بعد تمامِها، وتعميمهم الجوازَ في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في قول الحطيئة [من البسيط]:

٨٢٨ ـ أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ تَرَى طَارِداً للحُرّ كَالْيَاسِ

إن «مِنْ» متعلّقة بـ «يأسًا»، والصواب أن تعلّقها بـ «يئست» محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في ﴿وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً﴾[(٢)]: لا يكون «يبتغون» نعتاً

---

(١) يس: ٣٢.

٨٢٨ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٠٧؛ والأغاني ٢/ ١٥٤؛ وحاشية يس ٢/ ٦٣؛ وحماسة البحتري ص ١٦٦؛ والخصائص ٣/ ٢٥٨؛ والدرر ٥/ ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٦؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٠ (نسس)؛ والمحتسب ١/ ٣٠٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

اللغة: أزمع: عزم على الأمر. اليأس: القنوط. النوال: نال الشيء أخذه. أناله أعطاه. الحر: الكريم.

المعنى: لقد رحلت عنكم لما أيقنت من منعكم الحر من العطاء فأمدح غيركم وآخذ عطاياه الكريمة.

الإعراب: **أزمعت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **يأساً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. مبيناً: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة. من **نوالكم**: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره يئست، و «نوال»: مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **ولن**: «الواو»: استئنافية، «لن»: حرف ناصب. **ترى**: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **طارداً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **للحر**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل طارداً. **كاليأس**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف.

وجملة «أزمعت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولن ترى»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (أزمعت يأساً من نوالكم) فقد تعلق الجار والمجرور بفعل محذوف لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

(٢) المائدة: ٢.

لِـ «آمِّين»، لأن اسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من «آمِّينَ»، اهـ. وهذا قول ضعيف، والصحيحُ جوازُ الوصفِ بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النَّواسِخ أن يتَّصل بالناسخ، نحو: «كانَ قائماً زيد»، ومنع ذلك في البعض، نحو: «إنَّ زَيْداً قَائِم».

ومن الوهم في هذا قولُ المبرّد في قولهم: «إنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كانَ زَيْداً» إنه لا يجب أن يُحْمَلَ على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة واسمها ضمير «زيد»، لأنه متقدّم رتبة، إذ هو اسم «إنَّ»، و «من أفضلهم»: خبر «كان»، و «كان» ومعمولاها خبر «إنّ»، فلزمه تقديم خبر «إنّ» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يُجِيزه أحد.

النوع الثاني عشر: إيجابُهم لبعضِ معمولاتِ الفعل وشِبْهه أن يتقدَّم كالاستفهام والشرط و «كم» الخبرية، نحو: ﴿فأيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾[1]، ﴿وَسَيَعْلَم الّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[2]، ﴿أَيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾[3]، ولهذا قدّر ضمير الشأن في قوله [من الخفيف]:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً   يَلْقَ فيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ[4]

ولبعضها أن يتأخَّر: إمَّا لذاتِهِ كالفاعل ونائبه ومشبهه، أو لضعف الفعل كمفعول التعجُّب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً»، أو لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ، وذلك كالمفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فإن تقديمه يُوهم أنه مبتدأ وأن الفعلَ مسندٌ إلى ضميره؛ وكالمفعول الذي هو «أي» الموصولة، نحو: «سأكْرِمُ أيُّهُمْ جَاءَني» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيّ» الشرطيّة والاستفهاميّة، والمفعول الذي هو «أنَّ» وصلتها، نحو: «عَرَفْتُ أنَّكَ فَاضِلٌ»؛ كرهوا الابتداء بـ «أَنَّ» المفتوحة لئلا يلتبس، بـ «أنَّ» التي بمعنى «لَعَلّ»؛ وإذا كان المبتدأ أصلُه التَّقديمُ يجب تأخُّره إذا كان «أنَّ» وصلتها، نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[5] فأنْ يجبَ تأخُّرُ المفعول الذي أصله التأخيرُ، نحو: ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أنَّكُمْ أشْرَكْتُمْ﴾[6] أحقُّ

(١) غافر: ٨١.
(٢) الشعراء: ٢٢٧.
(٣) القصص: ٢٨.
(٤) تقدم بالرقم ٤٨.
(٥) يس: ٤١.
(٦) الأنعام: ٨١.

وأَوْلى، وكمعمول عاملٍ اقترَنَ بلام الابتداء أو القسَم، أو حرف الاستثناءِ، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول قولُ ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[1]. إن «كم» فاعل «يَهْدِ»؛ فإن قلت: خرجه على لغةٍ حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صَدْريّة «كم» الخبرية، قلت: قد اعترف بِرَدَاءتها، فتخريج التَّنزيل عليها بعد ذلك رداءة؛ والصوابُ أن الفاعل مستتر راجِع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أَوَلَمْ يبين اللَّهُ لهم، أو إلى الهدى؛ والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجّاج؛ وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أن الفاعل لا يكون جملة، و «كم» مفعول «أهلكنا»، والجملة مفعول «يَهْدِ»، وهو معلّق عنها، و «كم» الخبرية تُعلِّق خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني قولُ بعضهم في بيت الكتاب [من الطويل]:

[صَـدَدْتِ فَـأَطْـوَلْـتِ الصُّـدُودَ] وَقَلَّمَـا ... وِصَـالٌ عَلَـى طُـولِ الصُّـدُودِ يَـدُومُ[2]

إن «وصال» فاعل بـ «يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضاً [من الوافر]:

٨٢٩ ـ [فَـإِنَّـكَ لاَ تَبَـالِـي بَعْـدَ حَـوْلٍ] ... أَظَبْـيٌ كَـانَ أُمَّـكَ أمْ حِمَـارُ

(١) السجدة: ٢٦.
(٢) تقدم بالرقم ٥٠٩.

٨٢٩ ـ التخريج: البيت لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٨؛ والكتاب ١/٤٨؛ والمقتضب ٤/٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧/١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢٧؛ ولثروان أو لخداش في خزانة الأدب ٩/٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ ـ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٤٧٢، ١١/١٦٠؛ وشرح المفصل ٧/٩٤.

اللغة: الظبي: الغزال. الحول: العام.

المعنى: لا تبالي بعد قيامك بنفسك، واستغنائك عن أبويك مَنْ انتسبت إليه من شريف أو وضيع.

الإعراب: **فإنك**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لا تبالي**: «لا»: نافية، و «تبالي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **بعد حول**: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل (تبالي)، وهو مضاف، و «حول»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أظبي**: «أ»: حرف استفهام، «ظبي»: اسم مرفوع لفعل ناقص محذوف يفسره الفعل الظاهر. **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة واسمها: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **أمك**: خبرها منصوب بالفتحة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أم**: حرف عطف. **حمار**: اسم معطوف على ظبي مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

=

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لِـ «كان» محذوفة مفسَّرة بـ «كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأولُ أولىٰ، لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعليَّة أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسمُ «كان» ضمير راجع إليه؛ وقول سيبويه: «إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضح على الأول، لأن «ظبياً» المذكور اسم «كان»، وخبره «أمَّكَ»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمك»، على أن ضمير النكرة عندهُ نكرة لا على أن الاسم مقدَّم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسؤولاً﴾[1]: إن ﴿عنه﴾ مرفوعُ المحلّ بـ «مسؤولاً»، والصوابُ أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يَجْرِ له ذكر، وأن المرفوع بـ «مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن ﴿عنه﴾ في موضع نصب.

وقولُ بعضهم في قوله [من البسيط]:

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [والْحَبُّ يأكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ][2]

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود، لأن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه.

وقول الفرَّاء في ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهم﴾[3] فيمن خفّف «إنْ»: إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا، وإن نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم؛ وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرجُ حَيًّا﴾[4] فإن «إذا» ظرف لِـ «أخرج»، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ[5]

= وجملة «فإنك لا تبالي»: بحسب الفاء. وجملة «لا تبالي»: في محل رفع خبر. وجملة «أظبي كان»: في محل نصب مفعول به. وجملة «كان أملك»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أظبي كان أمك» فقد جعل النكرة ظبي اسم كان المحذوفة وذلك لدخول الاستفهام وهو أحق للجملة الفعلية فحذف الناقص، وقدره.

(١) الإسراء: ٣٦.
(٢) تقدم بالرقم ١٣٩.
(٣) هود: ١١١.
(٤) مريم: ٦٦.
(٥) تقدم بالرقم ٢٤٤.

أي: لا نتفرَّق أبداً، و «لا» النافية لها الصَّدْر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي: أَئِذا ما متّ أبعث لسوف أخرج.

النوع الثالث عشر: مَنْعُهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حَذْف بعضها؛ فمن الأول الفاعل، ونائبه، والجار الباقي عمله، إلا في مواضع، نحو قولهم: «اللّه لأفعَلَنَّ»، و «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ»، أي: والله، وبكم من درهم.

ومن الثاني أحد معمولي «لات».

ومن الوهم في الأولِ قولُ ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو: «قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»، و «لا يَكُونُ زَيْداً»، و «ما خَلاَ زَيْداً»: إن مرفوعهنَّ محذوف وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فإنْ كُنَّ نِسَاءً﴾[١] على «البنات» المفهومة من «الأولاد» في ﴿يُوصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ﴾[٢]، وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو ـ أي القائم ـ زيداً، كما جاءَ «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِن، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشربُهَا وهو مُؤْمن»، وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس» و «لا يكون»، تقول: «قَامُوا خَلاَ زيداً»، أي: جانَبَ هو ـ أي قيامُهم ـ زيداً.

ومن ذلك قولُ كثيرٍ من المُعْربين والمفسِّرين في فواتح السور: إنه يجوز كونُهَا في موضع جر بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأن ذلك مختصٌّ عند البصريّين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة[٣] وآل عمران[٤] ويونس[٥] وهود[٦] ونحوهنَّ، ولا يصحُّ أن يقال:

---

(١) ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك...﴾ [النساء: ١١].

(٢) النساء: ١١.

(٣) ﴿ألم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة: ١ ـ ٢].

(٤) ﴿الم، الله لا إله إلا هو الحي القيوم...﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢].

(٥) ﴿الر، تلك آيات الكتاب الحكيم...﴾ [يونس: ١].

(٦) ﴿الر، كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ [هود: ١].

قدّر ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ﴾[1] في البقرة، و ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[2] في آل عمران جواباً، وحُذِفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله [من الطويل]:

٨٣٠ ـ وَرَبِّ السَّمٰوَاتِ العُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا المقَدَّرُ كَائِنُ

وقول ابن مسعود: «والله الذي لا إلٰه غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة» لأن ذلك ـ على قلّته ـ مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثاني قولُ ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

٨٣١ ـ حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنّا حَنَّتِ [وَبَدَا الّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنّتِ]

(١) البقرة: ٢.
(٢) آل عمران: ٢.

٨٣٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٤/ ٢٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢.

المعنى: يقسم الشاعر برب السماوات والبروج والأرض وما في الأرض إنَّ المقدّر الذي كتب على الإنسان لا بد واقع وكائن.

الإعراب: ورب: «الواو»: حرف قسم وجر، «رب»: مقسم به مجرور. والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أقسم. **السموات**: مضاف إليه مجرور. **العلا**: صفة للسموات مجرورة مثلها، وعلامة جرها الكسرة المقدرة. **وبروجها**: «الواو»: حرف عطف، «بروجها»: اسم معطوف على السموات مجرور مثله، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **والأرض**: «الواو»: حرف عطف «الأرض»: اسم معطوف على السموات مجرور مثلها. وما: «الواو»: حرف عطف، «ما»: اسم موصول في محل جر معطوف على الأرض. **فيها**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول. **المقدر**: مبتدأ مرفوع بالضمة. كائن: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «أقسم برب. . .»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «المقدر كائن»: جواب قسم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (المقدر كائن) حيث وقعت الجملة الاسمية جواباً للقسم وحذفت منها اللام، وهو مخصوص باستطالة القسم.

٨٣١ ـ **التخريج**: البيت لشبيب بن جعيل في الدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢؛ ولهما معاً في خزانة الأدب ٤/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجنى الداني ص ٤٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٦، ١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ١٢٦.

المعنى: لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك.

الإعراب: **حنت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **نوار**: فاعل مرفوع =

إن «هَنَّا» اسم «لات»، و «حَنّت» خبرها بتقدير مضاف، أي: وَقْتَ حنّت، فاقتضى إعرابه الجمعَ بين معموليها، وإخراج «هنَّا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولىٰ قول الفارسي إن «لات» مُهْمَلَة، و «هَنَّا» خبر مقدّم، و «حنّت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أنْ» مثل «تَسْمَعَ بِالمعَيْدِيِّ خَيْر مِنْ أنْ تراه»[1].

النوع الرابع عشر: تجويزُهم في الشعر ما لا يجوزُ في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتَّصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدلا الغلطِ والنسيان، زعَم بعضُ القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر.

النوع الخامس عشر: اشتراطُهم وجودَ الرابط في بعض المواضع، وفَقْدَه في بعض،

= بالضمة الظاهرة. **ولات**: «الواو»: حَالية، و «لات»: مهملة. **هنَّا**: اسم إشارة في محل نصب على الظرفية متعلق بالخبر المقدم المحذوف، وعلى تأويل (حَنَّتْ) بمصدر على تقدير (أن). **حنت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر و «التاء»: للتأنيث، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **وبدا**: «الواو»: حرف عطف، «بدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **الذي**: اسم موصول في محل رفع فاعل. **كانت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **نوار**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. **أجنت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «حنت نوار»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولات هنا حنت»: في محل نصب حال. وجملة «جنت»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «بدا»: معطوفة على جملة «حنت» لا محل لها. وجملة «كانت نوار..»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «أجنت»: في محل نصب خبر كان.

والشاهد فيه قوله: (لات هنا حنت) حيث خرجت (هنا) عن الظرفية عند ابن عصفور، وقد خالفه في ذلك ابن هشام كما لاحظنا.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥؛ وتمثال الأمثال ١/ ٣٩٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٢، ٢/ ١٤، ٥/ ٣٦٤، ٨/ ٥٥٦، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨١، ٩/ ١٧٢، ٢٤٤، ١١/ ٢٤٦؛ وزهر الأكم ٣/ ١٧٦؛ والعقد الفريد ٢/ ٢٨٨، ٣/ ٩٣؛ والفاخر ص ٦٥؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦؛ وكتاب الأمثال ص ٩٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٣ (بين)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩؛ والوسيط في الأمثال ص ٨٣.
والمُعيديّ: تصغير «مَعَدّي» على غير قياس. يُضرب لمن خَبَرَه خير من مرْآته.

فالأول قد مضى مشروحاً. والثاني الجملة المضاف إليها، نحو: «يَوْمَ قام زيد»، فأما قوله [من المتقارب]:

٨٣٢ ـ وَتَسْخَنُ لَيْلَةَ لاَ يَسْتَطِيعُ ... نُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إلاّ هَرِيرَا

وقوله [من الوافر]:

٨٣٣ ـ مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامِ وُلِدْتُ فِيهِ ... وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ

---

٨٣٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٤٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٦؛ والدرر ٣/ ١٥٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٩.

اللغة: الهرير: صوت الكلب الخافت.

المعنى: فهي ذات حرارة حتى في أقسى الليالي برودة.

الإعراب: **وتسخن**: «الواو»: حسب ما قبلها، «تسخن»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **ليلة**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل تسخن. **لا يستطيع**: «لا»: نافية، «يستطيع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. **نباحاً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **بها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يستطيع. **الكلب**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **إلا**: أداة حصر. **هريرا**: بدل منصوب من «نباحاً» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وجملة «تسخن»: بحسب الواو. وجملة «لا يستطيع»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: (ليلة لا يستطيع بها نباحاً) فقد أرجع الضمير من الجملة الفعلية المضافة إلى اسم الزمان المضاف، وهو نادر كما يقول ابن هشام.

٨٣٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦١؛ والأغاني ٥/ ٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٦٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٤، ٩٢٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٠٠؛ وللنمر بن تولب في الدرر ٣/ ١٥١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩.

اللغة: السنة: العام. الحجة: بنفس المعنى.

المعنى: يريد أن السنين التي ذكرها مَرَّت بعد ولادته متواليةً.

الإعراب: **مضت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث. **سنة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. لعام: جار ومجرور متعلقان بالفعل مضت. **ولدت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **فيه**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ولدت. **وعشرٌ**: «الواو»: عاطفة، و «عشر»: اسم معطوف على سنة مرفوع بالضمة الظاهرة. **بعد ذاك**: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بصفة من (عشر) وهو مضاف و «ذاك»: اسم إشارة في محل جر بالإضافة و «الكاف»: للخطاب. **وحجتان**: «الواو»: عاطفة، و «حجتان»: اسم معطوف على عشر مرفوع مثله وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى و «النون» عوض عن التنوين في الاسم المفرد. =

فنادر، وهذا الحكم خَفِيَ على أكثر النَّحويِّين؛ والصوابُ في مثل قولك: «أعجبني يَوْمٌ ولدتُ فيه» تنوين «اليوم»، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أَجْمَع» وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم: «جاء القومُ بأَجْمُعِهِمْ» فهو بضمّ الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: «جَمْع»، على حد قولهم: «فَلْس» و «أفلُسٍ»، والمعنى: جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء زائدة مثلها في قوله [من الكامل]:

٨٣٤ ـ هٰــذَا لَعَمْــرِكُــم الصَّغَــارُ بِعَيْنِــهِ [لاَ أُمَّ لِــي إنْ كَــانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ]

= وجملة «مضت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولدت»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: (لعام ولدت فيه) حيث اقترنت الجملة المضاف إليها بضمير يعود على المضاف.

٨٣٤ ـ **التخريج**: البيت من أكثر الشواهد النحويّة المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢؛ وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠؛ وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرَّة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرَّة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرَّة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٥؛ وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١؛ ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص ٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩؛ ولرجل من مذحج أو لهمّام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١؛ ولهمام بن مرَّة في الحماسة الشجريّة ١/ ٢٥٦؛ ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرّة الكنانيّ في حماسة البحتري ص ٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٦؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ص ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٧١.

اللغة والمعنى: الصغار: الذلّ والضيم.

يقول: أقسم بحياتكم أنّ هذا الأمر [تفضيل أحد علي] هو الذلّ بعينه؛ وإن كان ذلك حاصلاً فلا أمّ لي ولا أب؛ أي ساقط الحسب والنسب.

الإعراب: **هذا**: ها: للتنبيه، **و** «ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **لعمركم**: **اللام**: حرف ابتداء، **عمر**: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره «قسمي». **و** «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **الصغار**: خبر المبتدأ «ذا» مرفوع. **بعينه**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال. وقيل: **الباء**: حرف جر زائد، **عين**: **تأكيد** لـ «الصغار». وهو مضاف. **الهاء**: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **لا**: النافية للجنس. **أمَّ**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **لي**: **جار** ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **إنْ**: حرف شرط. **كان**: =

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطُهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطع عن الإضافة كـ «قَبْل» و «بَعْد» و «غَيْر»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أيّ» الموصولة، فإنها لا تُبْنَى إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، نحو؛ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١).

ومن الوهم في ذلك قولُ ابن الطراوة ﴿هم أشد﴾ مبتدأ وخبر، و «أيُّ» مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسْمِ المصحف ولإجماع النحويين.

* * *

الجهة السابعة: أن يَحْمِلَ كلاماً على شيء، ويشهد استعمالٌ آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ الزمخشري في ﴿مُخْرِجِ الْمَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾(٢) إنه عطف على ﴿فالِقِ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾(٣) ولم يجعله معطوفاً على ﴿يخرج الحيّ من الميت﴾(٤)؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يخرج الحيّ من الميت ويخرج الميت من الحي﴾(٥) بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك.

الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهٰذَا مثلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً﴾(٦)

= فعل ماض تام. **ذاك**: اسم إشارة في محلّ رفع فاعل. **ولا**: الواو: حرف عطف، **لا**: زائدة لتأكيد النفي. **أب**: معطوف على محلّ «لا» مع اسمها.

وجملة (هذا لعمركم...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (لعمركم قسمي) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة (لا أمّ لي) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة (إن كان ذاك مع جواب الشرط المحذوف) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «هذا الصغار بعينه» الباء في «بعينه» زائدة يمكن إسقاطها.

(١) مريم: ٦٩.
(٢) ﴿إن الله فالق الحب والنوى يخرج الحيّ من الميت ومخرج الميت من الحيّ...﴾ [الأنعام: ٩٥].
(٣) الأنعام: ٩٥.
(٤) الأنعام: ٩٥.
(٥) يونس: ٣١، الروم: ١٩.
(٦) البقرة: ٢٦.

إن جملة ﴿يضل﴾ صفة لـ «مثلاً» أو مُسْتَأْنفة؛ والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر ﴿ماذا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾(١).

الثالث: قول بعضهم في ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ﴾(٢): إن الوقف هنا على ﴿ريب﴾ ويبتدىء ﴿فيه هدى﴾ ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة ﴿أَلَم تَنْزِيل الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٣).

الرابع: قول بعضهم في ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأمُورِ﴾(٤): إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعِلاَ من عَزْمِ الأمور مبالغةً، والصوابُ أنّ الإشارة للصّبر والغفران، بدليل ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأمور﴾(٥) ولم يقل: إنكم.

الخامس: قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(٦): إن التقدير تَزْعُمُونهم شركاء، والأولى أنْ يقدر: تَزْعمون أنَّهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكاء﴾(٧) ولأن الغالب على «زعم» أن لا يقع على المفعولَيْنِ صريحاً، بل على «أنّ» وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك.

ومثله في هذا الحكم «تعلم» كقوله [من الطويل]:

٨٣٥ ـ تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي [وأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأخْذِ بِالْيَدِ]

(١) المدثر: ٣١.
(٢) البقرة: ٢.
(٣) السجدة: ١ ـ ٢.
(٤) الشورى: ٤٣.
(٥) آل عمران: ١٨٦.
(٦) القصص: ٦٢.
(٧) الأنعام: ٩٤.

٨٣٥ ـ التخريج: البيت ملفق من بيتين لأسيد بن أبي إياس الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ٢/٦٢٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٥٨.

اللغة والمعنى: مدركي: تبلغني. الوعيد: التهديد.

يقول: إنّك يا رسول الله ستدركني أينما حللت، لأنّ وعيدك لا بدّ حاصل.

الإعراب: **تعلّم**: فعل أمر، والفاعل: أنت. **رسول**: منادى منصوب. وهو مضاف. **الله**: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. **أنّك**: حرف مشبّه بالفعل، **والكاف**: في محل نصب اسم «أنّ». مدركي: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. وأنّ: **الواو**: حرف عطف، **أنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **وعيداً**: اسم «أنّ» منصوب. **منك**: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف تقديره: «موجود». **كالأخذ**: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف تقديره «موجود». **باليد**: جار ومجرور متعلّقان بـ «الأخذ».

ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

٨٣٦ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا]

وقوله [من الطويل]:

٨٣٧ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ]

= وجملة (تعلّم رسول الله) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (... رسول الله) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة «أنّك مدركي» الاسميّة في محلّ نصب مفعول به. وجملة (أن وعيداً...) الاسميّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه استعمال الفعل «تعلَّمْ» بمعنى «اعلمْ» فنصب به مفعولين بواسطة «أنَّ» المصدريَّة المؤكِّدة، وهذا هو الأكثر في تعدِّي هذا الفعل.

٨٣٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر ١/ ٢١٤ (سقط من الطبعة، وهو في الفهرس برقم ٥٧٥) وشرح التصريح ١/٢٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٢٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٢.

اللغة والمعنى: زعمتني: ظنّتني. دبّ دبيباً: مشى بتثاقل وبطء.

يقول: إنّها ظنتني شيخاً عاجزاً ولست بذلك لأنّ الشيخ هو ذلك الضعيف الذي يتثاقل في مشيه.

الإعراب: **زعمتني**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث، **والنون**: للوقاية، **والياء**: في محلّ نصب مفعول به أوّل، والفاعل: هي. **شيخاً**: مفعول به ثانٍ. **ولست**: **الواو**: حاليّة، **لست**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». **بشيخ**: **الباء**: حرف جر زائد، **شيخ**: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». **إنّما**: كافة ومكفوفة. **الشيخ**: مبتدأ مرفوع. **من**: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ. **يدب**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. **دبيباً**: مفعول مطلق.

وجملة (زعمتني شيخاً) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (لست بشيخ) الفعليّة في محلّ نصب حال. وجملة (إنّما الشيخ...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة. وجملة (يدبّ دبيباً) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «زعمتني شيخاً» حيث استعمل الفعل «زعم» بمعنى «ظنَّ» ونصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم في «زعمتني»، وثانيهما قوله «شيخاً»، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا قياس.

٨٣٧ ـ **التخريج**: البيت لزياد بن سيّار في خزانة الأدب ٩/ ١٢٩؛ والدرر ٢/ ٢٤٦؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٧٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢١٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٩. =

وعكسهما في ذلك «هَبْ» بمعنى «ظنّ»؛ فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

٨٣٨ ـ فَقُلْتُ: أجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ، وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

= **اللغة والمعنى**: تعلّم: تيقّن. شفاء النفس: راحة البال. التحيّل: استعمال الحيلة. المكر: الخديعة.

يقول: كن على يقين بأنّ شفاء النفس وراحتها لا تكون إلاّ بالانتصار على عدوّها، لذلك من الواجب أن تحتاط للأمر بالاحتيال والخديعة.

الإعراب: **تعلّم**: فعل أمر، والفاعل: أنت. **شفاء**: مفعول به أوّل، وهو مضاف. **النفس**: مضاف إليه مجرور. **قهر**: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. **عدوّها**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و **«ها»**: في محلّ جرّ بالإضافة. **فبالغ**: **الفاء**: حرف عطف، أو رابطة لجواب شرط محذوف تقديره: «إذا كان الأمر كذلك فبالغ»، **بالغ**: فعل أمر، والفاعل: أنت. **بلطف**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بالغ». **في التحيّل**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بالغ». **والمكر**: **الواو**: حرف عطف، **المكر**: اسم معطوف على «التحيّل» مجرور.

وجملة (تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (بالغ...) الفعليّة معطوفة على جملة «تعلّم».

والشاهد فيه مجيء الفعل «تعلَّمْ» بمعنى «اعلَمْ»، فنصب مفعولين هما «شفاء»، و «قهرَ».

٨٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن همام السلوليّ في تخليص الشواهد ص ٤٤٢؛ وخزانة الأدب ٩/٣٦؛ والدرر ٢/٢٤٣؛ وشرح التصريح ١/٢٤٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٣؛ ولسان العرب ١/٨٠٤ (وهب)؛ ومعاهد التنصيص ١/٢٨٥؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٧٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٧؛ وشرح الأشموني ١/٢٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢١٦؛ وهمع الهوامع ١/١٤٩.

اللغة والمعنى: أجرني: أغثني، احمني. هبني: اعتبرني.

يقول: أغثني واحمني يا أبا مالك، وإلاّ فاعتبرني من الهالكين.

الإعراب: **فقلت**: **الفاء**: بحسب ما قبلها، **قلت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل. **أجرني**: فعل أمر، والفاعل: أنت، **والنون**: للوقاية، **والياء**: في محلّ نصب مفعول به. **أبا**: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **خالد**: مضاف إليه مجرور. **وإلاّ**: **الواو**: حرف استئناف، **إلاّ**: مركّبة من «إنْ» الشرطية، و «لا» النافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: «وإلاّ تجرني فهبني». **فهبني**: **الفاء**: رابطة لجواب الشرط، **هبني**: فعل أمر، والفاعل: أنت، **والنون**: للوقاية، **والياء**: في محلّ نصب مفعول به. **امرأ**: مفعول به ثانٍ منصوب. **هالكاً**: نعت «امرأ».

وجملة (قلت أجرني) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافيّة أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (أجرني) الفعليّة في محلّ نصب مفعول به. وجملة (أبا خالد) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (... فهبني) الشرطيّة مع جوابها لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (هبني) الفعليّة في محلّ جزم جواب الشرط لاقترانها بالفاء. =

ووقوعُه على «أَنَّ» وصلتها نادر، حتى زعم الحريريّ أنّ قول الخواص «هَبْ أَنَّ زيداً قائم» لحنٌ، وذُهِلَ عن قول القائل: «هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَاراً» ونحوه.

السادس: قولهم في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[١] إن ﴿لا يؤمنون﴾ مستأنَفٌ أو خبر لِـ «إنّ»، وما بينهما اعتراض، والأولى الأول؛ بدليل ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾[٢].

السابع: قولهم في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ﴾[٣]، ﴿وما اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾[٤]: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازيّة والتميميّة، والصوابُ الأولُ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجيء في التنزيل مجرَّداً من الباء إلا وهو منصوب، نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٥]، ﴿مَا هٰذَا بَشراً﴾[٦].

الثامن: قول بعضهم في ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ الله﴾[٧]: إن اسم الله سبحانَهُ وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم أو خلقهم الله؛ والصّوابُ الحمل على الثاني، بدليل ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوات وَالأرْضَ لَيقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ العليم﴾[٨].

التاسع: قول أبي البقاء في ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى﴾[٩] إن الظرف حال، أي: على قَصْدِ تقوى، أو مفعول «أسّس»، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي، لتعيّنه في ﴿لمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾[١٠].

تنبيه ـ وقد يحتمل الموضع أكثَرَ من وجه، ويوجد ما يرجّح كلاًّ منها؛ فينظر في أولاها، كقوله تعالى: ﴿فاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً﴾[١١] فَإِنَّ «الموعد» محتمل للمصدر،

= **والشاهد** فيه قوله: «فهبني امرأ» حيث جاء الفعل «هب» دالاً على الرجحان، فنصب مفعولين هما الياء في «هَبْني»، و «امرأ».

(١) البقرة: ٦.
(٢) يس: ١٠.
(٣) فصلت: ٤٦.
(٤) ﴿عما تعلمون﴾ [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠...].
(٥) المجادلة: ٢.
(٦) يوسف: ٣١.
(٧) الزخرف: ٨٧.
(٨) الزخرف: ٩.
(٩) التوبة: ١٠٩.
(١٠) التوبة: ١٠٨.
(١١) تتمتها ﴿لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى * قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناس ضحى﴾ [طه: ٥٨ ـ ٥٩].

ويشهد له ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ﴾[١]، وللزمان يشهد له ﴿قال مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزينَةِ﴾[٢]، وللمكان ويشهد له ﴿مكاناً سوًى﴾[٣]، وإذا أعْرب ﴿مكاناً﴾ بدلاً منه لا ظرفاً لتخلفه تعيَّن ذلك.

* * *

الجهة الثامنة: أن يحْمل المعربُ على شيء، وفي ذلك الموضع ما يَدْفَعُه. وهذا أصعب من الذي قَبْلَه، وله أمثلة:

أحدها: قولُ بعضهم في ﴿إن هذان لساحران﴾[٤]: إنها «إنَّ» واسمها، أي: إن القصة، و «ذان»: مبتدأ، وهذا يدفعه رسمُ «إنَّ» منفصلة، وهذان متصلة.

والثاني: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلاَ الّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾[٥]: إن اللام للابتداء و «الذين»: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم ﴿ولا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿للّذين يعملون السيئات﴾[٦]، لا مرفوع بالابتداء؛ والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميّت على الكفر لا تَوْبَة له لفوات زمن التكليف؛ ويمكن أن يُدَّعى لهما أنَّ الألف في «لا» زائدة كالألف في ﴿لا أذبحنه﴾[٧] فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿لاَ أَوْضَعُوا﴾[٨]، والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرّده، بل ليسوّى بينها وبين ما قَبْلَها، أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتَّوبة بين مَنْ أخّرَها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نُفي الإثم عن المتأخر في ﴿فَمنْ تَعَجَّلَ فِي يومَيْنِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلاَ إِثمَ عَلَيْهِ﴾[٩] مع أن حُكْمه معلوم؛ لأنه آخِذ بالعزيمة، بخلاف المتعجّل فإنه آخِذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من

---

(١) طه: ٥٨.
(٢) طه: ٥٩.
(٣) طه: ٥٨.
(٤) طه: ٦٣.
(٥) النساء: ١٨.
(٦) النساء: ١٨.
(٧) النمل: ٢١.
(٨) التوبة: ٤٧. قال الزمخشري في الكشاف ٢/٢١٧: «فإن قلت: كيف خُطّ في المصحف ﴿ولا أوضعوا﴾ بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفتحة تُكتب ألفاً قبل الخطّ العربيّ، والخطّ العربيّ اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً وفتحتها ألفاً أخرى».
(٩) البقرة: ٢٠٣.

يتعجَّل ومن لم يتعجَّل؛ وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديدٍ.

والثالث: قول ابن الطّراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]: هم أشد: مبتدأ وخبر، و «أيّ» مضافة لمحذوفٍ، ويدفعُه رسم «أيّهم» متَّصلة، وأن «أيّا» إذا لم تُضَفْ أُعربت باتّفاق.

والرابع: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[2]: إن «هم» الأولى ضمير رفع مؤكّد للواو، والثانية كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره؛ والصوابُ أن «هم» مفعول فيهما، لرسم الواو بغير ألف بَعْدَها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استَوْفَوْا، وإذا أَعْطَوْهُمْ أَخْسَرُوا؛ وإذا جعلت الضَّمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولَّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أَخْسروا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ، جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[3] إن «جنات» بدل من «الفضل»، والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زَيْداً ضَرَبْتُهُ».

السادس: قول كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾[4]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصوابُ أن المرادَ بـ «العباد» المخلصونَ لا عموم المملوكين، وأنَّ الاستثناءَ منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، وكفى بربك وكيلاً﴾[5] ونظيره المثال الآتي.

السابع: قول الزمخشري في ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاّ امْرَأَتَكَ﴾[6] إن مَنْ نَصَبَ قَدَّر الاستثناء من ﴿فاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[7]، ومن رفع قَدَّره من ﴿ولا يلتفت منكم أحَد﴾، ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين: فإن المرأة تكون مُسْرًى بها على قراءة الرفع، وغيرَ مُسرًى بها على قراءةِ النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرًى بها، بل

(١) مريم: ٦٩.
(٢) المطففين: ٣.
(٣) فاطر: ٣٢ ـ ٣٣.
(٤) الحجر: ٤٢.
(٥) الإسراء: ٦٥. وقال: «آية سبحان» لأن أول سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. . .﴾.
(٦) هود: ٨١.
(٧) هود: ٨١.

على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم وأنها التفتَتْ فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجَر فقتلها.

وبعدُ، فقولُ الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقَهُ غيرُه إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذ قُدِّر الاستثناء من ﴿أحد﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح؛ وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إنّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدرٍ﴾[1]، فإن النصبَ فيها عند سيبويه على حدِّ قولهم: «زيداً ضربته»، ولم يَرَ خوف إلباس المفسّر بالصفة مرجحاً، كما رآه بعض المتأخّرين، وذلك لأنه يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر و «طُلْتُ» بالضم، أنه محتمل لِفِعلي الفاعل والمفعول؛ ولا خلاف أن نحو: «تُضَارُّ» محتمل لهما، وأن نحو: «مُخْتَار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو: «مشتريّ» في النسب؛ وقال الزجّاج في ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[2]: إن النحويين يجيزون كونَ الأوّل اسماً والثاني خبراً والعكس، وممّن ذكروا الجوازَ فيهما الزمخشري؛ قال ابن الحجاج: وكذَا نحو: «ضَرَبَ مُوسىٰ عِيسَى»، كل من الاسمين محتمل للفاعليّة والمفعوليّة، والذي التزم فاعليّة الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناسِ والمشتركات. اهـ.

والذي أجزمُ به أنّ قراءة لأكثرين لا تكونُ مرجوحة، وأن الاستثناءَ في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليلِ سقوط ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾[3] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناءَ منقطع بدليل سقوطِهِ في آية الحجر[4]، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين؛ ويؤيّده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالحٍ﴾[5]، ووجهُ الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إلاَّ مَنْ تَوَلّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾[6] واختار أبو شامة ما اخترتُه من أن الاستثناءَ منقطع، ولكنه قال: وجاء النصبُ

(١) القمر: ٤٩.
(٢) الأنبياء: ١٥.
(٣) هود: ٨١.
(٤) ﴿فاسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد وامضوا حيث تؤمرون﴾ [الحجر: ٦٥].
(٥) هود: ٤٦.
(٦) الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤.

على اللغة الحجازيّة والرفع على التميميَّةِ، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمْتُه أولى؛ لضعف اللغة التميميّة، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره.

* * *

الجهة التاسعة: أن لا يتأمّل عند وجودِ المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: نحو: «زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْناً»، و «عَمْرٌ أَحْصَى مَالاً» فإن الأوّل على أن «أحصى» اسمُ تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل: «أحْسَن وَجْهاً» والثاني على «أن «أَحْصى» فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل ﴿أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾[1].

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾[2]: إنه من الأول، فإنّ «الأمد» ليس مُحْصِياً بل مُحْصَى، وشرطُ التمييزِ المنصوبِ بعد «أَفْعَلَ» كونهُ فاعلاً في المعنى كـ «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً» بخلاف «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مالٍ».

الثاني: نحو «زَيْدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو: «زَيْد رَجُل صَالح» فإن الثاني صفة لا غير، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم العائد، ومثلهما «زَيْدٌ عَالِم يَفْعَلُ الْخَيْرَ وزَيْدٌ رَجُلٌ يَفْعَلُ الخَيْرَ»، وزعم الفارسي أن الخبَر لا يتعدَّد مُختلفاً بالإفراد والجملة؛ فيُعيّن عنده كون الجملة الفعليّةِ صفةً فيهما، والمشهور فيهما الجواز؛ كما أن ذلك جائزٌ في الصفات، وعليه قول بعضهم في ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾[3]: إن «يختصمون» خبر ثانٍ أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين؛ وأوْجَبَ الفارسيُّ في ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[4] كَوْنَ «خاسئين» خبراً ثانياً؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثالث: «رأيْتُ زَيْداً فَقِيهاً، ورَأَيْتُ الْهِلاَلَ طَالِعاً» فإن «رأى» في الأول عِلْمية، و «فقيهاً» مفعول ثانٍ، وفي الثاني بَصَرية، و «طالعاً» حال؛ وتقول: «تَرَكْتُ زَيْداً عالماً» فإن فسّرت «تركت» بـ «صيّرت» فـ «عالماً» مفعولٌ ثان، أو بـ «خلّفت» فحال؛ وإذا حمل قوله

(١) الجن: ٢٨.
(٢) الكهف: ١٢.
(٣) النمل: ٤٥.
(٤) البقرة: ٦٥؛ والأعراف: ١٦٦.

تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ في ظُلُماتٍ لاَ يُبْصِرونَ﴾[١] على الأول فالظرف و «لا يبصرون» مفعولٌ ثانٍ، وتكرّر كما يتكرّر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني فحالان.

الرابع: ﴿اغْتَرَفَ غرفَةً بِيَدِهِ﴾[٢] إن فَتحْتَ الغين فمفعول مطلق، أو ضَمَمْتَها فمفعول به؛ ومثلهما «حَسَوْتُ حَسْوَةً، وحُسْوَة».

* * *

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر، لغير مُقْتَضٍ، كقول مكي في ﴿لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتكم بالْمَنِّ وَالأذَى كالَّذِي﴾[٣] الآية: إن الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿كالذي﴾ حالاً من الواو، أو لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حَذْفَ فيه.

وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب «الكلمة لفظ» أصله: الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجُمَل: إنه يجوز في «زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» أن يحذف، مع قوله وقول غيره: إنه لا يجوز حذفُ العائد في نحو: «جاء الَّذي هُوَ في الدَّار» لأنه لا دليلَ حينئذٍ على المحذوف، وردِّه على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فَـأَصْبَحُـوا قَـدْ أعـادَ اللّـهُ نِعْمَتَهُـمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذْ مَا مِثْلَهُمْ بشَرُ[٤]

إن «بَشَر» مبتدأ، و «مثلهم»: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأنَّ «مثلاً» لا يختصُّ بالمكان؛ فلا دليل حينئذٍ.

وكقول الزمخشري في قوله [من السريع]:

لاَ نَسَـبَ الْيَـوْمَ وَلاَ خُلّـةَ   [اتَّسَـعَ الْخَـرْقُ عَلَـى الـرَّاقِـعِ][٥]

إن النصب بإضمار فعل، أي: ولا أرى، وإنما النَّصْبُ مثله في «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ».

---

(١) البقرة: ١٧.
(٢) البقرة: ٢٤٩.
(٣) البقرة: ٢٦٤.
(٤) تقدم بالرقم ١٢٠.
(٥) تقدم بالرقم ٣٧٥.

وقول الخليل في قوله [من الوافر]:

أَلاَ رَجُــــلاً جَــــزَاهُ اللَّـــــهُ خَيْــــراً   [يَــــدُلُّ عَلَـــى مُحَصِّلَـــةٍ تَبِيتُ][1]

إن التقدير «ألا تُرُوني رجلاً» مع إمكان أن يكونَ من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها: أنّ «رجلاً» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

يَــــدُلُّ عَلَـــى مُحَصِّلَـــةٍ تَبِيـــتُ

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفَصْلَ بالجملة المفسّرة بين الموصوف والصفة، ويُجاب بأنَّ ذلك جائز كقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لهُ ولد﴾[2].

الثالث: أن طلب رجل هذه صفتُه أهمّ من الدعاء له؛ فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

آلَيْـتَ حَـبَّ الْعِـرَاقِ الـدَّهْـرَ أَطْعَمُـهُ   [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ][3]

إن أصله: آليت على حب العراق، مع إمكان جعلِه على الاشتغال وهو قياسيّ، بخلاف حذف الجار، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه، و «لا» النافية في جواب القَسَم لها الصدْر؛ لحلولها محلّ أدوات الصدور، كلاَمِ الابتداء و «ما» النافية، وما له الصدر لا يعملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ، وما لا يعملُ لا يفسّر عاملاً.

وإنما قال في ﴿قُلِ اللهُمَّ فَاطِرَ السَّموات والأَرْضِ﴾[4]: إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفةً على المحل؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميمُ المعوّضة عن حرف النداء أشْبَه الأصوات؛ فلم يجز نعته.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

٨٣٩ ـ اعْتَـادَ قَلْبَـكَ مِـنْ سَلْمـىٰ عَـوَائِـدُهُ   وَهَـاجَ أَحْـزَانَـكَ الْمَكْنُـونَـةَ الطَّلَـلُ
رَبْــعٌ قَــوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِــرَاتُ بِــهِ   وَكُــل حَيْـرَانَ سَـارٍ مَـاؤُهُ خَضِـلُ

(١) تقدم بالرقم ١٠٣.
(٢) النساء: ١٧٦.
(٣) تقدم بالرقم ١٣٩.
(٤) الزمر: ٤٦.

٨٣٩ ـ **التخريج**: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في شرح أبيات المغني ٧/٢٦٨ ـ ٢٦٩، وليسا في =

إن التّقدير: هو ربع، ولم يجعله على البدل من الطَّلل، لأن الربعَ أكثرُ منه، فكيف يُبْدَل الأكثر من الأقلّ؟ ولئلا يصيرَ الشعرُ مَعيباً لتعلّق أحد البيتين بالآخر، إذ البدلُ تابع للمُبْدَل منه، ويُسَمِّي ذلك علماء القوَافي تَضْميناً، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحْمَل على عامل مضمر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعاً بإضمار «هي»، ونصباً بإضمار «اذكر»، فهذا موضعٌ أُلِفَ فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في «ما أَحْسَنَ زَيْداً» إن الخبر محذوفٌ، بناءً على أن «ما» معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدر «ما» نكرة تامَّة والجملة بعدها خبراً ـ كما قال سيبويه ـ لم يحتج إلى تقدير خبر، لأنه رأى أن «ما» التامَّة غيرُ ثابتةٍ أو

= ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٩٦ (البيت الأول فقط)، ٣/٢٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٩١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٤؛ والكتاب ١/ ٢٨١.

اللغة: العائد: المعروف والصلة. الربع: الدار. قواء: ربع خال لا ساكن فيه.

المعنى: يقول: لقد اعتاد فؤادك صلة سلمى، وما يجزيه أن تكون قد رحلت، فلمن هذا المطر المخصب.. حتى هو أراه متردداً في النزول.

الإعراب: اعتاد: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **قلبك**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **من**: حرف جر. **سلمى**: اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر لأنه ممنوع من الصرف لعلة ألف التأنيث المقصورة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل اعتاد. **عوائده**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وهاج**: «الواو»: عاطفة، «هاج»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **أحزانك**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **المكنونة**: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة. **الطلل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «اعتاد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وهاج»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

ربع: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هو. **قواء**: صفة مرفوع بالضمة الظاهرة. **أذاع**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **المعصرات**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أذاع. **وكل**: «الواو»: عاطفة، «كل»: اسم معطوف على المعصرات مرفوع بالضمة وهو مضاف. **حيران**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون. **سار**: صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. **ماؤه**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **خضل**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «ربع قواء»: مع المبتدأ المحذوف استئنافية لا محل لها. وجملة «أذاع»: في محل رفع صفة ثانية لـ (ربع). وجملة «ماؤه خضل»: في محل جر صفة لحيران.

والشاهد فيهما قوله: (ربع قواء) جعله خبراً لمبتدأ محذوف، لا بدلاً من «**الطلل**».

غير فاشية، وحَذْفُ الخبر فاشٍ؛ فترجَّحَ عنده الحملُ عليه.

وإنما أجاز كثيرٌ من النحويّينَ في نحو قولك: «نعم الرجل زَيْدٌ» كونَ «زيد» خبراً لمحذوف مع إمكان تقديرِهِ مبتدأ والجملة قبله خبراً، لأن «نِعْم» و «بِئْس» موضوعان للمدح والذم العامَّيْنِ؛ فناسَبَ مقامهما الإطناب بتكثيرِ الجمل، ولهذا يجيزون في نحو: ﴿هدًى لِلمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنون﴾[1] أن يكون ﴿الذين﴾ نصباً بتقدير: «أمدح»، أو رفعاً بتقدير: «هم»، مع إمكان كونِهِ صفةً تابعة، على أنّ التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه.

وأما قولهم: «نِعْم الرَّجُل عَبْدُ الله» فهو بمنزلة «ذهب أخوه عبد الله»، مع قوله: وإذا قال «عبد الله نعم الرجل»، فهو «عبدُ الله ذَهَبَ أخوه» فسوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه. والذي غَرَّ أكْثَرَ النحويين أنه قال: كأنه قال: «نعم الرجل»، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبد الله؛ ويردّ عليهم أنه قال أيضاً: وإذا قال «عبد الله» فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْم الرجل، فقال مثل ذلك مع تقدّم المخصوص، وإنما أراد أنَّ تعلّق المخصوص بالكلام تعلّق لازم؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قَدَّمْتَ أو أخَّرت.

وجوّز ابن عصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه، وذلك واردٌ على الأخفش في «مَا أَحْسَنَ زَيْداً».

وأما قول الزمخشري في قول الله عزَّ وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ في آذَانِهِمْ وَقر﴾[2]: إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم وقر؛ فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر «الذين»، مع إمكان أن يكون لا حَذْفَ فيه؛ فوجْهُه أنَّه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهمَّ إلاَّ أن يقدر عطف «الذين» على «الذين»، و «وقر» على «هدى»؛ فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يُجيزه، وعليه فيكون ﴿في آذانهم﴾ نعتاً لِـ «وقْر» قدّم عليه فصار حالاً.

---

(١) البقرة: ٢ ـ ٣.

(٢) فصلت: ٤٤.

وأما قول الفارسي في «أَوَّلُ ما أقولُ إنِّي أَحْمَدُ الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوفٌ تقديره: ثابت؛ فقد خُولف فيه، وجعلتِ الجملة حبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهمَّ الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدَّر الجملة منصوبةَ المحل، فبقي له المبتدأ بلا خبرٍ فقدَّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكي لنا اللفظ الذي يَفْتَتِحُ به قولَه.

* * *

خاتمة ـ وإذْ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر **الحذف** فلنوجه القولَ إليه؛ فإنه من المهمات، فنقول:

ذكر شُروطِهِ ـ وهي ثمانية:

أحدها: **وجود دليلٍ حاليٍّ**، كقولك لمن رَفَعَ سوطاً: «زَيدا» بإضمار «اضربْ»، ومنه ﴿قالُوا سَلاماً﴾[1] أي: سَلّمنا سلاماً، **أو مقاليّ**، كقولك لمن قال: مَنْ أضرب؟ «زيْداً»، ومنه ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: خَيْراً﴾[2]. وإنما يُحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثَّلنا، أو أَحَدَ رُكْنَيْها نحو: ﴿قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[3] أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يُفيد معنًى فيها هي مبنيّة عليه، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفتأ﴾[4] أي: لا تفتؤ؛ وأمّا إذا كان المحذوف فَضْلة فلا يُشترط لحذفه وُجْدَان الدليل، ولكن يُشْترط أن لا يكونَ في حذفه ضرر معنويٌّ كما في قولك: «مَا ضَرَبْتُ إلاّ زَيداً» أو صناعيٌّ كما في قولك: «زَيْدٌ ضَرَبته»، وقولك: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُه زَيْدٌ»، وسيأتي شرحه.

ولاشتراطِ الدليل فيما تقدَّم امتنعَ حذفُ الموصوفِ في نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً أَبْيَضَ» بخلاف نحو: «رَأَيْتُ رَجُلاً كاتباً»، وحَذْفُ المضاف في نحو: «جَاءني غُلاَمُ زَيْدٍ» بخلاف

(١) هود: ٦٩، الفرقان: ٦٣.

(٢) مزج ابن هشام هنا بين آيتين من سورة النحل، الأولى، وهي المستشهد بها: ﴿وقيل للذين اتقوا: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيراً﴾ [النحل: ٣٠]. والثانية هي ﴿وإذ قيل لهم: ماذا أنزل ربكم قالوا: أساطير الأولين﴾ [النحل: ٢٤].

(٣) الذاريات: ٢٥.

(٤) يوسف: ٨٥.

نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾(١)، وحَذْف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أشدّ﴾(٢)، وحَذْف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن، لأنَّ ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حَذْفُه في باب «إنَّ»، نحو: «إنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذ»، لأنّ عدمَ المنصوب دليلٌ عليه، وحذف الجارِّ في نحو: «رَغِبْتُ في أَن تفعل» أو «عن أن تفعل»، بخلاف «عجبت مِنْ أن تفعل»؛ وأما ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾(٣) فإنما حذف الجار فيها لقرينة؛ وإنما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافِهم في سببِ نزولها؛ فالخلافُ في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قولُ أبي الفتح: إنه يجوز «جَلَسْتُ زَيْداً» بتقدير مضاف، أي: جلوسَ زيد، لاحتمال أن المقدر كلمة «إلى»؛ وقولُ جماعة: إن بني تميم لا يُثْبتون خبر «لا» التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل؛ وأما نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِن الله» وقولك مبتدئاً من غير قرينة: «لاَ رَجُلَ يَفْعَلُ كَذَا» فإثباتُ الخبر فيه إجماع؛ وقول الأكثرين: إن الخبرَ بعد «لولا» واجبُ الحذف، وإنما ذلك إذا كان كَوْناً مطلقاً، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»، يريد: لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوه؛ وأمّا الأكْوَانُ الخاصة التي لا دليلَ عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ سَالمَنَا مَا سَلِمَ»، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالإِسْلاَمِ لأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». وقال الجمهور: لاَ يجوزُ «لا تَدْنُ مِنَ الأسَد يَأْكُلْكَ» بالجزم، لأن الشرط المقدّر إن قدّر مثبتاً ـ أي فإِنْ تَدْنُ ـ لم يناسب فعلَ النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قدِّر مَنْفِيًّا ـ أي: فلا تَدْنُ ـ فسد المعنى، بخلاف «لاَ تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَم» فإن الشَّرط المقدَّر منفيّ، وذلك صحيح في المعنى والصناعة؛ ولكَ أن تجيب عن الجمهور بأنَّ الخبرَ إذا كان مجهولاً وجَبَ أن يجعل نَفْس المخبر عنه عند الجميع من بابِ «لولا»، وعندَ تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيامُ زَيْدٍ» و«لا قِيامَ» أي: موجود، ولا يقال «لولا زيدٌ» ولا «لا رَجُلَ» ويراد: قائم؛ لئلا يلزم المحذور المذكور؛ وأما «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ» فلعله مما يروى بالمعنى؛ وعن الكسائي في إجازته الجزمَ بأنه يقدِّرُ الشَّرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينةِ المعنويّة على القرينةِ اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

* * *

(١) الفجر: ٢٢.
(٢) مريم: ٦٩.
(٣) النساء: ١٢٧.

تنبيهان ـ أحدهما: أن دليل الحذف نوعان: أحدُهما: غير صناعيّ، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ كما تقدّم؛ والثاني: صِنَاعِي، وهذا يختص بمعرفته النَّحويُّون، لأنه إنما عُرف من جهةِ الصِّناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[1] إن التقدير: لأنا أقسم؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريِّين؛ وفي «قمْتُ وأصُكّ عَيْنه» إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخلُ على المضارعِ المُثْبَت الخالي من «قَدْ»؛ وفي «إنها لإِبِلٌ أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء، لأن «أم» المنقطعة لا تعطِفُ إلاّ الجملَ؛ وفي قوله [من الخفيف]:

٨٤٠ ـ إنَّ مَـنْ لاَمَ فِـي بَنِـي بِنْـتِ حَسَّـا ... نَ أَلُمْـهُ وَأَعْصِـهِ فِـي الْخُطُـوبِ

(١) القيامة: ١.

٨٤٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥؛ والإنصاف ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢، ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ والكتاب ٣/ ٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٥، ١٣٩، ١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥.

اللغة: حسان أحد تبابعة اليمن. العصيان: عدم الطاعة. الخطب: الأمر العظيم أو المصيبة.

المعنى: إن من يعب علي مدحك، وأنت من نسب بنت حسان أحد أهم تبابعة اليمن، فلن أسمع له كلاماً.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل واسمه محذوف. من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. **لام**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **في بني**: «في»: حرف جر، «بني»: اسم مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم وحذفت النون للإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (لام). **بنت**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف. **حسان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لزيادة ألف ونون. **ألمه**: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهر و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **وأعصه**: «الواو»: عاطفة، «أعصه»: فعل مضارع معطوف على «ألمه» مجزوم بحذف حرف العلة و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **في الخطوب**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أعصه.

وجملة «إن من لام ألمه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «من لام ألمه»: في محل رفع خبر. وجملتا «لام، ألمه»: في محل رفع خبر ألمه. وجملة «ألمه»: جواب شرط جازم لا محل لها لعدم اقترانها بالفاء. وجملة «لام»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «أعصه»: معطوفة على (ألمه) لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (من لام...) فقد حذف اسم إن فلا يمكن أن تكون «من» خبره فجزمت «ألمه».

إن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشَّرط لا يعملُ فيه ما قبلَهُ، ومثلُهُ قولُ المتنبي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ[(١)]

وفي «وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ»[(٢)] إن التقدير: ولكن كان رسول الله، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخولِ الواو عَلَيها، ولا بالواو لأنَّهُ مثبتٌ وما قبلها منفيّ؛ ولا يُعْطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكهُ في النَّفي والإثبات، فإذا قدّر ما بَعْدَ الواو جملةً صحَّ تخالفهما كما تقول «مَا قَامَ زيدٌ وقامَ عمرُو»، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

٨٤١ ـ وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً وَلكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

(١) تقدم بالرقم ٤٨٣.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

٨٤١ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ٩/٦٦، ٦٧، ٤٧١؛ والكتاب ٣/٧٨.

اللغة والمعنى: التلاع: ج التلعة، وهي المرتفع من الأرض أو المنخفض، وهي من الأضداد. وهنا بمعنى المنخفض أو الوادي. استرفد: طلب الرافد أي العطاء، أو المساعدة.

يقول: لست ممّن يسكنون الأودية خوفاً من الأعداء، أو من الضيوف، ولكن متى يطلبني قومي للمساعدة أسارع بلا إبطاء.

الإعراب: **ولست**: **الواو**: بحسب ما قبلها. **لست**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». **بحلاّل**: **الباء**: حرف جر زائد، **حلاّل**: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. **التلاع**: مضاف إليه مجرور. **مخافة**: مفعول لأجله منصوب. **ولكن**: **الواو**: حرف عطف. **لكن**: حرف استدراك. **متى**: ظرف جازم متعلّق بـ «أرفد». **يسترفد**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. **القوم**: فاعل مرفوع. **أرفد**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط. وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، والفاعل: أنا.

وجملة (لست بحلال التلاع) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (يسترفد) الفعلية في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (أرفد) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد «**لكن**» للضرورة الشعريَّة أو المجازاة بـ «متى» بعدها، والتقدير: **ولكن** أنا متى أسترفد **أرفد**.

أن التقدير: ولكن أنا، ووجَّهوه بأنَّ لكن تُشبه الفعلَ فلا تدخلُ عليه، وبيان كونها داخلةً عليه أن «متى» منصوبةٌ بفعلِ الشرط، فالفعل مُقَدَّم في الرتبة عليه؛ ورَدَّه الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكن المشدّدة لا المخفَّفة، ولهذا لم تعمل المخفَّفة لعدم اختصاصِها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلَتْ عليها الواو لأنّها حينئذٍ تخلُصُ لمعناها، وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني ـ شرطُ الدَّليل اللفظي أن يكونَ طبق المحذوف، فلا يجوز «زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو» أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنًى يُخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السّفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ﴾(١)، والآخر بمعنى الإيلام بالمعروف؛ ومن ثَمَّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائم وعمرٌو، وإن زيداً قائم وعمرو»، وعلى منع «ليت زيداً قائمٌ وعمرو»، وكذا في لعلَّ وكأنَّ، لأن الخبر المذكور مُتَمَنّى أو مُترجَّى أو مشبّه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنعُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾(٢) في قراءة مَنْ رفع، وذلك محمول عند البصريِّين على الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكتُه يصلُّون؛ وليس عطفاً على الموضع ويصلون خبراً عنهما، لئلا يتواردَ عاملانِ على معمولٍ واحد؛ والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ﴾(٣) إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرينَ، والحسبان المذكور بمعنى الظنّ، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردُّد في الادّعاء كُفْر، فلا يكون مأموراً به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

٨٤٢ ـ لَـنْ تَـرَاهَـا ـ وَلَـوْ تَـأَمَّلْـتَ ـ إلاّ وَلَهَـا فِـي مَفَـارِقِ الـرَّأْسِ طِيبَـا

(١) النساء: ١٠١.

(٢) الأحزاب: ٥٦.

(٣) القيامة: ٣ ـ ٤.

٨٤٢ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ والكتاب ١/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٣٥؛ والخصائص ٢/ ٤٢٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٤.

اللغة: المفارق: ج مفرق، مكان افتراق شعر الرأس.

المعنى: فلن تراها مهما انتظرت إلا وقد علا الشيب رأسها.

=

إن «ترى» المقدّرة الناصبة لـ «طيباً» قلبيّة لا بَصَرِيَّة، لئلاَّ يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمْدَحُ النِّساء بالخفَر والتصوُّن، لا بالتبذُّلِ، مع أن رأى المذكورة بصريّة.

قلت: الصَّواب عندي أن الصَّلاة لغةٌ بمعنى واحد، وهو العَطْفُ، ثم العطف بالنسبةِ إلى الله سبحانَه وتعالَى الرحمة، وإلى الملائكة الاسْتِغفار، وإلى الآدميّين دعاء بعضِهم لبعض؛ وأما قولُ الجماعة فبعيدٌ من جهات، إحداها: اقتضاؤُه الاشتراك والأصل عدمُه لما فيه من الإلباس، حتى إن قوماً نَفَوْهُ، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يُخَالِف الأصلَ كالمجاز قُدِّم عليه؛ الثَّانية: أنا لا نعرف في العربيَّة فعلاً واحداً يختلفُ معناه باختلافِ المسند إليه إذا كانَ الإسنادُ حقيقيًّا؛ والثالثة: أن الرحمة فعلُها مُتَعَدٍّ والصّلاة فعلُها قاصر، ولا يحسن تفسيرُ القاصرِ بالمتعدّي؛ والرابعة: أنه لو قيل مكان «صلّى عليه» دَعَا عليه انعكسَ المعنى، وحَقُّ المترادفين صحةُ حلول كل منهما محلَّ الآخر.

وأما آية القيامة فالصوابُ فيها قولُ سيبويه إن ﴿قادرين﴾ حال، أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقربُ من فعلِ الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفيّ وهو في الآية فعلُ الجمع؛ ولو سلم قولُ الفراء فلا يسلم أن الحسبانَ في الآية ظنٌّ، بل اعتقاد وجزْم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأمّا قولُ المعربِ في البيت فمردود،، وأحوالُ الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحالُ أهل المَدَر يخالف حالَ أهلِ الوبر، وحال أهل الوَبرِ مختلف، وبهذا أجاب الزمخشريُّ عن إرسال شعَيْب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لِسَقْي الماشية؛ وقال: العاداتُ في

= **الإعراب: لن تراها**: «لن»: حرف ناصب، «تراها»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **ولو**: «الواو»: اعتراضية، «لو»: حرف امتناع لامتناع. **تأملت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إلا ولها**: «إلا»: حرف حصر، «و»: حالية، «لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف ترى. **في مفارق**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة و «مفارق» مضاف. **الرأس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **طيباً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «**لن تراها**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولو تأملت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «تأملت»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «إلا ولها في مفارق الرأس»: مع الفعل المحذوف في محل نصب حال، وحذف جواب الشرط لمعرفته من سياق الكلام.

والشاهد فيه قوله: (طيباً) فقد نصبه فعل محذوف على اعتباره فعلاً قلبياً.

مثلِ ذلكَ متباينة، وأحوالُ العرب خلافُ أحوالِ العجم.

الشرط الثاني: أن لا يكون ما يُحْذَف كالجزء، فلا يُحْذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مُشْبِهُهُ. وقد مضى الردُّ على ابن مالك في مرفوعِ أفعالِ الاستثناء؛ وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو: «ضَرَبني وَضَرَبْتُ زيداً»: إن الفاعل محذوف لا مضمر؛ وقال ابن عطية في ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾(١): إنَّ التقدير: بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في «بئس» ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؛ وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بئس مثلاً! وقد نصَّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم» و «بئس» لا يُحْذف، والصوابُ أن ﴿مثل القوم﴾ فاعل، وحذف المخصوص، أي مثل: هؤلاء؛ أو مضاف، أي: مثل الذين كذبوا؛ ولا خلافَ في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قالُوا خَيْراً﴾(٢) و «يا عبد الله»، و «زَيْداً ضربتُهُ».

الثالث: أن لا يكون مؤكّداً، وهذا الشّرط أول مَنْ ذكره الأخفشُ، منع في نحو: «الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه» لأنَّ المؤكَّدَ مُرِيدٌ للطول، والحاذف مريدٌ للاختصار؛ وتبعه الفارسيّ، فرد في كتاب الأغفال قول الزجّاج في ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٣) إن التَّقْدير: إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذفُ والتوكيدُ باللام مُتَنافيان؛ وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في الخصائص، لا يجوز «الَّذِي ضَرَبْتُ نَفْسَه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: «اقْعَنْسَسَ»، لما فيها جميعاً من نَقْضِ الغرض وهو الإلحاق بـ «احْرَنْجَمَ»؛ وتبعهم ابنُ مالك فقال: لا يجوز حذفُ عاملِ المصدر المؤكّد كـ «ضَرَبْتُ ضرباً» لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والمحذوف مُنَافٍ لذلك؛ وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سألَ الخليل عن نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنْفُسُهُمَا»: كيف ينطق بالتّوكيد؟ فأجابه بأنه يرفعُ بتقدير: هما صَاحِباي أنْفُسُهما؛ وينصب بتقدير: أعْنِيهما أنفسَهما؛ ووافقَهُما على ذلك جماعة، واستدلُّوا بقول العرب [من المنسرح]:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا ... [وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ](٤)

و «إنَّ مَالاً وإنَّ وَلَدَا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ «إنَّ»، وفيه نظر؛ فإن المؤكَّدَ نسبة

---

(١) الجمعة: ٥.
(٢) النحل: ٣٠.
(٣) طه: ٦٣.
(٤) تقدم بالرقم ١٢١.

الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر؛ وقال الصفار: إنما فرَّ الأخفشُ من حذفِ العائِدِ في نحو: «الذي رأيته نفسه زيدٌ» لأن المقتضِيَ للحذف الطولُ، ولهذا لا يُحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد»، فإذا فرّوا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حَذْفُ الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليلٍ كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أَجادَ فيه.

الرابع: **أن لا يؤدِّي حذفهُ إلى اختصارِ المُخْتَصر**؛ فلا يُحْذَف اسمُ الفعلِ دون معمولِهِ؛ لأنه اختصارٌ للفعل؛ وأما قول سيبويه في «زَيْداً فاقتله» وفي «شَأْنَكَ والحجَّ» وقوله [من الرجز]:

٨٤٣ - يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ، دَلْوِي دُونَكَا [إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا]

إن التقدير: عليك زيداً، وعليك الحجّ، ودونَك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التَّقدير: خُذْ دَلْوِي، والزمْ زيداً، والْزمِ الحج، ويجوز في «دَلْوي» أن يكونَ مبتدأ و «دونك» خبره.

---

٨٤٣ - التخريج: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/٣٤٤؛ والإنصاف ص ٢٢٨؛ وأوضح المسالك ٤/٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل السمط ص ١١؛ وشرح الأشموني ٢/٤٩١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩؛ وشرح المفصّل ١/١١٧؛ ولسان العرب ٢/٦٠٩ (ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ والمقرب ١/١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٥.

اللغة والمعنى: الماتح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفاً. دونكا: اسم فعل بمعنى «خذ».

يقول: يا أيّها المستقّي من البئر خذ دلوي واستقِ منها.

الإعراب: **يا**: حرف نداء. **أيها**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء، و «ها»: للتنبيه. **الماتح**: نعت «أي» مرفوع. **دلوي**: مفعول به مقدّم لـ «دونكا» وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **دونكا**: اسم فعل أمر بمعنى «خذ»، والفاعل: أنت، **والألف**: للإطلاق.

وجملة (أيها المائح..) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (دونكا) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة.

والشاهد فيه قوله: «دلوي دونكا»، فإنّ ظاهره أنَّ «دلوي» مفعول مقدَّم لاسم الفعل «دونك»، وهو مبتدأ خبره جملة «دونك»، أو مفعول به لفعل محذوف يفسّره اسم الفعل الذي بعده، وكأنَّه قال: خذ دلوي دونكا.

الخامس: **أن لا يكون عاملاً ضعيفاً**؛ فلا يحذف الجارّ والجازم والنَّاصب للفعل، إلاَّ في مواضع قويت فيها الدَّلالة وكَثُر فيها استعمالُ تلك العوامل، ولا يجوز القياسُ عليها.

السادس: **أن لا يكون عِوَضاً عن شيء**؛ فلا تحذف ما في «أمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افْعَلْ هٰذَا إمَّا لا»، ولا التاء من «عِدَة» و «إقامة» و «استقامة»؛ فأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[1] فممَّا يجبُ الوقوفُ عنده، ومن هنا لم يحذف خبر «كان» لأنَّه عوضٌ أو كالعِوض من مصدرها، ومن ثَمَّ لا يجتمعان؛ ومن هنا قال ابن مالك: إن العربَ لم تُقَدِّرْ أحرفَ النداء عوضاً من «أدعو» و «أنادي»، لإجازتهم حذفها.

السابع والثامن: **أن لا يؤدّيَ حَذْفهُ إلى تَهْيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه، ولا إلى إعمالِ العامل الضعيف مع إمكانِ إعمال العامل القويّ**؛ وللأمْرِ الأوَّل منعَ البصريُّون حَذْفَ المفعول الثاني من نحو: «ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زيد» لئلا يتسلَّطَ على «زيد» ثم يقطع عنه برفعِهِ بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرينِ امتنع عندَ البصريِّين أيضاً حَذْفُ المفعول في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُه» لأن في حذفه تسليط «ضربٍ» على العمل في «زيد» مع قطعِهِ عنه، وإعمال الابتداء مع التمكُّن من إعمال الفعل؛ ثمّ حملوا على ذلك «زيد ما ضربتَهُ، أو هل ضرَبْتُهُ»، فمنعوا الحذفَ وإن لم يؤدِّ إلى ذلك؛ وكذلك منعوا رفعَ رأسها في «أَكَلْتُ السمكة حتَّى رَأْسَهَا» إلا أن يذكر الخبر، فتقول: مَأْكول؛ ولاجتماعِهِما مع الإلباس مَنَع الجميعُ تقديمَ الخبَرِ في نحو: «زَيدٌ قام»؛ ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريِّين وهشام تقديمُ معمولِ الخبرِ على المبتدأ في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً» وإن لم يجز تقديمُ الخبر، فأجازوا «زَيْداً أَجَلَه أَحْرَزَ»، وقال البصريُّون في قوله [من الطويل]:

٨٤٤ ـ [قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوّدَا

---

(١) النور: ٣٧.

٨٤٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٨١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/٢٦٨، ٢٦٩؛ والدرر ٢/٧١؛ وشرح التصريح ١/١٩٠؛ والمقاصد النحويَّة ٢/٢٤؛ والمقتضب ٤/١٠١؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٤٤؛ وهمع الهوامع ١/١١٨.

شرح المفردات: القنافذ: ج القنفذ، وهو حيوان صغير، أعلاه مغطّى بريش حاد يقي به نفسه، يخرج من مخبأه ليلاً، يضرب به المثل في السرى فيقال: أسرى من القنفذ. هدّاجون: ج هدّاج، وهو صيغة مبالغة من هدج يهدج هدجاناً، وهدج الرجل: مشى بارتعاش. عطيّة: أبو جرير الشاعر.

المعنى: يقول: إنّ قوم جرير كالقنافذ يسيرون في الليل طلباً للفحشاء وضروب الرجس كما عوّدهم عطيّة والد جرير.

=

إن «عطية» مبتدأ، و «إياهم» مفعول «عَوَّد»، والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن. وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، فقال: هَرَبُوا من محذور ـ وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمِها بمعمولِ خبرها ـ فوقعوا في محذور آخرَ، وهو تقديمُ معمولِ الخبر حيث لا يتقدَّم خبر المبتدأ وقد بينّا أن امتناعَ تقديمِ الخبر في ذلك لمعنًى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علّةِ امتناعِ تقديمِ المفعولِ على «ما» النافية في نحو: «ما ضَرَبْتُ زيداً»، فإنه لنفس العلَّة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النَّافية فيه حَشْواً.

تنبيه ـ ربما خُولف مقتضى هذين الشرطينِ أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام.

فالأول كقوله [من السريع]:

٨٤٥ ـ وخَــــالِــــدٌ يَحمَـــــدُ سَـــــادَاتِنَــــا [بِــالْحَــقِّ، لاَ يَحْمَــدُ بِــالْبَــاطِــلِ]

= **الإعراب**: «قنافذ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هم». «**هدّاجون**»: نعت «قنافذ» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. «**حول**»: ظرف مكان متعلّق بـ«هدّاجون»، وهو مضاف. «**بيوتهم**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«**هداجون**». «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**إياهم**»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به مقدّم لـ«عوّد». «**عطيّة**»: اسم «كان» مرفوع. «**عوّدا**»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله... «هو».

وجملة: «... قنافذ» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان إياهم...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**عوّدا**» في محلّ نصب خبر «كان».

الشاهد: قوله: «بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا» حيث قدّم الشاعر معمول خبر «كان»، وهو «إيّاهم» على اسمها، وهو «عطيّة» مع تأخير الخبر، وهو جملة «عوّد» عن الاسم أيضاً. هذا ما أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون.

٨٤٥ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في شرح أبيات المغني ٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٨٤.

المعنى: إن خالداً جدير وخليق بالحمد، فإذا مدحه أشرافنا فيكونون قد مدحوه بما هو أهل له، ولا يكونون خارجين عن الحق والصواب.

الإعراب: **وخالد**: «الواو»: حسب ما قبلها، «خالد»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **يحمد**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **ساداتنا**: فاعل مرفوع بالضمة، و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بالحق**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يحمد. **لا يحمد**: «لا»: نافية، «يحمد»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **بالباطل**: جار ومجرور متعلقان بالفعل يحمد.

وجملة «يحمد ساداتنا»: في محل رفع خبر للمبتدأ. جملة «خالد يحمد»: بحسب الواو. وجملة «لا يحمد بالباطل»: في محل نصب حال. =

وقوله [من الرجز]:

[قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً] كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ(١)

وقيل: هو في صيغ العموم أسْهَلُ، ومنه قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾(٢).

والثاني كقوله [من مجزوء الكامل]:

٨٤٦ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

= **والشاهد فيه قوله**: «خالد يحمد ساداتنا» حيث حذف مفعول (يحمد) فكان حقه أن يقول: «خالد يحمده ساداتنا». وفي البيت مخالفة لشرطين: الأول رفع خالد بالابتداء مع إمكان نصبه على أنه مفعول به مقدم، الثاني قطع تسلط الفعل يحمد عليه، وهذا إعمال للضعيف مع إمكان إعمال القوي.

(١) تقدم بالرقم ٣٣٢.

(٢) النساء: ٩٥، الحديد: ١٠.

٨٤٦ ـ **التخريج**: البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٥/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٢٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٤٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٨٠؛ والمقرب ١/ ٢٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩. وقبله قولها:

سائِلْ بنا في قومنا
وليكْفِ مِنْ شَرٍّ سماعُه
قَيْساً وما جَمَعُوا لنا
في مَجْمَعٍ باقٍ شناعُه

اللغة والمعنى: عكاظ: سوق تجتمع فيه القبائل العربيّة فيتفاخرون ويتناشدون الشعر ويتبايعون، وهو بين الطائف ونخلة. يعشي: يضعف البصر. لمحوا: نظروا بسرعة. شعاعه: هنا لمعانه.

يقول: إذا نظر القوم إلى سلاح قومي بعكاظ لزاغ بصرهم من شدّة لمعانه.

الإعراب: بعكاظ: جار ومجرور متعلّقان بقولها «جمعوا» الذي في البيت الذي قبل بيت الشاهد. **يعشي**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. **الناظرين**: مفعول به منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. **إذا**: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **هم**: ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، أو توكيد للضمير المتّصل بالفعل المقدّر «لمحوا» الذي يفسّره ما بعده. **لمحوا**: فعل ماضٍ، **والواو**: فاعل. **شعاعه**: فاعل «يُعشي» مرفوع، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (يعشي الناظرين) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (هم لمحوا) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (... لمحوا) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة. =

فإن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعِهِ عن ذلك بإعمال «يُعْشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

عَمَمْتَهُــمْ بِــالنَّــدَى حَتَّــى غُــوَاتَهُــمُ ... فَكُنْـتَ مَـالِـكَ ذِي غَـيٍّ وَذِي رَشَـدِ[1]

إنه يروى «غُواتهم» بالأوجه الثلاثة؛ فإن ثبتت روايةُ الرفع، فهو من الوارد في النَّوع الأول في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجرّ والنصب، وقد رُوِيَا.

= **والشاهد** فيه قوله: «يعشي الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعُه» حيث تنازع الفعلان «يعشي» و «لمحوا» معمولاً واحداً هو قوله: «شعاعه»، فأعمل الشاعر العاملَ الأوّل، فجعل «شعاعه» فاعلاً، وأعمل العامل الثاني في ضميره، ثمَّ حذف هذا الضمير ضرورةً، والتقدير: «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه»، وهذا التقدير شاذّ لأنّ فيه تهيئة العامل للعمل ثمّ حذفه بلا سبب.

(١) تقدم بالرقم ١٩٨.

بيان أنه قد يُظَنّ أن الشيءَ من باب الحذف، وليسَ منه

جَرَتْ عادة النحويّين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقْتِصاراً، ويريدون بالاختصارِ الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغيرِ دليل، ويمثّلون بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[1] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدَّى إلى اثنين «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[2] أي تكُنْ منه خيلة.

والتَّحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلَّق الغرضُ بالإعلام بمجرّدِ وقوع الفعل من غير تَعْيينِ مَنْ أوقعه أو من أُوقِع عليه؛ فيُجَاء بمصدره مُسْنَداً إلى فعل كونٍ عام؛ فيقال: حَصَل حريقٌ أو نَهْبٌ.

وتارة يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعِل للفِعل؛ فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنْوى؛ إذ المنويُّ كالثّابت، ولا يُسمَّى محذوفاً، لأن الفعلَ ينزل لهذا القصد منزلةَ ما لا مَفْعُول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ الّذِي يُحيي وَيُمِيتُ﴾[3]، ﴿هَل يَسْتَوي الّذِين يَعْلَمُونَ وَالّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[4]، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفوا﴾[5]، ﴿وَإِذا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[6]، إذ المعنى: ربي

---

(١) البقرة: ٦٠ وغيرها.

(٢) ورد المثل في تمثال الأمثال ٢/٥٦٤؛ وجمهرة الأمثال ٢/٣٦٣؛ وفصل المقال ص ٤١٢؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩٠؛ ولسان العرب ١١/٢٢٦، ٢٢٧ (خيل)؛ والمستقصى ٢/٣٦٢؛ ومجمع الأمثال ٢/٣٠٠.

يخل: يظنّ ويتهم. يقوله الرجل إذا بلغ شيئاً عن رجل فاتَّهمه. وقيل: معناه أنَّ من يسمع أخبار الناس ومعائبهم، يقع في نفسه المكروه عليهم، أي: إنّ المجانبة للناس أسلم.

(٣) البقرة: ٢٥٨.

(٤) الزمر: ٩.

(٥) الأعراف: ٣١.

(٦) الإنسان: ٢٠.

الذي يفعل الإحياءَ والإماتة، وهل يستوي من يَتَّصِفُ بالعِلْم ومن ينتفي عنه العلم، وأوْقِعُوا الأكْلَ والشرب، وذَرُوا الإسراف، وإذا حصلَتْ منك رؤيةٌ هنالك؛ ومنه على الأصحّ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾[1] الآية، ألا ترى أنَّه عليه الصلاة والسلام إنَّما رحمهما إذ كانتَا على صفة الذِّياد وقومهما على السّقي، لا لكون مَذُودهما غَنَماً ومَسْقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهم: ﴿لا نسقي﴾[2] السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قَدَّر: يَسْقُون إبلَهم، وتذودان غَنَمهما، ولا نَسْقِي غَنَمنَا.

وتارةً يُقْصَدُ إسنادُ الفعلِ إلى فاعله وتعليقُه بمفعوله؛ فيذكران، نحو: ﴿لا تأكُلُوا الرِّبَا﴾[3]، ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾[4]، وقولك: «ما أحْسَنَ زَيْداً»؛ وهذا النوعُ إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[5]، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولا﴾[6]، ﴿وَكلاًّ وَعَدَ اللَّهَ الْحُسْنَى﴾[7]، وقال [من الوافر]:

حَمَيْــتَ حِمَــى تِهَــامَــةَ بَعْــدَ نَجْــدٍ ... وَمَــا شَــيْءٌ حَمَيْــتَ بِمُسْتَبَــاحِ[8]

---

(١) القصص: ٢٣.
(٢) القصص: ٢٣.
(٣) آل عمران: ١٣٠.
(٤) الإسراء: ٣٢.
(٥) الضحى: ٣.
(٦) الفرقان: ٤١.
(٧) الحديد: ١٠.
(٨) تقدم بالرقم ٧٤٥.

بيان مكان المُقَدَّر

القياسُ أن يقدَّر الشيء في مكانه الأصليّ، لئلاّ يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه.

فيجب أن يقدّر المفسر في نحو: «زيداً رأيته» مقدَّماً عليه؛ وجوَّز البيانيُّون تقديره مؤخَّراً عنه، وقالوا: لأنه يفيدُ الاختصاصَ حينئذٍ؛ وليس كما توهَّموا، وإنما يُرْتَكب ذلك عند تعذُّرِ الأصل، أو عند اقتضاءِ أمرٍ معنويّ لذلك.

فالأول نحو: «أيُّهُمْ رَأَيْتَهُ» إذ لا يعملُ في الاستفهام ما قَبْلَه، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1] فيمن نصَب، إذ لا يلي «أمَّا» فعلٌ؛ وكنا قَدَّمنا في نحو: «في الدار زيد» أن متعلّق الظرف يقدَّر مؤخَّراً عن «زيد»، لأنه في الحقيقة الخبرُ، وأصلُ الخبر أن يتأخَّر عن المبتدأ، ثم ظهرَ لنا أنه يحتمل تقديره مقدَّماً لمعارضةِ أصلٍ آخر، وهو أنه عاملٌ في الظرف، وأصلُ العاملِ أن يتقدَّم على المعمول، اللهمَّ إلا أن يقدّر المتعلق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبرَ الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا. وإذا قلت: «إنَّ خَلْفَكَ زَيْداً» وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسماً، لأن مرفوع «إنَّ» لا يسبق منصوبَهَا؛ وإذا قلت: «كانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ» جازَ الوجهانِ، ولو قدّرته فعلاً، لأن خبرَ «كان» يتقدّم مع كونه فعلاً على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني نحو متعلق باء البَسْملة الشريفة، فإن الزمخشريَّ قدَّره مؤخَّراً عنها، لأن قريشاً كانت تقول: باسم اللات والعُزّى نَفْعل كذا، فيؤخِّرون أفعالَهم عن ذكر ما اتَّخذُوه معبوداً

(١) فصلت: ١٧.

لهم تفخيماً لشأنه بالتَّقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقدَ ذلك في اسم الله تعالى، فإنَّه الحقيقُ بذلك، ثم اعترض بـ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾(١)، وأجاب بأنها أول سورةٍ أُنزلت، فكان تقديمُ الأمر بالقراءة فيها أهمَّ؛ وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلِّقة بـ «اقرأ» الثاني. واعترضَهُ بعضُ العصريّين باستلزامه الفَصْلَ بين المؤكّد وتأكيده بمعمولِ المؤكّد. وهذا سهوٌ منه، إذ لا توكيدَ هنا، بل أمَرَ أولاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيَّدة، ونظيره: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الإنْسَانَ﴾(٢) ومثل هذا لا يُسمِّيه أحد توكيداً. ثم هذا الإشكال لازِم له على قوله إنّ الباءَ متعلّقة بـ «اقرأ» الأول لأنَّ تقييدَ الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييدُ الأول؛ ثم لو سلم ففَصْلُ الموصوف من صفته بمعمولِ الصِّفة جائزٌ باتّفاق، كـ «مَـرَرتُ بِرَجُلٍ عَمْراً ضَارِبٍ»؛ فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد في ﴿وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾(٣) مع أنّهما مفردان، والجمل أحْمَلُ للفصل، وقال الراجز:

٨٤٧ ـ [يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا، تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

(١) ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق * اقرأ وربك الأكرم﴾ [العلق: ١ ـ ٣].
(٢) العلق: ١ ـ ٢.
(٣) الأحزاب: ٥١.

٨٤٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/ ٣٥، ٤١؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢، ٥٦٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٠٥ (كتع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٣؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، ١٢٤.

اللغة: الذلفاء: اسم امرأة. الحول: العام. أكتعاً: كاملاً.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف. «**ليتني**»: حرف مشبّه بالفعل، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب اسم «ليت». «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «صبيّاً»: خبر «كان» منصوب. «مرضعاً»: نعت «صبياً» منصوب. «**تحملني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**الذلفاء**»: فاعل مرفوع. «**حولاً**»: ظرف زمان متعلق بـ «تحمل». «**أكتعاً**»: توكيد معنوي لـ «حولاً». «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**بكيت**»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**قبّلتني**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**أربعاً**»: مفعول به ثانٍ لـ «قبّل»، أو نائب مفعول مطلق تقديره: «أربع قبلات». «**إذاً**»: حرف جواب. «**ظللت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «ظلّ». «**الدهر**»: ظرف زمان متعلّق بـ «أبكي». «**أبكي**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**أجمعا**»: توكيد معنوي لـ «الدهر».

وجملة: «كنت صبياً...» في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة: «**تحملني**...» في محلّ نصب نعت =

إذا بَكَيْـــتُ قَبَّلَتْنِـــي أرْبَعَـــا]، إذاً ظَلِلْـــتُ الـــدَّهْـــرَ أبْكِـــي أجْمَعَـــا

تنبيه ـ ذكروا أنه إذا اعْتَرَضَ شرطٌ على آخَرَ نحو: «إنْ أكَلْتِ إنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فإن الجواب المذكور للسَّابق منهما، وجوابُ الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأوّل وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشَّرط والقَسَم؛ ولهذا قال مُحقِّقو الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تَطْلُقُ حتى تقدّم المؤخّر وتؤخّر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذٍ إن شربتِ فَإن أكلتِ فأنتِ طالق، وهذا كلُّه حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أن يُغْوِيَكُمْ﴾(1)، وفيه نظر: إذ لم يتوَالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

٨٤٨ ـ إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنّـا مَعَـاقِـلَ عِـزٍّ زانَهـا كَـرمُ

«صبياً». وجملة: «بكيت» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة: «قبلتني» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة: «أبكي» في محلّ نصب خبر «ظلّ».

الشاهد: فيه قوله: «الدهر... أجمعا» حيث أكّد «الدهر» بـ «أجمع» وفصل بين التأكيد والمؤكَّد بجملة «أبكي».

(1) هود: ٣٤.

٨٤٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٥٨؛ والدرر ٥/ ٩٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

اللغة: تستغيثوا: تستنجدوا وتستعينوا. الذعر: الخوف الشديد. المعقل: الحصن والملجأ.

المعنى: إذا أصابكم خوف ما واستنجدتم بنا وجدتم لدينا الأمان والكرم.

الإعراب: إن: حرف شرط جازم. **تستغيثوا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف للتفريق. **بنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تستغيثوا. **إن تذعروا**: «إن»: حرف شرط جازم، «تذعروا»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل والألف للتفريق. **تجدوا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف للتفريق. **منا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تجدوا. **معاقل**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **عز**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **زانها**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كرم**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «إن تستغيثوا تجدوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تستغيثوا»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «إن تذعروا»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «تذعروا»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «تجدوا»: =

وقول ابن دريد [من الرجز]:

٨٤٩ ـ فإنِ عَثَرتُ بَعْدَها إن وأَلَتْ   نَفْسِيَ مِنْ هاتا فَقُولاَ لاَ لَعَا

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدَّم على الشرطينِ ما هو جوابٌ في المعنى للشرط الأول؛ فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنْصَحَ لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان اللَّهُ يريد أن يغويكم؛ وأمّا أنْ يقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدّر بعد ذلك مقدّماً إلى جانبِ الشرط الأوّلِ فلا وَجْهَ له، والله أعلم.

= جواب شرط جازم لا محل لها لعدم اقترانها بالفاء وحذف جواب شرط تذعروا لدلالة جواب شرط تستغيثوا عليه. وجملة «زانها»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «إن تستغيثوا بنا إن تُذْعروا تجدوا» فقد توالى شرطان، فحذف جواب الثاني لتقيده بالأول.

٨٤٩ ـ التخريج: الرجز لابن دريد في ديوانه ص ١١٧.

اللغة: عثرت: زللت. وألت: نجت. لعا: كلمة تقال للعاثر دعاء له بالسلامة.

المعنى: إن نجوت من هذا الأمر، ثم زللت بعده مرة ثانية فقولا لي: لا أنجاك الله لأني لم أتعلم من الدرس الأول.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **عثرت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، في محل جزم فعل الشرط، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بعدها**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل عثرت، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إن**: حرف شرط جازم. **وألت**: فعل ماض مبني على الفتح، في محل جزم فعل الشرط، و«التاء»: للتأنيث، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب الأول عليه. **نفسي**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **من هاتا**: «من»: حرف جر، «ها»: للتنبيه، «تا»: اسم إشارة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل وألت. **فقولا**: الفاء رابطة لجواب الشرط، «قولا»: فعل أمر مبني على حذف النون من آخره لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و«الألف»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **لا**: نافية. **لعا**: اسم فعل ماضٍ بمعنى انتعش مبني على فتح مقدر، وفاعله مستتر فيه تقديره هو.

وجملة «إن عثرت فقولا»: بحسب الفاء. وجملة «إن وألت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لا لعا»: في محل نصب مقول القول. وجملة «قولا لا لعا»: جواب شرط في محل جزم. وجملة «عثرت»: في محل جزم فعل الشرط. وجملة «وألت»: في محل جزم فعل الشرط.

والشاهد فيه قوله: «فإن عثرت بعدها إن وألت نفسي فقولا» حيث توالى شرطان، ولم يذكر غير جواب واحد.

بيان مقدار المُقَدَّر

يَنْبَغي تقليلُه ما أمكن، لتَقِلَّ مخالفةُ الأَصْل.

ولذلك كان تقديرُ الأخفشِ في «ضَرْبِي زَيْداً قائماً»: ضَرْبُه قائماً، أَوْلىٰ من تقدير باقي البصريّين: حاصلٌ إذا كانَ ـ أو إذ كانَ ـ قائماً، لأنه قَدَّر ٱثنينِ وقدَّروا خمسة، ولأنَّ التقديرَ من اللفظِ أولى.

وكان تقديره في «أنْتَ مِنِّي فرسخان» بُعْدُكَ مني فَرْسخان، أولى من تقديرِ الفارسي: أنت منّي ذو مسافةِ فرسخين؛ لأنه قدَّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقديرِ شيءٍ آخر يتعلّق به الظرفُ، والفارسيّ قدر شَيْئَين يحتاجُ معهما إلى تقديرٍ ثالث.

وضعف قولُ بعضهم في ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ الْعِجْلَ﴾[1] إن التقدير: حبُّ عبادةِ العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضعف قولُ الفارسي ومن وافقه في ﴿وَالَّلاء يَئِسْنَ﴾[2] الآية: إن الأصل: واللاء لم يحضن فعدَّتُهن ثلاثةُ أشهر، والأولىٰ أن يكون الأصل: واللاء لم يحضن كذلك.

وكذلك ينبغي أن يقدّر في نحو: «زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلاً وَبِخَالِدٍ سُوءًا وَبَكْرٌ» أي كذلك، ولا يقدّر عين المذكور، تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبرِ الإفراد، ولأنّه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدّم لثقل التكرار.

---

(١) البقرة: ٩٣.

(٢) الطلاق: ٤.

ولك أن لا تَقدّر في الآية شيئاً ألبتة؛ وذلك بأن تجعلَ الموصولَ معطوفاً على الموصولِ، فيكون الخبر المذكور لهما معاً؛ وكذا تصنع في نحو: «زَيْد في الدَّارِ وَعَمْرو». ولا يتأتّى ذلك في المثال السابق، لأن إفرادَ فاعلِ الفعل يأباه؛ نعم، لك أن تَسْلَم فيه من الحذف، بأن تقدِّرَ العطف على ضمير الفعل لحصولِ الفَصْل بينهما.

فإن قلت: لو صحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السَّابق، لصحّ «زَيْد قائمانِ وعَمْرو» بتقدير: زيد وعمرو قائمان.

قلت: إن سُلّم مَنْعُه فلقبحِ اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحنُ بصدده، ولكن يَشْهد للجواز قولُه [من الطويل]:

٨٥٠ - وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً أبى ذَاكَ عَمِّي الأكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وقد جوّزوا في «أنْتَ أعلم وزيد» كَوْنَ «زيد» مبتدأ حُذِف خبرُه، وكونه عطفاً على «أنت»؛ فيكون خبراً عنهما.

---

٨٥٠ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٧؛ وشرح الأشموني ص ٣٩٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢.

اللغة: ظلامة: المبالغة في الظلم. أبى: رفض عن عزة وكبرياء.

المعنى: إني كريم شهم أماً وأباً، فلا أرضى الظلم للآخرين ولا أرضاه منهم.

الإعراب: **فلست**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **مقراً**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **للرجال**: جار ومجرور متعلقان بالخبر مقراً. **ظلامة**: مفعول به لاسم الفاعل مقراً، منصوب بالفتحة الظاهرة. **أبى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **ذاك**: اسم إشارة في محل نصب مفعول به و«الكاف»: للخطاب. **عمي**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسب وهو مضاف، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **الأكرمان**: صفة مرفوعة بالألف لأنها مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **وخاليا**: «الواو»: عاطفة، «خاليا»: اسم معطوف على عمي مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و«الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«الألف»: للإطلاق.

وجملة «فلست»: بحسب الفاء. وجملة «أبى ذاك»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «عمي **الأكرمان** و**خاليا**» فقد قدم الصفة المثناة (أكرمان) على أحد موصوفيها وهو **خاليا**.

بيان كيفيّة التَّقدير

إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ متضايفة أو موصوفة، وصفة مضافة، أو جارّ ومجرور مضمر عائد على ما يحتاجُ إلى الرّابط، فلا تقدّر أنَّ ذلك حُذِفَ دفعةً واحدة، بل على التدريج.

فالأول نحو: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾[1] أي: كَدوَرَان عين الذي.

والثاني كقوله [من الطويل]:

٨٥١ ـ إذَا قَـامَتَـا تَضَـوَّعَ الْمِسْـكُ مِنْهُمَـا نَسِيـمَ الصَّبَـا جَـاءَتْ بِـرَيَّـا الْقَـرَنْفُـلِ

(١) الأحزاب: ١٩.

٨٥١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص ٣١٢؛ ولسان العرب ١١/٥٥٦ (قرنفل)، ١٤/ ٣٥٠ (روي)؛ والمنصف ٣/ ٢٠، ٧٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٣؛ ولسان العرب ٨/ ٢٢٩ (ضوع)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٧٢.

اللغة: تضوع: انتشر وفاح. ريا القرنفل: عطر القرنفل.

المعنى: إذا نظرت إلي جائني ريحها العطر كأنسام الشرق المضمخة بعطر القرنفل.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب. **قامتا**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و«التاء»: للتأنيث، و«الألف»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **تضوع**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **المسك**: فاعل مرفوع بالضمة. **منهما**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تضوّع». **نسيم**: اسم منصوب على المصدرية، أي نائب مفعول مطلق والتقدير (تضوع نسيم الصبا) أو (تضوعاً مثل تضوع نسيم الصبا) وهو مضاف. **الصبا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة =

أي: تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّع نسيمِ الصّبا.

والثالث كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾(١) أي: لا تجزي فيه، ثم حُذفت «في»، فصار لا تجزيه، ثم حُذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً. هذا قولُ الأخفشِ؛ وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعةً واحدة. ونقل ابن الشجري القولَ الأوَّلَ عن الكسائي، واختاره. قال: والثاني قول نحويٍّ آخر، وقال أكثر أهل العربيَّة منهم سيبويه والأخفش: يجوزُ الأمران، اهـ. وهو نقلٌ غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدّر في «ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً» ضربُه قائماً، فإنه من لفظِ المبتدأ وأقلّ تقديراً، دون «إذ كان، أو إذا كان»؛ ويقدّر «اَضْرِبْ» دون أهِنْ في «زَيْداً اَضْرِبْه».

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور مَعْنى أو صِنَاعة قُدِّر ما لا مانعَ له.

فالأول نحو: «زَيْداً اَضرِبْ أخاه» يقدّر فيه «أَهِنْ» دون «اضربْ»، فإن قلت: «زَيْداً أهن أخاه» قدرتَ: «أهنْ».

والثاني نحو: «زيدا امْرُرْ به» تقدّر فيه «جَاوِزْ» دون «اَمْرُرْ»، لأنه لا يتعدَّى بنفسه؛ نَعَمْ، إن كان العامل مما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه وتارةً بالجار نحو «نصح» في قولك: «زَيدا نَصَحْت له» جاز أن يقدّر: نصحت زيداً؛ بل هي أولى من تقدير غير الملفوظ به.

= المقدرة على الألف للتعذر. **جاءت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و«التاء»: للتأنيث، و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **بريا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل جاءت و«ريا»: مضاف. **القرنفل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «إذا قامتا تضوَّع»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قامتا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تضوع المسك»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «جاءت بريا القرنفل»: في محل جر صفة الصبا.

والشاهد فيه قوله: «نسيم الصبا» فحذف المصدر قبله وجعله مقامه فنصبه.

(١) البقرة: ٤٨، ١٢٣.

وممّا لا يقدَّر فيه مثلُ المذكور لمانعٍ صناعيّ قوله [من الرجز]:

يــا أيُّهَــا الْمَــاتِــحُ دَلْــوِي دُونَكَــا [إنِّــي رَأيْــتُ النَّــاسَ يَحْمَــدُونَكَــا][1]

إذا قدّر «دلوي» منصوباً فالمقدّر: خُذْ، لا دُونَكَ، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

٨٥٢ ـ [أَكَــرَّ وأحمَــى لِلْحَقِيقَــةِ مِنْهُــمُ] وَأَضْــرَبَ مِنّــا بِــالسُّيُــوفِ الْقَــوَانِسَــا

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيلٍ محذوف، لأنّا فَرَرْنا بالتقدير من إعمال اسمِ التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدَّر؟ وقولك: «هٰذَا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسِ دِرْهَماً» التقديرُ: أعطاه، ولا يقدّر اسم فاعل، لأنك إنما فَرَرْتَ بالتقدير من إعمال اسمِ الفاعل الماضي المجرَّدِ من «أل». وقال بعضُهم في قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾[2]: إن الواو للقَسَم، فعلى هذا دليلُ الجوابِ المحذوف

---

(١) تقدم بالرقم ٨٤٣.

٨٥٢ ـ التخريج: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩؛ والأصمعيات ص ٢٠٥؛ وحماسة البحتري ص ٤٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤، ٤/ ٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩١.

اللغة: قوانس: ج قونس، مقدمة الرأس.

المعنى: لم أر أكثر منهم حماية للحقيقة، ولم أر مثل كرمهم ولكن كنا أفضل منهم بضربنا مقدمات الرؤوس بسيوفنا.

الإعراب: **أكر**: صفة لـ «حياً» من البيت السابق في القصيدة منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة. **وأحمى**: «الواو»: عاطفة، «أحمى»: اسم معطوف على أكر منصوب مثله بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **للحقيقة**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أحمى. **منهم**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أحمىٰ. **وأضرب**: «الواو»: عاطفة، «أضرب»: اسم معطوف على «أحمى» منصوب بالفتحة الظاهرة. **منا**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أضرب. **بالسيوف**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أضرب: **القوانسا**: مفعول به لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق.

وجملة «لم أرَ أضرب»: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «القوانسا»: مع الفعل المحذوف في محل نصب حال من (نا) في (منا).

والشاهد فيه قوله: «القوانسا» فقد نصبه بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل (أَضْرَبَ).

(٢) طه: ٧٢.

جملةُ النفيِ السّابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نؤثرك، لأن القَسَم لا يجاب بـ «لَنْ» إلاَّ في الضرورة كقول أبي طالب [من الكامل]:

واللَّـهِ لَـنْ يَصِلُـوا إلَيْـكَ بِجَمْعِهِـمْ ... حَتَّـى أُوَسَّـدَ فِـي التُّـرَابِ دَفِينَـا[1]

وقال الفارسي ومُتابِعوه في ﴿وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[2] التقدير: فعدتهنّ ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صُرِّح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية.

إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهُّما أولى؟

قال الواسطي: الأولى كونُ المحذوفِ المبتدأ، لأن الخبر محطُّ الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونُه الخبرَ، لأن التجوُّزَ في أواخر الجملة أسهل، نَقَلَ القولين ابنُ إياز.

ومثال المسألة ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3]، أي: شَأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميل أمْثَلُ من غيره؛ ومثلُه ﴿طَاعَة مَعْرُوفة﴾[4] أي: الذي يطلب منكم طاعةٌ معلومة لا يُرْتَابُ فيها، لا إيمان باللسان لا يُوَاطئه القلبُ؛ أو طاعَتُكم معروفة، أي: عُرِف أنها بالقول دون الفعل؛ أو طاعة معروفة أمْثَلُ بكم من هذهِ الأيمان الكاذبة.

ولو عَرَضَ ما يوجبُ التعيين عُمل به، كما في «نِعْمَ الرّجُلُ زَيْد» على القول بأنّهما جملتان؛ إذ لا يُحذف الخبرُ وجوباً إلا سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه؛ ومثله «حَبَّذَا زَيْد» إذا حُمِل على الحذف؛ وجزَم كثيرٌ من النحويّين في نحو «عَمْرُكَ» «لأفعَلَنَّ»، و «أيْمُنُ اللَّهِ لأفعَلَنَّ» بأنَّ المحذوفَ الخبرُ؛ وجوّز ابنُ عصفور كَوْنَهُ المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجبُ فيه حذفُ الخبر، لعدم تعيُّنه عنده لذلك، قال: والتقدير إمّا قَسَمِي أيمُنُ اللَّهِ، أو أيْمُنُ الله قَسَمٌ لي، اهـ. ولو قدرت أيْمُنُ اللَّهِ قسمي، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخِّرة عن معرفة يجب كونُها الخبرَ على الصَّحيح.

---

(١) تقدم بالرقم ٤٦٤.

(٢) الطلاق: ٤.

(٣) يوسف: ١٨، ٨٣.

(٤) النور: ٥٣.

إذا دار الأمر بين كونِ المحذوفِ فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى

لأن المبتدأ عينُ الخبرِ؛ فالمحذوفُ عينُ الثابت؛ فيكون الحذفُ كَلَا حذفٍ، فأما الفعل فإنه غيرُ الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخر يُشْبِهه، أو بموضعٍ آتٍ على طريقته.

فالأول كقراءة شُعْبة: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا﴾[1] بفتح الباء؛ وكقراءة ابن كثير: ﴿كَـذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ، اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[2] بفتح الحاء؛ وكقراءة بعضهم: ﴿وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهِم، شُرَكَاؤُهُمْ﴾[3] ببناء «زُيِّنَ» للمفعول، ورفع «القتل» و «الشركاء» ـ وكقوله [من الطويل]:

٨٥٣ ـ لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ [ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ]

(١) النور: ٣٦.
(٢) الشورى: ٣.
(٣) الأنعام: ١٣٧.

٨٥٣ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١/٣٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤؛ وشرح المفصل ١/٨٠؛ والكتاب ١/٢٨٨؛ وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب ١/٣٠٣؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ١/٢٠٢؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/١١٠؛ ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٢/٤٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٤٥، ٧/٢٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨/١٣٩؛ والخصائص ٢/٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ١/١٧١؛ وشرح المفصل ١/٨٠؛ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦؛ والكتاب ١/٣٦٦، ٣٩٨؛ ولسان العرب ٢/٥٣٦ (طوح)؛ والمحتسب ١/٢٣٠؛ والمقتضب ٣/٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١/١٦٠.

شرح المفردات: الضارع: الخاضع والمستكين. المختبط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، أو معرفة. تطيح: تهلك. الطوائح: المصائب.

المعنى: يقول: فليبك يزيد بن نهشل، لأنّ البكاء هو أقلّ شيء يجب عمله، فقد بكاه الذليل الخاضع كما بكاه العافي الذي أنهكته حوادث الأيام فراح يستعطي أهل السخاء.

الإعراب: «ليبك»: اللام للأمر، «يبك»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة. «**يزيد**»: نائب فاعل مرفوع. «**ضارع**»: فاعل لفعل محذوف تقديره: «يبكيه ضارع». «**لخصومة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضارع». «**ومختبط**»: الواو حرف عطف، «مختبط»: معطوف على «ضارع». «**ممّا**»: جار =

فيمن رواه مبنيًّا للمفعول، فإن التقدير: يُسَبِّحُه رجال، ويوحِيهِ الله، وزَيَّنَه شركاؤهم، ويَبْكيه ضارع، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها في رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهنَّ للفاعل.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾(١)، فلا يقدّر: ليقولن اللَّهُ خلقهم، بل: خلقهم الله؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ العليم﴾(٢)، وفي مواضع آتية على طريقته، نحو: ﴿قالَتْ: مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذا؟ قال: نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾(٣)، ﴿قال: مَنْ يُحْيي الْعِظَام وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قل: يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَها﴾(٤).

إذا دَارَ الأمرُ بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً فكونُه ثانياً أَوْلىٰ

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: ﴿أَتُحاجُونِي﴾(٥)، و ﴿تَأْمُرُونِي﴾(٦) فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين؛ وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى.

= ومجرور متعلّقان بـ «مختبط». «تطيح»: فعل مضارع مرفوع. «الطوائح»: فاعل مرفوع.

وجملة: «ليبك...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبكيه ضارع» المحذوفة بدل من جملة «ليُبك يزيد». وجملة: «تطيح...» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: فيه: حذف عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع. و «ضارع» فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المُقدَّر، كأنّه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع، ثمَّ حذف الفعل، و «يزيد» نائب فاعل «يبك» المجزوم بلام الأمر.

(١) الزخرف: ٨٧.
(٢) الزخرف: ٩.
(٣) التحريم: ٣.
(٤) يس: ٧٨ ـ ٧٩.
(٥) ﴿وحاجّه قومه قال: أتحاجّوني في الله وقد هدان﴾ [الأنعام: ٨٠].
(٦) ﴿قل: أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون﴾ [الزمر: ٦٤].

الثانية: نون الوقاية مع نونِ الإناث في نحو قوله [من الوافر]:

٨٥٤ - [تَـرَاهُ كـالثَّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْكـاً] يَسُـوءُ الْفَـالِيَـاتِ إذَا فَلَيْنِـي

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجْمَع عليه؛ لأن نونَ الفاعل لا يليقُ بها الْحَذْفُ، ولكن في التسهيل أنَّ المحذوفَ الأولى، وأنَّه مذهبُ سيبويه.

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾(١)، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فَإن اللَّهَ عَلِيمٌ بالمفسدين﴾(٢) يُضْعِف كونَ ﴿تولّوا﴾ فعلاً مضارِعاً؛ لأن أحْرُفَ المضارعة لا تُحذف، اهـ. وهذا فاسد؟ لأن المحذوفَ الثانية، وهو قولُ

٨٥٤ - **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣؛ والدرر ١/ ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٩١؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤٦ (حيج)؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: الثغام: نبت إذا يبس ابيض لونه. يعل: يشرب بعد الشربة الأولى. يفلي: يفتش في الشعر عن القمل.

المعنى: ترى شعرك أصبح مختلطاً أسوده بأبيضه، نعم وهذا ما يسوء الغانيات فيبتعدن عني، فقد أصبح هذا الشعر لك وحدك.

الإعراب: تراه: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **كالثغام**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **يعل**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة، و«نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **مسكاً**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. **يسوء**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و«الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **الفاليات**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **إذا**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل يسوء. **فليني**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة المحذوفة، و«النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

وجملة «تراه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يعل مسكاً»: في محل نصب حال. وجملة «يسوء»: في محل نصب حال. وجملة «فليني» في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «فليني» حيث حُذفت نون النسوة والأصل فيه (فلينني) وبقيت نون الوقاية لأنها الصون للفعل ووقاية له.

(١) الليل: ١٤.

(٢) آل عمران: ٦٣.

الجمهور، والمخالفُ في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيلَ مشتملٌ على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: ﴿ناراً تَلَظَّى﴾[١]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوتَ﴾[٢].

الرابعة: نحو: «مَقُول» و «مَبِيع»، المحذوفُ منهما واوُ «مَفْعول»، والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش.

الخامسة: نحو: «إقَامَةٍ» وَ «اسْتِقَامَةٍ»، المحذوفُ منهما ألف الإفعال والاسْتِفْعال والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة: نحو [من الرجز]:

يــا زَيْــدَ زَيْــدَ الْيَعْمَــلاَتِ الــذُّبَّــلِ   [تَطَــاوَلَ اللّيْــلُ عَلَيْــكَ فَــانْــزِلِ][٣]

بفتحهما، و [من المنسرح]:

٨٥٥ ـ [يَـا مَــنْ رَأَى عَـارِضـاً أُسَــرُّ بِـهِ]   بَيْـــنَ ذِرَاعَـــيْ وَجَبْهَـــةِ الأَسَـــدِ

وهذا هو الصحيح، خلافاً للمبرد.

السابعة: نحو: «زَيْد وعمرو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذفَ فيه من الأول لسلامتهِ من الفَصْل، ولأنَّ فيه إعطاء الخبر للمجاوِرِ، مع أن مذهبه في نحو [من الرجز]:

يــا زَيْــدَ زَيْــدَ الْيَعْمَــلاَتِ[٤]

أن الحذف من الثاني. قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمُضَاف الثاني بين المتضايفَيْنِ ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً ممّا ذهب؛ وأمّا هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبرُ يحذف بلا عوضٍ، نحو: «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، اهـ. وقيل أيضاً: كلٌّ من المبتدأَيْنِ عاملٌ في الخبر؛ فالأولىٰ إعمالُ الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يُقال بذلك في مسألة الإضافة.

---

(١) الليل: ١٤.

(٢) آل عمران: ١٤٣.

(٣) تقدم بالرقم ٦٩٨.

(٤) تقدم قبل قليل كاملاً.

٨٥٥ ـ **التخريج**: تقدم بالرقم ٦١٣.

تنبيه ـ الخلافُ إنما هو عند التردُّد، وإلا فلا تردُّدَ في أن الحذف من قوله [من المنسرح]:

٨٥٦ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وقوله [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ؟ فإنِّي وأنْتُمَا، وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى، دَنِفَانِ[١]

ومن الثاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾[٢]، إذ لو كان الجوابُ للثاني لجُزم، فقلنا بذلك في نحو: «إنْ أكلْتِ إنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِق»، وفي ﴿فَأَمَّا إنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْح﴾[٣]، ونحو: ﴿وَلَوْلاَ رِجَال مُؤْمِنُونَ﴾[٤]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ يَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾[٥]، وانبنى على ذلك في المثال أنها لا تطلق حتى تؤخِّر المقدَّم وتقدِّم المؤخَّر، إذ التقدير: إن أَكلتِ فأنت طالقٌ إنْ شربتِ؛ وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه؛ كما أن الجواب

٨٥٦ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٠٥؛ والدرر ٥/ ٣١٤؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧؛ ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر ١/ ١٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤٥٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩.

اللغة: الرأي: الاعتقاد.

الإعراب: «**نحن**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير: «نحن راضون». «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «**عندنا**»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأنت**»: الواو حرف عطف، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«راضٍ». «**عندك**»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**راضٍ**»: خبر المبتدأ «أنت». «**والرأي**»: الواو حرف عطف، «الرأي»: مبتدأ مرفوع. «**مختلف**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة: «نحن راضون» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أنت راضٍ» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «الرأي مختلف» معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر جوازاً لوجود دليل عليه.

(١) تقدم بالرقم ٧٢٣.
(٢) الإسراء: ٨٨.
(٣) الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩.
(٤) الفتح: ٢٥.
(٥) الفتح: ٢٥.

من حيث المعنى في «أنْتَ ظالم إن فعلتَ» ما تقدم على اسم الشرط، بل قال جماعة: إنه الجوابُ في الصناعة أيضاً.

ومن ذلك قوله [من الطويل]:

[فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فَإِنِّي وَقَيَّار بِهَا لَغَرِيبُ[1]

وقد تكلّفَ بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظِّمِ نفسَه، وأنّ «راضٍ» خبر عنه، ولا يحفظ مثل «نَحْنُ قائم» بل يجب في الخبر المُطَابَقَة نحو: ﴿وَإِنّا لَنَحْنُ الصّافُّونَ، وإنا لنحن الْمُسَبِّحُونَ﴾[2]، وأما ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُون﴾[3] فأفرد ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

(١) تقدم بالرقم ٧٢٤.
(٢) الصافات: ١٦٥ ـ ١٦٦.
(٣) المؤمنون: ٩٩.

ذكر أماكن من الحذف يتمرَّن بها المُعرب

حَذْفُ الاسم المضاف ـ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[1]، ﴿فأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ﴾[2] أي: أمره، لاستحالة الحقيقي؛ فأما ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[3] فالباء للتَّعدية، أي: أذهبَ الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعيّ إلى ذاتٍ، لأن الطلبَ لا يتعلّق إلا بالأفعال، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[4] أي: استمتاعهنّ، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[5]، أي: أكْلُهَا، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾[6] أي: تناوُلها، لا أكْلها، ليتناول شربَ ألبانِ الإبل، ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُها﴾[7] أي: منافعها، ليتناول الركوبَ والتَّحْميلَ، ومثله ﴿وأحِلّتْ لَكُمُ الأنْعَامُ﴾[8].

ومن ذلك ما علق فيه الطلبُ بما قد وَقَع، نحو: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[9]، ﴿وأوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾[10]، فإنهما قولانِ قد وقَعَا فلا يتصوّر فيهما نَقْضٌ ولا وفاء، وإنما المرادُ الوفاء بمقتضاهما؛ ومنه ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لمتُنَّنِي فيه﴾[13] إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم، والتقدير في حبّه، بدليل ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً﴾[12] أو في مراودَته، بدليل ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا﴾[13] وهو أولى لأنه

---

(١) الفجر: ٢٢.
(٢) النحل: ٢٦.
(٣) البقرة: ١٧.
(٤) النساء: ٢٣.
(٥) المائدة: ٣.
(٦) النساء: ١٦٠.
(٧) الأنعام: ١٣٨.
(٨) الحج: ٣٠.
(٩) المائدة: ١.
(١٠) النحل: ٩١.
(١١) يوسف: ٣٢.
(١٢) يوسف: ٣٠.
(١٣) يوسف: ٣٠.

فعلها بخلاف الحب ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الّتِي كُنّا فِيهَا وَالْعِيرَ الّتي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ (١) أي: أهلَ القرية وأهل العير، ﴿وَإِلى مَدْيَنَ أَخاهُمْ شُعَيباً﴾ (٢) أي وإلى أهل مدين بدليل ﴿أخاهم﴾؛ وقد ظهرَ في ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِياً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ (٣)، وأما ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجاءَهَا بَأْسُنَا﴾ (٤) فقدّر النحويون «الأهل» بعد «من» و «أهلكنا» و «جاء»؛ وخالفهم الزمخشريّ في الأولين، لأن القرية تهلك، ووافقهم في ﴿فجاء﴾ لأجل ﴿أوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾(٥)، ﴿إِذاً لأذَقْنَاكَ ضِعْفَ الحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾(٦)، أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ﴿لمن كانَ يَرْجُو اللهَ﴾(٧)، أي رحمته ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾(٨) أي: عذابه، بدليل ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾(٩)، ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الّذِينَ كَفَرُوا﴾(١٠)أي: يضاهي قولُهم قولَ الذين كفروا، وقال الأعشى [من الطويل]:

٨٥٧ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ... [وبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا]

(١) يوسف: ٨٢.
(٢) الأعراف: ٨٥ وغيرها.
(٣) القصص: ٤٥.
(٤) الأعراف: ٤.
(٥) الأعراف: ٤.
(٦) الإسراء: ٧٥.
(٧) الأحزاب: ٢١ وغيرها.
(٨) النحل: ٥٠.
(٩) الإسراء: ٥٧.
(١٠) التوبة: ٣٠.

٨٥٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦٣؛ والخصائص ٣/ ٣٢٢؛ والدرر ٣/ ٦١؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٦؛ والمحتسب ٢/ ١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٧؛ والمنصف ٣/٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢١١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨.

اللغة: اغتمضت: سكنت. أرمد: أصابهما الرمد. المسهد: القلق الذي لا يستطيع إلى النوم سبيلاً.

المعنى: لقد اغتمضت عيناك أي سكنت سكون العين الرمداء، ونمت نوم اللديغ القلق الذي جفاه النوم.

الإعراب: **ألم**: «أ»: حرف استفهام، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. **تغتمض**: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهرة. **عيناك**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ليلة**: نائب مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **أرمدا**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف على وزن أفعل والألف للإطلاق. **وبتَّ**: «الواو»: حرف عطف، «بت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **كما**: «الكاف»: حرف جر، و «ما»: مصدرية، والمصدر المؤول منها ومن الفعل (بات) مجرور بالكاف. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف، واقع مفعول مطلق للفعل (بتّ). **بات**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **السليم**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وحذف خبره لدلالة خبر =

فحذف المضاف إلى «ليلة» والمضاف إليه «ليلة» وأقام صفتَهُ مقامَهُ، أي: اغتماضَ لَيلةِ رجلٍ أرْمَدَ؛ وعكسه نيابة المصدر عن الزمان «جئتُكَ طُلوعَ الشَّمْسِ» أي: وقتَ طلوعها، فناب المصدرُ عن الزَّمان، وليس من ذلك «جِئتُكَ مَقْدَمَ الحاجّ» خلافاً للزمخشري، بل المقْدَمُ اسمٌ لزمنِ القدوم.

تنبيه ـ إذا احتاج الكلامُ إلى حذفِ مضافٍ يمكن تقديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقديرُه مع الثاني أولى، نحو: ﴿الحجُّ أشْهُرٌ﴾[1]، ونحوه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[2]، فيكون التقدير: الحجُّ حجُّ أشهرٍ، والبر برُّ مَنْ آمن، أولىٰ من أن يقدر: أَشْهُرُ الحج أشهرٌ، ولكنَّ ذا البر من آمن، لأنك في الأول قدَّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أَوْلىٰ.

حذف المضاف إليه

يكثُر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادَى نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾[3]، وفي الغايات، نحو: ﴿لله الأمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[4]، أي: من قبل الغَلَب ومن بعده؛ وفي «أيٍّ» و «كُلٍّ» و «بَعْضٍ»، و «غيرٍ» بعد «لَيْسَ»، وربَّما جاء في غيرهّن، نحو: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[5] فيمن ضمّ ولم ينوّن، أي: فلا خوف شيءٍ عليهم؛ وسُمِع: «سَلَامُ عَلَيْكُمْ» فيحتمل ذلك، أي: سلام الله، أو إضمار «ألْ».

الأول عليه. **مسهداً**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «ألم تغتمض عيناك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وبتّ»: معطوفة على تغتمض. وجملة «بات»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ليلة أرمدا» فقد نصب ليلة على النيابة عن مصدر فكانت نائب مفعول مطلق وليس ظرف، على التقدير (ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد).

(١) البقرة: ١٩٧.
(٢) البقرة: ١٧٧.
(٣) الأعراف: ١٥١ وغيرها.
(٤) الروم: ٤.
(٥) البقرة: ٣٨، المائدة: ٦٩ وغيرها.

حذف اسمين مضافين

﴿فإنها مِنْ تَقْوَى القُلُوب﴾[١] أي: فإن تعظيمَهَا من أفعالِ ذوي تقوى القلوب؛ ﴿قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[٢] أي: من أثر حافرِ فرس الرسول، ﴿كالذي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾[٣] أي: كدوران عين الذي، وقال رؤبة [من الطويل]:

٨٥٨ ـ [فـأدْرَكَ إرْقَـالَ الْعَـرَادَةِ ظَلْعُهَـا] وَقَـدْ جَعَلَتْنـي مِـنْ حَـزِيمَـةَ إصْبَعَـا

أي: ذا مَسَافَةِ إصبعٍ.

حذف ثلاث متضايفات

﴿فكانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[٤] أي: فكان مقدارُ مسافةِ قربِهِ مثلَ قَابِ قوسين؛ فَحُذِفَ ثلاثة

(١) الحج: ٣٢.
(٢) طه: ٩٦.
(٣) الأحزاب: ١٩.

٨٥٨ ـ **التخريج**: البيت للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب ٤/٤٠١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٦؛ ولسان العرب ١٢/١٢٧ (حرم)، ١٤/٨١ (بقي)؛ وللأسود بن يعفر في شرح المفصل ٣/٣١؛ وللأسود أو للكلحبة في المقاصد النحوية ٣/٤٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٢٥.

اللغة: إرقال: نوع من السير، أو هو ما تدخره الخيل من النشاط. العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج الخفيف. حزيمة: اسم علم.

المعنى: إن فرسي أصيبت بالعرج فلم أستطع أسر حزيمة فقد بقي بيني وبينه مسافة إصبع، وإلا كنت أسرته.

الإعراب: **فأدرك**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «أدرك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **إرقال**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **العرادة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. **ظلعها**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وقد**: «الواو»: حالية، «قد»: حرف تحقيق. **جعلتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **من حزيمة**: «من»: حرف جر، «حزيمة»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للتأنيث المجازي، والجار والمجرور متعلقان بالفعل جعلتني. **إصبعا**: مفعول به ثان منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.

وجملة «فأدرك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جعلتني»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «إصبعا» فقد حذف المفعول الثاني وهو مضاف وحل إصبعاً محله، والتقدير (ذا مسافة إصبع).

(٤) النجم: ٩.

من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قَدَّره الزمخشريّ.

تنبيه ـ لِـ «القاب» معنيان: القَدْر، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفَيْها؛ وعلى تفسير «الذي» في الآية بالثاني فقيل: هي على القلب، والتقدير قابَي قوسٍ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر «القوس».

حذف الموصول الاسميّ

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشَرَطَ في بعض كتبه كونَهُ معطوفاً على موصولٍ آخر، ومن حُجَّتهم ﴿آمنّا بالذي أنْزِلَ إلَينا وَأنْزِلَ إلَيْكُمْ﴾[1]، وقولُ حسان [من الوافر]:

٨٥٩ ـ أمَنْ يَهْجُو رَسُولَ الله منكمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَواءُ؟

(١) العنكبوت: ٤٦.

٨٥٩ ـ التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧٦؛ وتذكرة النحاة ص٧٠؛ والدرر ١/٢٩٦؛ والمقتضب ٢/١٣٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ص٨٢؛ وهمع الهوامع ١/٨٨.

المعنى: لا يستوي من يمدح الرسول ﷺ ومن يشتمه ويسيء إليه، بل هما متباينان، لأن من يمدحه يستحق المثوبة والأجر، ومن يشتمه فقد باء بالخطيئة والوزر.

الإعراب: يروى البيت «أمن يهجو...».

أمن: «أ»: حرف استفهام، «من»: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. **يهجو**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره هو. **رسول**: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف. **الله**: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **منكم**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لفاعل يهجو والميم للجماعة. **ويمدحه**: «الواو»: عاطفة، «يمدحه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **وينصره**: «الواو»: عاطفة، «ينصره»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **سواء**: خبر مرفوع للمبتدأ من مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «أمن يهجو رسول الله.. سواء»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يهجو»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يمدحه»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «ينصره»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ويمدحه» فقد حذف الاسم الموصول للدلالة عليه، ولعدم ضرورة التكرار بالعطف، والتقدير (ومن يمدحه).

وقول آخر [من الخفيف]:

٨٦٠ ـ مـا الّـذي دَأْبُـهُ احْتِيـاطٌ وَحَـزْمٌ   وَهَـوَاهُ أَطَـاعَ يَسْتَـوِيَـانِ

أي: والذي أنزل، ومَنْ يمدحه، والذي أطاع هواه.

حذف الصِّلةِ

يجوز قليلاً لِدَلَالَةِ صلةٍ أخرى، كقوله [من الطويل]:

٨٦١ ـ وَعِنْدَ الّـذِي وَالّـلاتِ عُـدْنَـكَ إِحنَـةٌ   عَلَيْـكَ، فَـلاَ يَغْـرُرْكَ كَيْـدُ الْعَـوَائِـدِ

---

٨٦٠ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الدأب: العادة والشأن.

المعنى: ليس الذي عادته أن يحتاط ويضبط أموره، كالذي يطيع نفسه بما تأمره، وينقاد لها في كل أهوائها، فهما مختلفان متباعدان ولا يستويان.

الإعراب: **ما**: نافية لا عمل لها ويجوز إعمالها عمل ليس. **الذي**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. **دأبه**: مبتدأ مرفوع، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **احتياط**: خبر للمبتدأ «دأبه» مرفوع. **وحزم**: «الواو»: حرف عطف، «حزم»: اسم معطوف على مرفوع مرفوع مثله. **وهواه**: «الواو»: حرف عطف لاسم الموصول المحذوف تقديره «والذي هواه». **هواه**: مفعول به مقدم لأطاع منصوب بفتحة مقدرة و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أطاع**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **يستويان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الألف»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وجملة «دأبه احتياط»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «الذي.. يستويان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هواه أطاع»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يستويان»: في محل رفع خبر الذي.

والشاهد في البيت قوله: «وهواه أطاع» حيث حذف الاسم الموصول بعد الواو العاطفة.

٨٦١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٩٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨.

اللغة: اللات: اسم موصول، لغة في اللاتي. عدنك: من العيادة وهي زيارة المريض. الإحنة: الحقد والبغضاء. العوائد: جمع عائدة وهي الزائرة.

المعنى: إن الجماعات التي تزورك من نساء ورجال، عندهن بغض وحقد، فانتبه لذلك، ولا تنخدع بمكرهم لأنهم يزرنك في مرضك.

الإعراب: **وعند**: «الواو»: حسب ما قبلها، «عند»: ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. **الذي**: اسم موصول في محل جر بالإضافة، وصلته محذوفة. **واللات**: «الواو»: حرف عطف، و «اللات»: اسم موصول معطوف على الذي في محل جر مثله. **عدنك**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل =

أي: الذي عادك، أو دلالة غيرِها كقوله [من مجزوء الكامل]:

نَحْــنُ الأُوْلــىٰ فَــاجْمَــعْ جُمُــو عَــكَ ثُــمَّ وَجِّهْهُــمْ إِلَيْنَــا[(١)]

أي: نحن الأولى عُرِفُوا بالشجاعة، وقال [من الرجز]:

٨٦٢ ـ بَعْـدَ اللّتَيَّـا واللتيَّـا وَالّتِـي إِذَا عَلَتْهَـا أَنْفُـسٌ تَـرَدَّتِ

فقيل: يقدَّر مع «اللتَيَّا» فيهما نظيرُ الجملةِ الشرطيةِ المذكورة؛ وقيل: يقدَّر اللتيا دَقَّت واللتيَّا دقّت؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطيّة، وقيل: يقدر مع

نصب مفعول. **إحنة**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **عليك**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع صفة لإحنة أو بـ (إحنة) نفسها لما فيها من الحقد. **فلا**: «الفاء»: استئنافية، «لا»: ناهية جازمة. **يغررك**: فعل مضارع مجزوم بلا، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **كيد**: فاعل مرفوع بالضمة. **العوائد**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «عدنك»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «لا يغررك»: استئنافية لا محل لها. وجملة «عند . . إحنة»: بحسب الواو.

والشاهد في البيت قوله: «وعند الذي واللات عدنك» حيث حذفت صلة «الذي» لدلال صلة «اللات» عليها.

(١) تقدم بالرقم ١٢٧.

٨٦٢ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٣؛ والكتاب ٢/ ٣٤٧، ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٠ (لتا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٥٤، ١٥٥؛ وشرح المفصل ٥/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٦ (تا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨١؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٢.

الإعراب: **بعد**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف يقدر بما يناسب السياق، وهو مضاف. **اللتيا**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **واللتيا**: «الواو»: عاطفة، و «اللتيا»: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. **والتي**: «الواو»: عاطفة، «التي»: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب يتضمن الشرط. **علتها**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين للتعذر، و «التاء»: للتأنيث، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **أنفس**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **تردت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، للتعذر و «التاء»: للتأنيث، وحركت بالكسر لضرورة الشعر، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «إذا علتها . . تردَّتْ»: صلة موصول لـ «التي» لا محل لها. وجملة «علتها أنفسٌ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تردت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (بعد اللتيا واللتيا . . .) فقد حذفت صلة الاسمين الموصولين. من النحاة من قال لتصغير التحقير ومنهم من قال لتصغير التحبب والتعظيم، وجملة الصلة لا محل لها . .

«اللتيّا» فيهما: «عَظُمَتْ»، لا «دقَّت»، وإنه تصغير تعظيم، كقوله [من الطويل]:

[وَكُـلُّ أُنَـاسٍ سَـوْفَ تَـدْخُـلُ بَيْنَهُـمْ] دُوَيْهِيَـةٌ تَصْفَـرُّ مِنْهَـا الأنَـامِـلُ[١]

حذف الموصوف

قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[٢] أي: حُور قاصرات ﴿وَأَلَنَّا له الْحَدِيد، أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[٣] أي: دُرُوعاً سابغات، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾[٤]، أي: ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي، ﴿وذَلِكَ دِينُ القَيِّمة﴾[٥] أي دين الملة القيمة، ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْر﴾[٦] أي: ولدار السَّاعة الآخرة، قاله المبرد؛ وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إلاّ مَتَاعُ الْغُرورِ﴾[٧] ومنه ﴿حَبَّ الحَصِيد﴾[٨] أي: حبّ النبت الحصيد، وقال سُحَيم [من الوافر]:

أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وَطَـلاّعُ الثَّنَـايَـا [مَتَـى أَضَـعِ الْعِمَـامَـةَ تَعْـرِفُـونِـي][٩]

قيل: تقديره: أنا ابن رجلٍ جلاَ الأمور، وقيل: جَلاَ عَلَمٌ محكيّ على أنه منقول من نحو قولك: «زَيدٌ جلا»، فيكون جملة، لا من قولك: «جَلاَ زيد»، ونظيره قوله [من الرجز]:

٨٦٣ ـ نُبِّئْـتُ أَخْـوَالِـي بَنِـي يَـزِيـدُ ظُلْمـاً عَلَيْنَـا لَهُـمْ فَـدِيـدُ

(١) تقدم بالرقم ٦٢.
(٢) الصافات: ٤٨، ص: ٥٢.
(٣) سبأ: ١٠ ـ ١١.
(٤) التوبة: ٨٢.
(٥) البينة: ٥.
(٦) يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠.
(٧) آل عمران: ١٨٥؛ والحديد: ٢٠.
(٨) ق: ٩.
(٩) تقدم بالرقم ٢٦٣.

٨٦٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠؛ وشرح التصريح ١/١١٧؛ والمقاصد النحوية ١/٣٨٨، ٤/ ٣٧٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٢٨؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ٣٢٩ (فدد)؛ ومجالس ثعلب ص ٢١٢.

شرح المفردات: نُبِئت: أُخبرت. الفديد: الجلبة والصياح.

المعنى: يقول: لقد أُخبرت أن بني يزيد يكثرون من الصياح علينا ليلحقوا بُنا الأذى.

الإعراب: «**نُبِئت**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. «**أخوالي**»: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بني**»: بدل من «أخوال» منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**يزيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على آخره منع من =

فـ «يزيد»: منقول من نحو قولك: «المالُ يزيدُ» لا من قولك: «يزيد المال»، وإلاّ لأعرب غيرَ منصرف، فكان يفتح، لأنه مضافٌ إليه.

واختُلِف في المقدَّر مع الجملة في نحو: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ»، فأصحابُنا[1] يقدّرُون موصوفاً: أي فريقٌ، والكوفيُّون، يقدرون موصولاً، أي: «الذي» أو «مَنْ»، وما قدّرْناه أقْيَسُ، لأن اتّصال الموصول بصلته أشَدُّ من اتّصال الموصوف بصفته لتلازمهما، ومثلُه «ما مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيتُهُ» نقدره بـ «أحد»، ويقدرونه بـ «مَنْ» ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾[2] أي: إلاّ إنسان، أو: إلاّ منْ، وحكى الفراء عن بعض قُدَمائهم أن الجملة القَسَمية لا تكون صلة، ورَدّه بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[3].

حذف الصفة

﴿يَأْخُذُ كُلّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[4] أي: صالحة، بدليل أنه قرِىء كذلك؛ وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة؛ فلا فائدة فيه حينئذٍ ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾[5] أي: سلطت عليه، بدليل ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾[6] الآية ﴿قالوا الآنَ جِئْتَ بالْحَقّ﴾[7] أي: الواضح، وإلا لكان مفهومه كفراً ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إلاّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أختِهَا﴾[8]، وقال [من المتقارب]:

٨٦٤ ـ [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَأ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ

= ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. «ظلماً»: مفعول لأجله منصوب. «علينا»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ظلماً» أو «فديد». «لهم»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ. «فديد»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة: «نبئت» الفعليّة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لهم فديد» الاسميّة في محلّ نصب مفعول به ثالث لـ «نبّئت».

الشاهد: قوله: «يزيد» حيث سمّى به، وأصله فعل مضارع ماضيه «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو» فهو منقول من جملة مؤلّفة من فعل وفاعل.

(١) أي: البصريون.
(٢) النساء: ١٥٩.
(٣) النساء: ٧٢.
(٤) الكهف: ٧٩.
(٥) الأحقاف: ٢٥.
(٦) الذاريات: ٤٢.
(٧) البقرة: ٧١.
(٨) الزخرف: ٤٨.

٨٦٤ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤؛ والدرر ٦/ ٢٥؛ وشرح التصريح =

وقال [من الوافر]:

٨٦٥ - [وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هٰذَا مَهَاهٌ]، وَلَيْسَتْ دارُنَا هَاتَا بِدَارِ

= ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥١؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٢ (درأ)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

شرح المفردات: ذو تدرأ: أي ذو قوة ومنعة.

المعنى: يقول: لقد كنت في الحرب ذا منعة وقوّة، ولي فضل كبير في الغنائم فكيف لم أُعط شيئاً جزيلاً ولم أُمنع؟

الإعراب: «**وقد**»: الواو بحسب ما قبلها، و «قد»: حرف تحقيق. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم «كان». «**في الحرب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «كان». «**ذا**»: خبر «كان» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**تدرأ**»: مضاف إليه مجرور. «**فلم**»: الفاء حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «**أعط**»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلّة، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**شيئاً**»: مفعول به ثانٍ. «**ولم**»: الواو حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «**أمنع**»: فعل مضارع للمجهول مجزوم، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره «أنا».

وجملة: «قد كنت...» بحسب ما قبلها. وجملة: «لم أعط» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لم أمنع» معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد: قوله: «فلم أعط شيئاً» حيث يريد: «فلم أعط شيئاً طائلاً» فحذف النعت «طائلاً» مثلاً، وأثبت المنعوت «شيئاً» وهذا جائز إذا عُلم.

٨٦٥ - **التخريج:** البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦١، ٣٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٦؛ والكتاب ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه)؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧.

اللغة: المهاه: الصفاء والرونق الجميل.

المعنى: ليس لحياة المرء رونق بهي، وليس باقياً فيها، بل لا بد من نهايتها وانتقاله إلى الدار الآخرة.

الإعراب: وليس: «الواو»: عاطفة، و «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **لعيشنا**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم، وهو مضاف و «النا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. هذا: «الهاء»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة في محل جر بالإضافة. **مهاه**: اسم ليس مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **وليست**: «الواو»: عاطفة، و «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **دارنا**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **هاتا**: «ها»: للتنبيه، و «تا»: اسم إشارة في محل رفع صفة اسمها. **بدار**: «الباء»: حرف جر زائد، «دار»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس. =

أي: من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أُعْطَ شيئاً طائلاً؛ دَفْعاً للتناقض فيهن ﴿قلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾(١) أي: نافع، ﴿إِنْ نَظُنُّ إلا ظَنًّا﴾(٢) أي: ضعيفاً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعَهُ العاطِف، نحو: ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾(٣) أي: ومَنْ أنفقَ من بعدِه. دليلُ التقدير أن الاستواء إنّما يكونُ بين شيئين، ودليلُ المقدّر ﴿أُولٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الذينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾(٤)، ﴿لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾(٥)، ﴿والذينَ آمَنُوا باللَّهِ وَرُسِلِهِ وَلَمْ يُفَرّقوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾(٦)، أي: بين أحَدٍ وأحَدٍ منهم؛ وقيل: «أحد» فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في ﴿قلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٧)، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تَقْدير؛ ورُدَّ بأنه يَقْتضي حينئذٍ أَن المُعَرَّض بهم وهم الكافرون فرّقوا بين كلِّ الرسل، وإنّما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيرِهِ في النبوَّة؛ وفي لزومِ هذا نظر، والذي يظهر لي وَجْه التَّقدير، وأن المقدَّر بين «أحد» وبين «الله» بدليل ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾(٨)، ونحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾(٩) أي: والبرد؛ وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾(١٠)، ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾(١١) أي: وما تحرّك؛ وإذا فسّر «سكن» بـ «استقرّ» لم يحتج إلى هذا، ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾(١٢) أي: فإن أُحصرتم فحللتم، ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾(١٣) أي: فَحَلق ففدية، ﴿لاَ يَنْفَعُ نَفْساً

= وجملة «ليس لعيشنا مهاه»: بحسب الواو. وجملة «ليست دارنا بدار»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

وفيه شاهدان:

١ ـ قوله بدار فقد حذفت الصفة لإفادة المعنى ولإبعاد التناقض.
٢ ـ هاتا: صغرت، فقلبت من هذا منعاً للالتباس مع المذكر.

(١) المائدة: ٦٨.
(٢) الجاثية: ٣٢.
(٣) الحديد: ١٠.
(٤) الحديد: ١٠.
(٥) البقرة: ٢٨٥.
(٦) النساء: ١٥٢.
(٧) الإخلاص: ١.
(٨) النساء: ١٥٠.
(٩) النحل: ٨١.
(١٠) النحل: ٥.
(١١) الأنعام: ١٣.
(١٢) البقرة: ١٩٦.
(١٣) البقرة: ١٩٦.

إيمانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ في إيمانِهَا خَيْراً﴾[١]، أي: إيمانها وكسبها؛ والآيةُ من اللفّ والنشر؛ وبهذا التقدير تندفع شبهةَ المعتزلة كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سَوَّى اللَّهُ تعالَى بين عَدَمِ الإيمان وبين الإيمان الذي لم يَقْتَرِنْ بالعمل الصَّالح في عدم الانتفاع به؛ وهذا التأويل ذكره ابن عطيّة وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله [من الطويل]:

[دَعَـانِـي إِلَيْهَـا القَلْـبُ، إِنِّـي لأَمْـرِهِ مُطِيـعٌ]، فَمَـا أَدْرِي أَرُشْـدٌ طِـلَابُهَـا[٢]

أي: أم غيّ، وقد مَرَّ البحث فيه.

حذف المعطوف عليه

﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[٣]، أي: فضرب فانفجرت؛ وزعم ابن عُصفور أن الفاء في ﴿فانفجرت﴾ هي فاء «فضرب»، وأن فاء ﴿فانفجرت﴾ حُذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليسَ بشَيْءٍ؛ لأن لفظ الفاءَيْن واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجَوَّز الزمخشري ومَنْ تبعه أن تكونَ فاء الجواب، أي: فإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدِ انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب مثل ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[٤]، إلاَّ إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتُّب الانفجار على ضربك؛ وقيل في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنةَ﴾[٥]: إنّ «أمْ» متّصلة، والتقدير: أعلمتم أن الجنَّة حفّتْ بالمكارِه أم حسبتم.

حذف المبدل منه

قيل في ﴿وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ الْكَذِبَ﴾[٦]، وفي ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ﴾[٧]: إنّ «الكذب» بدل من مفعول «تصف» المحذوف، أي: لما تصفه؛ وكذلك في

(١) الأنعام: ١٥٨.

(٢) تقدم بالرقم ٥.

(٣) مزج ابن هشام بين آيتين، الأولى، وهي (الأعراف: ١٦٠) وفيها: «فانبجست»؛ والثانية [البقرة: ٦٠] وفيها: ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه...﴾.

(٤) يوسف: ٧٧.

(٥) البقرة: ٢١٤، آل عمران: ١٤٢.

(٦) النمل: ١١٦.

(٧) البقرة: ١٥١.

﴿رسولاً﴾ بناء على أن «ما» في ﴿كما﴾ موصول اسميّ، ويردُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أُولي العلم؛ والظاهرُ أن «ما» كافّة، وأظهر منه أنها مصدريّة، لإبقاء الكافِ حينئذٍ على عمل الجرّ؛ وقيل في ﴿الكَذِبَ﴾ إنه مفعول إمّا لِـ «تقولوا» والجملتان بعد بدلٌ منه، أي: لا تقولوا الكذبَ لِمَا تصفُه ألسنتُكم من البهائمِ بالحلّ أو الحرْمة، وإما لمحذوف، أي: فتقولون الكذب، وإما لِـ «تصف» على أن «ما» مصدريَّة والجملتان محكيَّتا القول، أي: لا تحلِّلوا وتُحرِّموا لمجرد قولٍ تنطقُ به ألسنتكم؛ وقرىء بالجر بدلاً من ﴿ما﴾ على أنها اسمٌ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لِـ «كذوب» صفة للفاعل؛ وقد مرَّ أنه قيل في «لا إله إلا الله»: إنَّ الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكّد وبَقاء توكيده

قد مَرَّ أن سيبويه والخليل أجازاه، وأن أبا الحسن ومَنْ تبعه منعوه.

حذف المبتدأ

يكثر ذلك في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَطَمَةُ؟ نَار اللَّهِ﴾[1] أي: هي نار الله ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ؟ نَارٌ حَامِيَهْ﴾[2]، ﴿مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ؟ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾[3]، الآيتين، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ؟ النَّارُ﴾[4].

وبعد فاء الجواب، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[5] أي: فعملُه لنفسه وإساءتُه عليها، ﴿وإِنْ تُخَالِطوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾[6] أي: فَهُمْ إخوانُكم ﴿فإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾[7]، ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ قَنُوطٌ﴾[8]، ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾[9]، أي: فالشاهد، وقرأ ابن مسعود ﴿إن تُعَذبهم فَعِبَادُكَ﴾[10].

---

(١) الهمزة: ٥ ـ ٦.
(٢) القارعة: ١٠ ـ ١١..
(٣) الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨.
(٤) مزج ابن هشام بين آيتين، الأولى، وهي المستشهد بها ﴿قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار﴾ [الحج: ٧٢]، والثانية هي ﴿قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله؛ من لعنه الله﴾ [المائدة: ٦٠].
(٥) فصلت: ٤٦، والجاثية: ١٥.
(٦) البقرة: ٢٢٠.
(٧) البقرة: ٢٦٥.
(٨) فصلت: ٤٩.
(٩) البقرة: ٢٨٢.
(١٠) المائدة: ١١٨.

وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[١]، ﴿إلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[٢]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ﴾[٣] الآيات، ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ﴾[٤].

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى، نحو: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُون﴾[٥]، ونحو: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[٦].

ووقع في غير ذلك أيضاً، نحو: ﴿لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الّذِينَ كَفَرُوا في البلادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾[٧]، ﴿وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ﴾[٨]، ﴿لم يَلْبَثُوا إلاَّ سَاعةً مِن نَهَارٍ، بَلاَغٌ﴾[٩] أي: هذا بلاغ، وقد صرح به في ﴿هٰذَا بَلاَغٌ لِلنَّاسِ﴾[١٠]، ﴿سُورة أَنْزَلْنَاها﴾[١١] أي: هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه يصرِّح به.

حذف الخبر

﴿وَطَعامُ الّذين أُوتوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ، والْمُحْصَنَات مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[١٢] أي: حلٌّ لكم، ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ، وَظِلُّهَا﴾[١٣] أي: دائم؛ وأما ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ الله﴾[١٤] فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصحّة كونِ «أعلم» خَبَراً عنهما؛ وأما «أَنْتَ أعلم وَمَالك» فمشكل لأنه إن عُطِف على «أنت» لزم كون «أعلم» خبراً عنهما؛ أو على «أعلم» لزم كونُهُ شريكه في الخبرية، أو ضمير «أعلم» لزم أيضاً نسبةُ العِلْم إليه والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فَصْل، وإعمالُ «أفعل» في الظاهر؛ وإن قدر مبتدأ حُذِفَ خبرَهُ لزم كونُ المحذوف «أعلم»، والوَجْهُ فيه أن الأصل: بمالك، ثم أُنيبت الواوُ منابَ الباء قصداً للتَّشاكُل اللفظيّ، لا للاشتراكِ المعنويّ، كما قُصِد بالعطف في نحو: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾[١٥] فيمن خفض على القول بأن الخفض

(١) الفرقان: ٥.
(٢) الذاريات: ٥٢.
(٣) الكهف: ٢٢.
(٤) الأنبياء: ٥.
(٥) التوبة: ١١٢.
(٦) البقرة: ١٨، ١٧١.
(٧) آل عمران: ١٩٦ ـ ١٩٧.
(٨) النساء: ١٧١.
(٩) الأحقاف: ٣٥.
(١٠) إبراهيم: ٥٢.
(١١) النور: ١.
(١٢) المائدة: ٥.
(١٣) الرعد: ٣٥.
(١٤) البقرة: ١٤٠.
(١٥) المائدة: ٦.

للجوار؛ ونظيره «بِعْتُ الشّاءَ شَاةً وَدِرهَماً» والأصل: شاة بدرهم؛ وقالوا: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعْمَالِهِمْ، إن خَيْرٌ فَخَيْرٌ» أي إن كان في عملهم خير، فحذفت «كان» وخبرها، وقال [من الكامل]:

٨٦٦ ـ لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِن خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ

أي: ليس له، وقالوا «مَن تأنّى أصَابَ أو كادَ، ومَن اسْتَعْجَلَ أخطأَ أو كاد»، وقالوا: «إنّ مالاً وَإنّ وَلَداً»، وقال الأعشى [من المنسرح]:

إنَّ محلاًّ وَإن مُرْتَحَلاَ ... [وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ][(١)]

أي: إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها وقد مرّ البحث في ﴿إن الّذين كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[(٢)]، ﴿إنّ الّذِينَ كَفَرُوا بالذِكْرِ لَمّا جَاءَهُم﴾[(٣)] مستوفًى؛ وقال

---

٨٦٦ ـ **التخريج**: البيت للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح ١/٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٧؛ والمقاصد النحوية ٢/١٠٣؛ وللتميميّ الحماسيّ في الدرر ٢/٦٣؛ وللتَّيمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٥؛ وشرح الأشموني ١/١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/١١٦.

شرح المفردات: اللهفة: التحسّر. يبغي: يريد. المجير: المعين.

المعنى: يقول: إنّي أتحسّر عليك تحسّر خائف يريد الاستجارة بك في وقت عزّ عليه المجير.

الإعراب: «**لهفي**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «لهف». «**للهفة**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «**من خائف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «لهفة» أو بمحذوف نعت لـ «لهفة». «**يبغي**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «**جوارك**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**حين**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «يبغي». **ليس**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **مجير**: اسم «**ليس**» مرفوع بالضمة الظاهرة. وحذف الخبر، والتقدير: ليس مجير موجوداً له.

وجملة: «لهفي عليك...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «**يبغي جوارك**» في محلّ جرّ نعت «خائف». وجملة: «**ليس مجير**» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «حين ليس مجير» حيث حذف الخبر للفعل الناقص (الجار والمجرور) على رأي من يعتبر الخبر شبه الجملة، و«موجود، كائن» على رأي من يعلق شبه الجملة بخبر مقدّر.

(١) تقدم بالرقم ١٢١.

(٢) الحج: ٢٥ ولم يسبق أن تحدث ابن هشام عن هذه الآية!! وذكر الزمخشري أن «خبر إن محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره:... نذيقهم من عذاب اليم».

(٣) فصلت: ٤١.

تعالى: ﴿قَالُوا لاَ ضَيْرَ﴾(١)، أي: علينا، ﴿وَلَو تَرَى إذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ﴾(٢) أي: لهم، وقال الحماسي [من مجزوء الكامل]:

مَـــن صَـــدّ عـــن نِيـــرَانِهَـــا فـــأنَـــا ابـــنُ قَيـــسٍ لاَ بَـــرَاحُ(٣)

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يذكر، وقال آخر [من الطويل]:

٨٦٧ ـ إذَا قِيـلَ سِيـرُوا إنّ لَيْلَـى لَعَلَّهَـا، جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرنِ أَعْضَبُ

ما يحتملُ النوعين

يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(٤)، ﴿فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ﴾(٥)، ﴿فَمَا ٱسْتَيسَرَ مِنَ

---

٨٦٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٧٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٦.

اللغة: مائل: منحن. أعضب: مكسور.

المعنى: إذا أردت السير إلى ديار ليلى لملاقاتها على ظن قربها يحول دون ذلك أشياء كثيرة قبيحة غير مستحبة عندي.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب يتضمّن معنى الشرط **قيل**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره «هو». **سيروا**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **إنَّ**: حرف مشبه بالفعل. **ليلى**: اسم (إنّ). **لعلها**: حرف مشبه بالفعل و «الهاء»: ضمير مستتر في محل نصب اسمها، والخبر محذوف تقديره قريبة. **جرى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **دون**: ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بـ (جرى)، وهو مضاف. **ليلى**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر لأنه ممنوع من الصرف. **مائل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **القرن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **أعضب**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «إذا قيل... جرى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قيل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «سيروا»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «جرى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «إن ليلى لعلها»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لعلها قريبة»: خبر (إن) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «لعلها» فقد حذف خبر لعل.

(١) الشعراء: ٥٠.

(٢) سبأ: ٥١.

(٣) تقدم بالرقم ٣٩٣.

(٤) النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣.

(٥) البقرة: ١٨٤، ١٨٥.

الْهَدْيِ﴾(١)، ﴿فَنَظِرَةٌ إلى ميسرة﴾(٢) أي: فالواجبُ كذا، أو فعَلَيْهِ كذا، أو فعليكم كذا.

ويأتي في غيره نحو: ﴿فَصَبْرٌ جميل﴾(٣) أي أمري، أو أمثَلُ، ومثله ﴿طَاعَةٌ وَقَولٌ معرُوف﴾(٤) أي أمرنا أو أمثَلُ، ويدل للأول قوله [من الطويل]:

٨٦٨ ـ فَقَالت: عَلَى اسْمِ اللَّهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ [وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعوَّدِ]

وقد مَرَّ تجويزُ ابن عصفور الوجهينِ في «لعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ»، و «أيْمُنُ اللَّهِ لأفْعَلَنّ» وغيرُه جَزَم بأن ذلك من حَذْفِ الخبر؛ وفي «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» وغيره جزم بأنه إذا جُعِل على الحَذْفِ كان من حذف المبتدأ.

---

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) البقرة: ٢٨٠.

(٣) يوسف: ١٨، ٨٣.

(٤) محمد: ٢١.

٨٦٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٠؛ والأغاني ١/ ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢١، ٢/ ٩٢٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٠١؛ والخصائص ٢/ ٣٦٢.

اللغة: كلّفت: طلب مني فعل شيء زيادة عما اعتدته.

المعنى: ردت عليه محبوبته قائلة: سأفعل ما تطلبه أنت مني وإن كنت لم أعتد أن أفعل ذلك مع غيرك.

الإعراب: **فقالت**: «الفاء»: عاطفة، «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «التاء»: للتأنيث. **على اسم**: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور. **أمرك**: مبتدأ مرفوع بالضمة، والكاف: في محلّ جرٍّ بالإضافة. **طاعة**: خبر مرفوع بالضمة. **وإن**: «الواو»: حالية، «إن»: وصلية زائدة للتعميم. **كنت**: فعل ماضٍ ناقص، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسم كان. **قد**: حرف تحقيق. **كلّفت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول. **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان. **لم**: حرف جازم. **أعود**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وحرك بالكسر للضرورة، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وهو المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف تقديره «أعوده».

وجملة «على اسم الله»: مع الفعل المحذوف: في محل نصب مقول القول. وجملة «أمرك طاعة»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قالت أمرك طاعة»: معطوفة على جملة (قلت) في البيت السابق. وجملة «كلفت»: في محل نصب خبر كنت. وجملة «لم أعود»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «كنت كلفت»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «أمرك طاعة» حيث جاء (أمرك) مبتدأ وطاعة خبره.

حذف الفعل وحده
أو مع مُضْمرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ، أو معهما

يَطرِّدُ حذفه مُفَسَّراً، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ استَجَارَكَ﴾(١)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾(٢)، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَملِكُونَ﴾(٣)، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعلُ انفصلَ الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان؛ وعن البصريّين أنه لا يجوز «لَوْ زَيدٌ قَامَ» إلا في الشعر أو النُّدور، نحو: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي(٤)»، وقيل: الأصل: لو كنتم، فحذف «كان» دون اسمها، وقيل: لو كُنتم أنتم، فحُذِفا مثل «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتماً مِن حَدِيدٍ»، وبقي التوكيد.

ويُكْثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿لَيَقُولُنّ الله﴾(٥) أي: ليقولن خلقهنّ الله، ﴿وإذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَ أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾(٦).

وأكثر من ذلك كلِّه حذف القول، نحو: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سلامٌ عَلَيْكُمْ﴾(٧) حتى قال أبو علي: حَذف القول من حديث البحر قُل وَلاَ حَرَج.

ويأتي حذف الفِعل في غير ذلك، نحو: ﴿انتهُوا خَيْراً لَكم﴾(٨)، أي: وَأْتوا خيراً؛ وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، و «خيراً»: نعت لمصدرٍ محذوف، أي: انتهاءً خيراً، ﴿وَالّذِينَ تَبَوَّؤُا الدّارَ وَالإِيمان من قَبْلِهِمْ﴾(٩)، أي:

---

(١) التوبة: ٦.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) الإسراء: ١٠٠.

(٤) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في جمهرة ٢/ ١٩٣؛ وزهر الأكم ١/ ٧٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٩؛ وفصل المقال ص ٣٨١؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٤٣ (لطم)؛ والمستقصى ٢/ ٢٩٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧٤.
أي: لو لطمتني حرَّة، فجعل السّوار علامةً للحريَّة، لأنَّ العرب قلّما تلبس الإماء السِّوار. يقوله كريم يظلمه دنيّ، فلا يقدر على احتمال ظلمه.

(٥) العنكبوت: ٦١.

(٦) انظر تصحيح الآية في الحاشية، ص ٣٦٠.

(٧) الرعد: ٢٣ ـ ٢٤.

(٨) النساء: ١٧١.

(٩) الحشر: ٩.

واعتقدوا الإِيمان من قبلِ هجرتهم؛ وقال [من الرجز]:

٨٦٩ ـ عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءًا بَارِدا [حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيناهَا]

فقيل: التقدير وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضمَّن «علفتها» معنى «أَنَلْتُها» و «أعطيتُها»، وألْزِمُوا صحة نحو «علفتها ماءً بارداً وتبناً» فالتزموه مُحْتَجِّينَ بقول طرفة [من الطويل]:

٨٧٠ ـ [أَعَمْرو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأيَ صِرْمَةٍ] لهَا سَبَبٌ ترعى بِه الْمَاءَ والشَّجَرْ

---

٨٦٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩؛ والإنصاف ٢/ ٦١٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ والدرر ٦/ ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٨ ٢/ ٩٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)؛ ٩/ ٢٥٥ (علف)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.

اللغة والمعنى: علف: أطعم. التبن: ما قطع من السنابل وسيقانه بعد الدرس. همّالة عيناها: أي غزيرة الفيض.

يقول: إنّه علف دابته تبناً، وسقاها ماء بارداً حتى سالت دموعها بغزارة.

الإعراب: **علفتها**: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل، **وها**: في محلّ نصب مفعول به أوّل. تبناً: مفعول به ثانٍ. **وماء**: **الواو**: حرف عطف. **ماء**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «سقيتها ماء». **بارداً**: نعت «ماء». **حتى**: حرف جرّ وغاية. **غدت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث. **همّالة**: حال من فاعل «**غدت**» منصوب. **عيناها**: فاعل «غدت» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. والمصدر المؤوّل من بعد «حتى» مجرور بـ «حتى». والجار والمجرور متعلّقان بـ «علف» والتقدير: «علفتها تبناً وسقيتها ماء إلى أن غدت همّالة عيناها».

وجملة (علفتها) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (غدت) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الحرفيّ المقدّر.

والشاهد فيه قوله: «وماءً» حيث لا يصحّ أن يكون مفعولاً به، لأنّه لا يصحّ أن يشترك مع لفظة «التبن» بعامل واحد، وهو قوله: «علفتها»، لأنّ الماء لا يُعلف، وإنّما يُسقَى، فلا بدّ من تقدير عامل، والتقدير: «سقيتها». وقيل: «الماء» مفعول معه. وقيل إنّه معطوف على «تبناً» لأنّ الشاعر ضمَّن الفعل «علفتها» معنى الفعل «أنلتها»، أو «قدّمت لها».

٨٧٠ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٤٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٨١.

اللغة: الصرمة: قطيع من الإبل. السبب: الدخول في الجوار.

المعنى: يا عمرو، ما قولك في أخذ إبلي التي كانت ترعى آمنة في جواركم. =

وقالوا: «الحمدُ للّهِ أهْلَ الْحَمْدِ» بإضمار «أمدح»؛ وفي التنزيل ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[(١)] بإضمار «أذمّ»؛ ونظائره كثيرة، وقالوا «أمّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انطلَقْتُ» أي: لأن كنتَ منطلقاً انطلقت؛ وقالو: «لا أكَلِّمُهُ مَا أنّ حِرَاء مَكانَه، وَمَا أن في السّماء نَجْماً»، أي: ما ثَبَتَ، ويروى «نجمٌ» بالرفع، فـ «أنّ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى «عَرَض»، وأصله: «عَنَّ».

حذف المفعول

يكثر بعد «لو شئت»، نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[(٢)]، أي: فلو شاء هدايَتكُمْ؛ وبعد نفي العِلْم ونحوه، نحو: ﴿ألاَ إنّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾[(٣)]، أي: أنهم سفهاء، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾[(٤)]، وعائد على الموصول، نحو: ﴿أهٰذَا الّذِي بَعَثَ اللّهُ رَسُولاً﴾[(٥)]، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

[حَمَيْـتَ حِمَـى تِهَـامَـةَ بَعْـدَ نَجْـدٍ] وَمَـا شَـيْءٌ حَمَيْـتَ بِمُسْتَبَـاحِ[(٦)]

وعائد المخبَرِ عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

[قَـدْ أصْبَحَـتْ أمُّ الخيَـارِ تَـدَّعِـي] عَلَـيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لَـمْ أصْنَـعِ[(٧)]

= **الإعراب: أعمرو**: «أ»: حرف نداء، «عمرو»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. **بن هند**: «بن»: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «هند»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **ما ترى**: «ما»: اسم استفهام في محل نصب مفعول به مقدم، ترى: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **رأي**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **صرمة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **لها**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **سبب**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. **ترعى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل ترعى. **الماء**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **والشجر**: «الواو»: عاطفة، و «الشجر»: اسم معطوف على «الماء» منصوب بالفتحة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «ما ترى»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لها سبب»: مع الخبر المحذوف في محل جر صفة. وجملة «ترعى به الماء»: في محل جر صفة. وجملة «أعمرو بن هند»: ابتدائية.

والشاهد فيه قوله: (ترعى الماء والشجر) فقد عطف الشجر على الماء إذ ضمن فعل ترعى معنى تتناول.

(١) المسد: ٤.
(٢) الأنعام: ١٤٩.
(٣) البقرة: ١٣.
(٤) الواقعة: ٨٥.
(٥) الفرقان: ٤١.
(٦) تقدم بالرقم ٧٤٥.
(٧) تقدم بالرقم ٣٣٢.

وقوله [من المتقارب]:

[فَـأَقْبَلْـتُ زَحْفـاً عَلَـى الـرُّكْبَتَيْـنِ] فَثَـوبٌ لَبِسْـتُ وَثَـوْبٌ أجُـرّ[١]

وجاءَ في غير ذلك، نحو: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ﴾[٢]، ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾[٣]، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حَذْفُ المقول وبقاء القول، نحو: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكم﴾[٤] أي: هو سحر، بدليل ﴿أسِحْرٌ هذا﴾[٥]، ويكثر حذفه في الفواصل، نحو: ﴿وَمَا قَلى﴾[٦]، ﴿وَلاَ تَخْشَى﴾[٧]، ويجوز حذف مفعولَيْ أعطى نحو: ﴿فأمَّا مَنْ أعْطَى﴾[٨]، وثانيهما فقط، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[٩]، وأوّلهما فقط، خلافاً للسهيليِّ، نحو: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾[١٠].

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كانَ قولاً أغْنَى عنه المَقُولُ، نحو: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ﴾[١١] أي: قائلين ذلك؛ ومثله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إبراهيم الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[١٢] ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي: وإسماعيل يقول، كَما أنَّ القولَ حُذِف خبراً للموصول في ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إلاَّ لِيقرِّبونا﴾[١٣]، ويحتمل أنّ الخبرَ هنا ﴿إنَّ الله يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[١٤] فالقول المحذوف نصبٌ على الحالِ أو رفعٌ خبراً أوّل، أو لا مَوضِع له، لأنه بدل من الصلة؛ هذا كله إن كان ﴿الذين﴾ للكفّار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودينَ عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف ـ أي اتّخذوهم ـ فالخبر ﴿إن اللَّهَ يَحْكم بينهم﴾ وجملة القول حال أو بدل.

---

(١) تقدم بالرقم ٧١٩.
(٢) النساء: ٩٢؛ والمجادلة: ٤.
(٣) المجادلة: ٤.
(٤) يونس: ٧٧.
(٥) يونس: ٧٧.
(٦) الضحى: ٣.
(٧) طه: ٧٧.
(٨) الليل: ٥.
(٩) الضحى: ٥.
(١٠) التوبة: ٢٩.
(١١) الرعد: ٢٣ ـ ٢٤.
(١٢) البقرة: ١٢٧.
(١٣) الزمر: ٣.
(١٤) الزمر: ٣.

حذف التمييز

نحو: «كَمْ صُمْتَ»، أي: كم يوماً؛ وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عشر﴾(١)، ﴿إِنْ يكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾(٢)، وهو شاذّ في باب «نِعم»، نحو: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ»، أي: فبالرخصة أخَذَ ونعمت رخصةً.

حذف الاستثناء

وذلك بعد «إلاَّ» وغير المسبوقَيْنِ بـ «ليس»، يقال: «قَبَضْتُ عشرةً لَيْسَ إلاَّ، أو ليس غير»، وقد تقدَّم؛ وأجاز بعضهم ذلك بعد «لم يكن»، وليس بمسموعٍ.

حذف حرف العطف

بابُه الشعرُ، كقول الحطيئة [من البسيط]:

٨٧١ - إنَّ امْـرَأً رَهْطُـه بِـالشَّـامِ مَنْـزِلُـهُ ... بِـرَمْـلِ يَبْـرِيـنَ جـارًا شَـدَّ مَـا اغْـتَـرَبَـا

(١) المدثر: ٣٠.
(٢) الأنفال: ٦٥.

٨٧١ - **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٤.

اللغة: الرهط: قوم الرجل وقبيلته. يبرين: اسم موضع في اليمامة.

المعنى: إن رجلاً وقومه وعشيرته كائنون بالشام، وإقامته في يبرين أي في اليمامة، فغربته شديدة وشاقة.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **امرأ**: اسم إن منصوب. **رهطه**: مبتدأ مرفوع، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بالشام**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر. **منزله**: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **برمل**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر. **يبرين**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. **جاراً**: حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور (برمل). **شدّ**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **ما**: مصدرية. **اغتربا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الألف»: للإطلاق، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «رهطه بالشام»: في محل نصب صفة امرأ. وجملة «منزله برمل»: معطوفة بواو محذوفة في محل نصب. وجملة «اغتربا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «**شد ما اغتربا**»: في محل رفع خبر إن.

والشاهد فيه قوله: (منزله برمل يبرين) حيث عطف الجملة الاسمية بواو محذوفة على الجملة الاسمية (رهطه بالشام).

أي: ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة؛ وحكى أبو زيد: «أكلْتُ خبزاً لحْماً تَمْراً»، فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإِضراب؛ وحكى أبو الحسن «أعْطِهِ دِرْهَماً دِرْهَمَيْنِ ثَلَاثَةً»، وخُرِّج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات؛ إحداها ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعمة﴾[1]، أي: ووجوه، عطف على ﴿وجوه يومئذٍ خاشعة﴾[2]، والثانية ﴿أن الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسلَامُ﴾[3]، فيمن فتحَ الهمزة، أي: وأنّ الدِّينَ، عَطْفٌ على ﴿أَنَّهُ لا إِلَهَ إلاّ هُوَ﴾[4] ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفينِ المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع؛ وقيل: بدل من «أن» الأولى وصلتها، أو من القسط، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حُوِّل للمبالغة؛ والثالثة ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجدُ﴾[5]، أي: وقلت: وقيل: بل هو الجواب، و ﴿تَوَلّوْا﴾[6] جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تولّوا﴾ حال على إضمار «قَدْ»؛ وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قلت﴾ استئنافاً، أي: إذا ما أتوك لتحملهم تولّوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوا باكين؟ فقيل: ﴿قلت لا أجد ما أحملكم عليه﴾[7] ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف فاء الجواب

هو مُخْتَصٌّ بالضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الْحَسَنَـاتِ اللّـهُ يَشْكُـرهَـا [وَالشَّـرُّ بِـالشَّـرِّ عِنْـدَ اللّـهِ مِثـلَانِ][8]

وقد مرَّ أن أبا الحسن خَرَّج عليه ﴿إنْ تَرَكَ خَيراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾[9].

حذف واو الحال

تقدّم في قوله [من الكامل]:

نَصَـفَ النَّهَـارَ الْمَـاءُ غَـامِـرُهُ [ورفيقُـهُ بـالغَيْـبِ لا يَـدْرِي][10]

أي: انتصف النهار والحالُ أن الماء غامر هذا الغائص.

---

(١) الغاشية: ٨.
(٢) الغاشية: ٢.
(٣) آل عمران: ١٩.
(٤) آل عمران: ١٨.
(٥) التوبة: ٩٢.
(٦) التوبة: ٩٢.
(٧) التوبة: ٩٢.
(٨) تقدم بالرقم ٨١.
(٩) البقرة: ١٨٠.
(١٠) تقدم بالرقم ٧٤٧.

حذف «قَدْ»

زعم البصريُّون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرةً، نحو: ﴿وَمَا لكمْ أَنْ تأكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ اللَّهِ عَليهِ وَقَدْ فصل لكم﴾(١)، أو مضمرة، نحو: ﴿أنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأرذلُونَ﴾(٢)، ﴿أو جَاؤوكُمْ حَصِرَت صُدُروهم﴾(٣). وخالفهم الكوفيُّون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقعِ خبراً لِـ «كان»، كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا»، وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٧٢ ـ وَكُنَّــا حَسِبْنَــا كُــلَّ بَيْضَــاءَ شَحْمَــةً عَشِيَّـــةَ لاقَيْنَـــا جُـــذَامــاً وَحِمْيَـــرا

وخالفهم البصريّون. وأجازَ بعضهم «إن زَيداً لقام» على إضمارِ «قَدْ»؛ وقال الجميع: حَقُّ الماضي المثبت المُجاب به القَسَم أن يُقْرَن باللام، و «قَدْ»، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ

(١) الأنعام: ١١٩.
(٢) الشعراء: ١١١.
(٣) النساء: ٩٠.

٨٧٢ ـ **التخريج**: البيت لزفر بن حارث الكلابي في تخليص الشواهد ص ٤٣٥؛ وشرح التصريح ١/٢٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٠؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٨٢.

شرح المفردات: حسبنا كلّ بيضاء شحمة: هذا مثل يضرب في شيء يختلف ظاهره عن باطنه. جذام وحمير: من قبائل العرب.

المعنى: يقول: كنا نحسب أنّ الأمور تجري كما نبتغي يوم لقينا قبيلتي جذام وحمير.

الإعراب: «**وكنّا**»: الواو بحسب ما قبلها، «كنّا»: فعل ماضٍ ناقص، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «كان». «**حسبنا**»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كلّ**»: مفعول به أوّل، وهو مضاف. «**بيضاء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف على وزن «فعلاء». «**شحمة**»: مفعول به ثانٍ. «**عشيّة**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «حسبنا». «**لاقينا**»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل. «**جذاماً**»: مفعول به منصوب. «**وحميرا**»: الواو حرف عطف، «حميرا»: معطوف على «جذام»، منصوب والألف للإطلاق.

وجملة: «كنا...» بحسب ما قبلها. وجملة: «حسبنا...» في محلّ نصب خبر «كان». وجملة: «لاقينا...» في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد: في قوله: «وكنّا حسبنا..» حذف «قد» من الجملة الواقعة خبراً لـ «كان» الناقصة. وهذا رأي الكوفيّون.

عَلَيْنَا﴾(١)، وقيل في ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ﴾(٢) إنه جواب للقَسَم على إضمار اللام و «قَدْ» جميعاً للطول، وقال [من الطويل]:

حَلفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلفةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إن مِن حَدِيثٍ وَلا صَالِ(٣)

فأضمر «قَدْ» وأما ﴿ولئِن أَرْسَلنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَراً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُون﴾(٤) فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لأن «ظلّوا» مستقبل، لأنه مرتَّبٌ على الشَّرط وسادّ مسدَّ جوابه؛ فلا سبيل فيه إلى «قَدْ» إذ المعنى: ليظلُّنَّ، ولكن النُّون لا تدخل على الماضي.

حذف «لا» التبرئة

حكى الأخفش «لاَ رجُلَ وَامرَأَةَ» بالفتح، وأصله: ولا امرأة، فحذفت «لا»، وبقي البناء للتركيب بحالِهِ.

حذف «لا» النافية وغيرها

يطرِّدُ ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذكُرُ يُوسُفَ﴾(٥) وقوله [من الطويل]:

٨٧٣ ـ فقُلتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبرَحُ قَاعِداً [وَلَوْ قَطعُوا رَأسي لدَيكِ وَأَوْصَالِي]

---

(١) يوسف: ٩١.

(٢) البروج: ٤.

(٣) تقدم بالرقم ٢٨٨.

(٤) الروم: ٥١.

(٥) يوسف: ٨٥.

٨٧٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/٢٨٤؛ والدرر ٤/٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤١؛ وشرح المفصّل ٧/١١٠، ٨/٣٧، ٩/١٠٤؛ والكتاب ٣/٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٩٣، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١/١١٠؛ والمقتضب ٢/٣٦٢؛ وهمع الهوامع ٢/٣٨.

شرح المفردات: أبرح قاعداً: أي لا أبرح، أي يبقى قاعداً. الأوصال: ج الوصل، وهو كلّ عضو يفصل من الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنّه سيبقى عندها لا يفارقها ولو أدّى ذلك إلى هلاكه.

الإعراب: «فقلت»: الفاء بحسب ما قبلها، و «قلت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «يمين»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: «يمين الله قسمي». ويروى بالنصب، فيكون مفعولاً مطلقاً حذف عامله، والتقدير: «أقسم يمين الله»، أو اسماً منصوباً بنزع الخافض تقديره: =

ويقلّ مع الماضي كقوله [من المتقارب]:

٨٧٤ ـ فَــإن شِئْــتِ آليْــتُ بَيْــنَ الْمَقَــا م وَالــرُّكْــنِ وَالْحَجَــرِ الأَسْــوَدِ

= «بيمين الله» فحذف حرف الجرّ، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أبرح»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «أنا». «قاعداً»: خبر «أبرح» منصوب. «ولو»: الواو حالية، «لو»: وصلية زائدة. «قطعوا»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: فاعل، والألف فارقة. «رأسي»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «لديك»: ظرف مكان متعلّق بـ «قطعوا»، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «وأوصالي»: الواو حرف عطف، و «أوصالي»: معطوف على «رأسي» منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «فقلت. . .» بحسب ما قبلها. وجملة «يمين الله. . .» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أبرح» جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لو قطعوا» في محل نصب حال.

الشاهد قوله: «أبرج قاعداً» حيث حذف «لا» النافية من الفعل المضارع الذي هو جواب القسم وهذا الحذف في هذه الشروط مطرّد.

٨٧٤ ـ **التخريج**: البيتان لأمية بن عائذ الهذلي في خزانة الأدب ١٠/ ٩٤؛ والدرر ٤/ ٢٣٥؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٣؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ١/ ٩٣١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣.

اللغة: آليت: حلفت. المقام: مقام إبراهيم عليه السلام. الركن: الجهة. الحجر الأسود: موجود بجدار الكعبة. السرمد: الدائم.

المعنى: إن أردت ـ حبيبتي ـ أقسمت لك بين المقام وأركان الكعبة والحجر، إني لست ناسيك أبد الدهر.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **شئت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **آليت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بين**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل (آليت)، وهو مضاف. **المقام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **والركن**: «الواو» عاطفة، «الركن»: اسم معطوف على المقام مجرور بالكسرة الظاهرة. **والحجر**: «الواو»: عاطفة، «الحجر» اسم معطوف على الركن مجرور بالكسرة الظاهرة. **الأسود**: صفة الحجر مجرورة بالكسرة الظاهرة. **نسيتك**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ما دام**: «ما»: مصدرية زمانية، «دام»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **عقلي**: اسمها مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، و «الياء»: للمتكلم ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «عقل»: مضاف. **معي**: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة، متعلق بخبر محذوف والياء في محل جر بالإضافة.

أمد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أمد. **أمد**: مصدر منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (أمُدُّ). **السرمد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

=

نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقلي مَعِي أَمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

ويسهّله تقدّم «لا» على القسَم، كقوله [من الوافر]:

٨٧٥ - فَلاَ وَاللَّهِ نَادَى الْحَيُّ قَوْمِي [هُدُوًّا بِالمساءَةِ والعِلاطِ]

وسُمع بدون القسم، كقوله [من الطويل]:

٨٧٦ - وَقُولي إِذَا مَا أَطلقُوا عَن بَعِيرِهِم: يُلاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ المُنَخّل

= وجملة «إن شئت آليت»: بحسب الفاء. وجملة «شئت»: جملة الشرط لا محل لها. وجملة «آليت»: جواب شرط جازم لا محل لها. وجملة «نسيتك»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «أمد به»: في محل نصب حال من عقلي. والمصدر المؤول من «ما دام» في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالفعل (نسيتك). وجملة «دام عقلي معي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيهما قوله: «نسيتك» فقد حذفت منه «لا» النافية والتقدير «لا نسيتك». وسهل ذلك وجود الفعل الناقص المتضمن لمعنى الزمن الذي يتعلق به جواب القسم وهو الفعل (نَسْيت) مما يعني أن (نسي) ماضي اللفظ مستقبل المعنى.

٨٧٥ - **التخريج**: البيت للمتنخّل الهذلي في خزانة الأدب ١٠/ ٩٤؛ والدرر ٤/ ٢٤٣؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٩؛ ولسان العرب ٧/ ٣٥٤ (علط)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٤٤.

اللغة: هدواً: هدوءاً. العلاط: الخصام.

المعنى: أنا من قوم، يكرمون الضيف ولا يلزمونه ما يكره فيحصون عليه حركاته وسكناته.

الإعراب: **فلا والله**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «لا»: نافية، و «الله»: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. نادى: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **الحي**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **قومي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **هدوا**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة المقدرة (لفعل محذوف تقديره اهدأ). **بالمساءة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نادى. **والعلاط**: «الواو»: عاطفة، «العلاط»: اسم معطوف على المساءة مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «فلا والله نادى الحي»: بحسب الفاء. وجملة «نادى الحي»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «اهدأ هدوًّا»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «نادى» فقد حذفت لا النافية والتقدير (لا نادى) وذلك لسبق القسم بنفي.

٨٧٦ - **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٦٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٩، ٩٣١؛ والمعاني الكبير ص ١٢١٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٩٥.

اللغة: البعير: الجمل. يؤوب: يعود. المنخل: هو الشاعر المنخل اليشكري قتله النعمان.

المعنى: لقد كبرت وهرمت، فلا أستطيع رد الجمل إن هم أطلقوه من عقاله، لبطء حركتي وثقل همتي.

=

وقد قيل به في ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكمُ أنْ تَضِلُّوا﴾[1] أي: لئلاّ؛ وقيل: المحذوف مُضَاف، أي: كراهةَ أن تضلوا.

حذف «ما» النافية

ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم، فقال في ألفيّته [من الرجز]:

وَإنْ أَتَــى الْجَــوَابُ مَنْفِيّــاً بِــلاَ ... أوْ مَــا كَقَــوْلِـي وَالسَّمَـا مَـا فَعَــلاَ

فــإِنَّــهُ يَجُــوزُ حَــذْفُ الْحَــرْفِ ... إنْ أُمِــنَ الإلْبَــاسُ حَــالَ الْحَــذْفِ

قال ابنُ الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلاّ حذف «لا»، وقال لي شيخُنا: لا يجوز حذف «ما»، لأن التصرُّف في «لا» أكثر من التصرُّف في «ما»، انتهى.

وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

٨٧٧ ـ فَــوَاللَّـهِ مَـا نِلْتُـمْ وَمـا نِيـلَ مِنْكُـمُ ... بِمُعْتَــدِلٍ وَفْــقٍ وَلاَ مُتَقَــارِبِ

وقال: أصله: ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة.

= **الإعراب**: **وقولي**: «الواو»: حسب ما قبلها، «قولي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إذا ما**: ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لفعله مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (قولي)، و «ما»: زائدة. **أطلقوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الألف»: فارقة. **عن بعيرهم**: «عن»: حرف جر زائد، «بعير»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والميم للجماعة. **يلاقونه**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **حتى**: حرف غاية ونصب وجر. **يؤوب**: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **المنخل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «فقولي»: بحسب الفاء. وجملة «أطلقوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يلاقونه»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «يؤوب المنخل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والمصدر المؤول من (أن يلاقونه) في محل جر بحرف الجر «حتى» والجار والمجرور متعلقان بالفعل تلاقونه.

والشاهد فيه قوله: «يلاقونه» فقد حذفت لا النافية قبل المضارع مع أنه غير مسبوق بقسم.

(١) النساء: ١٧٦.

٨٧٧ ـ التخريج: البيت لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/٢٩٦، ٤/٢٤٣؛ وبلا نسبة في شرح شواهد =

حذف «ما» المصدرية

قاله أبو الفتح في قوله [من الوافر]:

بِـآيَـةِ يُقْـدِمُـونَ الْخَيْـلَ شُعْثـاً ... [كـأَنَّ عَلَـى سَنَـابِكِهَـا مُـدَامَـا][1]

والصواب أنّ «آية» مضافة إلى الجملة كما مرّ، وعكسه قول سيبويه في قوله [من الوافر]:

[أَلاَ مَـنْ مُبْلِـغٌ عَنِّـي تَمِيمـاً] ... بـآيـة مـا تُحِبُّـونَ الطعَـامَـا[2]

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدريَّة.

حذف «كي» المصدرية

أجازهُ السيرافي نحو: «جئتُ لتكرمني»، وإنّما يُقدِّر الجمهور هنا «أنْ» بعينها، لأنها أمُّ الباب؛ فهي أَوْلى بالتجوُّز.

= المغني ص ٩٣١؛ وهمع الهوامع ١/٨٨، ٢/٤٢.

اللغة: نلتم: جدتم. نيل: أخذ منكم. الوفق: الموافقة في الكم.

المعنى: إن الذي جدتم به علينا غير كاف وبعيد جداً عن الكفاية.

الإعراب: **فوالله**: «الفاء»: حسب ما قبلها، «الله»: جار ومجرور متعلقان بقسم محذوف. **ما نلتم**: «ما»: اسم موصول في محل رفع اسم «ما» الحجازية المحذوفة. **نلتم**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم للجماعة. **وما**: «الواو»: عاطفة، «ما»: اسم موصول معطوف في محل رفع. نيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة الظاهرة على آخره، و«نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **منكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل والميم للجماعة والواو للإشباع. **بمعتدل**: «الباء»: زائدة، «معتدل»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ما المحذوفة. **وفق**: صفة لـ (معتدل) مجرور على اللفظ. **ولا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: نافية. **متقارب**: صفة معتدل مجرورة لفظاً في محل نصب.

وجملة «فوالله ما نلتم»: بحسب الفاء. وجملة «ما نلتم بمعتدل»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «نلتم»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «نيل منكم»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ما نلتم وما نيل منكم» فقد حذفت «ما» النافية الحجازية على رأي البصريين أما الكوفيون فيرون أن المحذوف هو «ما» الموصولية.

(١) تقدم بالرقم ٦٦١.

(٢) تقدم بالرقم ٦٦٣.

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أن أحداً أجازهُ، إلا أنَّ السهيلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ﴾[١] الآية: لا يتعلق الاستثناء بفاعل، إذ لم يَنْهَ عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك، ولا بالنهي، لأنك إذا قلت أنت مَنْهِيٌّ عن أَنْ تقومَ إلاَّ أن يشاء الله فلستَ بمنهيّ؛ فقد سَلَّطْته على أن يقومَ ويقول: شاء الله ذلك؛ وتأويلُ ذلك أنَّ الأصل إلاَّ قائلاً إلاَّ أن يشاء الله، وحذف القول كثير، اهـ. فتضمّن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً؛ والصَّوابُ أن الاستثناء مُفَرَّغ، وأن المُسْتثنى مصدر أو حال، أي: إلا قَوْلاً مصحوباً بأَنْ يشاء الله، أو إلاَّ متلبساً بأن يشاءَ الله؛ وقد علم أنه لا يكونُ القولُ مَصْحوباً بذلك إلاَّ مع حرفِ الاستثناء، فطَوَى ذكره لذلك؛ وعليهما فالباء محذوفة من «أَنْ». وقال بعضهم: يجوز أن يكونَ ﴿أن يشاء الله﴾[٢] كلمة تأييد، أي: لا تقولنَّه أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾[٣]، لأن عَوْدَهم في ملّتهم ممّا لا يَشاؤُه اللَّهُ سبحانه. وجَوَّزَ الزمخشريّ أن يكون المعنى: ولا تقولنَّ ذلك إلا أن يشاءَ اللَّهُ أَنْ تقوله بأن يأذن لك فيه، ولما قاله مُبْعِد، وهو أن ذلك معلوم في كلِّ أمرٍ ونهيٍ، ومُبْطِل، وهو أنه يَقْتضي النَّهي عن قول إنّي فاعلٌ ذلك غداً مطلقاً، وبهذا يردُّ أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناءَ منقطع، وقول من زَعَم أن ﴿إلا أن يشاء الله﴾ كنايةٌ عن التأبيد.

حذف لام التوطئة

﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ ليمسَّنَّ﴾[٤]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكونَ﴾[٥]، ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لنكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٦]، بخلاف ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٧].

---

(١) الكهف: ٢٣.
(٢) الكهف: ٢٤.
(٣) الأعراف: ٨٩.
(٤) المائدة: ٧٣.
(٥) الأنعام: ١٢١.
(٦) الأعراف: ٢٣.
(٧) هود: ٤٧.

حذف الجارّ

يكثر ويَطّرِد مع «أَنَّ» و «أَنْ»، نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾(١)، أي: بأن؛ ومثله ﴿بل اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ﴾(٢)، ﴿وَالذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾(٣)، ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾(٤)، ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾(٥)، أي: ولأن المساجد لله ﴿أيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾(٦) أي: بأنكم.

وجاء في غيرهما نحو: ﴿قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾(٧) أي: قدَّرنا له، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً﴾(٨) أي: يبغون لها، ﴿إنما ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾(٩) أي: يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحْذف مع بقاءِ الجرّ، كقول رؤبة ـ وقد قيل له: كيفَ أصبحت ـ: «خَيْرٍ عَافَاكَ الله»، وقولهم: «بكم دِرْهمٍ اشتريت»، ويقال في القسم: «اللَّهِ لأفعلنَّ».

حذف «أن» الناصبة

هو مطَّرِد في مواضع معروفة، وشاذٌّ في غيرها، نحو: «خُذِ اللِّصَّ قبل يأخُذَك»، و «مُرْهُ يَحْفرهَا»، و «لا بُدَّ من تتبعها»، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

٨٧٨ ـ [فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

(١) الحجرات: ١٧.
(٢) الحجرات: ١٧.
(٣) الشعراء: ٨٢.
(٤) المائدة: ٨٤.
(٥) الجن: ١٨.
(٦) المؤمنون: ٣٥.
(٧) يس: ٣٩.
(٨) الأعراف: ٤٥ وغيرها.
(٩) آل عمران: ١٧٥.

٨٧٨ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١؛ وله أو لعمرو (لعله تحريف عامر) ابن جؤين في لسان العرب ٦/ ٦٢ (خبس)؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/ ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٠٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ص ٩٣١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٩؛ والمقرب ١/ ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

اللغة: الخُبَاسة: الغنيمة. نهنهت نفسي: كففتها وزجرتها.

المعنى: لم أر مثلها غنيمة محب وقد زجرت نفسي ومنعتها بعد ما كدت أن أقع فيه.

الإعراب: «فلم»: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أر»: فعل مضارع =

وقال المبرّد: الأصل: أفعَلُها، ثم حُذفت الألف ونُقِلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لأنه أضمر أنْ في موضِعٍ حَقُّها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر «كاد»، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفع الفعل بعدَ إضمار: أنْ سَهُلَ الأمر، ومع ذلك فلا يَنْقاسُ؛ ومنه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾[١]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾[٢]، و «تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه»[٣] وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

أَلاَ أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوغَىٰ ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[٤]

وقُرِىء ﴿أَعْبُدَ﴾ بالنصب كما رُوي «أحضُرَ» كذلك، وانتصاب ﴿غير﴾ في الآية على القراءتين لا يكون بـ «أعبد» لأن الصّلة لا تعمل فيما قبلَ الموصول، بل بـ «تأمروني»، و ﴿أن أعبد﴾ بدل اشتمال منه، أي: تأمروني بغير الله عبادتِهِ.

حذف لام الطلب

هو مطَّرِد عندَ بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ يَفْعَلْ»، وجعل منه ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الّذِينَ آمنوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[٥]، ﴿وقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾[٦]، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوف، أو

= مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «**مثلها**»: مفعول به منصوب. «**خباسة**»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «**واجد**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. «**ونهنهت**»: الواو استئنافية، «نهنهت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل. «**نفسي**»: مفعول به منصوب وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل نهنهت. «**ما كدت**»: «ما»: مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر في محل جر بالإضافة، «كدت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسمها. «**أفعله**»: فعل مضارع منصوب بأن (المحذوفة)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب خبر (كاد).

وجملة «لم أر»: بحسب ما قبلها. وجملة «نهنهت نفسي»: جملة فعلية لا محل لها من الإعراب استئنافية. وجملة «كدت أفعله»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أفعله»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ما كدت أفعله» نصب أفعلَه بأن المحذوفة للضرورة.

(١) الزمر: ٦٤.
(٢) الروم: ٢٤.
(٣) هذا مثل وقد تقدم تخريجه.
(٤) تقدم بالرقم ٦١٦.
(٥) إبراهيم: ٣١.
(٦) الإسراء: ٥٣.

جوابٌ للطلب، والحقُّ أنَّ حذفها مختصٌّ بالشعر كقوله [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ [إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ][(١)]

حذف حرف النِّداء

نحو: ﴿أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾[(٢)]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذا﴾[(٣)]، ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[(٤)]، وشذَّ في اسمي الجنس والإشارة في نحو: «أَصْبِحْ لَيْلُ» وقوله [من الطويل]:

٨٧٩ ـ [إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي]: بِمِثْلِكَ هٰذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

(١) تقدم بالرقم ٣٧١.
(٢) الرحمن: ٣١.
(٣) يوسف: ٢٩.
(٤) الدخان: ١٨.

٨٧٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٥٩٢؛ والدرر ٣/ ٢٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٤٣.

شرح **المفردات**: هملت عيني: فاض دمعها. اللوعة: حرقة القلب.

المعنى: يقول: إذا فاضت عيني بالدموع قال لي صاحبي إنّ هذا الأمر لا يكون إلاّ نتيجة حرقة فؤاد وغرام شديدين.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**هملت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «**عيني**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«هملت». «**قال**»: فعل ماضٍ. «صاحبي»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بمثلك**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «هذا»: منادى مبنيّ في محلّ نصب. «**لوعة**»: مبتدأ مرفوع. «**وغرام**»: الواو حرف عطف، «غرام»: معطوف على «لوعة» مرفوع. والخبر محذوف تقديره «موجودان».

وجملة: «إذا هملت عيني.. قال صاحبي» الشرطية ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة: «هملت...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «قال صاحبي» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «بمثلك لوعة» في محلّ نصب مفعول به لـ«قال». وجملة النداء: «.. هذا» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «هذا» يريد «يا هذا» فحذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وهذا جائز عند الكوفيين، وضرورة عند البصريين.

ولحَّن بعضُهم المتنبيَّ في قوله [من الكامل]:

٨٨٠ ـ هٰـذِي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِجْـتِ رَسِيسَـا [ثُـمَّ أنْثَنَيْـت وَمَـا شَفَيْـتِ نَسِيسَـا]

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي: برزْت هذه البَرْزَة، وردَّه ابن مالك بأنه لا يُشَارُ إلى المصدر إلاَّ منعوتاً بالمصدرِ المشارِ إليه كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضربَ»، ويردُّه بَيْتٌ أنشده هو، وهو قوله [من الكامل]:

٨٨١ ـ يَا عَمْرُو، إنّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَـابَتِيـكَ إِخَـالُ ذَاكَ قَلِيـلُ

---

٨٨٠ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/٣٠١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٤٤؛ والمقرب ١/١٧٧.

اللغة: رسيساً من الرسيس وهو ابتداء الحب، انثنى: مال وعاد من النسيس وهو من تبقى به شيء من الروح والنسيس فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسبيتنا بجمالك ثم عدت عنا، فزدتنا بك تعلقاً.

الإعراب: **هذي**: «الهاء»: للتنبيه، «ذي»: اسم إشارة في محل نصب بحرف النداء المحذوف «يا». برزت: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **لنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل برزت. **فهجت**: «الفاء»: عاطفة، «هجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **رسيسا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **ثم انثنيت**: «ثم»: حرف عطف، «انثنيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **وما**: «الواو»: حالية، «ما»: نافية. **شفيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **نسيسا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «برزت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «انثنيت»: معطوفة على (برزت). وجملة «وما شفيت نسيسا»: في محل نصب حال. وجملة «هذي»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: هذي حذف حرف النداء من اسم الإشارة على عادة الكوفيين.

٨٨١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩٣٢؛ والمقرب ١/١١٨.

المعنى: لقد سئمت من صحبك إياي وسئمت من صحبتي إياك، وهذا نادر بين الأصحاب.

الإعراب: يا عمرو: «يا»: حرف نداء «عمرو»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **إنك**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **قد**: حرف تحقيق. **مللت**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **صحابتي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وصحابتيك**: «الواو»: حرف عطف، «صحابتي»: اسم معطوف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، و «الياء»: ضمير =

حذف همزة الاستفهام

قد ذُكر في أوَّل الباب الأوَّل من هذا الكتاب.

حذفُ نونِ التوكيد

يجوز في نحو: «لأفْعَلن» في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٨٨٢ ـ فَلاَ وَأَبِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعاً، وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ

ويجب حذف الخفيفة إذا لَقِيَهَا ساكن، نحو: «اضرِبَ الغُلاَمَ» بفتح الباء، والأصل

= متصل في محل جر بالإضافة، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لـ صحابتي. **إخال**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **ذاك**: «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ و «الكاف»: للخطاب. **قليل**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «إنك مللت صحابتي»: استئنافية لا محل لها. وجملة «مللت صحابتي»: في محل رفع خبر. وجملة «ذاك قليل»: في محل نصب مفعول به. وجملة «يا عمرو»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «صحابتي.. وإخال ذاك قليل» وفيه رد على من قال إن المصدر لا يشار إليه إلا بمصدر منعوت.

٨٨٢ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٢١ (أوب)؛ ومعجم ما استعجم ص ١١٧٣.

اللغة: الروم: قوم من الأعاجم يقطنون شمال المتوسط.

المعنى: أقسم بشرف أبي لنفتحنّ الشام ولو وقف في وجهي كل من فيها من عرب وروم.

الإعراب: **فلا**: «الفاء»: حسب ما قبلها، و «لا»: زائدة. **وأبي**: «الواو»: حرف جر وقسم، «أبي»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلقان بـ (أقسم) المحذوف، وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لنأتيها**: «اللام»: واقعة في جواب القسم و «نأتيها»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. **جميعاً**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **ولو**: «الواو»: حالية، و «لو»: وصلية. **كانت**: فعل ماضٍ تام مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث. **بها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل كانت. عرب: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **وروم**: «الواو»: عاطفة، و «روم»: اسم معطوف على «عربٌ» مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «فلا وأبي...»: بحسب الفاء. وجملة «لنأتيها»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «ولو كانت بها عرب»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «لنأتيها» فقد حذف من الفعل نون المضارع، مع العلم أنه من الواجب تأكيده هنا، وذلك للضرورة الشعرية.

اضرِبَنْ، وقوله [من المنسرح]:

لاَ تُهِيــــنَ الْفَقِيــــرَ عَلّــــكَ أَنْ تَـرْكَـعَ يَـوْمـاً وَالـدّهْـرُ قَـدْ رَفَعَـهْ(١)

وإذا وُقِف عليها تاليةً ضمَّةً أو كسرةً ويُعاد حينئذٍ ما كانَ حُذِف لأجلها، فيقال في «اضرِبُنْ يَا قوم»: «اضربوا»، وفي «اضرِبِنْ يا هِنْدُ»: «اضربي»، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله [من المنسرح]:

٨٨٣ ـ اضْـرِبَ عَنْـكَ الْهُمُـومَ طَـارِقَهَـا ضَـرْبَـكَ بِـالسَّيْـفِ قَـوْنَـسَ الْفَـرَسِ

وقيل: ربما جاء في النثر، وخَرَّج بعضُهم عليه قراءة من قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾(٢) بالفتح، وقيل: إنَّ بعضهم ينصبُ بـ «لمْ» ويجزم بـ «لَنْ»، ولك أن تقول: لعلَّ المحذوف فيهما الشديدة؛ فيُجاب بأنَّ تقليلَ الحذف والحملَ على ما ثبَتَ حَذْفه أَوْلى.

---

(١) تقدم بالرقم ٢٥٥.

٨٨٣ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠؛ والدرر ٥/ ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٧؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٣ (قنس)، ١٣/ ٤٢٩ (نون)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥٢، ١١٧٦؛ والخصائص ١/ ١٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٤؛ ولسان العرب ١١/ ٧١١ (هول)؛ والمحتسب ٢/ ٣٦٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢٣.

اللغة: طارقها: اسم الفاعل من «طرق يطرق» إذا أتى ليلاً. قَوْنَس الفرس: العظم الناتىء بين أذني الفرس.

المعنى: اصرف عن نفسك هموم الحياة وكدرتها بسهولة، كما تضرب نتوء أذني الفرس ليستقيم.

الإعراب: «اضرب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة الشعرية، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «**عنك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل اضرب. «**الهموم**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. «**طارقها**»: «طارق»: بدل من الهموم منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ضربك**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. «**بالسيف**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر ضربك. «**قونس**»: مفعول به للمصدر (ضربك). «**الفرس**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

والشاهد فيه قوله: «اضرب عنك» فإن الرواية فيه بفتح الباء، وأصل الكلام: «اضربَنْ عنك» بنون توكيد خفيفة ساكنة، وفعل الأمر يبنى مع نوني التوكيد على الفتح. ثم حذف الشاعر نون التوكيد وهو ينويها، فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها؛ لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها. وهذا شاذ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة إنما تحذف إذا وليها ساكن.

(٢) الشرح: ١.

حذف نون التثنية والجمع

يحذفان للإضافة، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾(١)، و ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَاقَةِ﴾(٢)، ولشبه الإضافة، نحو: «لاَ غُلاَمَيْ زيد»، و «لاَ مُكْرِمِي لعَمْرٍو»، إذا لم تقدَّر اللام مُقْحَمَة؛ ولتقصيرِ الصِّلة، نحو: «الضَّارِبَا زَيْداً، و «الضَّارِبُو عَمرًا»، وللام السَّاكنة قليلاً، نحو: ﴿لَذَائِقُو العَذَابَ﴾(٣) فيمن قرأَهُ بالنّصب، وللضرورة، نحو قوله [من الطويل]:

٨٨٤ ـ هُمَــا خُطَّتَــا: إمَّــا إسَــارٌ وَمِنَّــةٌ، وَإمَّــا دَمٌ، وَالْقَتْــلُ بِــالْحُــرِّ أجْــدَرُ

فيمن رواه برفع «إسار ومنّة»، وأمّا من خفض فبالإضافة، وفَصَلَ بين المتضايفين بـ «إمّا»؛ فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة، واختلف في قوله [من الخفيف]:

٨٨٥ ـ [رُبَّ حَــيٍّ عَــرَنْــدَسٍ ذِي طَــلاَلٍ] لا يَــزَالُــونَ ضَــارِبيــنَ الْقِبَــابِ

(١) المسد: ١.
(٢) القمر: ٢٧.
(٣) الصافات: ٣٨.

٨٨٤ ـ **التخريج**: البيت لتأبّط شراً في ديوانه ص ٨٩؛ وجواهر الأدب ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣؛ والدرر ١/١٤٣؛ وشرح التصريح ٢/٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٠٥؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٨؛ والممتع في التصريف ٢/٥٢٦؛ وهمع الهوامع ١/٤٩، ٢/ ٥٢.

اللغة: الإسار: الأسر. ومنة: إطلاق من الأسر من غير فدية. الدم: كناية عن القتل.

المعنى: يقول للهذليين: إن سلمت نفسي إليكم فأنا بين أمرين إما الأسر، وتفضُّلكم عليَّ بالإطلاق من غير فداء، وإما القتل، والقتل خير للحر من أسره وتفضُّل الناس عليه بالإطلاق.

الإعراب: **هما**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **خطتا**: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. **إما**: أداة تفضيل وتقسيم. **إسار**: بدل من (**خطتا**). ومنة: «الواو»: عاطفة و «منة»: معطوف على (إسار). **وإما**: «الواو»: عاطفة، «إما»: حرف تفضيل وتقسيم. دم: اسم معطوف على إسار مرفوع بالضمة الظاهرة. **والقتل**: «الواو»: حالية، «القتل»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **بالحر**: جار ومجرور متعلقان بالخبر أجدر. **أجدر**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «هما خطتا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «والقتل أجدر»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: خطّتا إسارٍ فقد حذفت النون للإضافة وفصل بين المضاف والمضاف إليه بإما التفضيلية. وعلى رواية الرفع تكون النون محذوفة لضرورة الشعرّ.

٨٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦١؛ والدرر =

فقيل: الأصل ضاربين ضاربي القباب، وقيل للقبابِ كقوله [من الطويل]:

إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأَصَابِعُ[1]

وقيل: «ضاربين» مُعْرَب إعراب «مساكين»، فنصبُهُ بالفتحةِ، لا بالياء.

حذف التنوين

يُحذفُ لزوماً لدخولِ «أل»، نحو: «الرَّجُل»، وللإضافة، نحو: «غُلاَمك»، ولشبهها، نحو: «لاَ مَالَ لِزَيْدٍ»، إذا لم تُقدَّر اللام مُقْحَمة؛ فإن قُدِّرت فهو مضاف، ولمانع الصرف، نحو: «فَاطِمَة»، وللوقف في غير النصب، وللاتِّصال بالضمير، نحو: «ضَاربك» فيمن قالَ إنه غيرُ مضاف، فأما قوله [من الوافر]:

[وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ] أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمٍ شَرَاحِي[2]

= ١/١٣٦؛ وشرح الأشموني ١/٣٧؛ وشرح التصريح ١/٧٧؛ والمقاصد النحوية ١/١٧٦؛ وهمع الهوامع ١/٤٧.

شرح المفردات: العرندس: من الإبل الشديد، وهو أيضاً: الأسد. وحيّ عرندس: أي منيع. الطلال: الحسن والجمال. القباب: ج القبّة، وهي الخيمة.

المعنى: يقول: إنّه حيّ عزيز الجانب، خصيب، لا يستطيع أحد أن يزحزحهم عنه لأنّهم أشدّاء لا يهابون الموت.

الإعراب: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «حي»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاًّ على أنّه مبتدأ. «عرندس»: نعت «حيّ» مجرور لفظاً، مرفوع محلاًّ. «ذي»: نعت ثانٍ لـ «حيّ» مجرور لفظاً بالياء لأنّه من الأسماء الستّة مرفوع محلاًّ، وهو مضاف. «طلال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: حرف نفي. «يزالون»: فعل مضارع ناقص، و «الواو»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «لا يزالون». «ضاربين»: خبر «لا يزالون» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «القباب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «ربّ حيّ.. لا يزالون..» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يزالون...» في محل رفع خبر المبتدأ «حيّ».

الشاهد: قوله: «ضاربين القباب» حيث نصب «ضاربين» بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل هذه النون كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو «مجانين». ولو لم يعاملها هذه المعاملة لكان عليه أن يقول: «ضاربي القباب» لأنّ نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة. وخُرِّج على أن الأصل: «ضاربين ضاربي القباب» فحذف «ضاربي» لدلالة «ضاربين» عليه. وخُرِّج بوجه آخر (الدرر ١/١٣٧).

(١) تقدم بالرقم ٢.

(٢) تقدم بالرقم ٥٦٣.

فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نونُ وقايةٍ لا تَنْوين، كقوله [من الطويل]:

وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً [فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ][1]

إذ لا يجتمعُ التنوينُ من «أَلْ»، ولكَوْنِ الاسم علماً موصوفاً بما اتَّصل به وأضيف إلى علم، من «ابن» و «ابنة» اتفاقاً، أو «بنت» عند قومٍ من العرب، فأما قوله [من الرجز]:

٨٨٦ ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ [كَرِيمَة أَخْوَالُهَا وَالْعَصَبَهْ]

فضرورة؛ ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً، كقوله [من المتقارب]:

فَأَلفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلا[2]

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطِفين في التنكير؛ وقرىء ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[3]، ﴿وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾[4] بترك تنوين «أحد» و «سابق»، وبنصب «النَّهار».

---

(١) تقدم بالرقم ٥٦٤.

٨٨٦ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص١٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٦؛ والكتاب ٣/ ٥٠٦؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٨ (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قبب)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٦.

اللغة: جارية: شابة. ثم أطلقت على كل أمة جارية. الأخوال: أقرباء الأم، العصبة: أقرباء الأب.

المعنى: إن هذه الجارية تنسب إلى قيس من قبيلة بني ثعلبة، أخوالها وأعمامها كرماء شرفاء.

الإعراب: **جارية**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي. **من قيسٍ**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع صفة لجارية. **بن**: صفة قيس مجرور. **ثعلبة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة، منع ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للشعر نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **كريمة**: صفة لجارية مرفوعة. **أخوالها**: فاعل لاسم الفاعل كريمة مرفوع، و «الها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **والعَصَبَةْ**: «الواو»: حرف عطف، «العَصَبة»: اسم معطوف على مرفوع مرفوع مثله، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض.

وجملة «هي جارية»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «قيس بن ثعلبة» حيث نون «قيس» ضرورة وهو شاذ، لكونه علماً موصوفاً بابن مضافاً لعلم.

(٢) تقدم بالرقم ٧٩٣.

(٣) الإخلاص: ١ ـ ٢.

(٤) يس: ٤٠.

واختُلِف لِمَ تُرك التنوين في نحو: «قَبضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيرُ»، فقيل: لأنه مبني كـ «قبلُ» و «بَعْدُ»؛ وقيل: لنيّة الإضافة، وإنّ الضّمة إعرابٌ وغير متعيّنة لأنها اسمُ «ليس»، لا محتملة لذلك وللخبرية؛ ويردُّه أن هذا التركيبَ مطّرِد، ولا يُحذف تنوينُ مضافٍ لغير مذكور باطّراد، إلا إنْ أشْبَهَ في اللفظ المضاف، نحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالَها»، فإن الأول مضاف للمذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً.

حذف «أل»

تُحْذَفُ للإضافة المعنويَّة، وللنداء نحو: «يَا رَحْمٰنُ»، إلاَّ من اسم الله تعالى، والجمل المحكية؛ قيل: والاسم المشبّه به، نحو: «يا الْخَلِيفَةَ هَيْبَةً»، وسُمع «سَلَامُ عَلَيْكُمْ» بغير تنوينٍ؛ فقيل: على إضمارِ «أل»؛ ويُحتمل عندي كونُه على تقديرِ المضاف إليه، والأصل سلامُ اللَّهِ عليكم؛ وقال الخليل في «ما يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أنْ يَفْعَلَ كذا»، هو على نية «أل» في «خير»؛ ويردُّه أنه لا تجامع من الجارَّة للمفضول؛ وقال الأخفش: اللام زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسيّ، وقال ابن مالك: «خير» بدل، وإبدال المشتقّ ضعيف، وأولى عندي أن يُخرَّج عن قوله [من الكامل]:

وَلَقَــدْ أَمُــرُّ عَلَــى اللّئِيــمِ يَسُبُّنِــي فَمَضَيْــتُ ثُمَّــتَ قُلْــتُ لاَ يَعْنِينِــي[(١)]

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة: حذف لام جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾[(٢)]، وحذف لام «لقد»، يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[(٣)]، وحذف لام «لأفْعلَنَّ» يختصُّ بالضرورة، كقول عامر بن الطُّفَيْل [من الكامل]:

٨٨٧ ـ وَقَتِيــلِ مُــرَّةَ أثْــأَرَنَّ، فــإنَّــهُ فِــرْغٌ، وَإنَّ أخَــاكُــمُ لَــمْ يُثْــأَرِ

---

(١) تقدم بالرقم ١٤٢.

(٢) الواقعة: ٧٠.

(٣) الشمس: ٩.

٨٨٧ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٦٠، ٦٥؛ والدرر ٤/ ٢٢٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢.

والرواية الصحيحة كما في الديوان وغيره «لم يقصدِ» مكان «لم يثأر». =

حذف جملة القَسَم

كثير جداً، وهو لازم مع غيرِ الباء من حروفِ القسم، وحيثُ قيل: «لأفْعَلَنَّ»، أو «لَقَدْ فَعَلَ»، أو «لَئِنْ فَعَلَ»، ولم يتقدّم جملة قسم فَثَمَّ جملة قسم مقدَّرة، نحو: ﴿لأعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً﴾[1] الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[2]، ﴿لئِنْ أخرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[3]؛ واختُلِف في نحو: «لَزَيْدٌ قائم»، ونحو: «إنّ زَيْداً قَائِم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقَسَم أو لا؟

حذف جواب القَسَم

يجب إذا تقدَّم عليه أو اكْتَنَفَه ما يُغْنِي عن الجواب؛ فالأول نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ والله»، ومنه «إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمته»، والثاني نحو: «زَيْدٌ واللَّهِ قائم». فإن قلت: «زيد والله إنه قائم، أو لقائم» احتملَ كون المتأخِّر عنه خبراً عن المتقدِّم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملةُ القسَمِ وجوابِهِ الخَبر.

ويجوز في غير ذلك، نحو: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[4] الآيات، أي: لتُبْعثُنَّ، بدليل ما

= **اللغة**: مرة: الجد السادس للنبي. فرغ: لم يؤخذ بثأره.

المعنى: لأقتلن قاتل مرة الذي لم تطلبوا ثأره، فأخاكم تركتم دمه ولم تطالبوا به.

الإعراب: **وقتيل**: «الواو»: عاطفة، و «قتيل»: اسم معطوف على اسم مجرور سبقه في بيت فائت، مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف. مرة: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم علم مؤنث مجازي. **أثأرن**: فعل مضارع مبني على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **فإنه**: «الفاء»: حرف استئناف وتعليل، «إن»: حرف مشبه بالفعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. فرغ: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **وإن**: «الواو»: حالية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **أخاكم**: اسمها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لم يثأر**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «يثأر»: فعل مضارع مجزوم مبني للمجهول وحرك بالكسر لضرورة الشعر، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «أثأرن»: جواب قسم محذوف لا محل لها. وجملة «فإنه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن أخاكم لم يقتل»: في محل نصب حال. وجملة «لم يثأر»: في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «أثأرن» فقد حذفت اللام الرابطة لجواب القسم والمؤكدة له ضرورة، لأنها لا تغني عن نون التوكيد.

(١) النمل: ٢١.

(٢) آل عمران: ١٥٢.

(٣) الحشر: ١٢.

(٤) النازعات: ١.

بعده، وهذا المقدّر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾[١] أو عامله: اذكر؛ وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٢] وهو بعيدٌ لبعده؛ ومثله ﴿قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾[٣]، أي: لنهلكن، بدليل ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٤] أو إنّك لمنذر، بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾[٥]؛ وقيل: الجواب مذكور؛ فقال الأخفش ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾[٦] وحذفت اللام للطُول مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[٧]. وقال ابن كيسان ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾[٨] الآية، الكوفيّون ﴿بَلْ عَجِبُوا﴾[٩] والمعنى: لقد عجبوا؛ بعضهم ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لذكرى﴾[١٠]، ومثله ﴿صٓ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[١١]، أي: إنه لمعجز، أو ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ المرسلين﴾[١٢] أو ما الأمر كما يزعمون، وقيل: مذكور؛ فقال الكوفيُّون والزّجاج ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لحق﴾[١٣] وفيه بُعْد، الأخفش ﴿إِنْ كُلٌّ إلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾[١٤] الفرَّاء وثعلب ﴿صٓ﴾[١٥] لأن معناها صدق الله؛ ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[١٦] وحُذفت اللام للطول.

حذف جملة الشرط

هو مُطّرد بعد الطلب، نحو: ﴿فاتَّبِعُوني يُحْبِبكُم الله﴾[١٧]، أي: فإن تتبعوني يحببكم الله ﴿فاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾[١٨]، ﴿رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾[١٩].

وجاء بدونه نحو: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فإِيَّايَ فَاعْبُدونِ﴾[٢٠]، أي: فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدةِ فإيّاي فاعبدون في غيرها ﴿أم اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِي﴾[٢١] أي: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ

(١) النازعات: ٦.
(٢) النازعات: ٢٦.
(٣) ق: ١.
(٤) ق: ٣٦.
(٥) ق: ٢.
(٦) ق: ٤.
(٧) الشمس: ٩.
(٨) ق: ١٨.
(٩) ق: ٢.
(١٠) الزمر: ٢١، وق: ٣٧.
(١١) ص: ١.
(١٢) البقرة: ٢٥٢؛ يس: ٣.
(١٣) ص: ٦٤.
(١٤) ص: ١٤.
(١٥) ص: ١.
(١٦) ص: ٣.
(١٧) آل عمران: ٣١.
(١٨) مريم: ٤٣.
(١٩) إبراهيم: ٤٤.
(٢٠) العنكبوت: ٥٦.
(٢١) الشورى: ٩.

لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ، فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ، فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللهِ﴾[(١)] أي: إن صدقتم فيما كنتم تعِدُونَ به من أنفسكم فقد جاءَكم بَيِّنَة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم؛ وإنما جعلت هذه الآية من حَذفِ جملة الشرط فقط ـ وهي من حذفها وحذف جُملةِ الجواب ـ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقامَ الجوابَ، وذلك يسمّى جواباً تجُوزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾[(٢)]، أي: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويردُّه أن الجواب المنفي بـ «لَمْ» لا تدخل عليه الفاء.

وجعَل منه أبو البقاء ﴿فَذٰلِكَ الّذي يَدُعُ الْيَتِيمَ﴾[(٣)]، أي: إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذفُ جملة الشرط بدونِ الأداة كثيرٌ، كقوله [من الوافر]:

٨٨٨ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلاّ تطلقْها.

---

(١) الأنعام: ١٥٧.

(٢) الأنفال: ١٧.

(٣) الماعون: ٢.

٨٨٨ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٤؛ والدرر ٥/ ٨٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٣٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ٢١٥؛ ورصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٩ (أما لا)؛ والمقرب ١/ ٢٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢.

اللغة والمعنى: الكفؤ: المشابه والمِثْل. المفرق: وسط الرأس. الحسام: السيف القاطع.

يقول: طلّق زوجتك لأنّك غير مناسب لها، وإلاّ ضُرب رأسك بالحسام.

الإعراب: **فطلّقها**: **الفاء**: بحسب ما قبلها، **طلّقها**: فعل أمر مبنيّ. والفاعل: أنت، **و** «**ها**» في محلّ نصب مفعول به. **فلست**: **الفاء**: حرف استئناف أو تعليل، **لست**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». لها: جار ومجرور متعلّقان بـ «كفء». **بكفء**: **الباء**: حرف جرّ زائد، **كفء**: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». **وإلاّ**: **الواو**: حرف عطف، **إلاّ**: أصلها: إنْ لا. **إن**: حرف شرط. **لا**: نافية. وفعل الشرط محذوف تقديره: «تطلّقها». **يعل**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره. **مفرقك**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، **والكاف**: في محلّ جرّ بالإضافة. **الحسام**: فاعل مرفوع بالضمّة.

=

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجبٌ إن تقدَّم أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب: فالأول نحو: «هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ»، والثاني نحو: «هو إن فعل ظالم»، ﴿وإنّا إنْ شاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾(١)، ومنه «واللَّهِ إن جَاءني زيدٌ لأكْرمنَّه»، وقولُ ابن معطي:

اللّفْـــظُ إنْ يُفِـــدْ هُـــوَ الْكَـــلَامُ

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهو حذفُ الجوابِ مع كونِ الشَّرط مُضارعاً، وإما الجوابُ الجملة الاسميَّة وجملتا الشّرط والجواب خبر ففيه ضرورةٌ أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله [من البسيط]:

مَـنْ يَفعَـلِ الْحَسَنَـاتِ اللّـهُ يَشْكُـرُهَـا ... [والشـرُّ بـالشـرِّ عنـد اللّـهِ مِثْـلَانِ](٢)

ووهم ابن الخبّاز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو: ﴿فإن اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأرضِ﴾(٣) الآية، أي: فافعلْ، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجبال﴾(٤) الآية، أي: لما آمنوا به، بدليل ﴿وَهُمْ يَكْفُرونَ بِالرَّحْمٰنِ﴾(٥). والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر، ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾(٦)، أي: لارتدَعْتم وما ألهاكم التّكاثر، ﴿وَلَو افْتَدَى بِهِ﴾(٧) أي: ما تُقُبِّلَ منه، ﴿وَلَوْ كُنْتُم فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾(٨) أي: لأدرككم، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتّقُوا مَا بَيْنَ أيْدِيكُمْ وَمَا خَلفَكُمْ لَعَلّكم تُرْحَمُونَ﴾(٩)، أي:

= وجملة (طلّقها...) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، أو استئنافيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة (لست بكفء لها) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة أو تعليليّة. وجملة (إلاّ يعل) الفعليّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (يعلُ مفرقك الحسام) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه قوله: «وإلاّ يَعْلُ» حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إلاّ تطلِّقها يَعْلُ مفرقك الحُسامُ.

(١) البقرة: ٧٠.
(٢) تقدم بالرقم ٨١.
(٣) الأنعام: ٣٥.
(٤) الرعد: ٣١.
(٥) الرعد: ٣٠.
(٦) التكاثر: ٥.
(٧) آل عمران: ٩١.
(٨) النساء: ٧٨.
(٩) يس: ٤٥.

أَعرضوا، بدليل ما بعده ﴿أَئِنْ ذُكِّرْتُم﴾[١]، أي: تطيرتم، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[٢]. أي: لنفد، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤوسِهِمْ﴾[٣]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُه وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكيم﴾[٤]، أي: لهلكتم، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾[٥]، قال الزمخشري: تقديره: ألستم ظالمين، بدليل ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي القوم الظالمين﴾[٦]، ويردُّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخَّرة عن الهمزة، نحو: «إن جِئْتُكَ أَفَمَا تُحْسِنُ إليَّ»، ومقدَّمة على غيرها، نحو: «فهل تحسن إلي».

تنبيه ـ التحقيقُ أن من حذفَ الجواب مثل ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فإنّ أجَلَ اللَّهِ لآتٍ﴾[٧] لأن الجوابَ مسبَّبٌ عن ا لشَّرط، وأَجَل الله آتٍ سواء أُوجِد الرجاءُ أم لم يُوجد، وإنما الأصل: فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت؛ ومثله ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَول﴾[٨]، أي: فاعلم أنه غنيٌّ عن جَهْرِك ﴿فإنه يَعْلَمُ السر﴾[٩]، ﴿وإِنْ يُكَذِّبُوكَ﴾[١٠]، أي: فَتَصَبَّرْ، ﴿فقد كذبت رسل من قبلك﴾[١١]، ﴿إن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾[١٢]، أي: فاصبروا، ﴿فقد مَسّ القومَ قرحٌ مثله﴾[١٣]، ﴿ومَنْ يَتّبِعْ خُطُوَاتِ الشّيْطَانِ﴾[١٤]، أي: يفعل الفواحشَ والمُنْكرات، ﴿فإنهُ يأمُرُ بالفحشاء والمنكر﴾[١٥]، ﴿ومَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ ورَسُولَه والذين آمَنُوا﴾[١٦]، أي: يَغْلِب، ﴿فإنَّ حِزْبَ اللَّه هُمُ الْغَالِبُون﴾[١٧]، ﴿وإن عَزَمُوا الطَّلاقَ﴾[١٨]، أي: فلا تؤذوهم بقولٍ ولا فعل؛ فإن اللَّهَ يَسْمَعُ ذلك ويعلمه ﴿فإنْ تَوَلَّوْا﴾[١٩] أي: فلا لوم عليَّ ﴿فقد أبلغتكم﴾[٢٠].

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطِّرادٍ في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: «أقام زيد؟» فتقول: «نَعَمْ»، و «ألم يقم زيد؟»

(١) يس: ١٩.
(٢) الكهف: ١٠٩.
(٣) السجدة: ١٢.
(٤) النور: ١٠.
(٥) الأحقاف: ١٠.
(٦) الأحقاف: ١٠.
(٧) العنكبوت: ٥.
(٨) طه: ٧.
(٩) طه: ٧.
(١٠) الحج: ٤٢، وفاطر: ٤.
(١١) فاطر: ٤.
(١٢) آل عمران: ١٤٠.
(١٣) آل عمران: ١٤٠.
(١٤) النور: ٢١.
(١٥) النور: ٢١.
(١٦) المائدة: ٥٦.
(١٧) المائدة: ٥٦.
(١٨) البقرة: ٢٢٧.
(١٩) ﴿فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم﴾ [هود: ٥٧].
(٢٠) هود: ٥٧.

فتقول: «نَعَمْ»، إن صَدَّقْت النفي، و «بَلَى»، إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

٨٨٩ ـ قالوا: أَخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إنَّ، وخِيفَتِي ... مَا إنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي

فإنّ «إنَّ» هنا بمعنى «نَعَمْ»، وأما قوله [من مجزوء الكامل]:

وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّه[1]

فلا يلزم كونُه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز أن لا تكون الهاءُ للسكت، بل اسماً لـ «إنّ» على أنها المؤكّدة والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

الثاني: بعد «نِعْمَ» و «بِئْسَ» إذا حُذِف المخصوص، وقيل: إن الكلام جملتانِ، نحو: ﴿إنَّا وَجَدْنَاه صابِراً نعم العبد﴾[2].

---

٨٨٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٢١٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٣٦.

اللغة: منوطة: معلقة. الرجاء: التأمل والترقب لأمر مرغوب فيه. إن بمعنى نعم.

المعنى: سألوا: أساورني الخوف، فأجبت أجل، ما دام لدي الرجاء، فهما متلازمان عندي، رجاء النجاح، وخوف الفشل.

الإعراب: **قالوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمة لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: فارقة. **أخفت**: «أ»: حرف استفهام، «خفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فقلت**: «الفاء»: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. إن: حرف جواب، وجملته المحذوفة في محل نصب مفعول به والتقدير (نعم خفت). **وخيفتي**: «الواو»: حالية، «خيفتي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ما إن**: «ما»: نافية، «إن»: زائدة. **تزال**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة و «اسمها» ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **منوطة**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **برجائي**: جار ومجرور متعلقان بالاسم المفعول منوطة، و «رجاء»: مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «قالوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أخفت»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «فقلت»: معطوفة على (قالوا). وجملة «إن» مع الفعل المحذوف بعدها في محل نصب مفعول به. وجملة «وخيفتي ما تزال..»: في محل نصب حال. وجملة «ما تزال منوطة»: في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «إن» فقد وقعت حرف جواب وحذفت الجملة الفعلية «مقول القول» بعدها.

(١) تقدم بالرقم ٤٩.

(٢) ص: ٤٤.

والثالث: بعد حروف النداء في مثل ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعلمُونَ﴾[1] إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاء.

الرابع: بعد «إن» الشرطية، كقوله [من الرجز]:

٨٩٠ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى وإنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قَالَتْ: وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم: «افعَلْ هَذَا إمَّا لا»، أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعلْه.

---

(١) يس: ٢٦.

٨٩٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٦، ١١/ ٢١٦؛ والدرر ٥/ ٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٨١؛ ورصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢، ٨٠.

شرح المفردات: المعدم: من لا مال له، الفقير.

المعنى: يقول: لقد قالت بنات العم لـ «سلمى» بألاّ ترفض من جاء يطلب يدها وإن كان فقيراً، فرحّبت «سلمى» به. وهذا القول قريب من المثل القائل: «زوج من عود خير من قعود».

الإعراب: «**قالت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والتاء للتأنيث. «**بنات**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**العم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يا**»: حرف نداء. «**سلمى**»: منادى مبنيّ على الضمّة المقدّرة في محلّ نصب. «**وإن**»: الواو: حالية و «إن» حرف وصل، أو «الواو» حرف عطف، عطف على محذوف، و «إن» حرف شرط جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط في محلّ جزم، واسمه ضمير مستتر تقديره «هو». «**فقيرًا**»: خبر «كان» منصوب. «**معدماً**»: نعت «فقيراً» منصوب، أو خبر ثانٍ لـ «كان» منصوب. وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن كان فقيراً معدماً أفترضين به». «**قالت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «**وإن**»: الواو حالية. و «إن»: حرف وصل، أو «الواو» حرف عطف، و «إن»: حرف شرط جازم، وفعله وجوابه محذوفان تقديرهما: «وإن كان فقيراً معدماً رضيت به».

وجملة: «قالت بنات العم» الفعلية ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا سلمى» في محلّ نصب مفعول به. والجملة من إن الوصلية والجملة المحذوفة في محلّ نصب حال، باعتبار «الواو» حالية، أو معطوفة على جملة محذوفة يدلّ عليها سياق الكلام. وجملة «قالت»: الثانية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كان فقيراً رضيت به»: الشرطية المحذوفة تعرب مثل الجملة الشرطية الأولى.

الشاهد: قوله: «إنْنْ. . .» حيث ألحق التنوين الغالي في الموضعين، وهو يدخل على القوافي المقيّدة، ودخوله هنا دليل على أنّه لا يختصّ فقط بالاسم.

وفي البيت شاهد آخر للنحاة، وهو حذف فعل الشرط وجوابه بعد «إنْ»، والتقدير: وإن كان كذلك رضيته.

حذفُ أكثر مِن جملة

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

٨٩١ ـ إنْ يَكُـنْ طِبُّـكِ الـدَّلالَ فَلَـوْ فِـي سَـالِـفِ الـدَّهْـرِ وَالسِّنِيـنَ الْخَـوَالِـي

أي: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك؛ وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا، كَذٰلِكَ يُحْيِي الله الموتىٰ﴾(١): إن التقدير: فضربوه فَحَيِيَ فقلنا: كذلك يحيي الله؛ وفي قوله تعالى: ﴿أنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأويلِهِ فأرسِلُون﴾(٢) الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسفَ لأستعبِرَهُ الرُّؤيا، فأرسلوه فأتاه وقال له: يا يوسف؛ وفي قوله تعالى: ﴿فقُلْنَا اذْهَبَا إلى الْقَوْمِ الذِين كَذّبوا بآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾(٣)، إن التقدير: فأتَيَاهم فأبلغاهم الرسالة فكذّبوهما فدمّرناهم.

تنبيه ـ الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما ٱقْتَضَته الصِّناعة، وذلك بأن يجدَ

---

٨٩١ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١١٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٣٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٦١؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٤.

اللغة: طبك: طبعك. الدلال: التمنع في الحب. الخوالي: الماضيات.

المعنى: إن كان طبعك التمنع احتملناه منك، وإن كان مما مضى غضضنا الطرف عنه.

الإعراب: **إن**: حرف شرط جازم. **يكن**: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون الظاهر. **طبك**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **الدلال**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **فلو**: «الفاء»: عاطفة، «لو»: حرف امتناع لامتناع. **في سالف**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لـ (كان) محذوفة مقدرة بعد (لو) و «سالف»: مضاف. **الدهر**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **والسنين**: «الواو»: عاطفة، «السنين»: اسم معطوف على «سالف» مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **الخوالي**: صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء للثقل.

وجملة «إن كان مع الجواب المحذوف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان»: فعل الشرط لا محل لها. وجواب الشرط محذوف لدلالة المعنى عليه. وجملة «فلو في سالف الدهر مع الجواب المحذوف»: استئنافية لا محل لها، وجواب الشرط محذوف. وجملة «كان في سالف»: جملة الشرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فلو في سالف الدهر» فقد حذف فعل الشرط وجوابه والتقدير فلو كان هذا دأبك لقبلناه منك.

(١) البقرة: ٧٣.

(٢) يوسف: ٤٥.

(٣) الفرقان: ٣٦.

خبراً بدونِ مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاءٍ أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوفٍ عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿ليقُولُنَّ الله﴾(١)، ونحو: ﴿قَالُوا خَيْراً﴾(٢)، ونحو: «خَيْرٍ عافاك الله». وأمّا قولهم في نحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾(٣) إن التَّقدير: والبرد، ونحو: ﴿وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إسْرَائِيلَ﴾(٤) إن التقدير: ولم تعبدني، ففضُولٌ في فن النحو، وإنما ذلك للمفسّر؛ وكذا قولهم: يُحذف الفاعلُ لعظمتِهِ وحقارةِ المفعول، أو بالعكسِ، أو للجهلِ به أو للخوفِ عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنَّه تطفُّلٌ منهم على صناعةِ البيان؛ ولم أذكُرْ بعض ذلك في كتابي جَرْياً على عادتهم، وأُنْشِدُ متمثِّلاً [من الطويل]:

٨٩٢ ـ وَهَـل أنـا إلاّ مِـنْ غَـزِيَّـةَ: إنْ غَـوَتْ غَـوَيْـتُ، وإنْ تَـرْشُـدْ غَـزِيَّـةُ أَرْشُـدِ

---

(١) العنكبوت: ٦١ وغيرها.
(٢) النحل: ٣٠.
(٣) النحل: ٨١.
(٤) الشعراء: ٢٢.

٨٩٢ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٧؛ والأصمعيات ص ١٠٧؛ والأغاني ١٠/ ٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٨، ٢٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨١٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٢٥ (غزا)، ١٥/ ١٤٠ (غوى)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦.

اللغة: غزية: اسم قبيلة الشاعر. غوت: ضلّت.

المعنى: أنا من قبيلة غزية أفعل ما تفعل قبيلتي فإن استقامت استقمت، وإن اعوجّت اعوججت.

الإعراب: **وهل**: «الواو»: حسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام متضمن معنى النفي. **أنا**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **إلاّ**: أداة حصر. من **غزية**: «من»: حرف جر، «غزية»: اسم مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ أنا. **إن**: حرف شرط جازم. **غوت**: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل جزم فعل الشرط، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **غويت**: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم و «التاء»: في محل رفع فاعل. **وإن**: «الواو»: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. **ترشد**: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط. **غزية**: فاعل مرفوع بالضمة. **أرشد**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وحرك بالكسر للضرورة.

وجملة «أنا من غزية»: بحسب الواو. وجملة «**إن غوت غويت**»: **استئنافية لا محل لها**. وجملة «غوت»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة «غويت»: **جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها**. =

بل لأني وضعتُ الكتاب لإفادةِ مُتعاطي التفسير والعربيَّة جميعاً، وأما قولهم في «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ»: إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي: والناقة، فلازمٌ لهم؛ ليطابق الخبر المخبرَ عنه؛ وقيل: هو على حذف مضاف، أي: أَحَدُ طليحَيْن، وهذا لا يتأتَّى في نحو: «غلَامُ زَيْدٍ ضَرَبْتَهُمَا».

= وجملة «ترشد»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة أرشد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «إن ترشد أرشد»: معطوفة على جملة لا محل لها.

وليس في البيت شاهد.

الباب السادس من الكتاب
في التحذير من أمور اشتهرَتْ بين المُعربين، والصَّوابُ خِلافُها

[في التحذير ما أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها]

وهي كثيرة، والذي يَحْضُرني الآنَ منها عشرونَ موضعاً.

أحدها: قولهم في «لَوْ» «إنها حرفُ امتناعٍ لامتناع»، وقد بيَّنا الصوابَ في ذلك في فصلِ «لو»، وبَسَطْنَا القولَ فيه بما لم نُسْبَقْ إليه.

والثاني: قولهم في «إذا» غير الفجائيّة: «إنها ظرف لما يُسْتَقْبَل من الزّمان، وفيها معنى الشرط غالباً»، وذلك مَعِيبٌ من جهات:

إحداها: أنهم يذكرونَه في كلِّ موضع، وإنما ذلك تفسيرٌ للأداةِ من حيث هي، وعلى المُعْرِب أن يبيِّنَ في كل موضع: هل هي متضمِّنة لمعنى الشَّرْط أم لا؟ وأحسن مما قالوه أن يُقال، إذا أُريدَ تفسيرُها من حيث هي: ظرفٌ مستقبل خافضٌ لشرطهِ منصوبٌ بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانية: أن العبارة التي تُلْقَى للمتدرِّبين يُطلب فيها الإِيجازُ لتخفَّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعيةٌ إلى تَكْرارها، وكان أخصر من قولِهم لما يُسْتَقبل من الزمان أن يقولوا: مُسْتَقبل.

والثالثة: أن المراد أنها ظرفٌ موضوعٌ للمستقبل، والعبارة مُوهِمة أنها محلّ للمُسْتقبل، كما تقول: اليوم ظرفٌ للسفر؛ فإن الزمان قد يُجْعل ظرفاً للزَّمان مجازاً كما تقول: كتَبْتُه في يومِ الخميس في عامٍ كذا، فإنَّ الثاني حال من الأوَّل، فهو ظرف له على الاتِّساع، ولا يكونُ بدلاً منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقلِّ على الأصحّ، ولو قالوا: «ظرفٌ مستقبل» لسَلِموا من الإِسهاب والإِيهام المذكورين.

والرابعة: أن قولهم: «غالباً» راجع إلى قولهم: «فيه مَعنى الشرط» كذا يُفَسِّرونه، وذلك يَقْتَضي أنَّ كونه ظرفاً وكونَهُ للزَّمان وكَوْنَه للمستقبل لا يتخلّفْنَ، وقد بينَّا في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك.

الثالث: قولُهم: «النعتُ يتبعُ المنعوت في أربعةٍ من عشرة»، وإنما ذلك في النعت الحقيقيّ، فأما السببيّ فإنما يتبع في اثنينِ من خمسة: واحد من أوجهِ الإعراب، وواحد من التعريفِ والتَّنكير، وأما الإفرادُ والتذكيرُ وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: «مررت برجلينِ قائِمٍ أَبَواهُما، وبرجالٍ قائمٍ آباؤُهم، وبرجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قَائمٍ أبوها»؛ وإنما يقول: «قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا»، و «قَائمينَ آباؤهم»، مَنْ يقول: «أكلوني البراغيث»؛ وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[1] غير أن الصِّفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفْرَد، وأن تُكَسّرَ، وهو أرجح على الأصح، كقوله [من الطويل]:

٨٩٣ ـ بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ ... قُعُوداً عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وصحّ الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر والحال.

---

(١) النساء: ٧٥.

٨٩٣ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٤٠؛ والأضداد ص ٤٢، ١٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٣٧ (صرم).

اللغة: الصريم: الزرع المحصود أو الكثيب من الرمل المنفصل عن غيره.

المعنى: ذهبت إليه صبحاً فألفيته بين نسوة على كثيب منعزل، وهن يلمنه على إتلافه ماله.

الإعراب: **بكرت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **عليه**: جار ومجرور متعلقان بالفعل بكرت. **بكرة**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل (بكرتُ) منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. **فوجدته**: «الفاء»: عاطفة، و «وجدته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **قعوداً**: مفعول به ثان منصوب بالفتحة الظاهرة. **عليه**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «قعوداً». **بالصريم**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «قعوداً». **عواذله**: فاعل مرفوع لاسم الفاعل قعوداً، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «بكرت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فوجدته»: معطوفة على جملة (بكرت).

والشاهد فيه قوله: قعوداً، عواذله فقد جمع قعوداً جمع تكسير على أن أصله خبراً وعواذله أيضاً جمعها جمع تكسير لأنها موصوفة بـ «الصريم» وهو تكسير أيضاً.

والرابع: قولهم في نحو: ﴿وكُلَا مِنْهَا رَغدًا﴾[(١)]: «إنّ «رغدًا» نَعْتُ مصدرٍ محذوف»؛ ومثله: ﴿واذْكُرْ رَبّكَ كَثِيراً﴾[(٢)]، وقول ابن دريد [من الرجز]:

وَٱشْتَعَــلَ الْمُبْيَــضُّ فــي مُسْــوَدِّهِ   مِثْلَ اشتِعَال النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا[(٣)]

أي: أكْلاً رغداً، وذكْراً كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعالِ النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحقِّقين خلافُ ذلك، وأن المنصوبَ حالٌ من ضمير مصدرِ الفعل؛ والأصل: فكلاه، واشتعله، أي: فكُلا الأكلَ واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً»، ولا يقولون: طويل، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصَّة بجنسه، تقول: «رَأَيْتُ كَاتِباً» ولا تقول: «رأيت طويلاً»، لأن الكتابة خاصَّة بجنس الإنسان دون الطول.

وعِندي فيما احتجُّوا به نظر؛ أما الأول فلجواز أنَّ المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازَيْنِ: حَذْف الموصوف، وتصيير الصِّفة مفعولاً على السِّعَةِ؛ ولهذا يقولون: «دَخَلْتُ الدَّارَ» بحذفِ «في» توسُّعاً؛ ومنعوا «دَخَلْتُ الأمْرَ» لأن تعلُّق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز؛ وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: «سيرَ عليه زَمَنٌ طويل»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلاً»، بالنصب لما ذكرنا؛ وأما الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنَّما يتوقَّف على وُجْدَان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ ٱعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[(٤)] أي: دروعاً سابِغَاتٍ؛ وممّا يَقْدَح في قولهم مجيء نحو قولهم: «اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ»، أي: الشملة الصماء، والحالية مُتَعَذِّرة لتعريفه.

والخامسَ قولهم: «الفاء جوّاب الشرط»، والصَّواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

والسادس: قولهم: «العطف على عاملين»، والصواب: على معمولَيْ عامِلَيْن.

والسابع: قولهم: «بل حرف إضراب»، والصواب: حرف استدراك وإضراب؛ فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة، لكِن سواء.

والثامن: قولهم في نحو: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر،

---

(١) البقرة: ٣٥.
(٢) آل عمران: ٤١.
(٣) تقدم بالرقم ٦٧٧.
(٤) سبأ: ١٠ ـ ١١.

والصحيح أنه جواب لشرط مقدَّر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلِّمين.

والتاسع: قولهم في المضارع في مثل «يَقُومُ زَيْد»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصبٍ وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلولِه محلّ الاسم، وهو قول البصريِّين، وكأن حامِلَهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بَالُهم يبحثون على تصحيحِ قول البصريِّين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرَّبوا قالوا خلاف ذلك؟

والعاشر: قولهم «امتنع نحو: «سَكْرانَ» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: «عثمان» للعلمية والزيادة» وإنما هذا قولُ الكوفيّين، فأما البصريُّون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبِهة لألفَي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ موانعُ الصَّرف ثمانية لا تسعةً، وإنما شُرِطَتِ العلميّة أو الصفة لأن الشبه لا يتقوَّم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيِّين أن يمنعوا صَرْفَ نحو «عِفْرِيت» ـ علماً ـ فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علَّة الاختصاص؛ فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث؛ فيرجعونَ إلى ما اعتبره البصريون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[١]: «إن الواو نائبة عن «أو» ولا يُعْرَف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعضُ ضُعَفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بـ«الرسالة الْمُعْرِبة عن شرَف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أَو» عجز عن دَرْك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تُجْمَع قسمان: قسم يؤتى به ليضمّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، نحو: ﴿ثلَاثَةَ أيامٍ في الحجِّ وَسَبعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٢]، ﴿ثَلَاثينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٣]، وقسم يُؤْتى به لا ليُضمّ بعضهُ إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد، لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولةُ كهذه الآية وآية سورة فاطر، وقال: أي: منهم جماعة ذوو جناحين جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة؛ فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

٨٩٤ ـ وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

---

(١) النساء: ٣.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) الأعراف: ١٤٢.

٨٩٤ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في جمهرة اللغة ص ٧٢٧ وشرح أبيات سيبويه =

ولم يقولوا: «ثُلَاث» و «خُمَاس» ويريدون: «ثمانيةً»، كما قال تعالى: ﴿ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾[1]، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال [من الوافر]:

أُحَــادٌ أَمْ سُــدَاسٌ فــي أُحَــادِ ... لُيَيْلَتُنَــا الْمَنُــوطَــةُ بِـالتَّنَـادي[2]

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلقَ للنَّاكح في الجمع أن يجمعَ بين اثنين أو ثلاثٍ أو أربع، فما معنى التَّكرير في مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجبَ التَّكرير ليُصيبَ كلّ ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أُطلق له؛ كما تقولُ للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمينِ درهمينِ، وثلاثةً ثلاثة، وأربعةً أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت: لِمَ جاء العطفُ بالواو ودون «أو»؟ قلت: كما جاء بها في المثالِ

= ٢/ ٢٣٥؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٦٥ ـ ١١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٢؛ والكتاب ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧؛ واللمع ص ٢٣٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٨١.

اللغة: أنيسه: ساكنه، وجليسه، ورفيقه. تبغي: تبتغي.

المعنى: إن ما يزيد في حزني، أني فقدت ولدي، وكان بعيداً بواد مليء بالذئاب المفترسة للبشر، وهم بغيتها إن كانت مفردة، أو مجتمعة.

الإعراب: **ولكنما**: «الواو»: حسب ما قبلها، و «لكنما»: كافة ومكفوفة لا عمل لها. **أهلي**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بواد**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، والكسرة مقدرة على (ياء) وادٍ المحذوفة لتنوين المنقوص. **أنيسه**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ذئاب**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **تبتغي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **الناس**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **مثنى**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: بعضها. **وموحد**: «الواو»: عاطفة، «موحد»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (بعضهما) موحد.

وجملة «ولكنما أهلي بواد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أنيسه ذئاب»: في محل جر صفة لـ واد. وجملة «تبغي الناس»: في محل رفع صفة لـ (ذئاب) وجملة (بعضها مثنى) صفة ثانية لـ (ذئاب) وعطف عليها جملة (بعضها موحد).

والشاهد فيه قوله: «مثنى وموحد» فقد منعهما من الصرف لأنهما معدولتان من مثنى مثنى وواحد واحد، وذلك علي رأي ابن الحسين الأصفهاني.

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) تقدم بالرقم ٥٩.

المذكور، ولو جئت فيه بـ «أو» لأعْلَمْتَ أنه لا يسوغُ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليسَ لهم أن يجمعوا بينها فيَجْعلوا بعضَ القسمة على تثنيةٍ، وبعضها على تَثْلِيثٍ، وبعضها على تربيع؛ وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّتْ عليه الواو؛ وتحريرُه أن الواو دلَّتْ على إطلاقِ أن يأخذ الناكحون من أرادوا نِكَاحها من النساء على طريقِ الجمع، إن شاؤوا مختلفينَ في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قولُ مَنْ أثبت واوَ الثَّمانية، وجعل منها ﴿سَبْعَة وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1]، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختُلِف فيها هنا، فقيل: عاطفة خبرٍ هو جملة على خبرٍ مفرد، والأصل: هم سبعة وثامِنُهم كلبهم؛ وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإنّ في الكلامِ تقريراً لكونهم سبعة؛ وكأنه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامِنُهم كلبهم، واتصل الكلامان؛ ونظيره ﴿إنّ المُلُوكَ إذَا دَخلُوا قَرْيَةً﴾[2] الآية، فإن ﴿وكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[٤] ليس من كلامهم، ويؤيّده أنه قد جاءَ في المقالتينِ الأُولَيَيْنْ ﴿رَجْماً بالْغَيْبِ﴾[٤] ولم يَجىءْ مثلُه في هذه المقالة؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً؛ ولا يُرَدُّ ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إلاَّ قليل﴾[٥] لأنه يمكن أن يكونَ المراد ما يعلم عِدّتهم أو قصَّتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليلٌ من أهل الكتاب الذين عَرَفُوه من الكتُب؛ وكلامُ الزمخشريّ يقتضي أنَّ القليل هم الذين قالوا سبعة؛ فيندفع الإشكال أيضاً، ولكنّه خلاف الظاهر؛ وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيدِ لُصُوقِ الاسم بالصفة، كـ «مَرَرتُ برَجُلٍ وَمَعَه سَيْفٌ»؛ فأما الواو الأولى فلا حقيقةَ لها؛ وأما واو الحال فأين عاملُ الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة، فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب ﴿وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[٦] قلنا: العامل المعنوي لا يُحْذف.

الثاني عشر: قولهم «المؤنَّثُ المجازيُّ يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصَّواب تقييده بالمسند إلى المؤنَّث المجازي، ويكون المسند فعلاً أو شبهه، ويكونُ المؤنَّث ظاهراً، وذلك نحو: «طَلَعَ الشَّمْسُ، ويَطْلُعُ الشَّمْسُ، وأطَالِعٌ الشّمْسُ»، ولا يجوز: هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا، أو هو، ولا يجوز

---

(١) الكهف: ٢٢.
(٢) النمل: ٣٤.
(٣) النمل: ٣٤.
(٤) الكهف: ٢٢.
(٥) الكهف: ٢٢.
(٦) هود: ٧٢.

في غير ضرورة «الشَّمْسُ طَلَعَ» خلافاً لابن كَيْسَان، واحتجَّ بقوله [من المتقارب]:

٨٩٥ ـ [فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا] وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا

قال: وليس بضرورة لتمكُّنه من أن يكون «أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا» بالنقل، ورُدَّ بأنا لا نُسلِّم أن هذا الشاعر مِمّن لغتُه تخفيفُ الهمزة بنقل أو غيره.

الثالث عشر: قولهم: «يَنُوب بعضُ حروف الجرّ عن بعض» وهذا أيضاً ممّا يتداولونه ويستدلُّون به؛ وتصحيحُه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوبُ»، وحينئذٍ فيتعذَّرُ استدلالُهم به، إذ كل موضع ٱدَّعَوْا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلِّم أن هذا مما وقعت فيه النِّيابة؛ ولو صحّ قولهم لجاز أن يقال: «مررتُ في زيدٍ»، و «دخلتُ من عمرو»، و «كتبتُ إلى القلم»، على أن البصريّين ومَنْ تابَعهم يرون في الأماكن التي ٱدعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف؛ لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

---

٨٩٥ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٤؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ورصف المباني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ وشرح المفصّل ٥/ ٩٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢/ ١١٢؛ والمقرب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

شرح المفردات: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي تعمل عمل «ليس». «**مزنة**»: اسم «لا» مرفوع. «**ودقت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «**ودقها**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو حرف عطف، «لا»: نافية للجنس. «**أرض**»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح. «**أبقل**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «**إبقالها**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «لا مزنة ودقت...» بحسب ما قبلها. وجملة: «ودقت...» في محلّ نصب خبر «لا». وجملة: «ولا أرض أبقل» معطوفة على السابقة. وجملة: «أبقل» في محل رفع خبر «لا».

الشاهد: قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها» والقياس: «أبقلت إبقالها...» لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنّث مجازيّ، فحذفت التاء للضرورة.

الرابع عشر: قولهم: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرَ الأولى، وإذا أُعيدت معرفة أو أُعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثَّاني عين الأول»، وحملوا على ذلك ما رُوي «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». قال الزجّاج: ذُكِر «العسرُ» مع الألف واللام ثم ثُنّي ذكره؛ فصار المعنى: إن مع اليسر يسرين، اهـ.

ويشهد للصورتين الأُولَيين أنك تقول: «اشتريتُ فرساً ثم بعتُ فرساً»، فيكون الثَّاني غير الأول؛ ولو قلت: «ثم بعتُ الفرس»، لكان الثاني عين الأول، وللرابع قول الحماسي [من الهزج]:

٨٩٦ ـ صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا

ويُشْكِلُ على ذلك أمور ثلاثة.

---

٨٩٦ ـ **التخريج**: البيتان للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ١/ ٣٢؛ وحماسة البحتري ص ٥٦؛ والحيوان ٦/ ٤١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٢.

اللغة: صفحنا: عفونا وسامحنا تكبراً وتعففاً.

المعنى: لقد عفونا عن بني ذهل، فعسى الزمان أن يعيد لهم إلفتهم ومحبتهم فيما بينهم.

الإعراب: **صفحنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «نا» الفاعلين و النا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **عن بني**: «عن»: حرف جر، «بني»: اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون للإضافة، وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بالفعل صفحنا. **ذهل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **وقلنا**: «الواو»: عاطفة، «قلنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «نا» الفاعلين، و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **القوم**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **إخوان**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **عسى**: فعل ماضٍ ناقص جامد ناقص مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر: **الأيام**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. **أن يرجعن**: «أن» حرف ناصب، «يرجعن»: فعل مضارع منصوب مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة و «النون»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **قوماً**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **كالذي**: جار ومجرور متعلقان بمفعول مطلق محذوف. **كانوا**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع اسمها، وخبرها محذوف، والتقدير: كانوه، أو كانوا عليه.

وجملة «صفحنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وقلنا»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها. وجملة «القوم إخوان»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «عسى الأيام يرجعن»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يرجعن»: صلة موصول حرفي لا محل لها. والمصدر المؤول من (أن يرجعن) في محل نصب خبر عسى. وجملة «كانوا»: صلة الموصول لا محل لها.

أحدها: أنَّ الظاهر في آية ﴿ألم نشرح﴾[(١)] أن الجملة الثانية تكرارٌ للجملة الأولى، كما تقول: «إنَّ لزيدٍ داراً إن لزيد داراً» وعلى هذا فالثانية عَيْنُ الأولى.

والثاني: أنَّ ابن مسعود قال: لو كان العسرُ في جُحْرٍ لطلبه اليُسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرّة واحدة؛ فدلَّ على ما ادَّعيناه من التأكيد، وعلى أنه لم يَسْتَنِدْ تكرُّر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فَهِمَه ممّا في التنكير من التفخيم فتأوَّله بيسر الدارين.

والثالث: أن في التَّنزيل آياتٍ تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قولُه تعالى: ﴿اللَّهُ الذي خلقكم من ضعف﴾[(٢)] الآية، ﴿وهو الذي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾[(٣)]، والله إلهٌ واحد سبحانَهُ وتعالى؛ وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾[(٤)]، فالصلح الأوَّل خاصّ، وهو الصلح بين الزَّوجين، والثاني عام، ولهذا يُسْتَدلّ بها على استحباب كلِّ صلحٍ جائز، ومثله ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ﴾[(٥)]، والشيء لا يكون فوق نفسه؛ وعلى الثالث قولُه تعالى: ﴿قُلْ اللهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾[(٦)]، فإن الملك الأول عام، والثاني خاص؛ ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إلاّ الإِحْسَانُ﴾[(٧)] فإن الأولّ العمل والثاني الثَّواب؛ ﴿وكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾[(٨)] فإن الأولى القاتلة، والثانية المقتولة؛ وكذلك بقية الآية. وعلى الرابع ﴿يسألُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ﴾[(٩)]، وقوله [من الطويل]:

٨٩٧ ـ [بِـلاَدٌ بِهَـا كُنَّـا وكنّـا مِـنَ اَهْلِهَـا] إذِ النَّـاسُ نَـاسٌ والـزَّمَـانُ زَمَـانُ

= **والشاهد فيه قوله**: «قوماً» فقد ورد نكرة على أنه أعيد من المعرفة «القوم» فهو عينه.

(١) الانشراح: ١.
(٢) الروم: ٥٤.
(٣) الزخرف: ٨٤.
(٤) النساء: ١٢٨.
(٥) النحل: ٨٨.
(٦) آل عمران: ٢٦.
(٧) الرحمن: ٦٠.
(٨) المائدة: ٤٥.
(٩) النساء: ١٥٣.

٨٩٧ ـ التخريج: البيت لرجل من عاد في الأغاني ٢١/١٠٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٧؛ ولسان العرب ٦/١١ (أنس)؛ ويروى «والبلادُ بلادُ» مكان «والزمان، زمان».

الإعراب: **بلاد**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة لمبتدأ محذوف تقديره هي. **بها**: جار ومجرور متعلقان =

فإن الثاني لو ساوَى الأول من مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

أَنَـا أَبُـو النَّجْـمِ وَشِعْـرِي شِعْـرِي [لِلَّـهِ دَرِّي مَـا أَجَـنَّ صَـدْرِي][1]

أي: وشعري لم يتغيَّر عن حالته.

فإذا ٱدُّعِيَ أن القاعدة فيهنَّ إنما هي مستمرّة مع عدم القرينة، فأمَّا إن وجدت قرينة فالتعويل عليها؛ سَهُلَ الأمْرُ.

وفي الكشّاف «فإن قلت: ما معنى «لن يغلبَ عسرٌ يسرين؟» قلت: هذا حَمْلٌ على الظاهر، وبناء على قوّةِ الرجاء، وأن وَعْدَ اللَّهِ لا يُحْمَلُ إلا على أبلغِ ما يحتملُه اللفظ؛ والقولُ فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكونَ تكريراً للأولى كتكرير ﴿ويلٌ يومئذ للمكذبين﴾[2] لتقريرِ معناها في النفوس، وكتكرير المفرد في نحو: «جاء زيد زيد»، وأن تكون الأولى عِدَة بأن العسر مردوفٌ باليسر لا مَحَالَةَ؛ والثانية عِدَة مُسْتأنفة بأن العُسْر متبوعٌ باليسر لا محالَة؛ فهما يُسْرَانِ على تقديرِ الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأن اللام إن كانت فيه للعهدِ في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمَهُ حكمُ «زيد» في قولك «إنَّ مع زيد مالاً إن مع زيد مالاً»؛ وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً؛ وأمَّا اليسر فمنكّرٌ متناوِلٌ لبعضِ الجنس، فإذا كانَ الكلامُ الثاني مستأنَفاً فقد تناوَلَ بعضاً آخر، ويكون

بخبر مقدم محذوف لـ كنا. **كنا**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع «نا» و «نا»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **وكنا**: «الواو»: عاطفة، «كنا»: مثل «كنا» الأولى. **من أهلها**: «من»: حرف جر، «أهل»: اسم مجرور بحرف الجر، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر «كنا» الثانية، و«ها» ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **إذ**: ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف. **الناس**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **ناس**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **والزمان**: «الواو»: عاطفة، «الزمان»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **زمان**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «هي بلاد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بها كنا»: في محل رفع صفة بلاد. وجملة «وكنا من أهلها»: معطوفة في محل رفع. وجملة «الناس ناس»: في محل جر بالإضافة. وجملة «والزمان زمان»: معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «الناس ناس والزمان زمان» فقد أعاد المعرفة نكرة في كل من الجملتين وهي ليست عين الأولى (أي المعرفة) لمخالفة المعنى فالتقدير فالناس ناس لم يتغيروا في أحوالهم وكذا تقدير الجملة الثانية.

(١) تقدم بالرقم ٥٣٦.

(٢) المرسلات: ١٥ وغيرها.

الأول ما تيسَّر لهم من الفتوحِ في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثاني ما تيسَّر في أيام الخلفاء؛ ويحتمل أن المراد بهما يُسْرُ الدُّنيا ويسر الآخرة مثل: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾(١) وهما الظّفَرُ والثواب» اهـ. ملخَّصاً.

وقال بعضهم: الحقُّ أنَّ في تعريف الأول ما يُوجِب الاتّحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعيّن، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وُعِدَ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خيرٌ له من الأولى؛ فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإن مع العسر في الدُّنيا يُسْراً في الآخرة؛ للقطع بأنه لا عُسْرَ عليه في الآخرة، فتحقَّقنا اتحاد العسر، وتيقنَّا أن له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة.

الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكونَ العاملُ في الحال هو العامل في صاحبها»، وهذا مشهور في كتبِهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أحدها: قولك: «أَعْجَبَنِي وَجْهُ زَيْدٍ متبسماً، وَصَوْتُهُ قَارِئاً»، فإن صاحبَ الحال معمولٌ للمضاف أو لجارٍّ مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

والثاني قوله [من مجزوء الوافر]:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كأَنَّهُ خِلَلُ](٢)

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عندَهُ مرفوعٌ بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلّق به الظرفُ.

والثالث: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾(٣) فإن ﴿أُمَّةً﴾ حال من معمولِ إن وهو ﴿أُمَّتكم﴾، وناصب الحال حرف التّنبيه أو اسم الإشارة، ومثله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾(٤)، وقال [من البسيط]:

هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَٱصْغَ لَهُ [وطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ](٥)

العامِلِ حرفُ التنبيه، ولك أن تقول: لا نُسلِّم أن صاحب الحال طلَلَ، بل ضميرهُ

---

(١) التوبة: ٥٢.
(٢) تقدم بالرقم ١٢٥.
(٣) المؤمنون: ٥٢.
(٤) الأنعام: ١٥٣.
(٥) تقدم بالرقم ٨٠١.

المستتر في الظرف، لأن الحال حينئذ حالٌ من المعرفة، وأما جوابُ ابن خروفٍ بأن الظرف إنما يتحمَّلُ الضَّمير إذا تأخَّر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقِهِمْ ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

[أَلاَ يَــا نَخْلَــةً مِــنْ ذَاتِ عِــرْقٍ] عَلَيْــكِ وَرَحْمَــةُ اللَّــهِ السَّــلامُ][1]

إنَّ الأوْلىٰ حَمْلَه على العطف على ضميرِ الظَّرف، لا على تقديمِ المعطوف على المعطوف عليه؛ وقد اعتُرِض عليه بأنه تخلّصٌ عن ضرورةٍ بأخرى، وهي العطفُ مع عدم الفَصْل، ولم يعترض بعدمِ الضمير، وجوابه أنَّ عدمَ الفصل أسْهَلُ، لوروده في النثر كـ «مررت برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ»، حتى قيل: إنه قياسٌ. وأما جوابُ ابن مالك بأن الحمل على «طلل» أولى لأنه ظاهر، فإنما يصحُّ لو ساوى الظاهرُ الضميرَ في التعريف، وأما البواقي فاتِّحادُ العاملِ فيها موجودٌ تقديراً؛ إذ المعنى: أشِيرُ إلى أُمّتِكم وإلى صراطي، وتُنبّه لِصَريح النصح بَيِّناً؛ وأما مسألتا المضافِ إليه فصَلاَحيَّة المضاف فيهما للسقوطِ جَعَل المضاف إليه كأنَّه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحادُ العاملِ تحقيقاً أو تقديراً.

السادس عشر: قولهم «يُغَلَّب المؤنثُ على المذكَّر في مسألتين؛ إحداهما: «ضَبُعَان» في تثنية «ضَبُع» للمؤنَّث، و «ضِبْعان» للمذكَّر؛ إذ لم يقولوا: «ضِبْعَانَانِ»؛ والثانية: التأريخ؛ فإنهم أرَّخُوا بالليالي دون الأيام» ذكر ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سَهْوٌ، فإن حقيقة التَّغليب: أن يجتمع شيئانِ فيجري حُكْمُ أحدِهما على الآخر، ولا يجتَمِع الليل والنهار، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظِ أحدهما على الآخر، وإنما أرَّخَتِ العربُ بالليالي لسَبْقها؛ إذ كانت أشْهُرُهم قمريّة، والقمر إنما يطلع ليلاً؛ وإنما المسألة الصَّحيحة قولك: «كتبتُه لثلاثٍ بينَ يومٍ وليلة»، وضابطها: أن تكونَ مَعَنَا عَدَدٌ مميّز بمذكّر ومؤنَّث، وكلاهما مما لا يَعقل، وفُصِلاَ من العدد بكلمة «بين»، قال [من الطويل]:

٨٩٨ ـ فَطَـافَـتْ ثَـلاَثَـا بَيْـنَ يَـوْمٍ وَلَيْلَـةٍ

---

(١) تقدم بالرقم ٥٧٩.

٨٩٨ ـ التخريج: هذا صدر بيت وعجزه:

* وكـــان النكيـــرُ أن تضيـــف وتجْـــأرا *

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤١؛ وأدب الكاتب ص ٢٧٥؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٨؛ وخزانة الأدب ٧/٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣؛ والكتاب ٣/٥٦٣.

=

السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰوَاتِ﴾[1] إن «السموات» مفعولٌ به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسمُ المفعول بلا قَيْد، نحو: قولك «ضَرَبْتُ ضَرْباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك: «به»، كـ «ضربت زيداً»، وأنت لو قلت: السَّمٰوَات مفعول كما تقول «الضّرْب» مفعول كان صحيحاً، ولو قلت «السموات» مفعول به كما تقول «زيد» مفعول به لم يصحّ.

وقد يعارَضُ هذا بأن يُصَاغ لنحو «السموات» في المثال اسمٌ مفعول تام، فيقال: فالسموات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعل الذي عَمِلَ فيه، ثم أوْقَعَ الفاعلُ به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجادِهِ، والذي غرَّ أكثر النَّحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلَقَ بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهَّمُوا أن المفعولَ المطلق لا يكونُ إلاَّ حَدَثاً؛ ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى لظهرَ لهم أنه لا يختصُّ بذلك، لأن الله تعالى مُوجِد للأفعالِ والذوات جميعاً، لا مُوجِدَ لهما في الحقيقةِ سواهُ سبحانَهُ وتعالى؛ وممَّن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه.

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و «عمل فلانٌ خيراً» و ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[2].

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصّل وغيره أن المفعولَ المطلق يكونُ جملة، وجعل من ذلك نحو: «قال زيدٌ عمرٌو منطلق» وقد مضى رَدُّه؛ وزعم أيضاً في «أنبأتُ زَيْداً عمراً فاضِلاً» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبأ، قال: بخلاف

= **الإعراب**: **فطافت**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «طافت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **ثلاثاً**: نائب مفعول مطلق منصوب. **بين**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بمحذوف في محل نصب صفة (ثلاثاً). **يوم**: مضاف إليه مجرور. **وليلة**: «الواو»: حرف عطف، «ليلة»: اسم معطوف على يوم مجرور مثله.

وجملة «فطافت ثلاثاً»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «ثلاثاً بين يوم وليلة» حيث غلّب المؤنث على المذكر.

(١) العنكبوت: ٤٤.

(٢) البقرة: ٢٥ وغيرها.

الثاني والثالث في «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلمِ، لا نفسه، وهذا خطأ؛ بل هما أيضاً مُنْبَأ بهما، لا نفس النبأ؛ وهذا الذي قاله لم يَقُلْه أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

الثامن عشر: قولهم في «كاد»: إثباتُهَا نَفْي، ونَفْيها إثبات، فإذا قيل: «كادَ يَفْعَلُ» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل «لم يَكَدْ يَفْعَل» فمعناه أنه فعله، دليل الأول ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتنونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾(١)، وقوله [من الخفيف]:

٨٩٩ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ ... [إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ]

ودليل الثاني ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(٢) وقد اشتهر ذلك بينهم حتّى جعله المعرِّيُّ لغزاً، فقال [من الطويل]:

أَنَحْوِيَّ هٰذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ ... جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ ... وإن أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ(٣)

---

(١) الإسراء: ٧٣.

٨٩٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦؛ وأوضح المسالك ١/ ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٤ (نفس)، ٧/ ٤٥٤ (فيظ)؛ ونسبه الأب حنا الفاخوري في تحقيقه لشرح شذور الذهب ص ٢٩٣ لمحمد بن مناذر اليربوعي بالولاء.

اللغة والمعنى: تفيض: تهلك. الريطة: الثوب الذي يشبه الملحفة، وهنا بمعنى الكفن. البرود: الثوب المخطّط.

يقول: كادت النفس تفارق الجسد لفقد ذلك الرجل الذي لفّ بأكفانه.

الإعراب: **كادت**: فعل ماضٍ ناقص، **والتاء**: للتأنيث. **النفس**: اسم «كاد» مرفوع. **أن**: حرف نصب ومصدري. **تفيض**: فعل مضارع منصوب، والفاعل: هي. **عليه**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تفيض». **إذ**: ظرف متعلّق بـ «تفيض». **غدا**: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. **حشو**: حال منصوب، وهو مضاف. **ريطة**: مضاف إليه مجرور. **وبرود**: **الواو**: حرف عطف، **برود**: معطوف على «ريطة» مجرور.

وجملة (كادت النفس أن تفيض) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة، أو ابتدائيّة. وجملة (أن تفيض عليه) الفعليّة في محل نصب خبر «كاد». وجملة (غدا حشو ريطة وبرود) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كادت النفس أن تفيض» وهذا من باب أنّ إثبات «كاد» هو نفيها، فنفس الشاعر هنا لم تفضْ.

(٢) البقرة: ٧١. (٣) لم أقع عليهما فيما عدت إليه من مصادر.

والصواب أن حُكْمَها حكمُ سائرِ الأفعال في أنَّ نَفْيها نفي وإثْبَاتها إثبات، وبيانه: أن معناها المُقَاربة، ولا شكَّ أن معنى «كاد يفعل»: قارَبَ الفعلَ، وأن معنى «ما كاد يَفْعَلُ»: ما قارب الفعلَ؛ فخبرها منفيٌّ دائماً، أما إذا كانت منفيَّة فواضح، لأنه إذا ٱنْتَفت مُقَارَبَةُ الفعلِ ٱنْتَفى عقلاً حصولُ ذلك الفعل، ودليلهُ ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[1]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لَمْ يَرَهَا» لأن من لم يَرَ قد يقاربُ الرؤية، وأما إذا كانتِ المُقاربة مُثْبتة فلأن الإخبارَ بقربِ الشَّيء يقتضي عرفاً عدمَ حصولِهِ، وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربةِ حصوله؛ إذ لا يحسنُ في العرف أن يُقال لمن صلّى: «قاربَ الصلاة»، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة؛ ولا فرقَ فيما ذكرناه بين «كادَ» و «يكادُ»؛ فإن أُوردَ على ذلك ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[2] مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[3] فالجواب أنه إخبار عن حالِهم في أوّل الأمر؛ فإنهم كانوا أولاً بُعَدَاء من ذبحها، بدليل ما يُتلى علينا من تَعَنُّتِهِمْ وتكرُّرِ سؤالهم؛ ولمَّا كثُرَ استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربةُ الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم أن الفعلَ بعينه هو الدالُّ على حصولِ ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فذبحوها﴾.

التاسع عشر: قولهم في السين و «سوف»: حرف تنفيسٍ، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوْضح، ومعنى التَّنفيس التوسيع؛ فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسعِ وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان ـ أحدهما: أن الزمخشري قال في ﴿أولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمْ الله﴾[4]: إن السّينَ مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا مَحَالة، فهي مؤكِّدة للوعد، واعترضه بعضُ الفضلاء بأن وجودَ الرحمة مستفادٌ من الفعل، لا مِن السين، وبأن الوجوبَ المشار إليه بقوله: «لا مَحَالة» لا إشعار للسين به؛ وأجيب بأن السين موضوعة للدَّلالة على الوقوعِ مع التأخُّر، فإن كان المقام ليسَ مقامَ تأخُّر لكونه بِشَارَةً تمحَّضَتْ لإفادة الوقوع، وبتحقّق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

---

(٢) النور: ٤٠.
(٣) البقرة: ٧١.
(٣) البقرة: ٧١.
(٤) التوبة: ٧١.

الثاني: قال بعضهم في ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾[١]: السين للاستمرار، لا للاستقبال مثل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾[٢] فإنَّها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ﴾[٣] الآية، ولكن دخلت السِّين إشعاراً بالاستمرار، اهـ.

والحقُّ أنها للاستقبال، وأنَّ ﴿يقول﴾ بمعنى: يستمرُّ على القول، وذلك مستقبل؛ فهذا في المضارع نظيرُ ﴿يا أيها الّذينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾[٤] في الأمر، هذا إن سُلم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلافُ المفهوم من كلام الزمخشري؛ فإنه سأل: ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟

تمام العشرين: قولهم في نحو: «جلست أمَامَ زيدٍ»: إن «زيداً» مخفوضٌ بالظرف، والصواب أن يقال: مخفوضٌ بالإضافة؛ فإنه لا مدخلَ في الخفض لخصوصيَّةِ كون المضافِ ظرفاً.

خاتمة ـ ينبغي للمُعْرِب أن يتخيَّر من العبارات أوْجَزَها وأجْمَعَهَا للمعنى المراد؛ فيقول في نحو: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ لم يُسمَّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسمَّ فاعله، لطولِ ذلك وخفائه؛ وأن يقولَ في المرفوعِ به: «نائبٌ عن الفاعل»، ولا يقول: «مفعول ما لم يُسمَّ فاعله»، لذلك ولصدقِ هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» ألا ترى أنه مفعول لِـ «أُعْطِي»، و «أُعطي» لم يسمّ فاعلُه؟ وأما النائب عن الفاعل فلا يُصدق إلا على المرفوع؛ وأن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي وحَدَث الآتي ولتحقيق حَدَثِهما؛ وفي «أما»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد؛ وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً؛ ويزيد في «لَمَّا» الجازمة: متّصلاً نَفْيُهُ متوقعاً ثبوتُهُ؛ وفي الواو: حرف عطف لمجرَّد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق؛ وفي «حتّى»: حرف للجمع والغاية؛ وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمُهْلة وفي الفاء: حرف عطف للتَّرْتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور.

---

(١) النساء: ٩١.
(٢) ﴿سيقول السفهاء من الناس: ما وَلّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها؟...﴾ [البقرة: ١٤٢].
(٣) البقرة: ١٤٢.
(٤) النساء: ١٣٦.

الباب السابع من الكتاب
في كيفيَّة الإِعراب
والمُخاطَب بمعظمِ هذا الباب المبتدئون

[في كيفيّة الإعراب]

اعلم أن اللفظ المعبَّر عنه إن كانَ حرفاً واحداً عُبِّر عنه باسمه الخاصّ به، أو المشترك، فيقال في المتصِّل بالفعل من نحو: «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يُقال: ت فاعل، كما بلغني عن بعضِ المعلّمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسميّة فإنها مُلازِمة للإضافة، فاعتمدت على المضافِ إليه، ولهذا إذا تكلمتَ على إعرابها جئتَ باسمها فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

٩٠٠ ـ وَمَا هَدَاكَ إلى أرْضٍ كَعَالِمِهَا، [وَلاَ أعَانَكَ فِي عَزْمٍ كَعَزَّامِ]

---

٩٠٠ ـ التخريج: البيت لعمرو بن براقة في شرح أبيات المغني ٨/ ٣٠.

المعنى: إن أردت فعل شيء أو قصد شيء فاقصد الشخص القادر المختص بهذا الفعل، فإن صاحب الأرض هو خير من يخبرك عنها.

الإعراب: **وما**: «الواو»: حسب ما قبلها، «ما»: نافية. **هداك**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **إلى أرض**: جار ومجرور متعلقان بالفعل هداك. **كعالمها**: «الكاف»: فاعل الفعل هدى، إذ هو بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع، «عالمها»: مضاف إليه مجرور، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ولا**: «الواو»: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **أعانك**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **في عزم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أعانك. **كعزام**: «الكاف»: فاعل الفعل أعان، إذ هو بمعنى مثل، مبني على الفتح في محل رفع، «عزام»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «هداك»: بحسب الواو. وجملة «أعانك»: معطوفة على جملة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: وقوع الكاف (كعالمها، كعزام) فاعلاً.

الكاف فاعل، ولا تقول: ك فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو: «مُ اللَّهِ»، و «ق نَفْسَكَ»، و «شِ الثَّوْبَ»، و «لِ هٰذَا الأمْرَ» أن تنطق بلفظها فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض ايمن، وتقول: قِ فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهنّ الأصل؛ وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كانَ اللفظُ على حَرْفَينِ نُطِق به؛ فقيل: «قَدْ» حرفُ تحقيقٍ، و «هَلْ» حرف استفهامٍ، و «نا» فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تنطق بالمتّصل مستقلاًّ؛ ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهيَةَ الإطالة؛ وعلى هذا فقولهم: «ألْ» أقْيسُ من قولهم: الألف واللام، وقد استعمَلَ التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويه.

وإن كان أكْثَرَ من ذلك نُطِق به أيضاً: فقيل: «سوف» حرفُ استقبال؛ و «ضرب» فعل ماضٍ، و «ضَرَبَ» هذا اسمٌ؛ ولهذا أُخبر عنها بقولكَ: «فعلٌ ماضٍ، وإنما فُتِحت على الحكاية؛ يدلُّكَ على ما ذكرنا أنَّ الفعلَ ما دلَّ على حدثٍ وزمان، و «ضرب» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عَنِ الفاعلِ في حالة التركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل؛ ومما يوضِّحُ لك ذلك أنك تقولُ في زيد من «ضرب زيد»: «زيد» مرفوع بـ «ضَرَبَ»، أو فاعل بـ «ضَرَبَ»؛ فتُدخل الجارَّ عليه؛ وقال لي بعضهم: لا دليلَ في ذلك، لأن المعنى: بكلمة «ضرب»؛ فقلتُ له: وكيف وقع «ضَرَبَ» مُضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسمٍ في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كانَ اسماً فكيف أخبرتَ عنه بأنه فعل؟ قلت: هو نظيرُ الإخبارِ في قولك: «زيد قائم»؛ ألا ترى أنك أخبرتَ عن «زيدٍ» باعتبارِ مُسمّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرتَ عن «ضرب» باعتبار مسمَّاه، وهو «ضرب» الدال على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظُ مسماه لفظٌ كأسماء السُّوَر وأسماء حروف المعجم؛ ومن هنا قلت: حرف التعريف «أل»، فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلت اللفظَ من الحرفيَّة إلى الاسمية أجْرَيْتَ عليه قياسَ همزات الأسماء، كما أنك إذا سمَّيْتَ بـ «اضْرِبْ» قطعت همزته؛ وأما قولُ ابن مالك: إن الإسناد اللفظيَّ يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختصُّ به الاسمُ هو الإسناد المعنويُّ؛ فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضُهم: كيف تتوهّمُ أن ابن مالك اشتبه عليهِ الأمرُ في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف تَوَهَّم ابن مالك أن النَّحويِّين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وإن الحرفَ لا يُخْبَر به ولا عنه؛ وممَّن قَلَّدَ ابنَ مالكٍ في هذا الوهم أبو حيان.

ولا بد للمتكلِّم على الاسم أن يذكر ما يَقْتضي وَجْهَ إعرابِهِ كقولك: مبتدأ، خبر، فاعِل، مضاف إليه؛ وأمَّا قولُ كثيرٍ من المُعْرِبين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعْلَم به موقعُهَا من الإعراب.

وإن كان المبحوثُ فيه مفعولاً عُيِّن نوعه؛ فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحُهُمْ على أنه إذا قيل: «مَفْعول» وأُطلق لم يُرَدْ إلاَّ المفعول به، لما كان أكْثَرَ المفاعيل دَوْراً في الكلام خفّفوا اسمه؛ وإنما كان حق ذلك أن لا يَصْدُقَ إلاَّ على المفعولِ المطلق، ولكنَّهم لا يُطلقونَ على ذلك اسم المفعول إلا مقيَّداً بقيدِ الإطلاق؛ وإن عيّن المفعول فيه ـ فقيل: زمانٌ أو مكانٌ ـ فَحَسَنٌ، ولا بدَّ من بيان متعلّقه كما في الجارّ والمجرور الذي له متعلّق؛ وإن كانَ المفعولُ به متعدِّداً عينت كلَّ واحد فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث.

وينبغي أن تعيّن للمبتدىء نوع الفعل؛ فتقول: فعل ماضٍ، أو فعلٌ مضارع، أو فعلُ أمرٍ، وتقول في نحو: «تَلَظَّى»: فعل مضارع أصله: «تَتَلَظَّى»؛ وتقول في الماضي: مبنيّ على الفتح؛ وفي الأمر: مبني على ما يجزم به مضارعه؛ وفي نحو ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾[(١)] مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث؛ وفي نحو ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[(٢)]: مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد؛ وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلولِهِ محلَّ الاسم؛ وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أنْ»، ومجزوم بكذا، ويبيّن علامة الرفع والنصب والجزم؛ وإن كان الفعلُ ناقصاً نَصَّ عليه فقال مثلاً: «كان» فعلٌ ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر؛ وإن كان المعرب حالاً في غير محلِّه عيّن ذلك: فقيل في «قائم» مثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدّم، ليعلم أنه فارَقَ موضعه الأصليَّ، وليُتطلب مبتدأه؛ وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الذينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾[(٣)]: «الذين» مفعول مقدَّم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خَبَرٌ موطىء؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[(٤)]، وقوله [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي[(٥)]

(١) ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء...﴾ [البقرة: ٢٢٨].
(٢) ﴿كلا لينبذن في الحطمة﴾ [الهمزة: ٤].
(٣) الأنفال: ٥٠.
(٤) النمل: ٥٥.
(٥) تقدم بالرقم ١٥٩.

ولهذا أُعيد الضمير بعد «قوم» و «رجل» إلى ما قبلهما، ومثله الحال الموطِّئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا﴾(١).

وإن كان المَبْحوث فيه حرفاً بيّن نوعُه ومعناه وعَمَله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: «إنّ» حرفُ توكيدٍ تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر؛ «لَنْ»: حرفُ نفيٍ ونصب واستقبال؛ «أَنْ»: حرف مصدريّ ينصب الفعل المضارع؛ «لَمْ»: حرف نَفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل، أَلَهَا محلّ من الإعراب أم لا؟

فصل

وأول ما يُحْتَرِز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليّ بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أنّ «أل» من علاماتِ الاسم، وأن أحرفَ «نأيت» من علاماتِ المضارع، وأنَّ تاء الخطاب من علاماتِ الماضي، وأنَّ الواو والفاء من أَحْرف العَطْف، وأنَّ الباء واللام من أحرفِ الجرّ، وأن فعل ما لم يُسَمَّ فاعِلُه مضموم الأول، سَبَقَ وَهْمُه إلى أن «ألفيت» و «ألهبت» اسمان، وأن «أكرمتُ» و «تعلّمت» مضارعان، وأن «وعظ» و «فسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: «بيت» و «بين» و «لهو» و «لعب» كلٌ منهما جارّ ومجرور، وأن نحو: «أُدْحْرِج» مبنيٌّ لم يُسَمَّ فاعلُهُ؛ وقد سمعت مَنْ يُعْرب ﴿ألهاكم التكاثر﴾(٢) مبتدأ وخبراً، فظنهما مثل قولك: «المنطلقُ زيد». ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام ﴿نار حامية الهاكم التكاثر﴾(٣) بحذف الألف كما تحذف أولَ السورة في الوصل فيقال ﴿لَخَبِيرٌ الْقَارِعَةُ﴾(٤)، وذُكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى [من الكامل]:

٩٠١ ـ أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى ... وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

---

(١) يوسف: ٢.
(٢) التكاثر: ١.
(٣) هما آيتان وهما ﴿ما أدراك ماهيه نار حامية﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١] و ﴿ألهاكم التكاثر﴾ [التكاثر: ١].
(٤) هما آيتان وهما ﴿إن ربهم بهم يومئذ لخبير﴾ [العاديات: ١١]، و﴿القارعة ما القارعة﴾ [القارعة: ١ ـ ٢].

٩٠١ ـ **التخريج**: البيت للشريف الرضي في ديوانه ١/ ٤٩٧؛ وحاشية الشيخ ياسين ١/ ١٨٤؛ والدرر ٤/ ٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

وقال: كيف ضَمَّ التاء من «تَبِيتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من أبِيتَ وهو للمتكلّم لا للمخاطب، فبيَّنْت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطابَ في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلُّم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بـ «أن» مضمرةً بعد واو المصاحبة على حدّ قول الحطيئة [من الوافر]:

٩٠٢ ـ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

= **اللغة**: الريان: الذي شرب حتى ارتوى. الكرى: النوم والملسوع من ضربه عقرب بإبرته.

المعنى: كيف تنامين مرغدة الفكر هانئة البال، وأنا أتضور شوقاً لا أستطيع النوم كمن لسعه عقرب.

الإعراب: **أتبيت**: «أ»: حرف استفهام، «تبيت»: فعل مضارع ناقص، واسمه مستتر وجوباً تقديره (هي). **ريان**: خبرها منصوب وهو مضاف وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **الجفون**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **من الكرى**: جار ومجرور متعلقان بالخبر ريان. **وأبيت**: «الواو»: واو عاطفة ومعية، «أبيت»: فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **منك**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أبيت. **بليلة**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف و «ليلة»: مضاف. **الملسوع**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «تبيتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أبيت»: صلة الموصول الحرفي المحذوف. والمصدر المؤول من (أن أبيت) معطوف على مصدر متصيَّد من الفعل السابق.

والشاهد فيه: لم يذكر البيت شاهداً نحويًا، وإنما أشار المؤلف إلى أن بعضهم استشكل رفع التاء في (تبيت) ونصبها في (أبيت).

٩٠٢ ـ التخريج: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥٤؛ والدرر ٤/ ٨٨؛ والردّ على النحاة ص ١٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٤؛ والكتاب ٣/ ٤٣؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤١٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٧؛ ورصف المباني ص ٤٧؛ وشرح قطر الندى ص ٧٦؛ والمقتضب ٢/ ٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

المعنى: يقول الشاعر معاتباً قوم الزبرقان: ألم أكن في جواركم، وكان بيني وبينكم مودّة وأخوّة؟

الإعراب: **ألم**: **الهمزة**: للاستفهام، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **أك**: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون على النون المحذوفة، أصلها «أكن» للتخفيف، واسمها ضمير مستتر تقديره: «أنا». **جاركم**: خبر «أك» منصوب، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **وتكون**: **الواو**: للمعيّة، **تكون**: فعل مضارع ناقص منصوب بـ «أن» مضمرة. والمصدر المؤوّل من «أن تكون» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. **بيني**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر «كان» وهو مضاف، **والياء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **وبينكم**: **الواو**: حرف عطف. **بينكم**: ظرف معطوف على «بيني» وهو مضاف، و «كم» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **المودّة**: اسم «يكون» مرفوع. **والإخاء**: **الواو**: حرف عطف. **الإخاء**: معطوف على المودّة مرفوع.

=

وحكى العسكريّ في كتاب التَّصحيف أنه قيل لبعضهم: ما فعَلَ أبوك بحمارِهِ؟ فقال: باعِهِ، فقيل له: لِمَ قلت بَاعِهِ؟ قال: فلِمَ قلتَ أنتَ بحمارِهِ؟ فقال: أنا جرَرْته بالباء، فقال: فلمَ تجرُّ باؤُكَ وبائي لا تجر؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكَاهُ أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويّين» أن رجلاً قال لسَمَّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السَّمَكة؟ فقال: بدرهمانِ، فضحك الرجل، فقال السمَّاك: أنت أحْمَقُ، سمعت سيبويه يقول: ثمنُهَا درهمانِ.

وقلت يوماً: تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾(١) فقال بعض مَنْ حضر: هذه الواو في أوّلها.

وقلتُ يوماً: الفُقَهاء يلحنون في قولهم «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾(٢).

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾(٣). إن «ثُمّ» بمعنى: هنالك.

وقال جماعة من المُعْرِبين في قوله تعالى: ﴿وَكَذلِكَ نجِّي الْمُؤْمِنينَ﴾(٤) في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنونٍ واحدة: إنَّ الفعل ماض، ولو كانَ كذلك لكانَ آخره مفتوحاً، و «المؤمنين» مرفوعاً.

فإن قيل: سكنتِ الياء للتَّخفيف، كقوله [من البسيط]:

٩٠٣ - هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِي لَكُمُ [ماضي العَزِيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنفُ]

وجملة (لم أك . . .) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة.

والشاهد فيه قوله: «ويكونَ» حيث نصب الفعل المضارع بتقدير «أنْ» لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

(١) الزمر: ٦٠.
(٢) الممتحنة: ١٢.
(٣) يونس: ٥١.
(٤) الأنبياء: ٨٨.

٩٠٣ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٧٥؛ ولسان العرب ٨/ ١٩٥ (صدع)؛ والمحتسب ١/ ١٤١.

اللغة: ماضي العزيمة: ثابت لا يتردد. جنف: ميل.

المعنى: إن الخليفة العادل الذي يتخذ قراره السليم وينفذه بعزم وقوة هو الخليفة الجدير بالطاعة، =

وأُقيم ضميرُ المصدر مقامَ الفاعل.

قلنا: الإسكانُ ضرورةٌ، وإقامةُ غير المفعول به مقامَهُ مع وجودِهِ ممتنعة، بل إقامةُ ضميرِ المصدر ممتنعة، ولو كان وَحْدَه؛ لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو: ﴿تَوَلَّوْا﴾ بعد الجازِم والنَّاصب، والقرائنُ تبين؛ فهو في نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ﴾[1] ماضٍ؛ وفي نحو: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾[2]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾[3] مضارع؛ وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ والتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإثمِ والْعُدْوَانِ﴾[4] الأول أمر، والثاني مضارع، لأن النهي لا يدخل على الأمر، و ﴿تلظَّى﴾ في ﴿فأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى﴾[5] مضارع، وإلاّ لقيل: «تَلَظَّت»، وكذا «تَمَنَّى» من قوله [من الطويل]:

تَمَنَّـى ٱبْنَتَـايَ أَنْ يَعِيـشَ أَبُـوهُمَـا　　　[وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ][6]

ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب [من المتقارب]:

[فَـلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَـت وَدْقَهَـا]　　　وَلاَ أَرْضَ أَبْقَـلَ إبْقَـالَهَـا[7]

وهذا حَمْلٌ على الضَّرورة من غيرِ ضرورة.

= وهذا حال خليفتكم الذي لا يميل ولا يحيد عن الحق في أحكامه.

الإعراب: هو: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **الخليفة**: خبر مرفوع. **فارضوا**: «الفاء»: استئنافية، «ارضوا»: فعل أمر مبني على حذف النون، و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق. **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به. **رضي**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسكنت الياء للضرورة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. **لكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل رضي، و «الميم»: للجمع. **ماضي**: صفة للخليفة مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء. **العزيمة**: مضاف إليه مجرور. **ما**: اسم موصول في محل رفع خبر مقدم. **في**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **حكمه**: مضاف إليه مجرور و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **جنف**: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «هو الخليفة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ارضوا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «رضي»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «مافي.. جنف»: في محل رفع صفة للخليفة.

والشاهد فيه قوله: «رضي» حيث سكنت الياء للضرورة.

(١) التوبة: ١٢٩.
(٢) هود: ٣.
(٣) النور: ٥٤.
(٤) المائدة: ٢.
(٥) الليل: ١٤.
(٦) تقدم بالرقم ٨٠٦.
(٧) تقدم بالرقم ٨٩٥.

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقولَ في نحو: «مَرَرْتُ بِقَاضٍ» إن الكسرة علامةُ الجرّ، حتى إنّ بعضهم يستشكل قولَه تعالى: ﴿لاَ يَنْكِحُهَا إلاّ زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾(١)، وقد سألني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلا استشكلت ورود الفاعل مجروراً، وبينْتُ له أن الأصل: «زَانِيٌ» بياء مضمومة، ثم حُذِفت الضمة للاسْتثقال، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنةً هي والتنوين؛ فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمَّة مقدرة على الياء المحذوفة؛ ويقال في نحو: «مَرَرْتُ بِقَاضٍ»: جار ومجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة، وفي نحو: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(٢): و «الفجر»: جارّ ومجرور، و «ليال» عاطف ومعطوف، وعلامة جرِّهِ فتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع خفَّتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل؛ ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ» كما حُذفت في «يَعِدُ»، ولم تُحذف في «يَوْجَلُ»، لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة، لأن ماضيَه «وَجِلَ» بالكسر، فقياسُ مضارعه الفتح، وماضيها «فَعَلَ» بالفتح، فقياسُ مضارعهما الكسر، وقد جاء «يَعِدُ» على ذلك، وأما «يَهَبُ» فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق.

ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن في: «يا غُلاَما»: يا غُلاَم، بحذف الألف وإن كانت أخَفَّ الحروف، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو: «المُصْطَفَيْنَ» و «الأعْلَيْنَ» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن ينظر أولاً في نونه، فإن وجدَها مفتوحةً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾(٣) حكم بأنه جَمْع، وفي الآيةِ دليلٌ ثان، وهو وصفه بالجمع، وثالث وهو دخول «مِن» التبعيضيَّة عليه بعد ﴿وإنَّهُم﴾، ومحالٌ أن يكون الجمعَ من الاثنين، وقال الأحنفِ بن قيس [من الطويل]:

٩٠٤ ـ تَحَلَّمْ عَنِ الأدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

(١) النور: ٣.
(٢) الفجر: ١ ـ ٢.
(٣) ص: ٤٧.

٩٠٤ ـ التخريج: البيت لحاتم الطائي في أدب الكاتب ص ٤٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥١؛ وشرح المفصل ٧/ ١٥٨؛ والكتاب ٤/ ٧١؛ والممتع في التصريف ١/ ١٨٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ١٤٦ (حلم).

ومن ذلك أن يُعْرِبَ الياء والكاف والهاء في نحو: «غُلَامِي أَكْرَمني»، و «غلامُكَ أكرمك»، و «غلامُه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب؛ فليعلم أنهنَّ إذا اتَّصَلْنَ بالفعل كنّ مفعولات، وإن اتصلنَ بالاسم كنّ مضافاً إليهنّ؛ ويُستَثْنى من الأول، نحو: «أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ»، و «أبصرك زيداً» فإن الكاف فيهمَا حرفُ خطاب؛ ومن الثاني نوعان: نوع لا محلَّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك»، و «تلك»، و «إِيَّايَ»، و «إيَّاكَ»، و «إيَّاه»، فإنهنَّ أحرف تكلُّم وخطاب وغيبة؛ ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو: «الضّارِبكَ» و «الضَّاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يُضاف الوَصْفُ الذي بـ «أَلْ» إلى عارٍ منها؛ ونحو قولهم: «لا عَهْدَ لِي بألأم قَفاً مِنْهُ وَلاَ أَوْضَعَه» بفتح العين، فالهاء في موضع نصبٍ كالهاء في «الضاربه» إلاَّ أن ذلك مفعول، وهذا مشبَّه بالمفعول؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً، وليست مضافاً إليها وإلا لخفض «أوْضَع» بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْيَضَ الْوَجْهِ لاَ أحْمرَه» فإن فتحتَ الراء فالهاء منصوبة المحل،

= **اللغة**: الحلم: رجاحة العقل وسعة الصدر وطول الأناة معاً. الأدنين: الأقارب.

المعنى: ابق المودة في من هم منك، وتحمل ما استطعت الإساءة منهم، وبذلك تكون حليماً حكيماً.

الإعراب: **تحلم**: فعل أمر مبني على السكون الظاهرة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **عن الأدنين**: «عن»: حرف جر، «الأدنين»: اسم مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بالفعل تحلم. **واستبق**: «الواو»: عاطفة و «استبق»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **ودهم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و «الميم»: للجماعة. **ولن**: «الواو»: استئنافية، «لن»: حرف ناصب. **تستطيع**: فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **الحلم**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **حتى**: حرف غاية ونصب وجر. **تحلما**: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

وجملة «تحلم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «واستبق ودهم»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولن تستطيع الحلم»: استئنافية لا محل لها. والمصدر المؤول من «أن تحلما» في محل جر بـ حتى والجار والمجرور متعلقان بالفعل تستطيع.

وفي قوله هذا شاهدان: **تحلّم**، على صيغة «تفعّل» وبه إرادة النفي عن أمر حتى يتم إضافته إلى أمر آخر.

والثاني **«الأدنين»** فهي للجماعة تميزها عن المثنى النون المفتوحة.

وإن كسرتها فهي مجرورته، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

٩٠٥ ـ [فـإنْ يَكُـنِ النِّكـاحُ أَحَـلَّ شَـيْءٍ] فَـإنَّ نِكَـاحَهَـا مَطَـرٍ حَـرَامُ

فيمن رواه بجرِّ «مطر»؛ فالضمير منصوبٌ على المفعوليَّة، وهو فاصِلٌ بين المتضايفين.

تنبيه ـ إذا قلت: «رُوَيْدَكَ زَيْد» فإن قدرت: «رُوَيْداً» اسم فعلٍ فالكافُ حرف خطاب، وإن قدّرته مصدراً فهو اسمٌ مضافٌ إليه، ومحلّه الرفع، لأنه فاعل.

والثاني: أن يَجْري لسانُه على عبارةٍ اعتادَها فيستعملُها في غير محلّها، كأن يقول في «كنت»، و «كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل؛ لما أُلف من قول ذلك في نحو: «فعلتُ» و «فعلوا»، وأما تسميةُ الأقدمينَ الاسمَ فاعلاً والخبرَ مفعولاً فهو اصطلاحٌ غير مألوف، وهو

---

٩٠٥ ـ التخريج: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٤؛ وأمالي الزجاجي ص ٨١؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٥٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٩؛ والعقد الفريد ٦/ ٨١؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩.

شرح المفردات: النكاح: الزواج. مطر: اسم رجل نافس الشاعر في حبّ امرأة وظفر بها.

المعنى: يقول: إذا كان الزواج من أفضل الأمور المحلّلة عند الإنسان فإنّ زواج مطر من هذه المرأة حرام، لأنّه دونها منزلة.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنّه فعل الشرط. «**النكاح**»: اسم «يكن» مرفوع. «**أحلّ**»: خبر «يكن» منصوب، وهو مضاف. «**شيء**»: مضاف إليه مجرور. «**فإن**»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**نكاحها**»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، و «ها» في محلّ جرّ بالإضافة، بإضافة المصدر إلى فاعله، ويجوز أن تكون مفعوله، فإذا كان فاعله كان: «مطر»: المجرورة مفعوله، وإن كان مفعوله كان «مطر» فاعله. «**حرام**»: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة: «إن يكن النكاح...» بحسب ما قبلها. وجملة «إنّ نكاحها مطر حرام» في محلّ جزم جواب الشرط.

الشاهد: قوله: «نكاحها مطر» حيث يروى برفع «مطر» ونصبه وجرّه. أمّا الرفع فعلى أنّ «نكاحها» مصدر أضيف إلى مفعوله، و «مطر» فاعله، والتقدير: «فإن نكاح مطر إيّاها». وأمّا النصب فتأويله أنّ «نكاحها» مصدر مضاف إلى فاعله و «مطر» مفعوله. والتقدير: «فإن نكاح مطر هي». وأمّا رواية الجرّ، وهي المراد هنا، فعلى أنّ «النكاح» مصدر مضاف إلى «مطر»، ويحتمل أن يكون «مطر» حينئذ مفعولاً، فيكون قد فُصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب «مطر». ويحتمل أن يكون «مطر» في هذه الرواية فاعلاً، فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، فتطابق رواية رفع «مطر».

مجاز، كتسميتهم الصُّورةَ الجميلةَ دُمْيَة، والمبتدىء إنما يقولهُ على سبيل الغلط؛ فلذلك يُعَاب عليه.

والثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويُهْمِل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعلَهُ، أو مبتدأ ولا يتعرّض لخبره، بل ربما مرَّ به فأعربه بما لا يستحقُّه ونسيَ ما تقدّم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَة قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أنفُسُهُمْ﴾[1] الآية. «قد أهمَّتْهم»: صفة لِـ «طائفة»، و «يظنّون»: صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسُهم ظانّين، أو استئناف على وجهِ البيان للجملة قبلها، و «يقولون»: بدل من «يظنّون»، فكأنه نسي المبتدأ؛ فلم يجعل شيئاً من هذه الجملِ خبراً له.

قلت: لعلّه رأى أن خبره محذوف، أي: ومعكم طائفة صِفَتُهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأُولى خبر، وأن الذي سوَّغ الابتداءَ بالنكرة صفة مقدَّرة، أي: وطائفة من غَيْرِكم، مثل «السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ» أي: مِنْه، أو اعتماده على واو الحال كما جاءَ في الحديث: «دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ».

وسألت كثيراً من الطلبةِ عن إعراب «أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلاَهُ» فيقولون: «مَوْلاه» مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر؛ والصَّوابُ أنه الخبر، والمفعول العائدُ المحذوف: أي سأله؛ وعلى هذا فيقال: أحقُّ ما سأل العبدُ رَبُّه، بالرفع؛ وعكسه «إنَّ مُصابَكَ المَوْلى قَبِيحٌ» يذهب الوَهْمُ فيه إلى أن «المولى» خبر، بناء على أن المصابَ اسمُ مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليلِ مجيء الخَبرِ بعده، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثقِ بالله في قوله [من الكامل]:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[2]

إنه برفع «رجل»، وقد مضت الحكاية.

تنبيه ـ قد يكونُ للشيء إعرابٌ إذا كان وحده؛ فإذا اتَّصل به شيء آخر تغير إعرابُه، فينبغي التحرُّز في ذلك.

---

(١) ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً يغشى طائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية، يقولون: هل لنا من الأمر من شيء...؟﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(٢) تقدم بالرقم ٧٨٢.

من ذلك «مَا أَنْتَ، وَمَا شَأْنُكَ» فإنَّهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيداً» فإن جئتَ به فـ «أنت» مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع؟ أو ما تكون، فلما حُذِفَ الفعل برز الضَّمِير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لِـ «كان»، و «شأنك» بتقدير: ما يكون، وما فيهما في موضع نصب خبراً لِـ «يكون»، أو مفعولاً لِـ «تصنع». ومثل ذلك «كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْداً» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلفُ إعرابُ الشيء باعتبار المحلِّ الذي يحل فيه، وسألت طالباً: ما حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً؟» فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً»، وليس في السؤالِ تعيينُ ذلك، والصوابُ الاستفصال؛ فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبَر؛ لأنها قد جَرَتْ مَجْرَى الحروف، كما أن «قَلَّ» في «قَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ» لمَّا استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل؛ هذا قول الفارسي والمحققّين؛ وعند أبي سعيد هي تامّة وفاعلها ضمير الكون؛ وعند بعضهمْ هي ناقصة، واسمُها ضمير «ما»، والجملة بعدها خبرها. وإن ذُكِرت بعد فِعْل التعجُّبِ وجبَ الإتيانُ قبلها بـ «ما» المصدريَّة، وقيل: «مَا أَحسَنَ ما كانَ زَيْدٌ» و «كان» تامة؛ وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسماً موصولاً، وأن ينصَبَ «زيد» على أنه الخبر، أي أنه الخبر، أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» مُغْنٍ عنه.

الباب الثامن من الكتاب
في ذكر أمور كُلِّية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصُّوَرِ الجزئية

[في ذكر أمور كليّة يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية]

وهي إحدى عَشرَةَ قاعدةً.

القاعدة الأولى

قد يُعطى الشيءُ حكمَ ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.

فأما الأول فله صور كثيرة:

إحداها: **دخول الباء في خبر «أنّ»** في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أن اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1] لأنّه في معنى: أو ليس الله بقادرٍ، والذي سَهَّل ذلك التقدير تباعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾[2].

ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[3] لما دخله من معنى اكْتَفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله [من الوافر]:

قليـــلٌ مِنْـــكَ يَكْفِينـــي، وَلٰكِـــنْ [قليلُـــكَ لاَ يُقَـــالُ لَـــهُ قليـــلُ][4]

---

(1) الأحقاف: ٣٣.

(2) الإسراء: ٩٩.

(3) الرعد: ٤٣ وغيرها.

(4) تقدم بالرقم ١٥٢.

وفي قوله [من البسيط]:

[هُـنَّ الْحَـرَائِـرُ لاَ رَبَّـاتُ أَخْمِـرَةٍ]   سُـودُ الْمَحَـاجِرِ لاَ تَقْـرَأْنَ بِـالسُّـوَرِ(١)

لِمَا دخله مِن معنى: لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وصل إليَّ كتابُكَ فقرأت به» على حد قوله:

* لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ *

لأنه عارٍ عن معنى التقرُّب.

والثانية: **جواز حذف خبر المبتدأ** في نحو: «إنَّ زَيْداً قائمٌ وعَمْرٌو» اكتفاء بخبر «إنّ»، لما كان «إنّ زيداً قائم» في معنى: «زيد قائم»؛ ولهذا لم يجز «لَيْتَ زَيْداً قائم وعمرو».

والثالثة: **جواز «أنا زَيْداً غَيْرُ ضَارِب»** لما كان في معنى: أنا زيداً لا أضربُ، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف؛ فكذا لا يتقدَّم معموله، لا تقول: «أنا زَيْداً أوَّلُ ضارِبٍ، أو مثلُ ضارِبٍ» ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾(٢)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٩٠٦ ـ فَتَـى هُـوَ حَقًّـا غَيْـرُ مُلْـغٍ تَـوَلَّـهُ   وَلاَ تَتَّخِـذْ يَـوْمـاً سِـوَاهُ خَلِيـلا

(١) تقدم بالرقم ٣٢.

(٢) الزخرف: ١٨.

٩٠٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٥/١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٣؛ وهمع الهوامع ٢/٤٩.

الصواب (فتى هو حقاً غير ملغ توله...).

اللغة: ملغ: مبطل. توله: ارعه وانصره.

المعنى: انصر شاباً لا يخفي حقاً لأحد، ولا تتخذ من دونه أخاً وصديقاً.

الإعراب: **فتى**: مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر بعده منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **هو**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **حقاً**: مفعول به مقدم لـ «ملغ»، منصوب بالفتحة الظاهرة. **غير ملغ**: «غير»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، «ملغ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على الياء المحذوفة لتنوين المنقوص. **توله**: فعل أمر مبني على حذف الألف و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **ولا تتخذ**: «الواو»: عاطفة، «لا»: ناهية و «تتخذ»: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **يوماً**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل تتخذ. **سواه**: مفعول به منصوب =

وقوله [من البسيط]:

٩٠٧ ـ إنَّ امْـرَأً خَصَّنِـي يَـوْمـاً مَـوَدَّتَـهُ   عَلَـى التَّنَـائِـي لَعِنْـدِي غَيْـرُ مَكْفُـورِ

ويحتملُ أن يكونَ منه ﴿فذلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ على الكافرين غَيْرُ يسير﴾(١)؛ ويحتمل تعلق ﴿على﴾ بـ «عسير»، أو بمحذوفٍ هو نعتٌ له، أو حال من ضميره.

ولو قلت: «جاءني غَيْرُ ضاربٍ زيداً» لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يحلُّ مكان غيره.

والرابعة: **جواز «غَيْرُ قائمِ الزَّيْدَان» لما كان في معنى: ما قائمٌ الزيدان**، ولولا ذلك لم

= بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **خليلا**: مفعول به ثان منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «هو غير ملغ»: في محل نصب صفة. وجملة «تولى فتى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «توله»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «ولا تتخذ خليلاً»: معطوفة على تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (فتى.. حقاً غير ملغ) فقد قدم المفعول به للمضاف إليه على المضاف وذلك لكون المضاف نافياً.

٩٠٧ ـ التخريج: البيت لأبي زبيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ١٨/٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٢٤٠/٧ (خصص)؛ ورصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٥.

اللغة: خصّني عمداً: فضّلني قصداً. التنائي: البعد والفرقة. مكفور: مغطّى ومجحود.

المعنى: لست من يجحد مودّة رجل خصّني بها قصداً رغم بُعد ما بيننا.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**امرأ**»: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. «**خصّني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هو). «**يوماً**»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «خصّني». «**مودّته**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«الهاء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**على التنائي**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء، متعلّقان بـ (خصّني). «**لعندي**»: «اللام»: لام الابتداء «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، متعلق بـ «مكفور»، و«الياء»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**غير**»: خبر (إنّ) مرفوع بالضمة. «**مكفور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إنّ امرأ...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «خصّني»: في محلّ نصب صفة لـ (امرأ).

والشاهد فيه قوله: لعندي غير مكفور «عندي» ظرف تقدّم على «غير» وهذا الظرف متعلّق بما أضيفت إليه «غير»، وهو أي المضاف إليه «مكفور».

(١) المدثر: ٩ ـ ١٠.

يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكونَ ذا خبرٍ أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر. ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

٩٠٨ ـ غيْـرُ لاَهٍ عِـدَاكَ فَـاطَّـرحِ اللَّهْـ ـوَ، وَلاَ تَغْتَـرِرْ بِعَـارِضِ سِلْـمِ

وهو أحسنُ ما قيل في بيت أبي نُوَاس [من الرمل]:

غيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَلَـى زَمَـنٍ يَنْقَضِـي بِـالْهَـمِّ وَالْحَـزَنِ[1]

والخامسة: **إعطاؤهم «ضَارب زَيْدٍ الآنَ أو غَداً» حكم «ضارب زيداً» في التَّنكير**؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوهُ على الحال، وخفضوه بـ «رُبّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضُهم تقديمَ حالِ مجرورهِ عليه، نحو: «هَذَا مَلْتُوتاً شاربُ السَّوِيقِ» كما يتقدَّم عليه حالُ منصوبهِ، ولا يجوز شيءٌ من ذلك إذا أريد المضِيُّ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

والسادسة: **وقع الاستثناء المُفَرَّغ في الإيجاب** في نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[2]، ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[3] لما كان المعنى: وإنها لا تسهلُ إلاّ على الخاشعين، ولا يريدُ اللَّهُ إلاّ أن يُتِمَّ نوره.

---

٩٠٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٦.

اللغة: اللاهي: اسم فاعل من: لها، يلهو. اطّرح: اترك.

المعنى: يقول: إنّ أعداءك غير غافلين عنك، بل يتربّصون بك، ويتحيّنون الفرصة للانقضاض عليك، فلا تأمن مهادنتهم ووداعتهم.

الإعراب: «غير»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**لاه**»: مضاف إليه مجرور. «**عداك**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة، وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ «غير». «**فاطّرح**»: الفاء استئنافيّة، «اطرح»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**اللهو**»: مفعول به منصوب. «**ولا**»: الواو حرف عطف، «لا»: ناهية. «**تغترر**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**بعارض**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تغترر»، وهو مضاف. «**سلم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «غير لاه عداك» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «اطرح اللهو» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «لا تغترر معطوفة على سابقتها.

الشاهد: قوله «غير لاه عداك» حيث استغني عن الخبر بفاعل «لاه» الذي هو «عداك»، نقول: سدّ الفاعل مسدّ الخبر، والمعنى: ما لاهٍ عداك.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٢.

(٢) البقرة: ٤٥.

(٣) التوبة: ٣٢.

السابعة: **العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب** في نحو [من الطويل]:

٩٠٩ ـ [فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ] أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

لما كان معناه: قال الله لي: لا تَسْمُ بأمٍّ ولا أب.

الثامنة: **زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾**(١) قال ابن السيد: المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قالَ لكَ لا تَسْجد؛ والأقرب عندي أن يقدَّر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك، يُوضِّحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة، بخلاف النافية.

التاسعة: **تَعَدِّي «رضي» بـ «على»** في قوله [من الوافر]:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرِ [لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا](٢)

---

٩٠٩ ـ التخريج: البيت لعامر بن الطفيل في الحيوان ٢/٩٥؛ وخزانة الأدب ٨/٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٣؛ وشرح المفصل ١٠/١٠١؛ والشعر والشعراء ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ١١/٥٩٣ (كلل)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٨٥؛ والخصائص ٢/٣٤٢؛ وشرح الأشموني ١/٤٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٣؛ والمحتسب ١/١٢٧.

اللغة: سودتني: جعلتني سيداً. سمى: ارتفع.

المعنى: لم أصل إلى المجد بالوراثة عن آبائي وجدودي بل بما زدت عليهم من سعيي في طلب مكارم الأخلاق والفروسية.

الإعراب: **وما**: «الواو»: حسب ما قبلها، و«ما»: نافية. **سودتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و«التاء»: للتأنيث. **عامر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **عن وراثة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سودتني». **أبى**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **الله**: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **أن أسمو**: «أن»: حرف ناصب، «أسمو»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الواو لضرورة الشعر، و«الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **بأم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أسمو. **ولا أب**: «الواو»: عاطفة، «لا»: زائدة نافية و«أب»: اسم معطوف على أم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وجملة «وما سودتني»: بحسب الواو. وجملة «أبى الله»: استئنافية لا محل لها. والمصدر المؤول من «أن أسمو» في محل نصب مفعول به للفعل (أبى). وجملة «أسمو» صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (بأم ولا أب) فقد عطف بـ «ولا» بعد الإيجاب والتقدير «لا تَسْمُ بأم ولا أب».

(١) الأعراف: ١٢.

(٢) تقدم بالرقم ٢٢٣.

لما كان «رضي عنه» بمعنى: أقبل عليه بوجهِ وُدِّه؛ وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو «سَخِطَ».

العاشرة: **رفع المُسْتَثنى على إبدالهِ من الموجب في قراءة بعضهم**: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلٌ﴾[1] لما كان معناه: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[2]؛ وقيل: «إلا» وما بعدها صفة؛ فقيل: إن الضميرَ يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير؛ وقيل: «قليلٌ» مبتدأ حُذِف خبره، أي: لم يشربوا.

الحادية عشرة: **تذكير الإشارة في قوله تعالى**: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾[3] مع أن المشار إليه «اليَدُ» و «العَصَا» وهما مؤنَّثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكَّر؛ ومثله ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلاّ أَنْ قَالوا﴾[4] فيمن نصب «الفتنةَ» وأنَّثَ الفعل.

الثانية عشرة: **قولهم: «عَلمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ» برفع «زيد» جوازاً، لأنه نفس «مَنْ» في المعنى.**

الثالثة عشرة: **قولهم: «إنَّ أحداً لا يقول ذلك»** فأوقع «أحداً» في الإثبات لأنه نفس الضمير المُسْتَتِر في «يقول»، والضمير في سياق النفي فكان أحد كذلك، وقال [من المنسرح]:

فِـــي لَيْلَـــةٍ لاَ نَـــرَى بِهَـــا أَحَـــداً   يَحْكِـــي عَلَيْنَـــا إلاَّ كَـــوَاكِبُهَـــا[5]

فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه رجع إلى «أَحداً»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العَلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابي فاحتقرَها»، فقال له: كيف قلت: أتته كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

---

(١) البقرة: ٢٤٩.
(٢) البقرة: ٢٤٩.
(٣) القصص: ٣٢.
(٤) الأنعام: ٢٣.
(٥) تقدم بالرقم ٢٢٤.

وقال أبو عبيدة لرُؤْبة بن العجّاج لما أنشد [من الرجز]:

٩١٠ ـ فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ   كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ

إن أردت الخطوط فقلْ: كأنها، أو السّواد والبلَق فقل: كأنهما؛ فقال: أردت ذلك، وَيْلَكَ.

وقالوا: «مَرَرْتُ برجُلٍ أبِي عَشْرَةٍ نَفْسُه، وبقومٍ عَرَبٍ كُلُّهم، وبقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ» برفع التوكيد فيهنَّ؛ فرفعُوا الفاعل بالأسماء الجامدةِ؛ وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعَرْفَج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان ـ الأول: أنه وقعَ في كلامِهِمْ أبلغُ ممَّا ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظٍ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلُهم اللفظَ المعدوم الصالحَ للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا(١)

وقد مضى ذلك.

---

٩١٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤؛ وأساس البلاغة (ولع)؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٦٣؛ وتخليص الشواهد ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤؛ ولسان العرب ٨/ ٤١١ (ولع)، ١٠/ ٢٩ (بهق)؛ والمحتسب ٢/ ١٥٤؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٥.

اللغة: فيها: الضمير يعود إلى الحمر الوحشية. البلق: سواد مع بياض. البهق: بياض في الجلد. التوليع: استطالة البهق.

المعنى: يقول في أجسام هذه الحمر الوحشية خطوط مختلفة من سواد حالك، فخطوط سود في بياض، كأن الخطوط الموجودة في أجسامها استطالة بياض في الجلد.

الإعراب: «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. **خطوط**: مبتدأ مرفوع مؤخر. **من سواد**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع صفة للخطوط. **وبلق**: «الواو»: حرف عطف، «بلق»: اسم معطوف على سواد مجرور مثله وسُكّن للضرورة. **كأنه**: «كأن»: حرف مشبه بالفعل، و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. **في الجلد**: جار ومجرور متعلقان بحال من (توليع). **توليع**: خبر كأن مرفوع بالضمة. **البهق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «فيها خطوط»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأنه توليع»: في محل رفع صفة ثانية لخطوط.

والشاهد فيه قوله: (كأنه) حيث ذكر الضمير مع كونه عائداً على (خطوط) فحقه التأنيث، أو هو عائد على السواد والبلق، فحقه أن يقول كأنهما، لكنه لما أراد (ذلك) ذكره لأن (ذلك) مفرد مذكر.

(١) تقدم بالرقم ١٣٥.

والثاني: أنه ليس بلازمٍ أن يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه؛ ألا ترى أنَّ المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أنْ» أو «أنَّ» وصلتهما، وبالعكس؛ دليلُ الأوّل أنهم لم يُعْطُوه حكمهما في جوازِ حذف الجارّ، ولا في سَدِّهما مَسَدَّ جزءي الإسناد؛ ثم إنهم شركوا بين «أنَّ» و «أنْ» في هذه المسألة في باب «ظنَّ»، وخَصُّوا «أن» الخفيفة وصلتَهَا بسدِّها مسدهما في باب «عسى»، وخصّوا الشديدة بذلك في باب «لو»، ودليلُ الثاني أنهما لا يُعْطَيَان حكمه في النيابةِ عن ظرفِ الزمان، تقول: «عجبتُ من قيامك»، و «عجبتُ أن تقومَ، وأنك قائم»، ولا يجوز: «عجبتُ قيامِكَ»، وشذّ قوله [من الطويل]:

٩١١ ـ فـإيَّـاكَ إيَّـاكَ المِـرَاءَ فـإنَّـهُ ... إلـى الشَّـرِّ دَعَّـاءٌ ولِلشَّـرِّ جَـالِـبُ

فأجرى المصدر مجرى «أن يَفْعَلَ» في حذف الجار؛ وتقول: «حسبتُ أنه قائم، أو أن قَامَ» ولا تقول: «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر؛ وتقول: «عسى أن تقومَ»، ويمتنع: «عسى أنَّك قائم»؛ ومثلها في ذلك «لعلّ»، وتقول: «لو أنكَ تقومُ»، ولا تقول: «لو أنْ تقوم»: وتقول: «جئتك صَلاَةَ العَصْرِ»، ولا يجوز «جئتك أنْ تُصَلّي العصر» خلافاً لابن جنّي والزمخشري.

---

٩١١ ـ **التخريج**: البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٤/٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/٦٣؛ ومعجم الشعراء ص ٣١٠؛ وله أو للعرزميّ في حماسة البحتري ص ٢٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٨٦؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٩؛ وشرح التصريح ٢/١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٥؛ والكتاب ١/ ٢٧٩؛ وكتاب اللامات ص ٧٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤١ (أيا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١٣، ٣٠٨؛ والمقتضب ٣/ ٢١٣.

شرح المفردات: المراء: الجدال والمنازعة. جالب: مسبّب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنّه مسبّب للشرّ.

الإعراب: «**فإيّاك**»: الفاء بحسب ما قبلها، «إياك»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف. «**إيّاك**»: توكيد لفظي للسابق. «**المراء**»: مفعول به ثانٍ تقديره «جنّب نفسك المراء»، أو اسم منصوب على نزع الخافض تقديره: «باعد نفسك باعد نفسك عن المراء». «**فإنه**»: الفاء استئنافية، «إنه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**إلى الشرّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعّاء». «**دعّاء**»: خبر «إن» مرفوع. «**وللشرّ**»: الواو حرف عطف، «للشرّ» جار ومجرور متعلّقان بـ «جالب». «**جالب**»: معطوف على «دعّاء» مرفوع.

وجملة: «. . . إياك» بحسب ما قبلها. وجملة «إنّه دعّاء» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «إيّاك المراءَ» حيث أجرى المصدر الصريح مجرى المصدر المؤوّل من «أن» والفعل في حذف الجارّ.

والثاني ـ وهو ما أُعطي حكم الشيء المُشْبِه له في لفظِهِ دونَ معناه ـ له صور كثيرة أيضاً:

أحدهما: **زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفيّة، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»**، لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ[1]

وقوله [من الوافر]:

يُرَجِّي المَرءُ مَا إنْ لاَ يَراهُ، ... وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[2]

فهذانِ محمولانِ على نحو قوله [من الكامل]:

٩١٢ ـ مَا إنْ رَأَيتُ وَلا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ ... كَالْيَومِ هَانِيءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ

الثانية: **دخول لام الابتداء على «ما» النافية**، حَمْلاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة

---

(١) تقدم بالرقم ٢٧.
(٢) تقدم بالرقم ٢٦.

٩١٢ ـ التخريج: البيت لدريد بن الصمّة في ديوانه ص ٣٤؛ والأغاني ١٠/٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ١٢٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨، ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٥؛ وشرح المفصل ٨/١٢٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٤.

اللغة: الهانىء: الذي يطلي النوق بالقطران. الأينق: ج ناقة.

المعنى: ما رأيت أقبح منه، إنه كطالي القطران وأقبح.

الإعراب: **ما إن**: «ما»: نافية، و «إن»: زائدة. **رأيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ولا**: «الواو»: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **سمعت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل سمعت. **كاليوم**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لـ هانىء. **هانىء**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **أينق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **جرب**: صفة لـ أينق مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ما رأيت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ولا سمعت»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (ما إن رأيت) فقد جاءت إن زائدة لتوكيد النفي وليست بنافية وإلا كان الكلام إيجاباً على القاعدة القائلة: نفي النفي إثبات.

الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

٩١٣ ـ لَمَـا أَغْفَلْـتُ شُكْـرَكَ فـاصْطَنِعْنِـي فَكَيْـفَ وَمِـنْ عَطَـائِـكَ جُـلُّ مَـالِـي؟

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لَمَا تصنَعُه حَسَنٌ».

الثالثة: **توكيد المضارع بالنُّونِ بعد «لا» النافية** حَمْلاً لها في اللفظ على «لا» الناهية، نحو: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمانُ وَجُنُودُهُ﴾[١]، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[٢]، فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾[٣]، ومَنْ أَوَّلَها على النهي لم يحتج إلى هذا.

الرابعة: **حذف الفاعل** في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٤] لما كان «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» مشبهاً في اللفظ لقولك: «اْمْرُرْ بِزَيْدٍ».

---

٩١٣ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٥١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٢٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٧٧، ٣٩٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٦.

اللغة: جل: معظم.

المعنى: زدني من إحسانك، فأنا ما نسيت فضلك وما قعدت عن ذكر معروفك، وكيف أفعل ومعظم مالي من كرمك.

الإعراب: **لما**: «اللام»: للابتداء و «ما»: نافية. **أغفلت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **شكرك**: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **فاصطنعني**: «الفاء»: الفصيحة، «اصطنعني»: فعل أمر مبني على السكون الظاهرة، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **فكيف**: «الفاء»: استئنافية، و «كيف»: اسم استفهام في محل نصب حال لفاعل الفعل المحذوف «أغفل». **ومن عطائك**: «الواو»: حالية، و «من عطاء»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم وعطاء مضاف و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **جل**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **مالي**: مضاف إليه مجرور وهو مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «أغفلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فاصطنعني» جواب شرط غير جازم مقدر بإذا لا محل لها. وجملة «فكيف»: مع الفعل المحذوف استئنافية لا محل لها. وجملة «ومن عطائك جل مالي»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: (لما أغفلت) فقد دخلت لام الابتداء على ما النافية تشبهاً بـ «ما» الوصلية.

(١) النمل: ١٨.
(٢) الأنفال: ٢٥.
(٣) ابراهيم: ٤٢.
(٤) مريم: ٣٨.

الخامسة: **دخول لام الابتداءِ بعدَ «إنَّ» التي بمعنى «نَعَم»**، لشبهها في اللفظ بـ «إنّ» المؤكِّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(١)، وقد مضى البحث فيها.

السادسة: **قولهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» بضم «أيّة» ورَفْع صفتها** كما يقال: «يا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» وإنما كان حقُّهما وجوبَ النصب، كقولهم: «نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ»، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المُستعملة في النداء أُعطيت حكمها وإن انتفى مُوجِب البناء؛ وأما «نحن الْعُرْبَ» في المثال فإنه لا يكونُ مُنادى لكونه بـ «ألْ»، فأُعطي الحكم الذي يستحقُّه في نفسه؛ وأما نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ» فواجبُ النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يُشبهه وهو المنادى.

السابعة: **بناء باب «حَذَامِ» في لغة الحجازِ على الكسر**، تشبيهاً لها بـ «دراكِ» و «نزَالِ»، وذلك مشهورٌ في المعارف، ورُبَّما جاء في غيرها، وعليه وَجَّهَ قوله [من الرجز]:

٩١٤ ـ يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي ... وَالْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ

---

(١) طه: ٦٣.

٩١٤ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٦.

اللغة: الحظ: النصيب أو السعد. الجدا: العطية. الفضل: الإحسان.

المعنى: ليتك تحلني من إحسانك الذي تزعم أنه خال من المنة فأكون حراً ليس لي، وليس علي.

الإعراب: **يا ليت**: «يا»: حرف تنبيه، «ليت»: حرف مشبه بالفعل. **حظي**: اسمها منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. من **جداك**: «من»: حرف جر، «جداك»: اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة والجار والمجرور متعلقان بحظي. **الصافي**: صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. **والفضل**: «الواو»: عاطفة، «الفضل»: اسم معطوف على جداك مجرور بالكسرة الظاهرة. **أن تتركني**: «أن»: حرف نصب، و «ترك»: فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. والمصدر المؤول من (أن) والفعل (ترك) خبر لعل. **كفاف**: اسم مبني على الكسر في محل نصب حال.

وجملة «يا ليت حظي تركك إياي»: ابتدائية لا محل لها. والمصدر المؤول من «أن تتركني»: في محل رفع خبر ليت. وجملة «تتركني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (أن تتركني كفاف)إذجر«كفاف»على وزن نزال، ودراك أو أنه ناب عن مضافه فهو مصدر والتقدير أن تتركني ترك كفاف.

فالأصل: كفافاً، فهو حال، أو: تَرْكَ كفافٍ، فمصدر؛ ومنه عند أبي حاتم قولُه [من الكامل]:

٩١٥ ـ [جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: ٱقْصِري] إِنِّــي امْـرُؤٌ صَــرْعِــي عَلَيْــكِ حَــرَامِ

وليس كذلك؛ إذ ليس لِفِعْلِهِ فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصله «حَرَامِيّ»، كقوله [من الرجز]:

[أَطَــــرَبــــاً وَأَنْــــتَ قِنَّسْــــرِيُّ] وَالـــدَّهْـــرُ بِـــالإِنْسَـــانِ دَوَّارِيُّ(١)

ثم خُفِّف، ولو أَقْوَى لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]:

طَلَبُــــــوا صُلْحَنَـــــا وَلاَتَ أَوَانٍ فَـــأَجَبْنَـــا أنْ لَيْــسَ حِيــنَ بَقَــاءِ(٢)

---

٩١٥ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٣.

اللغة: تصرعني: تسقطني أرضاً. اقصري: توقفي عن فعلك، كفي عنه.

المعنى: لا تحاولي إسقاطي عن متنك، ألا ترين أنني فارس قوي، وحرام خسارة فارس مثلي؟!

الإعراب: **جاءت**: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **لتصرعني**: «اللام»: لام التعليل، «تصرع»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **فقلت**: «الفاء»: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **لها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل قلت. **اقصري**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، و «الياء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إني**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **امرؤ**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **صرعي**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **عليك**: جار ومجرور متعلقان بحرام. **حرام**: اسم مبني على الكسرة في محل رفع خبر.

وجملة «جاءت»: ابتدائية. والمصدر المؤول من «أن تصرعني»: في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل جاءت. وجملة «فقلت لها»: معطوفة على جاءت لا محل لها. وجملة «اقصري»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «إني امرؤ»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «قتلي عليك حرام»: في محل رفع صفة «امرؤ».

والشاهد فيه قوله: «حرام» فقد بناه على الكسر على مخرج حذام، وقيل: إن أصله حرامي وخففت الياء لضرورة الشعر وفيه خلاف.

(١) تقدم بالرقم ١٢.

(٢) تقدم بالرقم ٤١٣.

فعلَّةُ بنائِهِ قَطْعهُ عن الإضافة، ولكن علَّة كسرِه وكونِه لم يُسْلَكْ به في الضم مَسْلَكَ «قبل» و «بعد» شَبَهُهُ بـ «نزالِ».

الثامن: **بناء «حاشا» في ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾**(١) لشبهها في اللفظ بـ «حاشا» الحرفيّة، والدليل على اسميّتِها قراءة بعضهم: ﴿حَاشاً﴾ بالتنوين على إعرابها، كما تقول: «تنزيهاً لله»، وإنما قلنا إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرفِ، ولا فعلاً إذ ليس بعدَها اسمٌ منصوبٌ بها؛ وزعم بعضُهم أنها فعلٌ حُذِفَ مفعولُه، أي: جَانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتّى في كل موضع؛ يُقال لك: «أتفعلُ كذا؟» أو «أفعلْتَ كذا؟» فتقول: «حَاشَا لله»، فإنما هذه بمعنى: تَبرَّأت لله براءةً من هذا الفعل، ومَنْ نَوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا بابَ «حذام» لذلك.

التاسعة: قولُ بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم: «قَصَرنَا الصلاة مع رسول الله ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ» **فأوقع «قطُّ» بعد «ما» المصدريّة كما تقع بعد «ما» النافية.**

العاشرة: **إعطاء الحرفِ حكمَ مُقَارِبِهِ في المخرج** حتى أُدغم فيه، نحو: ﴿وَخَلَقَ كلّ شيء﴾(٢)، و ﴿لك قُصُوراً﴾(٣) وحتى اجْتمعا رويَّيْن، كقوله [من الرجز]:

٩١٦ ـ بُنَــيَّ إِنَّ ٱلْبِــرَّ شَــيْءٌ هَيِّــنُ ... أَلْمَنْطِــقُ الطَّيِّــبُ وَالطُّعَيِّــمُ

(١) يوسف: ٣١.
(٢) الأنعام: ١٠١، والفرقان: ٢.
(٣) الفرقان: ١٠.

٩١٦ ـ التخريج: الرجز لامرأة قالته لابنها في نوادر أبي زيد ص ١٣٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥؛ وسمط اللآلي ص ٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٩٤ (لبن)؛ والمقتضب ١/ ٢١٧؛ والمنصف ٣/ ٦١.

اللغة: بني: تصغير ابن. البر: الخير والإحسان. هين: سهل، الطعيم: تصغير الطعام.

المعنى: يقول: بني إني أدلك على عمل الخير الذي يرتفع به مقام الإنسان، فهو شيء سهل لا كلفة فيه، هو الكلام اللطيف وإطعام الطعام.

الإعراب: **بني**: منادى منصوب بأداة نداء محذوفة، وعلا نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إن**: حرف مشبه بالفعل. **البر**: اسم إن منصوب. **شيء**: خبر إن مرفوع. **هين**: صفة شيء مرفوع. **المنطق**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. **الطيب**: صفة المنطق مرفوع. **والطعيم**: «الواو»: حرف عطف، «الطعيم»: اسم معطوف على الطيب مرفوع مثله.

وجملة «إن البر شيء»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هو **المنطق**»: في محل رفع خبر ثانٍ لأن. وجملة «بني»: ابتدائية لا محل لها.

وقول أبي جهل [من الرجز]:

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي
لِمِثْلِ هٰذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي[(١)]

وقول آخر [من الرجز]:

٩١٧ - إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطا إِنِّي كَبِيرٌ لاَ أُطِيقُ الْعُنَّدَا

ويُسمّى ذلك إِكْفَاءً.

والثالث ـ **وهو ما أُعطِي حُكْمَ الشيءِ لمشابهتِه له لفظاً ومَعْنى**، نحو اسم التفضيل و «أفعل» في التعجُّب؛ فإنهم منعوا أفعلَ التفضيل أن يرفعَ الظّاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجُّب وَزْناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغيرَ «أَفْعل» في التعجُّب لشبهه بـ «أفعل»

= **والشاهد فيه قوله**: (هين والطعيم) حيث أعطى حرف النون بـ «هين» حكم مقاربه في المخرج، وهو الميم في (الطعيم).

(١) تقدّم بالرقم ٥٨.

٩١٧ - التخريج: الرجز بلا نسبة في المقتضب ١/٢١٨؛ ولسان العرب ٣/٣٠٧ (عند)، ٧/٤٢٦ (وسط)؛ وتاج العروس ١/ ٣٩٤ (كفأ)، ٨/ ٤٢٤ (عند)؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٦، ٨٧٩.

اللغة: العند: الجمل الذي يحيد عن طريق القافلة. لا أطيق: لا أتحمل.

المعنى: إذا ركبت جملي، فاجعلوني بين اثنين، لأني شيخ كبير لا أقدر على الجمل العنيد الذي يخرج بي عن الطريق.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. **ركبت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، ومفعوله محذوف تقديره «ركبت جملي». **فاجعلوني**: «الفاء»: واقعة في جواب إذا، «اجعلوني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «النون»: للوقاية و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. **وسطاً**: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. **إني**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب اسم إن. **كبير**: خبر إن مرفوع بالضمة. **لا أطيق**: «لا»: نافية لا عمل لها، «أطيق»: فعل مضارع مرفوع، و «الفاء»: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. **العندا**: مفعول به منصوب و «الألف»: للإطلاق.

وجملة «ركبت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «إني كبير»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا أطيق»: في محل رفع خبر ثانٍ لإني. وجملة «اجعلوني»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «إذا ركبت... اجعلوني»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (وسطاً وعندا) حيث أعطى حرف الطاء في «وسطاً» حكم مقاربة في المخرج وهو الدال في (العندا).

التفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

٩١٨ - يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لَنَا [مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ]

ولم يسمع ذلك إلا في «أَحْسِن» و «أَمْلح»، ذكره الجوهريّ، ولكن النحويّين مع هذا قَاسُوه، ولم يحكِ ابن مالك اقتياسَهُ إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر الأنباريّ: ولا يُقال إلاَّ لمن صَغُر سنّه.

القاعدة الثانية

أن الشيء يُعطى حكمَ الشيء إذا جَاوَره، كقول بعضهم: «هٰذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

كَأَنَّ أَبَاناً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ [كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ][1]

---

٩١٨ - **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣؛ وصدره لعليّ بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ (شدن)؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/ ٩٨؛ ولعلي بن محمد المغربي فيَ خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/ ١٩١.

اللغة: أميلح: تصغير تحبّب، ومَلُح: حَسُن. شدنّ: قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهنّ. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من النبات.

المعنى: يتعجب من حسن النسوة الصغار مشبِّهاً إيّاهنّ بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمّهاتها بأكل الضال والسمر.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ما**»: نكرة تامة بمعنى شيء مبنية في محلّ مبتدأ. «**أميلح**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هنّ). «**غزلاناً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**شدنّ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون الظاهر على النون الأولى، و «النون»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**لنا**»: «اللام»: حرف جر، «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بحرف الجر، متعلّقان بـ «شدنّ». «**من هؤليائكنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «غزلاناً»، و «كن»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**الضال**»: صفة مجرور بالكسرة. «**والسمر**»: «الواو»: حرف عطف، «السمر»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «يا ما أميلح»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «شدنّ»: في محلّ نصب صفة لـ «غزلاناً».

والشاهد فيه قوله: «**أميلح**» حيث صغر «أملح» وهو فعل التعجب لشبهه بـ «**أفعل**» التفضيل.

[1] تقدم بالرقم ٧٥٩.

وقيلَ به في ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾[(١)] فيمن جرَّهما، فإن العطف على ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدونَ﴾[(٢)] لا على ﴿أكواب وأباريق﴾[(٣)]، إذ ليس المعنى أنَّ الولدانَ يطوفون عليهم بالحور؛ وقيل: العطف على ﴿جنّات﴾ وكأنه قيل: المقرّبون في جناتِ وفاكهة ولحم طير وحور؛ وقيل: على ﴿أكْوَابٍ﴾ باعْتِبار المعنى؛ إذ معنى ﴿يطوف عليهم وِلْدَان مخلدون بأكواب﴾[(٤)]: ينعمون بأكواب؛ وقيل في ﴿وَأرْجُلِكُمْ﴾[(٥)] بالخفض: إنه عطف على ﴿أيديكم﴾ لا على ﴿رؤوسكم﴾؛ إذ «الأَرْجُل» مغسولةٌ لا ممسوحة، ولكنّه خُفض لمجاورة ﴿رؤوسكم﴾؛ والَّذي عليه المحقِّقون أن خفضَ الجوار يكونُ في النعتِ قليلاً كما مثَّلنا، وفي التوكيد نادراً، كقوله [من البسيط]:

٩١٩ ـ يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

---

(١) ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾ [الواقعة: ١٧ ـ ٢٣].

(٢) الواقعة: ١٧.

(٣) الواقعة: ١٨.

(٤) الواقعة: ١٧ ـ ١٨.

(٥) ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [المائدة: ٦].

٩١٩ ـ التخريج: البيت لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب ٥/ ٩٠، ٩٣، ٩٤؛ والدرر ٥/ ٦٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٦٢؛ ولسان العرب ٢/ ٢٩٢ (زوج)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥.

اللغة والمعنى: انحلّت عرى الذنب: كناية عن الضعف الجنسيّ.

يقول: يا صاحبي بلّغ جميع المتزوّجين أنّ الصلة ستنقطع بين الزوجين إذا ما أصيب الزوج بضعف جنسيّ.

الإعراب: يا: حرف نداء. **صاح**: منادى مرخّم مبنيّ على الضمّ المقدّر على «الباء» المحذوفة تقديره: «صاحب» في محلّ نصب على النداء. **بلّغ**: فعل أمر، والفاعل: أنت. **ذوي**: مفعول به منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **الزوجات**: مضاف إليه مجرور. **كلّهم**: توكيد معنوي لـ «ذوي»، وهو مضاف، و «هم»: في محلّ جرّ بالإضافة. **أن**: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف تقديره: «أنّه». **ليس**: فعل ماضٍ ناقص. **وصل**: اسم «ليس» مرفوع، وخبرها محذوف تقديره: «موجود». **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **انحلّت**: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث. **عرى**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. **الذنب**: مضاف إليه مجرور. =

قال الفرّاء: أَنشَدَنيهِ أبو الجرّاح بخفضِ «كلِّهم»، فقلتُ له: هلا قلتَ: «كلَّهم» - يعني بالنَّصب - فقال: هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا، ثم اسْتَنشدتُهُ إيَّاه، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكونُ في النسَق؛ لأن العاطف يمنعُ من التجاور؛ وقال الزمخشري: لما كانت «الأرجل» من بينِ الأعضاء الثلاثة مغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنَّة الإسراف المذمومِ شرعاً، فعطف على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوبِ الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها؛ وقيل ﴿إلى الكعبين﴾ فجيءَ بالغاية إماطَةً لظنّ من يظنُّ أنها ممسوحة؛ لأن المسحَ لم تُضْرَبْ له غاية في الشريعة، انتهى.

تنبيه ـ أنكر السيرافي وابن جنّي الْخَفْض على الجوار، وتأوّلاَ قولهم: «خَرِبٍ» بالجرّ على أنه صفة لِـ «ضبّ».

ثم قال السيرافي: الأصل: خَرِبٍ الجُحْرُ منه، بتنوين «خَرِب»، ورفعِ «الجحر»، ثم حذف الضمير للعلم به؛ وحُوِّل الإسناد إلى ضمير «الضبّ»، وخُفض «الجحر» كما تقول: «مَرَرْتُ برجلٍ حسن الوَجْهِ» بالإضافة، والأصل: حسنِ الوَجْهُ منه، ثم أُتي بضمير «الجحر» مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنّي: الأصل: خَرِبٍ جُحْرُه، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصِّفة على غير مَنْ هي له، وذلك لا يجوز عند البصريّين وإن أمِنَ اللبس، وقولُ السيرافي: إن هذا مثل «مَرَرْتُ برجل قائمٍ أَبَواهُ لا قاعِدَيْنِ» مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي.

ومن ذلك قولُهم: «هَنَأني ومَرَأَني» والأصل: أمرأني، وقولهم: «هُوَ رِجْسٌ نِجْسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتمّ هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نَجِسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذٍ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام

= وجملة (يا صاح) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (بلّغ ذوي الزوجات) الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (ليس وصل) الفعليّة في محل رفع خبر «أنْ» المخفّفة. وجملة (انحلّت عرى الذنب) الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كلِّهم» حيث جرّه لمجاورته «الزوجات»، وكان حقّه النصب لأنّه توكيد لـ «ذوي» المنصوب على المفعوليّة.

للتناسب، وأمَّا إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم رجس؛ إذ يقال «فِعْلٌ» بكسرةٍ فسكون في كل «فَعِلٍ» بفتحة فكسرة، نحو: «كَتِفٍ»، و «لَبِنٍ»، و «نَبِقٍ»، وقولُهم: «أَخَذَهُ مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ» بضم دال «حَدُثَ»، وقراءة جماعة: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً﴾[1] بصرفِ «سلاسل»، وفي الحديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»، والأصل: مَوْزورات بالواو لأنه من «الوِزْرِ»، وقراءة أبي حبة ﴿يُؤْقِنون﴾[2] بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

٩٢٠ ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى وَجَعْدَةُ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

بهمز «المُؤْقدين» و «مُؤْسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في «وجوه»: «أُجُوه»: وفي «وُقِّتت»: «أُقِّتَتْ»، ومن ذلك قولُهم في «صُوَّم»: «صُيَّم»، حملاً على قولهم في «عُصُوٌّ»: «عِصِيٌّ»، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك [من الرجز]:

٩٢١ ـ قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ

---

(١) الفرقان: ٤. (٢) البقرة: ٤.

٩٢٠ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٢، ٨/ ٧٤؛ والخصائص ٢/ ١٧٥، ٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٣١٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ والمحتسب ١/ ٤٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٨٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦؛ والمقرب ٢/ ١٦٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٩١، ٣٤٢، ٢/ ٥٦٥.

اللغة: المؤقدين من موقد النار: من يشعلها. موسى وجعدة من أبناء الشاعر.

المعنى: أحب الناس إليَّ ابني موسى، وبنتي جعدة، ولا سيما عند إيقادهما النار.

الإعراب: **أحب**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **المؤقدين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **إلي**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل أحب. **مؤسى**: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **وجعدة**: «الواو»: عاطفة، «جعدة»: اسم معطوف على الخبر موسى مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. **إذ**: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق باسم التفضيل أحب. **أضاءهما**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الميم والألف»: للتثنية. **الوقود**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «أحب المؤقدين موسى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أضاءهما الوقود»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: (مؤقدين، مؤسى) فقد همز الاسمين لتقدير ضم الميم على الواو كما جاء على لسان النبي إذ قدر فتح الميم على الواو (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والأصل فيه (موزورات).

٩٢١ ـ التخريج: هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في مجمع الأمثال ٢/ ١٠٩. يضرب في معاقبة البريء لإرهاب المجرم.

القاعدة الثالثة

قد يُشْرِبُون لفظاً معنى لفظٍ فيُعْطونه حُكْمَهُ، ويُسمَّى ذلك تضميناً.

وفائدته: أن تُؤدِّي كلمةٌ مؤدَّى كلمتين. قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[(١)] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ﴾[(٢)]، أي: ولا تضمُّوها إليها آكلين، اهـ.

ومن مُثُلِ ذلك قولُه تعالى: ﴿الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ﴾[(٣)] ضُمِّن الرفث معنى الإفْضَاء، فعُدّي بـ «إلى» مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إلى بَعْضٍ﴾[(٤)]، وإنما أصل الرَّفث أن يتعدَّى بالباء، يقال: «أرْفَثَ فُلاَنٌ بامرأته»؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾[(٥)] أي: فلن تُحرَموه، أي: فلن تُحرموا ثوابَه، ولهذا عُدِّي إلى آثنين لا إلى واحد؛ وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[(٦)] أي: لا تنووا، ولهذا عُدِّي بنفسه لا بـ «على»؛ وقوله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إلى الْمَلإِ الأعْلَى﴾[(٧)]، أي: لا يُصْغون؛ وقولُهم: «سَمِعَ الله لمن حَمِدَه» أي: آستجاب، فعُدِّي «يسمع» في الأوّل بـ «إلى» وفي الثاني باللام؛ وإنما أصلُه أن يتعدَّى بنفسه مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[(٨)]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَم الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[(٩)] أي يميز، ولهذا عُدِّي بمن لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾[(١٠)] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالْحَلِف؛ فلهذا عُدّي بمن، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال «حلف من كذا» بل حلف عليه ـ قال: «من» متعلِّقة بمعنى: للذين، كما تقول: لي منك مَبَرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء: «آلى من امْرَأته» فغلَط أوقَعَهُم فيه عدمُ فهم المتعلّق في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

٩٢٢ ـ حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤودَةٍ كَرْهاً، وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

(١) الكهف: ٢٨.
(٢) النساء: ٢.
(٣) البقرة: ١٨٧.
(٤) النساء: ٢١.
(٥) آل عمران: ١١٥.
(٦) البقرة: ٢٣٥.
(٧) الصافات: ٨.
(٨) ق: ٤٢.
(٩) البقرة: ٢٢٠.
(١٠) البقرة: ٢٢٦.

٩٢٢ ـ التخريج: البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧؛ ولسان العرب ١١/١٧٦ (حمل)؛ وله أو لابن جمرة في شرح شواهد المغني ١/٢٢٦، =

وقال قبله [من الكامل]:

مِمَّــنْ حَمَلْــنَ بِــهِ وَهُــنَّ عَــوَاقِــدٌ حُبُـكَ النِّطَـاقِ فَشَـبَّ غَيْــرَ مُهَبَّــلِ

مَزؤودة: أي: مذعورة، ويُرْوَى بالجر صفة لِـ «ليلة» مثل ﴿وَاللَّيْلِ إذا يَسْرِ﴾[1]، وبالنصب حالاً من «المرأة»، وليس بقويّ، مع أنه الحقيقة، لأن ذكر «الليلة» حينئذ لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضُمِّن «حَمَل» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لَعُدِّي بنفسه مثل ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً﴾[2]، وقال الفرزدق [من الرجز]:

٩٢٣ ـ كَيْــفَ تَــرَانِــي قَــالِبــاً مجَنِّــي قَــدْ قَتَــلَ اللَّــهُ زِيَــاداً عَنِّــي

= ٢/ ٩٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٧ (شمل).

اللغة: مزؤودة: مذعورة، خائفة. النطاق: شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها.

المعنى: إن الشاعر يقول: إنه ممن حملته أمه وهي مذعورة غير مستعدة للفراش فنشأ محموداً مرضياً، وقد كانت العرب تستحسن إتيان المرأة وهي مذعورة ليأتي الولد نجيباً.

الإعراب: **حملت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: مستتر تقديره هي. **به**: جار ومجرور متعلقان بالفعل حملت. **في ليلة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل حملت. **مزؤودة**: صفة ليلة مجرورة مثلها. **كرهاً**: حال منصوب. **وعقد**: «الواو»: واو الحال، «عقد»: مبتدأ مرفوع. **نطاقها**: مضاف إليه مجرور، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **لم**: حرف جازم. **يحلل**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وحرّك بالكسر للضرورة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو (نطاقها).

وجملة «حملت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لم يحلل»: في محل رفع خبر المبتدأ، عقد. وجملة «عقد.. لم يحلل»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: أنه ضمّن (حمل) معنى (علق) ولولا ذلك لعدي بنفسه، مثل قوله تعالى: ﴿حملته أمه كرهاً﴾.

(١) الفجر: ٤.
(٢) الأحقاف: ١٥.

٩٢٣ ـ **التخريج**: الرجز للفرزدق في الخصائص ٢/ ٣١٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٠؛ والمحتسب ١/ ٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٠٩، ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢.

اللغة: المجن: الترس.

المعنى: لا تعجب من تركي سلاحي، فقد كفاني الله شر زياد بالموت، وأراحني من قتاله وأذيته.

الإعراب: **كيف**: اسم استفهام في محل نصب حال مقدمة. **تراني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به =

أي: صَرَفُه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحْسِبُ لو جُمِعَ ما جاءَ منه لجاء منه كتابٌ يكون مِئِينَ أوراقاً.

القاعدة الرابعة

أنهم يُغَلِّبون على الشَّيءِ ما لغيره، لتناسبٍ بينهما أو اختلاط.

فلهذا قالوا: «الأبَوَيْنِ» في الأب والأمّ، ومنه ﴿وَلأبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾[1]، وفي الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾[2]، و «المشرِقَيْن»، و «المغربَيْنِ» ومثله «الخافقانِ» في المشرق والمغرب، وإنما الخافِقُ المغربُ؛ ثم إنما سُمّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مَخْفُوقٌ فيه؛ و «القمرينِ» في الشمس والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

٩٢٤ ـ وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا ... فَأَرَتْنِيَ الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا

= و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **قالبا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة للفعل ترى. **مجني**: مفعول به لاسم الفاعل قالباً منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **قد**: حرف تحقيق. **قتل**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **الله**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. **زياداً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **عني**: جار ومجرور متعلقان بالفعل قتل.

وجملة «كيف ترى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قتل الله زياداً»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: (قتل الله عني..) حيث ضمَّن الشاعر (قتل) معنى (صرف) فَعَدَّاه بـ (عن) كما يتعدَّى به (صرف).

(١) النساء: ١١.

(٢) يوسف: ١٠٠.

٩٢٤ ـ التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ٤.

المعنى: نظرت الحبيبة إلى السماء فغلب قمر السماء على وجهها فرأيت قمرين في وقت واحد فشبه حبيبته بالقمر.

الإعراب: **واستقبلت**: «الواو»: حرف عطف، «استقبلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. **قمر**: مفعول به منصوب. **السماء**: مضاف إليه مجرور. **بوجهها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل استقبلت، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. =

أي: الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزيّ: يجوز أنه أراد قمراً وقمراً؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر. اهـ.

وما ذكرناه أمدح، و «القمران» في العرف الشمسُ والقمرُ؛ وقيل: إن منه قول الفرزدق [من الطويل]:

٩٢٥ ـ أَخَـذْنَـا بِـآفَـاقِ السَّمَـاءِ عَلَيْكُـمُ لَنَـا قَمَـرَاهَـا وَالنُّجُـومُ الطَـوالِـعُ

وقيل: إنما أراد محمَّداً والخليل عليهما الصَّلاةُ والسلام؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المرادَ بالنجوم الصَّحابة؛ وقالوا: «العُمَرَيْنِ» في أبي بكر وعُمَر؛ وقيل: المراد

= **فأرتني**: «الفاء»: عاطفة، «أرتني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، و «التاء»: للتأنيث، و «النون»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. **القمرين**: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **في وقت**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أرتني. **معاً**: حال من القمرين منصوب.

وجملة «استقبلت»: معطوفة على جملة سابقة في البيت السابق. وجملة «أرتني»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «القمرين» حيث أراد وجه محبوبته وقمر السماء فغلب قمر السماء على وجهها وثناهما.

٩٢٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/٤١٩؛ والأشباه والنظائر ٥/١٠٧؛ وخزانة الأدب ٤/٣٩١، ٩/١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/١٣، ٢/٩٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/١٧٣ (شرق)، ١١/٥٣٩ (قبل)؛ والمقتضب ٤/٣٢٦.

اللغة: أطراف السماء: جهاتها. قمراها: الشمس والقمر.

المعنى: لقد ملكنا السماء بمجدنا، وخضع لنا ما فيها من شمس وقمر.

الإعراب: **أخذنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الفاعلين و «النا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بـآفاق**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أخذنا، و «آفاق»: مضاف. السماء: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **عليكم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل أخذنا و «الميم»: للجماعة. **لنا**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **قمراها**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **والنجوم**: «الواو»: عاطفة، و «النجوم»: اسم معطوف على «قمراها» مرفوع بالضمة الظاهرة. **الطوالع**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «أخذنا بـأفاق السماء»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لنا قمراها»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (قمراها) وهما الشمس والقمر فغلب القمر وثناهما، وقيل: هما إبراهيم الخليل والنبي محمد عليهما الصلاة والسلام وقيل: إنما أراد بهما عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما، والنجوم هم الصحابة.

عُمَر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويُرَدُّ بأنه قيل لعثمان رضيَ الله عنه: نسألك سيرة العمرين؛ قال: نعم؛ قال قتادة: أَعْتَقَ الْعُمَرَانِ فمن بينهما من الخلفاء أُمهَّات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر؛ وقالوا «العَجّاجَيْنِ» في رؤبة والعجّاج؛ و «المَرْوَتَيْنِ» في الصَّفا والمَرَوة.

ولأجلِ الاختلاط أُطلقت «مَنْ» على ما لا يعقل في نحو: ﴿فمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، ومِنْهُمْ مَنْ يَمشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَمِنْهم مَنْ يَمشِي عَلَى أَرْبَع﴾(١) فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كل دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾(٢)، وفي ﴿مَنْ يَمشي عَلى رِجْليْنِ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل؛ فإنه يعمُّ الإنسان والطائر؛ واسمُ المخاطَبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿اَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(٣) لأن «لعلَّ» متعلِّقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»؛ والمذكرين(٤) على المؤنث حتى عُدَّت منهم في ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾(٥)، والملائكة على إبليس حتى استُثْني منهم في ﴿فَسَجَدُوا إلاَّ إِبْلِيسَ﴾(٦)؛ قال الزمخشري: والاستِثْناء متّصل، لأنه واحد من بين أظهرِ الألوفِ من الملائكة؛ فغلبوا عليه في ﴿فسجدوا﴾ ثم استثني منهم استثناء أحدهم؛ ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التَّغليب ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلّتِنا﴾(٧) بعد ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا﴾(٨)، فإنّه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملّتهم قطّ، بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله ﴿جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِن الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾(٩)، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام؛ ومعنى ﴿يذرَؤُكم فيه﴾ يبثكم ويكثركم في هذا التدبير؛ وهو أن جعل للناس وللأَنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبَثِّ والتكثير؛ فلذا جيء بـ «في» دون الباء؛ ونظيره ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾(١٠) وزعم جماعة أن منه ﴿يَا أَيُّهَا الّذِينَ

---

(١) النور: ٤٥.

(٢) النور: ٤٥.

(٣) البقرة: ٢١.

(٤) أي وأطلق اسم المذكرين على المؤنث، وذلك بالعطف على اسم المخاطبين.

(٥) التحريم: ١٢.

(٦) البقرة: ٣٤ وغيرها.

(٧) الأعراف: ٨٨.

(٨) الأعراف: ٨٨.

(٩) الشورى: ١١.

(١٠) البقرة: ١٧٩.

آمَنُوا﴾[١]، ونحو: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قومٌ تَجْهلونَ﴾[٢]، وإنما هذا من مراعاة المعنى؛ والأول من مراعاة اللفظ.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور:

أحدها: **وقوعه**؛ وهو الأصل.

والثاني: **مُشَارفته**؛ نحو: ﴿وإذَا طَلّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فأمْسِكُوهُنَّ﴾[٣]، أي: فشارَفْن انقضاء العدة ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكمْ وَيَذَرُونَ أزْواجاً وَصِيَّةً لأزْوَاجِهِمْ﴾[٤]، أي: والذين يُشارفون الموت وتَرْكَ الأزواج يوصون وصيّة، ﴿وَلْيَخْشَ الّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾[٥]، أي: لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو» ونظائرها؛ ومما لم يتقدّم ذكره قوله [من الطويل]:

٩٢٦ ـ إلـى مَلِـكٍ كَـادَ الْجِبَـالُ لِفَقْـدِهِ ... تَـزُولُ، وَزَالَ الـرَّاسِيَـاتُ مِـنَ الصَّخْـرِ

(١) هذا الأسلوب في النداء كثيراً ما استعمل في القرآن الكريم.
(٢) النمل: ٥٥.
(٣) البقرة: ٢٣١.
(٤) البقرة: ٢٤٠.
(٥) النساء: ٩.

٩٢٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٤؛ وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٦٨، شرح أبيات المغني ٨/ ٩٠.

اللغة: الفقد: الموت. الراسيات: الجبال.

المعنى: إلى ملك عظيم القدر والمجد إذا مات تزلزلت الأرض حزناً.

الإعراب: **إلى ملك**: جار ومجرور متعلقان بما قبلهما. **كاد**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **الجبال**: اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة. **لفقده**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تزول و«فقد»: مضاف، و«الهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **تزول**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **وزال**: «الواو»: عاطفة، و«زال»: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. **الراسيات**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **من الصخر**: جار ومجرور متعلقان بصفة من (الراسيات) لأن (أل) جنسية.

وجملة «تكاد الجبال لفقده تزول» في محل جر صفة. وجملة «تزول»: في محل نصب خبر (كاد). وجملة «وزال»: معطوفة في محل نصب.

=

الثالث: إرادته؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو: ﴿فَإِذا قَرأْتَ الْقُرْآنَ فاسْتَعِذْ باللَّهِ﴾(١)، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا﴾(٢)، ﴿وإذاقَضَى أمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾(٣)، ﴿وإِنْ حَكَمْتَ فاحْكُمْ بينهم بالْقِسْطِ﴾(٤)، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾(٥)، ﴿إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ والْعُدْوَانِ﴾(٦)، ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا﴾(٧) الآية، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾(٨)، وفي الصحيح: «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل».

ومنه في غيره ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنينَ، فمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمينَ﴾(٩)، أي: فأردنا الإخراج ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ﴾(١٠) لأن «ثمَّ» للترتيب؛ ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر؛ فإذا حمل «خلقنا» و «صوّرنا» على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل.

وقيل: هما على حذفِ مُضَافين؛ أي: خلقنا أباكم ثم صوَّرنا أباكم؛ ومثله ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾(١١) أي: أردنا إهلاكَها، ﴿ثمَّ دَنى فَتَدَلَّى﴾(١٢) أي: أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلى فتعلَّق في الهواء، وهذا أولى من قول من أدعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قريةٍ جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنى، وقال [من المنسرح]:

٩٢٧ ـ فَارَقَنَا قَبْلَ أنْ نُفَارِقَهُ   لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا وَطَرَا

= **والشاهد فيه قوله**: «وزال الراسيات» والمقصود (تكاد تزول الراسيات) فهي لم تزل بعد فعبر عنه بمشارفته، وشاهده كثير في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم، ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم﴾ والمقصود الذين يشارفون الموت والمقصود في قول الشاعر «شارفت على الزوال».

(١) النحل: ٩٨.
(٢) المائدة: ٦.
(٣) البقرة: ١١٧، وآل عمران: ٤٧.
(٤) المائدة: ٤٢.
(٥) النحل: ١٢٦.
(٦) المجادلة: ٩.
(٧) المجادلة: ١٢.
(٨) الطلاق: ١.
(٩) الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦.
(١٠) الأعراف: ١١.
(١١) الأعراف: ٤.
(١٢) النجم: ٨.

٩٢٧ ـ التخريج: البيت للربيع بن ضَبُع الفزاري في شرح أبيات المغني ٨/ ٩٠ ـ ٩١.

اللغة: الجماع: الاجتماع، الوطر: الحاجة.

أي: أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكس هذا؛ وهو التعبير بإرَادة الفعل عن إيجاده، نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الله وَرُسُلِهِ﴾[1] بدليل أنه قُوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾[2].

والرابع: **القدرة عليه**، نحو: ﴿وَعْداً عَلَيْنَا إنَّا كُنَّا فاعِلين﴾[3]، أي: قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرادَة والقدرة، وهم يقيمون السبب مُقامَ المسبّب وبالعكس؛ فالأول نحو: ﴿وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾[4]، أي: ونعلم أخباركم؛ لأن الابتلاءَ الاخْتِبار، وبالاختبار يحصُل العلم؛ وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾[5] الآية في قراءة غير الكسائي «يستطيع» بالغيبة و «رَبُّك» بالرفع، معناه: هل يفعل ربك؛ فعبَّر عن الفِعل بالاستطاعة لأنها شَرْطه، أي: هل يُنْزِل علينا ربُّك مائدةً إن دَعَوْتَه. ومثله ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[6] أي: لن نؤاخذه، فعبَّرَ عن المؤاخذةِ بشرطها، وهو القُدْرة عليها؛ وأما قراءة الكسائي[7] فتقديرُها هل تستطيع سُؤَال ربك، فحذف المضاف، أو: هل تطلب طاعة ربّك في إنزال المائدة أي استجابته، ومن الثاني ﴿فاتّقوا النَّارَ﴾[8] أي: فاتَّقوا العِنَادَ الموجب للنار.

= **المعنى**: تركنا قبل أن نتركه لما قضى من اجتماعه بنا غايته.

الإعراب: **فارقنا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. **قبل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (فارقنا). **أن**: حرف مصدري وناصب. **نفارقه**: مضارع منصوب بـ (أن)، والفاعل مستتر وجوباً تقديره نحن، والهاء: مفعول به. لما: مفعول فيه ظرف زمان بدل من (قبلَ). **قضى**: ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو. من **جماعنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (قضى) و «نا»: مضاف إليه. **وطراً**: مفعول به منصوب. والمصدر المؤول من (أن) والفعل (نفارقه) مضاف إليه.

وجملة «فارقنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نفارقه»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «قضى»: مضاف إليه محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: (فارقنا) فإنه بمعنى أراد فراقنا، والتعبير بالفعل عن إرادته كثيرٌ.

(١) النساء: ١٥٠.
(٢) النساء: ١٥٢.
(٣) الأنبياء: ١٠٤.
(٤) محمد: ٣١.
(٥) المائدة: ١١٢.
(٦) الأنبياء: ٨٧.
(٧) قرأ الكسائي: ﴿هل تستطيع ربَّك﴾ أي: سؤال ربك.
(٨) البقرة: ٢٤.

القاعدة السادسة

أنهم يُعبِّرونِ عن الماضي والآتي كما يُعبِّرون عن الشيء الحاضر قَصْداً لإحضارِه في الذهن حتى كأنه مُشَاهَدٌ حالَةَ الإخبار، نحو: ﴿وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(١) لأن لام الابتداء للحال، ونحو: ﴿هٰذَا مِنْ شَيعَتِهِ وَهٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾(٢) إذ ليس المراد تقريبُ الرجلين من النبي ﷺ، كما تقول: «هذا كتابُكَ فخذه»، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقتِ هكذا فحكيت؛ ومثله ﴿وَاللَّه الذِي أَرْسَل الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾(٣) قصد بقوله سبحانه وتعالى ﴿فتثير﴾ إحضارَ تلك الصورة البديعة الدَّالة على القدرة الباهرة من إثارةِ السحاب، تَبْدُو أولاً قِطعاً ثم تتضامُّ متقلِّبة بين أطْوارٍ حتى تصيرَ رُكَاما؛ ومنه ﴿ثمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيكون﴾(٤)، أي: فكان، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّماءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكانٍ سَحِيقٍ﴾(٥)، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ﴾(٦) إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾(٧)؛ ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾(٨) أي: يَبْسُط ذراعيه، بدليل ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: وقلبناهم؛ وبهذا التقرير يندفعُ قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمونَ﴾(٩) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبَلة وقت التدارؤ؛ وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية، ومثلُها قوله [من الرجز]:

٩٢٨ ـ جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي ‏ ‏ ‏ تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ

---

(١) النحل: ١٢٤.
(٢) القصص: ١٥.
(٣) فاطر: ٩.
(٤) آل عمران: ٥٩.
(٥) الحج: ٣١.
(٦) القصص: ٥.
(٧) القصص: ٦.
(٨) ﴿ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ [الكهف: ١٨].
(٩) البقرة: ٧٢.

٩٢٨ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٢ (بيض).

اللغة: الجارية: الفتيّة من النساء. الإيماض: الإشارة الخفيّة؛ أومضت المرأة: أشارت إشارةً أو سارقت النظر.

ولولا حكاية الحال في قول حسان [من الكامل]:

يُغْشَـوْنَ حَتَّـى لاَ تَهِـرُّ كِـلاَبُهُـمْ   [لاَ يَسْـأَلُـونَ عَـنِ السَّـوَادِ المُقْبَـلِ](١)

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾(٢) بالرفع.

القاعدة السابعة

أن اللفظَ قد يكونُ على تقديرٍ، وذلك المقدَّرُ على تقديرٍ آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾(٣)، فإن يُفْترى مؤوّل بالافتراء، والافتراء مؤول بمُفْتَرى، وقال [من الطويل]:

٩٢٩ ـ لَعَمْـرُكَ مَـا الْفِتْيَـانُ أَنْ تَنْبُـتَ اللِّحَـى   وَلَكِنَّمَـا الْفِتْيَـان كُـلُّ فَتًـى نَـدِي

= **الإعراب**: «**جارية**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هي» مرفوع بالضمّة. «**في رمضان**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «جارية»، و «ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «الماضي»: صفة مجرورة بالكسرة. «**تقطّع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي). «**الحديث**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بالإيماض**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**تقطع**».

وجملة «هي جارية»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تقطّع»: في محلّ رفع صفة لـ «جارية».

والشاهد فيه قوله: «في رمضان الماضي تقطّع» حيث جاء الفعل المضارع في الزمن الماضي لا زمن التكلّم، وهذا ما دعاه بـ «حكاية الحال الماضية».

(١) تقدم بالرقم ١٩٧.
(٢) البقرة: ٢١٤.
(٣) يونس: ٣٧.

٩٢٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ص ٩٦٤؛ وأمالي المرتضى ١/٢٠١؛ والبيت ملفق من بيتين لابن بيض. انظر: شرح أبيات المغني ٨/٩٧.

اللغة: ندي: جواد كريم.

المعنى: أقسم بحياتك إن الشاب ليس بنبات شعر لحيته، ولكن الفتى كل الفتى هو الذي يجود بماله؛ فيطعم ويكسو ويساعد.

الإعراب: **لعمرك**: «اللام»: لام الابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع وخبره محذوف تقديره قسمي، =

وقالوا: «عَسَى زيدٌ أن يقومَ» فقيل: هو على ذلك؛ وقيل: على حذف مضاف، أي: عسى أمْرُ زيدٍ، أو: عسى زيدٌ صاحبَ القيامِ؛ وقيل: «أنْ» زائدة، ويردُّه عدم صلاحيَّتها للسُّقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائد لا يعمل، خلافاً لأبي الحسن؛ وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة [من البسيط]:

٩٣٠ - حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً فِي نُفُوسِهِمُ، أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ

= و «الكاف»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **ما الفتيان**: «ما»: نافية، «الفتيان»: مبتدأ مرفوع. أن: حرف مصدري ونصب. **تنبت**: فعل مضارع منصوب بأن. **اللحى**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. **ولكنما**: «الواو»: حرف عطف، «لكنما»: كافة ومكفوفة. **الفتيان**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **كل**: خبر مرفوع بالضمة. **فتى**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً الثابتة خطاً.

ندي: صفة فتى مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة.

وجملة «لعمرك قسمي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أن تنبت»: في تأويل مصدر خبر للمبتدأ في محل رفع. وجملة «ما الفتيان أن تنبت اللحى»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «الفتيان كل فتى ندي»: معطوفة على جواب القسم لا محل لها. وجملة «تنبت اللحى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (أن تنبت) حيث أولت أن والفعل بمصدر مؤول باسم الفاعل، وهو نابت، أي ما الفتيان نابتو اللحى.

٩٣٠ - **التخريج**: البيت ليزيد بن حمار (أو حمّان) السكونيّ في الدرر ٤/ ٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٠١؛ ومعجم الشعراء ص ٤٩٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩.

اللغة: العزيز: الشريف. القوي: الماجد، المكرم.

المعنى: إنهم قوم كرماء يتكلفون أكثر مما نفوسهم الكرم، فهم ينزلون الضيف أيام القحط منزلة سامية حتى يرحل عنهم وهو مختار لهذا الرحيل.

الإعراب: حتى: حرف غاية ونصب وجر. **يكون**: فعل مضارع ناقص منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة و «اسمها»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **عزيزاً**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **في نفوسهم**: «في نفوس»: جار ومجرور متعلقان بالخبر عزيزاً و «نفوس»: مضاف و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «الميم»: للجماعة. **أو أن يبين**: «أو»: حرف عطف، و «أن»: حرف ناصب، «يبين»: فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **جميعاً**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **وهو**: «الواو»: حالية، و «هو»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **مختار**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «حتى يكون عزيزاً»: ابتدائية لا محل لها. والمصدر المؤول من «أن يكون» في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل جار، من البيت السابق. والمصدر المؤول من «أن =

يجوز كونُ «أَنْ» زائدة، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بـ «أَنْ» وقيل في ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾[(١)] إن ﴿ما قالوا﴾ بمعنى القول، و «القول» بتأويل «المَقُول»، أي: يعودون للمقول فيهن لفظُ الظهار وهُنَّ الزوجات؛ وقال أبو البقاء في ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ﴾[(٢)]: يجوز عند أبي علي كونُ «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، اهـ.

وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك. وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا مَا خَلاَ زيداً، وما عدا زيداً» فـ «ما» مصدريّة، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء؛ قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفةً لتأوّلها بالنكرة اهـ. والتأويل: خَالِينَ عن زيد، ومُتَجَاوزين زيداً؛ وأما قولُ ابن خروف والشلوبين إن «ما» وصلتها «نصب على الاستثناء» فغلَطٌ، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغْتفَر في الثَّوَاني ما لا يُغْتَفر في الأوائل، فمن ذلك «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلتِها بِدِرْهَمٍ» و [من الطويل]:

٩٣١ ـ أيُّ فَتَــى هَيْجَــاء أنــت وَجَــارِهَــا   [إذا مــا رجــالٌ بــالـرِّحــالِ استقلَّــتِ]

= يبين»: معطوف في محل جر. وجملة «يبين»: صلة موصول حرفي لا محل لها. وجملة «وهو مختار»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أو أن يبين» وقد ظهرت أن في المعطوف على المنصوب. ويرى بعضهم أنها زائدة والأول أغلب.

(١) المجادلة: ٣.
(٢) آل عمران: ٩٢.

٩٣١ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٥٥.

اللغة: الهيجاء: الحرب الشديدة. الرحال: أمتعة السفر. استقل بالشيء: تفرد به ولم يشرك فيه غيره.

المعنى: أي بطل في الحرب أنت تكون في وقت لزوم الرجال لرحالهم وعدم مغادرتهم إياها، فكأنه يعرض فيه أنه جبان ولولا وجود الرجال حوله لما كان له ذكر وشهرة.

الإعراب: **أي**: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم مرفوع. **فتى**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة. **هيجاء**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث =

و «رُبَّ رَجُلٍ وَأخيه» ﴿وَإنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيةً فظلت﴾[1]، ولا يجوز: كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رُبَّ أخيه، ولا يجوز «إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو» في الأصح، إلا في الشعر كقوله [من البسيط]:

٩٣٢ ـ إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً ... عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

= الممدودة. **أنت**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. **وجارها**: «الواو»: حرف عطف، «جارها»: اسم معطوف على «فتى» مجرور مثله، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. **ما**: زائدة. **رجال**: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، مرفوع. **بالرحال**: جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف. **استقلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: للتأنيث، وهي ساكنة وحركت بالكسر للضرورة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة: «أي... أنت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «استقلت» المقدّرة المحذوفة: في محل جر بالإضافة. وجملة «استقلت»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (أي فتى هيجاء أنت وجارها) حيث عطف «جارها» على «فتى» وفتى مجرور بإضافة أي إليه والمعطوف على المجرور مجرور مثله، وفيه أنه يلزم عليه تسليط «أي» على «جارها» مع أن «أي» لا تضاف لمعرفة مفردة.

(١) الشعراء: ٤.

٩٣٢ ـ التخريج: البيت لقعنب بن أم صاحب في سمط اللآلي ص ٣٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ ولسان العرب ٤/ ٤٣٤(شور)، ٨/ ٣٧٨ (هيع)، ١٣/ ١٠ (أذن)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٥٠؛ والمحتسب ١/ ٢٠٦.

اللغة: السبة: الشتيمة. طاروا بها فرحاً: أذاعوها. دفنوا: أخفوا.

المعنى: ياللقوم اللئام، إذا سمعوا عني ناقصة نشروها في الملأ، أما إذا سمعوا ما يمجدني، فيطوونه.

الإعراب: **إن يسمعوا**: «إن»: حرف شرط جازم، و «يسمعوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. **سبة**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **طاروا**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: للتفريق. **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ فرحاً. **فرحاً**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة على آخره. **عني**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يسمعوا). **وما يسمعوا**: «الواو»: عاطفة، «ما»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم للفعل يسمعوا و «يسمعوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: للتفريق. **من صالح**: جار ومجرور متعلقان بحال من (ما). **دفنوا**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «الألف»: للتفريق.

«إن يسمعوا طاروا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يسمعوا» فعل الشرط لا محل لها. وجملة «طاروا» =

إذ لا تضاف «كلٌّ» و «أيّ» إلى معرفة مُفْردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجرُّ «رُبَّ» إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشَّرطِ مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٣٣ - إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا، أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال يونس: أراد: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسميّة على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهُّم؛ قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتُنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك؛ ويقولون: «مررْتُ برجلٍ قائمٍ أبَوَاهُ لا قاعِدَيْنِ»، ويمتنع «قَائِمَيْنِ لا قاعد أبواه»، على إعمال الثاني ورَبْطِ الأول بالمعنى.

جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «ما يسمعوا. . دفنوا»: معطوفة على «إن يسمعوا. . طاروا». وجملة «يسمعوا» فعل الشرط لا محل لها. وجملة «دفنوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (إن يسمعوا. . طاروا وما يسمعوا. . دفنوا) وقد جاء جواب الشرط في الجملتين ماضياً مع أن فعل الشرط فيهما مضارعاً وهذا غير جائز.

٩٣٣ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص١١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣؛ والدرر ٥/ ٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٧٦؛ والكتاب ٣/ ٥١؛ والمحتسب ١/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٠.

المعنى: نحن قوم شجعان محاربون نتقن فنون القتال جميعاً من طعان على ظهور الخيل إلى ضراب بالسيوف للمشاة.

الإعراب: **إن**: حرف شرط جازم. **تركبوا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و «الألف»: فارقة. **فركوب**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «ركوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **الخيل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **عادتنا**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أو تنزلون**: «أو»: حرف عطف، «تنزلون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة و «الواو»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فإنا**: «الفاء»: رابطة لجواب شرط مقدر «إنا»: حرف مشبه بالفعل و «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **معشر**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **نزل**: صفة معشر، مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «تركبوا»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «ركوب الخيل عادتنا»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «تنزلون»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنتم. وجملة «أو تركبون»: مع المبتدأ المحذوف معطوفة على جملة تركبوا لا محل لها. وجملة «إنا معشر نزل»: في محل جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه قوله: (أو تنزلون) حيث قال يونس: أراد الشاعر: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على الفعلية على مذهب الكوفيين الذين يرون أن العطف على توهم الاستفهام مكان الشرط، والتقدير (أتركبون. . أو تنزلون) على رأي سيبويه.

القاعدة التاسعة

أنهم يَتَّسِعُونَ في الظرفِ والمجرورِ مَا لا يَتَّسِعون في غيرهما، فلذلك فَصَلُوا بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو «كانَ فِي الدَّارِ ـ أَوْ عِنْدَكَ ـ زَيْدٌ جَالساً»، وفعلَ التعجُّب من المتعجَّبِ منه نحو «ما أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَ زَيْدٍ، وَمَا أَثْبَتَ عِنْدَ الحَرْبِ زَيْداً»، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله [من الطويل]:

٩٣٤ ـ فَـــلاَ تَلْحَنِـــي فِيهَـــا فَـــإِنَّ بِحُبِّهَـــا ... أَخَـــاكَ مُصَـــابُ الْقَلْـــبُ جَـــمٌّ بَـــلاَبِلُـــه

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله [من البسيط]:

٩٣٥ ـ أبَعْـــدَ بُعْـــدٍ تَقُـــولُ الـــدَّارَ جَـــامِعَـــةً ... [شَمْلِي بِهِمْ أَمَ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا]

---

٩٣٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣، ٤٥٥؛ والدرر ٢/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩؛ والكتاب ٢/ ١٣٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٩؛ والمقرب ١/ ١٠٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥.

اللغة: لا تلحني: لا تلمني. الجم: الكثير. البلابل: الوساوس والأحزان.

المعنى: يقول: لا تلمني في حبّ هذه المرأة التي ملكت قلبي، واستولى عليّ حبّها، فإنني عاجز عن الابتعاد عنها، أو نسيانها.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء بحسب ما قبلها، «لا»: الناهية. «**تلحني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والنون للوقاية، والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**فيها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تلحني». «**فإنّ**»: الفاء استئنافية، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**بحبّها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مصاب»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**أخاك**»: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**مصاب**»: خبر «إنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**القلب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جمّ**»: خبر ثانٍ لـ«إنّ» مرفوع. «**بلابله**»: فاعل «جم» مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «لا تلحني» بحسب ما قبلها. وجملة: «إنّ أخاك مصاب» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «فإنّ بحبّها أخاك مصاب» حيث قدّم معمول خبر إنّ «بحبّها» على اسمها «أخاك»، وخبرها «مصاب» والأصل: «إنّ أخاك مصاب القلب بحبّها».

٩٣٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٧٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

اللغة والمعنى: الشمل: ما اجتمع من الأمر.

يقول: أتظنّ أنّ الدار ستجمع شملنا بعد أن تفرّقنا، أم أنّ هذا الفراق أصبح أمراً محتوماً؟ =

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إِذَن» و «لَنْ» ومنصوبهما نحو: «هٰذَا غُلَامُ واللهِ زيدٍ، واشترَيته بوَاللهِ دِرْهم»، وقوله [من الوافر]:

٩٣٦ ـ إذَنْ وَاللَّـــهِ نَـــرْمِيَهُـــمْ بِحَـــرْب [تُشِيـبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْـلِ المشِيـبِ]

= **الإعراب**: **أبعد**: الهمزة للاستفهام، **بَعْدَ**: ظرف متعلّق بـ «تقول»، وهو مضاف. **بُعْدٍ**: مضاف إليه مجرور. **تقول**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. **الدار**: مفعول به أوّل. **جامعة**: مفعول به ثانٍ. **شملي**: مفعول به لاسم الفاعل «جامعة»، وهو مضاف، **والياء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **بهم**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جامعة». **أم**: حرف عطف. **تقول**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. **البعد**: مفعول به أوّل. **محتومًا**: مفعول به ثانٍ لـ «تقول».

وجملة (تقول الدار جامعة) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة (تقول البعد محتوماً) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

وفي البيت شاهدان أوّلهما قوله: «أبعد بعد تقول الدار جامعة»، حيث أعمل «تقول» عمل «تظنّ» لاستكمالها شروط الإعمال، ولا يمنع العمل الفصل بين الاستفهام وبين الفعل «تقول» بالظرف «بعد». وثانيهما قوله: «أم تقول البعد محتوماً» حيث أعمل «تقول» من غير فصل.

٩٣٦ ـ التخريج: البيت لحسّان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣؛ والدرر ٤/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٥؛ وشرح قطر الندى ص ٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧.

اللغة والمعنى: نرميهم: هنا بمعنى نشنّ.

يقول: إنّه يهدّد الأعداء بإشعال نيران الحرب التي من هولها يشيب شعر الطفل قبل أوان مشيبه.

الإعراب: **إذن**: حرف جواب ونصب. **والله**: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». **نرميهم**: فعل مضارع منصوب بـ «إذن»، والفاعل: نحن، و «هم» في محلّ نصب مفعول به. **بحرب**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرميهم». **تُشيبُ**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. **الطفل**: مفعول به منصوب. **من قبل**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تشيب»، وهو مضاف. **المشيب**: مضاف إليه مجرور.

وجملة (. . . والله) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة (نرميهم) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. وجملة (تشيب الطفل) الفعليّة في محلّ جرّ نعت «حرب».

والشاهد فيه قوله: «إذن والله نرمِيَهم بحربٍ» حيث نصبت «إذن» الفعل المضارع مع الفصل بينهما بالقَسَم، والفصل بالقَسَم وبـ «لا» النافية لا يُبطل عمل «إذن».

وقوله [من الكامل]:

لَـنْ مَـا رَأَيْـتُ أَبَـا يَـزِيـدَ مُقَـاتِـلاً ... أَدَعَ الْقِتَـــالَ وأَشْهَـــدِ الْهَيْجَـــاء(١)

وقدَّمُوهما خبرين على الاسم في باب «إنَّ»، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾(٢)، ومعمولَيْن للخبر في باب «ما»، نحو: «مَا في الدار زَيدٌ جالساً»، وقوله [من الطويل]:

٩٣٧ ـ [بـأُهْبَـةِ حَـزْمٍ لُـذْ وَإِنْ كُنْـتَ آمِنـاً] ... فَمَـا كُـلَّ حِيـنٍ مَـنْ تُـؤَاتِـي مُـؤاتِيـا

فإن كان المعمولُ غيرهما بطلَ عملُهَا، كقوله [من الطويل]:

٩٣٨ ـ [وَقَالوا: تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى] ... ومـا كـلَّ مـن وَافـى مِنًـى أَنَـا عَـارِفُ

(١) تقدم بالرقم ٤٦١.

(٢) آل عمران: ١٣، والنور: ٤٤.

٩٣٧ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ١/١٩٩؛ وشرح الأشموني ١١/٢٤٩؛ والمقاصد النحوية ٢/١٠١؛ وأوضح المسالك ١/٢٨٣.

اللغة: التهيؤ: الاستعداد للقيام بالشيء. لذ: الجأ، من لاذ يلوذ.

المعنى: إن الشاعر ينصح باستعمال الحزم وضبط الأمور، وخاصة اصطفاء الأصدقاء، يعلل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه في وقت لم يكن فيه يرتقب إلا الخير.

الإعراب: **بأهبة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل الآتي «لذ». **حزم**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. **لذ**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **وإن**: «الواو»: حالية، «إن»: وصلية زائدة للتعميم. **كنت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسم كان. **آمناً**: خبر كنت منصوب. **فما**: «الفاء»: استئنافية. **ما**: نافية حجازية تعمل عمل ليس. **كل**: ظرف زمان متعلق بمؤاتي. **حين**: مضاف إليه مجرور. **من**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم «ما». **تؤاتي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. **مؤاتياً**: خبر «ما» الحجازية منصوب.

وجملة «**لذ**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كنت آمناً»: حالية. وجملة «ما واسمها وخبرها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تؤاتي» صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: (ما كل حين من تؤاتي مؤاتيا) حيث قدّم الظرف (كل حين) على اسم «ما» وهو «من» مع كونه معمولاً للخبر، وبقي عمل ما الحجازية.

٩٣٨ ـ التخريج: البيت لمزاحم بن الحارث العقيليّ في خزانة الأدب ٦/٢٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣؛ وشرح التصريح ١/١٩٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٠؛ والكتاب ١/٧٢، ١٤٦؛ ولسان العرب ٩/٢٧٠ (غطرف)؛ والمقاصد النحوية ٢/٩٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٣؛ والخصائص ٢/٣٥٤، ٣٧٦؛ وشرح الأشموني ١/١٢٢؛ ولسان العرب ٩/٢٣٧ (عرف).

ومعمولين لصلةِ «أل»، نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾(١) في قولٍ، وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله [من الرجز]:

وَنَحْـنُ عَـنْ فَضْلِـكَ مَـا ٱسْتَغْنَيْنَـا(٢)

وقيل: وعلى إن معمولاً لخبرها في نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا، وقوله [من البسيط]:

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ فَـإِنَّ قَـوْمِـي لـم تـأكُلهـمُ الضَّبُـع(٣)

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ».

وأقول: أما مسألة «أمّا» فاعلم أنه إذا تَلَاها ظرف، ولم يَلِ الفاء ما يمتنع تقدم معمولِه عليه، نحو: «أمَّا في الدَّار ـ أو عندك ـ فزيدٌ جالس» جاز كونه معمولاً لِـ «أمّا» أو لما بعد

= **شرح المفردات:** تعرّفها: اسأل الناس عنها. منى: اسم مكان قريب من مكّة فيه منسك من مناسك الحج. وافى: أتى.

المعنى: يقول: قالوا اسأل الناس عن منازل الحبيبة القائمة في منى، وكيف لي ذلك، وأنا الغريب عن منى وعن كلّ من يأتيها.

الإعراب: «**وقالوا**»: الواو بحسب ما قبلها، «قالوا»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضم، والواو ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**تعرّفها**»: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت»، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**المنازل**»: بدل من «ها»، أو منصوب بنزع الخافض. «**من منى**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «المنازل». «**وما**»: الواو حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «**كلّ**»: (بالنصب) مفعول به لاسم الفاعل «عارف» منصوب وهو مضاف. «**من**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. (وبالرفع) مبتدأ مرفوع. «**وافى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «**منى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة. «**أنا**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**عارف**»: خبر للمبتدأ.

وجملة: «قالوا» بحسب ما قبلها. وجملة: «تعرّفها» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «ما كلّ من.. أنا عارف» استئنافية لا محل لها من الإعراب باعتبار «كلُّ» مبتدأ. وعلى هذا جملة «أنا عارف» الاسمية في محل رفع خبراً للمبتدأ «كُلّ». وبنصب «كلّ» تكون هي الاستئنافية. وجملة: «وافى...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «ما كلّ من وافى منى أنا عارف» حيث أُبطل عمل «ما» على رواية نصب «كلّ» باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل «عارف»، وذلك لتقدّم معمول خبرها «كل» على اسمها دون أن يكون ظرفاً.

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٧.

(٣) تقدم بالرقم ٤٤.

الفاء؛ فإن تلا الفاء ما لا يتقدَّم معموله عليه، نحو: «أمَّا زَيْدا ـ أو اليوم ـ فإنّي ضارب»، فالعامل فيه عند المازني «أما» فتصحُّ مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء؛ واحتجّ بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضُه فاصلاً بينها وبين «أما»؛ وجَوَّزَه بعضهم في الظرف دون المفعول به؛ وأما قوله: «أمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» فليس المعنى على تعلُّقِهِ بما بعد الفاء، بل هو متعلّق تعلُّق المفعولِ لأجله بفعلٍ محذوف، والتقدير: ألهذا فخرتَ علي؟ وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكُنْ ذلك مختصاً عنده بالظرف.

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القَلْبُ. وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضيَ اللَّهُ تعالى عنه [من الوافر]:

كَـــأَنَّ سَبِيئَـــةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ ... يَكُـــونُ مِـــزَاجُهَـــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءُ[1]

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وتأوّله الفارسي على أن انتصابَ المزاج على الظرفيَّة المجازيَّة، والأَوْلى رفعُ «المزاج» ونصبُ «العسل»؛ وقد رُوي كذلك أيضاً؛ فارتفاعُ «ماء» بتقدير: وخالَطَها ماءٌ؛ ويروى برفعهنَّ على إضمار الشأن؛ وأما قول ابن أسد إنَّ كان زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورةَ تَدْعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

٩٣٩ ـ وَمَهْمَـــــهٍ مُغْبَـــرَّةٍ أَرْجَـــاؤُهُ ... كَـــأَنَّ لَـــوْنَ أَرْضِـــهِ سَمَـــاؤُهُ

(١) تقدم بالرقم ٦٩٤.

٩٣٩ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١؛ ولسان العرب ١٥/ ٩٨ (عمى)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٨؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٥٥٧؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢١٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٢؛ وجواهر الأدب ص ١٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦، ٦٣٧؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٢.

المعنى: يقول: وربّ بلد اغبرّت نواحيه حتى أصبح لون سمائه شبيه بلون أرضه.

الإعراب: **ومهمهٍ**: **الواو**: واو رُبّ، حرف جرّ شبيه بالزائد، **مهمهٍ**: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً =

أي: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التَّشبيه مبالغةً، وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]:

٩٤٠ ـ فَإِنْ أَنْتَ لاَقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ ... فَلاَ تَتَهَيَّبْكَ أَنْ تُقْدِمَا

أي: تتهيَّبْهَا، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

٩٤١ ـ وَلاَ تَهَيَّبُنِي المَوْمَاةُ أَرْكَبُهَا ... إِذا تَجَاوَبَتِ الأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ

= على أنّه مبتدأ. **مغبَّرة**: صفة لـ «بلد» مجرور لفظاً. **أرجاؤه**: فاعل «مغبرة» مرفوع، وهو مضاف، **والهاء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **كأنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **لون**: اسم «كأن» منصوب، وهو مضاف. أرضه: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، **والهاء**: **ضمير في محلّ جرّ بالإضافة**. **سماؤه**: خبر «كأن» مرفوع، وهو مضاف، **والهاء** ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة (مهمه مغبّرة أرجاؤه..) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (كأن لون أرضه **سماؤه**) الاسميّة في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «كأن لون أرضه سماؤه» حيث قلب الصورة، وعكس التشبيه للمبالغة.

٩٤٠ ـ التخريج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٠٠؛ وبلا نسبة في المخصص ١٣/ ٢٦٤.

اللغة: يتهيبك: يتخوفك.

المعنى: لا تخف من الإقدام على ملاقاة العدو، والدخول في الحرب لأن الحياة واحدة ولا مسوغ للخوف.

الإعراب: **فإن**: «الفاء»: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم يجزم فعلين. **أنت**: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والفعل المحذوف فعل الشرط. **لاقيت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **في نجدة**: جار ومجرور متعلقان بالفعل لاقيت. **فلا**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «لا»: **ناهية** جازمة. **تتهيبك**: فعل مضارع مجزوم بلم، و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **أن**: حرف مصدري ونصب. **تقدما**: فعل مضارع منصوب بأن، و «والألف»: للإطلاق.

وجملة «لاقيت»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «أنت لاقيت»: ابتدائية لا **محل** لها. وجملة «لا يتهيبك **الاقدام**»: جواب شرط في محل جزم. وجملة «أن تقدما»: في تأويل مصدر في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تقدم) مجرور بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تتهيبك).

والشاهد فيه قوله: (فلا يتهيبك أن تقدما) فإن في الكلام قلباً والأصل لا تتهيب أنت من الإقدام، لأن الإنسان هو الذي يتهيب لا الإقدام.

٩٤١ ـ التخريج: البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٧٩؛ والأضداد ص ٢٠٢؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢١٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١؛ ولسان العرب ١/ ٧٩٠ (هيب)؛ =

أي: ولا أتهيَّبُها، وقال كعب [من البسيط]:

٩٤٢ ـ كـأنَّ أوْبَ ذِرَاعَيْهَـا إذَا عَـرِقَـتْ وَقَـدْ تَلَفَّـعَ بِـالْقُـورِ الْعَسَـاقِيـلُ

«القُور»: جما قارة، وهي الجبل الصغير، و «العساقيل»: اسم لأوائل السَّرَابِ، ولا

= والمعاني الكبير ص ١٢٦٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٦.

اللغة: تهيبني: تخيفني. صدى: ذكر البوم. الموماة: الصحراء المهلكة. السحر: قبيل الصبح.

المعنى: لا يدخل الخوف إلى نفسي من المفازات والصحارى المهلكة، فإني لمجتازها، قبيل الصبح وأصوات البوم يجاوب بعضها بعضاً.

الإعراب: **ولا**: «الواو»: حسب ما قبلها، «لا»: نافية. **تهيبني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «النون»: للوقاية و «الياء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **الموماة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **أركبها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمن، خافض لفعله متعلق بالفعل (تهيبني)، مبني على السكون في محل نصب. **تجاوبت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «التاء»: للتأنيث. **الأصداء**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **بالسحر**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تجاوبت.

وجملة «ولا تخيفني»: بحسب الواو. وجملة «أركبها»: في محل نصب حال. وجملة «تجاوبت»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: (لا تهيبني) فالموماة لا تتهيب الإنسان، بل الإنسان هو الذي يتهيبها، فقلب الكلام للمبالغة.

٩٤٢ ـ التخريج: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٤؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٥٨؛ ولسان العرب ١/ ٢٢٠ (أوب)؛ ٥/ ١٢٢ (قور)، ٨/ ٣٢١ (لفع)، ١١/ ٤٤٨ (عسقل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧١.

اللغة: الأوب: الرجوع. تلفع: اشتمل. العساقيل: السراب.

المعنى: كانت تجري مسرعة والسراب يلف الأبعاد وكانت حركة ذراعيها ذهاباً وإياباً تشبه حركة ذراعي نائحة، وكان العرق يقطر منهما كدمع تلك النائحة.

الإعراب: **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **أوب**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **ذراعيها**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة وهو مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إذا**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بالمصدر أوب؛ **عرقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «التاء»: للتأنيث، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **وقد**: «الواو»: حالية، و «قد»: حرف تحقيق. **تلفع**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **بالقور**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلفع». **العساقيل**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «كأن أوب ذراعيها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عرقت»: في محل جر بالإضافة. وجملة =

واحد له، والتلفُّع: الاشتمال. وقال عُرْوَة بن الوَرْدِ [من الوافر]:

٩٤٣ ـ فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي ... وَمَا آلُوكَ إلاّ مَا أُطِيقُ

وقال القُطَامي [من الوافر]:

٩٤٤ ـ فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا ... كمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

= «قد تلفع بالقور العساقيل»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «وقد تلفع بالقور العساقيل» وفيه قلب للكلام، فالقور لا تلفع فهي الجبال والعساقيل (السراب) فالسراب يشمل الجبال، أي: العساقيل تلفع القور.

٩٤٣ ـ التخريج: البيت لعروة بن الورد في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٦ (تيز)؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: آلوك: منعوه عنك.

المعنى: أفديك بنفسي وما أملك ولا أستطيع منعهما عنك.

الإعراب: **فديت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و «التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بنفسه**: جار ومجرور متعلقان بالفعل فديت و «نفس»: مضاف، و «الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **نفسي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و «نفس»: مضاف. **ومالي**: «الواو»: عاطفة، و «مالي»: اسم معطوف على نفسي منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف و «الياء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **وما**: «الواو»: حالية «ما»: نافية. **آلوك**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل و «الكاف»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **إلا**: أداة حصر. **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان. **أطيق**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

وجملة «فديت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وما آلوك»: في محل نصب حال. وجملة «**أطيق**»: صلة موصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (فديت بنفسه نفسي) والمقصود فديت نفسه بنفسي وقد قلب الكلام.

٩٤٤ ـ التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٠؛ وأساس البلاغة ص ٣٣٦ (فدن)؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٥ (تيز)، ٨/ ١٧٠ (سيع).

اللغة: الفدن: القصر. السياع: الطين.

المعنى: لقد كساها اللحم من كثرته، فكل عضو فيها يلبس اللحم، كجدران قصر كسي الطين.

الإعراب: **فلما**: «الفاء»: حسب ما قبلها، و «لما»: حرف وجوب لوجوب. **أن جرى**: «أن»: زائدة، و «جرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **سمن**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **عليها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل جرى. **كما**: «الكاف»: حرف جر و «ما»: مصدرية. **طينت**: فعل ماضٍ =

الفَدَن: القَصْر، والسِّياع: الطِّين، ومنه في الكلام «أدْخَلْتُ القلنسوة في رأسي»، و«عرضت الناقة على الحوض»، و«عرضتُها على الماء» قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري، وجعل منه ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾[1]. وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن «عرضت الحوضَ على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلبَ في واحد منهما، واختاره أبو حيان، ورَدَّ على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبي [من الكامل]:

٩٤٥ ـ وَعَـذَلْـتُ أَهْـلَ الْعِشْـقِ حَتَّـى ذُقْتُـه فَعَجِبْـتُ كَيْـفَ يَمُـوتُ مَـنْ لا يَعْشَـقُ

= مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بالفدن**: جار ومجرور متعلقان بالفعل طينت. **السياعا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق.

وجملة «فلما أن جرى مع الجواب المذكور في البيت اللاحق»: بحسب الفاء. والمصدر المؤول من (ما طينت) في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: جرى جرياناً كتطيين السياع. وجملة «طينت»: صلة موصول حرفي لا محل لها. وجملة «جرى سمن»: جملة الشرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (كما طينت بالفدن السياعا) ويقصد (كما طينت السياع بالفدن) فقلب الكلام.

(١) الأحقاف: ٢٠، ٣٤.

٩٤٥ ـ التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٧٤.

اللغة: عذلت: لمت.

المعنى: عذلت العشاق ولُمتهم قبل وقوعي فيه وابتلائي به فلما ابتليت بالعشق، رجعت إلى نفسي، وتعجّبت كيف يستطيع العاشق صبراً دون أن يموت.

الإعراب: **وعذلت**: «الواو»: حسب ما قبلها أو استئنافية، «عذلت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **أهل**: مفعول به منصوب. **العشق**: مضاف إليه مجرور. **حتى**: حرف غاية. **ذقته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل و«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **فعجبت**: «الفاء»: عاطفة، **عجبت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **كيف**: اسم استفهام في محل نصب مفعول مطلق. **يموت**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **من**: اسم موصول في محل رفع فاعل. **لا يعشق**: «لا»: نافية، «يعشق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «عذلت»: استئنافية لا محل لها، أو معطوفة. وجملة «ذقته»: استئنافية لا محل لها وجملة «لا يعشق»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يموت»: استئنافية لا محل لها، ويمكن أن يكون محلها النصب على التعليق ونزع الخافض.

والتمثيل فيه قوله: (كيف يموت من لا يعشق) حيث زعم بعضهم أن أصله «كيف لا يموت من يعشق»، أي أن في الكلام قلباً.

أن أصله: كيف لا يموت مَنْ يعشق، والصَّواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبَبَ للموت سوى العشق؛ ويُقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العُود في الحِرْباء»، أي: انتصبَ الحرباءُ في العود. وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فاسْلُكُوهُ﴾(١). إن المعنى: اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾(٢)، ﴿ثم دَنَى فتدلَّى﴾(٣)، وقد مضى تأويلهما. ونقل الجوهري في ﴿فكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾(٤) أن أصله: قَابَيْ قوسٍ، فقُلِبت التثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بينَ مَقْبض القوسِ وسِيَتِها أي: طرفها، ولها طرفان، فله قَابَانِ؛ ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

٩٤٦ ـ إذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِهِ بِحَمُولِ

أي: فلستُ لشرِّ فعلَيْه.

---

(١) الحاقة: ٣٢.
(٢) الأعراف: ٤.
(٣) النجم: ٨.
(٤) النجم: ٩.

٩٤٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٠ (شرر).

اللغة: حمول: حقود.

المعنى: إنه رجل شهم ينسى الإساءة من ابن عمه إذا رجع عن غيه وشره.

الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب. **أحسن**: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. **ابن**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **العم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **بعد**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل أحسن وهو مضاف. **إساءة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **فلست**: «الفاء»: رابطة لجواب الشرط، «لست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **لشري**: «اللام»: حرف جر، و«شري»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة وهو مضاف والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «حمول». **فعله**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بحمول**: «الباء»: حرف جر زائد، و«حمول»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس.

وجملة «إذا أحسن ابن العم فَلَسْتَ..»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أحسن»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فلست»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «لست لشري فعله بحمول» وهذا كلام مقلوب فالمراد هو (فليس لشر فعليه).

قيل: ومن القلب ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هٰذَا﴾(١) الآية؛ وأُجيب بأن المعنى: ثم تَوَلَّ عنهم إلى مكانٍ يقربُ منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منكَ فانظر ماذا يرجعون، وقيل في ﴿فعميَتْ عَلَيْهِم﴾(٢): إن المعنى: فعميتم عنها، وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ﴾(٣) الآية فيمن جَرَّ بـ «على» بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق عليَّ بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع؛ وقيل: ضمّن حقيق معنى حريص، وفي ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾(٤): إن المعنى لتنوء العصبة بها أي تنهض بها متثاقلة، وقيل: الباء للتعدية كالهمزة، أي لَتُنِيءُ العصبة؛ أي تجعلها تنهض متثاقلة.

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح كلامهم تَقَارُضُ اللفظَيْنِ في الأحكام، ولذلك أمثلة:

أحدها: إعطاء «غير» حكم إلاَّ في الاستثناء بها نحو: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضّرَرِ﴾(٥) فيمن نصب غير، وإعطاء «إلا» حكم غير في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللَّهُ لَفَسَدتَا﴾(٦).

والثاني: إعطاء أن المصدرية حكم «ما» المصدريّة في الإهمال كقوله [من البسيط]:

أَنْ تَقْـرَآنِ عَلَـى أَسْمَـاءَ وَيْحَكُمَـا ... مِنِّـي السَّـلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِـرَا أَحَـدَا(٧)

الشاهد في «أن» الأولى، وليست مخفَّفة من الثقيلة، بدليلِ أن المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حَمْلاً على أنْ كما رُوي من قوله عليهِ الصلاةُ والسلام «كمَا تكُونُوا يوَلّى عَلَيكم» ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية كما تكونون.

والثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لَوْ» في الإهمال كما رُوي في الحديث «فإنْ لاَ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاك»، وإعطاء «لَوْ» حكم «إنْ» في الجزم كقوله [من الرمل]:

لَـوْ يَشَـأْ طَـارَ بِهَـا ذُو مَيْعَـةٍ ... [لاَحِـقُ الآطَـالِ نَهْـدٌ ذُو خُصَـلْ](٨)

---

(١) النمل: ٢٨.

(٢) القصص: ٦٦.

(٣) الأعراف: ١٠٥.

(٤) القصص: ٧٦.

(٥) النساء: ٩٥.

(٦) الأنبياء: ٢٢.

(٧) تقدم بالرقم ٣٥.

(٨) تقدم بالرقم ٤٣٦.

ذكر الثاني ابنُ الشجري، وخَرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شَايَشَا ـ بالألف ـ ثم أبدلت الألف همزة على قول بعضهم الْعَأْلَم والخأْتم ـ بالهمزة ـ ويؤيده أنَّه لا يجوزُ مجيءُ «إن» الشرطيّة في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عمَّا مضى، فالمعنى لو شاء؛ وبهذا يقدح أيضاً في تخريج الحديث السَّابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن مالك؛ والظاهر أنه يتخرَّج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُنْبُل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فإنَّ الله﴾[1] بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها كقوله [من الكامل]:

اسْتَغْـنِ مَـا أغْنَـاكَ رَبُّـكَ بِـالْغِنَـى وَإِذا تُصِبْـكَ خصَـاصَـةٌ فَتَحَمَّـلِ[2]

وإهمال «متى» حكماً لها بحكم «إذا»، كقول عائشة رضي الله عنها: «وأنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِع الناس».

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لَنْ» في عملِ النصب، ذكره بعضُهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[3] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلَّ لَنْ هنا، وإنما يصح ـ أو يحسن ـ حملُ الشيء على ما يحل محله كما قدمْنا؛ وقيل: أَصله «نَشْرَحَنْ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النونِ لغير مقتضٍ مع أن المؤكّد لا يليق به الحذف، وإعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله [من المنسرح]:

لَـنْ يَخِـبِ الآن مِـن رَجَـائِـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مِـنْ دُونِ بَـابِـكَ الْحَلَقَـهْ[4]

الرواية بكسر الباء.

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال وهي لغةُ أهلِ الحجاز، نحو: ﴿مَا هٰذَا بَشَراً﴾[5]، وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بإلاَّ كقولهم «لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ الْمِسْكُ» وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعلّ» في العمل كقوله [من الرجز]:

[تَقُـولُ بِنْتِـي قَـدْ أَنَـىٰ أَنَـاكَـا] يَـا أَبَتَـا عَلّـكَ أَو عَسَـاكَـا[6]

---

(١) يوسف: ٩٠.
(٢) تقدم بالرقم ١٣٢.
(٣) الشرح: ١.
(٤) تقدم بالرقم ٤٦٦.
(٥) يوسف: ٣١.
(٦) تقدم بالرقم ٦٤٦.

وإعطاء «لعلّ» حكم «عسى» في اقترانِ خبرِها بأنْ، ومنه الحديث «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ».

والثامن: إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عندَ أمنِ اللبس، كقولهم: «خَرقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ، وكَسَرَ الزجَاجُ الْحَجَرَ»، وقال الشاعر [من البسيط]:

٩٤٧ ـ مِثْلُ الْقَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَان أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وسمع أيضاً نصبهما كقوله [من الرجز]:

٩٤٨ ـ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشجْعَمَا

---

٩٤٧ ـ التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٧؛ والدرر ٣/ ٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٢؛ ولسان العرب ٥/ ١٩٥ (نجز)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦٦؛ ورصف المباني ص ٣٩٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٦؛ والمحتسب ٢/ ١١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٥.

اللغة: نجران وهجر، هما بلدان في اليمن. السوءة: الفاحشة. والقنافذ: جمع مفرده قُنفذ: حيوان يعرف بكثرة مسيره ليلاً، وهداجون من الهدج، وهو مشي الشح الضعيف.

المعنى: إنهم أخبث من القنافذ يتسللون ليلاً إما للسرقة وإما للفاحشة، وقد علم بهم أهل اليمن.

الإعراب: **مثل**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم وهو مضاف. **القنافذ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **هَدَّاجون**: خبر مرفوع للمبتدأ هم وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. **قد**: حرف تحقيق. **بلغت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و«التاء»: للتأنيث. **نجران**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **أو**: حرف عطف. **بلغت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و«التاء» للتأنيث. **سوءاتهم**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وهو مضاف و«الهاء»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة و«الميم»: للجماعة. **هجر**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «مثل القنافذ»: مع المبتدأ المحذوف ابتدائية لا محل لها. وجملة «بلغت نجران»: في محل نصب حال، ويمكن أن تكون خبراً ثالثاً للمبتدأ المحذوف. وجملة «أو بلغت سوءاتهم هجر»: معطوفة في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: (بلغت سوءاتهم هجرُ) وبالأصل (بلغت سوءاتهم هجرا) فقلب الكلام ونصب الفاعل ورفع المفعول به على عادة بعض العرب.

٩٤٨ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٩؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسيّ أو للدبيريّ، أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤١١، ٤١٥، ٤١٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨١؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر ٣/ ٦؛ وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للتدمريّ، أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ ولمساور العبسي في لسان العرب ١٢/ ٣٦٦ (ضمز)؛ ولعبد بني =

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تثنية حُذِفَتْ نونه للضرورة كقوله [من الطويل]:

هُمَـــا خُطّتَـــا إمَّـــا إسَـــارٌ ومُنَّـــةٌ وَإمَّـــا دَمٌ، وَالْقَتْـلُ بـالْحُـرِّ أَجْـدَرُ[1]

فيمن رواه برفع إسار ومنة، وسمع أيضاً رفعهما كقوله [من الخفيف]:

٩٤٩ ـ إنَّ مَـــنْ صَـــادَ عَقْعَقـــاً لَمَشْـــومُ كَيْـــفَ مَـــنْ صَـــادَ عَقعَقـــانِ وَبُـــومُ

= عبس في الكتاب ١/٢٨٧؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ١/٢٠١؛ ولأبي حنّاء في خزانة الأدب ١٠/٢٤٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/١٢٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٣١، ٢/٤٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٢؛ وشرح الأشموني ٢/٣٩٩؛ ولسان العرب ٨/١٧٥ (شجع)، ١٢/٣١٩ (شجعم)؛ والمقتضب ٢/٢٨٣؛ والممتع في التصريف ١/٢٤١؛ والمنصف ٣/٦٩.

اللغة: الأفعوان والشجاع: ذكر الأفعى. الشجعم: الجريء.

المعنى: لقد تصالحت قدماه مع الأفاعي لأنهما أضحتا غليظتين صلبتين لطول ما سار حافياً.

الإعراب: قد: حرف تحقيق. **سالم**: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. **الحيات**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. منه: جار ومجرور متعلقان بحال مقدم محذوف للقدم. **القدما**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون لضرورة الشعر. **الأفعوان**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة لفعل محذوف تقديره أعني. **والشجاع**: «الواو»: عاطفة و «الشجاع»: اسم معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة. **الشجعما**: صفة الشجاع منصوبة بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق.

وجملة «قد سالم القدما»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الشجاع» مع فعله المحذوف تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (قد سالم الحيات منه القدما) وفيه قولان:

١ ـ نصب الفاعل «قدم». ٢ ـ هو فاعل مثنى وحذفت النون للضرورة ومنهم من قال إن الحيات فاعل والمفعول قدما.

(١) تقدم بالرقم ٨٨٤.

٩٤٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٦؛ وهمع الهوامع ١/١٦٥.

اللغة: العقعق: طائر كالغراب، مشوم: مشؤم، من الشؤم ضد اليمن.

المعنى: من يصيد عقعقاً يلحق به السوء، فكيف من يصيد منه اثنين ويتبعهما ببوم، فقد أكمل لنفسه ثالثة الأثافي.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. من: اسم موصول في محل نصب اسمها. **صاد**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **عقعقاً**: مفعول به منصوب بالفتحة =

والتاسع: إعطاء «الْحَسَن الْوَجْهَ» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» في الجرّ.

والعاشر: إعطاء أفْعَل في التعجُّب حكم أفْعَلِ التفضيل، في جواز التصغير، وإعطاء أفْعَل التَّفضيل حكم أفْعَل في التعجُّب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مرَّ ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

= الظاهرة. **لمشوم**: «اللام»: مزحلقة، «مشوم»: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **كيف**: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. من: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر. **صاد**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة و «الفاعل»: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. **عقعقان**: مفعول به مرفوع بالألف لأنه مثنى و «النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **وبوم**: «الواو»: عاطفة، و «بوم»: اسم معطوف مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «إن من صاد عقعقا لمشوم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «صاد»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «كيف من صاد»: استئنافية. وجملة «صاد»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (عقعقان وبوم) فقد رفع عقعقان وهو مفعول به، وعطف عليه بوم وهما معروفان بأنهما مصيدان فكأنه نائب فاعل.

[خاتمة الكتاب]

وهذا آخرما تيسَّر إيرادُه في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلدِ الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويَسَّرَ عليّ إتمام ما ألحقت به من الزَّوائد في شهر رجب الحرام، أن يُحَرِّم وَجْهي على النار، وأن يتجاوز عما تحمّلْتُهُ من الأوْزَار، وأن يُوقِظَنِي من رَقْدَةِ الغَفْلة قبل الفَوْت، وأن يَلْطُف بي عند مُعالجة سَكَرَاتِ الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبابي، وجميع المسلمين، وأن يُهْدِيَ أشرفَ صلواته وأزكى تحيَّاته إلى أَشرف العالَمين، وإمام العامِلينَ: محمد نبيّ الرَّحمة، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى آله وأصحابه الذين شَادوا لنا قَوَاعِدَ الإسلام، ومَهّدُوا الدين، وأن يسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين، اللهمَّ صلِّ وسَلِّم وبارك على حبيبنا محمد عَدَدَ الرمل والدقيق وعَدَدَ الموج الدفيق، وسلم تسليماً.

فهرس المحتويات

الباب الثاني

الباب الثالث من الكتاب

الباب الرابع من الكتاب

الباب الخامس من الكتاب